

مشكلة رُويّيا (زُمبابُوي) (دراسة مقارنة)

دكتور
محمد زهير هُنا
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

١٩٨١



دار المعارف

مقدمة

أسمتُ اثر مشكله روديسيا (زمبابوى) باهتمام الرأى العام العالمى ، لما لها من أهمية كبرى فى تطور ونطاق النظم العنصرية فى أفريقيا وآسيا ، من ناحية ، والعلاقات السياسية الدولية من ناحية أخرى .

وقد أختار الباحث الكتابة فى هذه المشكله ، من أجل التعرف على السلوك العنصرى لنظم الحكم القائمة ، الداخلى والخارجى ، وما عكسه ذلك على صعيد المجتمع الدولى ، وبالتالي فان دول المجموعة الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية هى المحصلة التى انعكست عليها ردود فعل أحداث النظم العنصرية ؛ التى لا تنطلق من فراغ ، ولا تعتبر بأى حال من الأحوال وليدة ظروف غير مدروسة ؛ إنما هناك سلوك استعمارى عنصرى تعود جذوره إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بالنسبة لروديسيا ؛ وتم تنفيذه فى مرحلة لاحقة وبمفهوم عتيق وبألى يعطى ترخيصا مطلقا للسلطات الحاكمة أن تتصرف كما ترغب ، دون تقدير لحقوق البشر الذين تحكمهم .

وفى الواقع فان النظم العنصرية تعتبر من المشاكل الأساسية التى شغلت العالم — ولا تزال — بل أنها تطورت وأتخذت أبعاداً أخرى منها أن التمييز العنصرى بعد أن كان قائما على أساس اللون ، تطور فى نماذج أخرى ليصبح قائما على أساس الدين .

وفى هذه الدراسة ، تم إستعراض نماذج عنصرية أخرى فى إفريقيا وبالأخص فى جنوب إفريقيا وهو نظام موصوم وخارج على القانون الدولى ، ثم النموذج الإسرائيلى حيث وافقت الأمم المتحدة فى ١٨ / ١٠ / ١٩٧٥ بأغلبية ٧٠

صوتاً ضد ٢٩ وإمتناع ٢٧ عن التصويت، على قرار بإعتبار الصهيونية من أشكال
العنصرية والتمييز العنصرى .

وقد اعتمد منهج الدراسة فى أسلوبه على المنهج التاريخى حيث ساعد هذا المنهج
على دراسة التطورات المتلاحقة للنظم العنصرية عمل الدراسة ؛ وعن طريق هذا
المنهج أمكن تقديم الأدلة فى عملية الأطار الفكرى للتحليل السياسى . كذلك
أعتمد أسلوب البحث على المنهج القانونى الذى تركز فى دراسة التشريعات والقوانين
العنصرية لهذه النظم ؛ غير أنه لم يتم تبادل هذا المنهج بأسلوب قانونى صرف ؛ بل
حاول الباحث لإدخال الجانب السياسى فى دراسة النصوص والمواد . ولم يقتصر
الباحث فى الدراسة على الأسلوبين التاريخى والقانونى ؛ بل أهتم وبصورة
أساسية على المنهج التحليلى فى المقارنة بين هذه النظم العنصرية .

وتم تقسيم الدراسة إلى خمسة أبواب ، الأول عن التطور التاريخى والملاح
العنصرية فى روديسيا ويقع فى فصلين تسبقهما بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية ،
ثم استعرض الفصل الأول التطور التاريخى للأوضاع فى روديسيا مع التركيز
على البعد الاستعمارى والعنصرى لكل من سيسيل رودس وإيان سميث . ثم تناول
الفصل الثانى مظاهر التمييز العنصرى فى روديسيا .

أما الباب الثانى فهو عن الإطار التاريخى والملاح العنصرية فى جنوب إفريقيا
وهو أيضاً فى فصلين وتمت فيها دراسة العوامل التى أدت إلى مشكلة التمييز
العنصرى فى جنوب إفريقيا ؛ ثم مظاهر التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا . ثم
تعرض الباحث للنظريات المعاصرة لمشكلة جنوب إفريقيا والمستعمرات البرتغالية،
عملياً وأقليمياً ودولياً .

وفى الباب الثالث وهو عن النموذج الإسرائيلى فى التمييز العنصرى فقد

تم تناوله في ثلاثة فصول ، ويبحث في كيف أن إنشاء إسرائيل حول عرب فلسطين إلى أقلية ثم الطابع العنصري لإسرائيل وأخيراً مظاهر التمييز العنصري ضد الأقلية العربية في إسرائيل .

وحيث تركز الدراسة على مشكلة روديسيا فقد تناول الباب الرابع مشكلة روديسيا أمام الرأي العام العالمي ، وجاء هذا الباب في ثلاثة فصول شرحت أبعاد المشكلة أمام الأمم المتحدة وموقف الأطراف المعنية ثم تطور المشكلة فيما بين ١٩٧٠ — ١٩٧٧ وخاصة بعد سقوط الاستعمار البرتغالي عن الأراضي الإفريقية ثم تسوية مشكلة روديسيا وأهم بنود إتفاق التسوية وصعود نجم موجهاني الذي كاف في أبريل ١٩٨٠ بتشكيل أول حكومة لزمبابوي المستقلة .

أما الباب الخامس والأخير فجاء بعنوان القانون الدولي والرأي العام العالمي يدينان سياسة الاستيطان والتمييز العنصري ، وشمل دراسة علاقة الاستعمار بالكيانات الثلاثة محل الدراسة وأوجه الشبه والاختلاف بينها ، ثم النموذج الاسرائيلي في استيطان الضفة الغربية من عام ١٩٦٧ من وجهة تطور القانون الدولي المعاصر والرأي الاسرائيلي ودراسة مقارنة بين السياسات العنصرية في كل من روديسيا وجنوب إفريقيا وإسرائيل ، من خلال مواد الإعلان العالمي لحقوق الانسان ثم إقرار أحكام القضاء الدولي لمبدأ عدم التفرقة العنصرية ، وجهود التكتلات الدولية في مجال حقوق الانسان . ثم الوضع الافليمي والدولي للكيانات الاستيطانية الثلاثة من خلال رؤى فريق من الباحثين العرب المعاصرين . وتم تذييل الدراسة بنصوص إحدى أهم الوثائق الدولية وهي الإتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري .

ولا يسع الباحث إلا أن يقدم شكره وإمتنانه لكل من تعاون معه بشكل

أو بآخر ، وخاصة ممن سبقوه من الباحثين العرب ، في الكتابة في أي من هذه الموضوعات الشائكة ، حيث تكمن الصعوبة في قلة المصادر المباشرة والخاصة عن النظم العنصرية المعاصرة .

ولا يعتقد الباحث أنه تكلم عن كل شيء ، وإنما تكلم بمض الشيء عن أهم شيء .
والله ولي التوفيق ؟

رمل الاسكندرية في ٢٨ مارس ١٩٨١

دكتور

محمد نصر مهنا

البَابُ الْأَوَّلُ

التطور التاريخي والملاح العنصرية
في روديسيا

روديسيا (زيمبابوى) : بعض الملاحظات الجيو بوليتيكية :

تقع روديسيا فى جنوب وسط قارة إفريقيا ، ولا توجد لها أية منافذ بحرية ، إذ يحدها من الشمال زامبيا ، ومن الشرق موزمبيق ، ومن الجنوب جنوب إفريقيا ومن الغرب بوتسوانا . ومساحتها ١٥٠.٣٣٣ ميل مربع ، وأهم مدنها: سالزبورى العاصمة (٤٥٠ ألف نسمة) ، بولاوايو (٢٨١ ألف نسمة) ، جوبولو (٥٠ ألف) ، أومتالى (٥٠ ألف نسمة) ؛ ويبلغ عدد سكان روديسيا حالياً ٣ر٥ ملايين نسمة ؛ ويتكون ٩٥ فى المائة منهم من الزنوج الأفريقيين من قبائل البانتو ؛ وأهمها قبيلة ماشوما ، وقبيلة ماتابيلي . ولا يكون السكان البيض أكثر من ٥ فى المائة من السكان ويعيش ١٨ فى المائة من سكان روديسيا فى المدن ، والباقي فى الريف ؛ وتصل الكثافة السكانية إلى ٣٤ فى كل ميل مربع واحد ، ومن منظور تاريخي فقد تطوار التكوين السكانى فى أرض روديسيا « زيمبابوى » . فعندما وصل الأوروبيون إلى هناك فى عام ١٨٩٥ كان عددهم قرابة ٥٣٠.٠٠٠ نسمة ، وكان تعدادهم فى عام ١٩٥٩ حسب الإحصاء الرسمى للأمم المتحدة ٢ر٨٦٠.٠٠٠ نسمة ووصل فى عام ١٩٦٥ إلى ما يقرب من أربعة ملايين نسمة ، وكانوا موزعين كالآنى حسب أجناسهم ، ٣ر٦٤٠.٠٠٠ إفريقى ، ٢٢٣ر٠.٠٠٠ أوروبى ، ١١٨ر٠.٠٠٠ آسيويون وأجناس أخرى ، ويعنى ذلك ان النسبة المئوية للأفريقيين كانت تبلغ فى عام ١٩٦٥ حوالى ٩٣ ٪ . وأن كان من الأرجح أن عددهم الحقيقى أكثر من ذلك نظرا لصعوبة الإحصاء الدقيق للقبائل الأفريقية من ناحية ، ولأن الأوروبيين يعمدون لإخفاء حقيقة عدد الوطنيين ، ويقدر معدل الزيادة السنوية للأفريقيين ٣ر٥ ٪ .

ومعظم السكان الملونين ، لهم ديانات محلية متعددة ، أهمها ديانة الأرواحية ، أى الاعتقاد بأن كل شىء حى له روح ، وتدين أقلية من الملونين بالدين المسيحى ،

الذى يعتنقه جميع السكان البيض . واللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية ، ويتسكلمها معظم السكان البيض ؛ وعدد كبير من السكان الملونين الذين يتكلم معظمهم أيضاً لغة البانتو . وقد كانت للقبائل المستقرة في روديسيا الجنوبية خصائصها الحضارية ومعتقداتها الاجتماعية ، ومن هذه المعتقدات نظرتهم لزعيم القبيلة نظرة التقديس ، لدرجة أنه يخاطب أفراد الرعية من وراء ستار فيسمعونه دون أن يروه ، وللزعيم نواب يتوبون عنه في إدارة القرى التابعة له ، كما أن هناك مجالس خاصة تعاونه في الحكم ، والأرض لها مكانتها الخاصة عندهم باعتبارها موطن أرواح الأسلاف ، فلا يمكن مفارقة أو تركها ، ويقسم زعيم القبيلة أرض القبيلة إلى أقسام توزع على الرؤساء أصحاب النفوذ في القبيلة ، ويعتبرون مسؤولين عنها ، وهم يقومون بدورهم بتوزيعها على الأفراد لراعتها .

ويبلغ الناتج القومى الإجمالى حوالى مليار دولار ؛ ويسهم قطاع التعدين بالنصيب الأكبر من الناتج القومى ، وتمتلك روديسيا أكبر منجم للفحم فى العالم كما يسهم قطاع الصناعة بنصيب لا بأس به ، وينتج المنتجات المعدنية والمواد الغذائية المجهزة والمنسوجات والملابس والمشروبات الكحولية والدخان ؛ أما القطاع الزراعى ، فينتج الدخان الشرقى والذرة والقطن ، فضلاً عن تربية الماشية ، وقد أدت المقاطعة التجارية التى فرضتها دول العالم على روديسيا أثر إعلان استقلالها من جانب واحد عن بريطانيا فى ١٩٦٥ إلى عزل روديسيا عن المنطقة حيث أعلنت بريطانيا وقتئذ أن الاستقلال عمل غير قانونى . وروديسيا غنية بالمعادن حيث توجد بها أيضاً — إلى جانب الفحم — معادن الاسبستوس والكروم والنيحاس والحديد والحجر الجيرى والنيكل والفوسفات والتصدير . ومن حيث القوى العاملة ، كان يوجد فى عام ١٩٧٠ فى روديسيا ٨٢٩ ألف عامل ، ويصل متوسط الأجر الشهري للعامل إلى ٢٥ دولارا للعامل الأبيض و ٣٦ دولارا للعامل الزنجى .

أما من ناحية التجارة الخارجية ، فقد بلغ حجم صادرات روديسيا عام ١٩٧٠ حوالي ٢٦٢ مليون دولار ، وأهمها التفهاق وخام الاسيستوس والنحاس والكروم واللحوم والسكر ؛ في حين بلغت الواردات حوالي ٢٣٤ مليون دولار وأهمها الآلات ووسائل المواصلات والمنسوجات ومنتجات البترول ومقتجات الحديد والصلب والاسمدة والمواد الغذائية، وأهم الدول المتعاملة تجاريا مع روديسيا هي جنوب إفريقيا والبرتغال واليابان وإيطاليا وألمانيا الغربية وفرنسا ؛ وكانت بريطانيا تستحوذ على معظم موارد روديسيا من معادن وفواكه وثروة سمكية .

ومنذ عام ١٩٥٨ دخلت اسرائيل ضمن الدول المشتركة في نطاق هذا التبادل التجاري وعقدت معها اتفاقيات إقتصادية كتملك التي عقدت مع اتحاد جنوب إفريقيا ، بهدف معاملة هذه البلاد معاملة خاصة تتيح لها الأولوية في مجال النشاط الاقتصادي ، وحجم التبادل التجاري مع البلدين سجل تزايدا مستمرا قبل تولي روبرت موباني السلطة هناك .

وتحتل الصناعات المعدنية عموما ، وصناعة الحديد والصلب — على وجه الخصوص — مركزا هاما في إقتصاد روديسيا ؛ بل أن روديسيا تعتبر ثالث دول العالم المنتجة لمعدن الكروم كما يلاحظ أن الانتاج الصناعي يتركز في المدن الكبرى مثل (سولزبرى) و (بولا واو) .

أما شبكة الطرق البرية والخطوط الحديدية ، فقد كانت هي الأخرى لها أهميتها الجيوپوليتيكية ، فمن الطرق البرية الهامة التي مهدت والتي تعتبر من طرق الدرجة الأولى ، الطريق الذي يمتد من (بولا واو) إلى قرب مدينة (لفنجستون) على نهر الزمبيزي ، وهو يمتد بعد ذلك إلى (لوزاكا) في زامبيا ، بل أنه يمتد إلى حدود الكنفو، كذلك يوجد الطريق الهام الممتد من (سولزبرى) ، ويعبر الزمبيزي عند قنطرة (شيروندو) Chirundo حيث يمتد بعد ذلك شمالا في جمهورية زامبيا .

أما الخطوط الحديدية ، فقد كانت من الوسائل الهامة في نظر الاستعماريين البريطانيين (سيسيل جون رودس بصفة خاصة) لبسط النفوذ السياسى وأحكام السيطرة الاستعمارية ، وقد نادى رودس بفكرة ربط كل المنطقة من الكيب (الرأس) إلى القاهرة بعضها ببعض الآخر بخطوط حديدية وتلغرافية وربطها بمجالة الامبراطورية البريطانية، كما اعتمد رودس على التغلغل الاقتصادى كوسيلة لتقوية نفوذ بلاده في هذه المناطق ، كذلك فقد ارتبطت روديسيا الجنوبية عبر ميفكينج Mafeking بموانئ جنوب إفريقيا (دربا - ايسست لندن - بورت اليزيث) وبمدينة (كيب تاون) ، كما أنشئ في كل مكان من (بولا وايو) و (سولزبرى) مطار دولى ، وهناك خطوط طيران منتظمة ، تربط روديسيا بالبلدان الافريقية الأخرى وبالعالم الخارجى .

وإذا كان كشف الثروات المعدنية في روديسيا والأقاليم المجاورة من أهم الدوافع التى دفعت للاهتمام بتيسير وسائل النقل والمواصلات ؛ فإن هذه الوسائل بالتالى قد فتحت المجال أمام المستعمرين الأوربيين لاستنزاف ثروات القارة الطبيعية بل والبشرية أيضا وبالطبع فإن هذا لم يقلل من وجهة نظر أحد المؤرخين المعاصرين (١) من أثر وسائل النقل والإتصال المختلفة في إيقاظ شعور الافريقيين على ما يدور حولهم في العالم الخارجى .

الفصل الأول

من سيسل رودس الى ايان سميث

١ - نظرة على الماضي :

كان سيسل جون رودس من أبرز الشخصيات التي دعمت النفوذ البريطاني في إفريقيا عموما وفي روديسيا على وجه الخصوص والتي سميت باسمه ؛ فهو أحد المهاجرين البريطانيين إلى جنوب إفريقيا الذي عمل بزراعة القطن بها ، ثم اشترك في العمل في حقول الماس في كبرلي في الشمال ، وبعدها انضم إلى شركة De Beer سنة ١٨٨٠ وأصبح الموجه الأول لها (٢) ؛ وكون بعد ذلك شركات جنوب إفريقيا وشرقها وشمالها ، كي يمتد حزام رأس بريطاني من القاهرة إلى الكاب ؛ ويمر خط حديدي عبر القارة . وكان رودس لا يثق بسياسة الحكومة البريطانية التي كانت تقسم بالتردد في هذه البقعة من إفريقيا ، ولكن عندما أعلنت الحماية على بتسوانا لاند سنة ١٨٨٥ تقدم رودس ليحصل من لوينجولا ملك الماتابيلي على معاهدة يضع الملك نفسه تحت الحماية البريطانية سنة ١٨٨٨ في الوقت الذي حصلت فيه شركة جنوب إفريقيا على حق العمل في أراضيها بعد أن حصلت على مرسوم من الحكومة البريطانية يبيح لها مباشرة سلطات الحكومة (٣) . وعندما تولى رودس رئاسته الوزارة في يوليو سنة ١٨٩٠ ؛ أخذ يشجع البريطانيين على التوغل في الشمال وسكنها ، ووعدهم بالآلاف الأفدنة لمن يستقر منهم ، ولم يأت شهر سبتمبر حتى كان المرتزقة قد وضعوا أساس مدينته سالسبورى ؛ وكان هذا اسم رئيس الحكومة البريطانية وقتئذ ، ومنح رودس الدكتور جيمسون قائد المرتزقة ؛ حق منح الأراضي للمستوطنين ؛ وكان نجاح هؤلاء القادمين في الاستمرار مؤديا لتشجيعهم على مزيد من الزحف نحو الشمال .

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت ترفض تمويل التوسع الاستعماري على حساب دافعي الضرائب، وإن لم تعارض قيام رعاياها بتحمل هذا العبء ، وكان الحكم البريطاني فوق هذه المساحات الشاسعة الأطراف كان أسمياً تماماً في أول الأمر ، ولكن سرعان ما فرض التفوق البريطاني العسكري والاقتصادي نفسه ؛ فقد حاولت قبيلة المانابيلي وغيرها من القبائل طرد الأوروبيين معتقدين أن شركة الامتياز قد أصابها الضعف، إلا أن قوات الشركة تمكنت بتفوق أسلحتها من كسب المعركة حتى تحطمت قوة المانابيلي وأستقرت الأمور للشركة في روديسيا الجنوبية بصفه نهائيه حيث لم يأت عام ١٨٩٩ إلا وكانت الأحوال قد إستقرت للأوروبيين وتبع ذلك تحول النشاط السياسي إلى نشاط إقتصادي فتسح المجال أمام التجار الأوروبيين لبيع سلعهم، والزراع لإستغلال الأراضي الشاسعة والمعدنين ليكتشفوا كنوز الأرض من الذهب وغيره من المعادن ، وساعد كل هؤلاء توافر الأيدي العاملة الرخيصة ، ولم يتمكن اقتصاد الرق Slave oconomg أن يقف أمام الاقتصاد النقدي، وقد قامت الشركة بالاستيلاء على كل الأراضي التي لم تنقل حيازتها في روديسيا الجنوبية وشمال غرب روديسيا طبقا لتخفظات خاصة لمصلحة الوطنيين وبذلك أصبحت في موضع اجتذاب الجماعات الأوروبية من الزراع والمعدنين، ولم تحاول الشركة أن تدخل في منافسة معهم بل فضلت أن تكون شريكة Partner Sleeping في التعدين وسائر الأعمال الأخرى (٤) .

وكان من أهم ما حققته الشركة من أعمال . . . الخطوط الحديدية للأسهام في تنمية الثروة المعدنية ، ففي عام ١٨٩٧ تم إصالح الخط الحديدي إلى بولا وايو من الجنوب ، كما ربطت مانا بيهيلان بشبكة خطوط جنوبي إفريقيا ، كما أفنت -ح عام ١٨٩٩ خط بير (موزمبيق) - سالسبورى ، وبذلك أصبح لرويسيا الجنوبية

منفذاً بحرياً يصلها بالعالم الخارجى ، كما ربطت ماشانولاند بماثا بيليلاند عقب ذلك بثلاث سنوات .

٢ - البعد الاستعماري لسيدسل رودس :

بدأ رودس فى عام ١٨٩٠ يعمل لتحقيق مشروعة بعد نجاحه فى الحصول على مرسوم شركته ، وبالرغم من ان امتياز رودس لم يتضمن أية حقوق سياسية ، فإن امتياز شركته الذى عرف بشركة الامتياز Chartered - Company عام ١٨٨٩ قد أوجد طائفة من المتفعين الانتهازين الذين عرفوا باسم «الرواد» ، Pioneers وأقاموا فى التوغل نحو الشمال حتى ماشونالاند عام ١٨٩٠ فى حماية بضعة مئات من رجال البوليس الأوروبى المسلحين وافقت على تكوينها وزارة المستعرات البريطانية لىكونوا فى الطليعة للتمهيد لفتح بلاد الميتابلى والماشوانا للإنجليز ، ولأعمال التنقيب والبحث عن المعادن ؛ وقد زاد عدد المتطوعين فوصل إلى حوالى ١٠٠٠ شخص بالاضافة إلى ٤٠٠ من الأفريقيين يعملون كحماة وقد صاحب هذه القوات (رجال البوليس الأوروبى والمتطوعون والأفريقيون) — صاحبهم أربع من القادة البريطانيين وخصص لكل منهم عمل .

وفى تقرير للحاكم العام البريطانى لمستعمرة الكاب ؛ أرفق رودس خريطة لخطة المقترحة لهذه الحملة بهدف غزو الماشوانا والميتابلى بشأن خط السنين المقترح للحملة ، وقد تقرر عدم اتباع الطريق العادى إلى Mafeking أو أن يخرق النهر شمالاً إلى بولا وايو Bulawayo ؛ بل إن رودس اتخذ طريقاً آخر أصعب وأطول وتكثر فيه المستنقعات والغابات الكثيفة بحيث يتفادى اختراق الأماكن العامرة بقبائل الميتابلى ويبعد الطريق عمالاً يقل عن ١٥٠ ميلاً عن أماكن الحصص الميسكية . وأضاف رودس فى تقريره أيضاً أن المهام التى ستكلفت بها هذه القوة هى

إقامة المحطات والنقاط الحصينة لحماية عمال وموظفي ومهمات الشركة وتمهيد الطرق البرية ، ومد الخطوط التلغرافية والحديدية بهدف تسهيل وسائل الاتصال المختلفة ، ووعده رودس في تقريره بتنفيذ ما أمرت به السلطات في جنوب القارة الأفريقية ، وبخصوص العلاقة بين المستوطنين والوطنيين قال رودس في تقريره (٥) أنه سيخصص أحد المسؤولين لتنظيم العلاقات مع الوطنيين واقترح رودس أن يتولى ذلك المستر كولكيهون Mr. Colquhoun من حكومة جنوب إفريقيا ليتولى شئون الإدارة المدنية للمنظمة باسم الشركة .

وكان رد فعل ذلك سيئاً على كل من البرتغاليين والبولنديين والألمان ؛ ونشئ رودس أن يجد منهم عقبات في سبيل تحقيق أحلامه . وحين أحتجت السلطات البرتغالية في شرق إفريقيا على ما يشاع من استعدادات رودس لغزو أراضي الميتابلي والماشونا ؛ ردت السلطات الانجليزية في مستعمرة الكاب بان رودس لا يستطيع الخروج عن السلطات الممنوحة لشركته . غير أن القافلة وصلت بالفعل إلى مشارف أرض الماشونا في أول أغسطس (١٨٩٠) ولم تواجه بأية مقاومة ؛ وتقدمت الحملة شمالاً وأسست عدة مواقع دفاعية مدعى أحدها حصن فيكتوريا وسمى الآخر حصن مولزبرى ؛ الذى كان بداية لتأسيس مدينة سولزبرى Salisbury التى أصبحت عاصمة لروديسيا الجنوبية فيما بعد . وقد طوى عام ١٨٩٠ صفحاته باستقرار الحملة في الأماكن التى تحقق لها التحكم في هذه البلاد ؛ وضاعت اعتراضات السكان الأصليين وملكهم لوبنجيلولا — هباء ، فحينئذ بعث الملك بخطابات احتجاج إلى الحاكم البريطانى لمستعمرة الرأس ، أجاب الحاكم بأنه منيح رودس تصريحاً بالحفر للبحث عن الذهب وليس تصريحاً بغزو المملكة ، وحينئذ وصلت احتجاجات الملك لوبنجيلولا إلى الملكة فيكتوريا ، ملكة بريطانيا ، ردت الملكة قائلة ، بأن شركة جنوب إفريقيا البريطانية ، ليست شخصاً بذاته ، لئلا يمكنها

تمثل عشرات الأشخاص ، وأنها — أى الملكة — لم تمنحها الأمشياز إلا بعد التأكد من روح الصداقة التى يكنها رجالها للملك ، وأنهم سيعملون لحفظ السلام بينه ، وبين السكان البيض فى بلده ، ولن يتعرضوا بأى سوء لرعاياه .

أما رودس فلم يكن يخشى من الملك لوبنجيولا ، ولكنه كان يعمل حسابا لقيام حركة قوية من الوطنيين ضد الشركة ، كما كان يخشى الدول الاستعمارية الأخرى مثل البرتغال وألمانيا لأطماعها فى هذه الجهات . وقد تولى رودس رئاسة وزارة مستعمرة الرأس فى عام ١٨٩٠ ، وقاوم بشدة تحركات الدول الاستعمارية الأخرى عام ١٨٩١ وكانت لجهوده أثرها فى الاتفاق بين إنجلترا والبرتغال ، حيث اعترفت البرتغال فى يونيو من نفس العام — ١٨٩١ — بحق إنجلترا فى المناطق التى شملها الاتفاق الذى حصل عليها (رودس) وشركته ، واعترفت إنجلترا بالتالى بسيادة البرتغال على بعض الموانئ الهامة فى الجهات المتنازع عليها بشرق إفريقيا مثل ميناء Beira وميناء لورنزو ماركينز *Lorenzo Marques* ، وبالمقابل أيضا اعترفت البرتغال بمطالب إنجلترا فيما يتعلق بغيا سالاند . وفيما يتعلق بالملك (لوبنجيولا) فقد وجد فيه رودس سلطة مناوئة للشركة الإنجليزية وتحين رودس الفرصة للقضاء على سلطة الملك ، وكان رودس ينظر للأفريقيين على أنهم فى مرحلة حضارية أدنى من الأوروبيين والإنجليز بصفة خاصة ، وعبر رودس فى إحدى المناسبات عن ذلك بقوله : « ان الرجل الأفريقى المولود من والدين عراة متوحشين ، لا يمكن أن يشترك فى حكم البلد مع الرجل الأوروبى — الأبيض فالأفريقى يجب أن يعيش حياته الخاصة بعيدا عن الأوروبى ، . وكان هذا بمثابة اللبثات الأولى فى سياسة التفرقة العنصرية التى استمرت فى زوديسيا طوال الفترة اللاحقة تجاه الأفريقيين .

غير أن رودس من ناحية أخرى ، كان يتحاشى الاصطدام بقبائل (الميتابلى)

قبل أن يثبت أقدام شركته ، وكان وضع الشركة المالى قد أصبح سيئا ، فالحروب المتوالية من جانب قوات الشركة ، كانت مرهقة لميزانيتها ، لدرجة أنه فى عام ١٨٩٢ ، رفضت البنوك أن تصرف أية شيكات باسم الشركة بالإضافة إلى أن الامطار الغزيرة قد أثلفت الكثير من الخطوط الحديدية والتلغرافية التى قامت الشركة بمدها لكن ذلك لم يقف عقبة أمام رودس وتحقيق أهدافه ، فقام ببيع عشرات الألوف من أسهم الشركة ، واستخدم المبلغ لشراء معدات حربية بهدف القضاء على مملكة الميتابلى ، وقد تم ذلك بالفعل عام ١٨٩٣ بعد مجزرة بشرية قتل فيها بين ٥٠٠ — ٦٠٠ من الأفريقين ، فى حين لم تعدد خسائر الانجليز أكثر من ستة ، وانتهت هذه المجزرة أيضا بقتل الملك لوبنجيولا ، وهكذا زالت مملكة الميتابلى ، ولم يكف رودس بالاستيلاء على معظم أراضى الميتابلى ، لكنه أيضا نهب ماشيتهم ومخاضيلهم وأحرق مساكنهم .

ولم تبهت أنظار رودس بعد ذلك إلى جمهوريتى البوير فى الترانسفال والأورانج ؛ حيث بذلت المحاولات التى انتهت بتوقيع معاهدة بريتوريا فى عام ١٩٠٢ وبموجبها فقدت جمهوريتا البوير استقلالهما وقام اتحاد جنوب إفريقيا من الكاب والافال والترانسفال والأورانج . وفيما يتعلق بقبائل الميتابلى والماشوانا ؛ فقد انتهزتا فرصة سحب عدد كبير من رجال الشركة المسلمين وشنوا حرب العصابات على القوات البريطانية ، واضطر رودس للتفاوض مع الثائرين ووعد زعماءهم بعلاج المشكلات التى يعانون منها ؛ لكن الحالة لم تكن تبدأ حتى زادت قبضة البيض وزادت أطماعهم فى الأراضى الأفريقية فى هذه المنطقة وعلى حساب أصحابها الأصليين .

٣ - تدفق المستوطنين :

وفي الفترة التالية تدفق المستوطنون البيض على أراضي روديسيا ؛ وقاموا بعمليات النهب والإغتصاب لأراضي وممتلكات وحقوق الوطنيين بالإضافة إلى إغتصاب فرص العمل ، وقد أثارت عمليات النهب والإغتصاب هذه — المستوطنين في الشركة الإنجليزية ، حتى أنهم رفعوا تقريراً للحاكم العام في جنوب إفريقيا ، يذكر فيه : إن توقف المغامرين الأوروبيين إلى أرض الميتابلي ، وإستبلاءهم على الأراضى الصالحة للزراعة — أوجد حالات خطيرة تهدد أمن (٦) المنطقة — وأنه يجب منع هؤلاء المخاطرين لضمان إستغلال المنطقة ، مع النظر بعين الإعتبار لشعور ومعتقدات الأهالى .

وكان رد فعل الشركة البريطانية أن أقامت حكومة من المستوطنين لإدارة المستعمرة ، وللمعمل على تحقيق تعليمات مجلس إدارة الشركة ، فيما يتعلق بالسيطرة والإستغلال وإنتزاع الأراضى ، ولجأت الشركة — بدلا من محاولتها تهدئة الأوضاع — لإتخاذ قوة بوليسية مسلحة ، لكي تمارس سيطرتها الإحتكارية وضغطها على الشعب الروديى ، كذلك أقامت الشركة (مجلسا تشريعيا) من ١٨ عضواً من المستوطنين البريطانيين تعرض عليه القوانين لمناقشتها ؛ وكانت معظم مناقشات المجلس التشريعى تدور حول مصالح المستوطنين البيض والإمتيازات وما يفتصبونه من حقوق وممتلكات الوطنيين ؛

وبهذا الصدد يقول أحد الباحثين (٧) : وإن السلطات الحاكمة في روديسيا ، قد بسطت سيطرتها على الأرض وإمتلكتها بوسائل متعددة ، بقوة السلاح أحيانا ، وعن طريق عقد إتفاقات مع رؤساء القبائل أحيانا أخرى ، أو عن طريق الإستبلاء على الأرض ، بحكم النصوص واللوائح ، وتفسيرها من وجهة النظر

الأوروبية ، دون النظر لحقوق الإفريقيين أو لطبيعة الأرض وأهميتها بالنسبة للقبيلة والفرد . . وفى الواقع كان العامل الجوهرى فى إنتقال الأرض إلى المستوطنين الأوروبيين هو مدى ملاءمتها للأوروبي — دون النظر للحجج القانونية — وهذه الملاءمة تفسرها ظروف المناخ والتربة

وحين شعرت الشركة أن المجلس التشريعى يساند مصالح المستوطنين، حاولت أن تعد من سلطته، وإحتجت على التشريعات التى ترتب عليها توسيع سلطات هذا المجلس ، وذكرت ، أن الترخيص الممنوح للشركة ، أعطاها حقاً واضحاً وكاملاً على كل أراضى روديسيا الجنوبية ، وأن هذا الحق لا يتغير ولا يتأثر بأية تغييرات دستورية ؛ ومن الطريف أن رد الحكومة الانجليزية جاء قائلاً بأن إدعاء الشركة لا يوجد ما يستند ، فإن غزو وإحتلال أراضى (الميتابى) و (الماشونا) لم يكن فى الحقيقة إلا غزواً بإسم التاج البريطانى — كما لو كانت قوات الحكومة ذاتها هى التى قامت بتنفيذه .

كذلك فقد شك المستوطنون من الشركة هذا التصرف وكأنها مؤسسة إقتصادية هدفها الربح لحسب ، وأنها تمارس الإدارة فى البلاد بهذه الروح الإستقلالية لمصلحة المساهمين فيها فقط ، والملاحظ هنا أن الأمر أصبح خلافاً بين مصلحة الشركة ومصلحة المستوطنين البيض ، أما الإفريقيون أصحاب الإقليم الشرعيين فلم تعزم أو لمصالحهم وحقوقهم أى إعتبار حيث أغتصبت كل حقوقهم .

وهكذا لعبت شركة جنوب إفريقيا البريطانية دوراً هاماً فى التمهيد للإستعمار البريطانى ، ولهجرة الأوروبيين وإستقرارهم فى روديسيا وفى بناء النظام السياسى والإجتماعى الذى تسيطر فيه الأقلية البيضاء على السكان الأصليين أصحاب الإقليم الشرعيين .

٤ - تطور سياسة الاراضى :

إن شركة جنوب إفريقيا البريطانية — والتي كانت تقوم أساساً — كمشروع تجارى ، قد لص ميثاقها كأهداف عملت على تحقيقها ، إن تتعمد بالقيام بأعمال الحكومة والإدارة ، لاية أقاليم أو مقاطعات أو أماكن ، وتمارس بوجه عام جميع الحقوق والسلطات التي يمنحها أياها الميثاق . وأن تعمل على تحسين وتطوير وإستزراع أى أرض تضمها الأقاليم التي تدخل فى نطاق إشرافها ، وأن تستعمر هذه الأقاليم والأراضى ، كما تساعد وتعمل على تشجيع الهجرة عن طريق منح المهاجرين أراضى لعدد من السنوات أو إلى الأبد ، بدون مقابل ، أو عن طريق الرهن أو بأى طريق آخر (٨) .

وبمقتضى عدد من التشريعات والتنظيمات ، وبموافقة التاج البريطانى ، منحت الشركة بعد إحتلالها لروديسيا الجنوبية — أرضاً وحقوقاً للانتفاع بالأرض لعدد كبير من الأشخاص . وفى عام ١٨٩٠ تمكن أحد التجار من الحصول على توكيل من الزعيم (لوبنجولا) يسمح له أن يؤجر أو يستأجر الأرض نيابة عن الزعيم ، وسرعان ما إستفادت شركة شركة الإمتياز بهذه السلطات التي تضمنها هذا الإمتياز الجديد . وقد ظلت هناك على الرغم من ذلك مساحات كبيرة من الأرض ، لم تنتقل حيازتها ، وكان ضمنها مساحات خصصتها الشركة لإستعمال وشغل السكان الوطنيين ، وقد أدى تكالب المستوطنين على حيازة الأرض إلى تشكيل لجنة للأراضى فى عام ١٨٩٤ أشرفت على تخصيص مساحات من الأراضى فى متابيليلاند وماشونالاند ، فكانت أول بوادر ظهور مشكلة حيازة الأرض .

وعلى الرغم من أن الأفريقيين كانوا يفضلون فى ظل (الزراعة المتنقلة) الحياة فى وديان الأنهار المنخفضة حيث الدفء والرطوبة ، إلا أن عدداً وافراً من

الأفريقيين كانوا يوجدون كذلك في الأراضي المرتفعة ، ولما جاء الأوروبيون ، عاشوا في الأقاليم المرتفعة أساسا لأسباب جوية ، فضلا عن أسباب زراعية ، حيث تزيد كمية المطر وتراوح بين ٤٥ ، ٦٠ بوصة في الهضاب العالية ، بينما هي ٢٠ بوصة فقط في الوديان المنخفضة . وبوجه عام ثبت التقسيم العنصرى للأرض عن هذه الحدود ، وذلك على الرغم من زيادة الضغط السكاني والتقدير الأفضل لإنتاجات الزراعة ، مما جعل الأفريقيين دائما لا يرضون عن هذا التقسيم .

وإذا كانت شركة جنوب إفريقيا قد سبق لها أن وزعت بالفعل ٣١٠٠٠٠٠٠ فدان على ٣٦٠٠٠٠ أوروبي ، ٢١٠٠٠٠٠ فدان فقط على ٩٣٠٠٠٠ أفريقي ، فحتى هذا التوزيع الضئيل بالنسبة إلى الأفريقيين ، قد تم بعد إصرار التاج الذى عدل من ميثاق الشركة في عام ١٨٩٨ لمطالبة الشركة بخلق مستعمرات وطنية كافية ، وهى الأرض التى تخصص لاستعمال الأفريقيين فقط وفقا للعادات القبلية التقليدية ، بين الوطنيين والمستوطنين حول حيازة الأرض . وفى نفس العام كانت أراضي المستعمرة التى تبلغ مساحتها ٩٦ مليون فدان ، موزعة على النحو الآتى : ٣١ مليون فدان فى حيازة الأوروبيين — ٢١٥ مليون فدان معازل إفريقية Pantostans — ٢١٥ مليون فدان لم يتم نقل حيازتها . وقد وافقت الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة لروديسيا الجنوبية عام ١٩٢٥ برئاسة سير ويليام كارتر لدراسة مشكلة الأرض الوطنية برمتها فى المستعمرة وقد حاولت هذه اللجنة البحث عن وسيلة لتخصيص مساحات من الأرض خارج المنعزات الوطنية والأراضي الأوروبية يمكن للوطنيين والمستوطنين أن يمتلكوها فيها أرضا جديدة. ولكن اللجنة ، بعد أن استمعت لآراء الكثيرين ، إقنعت بضرورة تطبيق مبدأ الفصل بين الأراضي الأوروبية والإفريقية ، وذلك بعد أن تبين رغبة كل عنصر فى الاستقلال عن العنصر الآخر (٩) . ورأت أن ذلك أمر عملي وملائم ،

ولذا أوصت اللجنة بتقسيم الأراضي التي لم تنقل سيادتها، بنسبة ٧٢ ٪ للأوروبيين،
٢٨ ٪ للأفريقيين .

وبناء على تقرير كارتر الذي أصبح أساسا لسياسة الأرض والتطوير اللاحق
لها في روديسيا الجنوبية ، تم إقرار قانون تخصيص الأراضي عام ١٩٢٠ ، الذي
وضع هذه القرارات موضع التنفيذ وقد أدخلت مجموعة من التعديلات الطفيفة
على هذا القانون خلال السنوات ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ ، وفي عام ١٩٤١ أعيد
صدور القانون بعد أن احتفظ بجميع المبادئ الأساسية في الفصل الجغرافي
والإقليمي ، مع إدخاله بعض التعديلات التي شددت من الشروط التي بموجبها
يمكن للأفريقيين شغل الأراضي في المناطق الأوروبية .

٥ - دستور ١٩٢٣ والفترة اللاحقة :

تقسم الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ بأن روديسيا الجنوبية كانت تحكم ذاتيا . مع
تبعيتها في نفس الوقت للتاج البريطاني ، حيث شكلت الحكومة البريطانية لجنة
برئاسة اللورد بركستون Buxton لبحث الوضع في روديسيا الجنوبية . ولإجراء
استفتاء يهدف أما إلى الانضمام لإتحاد (١٠) جنوب إفريقيا الذي تكون في عام
١٩١٠ ، أو أن تتكون في روديسيا حكومة مستقلة مستقلا داخليا ، على أن
تحتفظ بتبعيتها للتاج البريطاني .

وقد نصت شروط التصويت على شروط خاصة بالملكية مما حال دون إشراك
معظم الإفريقيين في الاستفتاء الذي تم في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٢ ؛ وأسفرت النتيجة
على موافقة الأغلبية العظمى لصالح الاقتراع الثاني . وفي ٣٠ يوليو ١٩٢٣ صدر
قرار بتأسيس مستعمرة (روديسيا الجنوبية) ، ويعني ذلك أن تكون روديسيا
مستعمرة مستقلة ذاتيا Self Governing Colony ؛ وقد عرف هذا القرار

بدستور سنة ١٩٢٣ وظل معمولاً به حتى عام ١٩٥٣. وخلال هذه الفترة صدرت بعض التعديلات البسيطة، والقوانين المكملّة التي أصدرتها (الجمعية التشريعية) حيث تكونت هذه الجمعية من ثلاثين عضواً منتخبين، ومدة العضوية لها خمس سنوات، وكان من مظاهر التمييز العنصري التي حوّاها هذا الدستور؛ أنه في الوقت الذي فتح فيه باب الانتخاب على مصراعيه للبريطانيين بدون تفرقة بين النساء والرجال، فقد وضعت قيود على مواولة الإفريقيين بحيث أصبح متعذراً — إلا لقلة ضئيلة جداً منهم — أن تشارك في الانتخابات.

وقد وضعت بريطانيا بنداً في هذا الدستور يؤكد حقها في الاعتراض على أي تشريع تقره الجمعية التشريعية، ويكون قائماً على التفرقة العنصرية ضد الإفريقيين؛ ولكن بريطانيا لم تمارس هذا الحق — ولو مرة واحدة — على الرغم من كثرة التشريعات القائمة على التفرقة العنصرية التي صدرت، ويرجع ذلك إلى أن مصالح بريطانيا نفسها كانت متفقة مع مصالح الأقلية البيضاء التي كانت تسيطر على زمام الحكم في روديسيا؛ حيث كان رئيس وزراء روديسيا يحضر أيضاً اجتماعات رؤساء الكومنولث البريطاني.

ويعني ذلك أن كل المظاهر الديموقراطية التي صبغت بريطانيا على الأوضاع في روديسيا — مثل تكوين الجمعية التشريعية وصدر الدستور — كانت كلها مظاهر شكلية، إذ لم يتغير الوضع في روديسيا طوال الفترة ١٩٢٣ — ١٩٥٣؛ عما كانت عليه وهي تحت سيطرة شركة جنوب إفريقيا البريطانية، بل أن الوضع ازداد سوءاً؛ إذ أن السلطة تركزت أكثر وأكثر في أيدي الأقلية البيضاء؛ التي استغلت ما يتيحها لها دستور ١٩٢٣ من سلطة سن القوانين؛ وزاد الأمر سوءاً أيضاً إصدار بريطانيا للمزيد من التشريعات لتثبيت أقدام المستوطنين البيض في مختلف أوجه النشاط في روديسيا ولانتزاع ما بقي من الأرض الصالحة؛ وطرد

اصحابها للمناطق الفقيرة غير الملائمة لسكنى الأوروبيين ؛ وتحديد إقامة الإفريقيين في معازل شبيهة بالسجون الجماعية ، لا يغادرونها إلا بترخيص معينة .

وكان من أهداف هذه التشريعات أيضا أن يضطر الإفريقيون إلى ترك الأراضي ، والعمل في المناجم عند الأوروبيين ؛ وللوصول إلى هذا الهدف أيضا ؛ أقرت الجمعية التشريعية فرض ضرائب على الأفراد القادرين على العمل وفرض عقوبة الحبس لمن لا يدفع هذه الضرائب ، فيلزم الإفريقي على العمل من تلقاء نفسه ، أو يتعرض للحبس ، ومن يحكم عليه بهذه العقوبة ، يقضى — بحكم القانون — هذه المدة في العمل في المناجم أو من مزارع البيض . وأصدرت الجمعية التشريعية المزيد من التشريعات لتحقيق الأهداف السابقة ؛ ففي عام ١٩٥١ صدر قانون الزراعة ، وهو يحد من حرية الفرد في العمل الذي يريد مزاومته ، بحيث ينص هذا القانون على أنه لا يجوز للإفريقي الذي لا يمتلك أرضا محددة — يقوم فعلا بزراعتها — أن يزاول الزراعة ، وبالطبع فإن الهدف من ذلك القانون هو إرغام الإفريقيين على العمل في المناجم أو المصانع أو أراضي البيض .

ولم يخف الأوروبيون نواياهم بل أعلنوها صراحة ، ففي خطاب ألقاه جود فري هاجنز Good Frey Huggins في ١٢ يوليو ١٩٣٤ قال : « لقد حان الوقت ليدرك الناس في أوروبا ، أن الرجل الأبيض في إفريقيا ليس مستعداً — وإن يكون مستعداً — لقبول الإفريقي على أنه يساويه من الناحيتين السياسية والاجتماعية . » وفي عام ١٩٥٣ أكد جود فرد هاجنز هذا المفهوم ثانية قائلاً : « إن سياسة العزل الجغرافي برمتها ، تفترض هنا ألا يكون هناك مجتمع مختلط في روديسيا الجنوبية . . . قد يتعارض هذا مع المبدأ الذي يعتنقه بعض المفكرين السياسيين خارج إفريقيا ممن ينكرون على الأوروبي ، الحق في مركز دائم منفصل في أي مجتمع إفريقي . . . ليس من عادة الإفريقيين والأوروبيين أن يتزاورا في

البيوت بطريقة إجتماعية أو أن يرتادوا أماكن لهم واحدة ، أو أن يستخدموا مطاعم وفنادق واحدة ، (١١) .

٦ - الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٣ وسمايتها :

أما الحلقة التالية من تطور تشييت لمميزات الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا الجنوبية؛ فهي الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٦٣ حيث تنسم هذه الفترة بوضعية روديسيا ضمن إتحاد وسط إفريقيا بحجة أن هذا الإتحاد يتيح فرصة للتكامل الإقتصادي للمنطقة، وقد عبر المؤيدون لفكرة الإتحاد عن ذلك مستخدمين المثال الإفريقي ، ، إن الأناء الذي يقف على ثلاثة أرجل لا يستطيع أن يقف على إثنين A three legged pot cannot stand on two legs ؛ وظلت فكرة الإتحاد هذه تتأرجح بين التأييد والمعارضة (١٢) في هذه الفترة .

ففي عام ١٩٢٩ عقدت اللجنة The Hilton Youngo Commission لبحث الفائدة المرتقة من مثل هذا الإتحاد ؛ وفي عام ١٩٣٨ إجتمعت لجنة من الخبراء البريطانيين عرفت بإسم لجنة (بليد سلوى) Bledisole Commission وأوصت هذه اللجنة في تقريرها الذي نشر في ٢١ مارس ١٩٣٩ ؛ بالتريث في إتخاذ هذه الخطوة (١٣) . ثم حال قيام الحرب العالمية الثانية دون إتخاذ أية خطوة في هذا السبيل ، وأشار المعارضون لفكرة الإتحاد إلى د أنه في الوقت الذي كان فيه تشمبرلن يبيع التشيكوسلوفاك في ميونيخ لألمانيا — بعث وزير المستعمرات في حكومته ، بلجنة يرأسها (لورد بليد سلوى) لبحث موضوع إدماج روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند، وتقديم تقرير عن ذلك ، ولحسن حظ الافريقيين السود فقد حال قيام الحرب ، دون عقد الصفقة التي كانت على وشك الانتهاء بين المقيمين (أي المستوطنين البيض) وحكومة تشمبرلن ، (١٤) .

ولم تكند تفتتى الحرب العالمية الثانية ، حتى عقد مؤتمر فى سنة ١٩٤٥ برئاسة رئيس وزراء روديسيا الجنوبية وحضره أفراد القيادات السياسية فى المقاطعات الثلاث وبحث المؤتمر مسألة إمكان تحقيق فكرة الاتحاد وبمجاللات العمل المشترك بين المقاطعات الثلاث ؛ وتعددت الاجتماعات التى تحمىس فيها المستوطنون البيض لفكرة الاتحاد؛ فى حين رأى فيها الافريقىون خطوة جديدة لتقوية سيطرة البيض على زمام الأمور فى البلاد. وفى أوائل عام ١٩٥١ اجتمع مؤتمر آخر من الخبراء الفنيين فى المقاطعات الثلاث ، وأيدوا فكرة الاتحاد وأستبعدوا الافريقىين فى حكومة الاتحاد وبمجلسها التشريعى المرتقب ، كما حددوا أوجه النشاط التى يرون إسنادها إلى الحكومة المركزية للاتحاد وما يترك للحكومة كل إقليم ، كما اقترح المؤتمر أن يتكون (مجلس الاتحاد) من ٣٥ عضواً كالتى : ١٧ من روديسيا الجنوبية ، ١١ من روديسيا الشمالية ، ٧ من نياسالاند . على أن يكون لإختيار تسعة من هؤلاء بإعتبارهم ممثلين لمصالح الافريقىين (٣ من كل ولاية) ، وأوصى المؤتمر بتعيين وزير لإتحادى لشئون الافريقىين ، ومجلس لرعايتهم أيضاً وتكون وظيفته البحث فى التشريعات التى يقترحها الاتحاد من وجهة نظر الافريقىين .

وفى سبتمبر من نفس العام ، عقدت عدة إجتماعات ومؤتمرات حضرها ممثلو العناصر المتحمسة للاتحاد، ومندوبون عن وزارة المستعمرات البريطانية ، وأثيرت العديد من المشاكل فى هذه الاجتماعات ؛ فبالإضافة إلى موقف الافريقىين من الاتحاد ، كانت هناك مشكلة شرعية هذا الاتحاد ، الذى سيقوم بين ثلاث مناطق غير متكافئة ، فردويسيا الجنوبية تتمتع من الوجهة القانونية بالحكم الذاتى ، بينما ما زالت كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند مستعمرة بريطانية . وفى ٢٢ يناير ١٩٥٢ — وكان حزب المحافظين قد وصل للحكم بزعامة تشرشل قبل ذلك بشهور — كتبت صحيفة Times تقول : « أنه من الضرورى السعى للاتحاد

الفيدرالى ، حتى ولو رفض الافريقيون ، فالافريقيون لم ينضجوا بعد لدرجة معرفة حقيقة مصالحهم ، وإن أية محاولة لكسب زعمائهم لفكرة الاتحاد ، تعتبر مضیعة الوقت ، لأن معارضة الافريقيين ناتجة عن جهلهم بحقيقة الامر الذى يجب ألا يترك ليعوق التقدم .

وفى إبريل ١٩٥٢ ، عقد حكام الأقاليم الثلاثة مؤتمراً عرف بإسم مؤتمر لانكستر هوس Lancaster House Conference ، وحضره وزير المستعمرات البريطانى ، وإتفق فى هذا الاجتماع على أسس قيام الاتحاد ، ولم يحضر هذا الاجتماع أى من الافريقيين الذين كان تعدادهم فى الاتحاد برمته ٧٧٥٥٠٠٠ فى حين كان تعداد الأوروبيين ٣٠٢٠٠٠ نسمة فقط ؛ وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت أكبر نسبة من الافريقيين فى الاتحاد فى روديسيا الجنوبية (٣٤٪) من مجموع الافريقيين فى الاتحاد^(١٥). وقد أجرى إستفتاء على الاتحاد فى روديسيا الجنوبية. وكان عدد الناخبين الذين لهم حق الادلاء بأصواتهم ٤٦٣٥٥٠ بينهم ٣٨٠ إفريقيا فقط ، وإشتراك فى الانتخابات ٤٠٢٩٠ ناخباً ؛ وافق على قيام الاتحاد منهم ٢٥٥٧٠ ؛ وصوت ضده ١٤٧٢٩ .

وفى يونيو ١٩٦٣ ، وافق مجلس العموم البريطانى على قيام الاتحاد ، وأدى السير جودفرى هاجنز God Frey Huggins اليمين القانونية كرئيس للاتحاد فى ٧ سبتمبر ١٩٥٣ ، وهكذا أصبح هذا الاتحاد حقيقة واقعة بإسم (اتحاد وسط إفريقيا) والذى تكون برلمانه من روديسيا الجنوبية ويمثلها ١٤ من الأوروبيين ، ٣ من الافريقيين وروديسيا الشمالية ويمثلها ٨ من الأوروبيين ، ٣ من الافريقيين ونياسالاند ويمثلها ٤ من الأوروبيين ، ٣ من الافريقيين ، ويعنى ذلك أن يكون برلمان الاتحاد مكوناً من ٣٥ عضواً .

أما رد فعل قيام الاتحاد على صعيد الكومنولث البريطانى فقد حدث عدة

لاعتراضات عليه ، لأنه فرض بالقوة على غالبية السكان ، وقدمت الهند في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣ اعتراضاً للأمم المتحدة بهذا الخصوص، لكن ممثل بريطانيا لمحتج بأن هذا الأمر يختص ببلاد غير مستقلة ولذا فإنه لا يدخل في اختصاص الأمم المتحدة ، ورفض الاقتراح الهندي ، وفي إجتماعات الكومنولث البريطاني أيضاً أثبتت اعتراضات حول مركز الاتحاد القانوني ، فقد اعترض على إنضمامه هيئة الكومنولث في الوقت الذي يضم الاتحاد عضوين ما زال تحت الحماية البريطانية (١٦) .

وعلى صعيد الأفريقيين ، فقد بدأوا ينظمون أنفسهم في جماعات وهيئات مما جعل السلطات في روديسيا تزيد من حركات الاعتقال والتعذيب لقيادات هذه الجماعات ، وقد كان ذلك بمثابة إشعال لحماس الجماهير الأفريقية ، حتى إن أصواتاً في مجلس العموم البريطاني ، طالبت — دون جدوى — بوقف التشريعات المجحفة وحماية الأفريقيين من القوانين العنصرية التي يصدرها برلمان روديسيا ، وقد قامت في روديسيا الجنوبية في الفترة التالية العديد من الإضرابات وإحداث الحركات التحريرية التي كانت تموج هي الأخرى في أماكن شتى من القارة الأفريقية ، وهو ما دعا إلى عقد مؤتمر لندن عام ١٩٦٠ لبحث أمر الاتحاد . وقد افتتح الزعماء الوطنيون في أجزاء الاتحاد عن حضور هذا المؤتمر ، وعقدوا فيما بينهم مؤتمراً آخر ، أوضحوا فيه وجهة نظورهم التي تلخصت في عدم موافقتهم على فكرة الاتحاد أصلاً ، فإن الواجب يحتم على الاتحاد أن يعطى الإفريقيين حق الانتخاب العام دون أي قيد أو شرط .

وفي عام ١٩٦١ أقر مجلس العموم البريطاني دستوراً يعمل به في روديسيا الجنوبية بدلاً من دستور ١٩٢٣ ، وفي هذا الدستور سمح بتمثيل الوطنيين بنسبة أكبر في المجلس النيابي ، لكن ذلك لم يحقق آمال الإفريقيين لأن هذا الدستور قسم

الناخبين إلى فئتين أ ، ب ، وكان أساس التقسيم هو المؤهلات العلمية والفنل والمملكة ويقوم أفراد الفئة (أ) بانتخاب ٥٥ عضواً من أعضاء المجلس النيابي الذي يبلغ عددهم ٦٥ عضواً ، وكان رد فعل ذلك أن أعلن زعيم الهيئة الوطنية الديمقراطية وهي التي حلت محل المؤتمر الإفريقي — أعلن زعيمها في ١٧ فبراير ١٩٦١ : « إن هذا الدستور لا يحقق آمال الإفريقيين ، وأنه لن ينفذ إلا على جثثنا » ، في حين أن إيان سميث قد تزعم بجماعة جديدة من البيض باسم (حزب جبهة روديسيا) .

وفي عام ١٩٦٢ فاز حزب أيان سميث بأغلبية كبيرة في الانتخابات التي قاطعها الإفريقيون ، ومن المعروف أن حزب أيان سميث يمثل كبار الملاك والرأسماليين البيض الذين أثروا ثراءاً فاحشاً من استغلال أموالهم في روديسيا ، وأصبحت مصالحهم مرتبطة بالاحتكارات الاقتصادية في هذا البلد ، وهكذا أصبحت السلطة في روديسيا في أيدي المتطرفين من البيض (١٧) .

وعموماً فإن الفترة من ٥٣ - ١٩٦٣ تنقسم بارتفاع الموجة التحررية في إفريقيا ، وبالرغم من محاولة بريطانيا خلق سد إستهباري في وسط إفريقيا للجيولة دون امتداد حركات التحرر إلى أغنى المناطق التي تستغلها الاحتكارات الرأسمالية ، فكان إنشاء اتحاد وسط إفريقيا الذي جمع بين روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ، غير أن هذا الاتحاد ، لم يكتب له البقاء أكثر من عشر سنوات حيث شعر الشعب الإفريقي في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند بأن الغرض منه هو إخضاعهم لحكم الأقلية البيضاء في جنوب روديسيا ، وهكذا حل هذا الاتحاد في ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ ، وتمكنت روديسيا الشمالية من إعلان استقلالها تحت اسم جمهورية زامبيا في أكتوبر ١٩٦٤ ، كما تمكنت نياسالاند من الاستقلال أيضاً تحت اسم جمهورية مالابوي في يوليو من نفس العام .

٧ - العهد الاستعماري والمصري لايران سميت :

كانت الاقلية البيضاء تستحث الخطى لتضرب عن ربها الاخيرة فتعلن الانفصال التام عن النفوذ البريطاني ، وتنفرد بتسيير دقة الامور في روديسيا دون منازع ، وفي أبريل ١٩٦٤ ترأس ايران سميت - الذي كان وزيراً للمالية في الوزارة السابقة - وزارة جديد ، وصرح بمجرد توليه الوزارة الجديدة ، بأنه ان يسمح للافريقيين بأى لصيب في إدارة البلاد ، وأن هدف حكومته الاساسى هو إعلان إستقلال روديسيا ووضع دستور جديد لها يكفل السيادة الكاملة للبيض ، ويضع في أيديهم كل السلطات والإمكانات .

وبدأ سميت على الفور ، سياسة عنيفة لتصفية الحركات القومية ، فاعتقل الأعضاء البارزين في حزبي (زانو) و (زابو) وزج بهم في المعتقلات التي أنشأها في الأماكن النائية بعيداً عن سولزبرى والمدن الهامة الأخرى ، وقد قرر عدد الذين إعتقلوا من الإفريقيين في الفترة القصيرة منذ توليه الحكم حتى نهاية ١٩٦٠ حوالى ٢٠٠٠ إفريقيا .

وفي الوقت الذي كانت حكومة سميت تمارس أبشع أنواع الإعتقال والتعذيب للافريقيين ، كانت تتفاوض مع بريطانيا للاتفاق على ما أسموه (الاستقلال) ، وكانت هذه الحكومة مصرة على ألا تسمح بمنح أية حقوق سياسية للافريقيين ، ولا تسمح بأية تيسيرات تؤدي لتمثيلهم في البرلمان بنفسية معقولة ، وكانت تلوح دائماً بإعلان الإستقلال من جانب واحد United Declaration of Independence (U.D.I.) إذا لم تسايرها الحكومة البريطانية في إتجاهاتها .

وقد استطاع سميت أن يكسب الجولة ، مستغلاً فرصة إستقلال زامبيا (روديسيا الشمالية سابقاً) ، وما لاوى (نياسالاند سابقاً) ، ملوحاً للأقلية البيضاء

بما يكتنفها من مخاطر بسبب تزايد حركات الإستقلال للأفريقيين التي أجتاحت القارة والمناطق المجاورة التي كانت ترتبط مع روديسيا الجنوبية بعلاقات . وقد أدت هذه التصريحات من جانب إيان سميث إلى إزدياد حركة المتطرفين من البيض في روديسيا ، حتى أن هذه الجبهة المتطرفة إستطاعت في الإنتخابات التي أجريت في نهاية عام ١٩٦٤ أن تمرر نصراً حاسماً على المعتدلين ، الذين كانوا يعارضون إعلان الإستقلال بطريقة غير شرعية ، وظهرت معالم الخطر أكثر حين زار إيان سميث جنوب إفريقيا، وعقد إجتماعات سرية مع رئيس وزرائها فيرورد Verwoerd ، وأعلن عقب هذه الإجتماعات عن توسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدين غير أن هذه المباحثات تناولت أشياء أهم من ذلك وأخطر ، تتعلق بتبادل وجهات النظر بشأن الخطوة المقبلة لإيان سميث ، بإعلان الإستقلال من جانبه هو فقط . وبعد ذلك زار إيان سميث وهو في طريقه إلى لندن دكتاتور البرغال د سالازار ، في لشبونة (١٨) .

وفي ٧ مايو ١٩٦٥ أجرى سميث إنتخابات برلمانية عامة وبالغلبة للأفريقيين ، فإن أقصى ما عرضه (سميث) هو أن يوسع قاعدة الإنتخابات المتعلقة بالقائمة (ب) بحيث يسمح لجميع دافعي الضرائب من الإفريقيين بالإشتراك فيها ، ورفض سميث رفضاً باتاً تعديل (قوانين ملكية الأراضي) . ولم تنجح حكومة العمال الجديدة برئاسة هارولد ولسون في بريطانيا ، لم تنجح في الوصول إلى إتفاق مع إيان سميث .

وفي محاولة يائسة تالية ، طار ولسون إلى روديسيا في أكتوبر ١٩٦٥ لمقابلة سميث ، كما قابل الزعماء الإفريقيين لإقناعهم بمساندة دستور ١٩٦١ بإعتباره الوسيلة الممكنة لحل وسط لمشكلة روديسيا دون جدوى ، وإقترح ولسون عقد مؤتمر

برئاسة رئيس قضاة روديسيا لإقتراح التعديلات الممكن إدخالها على دستور ١٩٦١ ، غير أن هذا الإقتراح لم يلق قبولا ، وصرح سميث قائلا : «إننا نعتقد أن أخطار تجميد الموقف على ما هو عليه ، وعدم الإقدام على شيء — أكثر من أخطار إعلان الإستقلال من جانبنا نحن فقط ، فنحن علينا أن نواجه الموقف ، ونحن نفضل أن نحارب في سبيل أخذ الأمور بأيدينا على أن نبقى هكذا.. بدعوى مسaire الرأي العام العالمى والكتلة الآسيوية الإفريقية .. إذا لم تمنحنا بريطانيا الإستقلال ، فسنحصل عليه نحن بأنفسنا » (١٩) .

وفى ٥ نوفمبر ١٩٦٥ أعلن سميث حالة الطوارئ فى روديسيا ، وبموجبها أعطيت قوات البوليس السلطة للقبض على أى شخص يشك فى أنه يخل بالتساون والأمن وإيداعه فى السجن أو إبعاده ، وصدرت عدة قوانين إستثنائية للحجر على الكتابة والمشر وفض الاجتماعات ومنع التجول ، وكان ذلك بمثابة فرض لحالة الطوارئ ، ولم يمض على ذلك أيام قليلة ، حتى أعلن سميث فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ قراره الخطير الذى تهدى به الرأي العام العالمى كله (٢٠) ، بما أسماه بالحق الوراثى لهم — أى المستوطنون البيض — ، وأصدر أوامره بقطع كل اتصال لروديسيا بالعالم وبلغ عدد من إعتقلهم من الافريقيين فى ظل قوانين الطوارئ ٤٧٠٠٠ نسمة ، وكان سميث قد مهد لإعلانه هذا بإعداد قوة من البيض قوامها ٥٦٠٠٠ رجل قادرين ومدربين على حمل السلاح ، كما زيدت ميزانية الحرب فأصبحت تعادل ١٨ ٪ من ميزانية الدولة .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الأقلية العنصرية البيضاء ، بزعامه إيان سميث ، وبتشجيع مستر من بريطانيا — المطالبة بإستقلال يتمتع فيه الرجل الأبيض بالسيادة الكاملة على الملايين الأربعة من السكان الوطنيين الأصليين ، وعلى الرغم من الإستنكار الشديد الذى ووجهت به هذه الدعوى من جانب الرأي العام العالمى ،

فقد تمكن إيان سميث من مواجهة العالم بإعلان الإستقلال الزائف — من جانب واحد — في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ . وقد فطنت منظمة الوحدة الإفريقية للخطورة ما تسعى إليه بريطانيا من تمهيد للمشكلة الروديسية وإذابة عناصرها الرئيسية ، فالتخذ رؤساء وملوك الدول الإفريقية في مؤتمر القمة الثالث الذي كان قد عقد في أكرافيا في أكتوبر ١٩٦٥ قرارات إجماعية بشأن روديسيا تضمنت : مطالبة بريطانيا بوقف العمل بدستور ١٩٦١ — إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بما في ذلك إستخدام القوة — الإفراج عن زعماء الحركات الوطنية وقيام دستور جديد يضمن إجراء إنتخابات حرة — تكوين لجنة خماسية من مندوبي مصر وزامبيا ونيجيريا وتانزانيا وكنيا لمتابعة تنفيذ هذه القرارات .

ولكن بريطانيا لم توافق على إتخاذ أى إجراء فعال لمنع الأقليات البيضاء من إعلان الإستقلال من جانب واحد ، بل وأعلنت سلفاً أنها لن تستخدم القوة ضد نظام إيان سميث ، وقد إنعكس ذلك على الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في أديس أبابا في ٣ ديسمبر ١٩٦٥ وإلتخذ قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، و مرة أخرى لم تستجب بريطانيا لهذا الطلب ، وبدأت الدول الإفريقية تقطع علاقاتها مع بريطانيا الواحدة تلو الأخرى وتنفيذ حصار تام على روديسيا ، ووقف جميع سبل الاتصال بها ، وقد أحدث هذا الإجراء تأثيراته على بريطانيا وعلى روديسيا بالرغم من أنه لم يتم تنفيذه من جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ، وبالرغم أيضاً من أن هذا القرار قد إتخذ بالإجماع ، حيث كان وزراء الخارجية قد وافقوا على القرارات الآتية التي عرضت على مؤتمر الملوك والرؤساء :

(١) التنديد بموقف بريطانيا من القضية الروديسية لعدم إتخاذها لإجراءات حازمة .

(٢) مطالبة بريطانيا بوقف العمل بدستور روديسيا والعمل على الافراج عن الزعماء الوطنيين ، وعقد مؤتمر جديد لوضع دستور ديمقراطي تمهيداً لإعلان الاستقلال .

(٣) العمل على إقامة حكومة للأغلبية في المنفى ، والعمل على منع إعلان الاستقلال المنفرد من جانب الأقلية البيضاء بكل الوسائل .

(٤) في حالة إعلان الاستقلال من جانب حكومة الأقلية ، تعيد الدول الأعضاء في منظمه الوحدة الإفريقية النظر في علاقاتها مع بريطانيا .

(٥) مطالبة دول الكومنولث باستخدام الوسائل الفعالة للوصول لحل سريع وعادل لمشكلة روديسيا .

(٦) مناشدة الأمم المتحدة بإتخاذ إجراءات فعالة ، ومناشدة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية عدم الاعتراف بحكومة الأقلية في روديسيا .

كذلك فقد أثار رد فعل لإعلان إستقلال روديسيا من جانب واحد — لانعكاسات خطيرة على صعيد الرأي العام العالمي ، حيث أدان الرأي العام العالمي برمته تقريباً هذه الاجراءات سواء على صعيد الأمم المتحدة أو التكتلات الدولية والاقليمية أو التنظيمات الشعبية ، باستثناء حكومة جنوب إفريقيا التي أعلنت أنها ستقدم لحكومة روديسيا كل ألوان العون الممكنة ، وكذلك البرتغال التي سارعت هي الأخرى بإعلان تأييدها لإيان سميت وحكومته . وهذا الاتجاه من جنوب إفريقيا والبرتغال كان يتمشى مع سياسة الدولتين الاستعماريتين ، حيث وجود حكومة عنصرية يختم الاستعمار وأهدافه في هذه المنطقة .

وسرعان ما إتضح أن هذا الاستقلال المزيف من جانب إيان سميت ولصالح الأقلية البيضاء — إن هذا الاستقلال قد أثار من المشاكل أكثر مما حل وهو ما سوف نتعرض له في موضع لاحق من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

مظاهر التمييز العنصرى فى روديسيا

استأثرت الأقلية الأوروبية التى إستوطنت روديسيا — بالمركز الممتاز الذى مكن لها من السيطرة السياسية والاقتصادية والإدارية ، وهو المركز الذى عمدت فى محاولتها المحافظة عليه من أن تتخذ إجراءات القمع والقهر ضد السكان الوطنيين الأفارقة الذين يشكلون الأغلبية الساحقة وصاحبة الحق فى نفس الوقت . وسوف نوضح هنا مظاهر التفرقة العنصرية Racial Discrimination ضد السكان الوطنيين فى أربعة مجالات هى :

أولا : الحواجز اللونية ومظاهر التمييز الإجتماعى .

ثانيا : الأرض والسياسة التى كان يتبعها الأوروبيون .

ثالثا : الحق فى العمل ونظام العمل .

رابعا : الحق فى التعليم ونظام التعليم .

أولا : الحواجز اللونية ومظاهر التمييز الاجتماعى :

يمكن القول أن سياسة التمييز العنصرى كانت أمراً مقبولاً فى روديسيا الجنوبية من قبل جميع الأحزاب السياسية الأوروبية ، وتجدد الإشارة بهذا الخصوص إلى أن حزب روديسيا — بزعامة السير تشارلز كوجهلان والمستمر موغات — هو الذى تولى السيطرة على الحكم فى روديسيا الجنوبية منذ حصولها على الحكم الذاتى عام ١٩٢٣ ، وفى عام ١٩٣٣ أحرز حزب الإصلاح بزعامة الدكتور جود فرى هاجنز، النصر فى الانتخابات وخلف حزب روديسيا، ولم يكن يقوم بين الحزبين

مدى خلاف ضئيل حول الأسس الرئيسية في الأمور السياسية، ويستدل على ذلك من إشراك هاجنز لمجموعة من أعضاء حزب روديسيا في حكومته بغرض تكوين الحزب المتحد في عام ١٩٣٤ بعد عام واحد من تولي الرئاسة ، وبعد إنتخابات عام ١٩٣٣ و صدور قانون تخصيص الأراضي وقانون المصالح الصناعية ، أصبحت التفرقة العنصرية سياسة ثابتة ومستقر عليها ، وأضيفت إليها أيضاً سياسة التفرقة الوظيفية ، وأسماءها هاجنز بسياسة الطرمين وهي بمثابة السياسة الداخلية للحزب المتحد ، وشرحها بأنها تعنى التطور التدريجي المنفصل في روديسيا الجنوبية . وإعتبرت حكومة المستوطنين البيض سياسة الفصل Apartheid ملجأ أخيراً يمكنها من التصدي للتطور رغبة الوطنيين التي لا تقاوم في الحصول على السلطة السياسية ، كما تحمى هذه السياسة — من ناحية أخرى — التفوق العددي للأفريقيين، وتصبح معازلهم Pantostan أقاليم مستثناه من إختصاصات الحكومة وتخضع لإشراف هيئة الشؤون الإفريقية التي ستمنع الإفريقيين من تحقيق أى تطور سياسى .

الفصل العنصرى Apartheid مفهومه وتطوره :

ظلت سياسة الفصل العنصرى هى السياسة الرسمية والوحيدة المعمول بها في روديسيا الجنوبية حتى منتصف الأربعينات ، حين طرأ عليها بعد الحرب العالمية الثانية ما يمكن وصفه بالمراجعة الشكلية فيما عرف بإسم سياسة «النظور المتوازى» والتنمية الثنائية ، وتعنى هذه السياسة السماح بتطور السكان جميعاً ، كل عنصر على حدة، وقد فرض هذا الاتجاه الشكلى الجديد الرغبة في تبنى فكرة الاتحاد الفيدرالى مع روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وذلك بعد أن قيل الكثير حول الخلافات بين السياسات المطبقة في الأقاليم الشمالية والتي تتبع حكومتها وزارة المستعمرات وبين السياسة المطبقة في روديسيا الجنوبية (١) .

وقد وردت في الدراسة المقارنة لهذه السياسات والتي أعدت في الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥١ بمناسبة مؤتمر الاتحاد الفيدرالي ، قائمة منفصلة عن الاختلافات التي جرى تجميعها بين المستعمرة والمحميات الشمالية ، وأوضح واضعوا التقرير أن الفكرة التي تقول بأن النشاط السياسي الإفريقي ينبغي أن يكون ضمن المناطق الخاصة به ، وإن لم تكن إنعكاساً للسياسة الرسمية في روديسيا الجنوبية ، غير أن هذه السياسة على أي حال تؤكد أنه من أجل أن يصبح الإفريقي قادراً على أن يأخذ مكانه في المجتمع كشريك كامل لمواطنيهم حضارة أقدم ، فمن الضروري أن يصبح أولاً مساوياً لشركاء المستقبل في الصحة والتعليم والمستوى المادي (٢).

وجاء في التقرير أيضاً أن هناك عقيدة سياسية قوية في روديسيا الجنوبية كانت توجد دائماً ، ولا يوجد ما يدل على أنها ستذهب ، وهي أنه في عملية تعلم الإفريقي ليؤدي دوره الكامل مع الأوروبيين في إدارة بلده وفي شئون حياته اليومية ، يكون تقدمه الاقتصادي والثقافي والاجتماعي شرطاً ضرورياً ، إذا ما أريد أن يمارس حقوقه السياسية الكاملة ، أي لا بد أن يسبق التقدم الاقتصادي والمادي ، التطور السياسي الإفريقي وقد كان ذلك هو التطور الشكلي والجزئي الذي طرأ على موقف الأوروبيين من العلاقات بين العناصر في روديسيا الجنوبية .

وقد كان الاتفاق قوياً بين السكان الأوروبيين فيما يتصل بموضوع العلاقات الاجتماعية بين العناصر السوداء والعناصر البيضاء في روديسيا الجنوبية ، وجاء في التقرير السابق ، إن سياسته حكومه روديسيا الجنوبية في الفصل الجغرافي تتضمن الاتفاق على أنه ينبغي أن لا يوجد مجتمع مختلط العناصر ، وإن حكومه روديسيا الجنوبية ترى أن الفصل الجغرافي مرغوب فيه من قبل « الإفريقيين » والأوروبيين على حد سواء . وأضاف التقرير ، أنه إذا ما ظلت هذه السياسة قائمة فإنه

لا توجد ثمة قضية تتعلق بـ «الإندماج الإجتماعى» ، التى قد تكون بدورها خطوة نحو (الإندماج العنصرى) . إن الحاجز الإجتماعى اللونى سوف يجرى إقراره بإعتباره رغبة كلا العنصرين مع التأكيد على وجهة النظر القائلة ، بأن المستويات الثقافية المتساوية والمصالح المشتركة هى أساس للاتصال المشترك ، أقوى من أساس المخالطة الإجتماعية فى حد ذاتها .

كذلك فقد أوضح السير جود فرى هاجنز أن التمييز العنصرى كان متصوفاً فى بادئ الأمر على أنه سياسة تستخدم من أجل حماية هيئة الناضجين البيض ، غير أنه مضى فى تفسير هذه السياسة بإعتبار أن لها معنى إيجابياً ، تقديمياً ، أيضاً ، وهو حماية المؤسسات الإفريقية وتمكينها تدريجياً من تكييف نفسها مع الحضارة ، وهذا هو معنى الإشارة إلى أن الفضل الجغرافى سياسة تحقق مصلحة الإفريقيين والأوروبيين على حد سواء ، وبالطبع فإن هذا التفسير ينطوى على مغالطة كبرى ، حيث من المستحيل أن يؤيد السكان السود سياسة الفصل العنصرى تحت تبرير أن يتوافر لكل عنصر نوع من التجانس مما يقلل الإحتكاك بينها ، وحقيقة الأمر هو أن البيض فى روديسيا كانوا يخشون من خطر التيار القومى الإفريقى الآتى من الشمال .

وفى خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأولى بعد قيام الإتحاد الفيدرالى ، حدثت تغيرات فى القطاع الإجتماعى بدت مهمة فى نظر الأوروبيين ونخبة الأكرال فى نظر الإفريقيين ، إذ أنه لم يتم إلغاء (الحاجز اللونى) فى الفنادق ودور السينما والأماكن العامة ، ولم يكن هناك سوى إرشادات ومواعظ إكتفت الحكومة بإلقائها فى المناسبات العامة . وعندما حدثت فى سبتمبر ١٩٥٦ مقاطعة العمال لعربات الأوتوبيس فى سالزبورى ، وأعقب ذلك إضرابات عمال السكك الحديدية فى

روديسيا الجنوبية والشمالية واثارت المظاهرات في هرار . واجه المستر تور هذه الحركة بإعلان حالة الطوارئ وتعيين لجنة لبحث أحوال العمال الإفريقيين في المدن عرفت بإسم لجنة بلومات ونشرت اللجنة تقريرها في فبراير عام ١٩٥٨ بعد أن سقطت حكومة تود ، وجاء التقرير شاملاً جامعاً للحقائق والإحصاءات ، إذ استعرض تاريخ المستعمرة منذ البداية ، وعرض الكثير من الموضوعات وأوصى في النهاية بضرورة وجود نظرة واقعية للأمور . والخطوات الأولى في ذلك هي إدراك أن الإفريقيين لم تعد حمايتهم قاصرة على الزراعة ، ومن الضروري توفير وسائل الإقامة لهم في المدن وإقامة مساكن للإفريقيين المتزوجين ، وضرورة تمثيل الإفريقيين في اللجان الدائمة لسلطات الحكم المحلي ، مع استمرار عدم تمثيلهم في المجالس الرئيسية وأوصت اللجنة كذلك بإلغاء تصاريح المرور مع استمرار وجود البطاقات الشخصية وشهادات الاستخدام .

وعرض هذا التقرير على المجلس التشريعي في أول يوليو ١٩٥٨ ، وقال السير إدجار هويتهد ، رئيس الحكومة الجديدة أنه ينبغي على المجلس أن ينظر في التقرير فقط ، ولكن ليس من الضروري أن يوافق عليه إذ أن السياسة التي تتبعها الحكومة أفضل من توصيات التقرير . وقد وافق المجلس التشريعي على وجهة النظر هذه ، ووجهت بذلك ضربة عنيفة إلى آمال الإفريقيين (٢) . وقد ظل الفصل العنصري في المدن سائداً كما نظمته قانون سكفي الوطنيين الصادر عام ١٩٥٦ الخاص بدخول الإفريقيين إلى مناطق المدن ، وكان قد تأكد ذلك أيضاً في قانون سكفي وتسجيل الوطنيين عام ١٩٤٦ بعد أن تم تشديد وتقوية أحكامه ، وقد فرض هذا القانون نظاماً خاصاً في سكفي المدن .

وفيما يتعلق بالأرض ، فلقد كانت موزعة . وليس للإفريقي أن يملك أرضاً

في المدن التي تقع في المناطق البيضاء ، ويسمح للأفريقي أن يعيش خارج المدينة فقط وذلك إذا كان يعمل لدى أحد الأوروبيين ، وذلك المناطق التي يسمح له بالاقامة فيها تقع تحت إشراف المجلس البلدى ، والمجلس البلدى تحت سلطة الأوروبيين تماما، وذلك المناطق تبعد عن المدينة بمسافة ١٢ أو ١٤ ميلا، وتسمى هذه المناطق Urban Native Township ولا يسمح بإقامة الأفريقي فيها إلا خلال الفترة التي يعمل فيها لدى أحد الأوروبيين بصفة فعلية وبموجب تصريح له بذلك ، ويصف كامبل في كتابه : قلب إفريقيا ، يصف حى الوطنيين الذي يقع خارج سالزبورى فيقول : د قوامه أكواخ متداعية من اللبن (الطوب) ، يستبدل بها في بعض أجزاء الحى لون جديد من المأوى يشبه بيوت الأفيال في حدائق الحيوان ، وظاهرها عار يبعث على الانقباض ، كما أنها خالية تماما من شروط الصحة العامة .

وعلى الأفريقي الذي يكون محل عمله في وسط المدينة أن يأخذ طعامه معه ، لأنه غير مسموح له بدخول المطاعم أو المقصف في المدينة البيضاء ، ولم يطرأ تعديل جوهري على هذه الأوضاع طوال فترة حياة الاتحاد سوى تعديلات طفيفة، لم يكن لها أى تأثير ذى مغزى ، وتجدر الإشارة بهذا الخصوص أنه قد صدرت أربعة تعديلات هي :

(أ) السماح للهيئات المختلفة لأغراض الثقافة والدين وغيرها من أوجه النشاط ، بالعمل في الأراضي المخصصة للأوروبيين .

(ب) السماح بسكنى الطلبة والمدرسين في جامعة سالزبورى (القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٤) .

(ج) السماح بتأجير غرف للمحامين والقضاة الأفريقيين في المدن الأوروبية

وقد صدر تصريحان فقط في سالزبورى وفقاً لهذا القانون .

(٥) السماح بإقامة فنادق مشتركة بين العناصر (قانون عام ١٩٥٩) .

ولم يكن يسمح للأعضاء الافريقيين في الجمعية التشريعية الفيدرالية بالعيش في سالزبورى حتى في أثناء انعقاد الدورة البرلمانية فكان عليهم أن يعيشوا خارج المدن في المناطق المخصصة لسكنى الافريقيين .

وفي ظل سيادة الفصل بين الاجناس هذه Apartheid كان من المفروض على كل إفريقى في روديسيا الجنوبية ، أن يسجل نفسه في المنطقة التى يقطن بها ، ووفقاً لنظام التراخيص وبطاقات المرور يتعين على كل الذكور البالغين (٤) أن يحملوا في كل مكان ، وثيقة تسمى « شهادة التسجيل » ، وإلا فإنهم يتعرضون حسب نصوص قانون تسجيل الأهالى لعقوبة الحبس أو الغرامة . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجب على الإفريقى في المدن التى يحددها القانون أن يحمل ترخيصاً بالبحث عن عمل ، إذا لم يكن يعمل ، أما إذا كان يعمل ، فيجب أن يحمل معه دائماً ، عقد العمل وتصريح المرور بالمدينة ، وإذا كان من سكان إحدى المدن الافريقية ، فيجب أن يحمل معه شهادة إقامة تمنحه حق الإقامة من منزل معين ، أو غرفة معينة ، أو جزء من غرفة معينة . ولا يمكن أن يوجد في أى منطقة أوروبية بعد الساعة التاسعة مساءً ، إلا إذا كان يحمل تصريحاً ليلياً خاصاً ، لأن ذلك يعرضه للقبض عليه، والتصريح الليلي يمكن الحصول عليه من الأوروبي الذى يعمل عنده .

والافريقيون المقيمون بمناطق إفريقية مختلفة ، يمكنهم تبادل الزيارة فيما بين السادسة صباحاً والسادسة مساءً فقط . وفي كل عام يرسل آلاف من الافريقيين ،

إلى السجن ، بتهمة خرق لوائح أو قوانين المرور ، ومن قبيل المسبات الخاصة
لنظام البطاقات في روديسيا الجنوبية ، أن يمين التسجيل قيمة الاجر الذى يحصل
عليه الافريقى من صاحب العمل .

وتعتبر تصاريح المرور بمثابة إحتقار دائم لكل الافريقيين ، لانها تقيد
حريتهم فى التحرك والانتقال ، وحريتهم فى الاجتماع ، وحريتهم فى البحث عن
العمل حيثما يشاءون . وهذه التصاريح هى الوسيلة التى فرضت بها الحكومة قوانين
تعميقية أخرى ، بالاضافة إلى ممارستها لأبشع أنواع التفرقة العنصرية
Racial Discrimination ، كما أن التجار ، ورجال الأعمال الافريقيين قد ضاقوا
ذرا ، بما فرضته عليهم لوائح وقوانين التفرقة العنصرية ، ويتضح ذلك من
المقتطفات التالية المستخرجة من القوانين الداخلية لبلدية سالزبورى : ولا يسمح
لأى شخص ببيع أى محصول ، فى إحدى المناطق المخصصة لإقامة الأهالى ، إلا إذا
كان قد حصل على تصريح ، ويمنح هذا التصريح طبقا لرغبة المشرف العام ،
ولا يسرى التصريح إلا فى يوم صدوره فقط . . ولا يسمح لأى شخص بممارسة
أية تجارة أو عمل أو وظيفة أو بيع أو إنتاج أية بضائع فى إحدى المناطق المخصصة
لإقامة الأهالى ، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المدير ويجب
على كل صاحب عمل ، أن يدير بنفسه تجارته ، أو عمله ، أو وظيفته ، وأن يشرف
على أعمال مساعديه ، إن وجدوا . وذلك ما لم يرخص المشرف العام (*) ، لصاحب
العمل بالغياب ، على ألا تزيد مدة غيابه على ٦٠ يوما ، وخلال هذه المدة ، يتولى
الادارة مكانه شخص آخر ، بناء على تصحيح كتابى من المدير للمجلس
الحق فى إلغاء حق أى صاحب عمل ، فى الاستمرار فى عمله ، بأية منطقة تجارية
بأحدى المناطق المخصصة للأهالى . .

واللوائح والقوانين السابقة لم تكن تسرى بالطبع على رجال الأعمال الأوروبيين .

ثانيا : العمل ونظام العمل :

لم تكن حكومة روديسيا الجنوبية تعترف باتحادات العمال الافريقية . وقد حدث أن أعلن في أبريل من عام ١٩٥٥ ، أن حكومة روديسيا الجنوبية اقترحت مشروعا يبيح تكوين نقابات إفريقية . وحولت الحكومة وقتئذ المشروع ، إلى لجنة من المجلس التشريعي ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها بعد ثمانية عشر شهرا ، بعد أن استمعت إلى وجهات نظر مختلفة من الأفراد والمنظمات ، وجاء تقريرها بعيداً كل البعد عن الموضوع الذي دعت من أجله اللجنة . فثلا قالت اللجنة ، أنه من الطبيعي أن تكون هناك وظائف بيضاء ، و وظائف سوداء ، بسبب التقدم الهائل ، الذي أحرزه الأوروبيون . كما دأت اللجنة أن تأسيس نقابات خاصة للافريقيين ، عمل غير حكيم ، لأنه يخلق — من وجهة نظرها — الخلافات بين العناصر ، وأن اللجنة تقترح فتح باب النقابات لكل العناصر . وربما تكون أكثر الفقرات طرافة ما قالته اللجنة بشأن الصدام بين الأوروبيين والافريقيين في مجالات العمل ، من أنه « صدام وهمي أكثر من أن يكون حقيقيا » ولهذا قابل برلمان روديسيا الجنوبية التقرير بتصفيق حاد متواصل بخصوص هذا المشروع الذي تضمن هذه المقترحات إلى المجلس التشريعي في فبراير ١٩٥٧ ، وقد أحيل إلى لجنة مختصة لدراسته ، وانتهت أعمالها في فبراير ١٩٥٩ ، بعد إجراء تعديلات كثيرة فيه ، ثم أقره المجلس التشريعي في مارس عام ١٩٥٩ . وغداً نافذ المفعول في يناير ١٩٦٠ .

وكان يحرم على الافريقيين ، تكوين نقابات خاصة بهم ، وطبقا لقانون

المصالحات الصناعية (القسم ٧ فقره ٣) ، كانت تقوم فقط ، إتحادات عمالية ، تضم مختلف الأجناس ، على قدم المساواة ، بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الدين . وإن شرط الدخول الوحيد هو المهارة ، وكانت زعامة الإتحادات في يد العمال الأوروبيين ، وأصوات المندوبين الأوروبيين ، في مؤتمرات هذه النقابات وتساوى هذه الأصوات ثلاثة أمثال أصوات المندوبين الإفريقيين الذين كانوا يمثلون أغلبية الأعضاء بطبيعة الحال في أية نقابة يدخلونها .

ولم يحدث عملاً أن طبق هذا القانون ، لأن نقابات العمال ، لم تجسرو ، ولم تحاول المطالبة بإضمام أعضاء إفريقيين إليها حتى لا تتساوى الحقوق ، ومن ناحية أخرى بسبب مختلف العراقيل التي وضعت أمام تدريب العمال الإفريقيين .

وبناء على قانون العمل الصناعي لعام ١٩٤٥ ، يستثنى الإفريقيون عندما يذكر لفظ «المستخدمين» ، كما حددت أجور العمال الفنيين ، وحرم على أصحاب الأعمال الأوروبية ، تشغيل عمال فنيين بأجور أقل مما تقرر . وقد يبدو لأول وهلة أن هذه النصوص تعنى المساواة في الأجور بين الأجناس ما دام العمل واحداً . أما الواقع فهو عكس ذلك تماماً ، إذ منعت هذه القوانين استخدام العمال الإفريقيين في الأعمال الفنية ، لأن الإغراء الوحيد لاستخدامهم ، كان لإنخفاض أجورهم ، وما دامت القوانين قد منعت مثل هذا الإنخفاض ، فلم يعد هناك ما يغري أصحاب الأعمال على استخدامهم ، ولذلك كان هناك حاجز لوني في الصناعة من ناحية أخرى ، وجدت نقابات العمال الأوروبيين في عبارة « الأجر المتساوى للعمل المتساوى » ، تبيداً للخوفها ، إذ أن التحدى الحقيقي للأجر المتساوى لم يظهر في الواقع ، إلا حين حصل عدد كاف من الإفريقيين على المهارات ، التي تغري أصحاب الأعمال

بتشغيلهم دون المشرف الأوروبي . وقد وقفت نقابات العمال الأوروبيين كعقبة في مواجهة إتاحة الفرصة للعمال الإفريقيين لكي يتدربوا .

والواقع أن الحكومة ونقابات العمال وأصحاب الأعمال ، قد تأمروا جميعاً لمنع الإفريقيين من القيام بالأعمال المماثلة التي يؤديها الأوروبيون ، وذلك خشية أن يطالبوا في النهاية ، بمثل ظروف حياة الأوروبيين وحقوقهم وأجورهم وهو ما تؤيده المصادر الأوروبية ذاتها (٦) . وقد حرص العمال البيض على التأكيد ، أن فكرة الأجر المتساوي للعمل المتساوي ، إنما تعني الأجور الأوروبية العالية ، وليس الأجور الإفريقية المنخفضة ، حتى لا يتحول هذا المبدأ ، إلى أداة تدمر وجود البيض ، ويرد أحد العمال الأوروبيين النقابيين في عام ١٩٥٢ في تعليق له على إقرار رئيس الوزراء في عام ١٩٥٢ لمبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي قائلاً : « على أي مستوى سوف يتم تقييم هذا الانجر . . أأمو المستوى الأوروبي أم الوطني ؟ — لأنه المستوى الأوروبي بدون شك ، وهو المستوى الذي قدم من أجله الأوروبي إلى إفريقيا أو يخرج إذا لم يتوافر ، . غير أن هذا العامل الأبيض لم يصف أن الأوروبي ، الذي لا يقبل المستوى الذي يقبله الإفريقي الذي يكون قادراً على القيام بمثل عمله ، عليه تحقيقاً للصالح الاقتصادي أن يخرج . ومن سوق العمل .

ومن ناحية أخرى فالملاحظ أنه لم يسمح لأي إفريقي بأن يفتسب إلى أي من النقابات باستثناء حالة فردية فقط حدثت في عام ١٩٥٤ وسببت أزمة كبيرة بين حكومة روديسيا الجنوبية ، ونقابة الصحفيين الروديسيين ، لأن هذه النقابة ، سمحت لعضو إفريقي بالانتماء إليها ، وطلبت الحكومة من النقابة طرد العضو ، وإلا سحب ترخيصها . وكان هذا العضو الإفريقي هو المستر هوف عضو البرلمان

الفيدرالى ، وصرفت حكومة روديسيا الجنوبية النظر عن إشترك هذا العضو بعد تدخل الحكومة البريطانية ، والحكومة الفيدرالية ، وكثير من الهيئات فى هذا الموضوع ، وهكذا تعتبر هذه الحالة حالة وحيدة من نوعها فى إنضمام إفريقيا إلى نقابة فى روديسيا وقتئذ .

وقد ظلت حكومة روديسيا الجنوبية تحاول العمل على تبديد مخاوف العمال الأوروبيين ، فى خطاب للولفسكى فى مؤتمر نقابات العمال الفيدرالى فى بولادايو فى ١٩٥٧/١/١ قال : د أن النقابى الأبيض ينبغى أن لا يخاف على قيادته لمجال العمل . . إن نمو المهارة الافريقية ببطء لا يعنى سوى شىء واحد - هو مستوى للاستهلاك أعلى فى جميع أنحاء روديسيا ، والتوسع فى الصناعة ، وبالتالى طلب أوفر للرجال المهرة ، ومع إستبعاد أن تنتهى قيادة الرجل الأبيض ، فإن ذلك يعنى فى الحقيقة بجالا متزايداً يمكن فيه لهذه القيادة أن تمتد .

ولكن الحقيقة المرة ، هى أن جميع الأوروبيين لم يكونوا قادرين على الاستفادة من الطلاب المتزايد بشكل كبير على الرجال المهرة . فكان الحل الوحيد للاحتفاظ بأجورهم العالية ، هو اللجوء إلى الاحتفاظ بالوظائف لهم ، وقصرها عليهم دون الافريقيين الذين حرموا من كل فرص التدريب وإكتساب المهارات الصناعية .

ومن أكثر العبارات لإيضاح ذلك ، ما علق به أحد الصحفيين البريطانيين ، بعد زيارته لروديسيا الجنوبية ، على الأوضاع هناك قائلاً : د أن الوسيلة الوحيدة التى قد يستطيع الافريقى أن يتعلم بها فنا من الفنون ، أو صناعة من الصناعات ، هى أن يحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات ، على الأقل ، فتم استخدامه الحكومة فى عمليات البناء والإنشاء .

ثالثاً : الحقوق والحريات العامة الاساسية :

بمراجعة التشريعات التي أصدرتها حكومة روديسيا الجنوبية نجد أنها ضربت الرقم القياسي ؛ في مجال كبت الحريات العامة ؛ فقد صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص منها :

(١) قانون الشؤون الأهلية لعام ١٩٢٧ ، الذي يجعل عرضة للعقاب أى أفريقي ينقد أى هيئة من هيئات الدولة ، أو أى موظف من موظفيها ، بل أى شخص أبيض .

كما صدر في عام ١٩٥٩ قانون شؤون الأهالي الجديد ، الذي نص على أن كل شخص من الأهالي ، يدل بتصريح ، أو يقوم بأى عمل ، مما كان يؤدي إلى اضعاف سلطة أى موظف في حكومة المستعمرة ، أو حكومة الاتحاد ، أو سلطة أى رئيس أو زعيم يرأسه ، أو يعرض هذا الموظف ، أو إحدى المصالح الحكومية ، أو أحد الرؤساء ، أو الزعماء للاحتقار ، يعتبر متهماً بتهمة توجيه الاهانة ، ويتعرض للحكم عليه بغرامة ، لا تزيد على خمسين جنياً أو السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . وبعد هذا القانون ، أصبح من المستحيل على أى أفريقي ، أن ينقد ، أو يقترح ، أو يطلب تعديل آراء موظفي الحكومة ، بل لقد صار الافريقي ، يخاطر بنفسه حين يدل بأية إيضاحات أمام أية لجنة من لجان التحقيق ، لأنه قد يتعرض للسجن إلا إذا أدلى هذا الافريقي ببيانات لا تعرض الحكومة للتشهير أو الاحتقار .

(٢) قانون النظام العام لعام ١٩٥٠ ؛ ومن الأغراض التي استخدم فيها ، حظر عقد المؤتمر القوي الافريقي عام ١٩٥٩ .

(٣) قانون الحبس الاحتياطي لعام ١٩٥٩ ، الذي يمكن الحكومة ، من حبس من تشاء من خصومها السياسيين الافريقيين ، دون محاكمة ، ودون توجيه أى

لإتهام ، وهو القانون الذى حبس بمقتضاه أعضاء المؤتمر القومى الافريقى ، ما يقرب من ثلاث سنوات .

(٤) قانون المنظمات غير المشروعة لعام ١٩٥٩ ، الذى يمكن الحكومة من حظر قيام أية منظمة ومصادرة أموالها .

(٥) قانون التشرد لعام ١٩٥٩ ، والمقصود به ، من حيث المبدأ ، فرض العقوبات على التشرد - أما من حيث الواقع ، فإنه يمكن السلطات من التسبب فى فصل أى شخص غير مرغوب فيه من العمل ثم اعتقاله ، بحجة أنه ليس له مورد رزق معروف .

(٦) قانون حفظ النظام العام لسنة ١٩٦١ ؛ الذى يمكن الحكومة من تعطيل نفاذ القوانين ، وفرض عقوبات تصل إلى السجن لمدة عشرين عاماً من الجرائم السياسية .

وتعليقاً على هذه المجموعة من القوانين العميقة ، قال أحد المسؤولين (٧) البريطانيين فى ٢٧/٢/١٩٥٩ : « ليس هناك ما يدعو روديسيا الجنوبية إلى أن تفخر بأنها تمارس التمييز العنصرى ، وأن تقدمها تجاه تحقيق المشاركة هو تقدم بطيء للغاية ، وأن ذلك يعتبر وصمة للحكومة روديسيا الجنوبية » .

رابعاً : الاجور والدخول :

قامت سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا على التفاوت الكبير في الالاماس الاقتصادية بين البيض والافريقيين وبصفة خاصة في مستوى الاجور ؛ ومن الواضح أن توزيع السكان بين مناطق الحضر والريف يتضح منه أن معظم الاوروبيين يتركزون في مجالات الخدمات والصناعة والتجارة ، وتصل نسبتهم إلى ٦٣.١٪ من مجموع الاوروبيين العاملين ، بينما يتركز الجزء الأعظم من السكان الافريقيين في مجالات الزراعة والخدمات ؛ وتصل هذه النسبة إلى ٦٠.٣٪ من مجموع الافريقيين العاملين في روديسيا الجنوبية ؛ كما يتضح من الجدول الآتي :

الافريقيون	الاوروبيون	النوع
٤٠.٧	٩.٨	الزراعة - الغابات - الصيد
٩.٩	٤.٠	التعدين والمحاجر
١٢.٣	١٤.٨	الصناعة
٩.٥	١١.٦	البناء
٠.٩	١.٥	الكهرباء - الغاز - المياه
٤.٩	٢٥.٢	التجارة
٢.٢	١٠.٠	النقل والمواصلات
١٩.٦	٢٣.١	الخدمات

وعلى الرغم من أن الجدول السابق لا يتضمن الأفريقيين العاملين في القطاع المعيشي، فإن نصيب العمل الأفريقي الموظف (دخول مستمدة من أجور ومرتبات) في مجالات الزراعة والخدمات من مجموع العمل الأفريقي الموظف، يعد مرتفعاً جداً إذ وصل إلى هذه النسبة .

والنتائج الاقتصادية لهذا التوزيع في السكان على أوجه النشاط المختلفة واضحة، فمن المعروف بصفة عامة، أن قطاع الزراعة في الدول الأفريقية، في مستوى بدائي من حيث استخدام الأساليب الفنية الحديثة، كما أنه يتجه نحو الإنتاجية الضعيفة للغاية في ظل هذا النوع من النشاط؛ ويؤثر هذا بالتالي في دخول السكان الأفريقيين، كما أن الأفريقيين الذين يعملون في قطاع الخدمات لا يشغلون سوى وظائف ثانوية ومساعدة؛ ويتقاضون أجوراً أقل من أجور أقل من أجور الأوروبيين، وعلى العكس من ذلك، يشغل الأوروبيون المراكز المسيطرة والوظائف الرئاسية في هذه القطاعات من الاقتصاد التي تعطى لهم دخولا مرتفعة؛ إذ يتركز الأوروبيون في الصناعة، حيث الإنتاجية تكون أكثر ارتفاعاً إذا ما قورنت بالزراعة والتجارة والخدمات؛ حيث تكون مرتباتهم أكثر ارتفاعاً بمقارنتها بمرتبات الأفريقيين .

والملاحظ أن الفروق بين أجور العناصر في روديسيا الجنوبية، كانت تفوق في بشاعتها؛ حتى الفروق في جنوب أفريقيا، ففي عام ١٩٦٠ بلغ متوسط مجموع دخول الأفريقيين ٨٤ جنيتها في العام، لتل الموظف، بينما كان الأوروبي يتقاضى دخلاً قدره ١١١٧ جنيتها، أي أكثر من ١٢ مثل دخل الأفريقي. وحتى في تلك الأعمال التي يشغلها الأفريقي؛ وتحتاج إلى مهارة أو نصف مهارة يملكها الأفريقي تماماً مثل زميله الأوروبي، فإن العامل الأفريقي لا يتقاضى سوى ١٠٪ من مستوى

دخل زميله الأوروبي. وإذا كان المستوى الأوروبي المرتفع أو أجور غير الأفريقيين العالية بصفة عامة تعد انعكاساً لمستوى التدريب والمهارة والخبرة ، فإن ذلك في حد ذاته كان أوضح دليل على آثار التفرقة العنصرية في التعليم والتدريب وقصر الوظائف على عنصر دون آخر وقيود النقابات ... الخ ؛ ومن ناحية أخرى فإن فكرة تفوق الأوروبي في المهارة لا تنفيد في تبرير الفروق العنصرية في الأجور ؛ ومن الواضح أن التفاوت هنا يعد انعكاساً لما يحصل عليه من أجور ومرتببات ، ولكن نظراً إلى أن معظم الدول لا تقدم لإحصاءات عنصرية عن حساباتها القومية بشكل مناسب يمكن من التحليل الشامل ، لما يكون عليه التوزيع لمعرفة أو مقارنة التوزيع العنصري للدخول ، تكون في أحسن صورها مجرد دلالة على ما يمكن أن تكون عليه الصورة الصحيحة .

وعبراً فإن الإحصاءات المتاحة ، قد أعطت دلالة واضحة عن مدى التفاوت العنصري الواسع في توزيع الدخل في روديسيا؛ وعلى مدى ضعف القوة الشرائية لدخول الأفريقيين بالنسبة إلى الدخل القومي الكلي ونصيب الأوروبيين منه ، وقد اكتشفت هذه الظاهرة معزى خاصاً ، نظراً لارتباط حق التصويت بقيود ، وبشروط مادية تتصل بالدخل؛ ولا يمكن فصلها عن سياسة التطور العنصري هناك وعما مارسته حكومة روديسيا من سياسة الحواجز اللونية وغير ذلك من الأساليب التمييزية .

ويوضح الجدول التالي الفروق العنصرية في الأجور في عامي ١٩٥٤ ، ١٩٦٠ بالرغم من أن الأفريقي يعمل عملاً مماثلاً لعمل الأوروبي .

البند	المجموع		الأوربيون		الأفريقيون	
	١٩٥٤	١٩٦٠	١٩٥٤	١٩٦٠	١٩٥٤	١٩٦٠
الأجور والمزايا	٧٨٥٥	١٥٥٥٠	٣١٠٠	٥٤٠١	٦٥٥٥	١٠٠٠١
الدخول الصناعية في المشروعات الفردية	٤٣٥٩	٥٢٥٥	١٣٥٧	٢٩٥٦	٢٩٥٢	٢٢٥٩
الدخول من الملكية	٢٥٨	٦٥٥	—	—	٢٥٨	٦٥٥
مجموع الدخول الشخصية	١٢٤٥٢	٢١٤٥٠	٤٤٥٧	٨٣٥٧	٨٩٥٥	١٣٠٥٣
بدون الفوائد والخصص والتحويلات	٢٢٦١٠	٢٥٠٦٩	٢٥٤٤٠	٣٥٨٣	١٧٠	٢٢٩
السكان (بالآلاف)	٥١٠٠	٦٩٥٤	١٨٥٢	٢٩٥٦	٥٢٦٥٥	٥٤٥٥٧
مستوى نصيب الفرد من الدخل الشخصي						

المصدر : U. N. Commission for Africa E/CN

وحق بعد خصم الدخل من الفوائد والأرباح والتحويلات ، والتي يذهب معظمها إلى الأوربيين ، وليس الأفريقيين ، فقد كان النصيب المشترك للأوربيين والآسيويين والملايين (وهم يشكلون معا ١٧٥٨ من مجموع السكان في عام ١٩٦٠) : ٦٠٥٧ من الدخل

خامساً : الحق في التعليم :

يعتبر الإفريقيون التعليم طريقاً للمستقبل ، وإذا كان الحكم الإستعماري قد حال دائماً بين طموح الإفريقيين في التزود بالعلم ، فقد كان النقيض هو الذي أيقظ عقول الإفريقيين على حقيقة تخلفهم الرهيب ، والذي لا يمكن لغير العلم أن يحقق لهم تخطى مراحل هذا التخلف وتعويض سنوات طويلة من الظلم .

وقد أيقن المستوطنون البيض في روديسيا هذه الحقيقة البسيطة ، فاندفعوا بكل حماس يخلقون كافة الطرق على الإفريقيين ويحولون بينهم وبين المعرفة حتى يبقون على التفوق الأوروبي كمبرر يمارسون من خلاله السيطرة التامة والمطلقة . « فالمستوطنون جاءوا من التعليم سيلاً حتى للحصول على الحق الانتخابي وشرطاً من شروطه ، وبذلك يتبلور دافع آخر لحرمان الإفريقيين من فرص التعليم ، وتضييق المجال أمامهم في التزود منه . وفيما يلي نسوق بعض الاعتبارات والاحصاءات المتاحة عن التعليم في روديسيا في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦١ :

كان التعليم الابتدائي والثانوي في روديسيا إيجابياً بالنسبة للأوروبيين ، ولكنه لم يكن كذلك بالنسبة للإفريقيين وذلك حسب قانون التعليم الصادر عام ١٩٣٧ . وبينما تتولى بعثات التبشير (٩) (التي كانت تتقاضى الاعانات من الحكومة) معظم التعليم الأفريقي ، في حين تتولى السلطة الحكومية — على العكس من ذلك — معظم التعليم الأوروبي . وكانت يدخل نحو ١٠٠ ٪ من أطفال الأوروبيين والآسيويين والملونين المدارس لمدة ثماني سنوات ، بينما يدخل ٨٠ ٪ من الأطفال الإفريقيين الستة الأولى من التعليم ، ولا يستكمل من هؤلاء التعليم الابتدائي بسنواته الثماني سوى نسبة ضئيلة للغاية . وتوضح الأرقام الرسمية ، أنه في الوقت الذي زاد فيه عدد المدارس الابتدائية الأفريقية في مدة سبع سنوات من عام

١٩٥٣ - ١٩٦٠ بنسبة ٢٣,٦٪ تقريباً ، فقد إزداد عدد المدارس الأوروبية الابتدائية في المستعمرة من ١٠٠ مدرسة عام ١٩٥٤ إلى ١٥٤ مدرسة في عام ١٩٥٨ بنسبة ٥٤٪ ، ومن خلال أربع سنوات فقط. وإذا كان عدد الأطفال الأفريقيين المقيدين ، قد زاد خلال السبع سنوات الأولى من الاتحاد ، إلى ما يقرب المثلين بهذه الحقيقة لا تعنى شيئاً ، لأنه يتبين أن ١١٪ فقط من هذا العدد هو الذي تمكن من مواصلة تعليمه حتى نهاية المرحلة الابتدائية .

وبالنسبة إلى التلاميذ الثانوي ، فقد إرتفع عدد المدارس الثانوية الأفريقية من ١٢ مدرسة في عام ١٩٥٣ ، إلى ٢٣ في عام ١٩٥٩ ، وإزداد عدد المدارس الثانوية الأوروبية من ٢٠ مدرسة في عام ١٩٥٤ إلى ٢٧ في عام ١٩٥٨ ، وعدد الطلاب الأوروبيين من ٧٩١٠ إلى ١١٩٤٧ على التوالي ، هذا في الوقت الذي لم يزد فيه عدد المقيدين من الأفريقيين عام ١٩٥٩ على ٣٣٠٠ طالب ، أي حوالى ٢٦٪ فقط من عدد الطلاب الأوروبيين. ومن هذه المقارنة يبدو التمييز الواضح بين الأوروبيين والأفريقيين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي ، فبينما يحصل جميع الطلبة الأوروبيين تقريباً على التعليم الثانوي الكامل ، تصل نسبة الطلبة الأفريقيين الذين يحصلون على هذا التعليم إلى ١,٠٪ من مجموع السكان الأفريقيين .

كما تبدو مظاهر التمييز أوضح ما تكون بمقارنة المبالغ المتفاوتة التي تصرف على كل من القطاع الأوروبي والأفريقي في التعليم ، إذ تشير الإحصاءات ، أنه في عام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ كان حوالى ١٥٠.٠٠٠ أوروبى ، ٦٠٠٠ طفل آسيوى وملون مقيدين في مدارس حكومية فيدرالية بتكاليف تصل في المتوسط إلى ١٢٦ جنيهها لكل واحد منهم . بينما كان عدد الأفريقيين المقيدين في المدارس الحكومية والمعانة ٨٧.٠٠٠ في الأقاليم الثلاثة يكلفون الخزنة العامة أقل من ٦ جنيهات لكل منهم .

إفريقي			الأوروبي			السنة الدراسية
ما يتفق على كل طالب	عدد الطلبة	مجموع الانفاق	ما يتفق على كل طالب	عدد الطلبة	مجموع الانفاق	
٢٢٦٥	٢٠٤٢١٦٧ (٤٨)	٥٤٨٢٤٤٤	—	—	—	١٩٤٩ — ١٩٤٨
٢٢٩٦	٢٦٢٢٢٢٢ (٥٢)	١٢ ٢٨٢٢٢٥	—	—	—	١٩٥٤ — ١٩٥٣
٥٢٦٥	٤٠١٢٦٧٠ (٥٧)	٢٢٢٢٧٠٢٤٢٥	٨١٢٤٢	٦٧٢٩٥٦ (٥٧)	٥٥٥٢٢٢٧٤	١٩٥٨ — ١٩٥٧
—	—	—	٨٥٢٦٠	٧٢٢٩٢١ (٥٨)	٦٢٢٠٢٢٠٠٢	١٩٥٩ — ١٩٥٨
٦٢١٩	٤٥٢٢٢٠٦ (٥٩)	٢٢٨٠٧٢١٧٠	—	—	٦٢٩٩٨٢٠٠١	١٩٦٠ — ١٩٥٩

المصدر : U. N. Commission for Africa EICN.

وبافتراض أن الامتياز الحكومي في مدارس البعثات التبشيرية ، تدفع الكنائس مثله ، فإن تعليم كل طفل إفريقي لا يزال يحصل على نصيب أقل من ١/٢ من الاتفاق الجاري ، ١/٣ الاتفاق الرأسمالي الذي يتفق على كل طفل أوروبي. وهذا التباين يرجع إلى الاختلافات الناجمة عن التسهيلات المدسية، ومرتببات المعلمين وكفاءة الخدمة . والجدول التالي يعرض مقارنة بين متوسط الاتفاق الحكومي على تعليم الطفل الأوروبي ، ومتوسط الاتفاق الحكومي على تعليم الطفل الإفريقي :

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق بين متوسط الطالب الأوروبي ومتوسط الطالب الإفريقي دليل على التسهيلات الأفضل والأكثر والتي كانت تقدم للأقلية الحاكمة، كذلك فإن ما صرف على الطالب الأوروبي في عام ١٩٥٨ كان ١٥ مثل ما صرف على الطالب الإفريقي، وفي عام ١٩٦٠ كان متوسط الميزانية للطفل الإفريقي ، لا تزيد على ستة جنيهات في العام ، ولهذا السبب يمكن ملاحظة ما أعلنه رئيس وزراء روديسيا في ٤ يوليو ١٩٦١ في صحيفة روديسيا هيرالد ، من أن التعليم لا يمكن أن يدمج عنصرياً في هذا البلد — لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للطفل الإفريقي ما تدفعه للطفل الأوروبي ، (١٠).

سادساً : الأراضي الزراعية :

أن ثمة خلافاً أساسياً يقوم في نظر كل من الأوروبي والإفريقي إلى الأرض وأهميتها في المجتمع، فالأوروبي ينظر إلى الأرض باعتبارها مجموعة من الوحدات الطبيعية ، يعيش فوقها مجموعة من الأفراد ، لهم فيها حقوق فردية ، يتيح لهم شغلها واستخدامها والتصرف فيها بالبيع والشراء أو الإيجار . أما بالنسبة للإفريقي ، فإن الفهم السائد تجاه الأرض ، هو الفهم الجماعي وليس الفردي ، إذ يعطي الفرد

وأسرته — وفقاً للتقاليد القبلية — حق حيازة الأرض ما دام يستغلها ، وتعود إلى المجتمع مرة أخرى إذا ما توقف هذا الاستغلال ليتسلمها الآخرون . وحيث يسود نظام الزراعة المتنقلة ، فإن أى فرد فى المجتمع يمكنه أن يدعى الحق فى إستغلال الجزء الذى يراه ضروريا من الأرض غير المستغلة ، وإن ظلت الأرض من حيث المبدأ ملكا للمجتمع .

وبسبب هذه العلاقة المعلقة بين الأفريقى والأرض ، كان الأفريقيون شديدى الحساسية تجاه الأوروبيين ، والحكومات الأوروبية التى إستعمرت القارة ، وبسطة نفوذها على الأرض وإمتلكتها بوسائل مختلفة .

وإذا كان الإفريقى فى روديسيا يرى فى الأرض حياته المهيشية اليومية ، فإنها بالنسبة إلى المستوطنين الأوروبيين ، تعنى الثروة ، والثروة تعنى السلطة السياسية ، تلك التى تؤكد دورها إستمرار ودوام الثروة . وثمة عامل جوهري آخر بالنسبة إلى المستوطنين تمثل فى الأراضى الخالية التى إحتفظوا بها للأوروبيين مستقبلا ، حيث كان ظنهم أن هذه الأرض هى بمثابة عامل جذب لمزيد من المهاجرين ، وهى أيضاً — أى الأرض — بمثابة الدم الجديد الذى يعتمد عليه نمو وبقاء الوجود الأوروبى فى روديسيا ، فى حين أن هذه الأرض ينظر إليها الأفريقيون بحزن لما يشعرون به من حاجتهم إليها بالرغم من أنها عدت لاتفى باحتياجاتهم الضرورية (١١) .

إن حيازة الأرض ، وملكية الأوروبيين لها ، والنظم التى إبتدعها المستوطنون فى تقسيم الأرض بينهم وبين الأفريقيين ، كانت أبرز وأهم مظاهر تغلغل النفوذ الأوروبى فى روديسيا ، بما إنطوت عليه من فصل جغرافى وتميز عنصري كانت حصلتها تصاعد الصراع بين نظامين إجتماعيين وإقتصاديين . هناك . وبسبب أن

الأرض ، إلى حد كبير هي مركز الثقل فى النظام الاجتماعى والاقتصادى بالنسبة إلى كل من الأوروبيين والافريقيين ، أصبح أمر ترتيب نظام لها ، هو القضية : الأوروبية الرئيسية الأكثر حساسا فى تحديد العلاقة بين العناصر .

وقد قسم قانون عام ١٩٤١ جميع أراضى المستعمرة (فيما عدا المعازل الوطنية) إلى خمسة أنواع هي :

١ — أراضى الوطنيين .

٢ — أراضى يمكن للوطنيين أن يشتروها من الأوروبيين .

٣ — أراضى غير مخصصة .

٤ — أراضى الغابات .

٥ — أراضى الأوروبيين .

وتتم توزيع الاراضى غير المخصصة بعد ذلك إلى الأنواع الأخرى من الأراضى ، وكانت هذه الأراضى فى روديسيا الجنوبية حتى عام ١٩٦١ مقسمة إلى أربعة أنواع من الأرض بالإضافة إلى المعازل على النحو الآتى :

(١) أراضى الوطنيين :

تقسم أراضى الوطنيين إلى نوعين من الاراضى هما : أراضى الوطنيين الخاصة ، أراضى مخصصة لشراء الوطنيين .

(أ) الاراضى المخصصة لشراء الوطنيين : يمكن نقل حيازة الأرض للوطن فى هذا النوع من الاراضى على أساس الملكية الشخصية لها ، والمساحات التى لم تنقل حيازتها فى هذا النوع من الأرض ، يشغلها الافريزيون كمستأجرين على الشيوع . ويوجد ضمن هذه الاراضى قطع صغيرة يبلغ مجموع مساحتها ٨٢٦٦

فدانا تقريباً يملكها الاوروبيون ملكية شخصية ولكن فيما عدا هذه المساحات الصغيرة ، لا يمكن لغير الافريقيين ملكية الارض في هذا النوع من الاراضى ، ولكن يمكن للحاكم أن يسمح للأوروبي أن ينال أرضاً لأغراض التعليم أو الدين أو غيرها .

(ب) أراضى الوطنيين الخاصة : وقد ظهر هذا النوع من الاراضى عام ١٩٥٠ ، وتقوم الملكية فيها على الشيوع وفقاً لنصوص قانون فلاحه أراضى الوطنيين ، ويمكن لغير الوطنيين إستئجار هذه الارض وفقاً للقواعد شبيهة بتلك التى تطبق على الاراضى المخصصة لشراء الوطنيين .

(٢) أراضى يمكن للوطنيين شراؤها من الاوروبيين :

وهذا النوع من الاراضى كان يشمل المساحات التى يملكها غير الوطنيين ملكية شخصية ، وكان يمكن للافريقى شراء هذه الاراضى وإمتلاكها ملكية شخصية ، وبعد أن يقوم الإفريقى بشرائها ، تنقل تلقائياً إلى الاراضى المخصصة لشراء الوطنيين .

(٣) أراضى الغابات :

وهى الاراضى المخصصة لأغراض الغابات ، ويجوز السماح لكل من الوطنى وغير الوطنى ، بأن يملك هذه الارض تحت شروط معينة محددة .

(٤) أراضى الاوروبيين :

وهى الاراضى التى لا يجوز للوطنى — وفقاً لنص القانون — أن يملك أو يستأجر أو يشغل أية مساحة في هذا النوع من الاراضى . وفى عام ١٩٦١ أدخل القانون رقم ٣٧ تعديلاً على نظام توزيع الاراضى فى المستعمرة وملكيتها ،

وبموجب هذا القانون ، أصبحت مساحة تقدر بخمسة ملايين أكر غير محتجزة ،
أى أنها غير عنصرية . وخلق القانون ما يسمى بهيئة الأراضى غير المحتجزة ، ونص
على نظام يمكن بموجبه للأفراد والشركات اللجوء إليه فى بيع وتأجير أراضهم إلى
أفراد ينتمون لجماعة عنصرية أخرى . وبناء على هذا القانون أصبحت أراضى
المستعمرة مقسمة على النحو الآتى .

— المعازل الوطنية .

— الأراضى الأوروبية .

— أراضى الوطنيين .

وهذه الأخيرة مقسمة بدورها إلى :

— أراضى مخصصة لشراء الوطنيين .

— أراضى الوطنيين الخاصة .

— وأراضى غير محتجزة (أو غير عنصرية) :

وبموجب هذا التقسيم الأخير ألغيت الأراضى التى يمكن للوطنيين شرائها من
الأوروبيين (١٢) . ومن أهم قوانين الأراضى فى روديسيا الجنوبية قانون فلاحية
الأرض رقم ٥٢ لعام ١٩٥١ . وتم الإتفاق وفقاً لهذا القانون على خلق ما يسمى
(بالوحدات الفلاحية) ، والوحدة هى منطقة فلاحية متعلقة بالنسبة إلى الإستقرار
الجديد أو التوسع الجديد فى الزراعة ويجرى النظام فى الوحدة ، على إعادة توزيع
الأرض إلى ما أطاق عليه وحدات إقتصادية قياسية تختص كل أسرة تعيش ضمن
الوحدة بوحدة منها ، ويجرى تحديد حجم الأرض المعطاة لكل أسرة بناء على
إتفاق بين الإدارة والرؤساء التقليديين ، مع الأخذ فى الاعتبار كثافة السكان
ونوع التربة وأساليب الزراعة فى الإقليم .

ويضع القانون حداً أدنى لهذه الوحدة الاقتصادية ، في جميع أنحاء المستعمرة هو ٦ فدادين في الأرض الجافة ، وإذا كان بالوحدة أرض غير جافة ، فيمكن أن تستبدل بالأرض الجافة أرضاً غير جافة على أساس ٢ : ١ . وبالإضافة إلى هذه الوحدات الاقتصادية فقد خصصت حكومة المستعمرة أراضي للرعى للاستعمال العام (على الشيوخ) ووفقاً للقانون تعطى الحكومة لكل عائلة حقوقاً للرعى ، بشرط أن تحتفظ بعدد ثابت من الماشية على الشيوخ ، والنسبة بين أرض الرعى والزراعة هي ١ : ١٠ وقد تكون أقل في ضوء الحاجة الحقيقية للسكان .

ويجرى تسجيل حقوق الرعى وحقوق الأرض الخاصة لكل فلاح بواسطة المندوب الأهلي في كل مقاطعة . ويقوم مندوب المقاطعة بإصدار شهادات تسجيل ، يتمتع حاملها بشكل ما من أشكال الملكية القانونية لأرضه . ويمكن لحامل هذه الشهادة أن يمارس حقوق المالك في بيع كل من حقوق الرعى وحقوق الأرض ، ويتم ذلك بإجراء تعديل في السجل ، وينقل شهادة التسجيل باسم المنتفع الجديد . وتباع الفدادين الستة — وهي متوسط الوحدة الاقتصادية الممنوحة في معظم الوحدات الفلاحية ، في مقابل ٢٥ جنيتها ، لكن يوجد عدد ضئيل جداً من الناحية الفعلية يمكنهم شراء هذه الحقوق نقداً .

- لا ملكية فردية كاملة للفلاح :

وواضح أن هذا النظام لا يعطى الفلاح ملكية فردية كاملة ، فلكيته لهذه الحقوق في الأراضي والرعى محدودة للغاية . فوفقاً للقانون يفقد الفلاح حقوق الزراعة والرعى بدون أي تعويض إذا لم يتبع نظم وتعليمات الحكومة ، وذلك عن طريق إسقاط هذا الحق في السجل الذي يقوم بالتأشير فيه مندوب المقاطعة ، ويحرم هذا الفلاح من إعطائه حقوقاً جديدة لمدة ١٢ شهراً . كما لا يمكنه أن يتخلص

بإرادته من حقوق الزراعة والرعى هذه لأن كلا الحقين يفتريان ب وفاة الشخص
المنتفع، ولا يستطيع أى فلاح أن يحصل على أكثر من ثلاثة أمثال الحقوق المقررة
من أرض الزراعة أو أرض الرعى . كما لا يمكنه أن يبيع جزءاً فقط من هذه
الحقوق ، ولاندوب المقاطعة أن يرفض تسجيل طلب التحويل .

هذا عن قوانين تقسيم الاراضى والفلاحة الوطنية فى روديسيا الجنوبية ،
والجدير بالذكر أن كافة القوانين تؤكد سياسة الفصل العنصرى الاقليمى والتمييز
اللونى التى جرى بطبيعتها لسنوات قبل أن يعطى الحرب الوطنى فى جنوب إفريقيا
هذه الفكرة أسما .

وإذا كانت قوانين الأرض فى روديسيا الجنوبية لا تحقق الفصل الجغرافى
الكامل بشكل مطلق بين العناصر ، فالسبب فى ذلك واضح ، إذ أن الفصل المطلق
يعنى إقتصادياً الانتحار بالنسبة إلى الأوروبيين الذين يعتمدون على العمل الأفريقى .
فالأفريقيون الذين يعتبر وجودهم (جوهرياً) ؛ يسمح لهم بالبقاء فى المناطق
الأوروبية ، طالما كانوا كذلك ، أما هؤلاء الذين لا يحتاج إليهم الأوروبيون ،
فانهم يبعدون إلى المناطق البعيدة ، حتى لا يفسدوا الحياة الحضرية ، ويكونوا
هناك تحت إشراف مندوبى الحكومة .

ومن الأمور ذات المغزى، إن الحكومة البريطانية لم تعتبر تشريعات تخصيص
الأراضى « تشريعات تمييزية » ، وكلمة التخصيص هنا تحمل بذكاء من الناحية
اللغوية معنى « الفصل مع المساواة » ، وذلك حتى لا تبدو إجراءاتهم تمييزية أو
أنها تستهدف التمييز ، وقد دافع الأوروبيون عن هذا النظام فى مغالطة مكشوفة ،
على اعتبار أنه قدم الحماية ضد مضاربات الأرض الأوروبيين الذين كان يمكنهم
شراء جميع أراضى المستعمرة الضالحة للزراعة ، وقد وُضف تقرير فى وضع

عام ١٩٥١ الهدف من نظام تخصيص الاراضى بما يلى :

« إعطاء الفرصة لكلا العنصرين فى التطور إلى أقصى حد تسمح به قدراتهم ، كل فى المنطقة الجغرافية الخاصة به ، مع إتصال محدود بدون منافسة عنصر لآخر ، وإذا ما إختار الأوروبي العيش فى أراضى الوطنيين ، فإنه ان تكون له أية حقوق فيها . ويظل هناك طالما كان يحقق فائدة للأفريقى ، والعكس إذا أراد الأفريقى أن يعيش فى المناطق الأوروبية ، فإنه يظل هناك طالما كان يحقق الفائدة للأوروبى كمستخدم عنده (١٤) .

وقد غالط المستوطنون فى قلب الحقائق بأن حدود كل عنصر فى منطقة خاصة به ، ولكنهم فى الوقت نفسه لم يفرضوا حدودا على الأوروبيين والأفريقين فى التنقل عبر منطقة الآخر ، فانهم يتجاهلون حقيقة أنه فى بلد توجد فيه معظم الثروة والفرص فى المناطق الأوروبية ، يكون حرمان الأفريقين من الوصول الحر إلى هذه المناطق ، هدفه تجريدهم من وسائل التقدم ، ومن ناحية أخرى نجد أنه لم توجد ثمة متاعب تذكر فى مواجهة الأوروبيين فى دخولهم إلى مناطق الأفريقين ، فضلا عن أن إقتصاديات الأوروبى وقدمه الاجتماعى ليس مرتبطا ولا متوقفا على تعلمه أساليب ومهارات الأفريقى .

- حقائق مؤلمة عن سكنى الوطنيين وظروفهم المعيشية :

ومن الحقائق المؤلمة أن جميع الاراضى والمناطق التى خصصت لسكنى الوطنيين ، كان يكتنف معظمها بعوض الملاريا وذباب تسي تسي ، فضلا عن أن المقياس الذى وزعت على أساسه الاراضى كان خاطئا ولا يتناسب مع نسبة عدد السكان الوطنيين إلى المستوطنين الأوروبيين . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه وفقا لما ذكره كين براون ، أحد المسؤولين عن الشؤون الزراعية فى روديسيا

الجنوبية تتكون معظم أراضي الوطنيين من تربة فقيرة عادة تنتمي إلى الأنواع المسماة بأرض الرمل الجرانيتي المعروفة علميا بأنها تربة من الدرجة الثالثة ، بينما تشتمل أراضي الأوروبيين على أخصب أراضي المستعمرة (١٤) . وقد ثبت فيما بعد خطأ تقديرات لجنة كارتر وتحيزها ضد الأفريقيين ، وأشار إلى ذلك المفهوم . قال نشرته جريدة المجتمع الأفريقي الملكي حينما قرر كاتب المقال (١٥) أن الأرقام الإجمالية كانت مضللة ، ولم تكن تنظر بعين الاعتبار إلى الزيادة المحتملة في عدد السكان الأفريقيين .

فبالرغم من زيادة عدد الأفريقيين من ٤٠٠ ألف نسمة عام ١٨٩٥ إلى ٥٣٠ ألف نسمة عام ١٩٠٢ ثم إلى ٢٨٨ مليون نسمة عام ١٩٥٨ يعيش منهم في الماعزل عدد يتراوح بين ١ ١/٢ ، ١ ٣/٤ مليون إفريقي موزعين على ٩٦ معزلا ، فلم تزد مساحة الماعزل الأفريقية إطلاقا ، بل نقصت مساحتها بضعة آلاف من الفدادين . وظلت حكومة المستوطنين البيض ترفض زيادة مساحة الماعزل ، لأنها تريد الاحتفاظ بنفس المساحة المخصصة للبيض على أمل أن يزيد عددهم في المستقبل إلى مليون نسمة .

ويذكر اللورد هايلي أنه ربما كانت هناك عشرة معازل فقط يمكن اعتبارها غير مزدحمة بسكانها ، أما باقي الماعزل فالأفريقيون زائدون فيها عن طاقة مواردها الاقتصادية — ويذكر هايلي أنه في ٢٨ معزلا منها ، أكثر من ١٠٠٠ عاملة زائدة على الحاجة ، كما أن في معزل جوتو ٤٣٥٢ عاملة زائدة ؛ وفي معزل متكو حوالى ٧٧١٣ عاملة تزيد عن طاقة المراعى ، ويقل خصب التربة لأن المراعى الزائد عن الحد يسبب تخلخل التربة وتعريضها في المناطق .

وحتى يكون الفصل الإقليمى بين العناصر فعالا ، فقد اقتضى الأمر إحداث

تحرركات مستمرة للأفراد والجماعات الوطنية بعد كل توزيع جديد ، وكان لابد من نقل أو أبعاد عدد كبير من الأفريقي ليس بينهم أى أوروبى ، وقد تم نقل حوالى ١١٠.٠٠٠ فلاح أفريقى من أرض التاج الأوروبية ، بمعدل ١١.٠٠٠ سنويا ، وذلك لما جاء فى تقرير لوزير الشؤون الوطنية فى روديسيا الجنوبية عام ١٩٥٥ - كما شرد حوالى ٢٠.٠٠٠ أفريقى نتيجة القرار القاضى بإخلاء رقعة من أراضي الوطنيين ، لعمل بحيرة لتوليد الكهرباء من سد كاريبا . وكان هذا ممناه زيادة الأزدحام الذى تعانى منه المعازل . وفى عام ١٩٥٥ تجنبت حكومة المستعمرة نقل ٢٣٠٠ عائلة ، وقامت بدلا من ذلك بتحويل ما يقرب من ٩٢٣.٠٠٠ فدان من أراضي التاج الأوروبية (وكانت غير مسكونة من قبل الأوروبيين) إلى المعازل الوطنية . وكان من المقرر نقل الأفراد الذين أخذوا مناطق كاريبا ، إلى هذه المناطق . ولسكن الحكومة أعلنت أن ذلك إنما يحكمه نجاح عمليات البحث عن المياه ، تلك العمليات التى لم تحقق نجاحاً كبيراً .

وبدت الدوافع الانسانية - إذا فرض وجودها أصلاً - للحكومة تجاه ما يقرب من ٢٣٠٠ عائلة وكأنها مصبوعة بإعتبارات سياسية . وأن هؤلاء الوطنيين كما أضحت إدارة شؤون الأهالى هم من شعب بافندا الذى أكد ولاءه وإيمانه بالإدارة ، والذين لم يندمجوا مع غيرهم من القبائل ، كما رأى البيض أن إستمرارهم كوحدة لا تتجزأ هى سياسة حكيمة للمحافظة على ثقتهم وعاطفتهم الوجدانية ، وقد كان ذلك يعنى أن هؤلاء لو كانوا يفتنون إلى قبيلة أخرى ، إما عوملوا هذه المعاملة .

أن قانون تخصيص الاراضى ، الذى سمح لاعداد كبيرة من المهاجرين من المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بما فيهم أسرى

الحرب الإيطاليين ، بالاستقرار على الأفريقيين في الأراضي الخصبة كان بدون شك قانوناً جارياً حيث هباً أساساً جديداً لاستغلال الأفريقيين . فإلى جانب أن المناطق الأوروبية هي التي ضحت تقريباً كل الأراضي الخصبة في المستعمرة ، بينما المأهولة والأقل خصباً والصعبة الري والصرف خصصت للوطنيين ، فإن تقسيم الأراضي كان ينطوي على مظاهر أخرى غير عادلة ؛ فمعظم الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية تمتد خلال أراضي الأوروبيين فقط ، وحيث توجد فيها بشكل أساسي الأسواق والمدن الرئيسية . ويعطى هذا الفلاح الأوروبي مزايا تنافسية واضحة ، يتفوق بها على الأفريقي البعيد للغاية ، كما يعطى له الفرصة الأولى ، بل الفرصة الوحيدة في أن يعتمد على الكهرباء والري الصناعي .

— مزايا المزايا للأوروبيين :

ويرى الأوروبيون أنه من الطبيعي أن يخصص القانون الأوروبي هذه المزايا لأنه هو الذي يملك مصادر رأس المال والخبرة التي يمكنه من الاستفادة منها . بينما الحقيقة هي أن احتكار الأوروبي للمهارة ورأس المال إنما هو نتيجة وليس تبريراً للقوانين غير العادلة في توزيع الأراضي .

وعموماً تعتبر المعازل الوطنية وأراضي الوطنيين الخاصة أراضي أن يملكها الناج البريطاني ، ولا يمكن للأفريقيون أن يمتلكوها ملكية شخصية ، ولكنها هي الأراضي التي يستطيع الأفريقيون أن يعيشوا عليها ويوزعوها في شكل ملكية جماعية ، ووفقاً لشروط مختلفة تصنعها الحكومة . أما الأراضي التي يمكن الأفريقيين شرائها ، وهي الأقل مساحة ، فإن هذا الشراء كان مقيداً بكثير من الشروط الخاصة وبعد موافقة هيئة الحكومة .

ومن الناحية العملية فإن هذا الحق لم يكن يسمح به للأفريقيين الذين حصلوا

على تدريب يؤهلهم لأن يكونوا فلاحين (مدربين) يعملون تحت إشراف المشرفين الحكوميين ، أو لهؤلاء الذين يتحون برنامجا دراسيا زراعيا لمدة سنتين في مزرعة حكومية تجارية .

وعلى الرغم من أن الأرض التي يمكن للأفريقيين شراؤها هي قمة ما يتطلعون إليه ؛ والتي تبدو أملا كبيرا بالقياس « لوحدۃ الاقتصادية » المكونة من الفدادين الستة ، ومعها حقوق الرعى التي ينص عليها قانون فلاحۃ أراضي الوطنيين ، والتي يمكن للأسرة الأفريقية في المعازل تحصل عليها ، فحتى هذه التطلعات ، لم يكن في وسع الحكومة تحقيقها ؛ وهذا التشريع التمييزي اوضح في روديسيا الجنوبية قد أثبتق هو الآخر من خلال الشرك الدستوري ، فالأفريقيون لم يتوقعوا حيناً كبيراً من الضمانات التي كان يتضمنها الدستور الفيدرالي في مواجهة التشريعات التمييزية .

وتجدر الاشارة أيضا إلى أن التعديل الذي حدث في نظام تخصيص الأراضي في عام ١٩٦١ ، إنما هو في حقيقة يعنى اعترافا بأن قانون تخصيص الأراضي الذي صدر عام ١٩٣٠ وما أدخل عليه من تعديلات مختلفة ، قد أستهنف فائدته ، أن كانت له أية فائدة على الإطلاق ، وأنه يدخل مرحلة سقوطه الحاسم حيث لم يحى القانون التالي سوى بتعديل جزئي وطفيف في المبادئ العامة لنظام تخصيص الأراضي والفصل الاقليمي بين العناصر في روديسيا الجنوبية ، كما أن هذا القانون قد فرض على رجال الأعمال الأفريقيين ؛ العمل فقط في الاحياء الأفريقية المخصصة للوطنيين بمناطق الأوروبيين ، وحرّم عليهم ممارسة نشاطهم في المراكز والمدن الأوروبية ، كما حرّم على الأفريقي الامتلاك أو حتى التواجد في مناطق سكنى الأوروبيين .

أما عن قانون الفلاحة لأراضى الوطنيين فقد أوضحت إحدى الدراسات (١٦) عدم مرونة هذا القانون لأنه كان يستهدف مواجهة الأوضاع نفسها التى عمد إلى تطبيقها ؛ فإذا كان الهدف من القانون أن يمنح إلى أكبر عدد ممكن من الأفريقيين هذه الوحدات القياسية التى نص عليها سواء من أراضى الزراعة أو الرعى التى من شأنها أن توفر للنتفع بها الطعام له ولعائلته وتحقق له فائضا للبيع ؛ فقد أوضحت الدراسة المذكورة أن القانون لا يوفر التوزيع الفردى إلا للأراضى الزراعية ، فى حين أنه ترك أراضى الرعى للانتفاع الجماعى ؛ كما لا يوجد به نص بأن تكون حقوق الرعى والزراعة فى مكان واحد وبشكل غير منفصل .

وعلى الرغم من أن هذا التشريع يستهدف تشجيع الملكية الخاصة ، فإن ذلك قد تحقق إلى مدى محدود جداً ، وقد أدى التمسك بنظام الرعى الجماعى أن ظلت ٩٠٪ من الأرض الأفريقية تخضع للنظام الجماعى ؛ كما أضافت اللجنة أن تطبيق القانون ؛ قد كشف عن النقص الجسيم فى الأرض المتاحة من المناطق الوطنية للتوزيع على الأفريقيين ذوى الحقوق. ووفقاً لهذا القانون فإن حوالى ٣٤٦٠٠٠ هكتار فلاح لهم الحق ؛ بينما لا تكفى الأرض إلا لحوالى ٢٣٥٠٠٠ هكتار فلاح فقط يمكنهم الحصول على الحد المنصوص عليه فى القانون من حقوق الزراعة والرعى ، وهو الحد الذى اعتبرته إدارة الشؤون الأفريقية ، الحد الأدنى الذى لا يكاد يوفر للعائلة المنتفعة إلا ما يكفيها من الحاجات الأساسية لحياتها ، وعلى الرغم من هذا الهدف المتواضع فإن القانون لا يوفر للفلاح الأفريقى الذى يستحوذ على هذه الحقوق الدنيا فرصة أن يرفع من إنتاجيته فوق مستوى الحاجات الأساسية ، وقد ظلت حوالى ١١٢٠٠٠ عائلة لا تجد حتى هذه الحدود الدنيا للحياة . وهؤلاء ظاهراً يشغلون أراضى فى مناطق غير إفريقية كان عليهم أن يخلوها وفقاً للقانون ، وقد أوصت إحدى الدراسات بضرورة إلغاء هذا القانون (١٧) .

وعموماً فقد اعتبر الفلاحون الأفريقيون قانون فلاحه أراضي الوطنيين ؛ بمثابة إجراء يهدف إلى تجريدهم من البقية الباقية من أراضيهم في المنازل الأهلية وكذلك من ماشيتهم ؛ كما تجدر الإشارة إلى نوع آخر من التمييز الصارخ ضد الأفريقيين ، يتمثل في جهود بذلها المستوطنون لقصر أسواق إقتصادية معينة على الفلاحين الأوروبيين ، فإدارة الشؤون الإفريقية ؛ وهيئة تسويق طابق روديسيا الجنوبية استخدمتا سلطاتهما في توزيع المحاصيل ، وأيضاً في العمل على تحريم بعض المحاصيل على الفلاحين الأفريقيين ، ومن الغريب أن الأوروبيين قد قدموا مسبقاً ضعيفاً لذلك هو ارتفاع النفقات وصعوبة زراعة بعض المحاصيل ، وهذا التبرير زائب بطبيعة الحال ، وقد اعتبره الأفريقيون بمثابة « تخصيص المحصول » بعد « تخصيص الأراضي » ؛ هذا فضلاً عن محاولات أخرى قامت بها هيئة التخزين بالتبريد ، التي اتبعت هي الأخرى سياسات تمييزية فيما يختص بشراء الماشية ، بحيث كانت تشتري لإحتياجاتها من أنواع الماشية التي توجد لدى الأوروبيين ، وتشتري من الأفريقيين الأنواع الأقل مرتبة والتي يشتريها البيض لاستهلاك خدمتهم .

وهكذا لم يكن قانون فلاحه أراضي الوطنيين ليحقق شيئاً يذكر ، ما لم تصاحبه تشريعات تسمح بإقامة الأفريقيين الدائمة في الجهات الحضرية ، وما لم يسمح بالمساواة في تسويق المحاصيل الزراعية ، بل وحتى لو كان ذلك قد تحقق ، فإن الممارات الإفريقية ورأس المال الأفريقي والقومية الإفريقية قد كانت كلها بمثابة اعتبارات أساسية تحتم مراجعة هذا القانون ؛ كذلك فإن نظام تخصيص الأراضي وقانون فلاحه أراضي الوطنيين قد شكلا معاً أبشع مظاهر التمييز العنصري Racial discrimination والفصل الإقليمي Apartheid بين العناصر في روديسيا .

مراجع الباب الأول

الفصل الاول :

- (١) دكتور شوقي عطا الله الجمل ، قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧ ص ص ٧ - ٣٨ .
- (٢) راجع دكتور شوقي عطا الله الجمل ، قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ص ص ٨٥ - ١١٠ وراجع أيضاً :

Keatley, Patrich : The Politics of Partnership,
London, 1963 pp. 80 - 85.

- (٣) في ٣٠ إبريل (١٨٨٩) وافق البرلمان البريطاني على المرسوم المطلوب بتأسيس شركة جنوب إفريقيا البريطانية The British South Africa Company وكان يرمز لها بالحروف الأولى (B. S. A. C.) ، وإعتمدت الممسكة المرسوم في ٢٩ أكتوبر (١٨٨٩) ، وقد ذكر رودس أن هذا التاريخ يعتبر تاريخ ميلاد مستعمرة جديدة تضاف إلى التاج البريطاني. وقد أعطى المرسوم للشركة الحق في:
- ١ - الحصول على الإمتيازات والسلطات والاتفاقات اللازمة لصيانة النظام والقانون وحماية الأراضي ، والممتلكات المنصوص عليها في الإمتياز .
 - ٢ - تكوين قوة بوليسية يمكن إستخدامها في أى جزء من الاراضى الواقعة تحت سلطة الشركة، على أن تكون الشركة ملتزمة بإدارة القوات وتسليمها وإقامة المعسكرات لإيواء الجنود .
 - ٣ - مد الخطوط الحديدية والتلغرافية من جنوب القارة شهالا .
 - ٤ - العمل لتنمية التجارة بين إنجلترا وهذه الجهات .

٥ - العمل لإستغلال المناجم الموجودة في هذه الجهات .

٦ - تشجيع الهجرة بمناطق نفوذ الشركة .

٧ - ذكرت في العقد بعض الشروط الخاصة بحماية الالهالى وإحترام معتقداتهم .

راجع في تفصيل ذلك - دكتور راشد البراوى : الإستعمار البريطانى ومشكلة روديسيا في مجلة العلوم السياسية ، القاهرة ١٩٦٦ العدد ٣٣ ص ص ٧ - ٢١ . وراجع أيضاً :

- Hartslet, E. : The Map of Africa by Treaty, Vol. 1, London, 1959 pp. 260 - 275.

(٤) راجع في تفصيل ذلك :

- A. J. Hanna : The Story of the Rhodesias and Wyasaland Faber and Faber, London, 1960. pp. 40 - 48.

(٥) راجع نص التقرير في :

- Samkange, Stanlake : Origins of Rhodesia, (London, 1968) pp. 180 - 192.

(٦) لمزيد من التفصيل لحرب البوير ، راجع :

- Pemberton, Baring : Battles of the Boer War, London, 1964.

- Marais : The Fall of Kruger's Republic, Oxford, 1961.

وقد إعتمدنا أيضاً على : دكتور شوقى عطا الله الجمل ، قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، مرجع سابق .

(٧) دكتور شوقى عطا الله الجمل ، مرجع سابق ، ص ١١٦ نقلا عن :

- Frank, Thomas : The Struggle for Power in Rhodesia and Nyasaland, p. 13.

(٨) راجع :

- Hailey Lord : An African Survey, London, 1957 pp, 685 - 6.

(٩) راجع في تفصيل ذلك :

- Survey of Developments Since 1953 : H.M.S.O., London, GMND. No. 1149. p. 220.

(١٠) راجع :

- Richard Gray, The Two Nations, O.U.P., London, 1958. pp. 43 - 99.

(١١) ويعنى ذلك أن تصبح روديسيا ولاية خامسة في إتحاد جنوب إفريقيا

(١٢) دكتور راشد البراوى ، الإستعمار البريطانى ومشكلة روديسيا

بجلة العلوم السياسية ، العدد ٣ مرجع سابق ص ص ١١ - ١٥ .

(١٣) دكتور شوقى عطا الله الجمل ، مرجع سابق ص ص ١٢ - ١٢٧ .

- Brelsford, W.T. : Handbook to the Federation of Rhodesia and Nyasaland, London, 1960 pp. 589 - 592.

(١٤) راجع : عبد الحميد البطريق : إفريقيا حلم الإستعمار البريطانى

القاهرة ، ١٩٥٤ .

(١٥) راجع :

- Frank, Thomas : The Struggle for Power in Rhodesia and Nyasaland, London, 1960. pp. 31 - 57.

(١٦) راجع :

- Frank, Thomas, op. cit., pp. 60 - 2.

(١٧) نفس المرجع السابق . Ibid .

(١٨) دكتور شوقي عطا الله الجمل ، مرجع سابق .

(١٩) راجع :

— Todd, Judith : Rhodesia (London, 1966) pp. 10- 15.

(٢٠) سوف يأتي تفصيل ذلك في الباب الرابع من هذه الدراسة .

الفصل الثاني :

(١) راجع :

— Colin Leys : European Politics in Southern Rhodesia, O.U.P., London, 1959 pp. 265- 272.

• Ibid (٢)

(٣) راجع في تفصيل ذلك :

— Philip Mason. Year of Decision, Q.U.P., London, 1960, p. 190.

(٤) وهؤلاء يشملون كل العصابة البالغين السادسة عشرة من عمرهم .

(٥) المشرف العام هو رجل أبيض ، مسئول عن مدينة إفريقية بالريف ، والمدير هو رئيس قسم الادارة الافريقية بإحدى المدن ، والمجلس هو مجلس بلدى المدينة التى قد لا يقيم بها إفريقى ، راجع : محمود عبد المنعم مرتضى ، قضية التمييز العنصرى فى روديسيا ، فى السياسة الدواية مؤسسة الاهرام ، القاهرة، عدد يوليو ١٩٦٦ ص ٤٨ - ٦٧ .

(٦) بازيل ديفيد سون ، صحوة إفريقيا - ترجمة حمزة وأحمد قاسم جودة ، القاهرة ، ١٩٥٦ ص ١٥٦ نقلا عن محمود عبد المنعم مرتضى ، مرجع سابق ص ٦٦ .

(٧) وهو المستر باكستر وكان يشغل وظيفة مساعد وزير شؤون الكومنولث، كما كان رئيساً لمؤتمر لندن للرسميين عام ١٩٥١ .

(٨) راجع :

— Kerb wood, K. (Editor), African Affaire, Chatto & Winds, London, 1961, pp. 111 - 116

(٩) يرى فريق من المؤرخين المعاصرين إستحسان أن يطلق على بعثات التبشير المسيحية بعثات «التنصير» ؛ ويستدلون على ذلك بالآية الكريمة «وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً» ، ويعنى ذلك أن التبشير هو للدين الاسلامى ، بينما التنصير يكون للدين المسيحى .

راجع : دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مقترى عليها ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ .

(١٠) وبالطبع فإن هذا تبرير ضعيف للغاية .

(١١) راجع فى تفصيل ذلك :

— Herkovita. M., Human Factor in Changing Africa Routhledge, & Kegan Paul. London, 1962 pp. 140 - 145.

(١٢) راجع :

— U. N. Commission for Africa, Economic and Social Consequence of Racial Discriminatory Practices, (E/CN. 14/132), pp. 18 - 22.

(١٣) راجع :

— 'Report of Officials on Federation C. M. D. 8233.

(١٤) راجع :

- Jack Woddis : Africa (The Roots of Revolt), Lawrence & Wishart, London, 1960 pp. 2 - 4.

(١٥) وهو جينيونج أ. وكان يشغل منصب المدير المساعد لأراضي الوطنيين في روديسيا الجنوبية وقتئذ .

(١٦) وهي دراسة إعدادتها اللجنة المختارة لدراسة إعادة توطين الأماي وقامت بهذه الدراسة في عام ١٩٦٠ .

(١٧) راجع :

- U. N. Commission for Africa : Economic and Social Consequences of Racial Discriminatory Practices, op. cit., pp. 28 - 30.

الباب الثاني

الاطار التاريخي والملامح العنصرية
في جنوب إفريقيا

الفصل الثالث

العوامل التي أدت إلى تكوين مشكلة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا

من الثابت أن حكومة جنوب افريقيا تمارس جميع صور التمييز العنصرى ضد العناصر غير (١) البيضاء من السكان ، وتزداد حدة التمييز العنصرى هناك يوما بعد يوم نتيجة لاصرار الحكومة على افتراء هذه الجريمة منها كان الثمن الذى تدفعه لها، الى حد أن صرح وزير العدل الأسبق فيها - عقب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بطردها من جميع المنظمات الدولية - بأن حكومة جنوب افريقيا مصررة على موقفها من سياسة التمييز العنصرى ، وأن حالة الطوارئ التى أعلنتها الحكومة مستمرة على العناصر المعارضة لهذه السياسة ، وحتى لا يستطيع افريقى أن يرفع رأسه فى وجه أمياده البيض ،

وقد قاسى «غاندى» من سياسة التمييز العنصرى - هذه - عندما سافر إلى جنوب افريقيا لمحاولة إيجاد تسوية لمشاكل الهنود فى الاقليم، إذ منع من الركوب فى عربات الدرجة الأولى، كما لم تسمح له فنادق الدرجة الأولى إلا بالمبيت فيها . وكذلك طرد من المحكمة، وقبض عليه لتواجده خارج مسكنه بعد التاسعة مساء بدون تصريح (٧).

واذا ما تتبعنا الجذور البعيدة لهذه السياسة نجد أنها نبعت من عدة أفكار رئيسية اجتماعية وسياسية ودينية ، وتعتبر هذه الافكار من نتاج حركة الاصلاح الدينى حيث أن المستوطنين هناك قد أتوا من المجتمعات البروتستنتية الأوروبية فى القرن السابع عشر ويعارضون المذهب الكاثولى لىكى وقد بنيت آراؤهم الدينية - التى أثرت

في نظريتهم الاجتماعية - على قصص العهد القديم - التوبة - أكثر من العهد الجديد - الانجيل (٢) - فكان تأثيرهم بفكرة شعب الله المختار هي البارزة وتوارت أمامها أفكار المسيح التي كانت ضد التعصب العنصرى والى جاء المسيح بها ليحطم أى فكر يحتكر ملكوت السماء لشعب معين أو جنس معين (٤) .

وبذلك امتد قيد التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا الى كافة صور الحياة .. فى الكنيسة والمسكن والمدرسة والجامعة والسينما والمحاكم والانتخابات. وفى الواقع فإن هذه السياسة شملت كافة صور العلاقات البشرية حيث أصبح التمييز العنصرى القاسى ضد غير البيض من السكان معترفاه قانونا، الأمر الذى جعل بعض الباحثين (٥) يرون ان رجال القانون يعتبرون مسئولون مسئولية إجتماعية عن صحة أى اجراء تشريعى من حيث الشكل لا يضمن فى حد ذاته التوافق مع سيادة القانون ، وخلق أى تشريع من رضا المجتمع وعدم توافقه مع المبادئ الأساسية لحقوق الانسان يجعله ينحرف عن القيم الادبية والاخلاقية التى لاغنى عنها لمهنة التشريع التى من شأنها عند التحليل النهائى أن تدخل القانون فى نطاق مباشرة السلطة بلا تمييز .

وحق يمكن للباحث أن يتعرض تفصيليا لمظاهر التفرقة العنصرية والتى ستوضح لنا مدى استمرار تطبيق هذه السياسة بطريقة منظمة فى كل نواحي الحياة بواسطة الحكومة ذاتها حيث وضعت مجموعة من التشريعات الصارمة تنكر على أغلبية السكان تلك الفرص التى لا يمكن بدونها تحقيق ما يصبوا اليه من آمال وكرامة ، وجعلت التقسيم الصارم للاجناس (٦) هناك هو الأساس الذى يتحكم فى مسألة التنقل والاقامة بالنسبة لغير البيض .

وترجع أسباب التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا كما سبق ان أوضحنا الى عوامل تاريخية وعوامل اقتصادية، وعوامل اجتماعية ويجدر بنا أن نتعرض لأنها تكونت مجتمعة مشكلة التمييز العنصرى بمظاهرها المعروفة .

اولا - العوامل التاريخية :

يمكن حصر هذه العوامل التاريخية فيما يلي

الرق :

فالهلنديون الذين هبطوا الى رأس الرجاء الصالح سنة ١٦٥٢ وأقاموا أول محطة تجارية في المنطقة استطاعوا أن يقيموا صرح حياتهم الاجتماعية منذ البداية على مجرود الرقيق الذين استوردوهم من شرق افريقيا والشرق الأقصى والأسرى الذين وقعوا في قبضتهم في حروبهم المتتالية ولمدة قرنين من الزمان قبل احتلال الانجليز للمنطقة واشتغل هؤلاء الرقيق بالخدمة في المنازل والأعمال اليدوية والزراعة والرعى لحساب السادة البيض وهكذا ظهرت صورة سادة الأرض والعبيد السود ، وكان من الطبيعي أن يكون للسادة البيض حقوق الملكية والسيادة على السود .

(٢) الكنيسة :

اذكت الكنيسة روح التعصب منذ البداية حيث وضعت الحدود بين الأوربي الأبيض والافريقي الاسود فالصقت بالافريقي تهمة الوثنية حتى لو كان من اعتنقوا المسيحية ، واستمدت هذه التفرقة من نزعة صليبية قامت على دعوى شعب الله المختار ، ذو الرسالة الإلهية ، مما أدى الى ارتباط المسيحية بالسادة البيض ووصف السود بالكفر Kaffirism . والغريب أن هذه النظرية مازالت حتى يومنا هذا تسيطر على تفكير الكنيسة الهولندية التي تمارس سياسة التمييز العنصري والعزل الاجتماعي باعتبارها كنيسة الدولة العنصرية .

(٣) العداء بين الهولنديين والسود :

كان للعوامل المتقدمة أثرها في انتشار روح العداء بين الافريقيين والهولنديين ، كما كانت للحروب التي قامت بين الجنسين أثرها في تعميق مشاعر الكراهية والخوف

التي أدت في النهاية الى انفصال تام لا التقاء بعده بين الجنسين وقد ازداد هذا العداء في نفوس الجنسين أكثر عند رؤية البيض لأنفسهم بأنهم محاطون بـ ٢٠٠ مليون أسود لا يرونهم أهلاً لحكم أو سيادة ، وفي الطرف الآخر يرى السود أن البيض يرفضون حتمية التطور والاعتراف بحق السود في حياة كريمة خالية من الاستغلال والمبودية .

(٤) العداء بين البوير والانجليز :

بدخول الانجليز افريقيا بعد البوير تكونت ما يطلق عليه في العلاقات الاجتماعية برأس المثلث وهو الطرف الثالث الذي اعتبره البوير سبباً في تأليب الافريقيين ، فمنذ أوائل القرن التاسع عشر حاول الانجليز تطبيق قوانين الغاء الرق ومبدأ المساواة أمام القانون ورفض البوير هذا الاتجاه ، وبدأ رد الفعل يظهر في مقدمه دستور الترنسفال ودستور دولة الأورانج الحرة التي استقلتا من حكومة الاتحاد ، ومع ذلك أصطغت علاقاتهم مع انجلترا بروح العداء التي تطورت فيما بعد إلى حرب البوير ، وقد ظهرت هذه السياسة (سياسة العداء التقليدية بين البوير والانجليز) في وقتنا الراهن في سياسة حكومات الحزب الوطني وحرمان الهنود وملوني الكاب والافريقيين من الحقوق التي حصلوا عليها أيام الحكم الانجليزي المباشر .

ثانياً - العوامل الاقتصادية :

وتتمثل هذه العوامل في آثار حيازة وتملك الأراضي الزراعية وكذا صناعة المناجم والتعدين والثورة الصناعية التي شهدتها جنوب افريقيا الأمر الذي انعكس بالتالي على الافريقيين هناك بهجرتهم نحو المدينة والصناعة وظهور الطبقات العاملة الافريقية بعد ان عرفوا عن حياة رعاة البقر والزراعة .

وقد بذل الاوربيون البيض جهوداً كبيرة كي يعمل الافريقيون في العمل

المأجور في المدن وفي مناطق المناجم وهجر حياتهم القبلية التقليدية مستخدمين في ذلك سلاح فرض الضرائب الباهظة على الأفريقيين، إذ الأمر الذي اضطّر الأفريقيون إلى البحث عن عمل لسداد هذه الضريبة وخصوصاً وأن هذا العمل يعطيهم أجراً نقدياً محدود القيمة والموعد، وفضلاً عن ذلك فقد أمتصت الخدمة في منازل البيض ومحاولهم التجارية كاجراء وخدم عدداً كبيراً من الأفريقيين .

وكان لهذه العوامل الإقتصادية نتيجة هامة أيضاً وهي دخول الأفريقيين في ميدان الصناعة والمناجم الأمر الذي جعل سياسة التمييز العنصرى تظهر أكثر في الميدان الصناعى والثقافات — كما سيأتى ذكر ذلك تفصيلاً — حيث بلغت مستويات الأجور للأفريقيين أقل بكثير من مستويات الأجور لدى البيض .

ثالثاً - العوامل الاجتماعية :

أ — وتمثل في آثار حياة المدنية الحديثة ونمو الطبقات الأفريقية العاملة والمتوسطة وظهور طبقات جديدة من المثقفين والمهنيين الأفريقيين الأمر الذى انعكس أثره بالتالى على الاحتكاك بين الاجناس المتعددة هناك والذي يتضح من النقاط التالية: زحف الأفريقيون إلى العمل في المناجم والمحاجر تحت إغراء الثورة الصناعية وزادت أعدادهم الأمر الذى نتج عنه حاجتهم إلى الخدمات العامة حيث العلاج والتعليم . . . الخ ، إلا أن الملاحظ أن هذا الزحف الأفريقى لم يقابل بأى حلول تفتح أمامهم آفاق الحياة الحديثة أو تجعلهم يندمجون فى حياة المدينة كمواطنين فى جنوب أفريقيا بسبب وقوف أفكار وعقائد البيض كسد منيع أمامهم ، ولا شك أن هذا الاتجاه الاجتماعى جعل الأفريقيين يشعرون بأنهم غرباء فى المدينة وأن حياتهم مهددة فضلاً عن عدم ضمان مستقبلهم وذلك للتشريعات العديدة التى صدرت تفتقص من حرياتهم — كما سنرى ذلك تفصيلاً — ولزيادة

تقييدهم وكبتهم حتى أصبح الشعور بالضياع والفراغ هو طابع حياة الأفريقيين في المدن ، فالأفريقيون يرون أنهم جزء من مجتمع المدينة الأمر الذي يترتب عليه بالتالي وجوب حصولهم على كل الحقوق والحريات الأساسية وأن يشبهوا كيانهم وذاتيتهم بينما يرفض البعض اعتبار الأفريقيين جزء من مجتمع المدينة وأنه ليست لهم حقوق أو حريات ، وتوضح الأرقام التالية ذلك :

فقد زاد الأفريقيون في المدن من ٧٨٧ ألفا في سنة ١٩٣١ إلى ٢٥٠٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥١ .

بينما ارتفع عدد البيض المقيمين في المدن من ١٥ ٪ إلى ٧٥ ٪ (٧) في نفس الفترة — وبذلك من مجموع عدد البيض في جنوب أفريقيا .

ب — ظهور فئات وطبقات جديدة بين الأفريقيين نتيجة للعامل سالف الأطباء وأساتذة الجامعات والمدرسين والموظفين ... الخ ، وهؤلاء عاشوا في المدينة وأظهروا عدم رضائهم في أن يظلوا في مرتبة أقل من نظرائهم البيض وعلى الرغم من ظهور هذه الطبقات الاجتماعية الجديدة ، فلم يزل نصيب الأفريقيين من الدخل القومى منخفضا للغاية حيث لا يحصلون على سوى ٢٥ ٪ فقط من الدخل القومى بالرغم من أنهم يحتلون ٨٠ ٪ من مجموع السكان بينما يحصل الأوربيون على أكثر من ٧ ٪ من الدخل القومى هناك مع أنهم لا يحتلون إلا ٢٠ ٪ من مجموع السكان .

ج — أن الاحتكاك المستمر بين الاجناس المقيمة في جنوب أفريقيا هو نتيجة طبيعية لهذه السياسة الطويلة المتقنة ، حيث ينقسم كل جنس من هذه الاجناس - كما سبق أن أوضحنا - تبعا للدين أو اللغة أو الوضع الاقتصادي ، أو الإقامة في الريف أو المدينة ، فالأفريقيون ينتمون الى قبائل وأن كانت اغليبيتهم من البaltو

والاوربيون أما افريكازر واما انجليز والاسيويون هنود أو صينيون أو من الجنس الملايى ، والملونون من سلالات التزاوج والعلاقات الجنسية بين البيض والافريقيين ويطلق عليهم اسم ملونى الكاب ، وكذا تختلف اللغات هناك حيث توجد لغة الافريكازر ، والانجليزية، والهندستاني والاوردو والصينى إلى جانب لغات افريقية كثيرة .

وكما تختلف اللغات وكذا الانتماء إلى أجناس متعددة ، فان الاديان أيضا متعددة في جنوب افريقيا فهناك المسيحية والاسلام وأديان الهند والصين البوذية والكونفوشوسية كما تنتشر الوثنية بين اعداد كبيرة هناك .

د - أدى تضارب العوامل سالفة الذكر إلى إزدياد الميل نحو الانفجار العنيف المدمر بسبب قسوة التشريعات (٨) والقوانين ضد الملونين حيث تهذل السلطات العنصرية في جنوب افريقيا أقصى جهدها لايقاف تطور الافريقيين .

هـ - أن أبسط مبادئ الديمقراطية هي حق الاقتراع العام لكل المواطنين بدون قيود مالية أو ثقافية أو لونية . ولكن الغريب حقا أن تسلب حكومة جنوب افريقيا الافريقيين حقهم هذا بحجة عدم قدرة الافريقيين على المشاركة في شئون السياسة والحكم بينما يجلسون في اجتماعات الكومنولث وفي الأمم المتحدة مع ممثلى الحكومات الافريقية المستقلة .

وهكذا نستطيع أن نصل الى أن سياسة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا إنما هي اجراءات إيجابية وسياسة مرسومة للتنفيذ القصرى تتخذها سلالة بيضاء هناك ضد سلالات افريقية وآسيوية ملونة بهدف فرض وضع خاص من العلاقات

الاجتماعية ، ونرى هذه السلالة البيضاء في هذا الوضع مصاحبتها وسيادتها وحفظ
كيانها الاستعماري .

وتتبع الاجراءات سالفة الذكر من حقيقتين :

(١) أن تعداد البيض ضئيل بالنسبة لتعداد غير البيض .

(٢) أن القوة التنفيذية من جيش وبوليس وأداة حكم تستقر في ايدي البيض
ويستخدمونها بالتالي لدوام وضعهم الاستعماري العنصري .

ومن الثابت أن كون الاوربيين اقلية حاكمة في مجتمع معقد من كافة النواحي
مثل التكوين الجنسي واللغات والاديان .. الخ - الامر الذي نتج عنه عدم قيام
صلات ارتباط بين هذه الاجناس طوال القرون الاربعة الاخيرة في جنوب
أفريقيا ، وأدى هذا بالتالي إلى ارتفاع حدة الصراع العنيف ذو الآثار العميقة
في قارة أفريقيا بأسرها .

ولاشك أن التراث التاريخي وكذا العوامل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة
جعلت الافريكاز لا يبحثون عن حل سلمي وإنما يريدون من عنفهم وسيطرتهم .

ويروج البيض هناك خرافة بأن الحضارة الاوربية سوف تختفي الى الابد من
افريقيا إذا تيسر للافريقيين المشاركة في السياسة والحكم وهذه الخرافة مرتبطة
بالتالي بنخرافة يروجونها أيضا بأن الافريقي طفل لا ذكاء فيه وأنه سعيد بوضعه
واهتمامه منصرف الى البحث عن الطعام والشراب والجنس ، ولا بد له من اشراف
وتوجيه الرجل الأبيض الاوربي .

ويعلق « جون هاتسن » (٩) على هذا الموقف بالفقرة التالية :

أن تفكيرنا في أوروبا باستمرار يجعلنا نتساءل ونحن نتحدث عن الافريقيين :

هل هم بشر مثلنا؟ .. أن اغلب الاوربيين قد تلقوا في المدارس أول الانطباعات
عن الملونين عموما حينما كنا نجمع المعونات في صناديق البعثات التبشيرية للأطفال
الفقراء السود في أفريقيا، وقد عرفنا في التاريخ قصص الوحشية وآكل لحوم البشر
في أفريقيا وما عايناه منهم المستكشفون . وعرفنا ايضا شجاعة غوردون وكتنشنر
الذين وقفوا ضد هؤلاء الناس باسم ملكة بريطانيا ودفاعا عن العلم والامبراطورية
ورسالة الرجل الابيض ، وقرأنا قصص سامبو الاسود والرجل فرايدى ... كل
هذا وغيره اعطانا فكرة ثابتة عن بدائية الاسود وقذارته ووحشيته وجملته
وحقيقته

الفصل الرابع

مظاهر التمييز العنصري في جنوب أفريقيا

أولا - في المجال الاجتماعي

١ - نظام الفصل بين العنصرين في جنوب أفريقيا :

يطلق على هذا النظام لفظ Apartheid وهذه الكلمة : أبارتهيت دخلت قاموس السياسة الدولية عام ١٩٤٧ عندما جاءت في بيان الحزب الوطني الذي خاض على أساسه معركة الانتخابات في جنوب أفريقيا (١) ، وأصبحت بعد هذا شعار الحزب ، ويشرح هذا الحزب سياسته هذه فيقول في بيانه سالف الذكر :

« أنها سياسة تقوم على أساس من صيانة وحفظ الشخصية المحلية كجماعات للسكان البيض في البلاد... وصيانة وحفظ شخصية الشعوب المحلية كجماعات عنصرية منفصلة ، مع توفير فرص التنمية في وحدات ذات حكم ذاتي... والاحترام المتبادل بين أجناس البلاد ، أن سياستنا ترى عزل كل سلالة في موطنها في وحدة مكتفية ذاتيا... أننا نؤيد العزل الإقليمي لكل من البانتو والبيض ، وينبغي أن يعتبر البانتو في المدينة مواطننا مهاجرا ليس له أي حق سياسي أو اجتماعي يساوي حقوق البيض . وينبغي الأبقاء على الأوضاع القبلية وحماية مصالح العمال البيض في مناطق البيض... وليس أمامنا إلا أمرين : أما أن نندمج (مع الأفريقيين) ، - وسيكون هذا لنا نحن البيض في المدى الطويل أتهارا قوميا ، وأما أن نمارس الابارتيهيت (٢) Apartheid .

وكان من رأى فيرفورد - قبل أن يصل إلى رئاسة الوزارة عام ١٩٥٨

أن — الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتكوين الـ Apartheid أكثر فعالية لا تزال قاصرة ، وقد نادى بمزيد من الضغط والعنف الأمر الذي فتح له الطريق لرئاسة الوزارة حيث ظل فيها حتى مصرعه في سبتمبر عام ١٩٦٦ .

وكان حكم فير فوردي تعميماً لنظام الفصل بين العنصرين نظرياً وعملياً حيث يستدل على ذلك من قوله :

« أننا نريد أن نحفظ بجنوب أفريقيا بيضاء ، وليس لهذا إلا معنى واحد هو السيادة البيضاء . أنها ليست قيادة ولا توجيهاً . ولكننا ضبط وسيادة وإذا ما كنا متفقين على أن يحمي الرجل الأبيض نفسه عن طريق السيادة البيضاء ، فليس أمامنا من طريق نسلكه إلا التسمية المنفضلة » (٣) .

وهكذا نستطيع أن نلصق أن الأمر الاسامي والبعيضي في التمييز (٤) العنصري في جنوب أفريقيا هو هذه القيود المفروضة على الأشخاص غير البيض ففما يتعلق بحق المرور والاقامة نلاحظ أن الأفريقيين في جنوب أفريقيا يعيشون في مناطق خاصة بهم تسمى — البانتوستان — وهناك قيود كثيرة ترد على حرية التنقل بالنسبة للسكان الأصليين سواء كان ذلك بالنسبة لا تماثلهم خارج منازلهم ، أي في المناطق الحضرية أو بالنسبة لتنتقلاتهم حتى في داخل المعازل الوطنية .

ومن القوانين التي تساعد على ترسيخ هذه القيود :

قانون « المناطق الحضرية » الصادر عام ١٩٥٤

قانون « مناطق الغابات »

ويحدد قانون « مناطق الغابات » مناطق التملك للأفراد على أساس من الجنس وحده ، ويحرم عليهم التملك في بقية أجزاء المدينة ، كما يميز أرغامهم

على أن يعيشوا في مناطق معينة لا يتجاوزونها إلى غيرها ، أو إرغامهم على التخلي عن الحقوق التي مارسوها قانونا في هذه المناطق بما يتبعها من شهرة — ليزاولوها من جديد في مناطق أخرى ، وقد خولت للحاكم العام أو الوزير — بناء على هذا القانون — سلطات واسعة ، فهو يمارس هذه السلطات على أساس تقارير يرفعها مجلس إدارة مناطق الفئات الذي يعتبر بمثابة محكمة إدارية لا يمكن استئناف أحكامها أمام أية جهة قضائية أخرى .

ويعتبر الرحيل عن المنزل مستحيلا لمولاء السكان الأصليين — الأفريقيين — فضلا عن أن الانتقال من منزل لآخر يعتبر أمرا بالغ الصعوبة نظرا لتطبيق تصاريح — جوازات — المرور Pass Laws والذي يستند على القوانين العنصرية التالية :

- (١) قوانين تنظيم عمل المواطنين ١٩١١
- (٢) قانون بشأن المناطق السكنية للوطنيين ١٩٢٣
- (٣) قانون بشأن الضرائب والتنمية للوطنيين ١٩٢٥
- (٤) قانون الإدارة الخاص بالوطنيين ١٩٢٧
- (٥) قانون بشأن عقود الاستخدام الخاص بالوطنيين ١٩٣٢

وجميع هذه القوانين تتطلب تصاريح مرور تحدد من حرية إنتقال الأفريقيين داخل البلاد ، إذا وجبت هذه القوانين التعميمية أن تكون في حوزة السكان الأصليين — الأفريقيين — العديد من المستندات لامكان العمل والتنقل والاقامة ، وقد بلغ مجموع تلك المستندات ٢٧ سبعة وعشرون بطاقة ومستنداً على وجه التحديد (٥) .

ومن الجدير بالذكر أن قانون الوطنيين لسنة ١٩٥٢ قد تضمن إلغاء تصاريح

المروور وتنسيق المستندات اللازمة للوطنيين وأحلال بطاقة الرقابة Reference Book محل الوثائق القديمة ، الخاصة بتصاريح المرور ، الأمر الذي يجعلنا نستنتج عزم السلطات العنصرية في جنوب افريقيا على تدعيم النظام القديم بدلا من الغائه .

وتخول قوانين الوطنيين Nateve acts القضاء على سلطة واسعة لتنظيم التفصيلات وإستخدام الوطنيين الافريقيين في المناطق الصناعية والسكنية ولايجوز للوطني أن يقيم بالمناطق الواردة في القانون إذ أن ذلك يستلزم موافقة صريحة من السلطات التي يحق لها أن تمتنع عن إصدارها لأسباب عديدة .

ولا يجوز لأي وطني أفريقي أن يقيم أكثر من ٧٢ ساعة في منطقة سكنية أو منطقة أخرى يعينها إلا إذا كان مولودا فيها أو مقبلا فيها بصفة دائمة أو يكون قد عمل بها دون إنقطاع لمدة عشرة سنوات .

وهكذا يتضح لنا أن حق الافريقي في الإقامة يقتصر على بعض مناطق معينة ففي المناطق الريفية مثلا يعتبر حق الافريقي في الإقامة هناك على ضوء احتياجات الزراعة الاوربية للأيدي العاملة ويسمح للافريقيين هناك بالخروج من هذه المناطق المخصصة لهم في حالة واحدة فقط هي مدى حاجة الاوربيين اليهم (٦) وطبقا للتعليمات التي يضعها الاوربيون أنفسهم .

وتشمل هذه التعليمات أمثلة عديدة :

فالشخص الذي توطن في مكان ما وأقام فيه ١٥ يوما متصلة ثم تركه لمدة لا تزيد عن أسبوعين فإنه يحرم من حق الإقامة فيه مرة أخرى، كما أن هذا الشخص يمنع من الإقامة في موطنه أكثر من ٧٢ ساعة إذا ارتكب مخالفة قانونية يزيد الحكم بالغرامة فيها على خمسة عشر جنيها ، ويجوز أيضا إبعاد الرجل الافريقي حتى ولو لم يرتكب أية مخالفة قانونية إذا كانت مدة أقامته في المنطقة ١٤ عاما وذلك حين ترى

السلطات لإبعاده ، كما أن الشخص الذى عاش فى منطقة مدة تسع سنوات وعمل عند صاحب عمل واحد خلال تلك المدة، فإنه لا يجوز له البقاء أكثر من ٧٢ ساعة بعد تركه العمل ، وكذا الشخص الذى أقام منذ مولده فى منطقة ما إقامة غير متقطعة فإنه لا يحق له فى أن يستبقى عنده أبنته المتزوجة أو ابنه البالغ الثامنة عشرة من عمره ، أو ابنة أخيه أو ابنة اخته ... الخ أكثر من ٧٢ ساعة ، من يخالف هذه الشروط توقع عليه غرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات ويعرّف عليه بالحبس مدة لا تتجاوز الشهرين . كما يجوز بمقتضى القانون الصادر عام ١٩٥٢ أن تطرد المرأة المتزوجة من موطنها إذا رأت السلطات أنها لم تحقق الشروط الواجبة للإقامة .

ويمنح القانون سلطة تقديرية لكل موظف مسؤول نهى لديه فطنته أن أفريقا ما مقيم فى منطقة سكنية أو أنه عاطل أو منحل الخلق أو أنه يعكر صفو الأمن ، أن يأمر بالقهض عليه واقتياده إما إلى ضابط الشرطة المختصة بقضايا الوطنيين وإما تقديمه للقضاء لمحاكمته .

كما يخول قانون مقاومة المسؤولية وزير العدل هناك سلطات واسعة فيستطيع أن يتخذ أى إجراء يراه دون أدنى رقابة ، ولتفسير ذلك نقول أن هذا القانون يهدف فى ظاهره إلى الحد من نشر الذاهب الخطرة ، غير أن الوسائل التى اتخذها تناقص تماما ذلك ، فقد أعطى للحاكم العام أمر تحديد ما إذا كان الفرد شيوعيا . أم غير شيوعى ، كما أن العقوبات التى توقع عليه هى أيضا مسألة إدارية خالصة . وقد عرف هذا القانون : الشيوعى بأنه « الشخص الذى يعلن أنه شيوعى ، أو من يعتبره الحاكم كذلك » فإذا اجردنا العبارة سالفة الذكر من زخرفها اللفظى ، ونفذنا إلى معناها الصحيح فإنها تصبح :

(أن الشيوعى هو الشخص الذى يعتبره الحاكم العام شيوعيا ، أو هو بصريح العبارة الشخص الذى يريد الحاكم أن ينكفل به (٧) ،

ولتوضيح ذلك نقول أنه من الجائز أن يعتبر الحاكم الشخص الذى يهاجم التمييز العنصرى أو ذاك الذى يطالب بالمساواة العنصرية وما شابه ذلك . . . شيوعيا . . . ، وهذا بلا شك أوضح دليل على نظام الفصل بين العنصرين فى جنوب افريقيا .

أما بخصوص اغتصاب أراضى الافريقين ، فأن قانون أراضى الوطنيين هناك الصادر فى سنة ١٩٣٦ ينص على إنشاء صندوق مالى للأهالى وتنظيم تخصيص الاراضى لهم ، وقد كان هذا القانون هو الآخر تكريرا للفصل بين اراضى البيض وأراضى الافريقين حيث يخطر على الافريقين شراء الاراضى خارج المناطق التى خصصت لهم . كما يمنع قانون أراضى الاهالى المواطنين المذكورين من اكتساب ملكية العقارات ، ويضع قانون شغل الاراضى والاتجار فيها الصادر سنة ١٩٤٣ قيوداً على نقل ملكية الاراضى وعلى شغلها فى مقاطعة الترانسفال وناتال .

ويعتبر قانون المناطق الجماعة الصادر فى سنة ١٩٥٠ (٨) الضربة القاضية الموجهة إلى الملكية العقارية الافريقية ، كما يضع قانون معدل لهذا القانون صادر سنة ١٩٥٦ قيوداً جديدة على الطبقات الافريقية ، إذا يمكن بموجبه اعتبار أراضى كانت ملكا دائما للأفارقة مناطق مخصصة لليبيض وطرد أصحابها منها على هذا الأساس كما يعتبر حق الأفريقى فى تملك العقارات فى مناطق المدن . منعدم تماما (٩) .

٢ - التعليم بين الافريقيين :

أن تطبيق سياسة التفرقة العنصرية على التعليم بين الافريقيين يحول الحكومة رقابة كاملة على الحياة الاقتصادية والثقافية لغير البيض . وهذه الرقابة أنتزعتها الحكومة المركزية من السلطات المحلية ، فقد كانت الحكومة المحلية هناك ترافق التعليم بواسطة تعليمات اقليمية ، وكان أغلب التعليم في أيدي الارشاليات ، الا أن الرقابة الحكومية بدأت في سنة ١٩٥٣ بالقانون رقم ٤٧ فقرة ٩ حيث أوجب هذا القانون على كل المدارس الوطنية أن تسجل ولو كانت قائمة قبل صدوره ، وأن يكون تسجيلها حقاً مطلقاً الوزير الشؤون الوطنية الذي يرفض التسجيل في معظم الحالات ، وقد جعل القانون عقوبة الإبقاء على مدرسة غير مسجلة ، السجن أو الغرامة .

وقد وصف فيرغورد قانون تعليم البانتو هذا بأنه (ينبغي) أن يسير التعليم القوي على منهج بحيث ينطبق على سياسة الدولة « الولاية » ، فأن سياستى هي أنه لا يوجد مكان للبانتو د الافريقيين في المجتمع الاوربي فوق مستوى اشكال معينة من العمل ، وأضاف قائلاً : أن التعليم يجب أن يرمى إلى تمرين وتعليم الناس كل وفق ظروفه في الحياة والبيئة التي يعيش فيها ولا يمكن إقامة علاقات طيبة بين الاجناس طالما أن التعاليم تحت اشراف أشخاص ولا يخضع للأشراف الحكومي .

وهكذا يمكن أن نلتزم الاعتمادات المباشرة للتشريع على حرية التعليم والتي تتجلى من قانون التعليم البانتو لسنة ١٩٥٣ وكذا تعديلاته وقوانين التعليم التالية له والتي تعتبر في حد ذاتها ضرورية لتقوية قانون المناطق المحددة والطوائف والرخص حيث ترمى جميعها — من الواقع — إلى إيجاد ميادين خاصة ومحدودة لغير البيض وقصر عملهم الفلاحة حسبما تقتضيه حاجته الأوروبيين .

وقد شرح فيرفورد هذه المسألة مرة أخرى في سنة ١٩٥٤ بقوله :

« يجب أن يعلم البانتو بحيث يخدم بيئته من كل الأوجه ولا مكان له في البلد الأوربي — فوق مستوى أنواع بعض الفلاحة ، ولا فائدة من حصوله على تعليم يرمى إلى الاندماج داخل الجماعة الأوروبية حيث لا يمكن أن يندمج ، (١١) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك أيضا قوانين تحدد من عدد التلاميذ في مدارس الأفريقيين ، وقد دلت إحصاءات اليونسكو على أن ٩٠ ٪ من السكان جهلة تماما ، وتقضى القوانين بعدم إتاحة أى فرصة للمواطنين بالتعليم كما سبق أن رأينا حيث أن نظام التعليم هذا يرتكز على أساس بث روح الاستسلام والخضوع للرجل الأبيض ، وفي هذا يقول أحد تقارير اللجنة المشتركة لتعليم الوطنيين :

« أننا نعلم الطفل الأبيض لنعمده للحياة في بيئة مترفعة مهيمنة ، ونعد الأسود بالتعليم للرضا بالحياة من بيئة خاضعة مستسلمة ومن ثم نجد أن ٤ ٪ من كل ه لا يتعلمون شيئا على الإطلاق ، (١٢) وقد نص قانون تعليم البانتو سالف الذكر على ثلاثة أنواع من المدارس :

المدارس المحلية وتنشأ بمعرفة مجاس أفريقي أوقبيلة أو جماعة وتوضح الحكومة لها إعانة حسنت تقرير وزير الشؤون الوطنية وله حق التخفيض أو الزيادة .

: مدارس حكومية تحت إشراف وزير الشؤون الوطنية .

: مدارس الرسائلات وتعينها الحكومة حسب تقرير وزير الشؤون الوطنية وله حق التخفيض أو الزيادة .

وليس من العسير علينا إذن الحكم على هذا القانون وذلك بالنظر إلى الاجراءات التي يتخذها ، ومن تلك الاجراءات علي مبييل المثال أن يخصص عدد ٦٥ تلميذا

لكل مدرس (١٢) مما يؤدي بدون شك الى الهبوط بمستوى الكفاية ، كما وضع هذا القانون الاشراف على المدارس في يد مجالس محلية منتخبة أو لجان ليس لها خبرة بشئون التعليم ولا يمثل فيها الافريقيون تمثيلا حرا ، هذا فضلا عن رصد التشريعات التي تعوق مهمة — وذلك مثل فصل التلميذ الذي يرسب مرتين فصلا نهائيا ، ومن ثم انكار حق التعليم للمتخلف ذهنيا مدى الحياة وإجبار آباء التلاميذ الافريقيين على المساهمة في نفقات التغذية المدرسية أو المبانى وتخلي الحكومة عن تزويد التلاميذ بالكتب والنص على أن تعمل المدارس فترتين — دون اللغات الاوروبية الأمر الذي يحرم التلاميذ من متابعة ما يدور خارج بلادهم ومن ثم يقطعهم عن العالم الخارجى والتراث المتدين هذا فضلا عن سوء نظام إعداد المدرسين .

والمعروف أن الحكومة العنصرية هناك تخصص مبلغ ٦ ١/٤ مليون جنيه في السنة بصفة مستمرة لتعليم الافريقى مما يؤدي حتما الى وقف تقدم التعليم بين الافريقيين ، وهذا وأن ادعت الحكومة أن عدد الاطفال الافريقيين الذين يلتقون التعليم فى الوقت الحاضر فى إزدیاد مستمر ، لما كان القطاع الافريقى أو بالأحرى محاولة اقناعه بانحطاط مستواه بالنسبة للاوروبيين مما يعتبر باعثا أساسيا لكثير من التشريعات التي اصدرتها حكومة البيض منذ اعداد قانون الاتحاد سنة ١٩٠٩ حتى تلك الملاحظة فأن قانون تعليم البانتو — هذا لم يخرج عن كونه إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق هذا الهدف ، بمعنى أن هذا القانون كان بعيدا عن الصبغة التعليمية وذى صبغة سياسة فهو فى يد السيد الابيض أداه يستطيع بها تحقيق المزيد من إخضاع الخادم الاسود .

أما بخصوص التعليم الفنى فقد طبق هناك برمج جديد للتعليم اليدوى —

بمدارس البانتو بما يتفق وسياسة الحكومة في حرمان الافريقى من فرص التعليم الكاملة.
وتنظم اللوائح هناك شروط تعيين وخدمة وتأديب مدرس البانتو من مدارس
البانتو الحكومية ، ومن استعراض احدى اللوائح بهذا الخصوص يمكن أن نلص
مدى المعايير التأديبية لإسكات المعلمين الافريقيين الذين قد تسول لهم أنفسهم
أن ينقدوا القانون أو خطط الادارة في التعليم أو حتى إبداء وجهات نظر غير
مقبولة ، ويتضح هذا من تعريف سوء السلك الذى ينطبق على أى مدرس في
الحالات الآتية :

- ١ — يشجع بتصرفاته وسلكه — عصيان أو مقاومة قوانين الدولة .
 - ٢ — يضم إيجابيا إلى حزب سياسى أو هيئة أو يشترك إيجابيا في الشؤون السياسية
 - ٣ — يتصل بالصحافة على صورة مقابلة شفهية أو أية صورة أخرى أو
خطابا أو مقالا في نقد رؤسائه أو نقد إدارة الشؤون الوطنية .
- وسوء السلك تحت العناوين سالفة الذكر قد يؤدي الى فصل المدرس ،
وغير مسموح له تبعا لهذه اللوائح بالتوكيل الشرعى كمتهم أمام مجلس تأديب وذلك
بمعكس المعلم الاوربي الذى له الحق في التوكيل بناء على القرارات .

التعليم الجامعى :

يشملى التعليم الجامعى بالنسبة للوطنيين في جنوب افريقيا مع اطار التشريع العنصرى
ضدهم ، ففي أوائل عام ١٩٥٧ عرض على البرلمان مشروع بقانون التعليم الجامعى المنفصل
وهو ينص على استبعاد الطلبة الافريقيين من الجامعات الحرة (في مدينة الكاب وفي
وتوترزرنند) كذلك من جامعة ناتال حيث كانوا يتلقون العلم في فصول منزله .
وينص هذا القانون على إنشاء كليات جامعية خاصة بالبانتو (الافريقيين)

وكليات جامعية خاصة للفئات الأخرى من غير الأوروبيين .. على أن تكون الكليات الأفريقية المنفصلة تحت إشراف إدارة الشؤون الوطنية وليس إدارة التعليم والآداب — والعلوم المسؤولة حتى لأن عن التعليم الجامعي كله (١٠) .

وجدير بالملاحظة أنه كان يوجد قبل سنة ١٩٥٧ كلية جامعة د كيب تاون وجامعة د تواتر سرائد ، وكانت كل منهما تقبل بيضا وغير بيض بالتساوي في الدراسة وباقي الحقوق الدراسية الجامعية ، وكان فرع دربان للجامعة ناتال يقبل غير البيض ولكن كانت هناك فصول لكل على حدة وجميعيات على حدة لغير البيض ، أما فرع بيتر مارنيز في جامعة ناتال فكان يقتصر على البيض وكذا جامعات استلمينيوش وبريتوريا وأورانج الحرة ولوتشيفستروم حيث كانت تقبل البيض كمنسبيين ، أما كلية فورت هير فكانت تقبل غير البيض فقط .

وهذه إحصائية للجامعات سنة ١٩٥٤ يتبين منها على غير البيض في كل جامعة .

جامعة كيب تاون	٢٧١	طالبا
جامعة دقوانزرواند	٢١٤	طالبا
جامعة (ناتال) دربان	٣٢٧	طالبا
كلية فور هير (غير البيض فقط)	٣٧٠	طالبا
جامعة جنوب أفريقيا بالمراسلات	١١٤٥	طالبا
المجموع	٢٣٢٧	

وقد أصبح هذا العدد الضئيل من المنسبيين وهو ٢٣٢٧ طالبا من مجموع السكان البالغ عددهم حينئذ ١١٥٠٠٠٠ من غير البيض الأمر الذي يوضح لنا مدى ما تهدى إليه الحكومة هناك من تكملة سياستها بشأن التفرقة العنصرية الكاملة ، وبمقارنة ذلك بما وصلت إليه هذه النسبة عام ١٩٦٥ يتضح لنا صورة التفرقة

العنصرية بملاحمها الكثيفة في جنوب أفريقيا وكذا يتضح لنا أن الانحياز الذي اتخذته حكومة الحزب الوطني هناك كان يرمى إلى زيادة نسبة في عدد الطلاب الإفريقيين في المراحل الأولى وحرمانهم من التقدم العلمي بوضع عراقيل متتابعة تجعل إكمال التعليم العالي هناك غير متيسر الفهم إلا لقلة ضئيلة جدا .

ففي منتصف سنة ١٩٦٥ كان مجموع الطلاب البيض ٥٠٧٣٥ يليهم الآسيويون وعددهم ٢٠٣١ ثم الإفريقيين وعددهم ٢٤١٣ ثم الملونون وعددهم ١١٤٢ (١٦) . ومع أن عدد الإفريقيين يبلغ أربعة أمثال عدد البيض إلا أن ، عدد الطلاب الإفريقيين يهبط إلى ١/٣ من الطلاب البيض ، وبعبارة أخرى إذا ما راعينا النسبة العددية تهبط فرصة الطالب الإفريقي أمام الابيض في التعليم الجامعي ٤٨:١ تقريبا وهكذا نستطيع أن نلخص مدى قسوة تشريعات الحكومة العنصرية البيضاء في جنوب أفريقيا ، وبمقتضى قانون تعليم البانتو هذا يبقى الطفل الإفريقي في عزلة عنصرية منذ بدء حياته التعليمية حتى نهايتها ، فهو يقصر الإفريقي على (الكليات القبلية) التي أنشئت في (قلب بلاد البانتو) - في المعازل الإفريقية التي يعتبر طابعها الجرد الثقافي ، وتبدو خطورتها ليس بين الإفريقي والأوروبي فحسب ، بل بين الإفريقي وأخيه الإفريقي أيضا ، فالطالب من جماعة لاكسبو مثلا لا يجلس في مدرسة واحدة مع الطالب من جماعة التيشوانا أو السوازي أو الزولو . الخ ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل أن هناك من إجراءات القمع ما يجعل الإفريقي محروما من مواصلة الدراسة بالكلية وفقا للسلطة المطلقة لوزير تعليم البانتو إذا ما تراءى للوزير ذلك رغم استيفاء الإفريقي للشروط المقررة .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نذكر أن استقلال التعليم الجامعي قد يتلاشى ضمن هذا القانون نتيجة لاشتراك الحكومة الفعلي في الإشراف المباشر على التعليم الجامعي (١٧) .

ومن الثابت أن سوء حالة التعليم لدى الإفريقيين مثلاً عن غيرهم من الأجناس الأخرى وفي هذا الصدد يقول : جون جيمتر (١٨) : « من المؤكد أن هناك ملايين الإفريقيين الأغنياء تماماً كما أن هناك الإغنياء من الروس أو الأمريكيين أو غيرهم ممن تشاء من الشعوب ، ولا يعنى ذلك أنه ليست هناك ملايين أخرى يمكنها باتاحة الفرصة أمامها والثقة أن تصل الى ذكاء الرجل الأبيض تماماً ، فالعقل لا لون له ، والجميع يعلمون أن بعض العقول الصينية أو الهندية تماثل العقول الأوروبية أن لم تتفوق عليها فليس هناك مسوغ أنثروبوجى لافتراض أن يكون شعب دون آخر بسبب اللون فحسب .

ويستمر الكاتب في عرض مدى رغبة الإفريقيين من تحصيل العلم والمعرفة قائلاً :

والحقيقة أن جميع الإفريقيين تقريباً أينما كانوا أو كان لون بشرتهم توافقون للعلم والمعرفة ، وهم لا يناولون القدر الذى يستحقونه من التعليم ، ومن البديهي أن هذا يعتبر أحد الأسباب التى من أجلها يبدون صغار العقول لأن التعليم الإبتدئ يوقظ فيهم الشعور بالنقص والحطة .

أما بخصوص نظم التدريس وكذا هيئة التدريس والموظفين بالكليات فنلاحظ أنه قد منحت سلطات واسعة لوزير تعليم البانتو على كليات غير البيض وتلخص هذه السلطات فى الآتى :

١ — تعيين عميد الكلية وسائر هيئة التدريس .

٢ — إنشاء وظائف للتدريس والإدارة والكتابة وأية وظيفة أخرى يراها الوزير فى تعيين موظفى الكلية .

٣ - إصدار تعليمات خاصة بعمل الموظفين وبتعيين وترقية ونقل وإخلاء طرف وتأديب السير والسلوك وساعات العمل والأجازات .

كما يلاحظ أن للوزير أن يفضل أعضاء هيئة التدريس إذا انتقدوا الحكومة فالمدرس إذا يقع تحت رحمة الوزير ، كما أن رقابة الوزير على الطلبة واسعة فله أن يرفض قبول أى طالب كما أن للوزير حق إصدار كافة التعليمات بشأن نظام سير العمل بالكلية وبشأن أى شخص أو مجموعة أشخاص أو وظيفة أو جنس .

وهكذا نستطيع أن نصل فى النهاية إلى مدى العراقل التى تضعها الحكومة هناك سواء فى طريق فتح المدارس أو تعليم الوطنيين عن طريق منع بعضهم من الإلتحاق بالمدارس الحكومية العالية وخاصة الجامعات ، وحتى فى هذه المدارس والجامعات لا يعيش الملونون فى نفس الأماكن التى يعيش فيها البيض ، كما يركز التعليم هناك على أساس القطاع القبلى والابقاء على الفوارق الطبقية واللغوية (١٩) .

٤ - الخدمات الاجتماعية بين الأفريقيين :

إن كل زائر اجنوب إفريقيا ليندهش للفرق الشاسع بين التسهيلات الممنوحة للأوروبيين يقابلها من الناحية الأخرى قيود بالغة بالنسبة لغير الأوروبيين فعلى سبيل المثال لكل من الجنسين مدخل خاص فى البريد وفى محطات السكك الحديدية وفى السيارات العامة وعربات السكك الحديدية ومقاعد الحداث العامة ومقاعد المحاكم ومقصورات الشهود بهذه المحاكم وكذا فى المستشفيات وغير ذلك .

ولا يقتصر الفصل على المظاهر السابقة وإنما يمتد ليشمل ما هو أعمق من ذلك من مظاهر فصل الخدمات الاجتماعية للبيض عن خدمات غير البيض وبعض أنواع هذا الفصل ينظمها القانون ولكن معظمها مسألة عادات عميقة الجذور .

وقد أقيمت في مدن قليلة هناك نوادى تضم عناصر مختلفة أو كما يطلقون عليها « نواد مختلفة » وتعتبر هذه النوادى مهددة تهديداً مباشراً بقانون الشرائع الوطنية المعدل لعام ١٩٥٧ والمادة التى نعينها (١٩) من هذا القانون تنص على ما يأتى :

« ما لم يوافق الوزير بالتشاور مع سلطات المدينة المحلية صاحبة الشأن وبالشروط التى يراها الوزير لازمة وصالحة ، وعلى أن تكون الموافقة قابلة للسحب بعد التشاور مع سلطات المدينة المحلية ، لا يجوز لآى شخص فى مكان يقع بالمنطقة الحضرية خارج منطقة الاسكان الوطنية، أن يدير مدرسة أو مستشفى أو نادياً أو أية مؤسسة من هذا القبيل بحيث يحضرها وطنى أو تسمح بقبول الوطنيين، فيما عدا الوطنى الذى يحضر بحكم عمله هناك ، إلا إذا كانت هذه المدرسة أو المستشفى أو النادى أو المؤسسة قائمة بهذا المكان عند بدء (٢٠) العمل بقانون الشرائع الوطنية المعدل لعام ١٩٣٧ — قانون ٤٦ لسنة ١٩٣٧ — أو إذا كان عدد المواطنين الذين يحضرون والمقبولين بهذه المدرسة أو النادى أو المستشفى أو المؤسسة يتجاوز من وقت ما عددهم قبل بدء العمل بالقانون مباشرة على ألا يطبق هذا القانون فى حالة قبول الوطنيين الاضطرارى بالمستشفى .

وبما يجدر ذكره بهذا الصدد أن الوزير قد أعطى — فى جزء آخر من هذه المادة — سلطة منع الافريقيين من الحضور بمدرسة أو مستشفى أو نادى أو أية مؤسسة من هذا القبيل ، إذا كان مثل هذا الحضور يؤدى إلى إزعاج المقيمين بالجهة أو إذا كان النادى أو المؤسسة تدار بأسلوب ضار بالصالح العام .

وعلى وجه العموم فإن السياسة المقررة لإدارة شئون الوطنيين فى جنوب إفريقيا هى منع الامتزاج فى مثل الهيئات المختلطة ، وفى سبيل ذلك لمستعجلات

إدارات للشئون الاجتماعية والتعليم والآداب والعلوم سلطاتها في منح الاعانات أو منعها لاجباط هذا الامتزاج (٢٠) .

وقد دخلت التفرقة الاضطرابية أيضاً مهنة ذات طابع إنسانى خاص وهى مهنة التمريض حيث حرم القانون إشترك الممرضات الاوروبيات بالتساوى مع غير الاوروبيات فى الاشراف على المهنة .

ولا شك أن القانون الذى منع الاوروبيين من دخول المناطق الوطنية بدون تصريح إنما يعنى فى جوهره مجموعة أخرى من القيود والاختلاط الاجتماعى حيث يمكن بمقتضى هذا القانون وقف الوظائف الاجتماعية المختلطة حسب رغبة إدارة الشئون الوطنية .

ومن الطبيعى أيضاً أن نعتبر قانون مناطق الفئات مما يعتبر من أهم التشريعات التى تؤثر فى الاختلاط الاجتماعى فى جنوب إفريقيا فضلاً عن أن ما لا يمكن عمله بقانون الشرائع الوطنية يمكن عمله بقانون مناطق الفئات الذى يعد أشد قسوة وأبعد مدى .

والذى يمكننا أن نستخلصه من هذا العرض السريع للحرية والخدمات الاجتماعية فى جنوب إفريقيا أن حكومة جنوب إفريقيا تحبط الاختلاط الاجتماعى أيا كانت محاولاته بين البيض وغير البيض ، وفى بعض الحالات كأثناء نواذى مختلطة مثلاً - يمنع بنص القانون وفى كثير من الحالات يكون ذلك بإجراء إدارى ، وفى كل الحالات تقريباً يلقى معارضة جماعية وغالباً ما تعتبره الشرطة هناك دليلاً على إتجاهات شيوعية أو إتجاهات غير مرغوب فيها وجعل الأشخاص موضع شبهات الأمر الذى يجعلنا نستنتج أن الحرمان من الاتصالات الطبيعية المستمرة هو حاجز اللون يشكل خطراً جسيماً فى جنوب إفريقيا، فقد قضى قانون

عام ١٩٥٣ والخاص بالتسميات على تحديد أمكنة لكل جنس هو تصرف قانوني ولكنه لم يحتم المساواة في ذلك وشل يد الحاكم في هذا الشأن ، وفي سنة ١٩٥٩ صدرت القوانين التالية :

١ — قانون المصانع الذي حتم تخصيص أمكنة لكل جنس من الأجناس الأربعة .

٢ — قانون بشأن تخصيص أماكن على الشواطئ لكل جنس في حدود المياه الإقليمية .

٣ — قانون يبيح التفرقة العنصرية في خدمة التاكسي (في ولايتي الكاب وناثال) وكذلك الأمر بالنسبة للسيارات العامة والترام .

(٤) الأحوال الشخصية :

إذا ما أخذنا الزواج كثال نوضح به التمييز العنصري الصارخ في جنوب إفريقيا ، فأننا نجد أن الزواج بين البيض وغير البيض ولو أنه كان معدوما إجتماعيا إلا أنه لم يكن محظورا قبل سنة ١٩٤٩ ، وهذا الموقف تغير بصور قانون الزواج المختلط في سنة ١٩٤٩ ، الذي اعتبر أى زواج بين الأبيض وغير الأبيض باطلا ، وقد أقتضت سياسة التمييز العنصري هذه أن تسير إلى النهاية ، وفي هذا الصدر قال الدكتور دونجر (٢١) :

(إن القانون مبنى على رغبة الشعب في المحافظة على نقاوته ، وإن هناك مشكلات إجتماعية من الزواج المختلط ، وأنه يجب مراعاة الاولاد الذين يولدون من هذا الزواج) .

وقد قضى القانون هناك على بطلان الزواج إذا عقد في الإتحاد وينطبق ذلك

أيضا إذا ارتكب رجل هذه المخالفة خارج الاتحاد حالة كونه مقيما في الاتحاد .
فإذا عقد زواج بحسن نية بمعرفة موثق الزواج فالأولاد الذين يولدون أو الحمل
الذى يأتي من هذا الزواج — قبل الحكم بطلانه يعتبرون شرعيين ، وإذا عقد
الزواج وكان الزوجان وموثق الزواج حسن النية ولهما على ما يبدو من جنس
يقولان إنها منه يكون الزواج صحيحاً من كافة نواحيه، أما إذا عقد موثق الزواج
عقداً بين أوروبي وغير أوروبي مع علمه بذلك يعاقب بالغرامة . (٢٢)

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أنه في كثير من القضايا اعترف المتهمون من غير
الأوروبيين بجرمهم أما لفقرهم أو لجهلهم بالإجراءات بينما الأوربيون قد أنخل
سبيلهم أو حكم عليهم مع إيقاف التنفيذ في نفس الجريمة ، وقد طلبت عدة هيئات
عدم الاستمرار في هذه المعاملة غير المتساوية ولكن لم تتخذ أية خطوة لتحويل
هذه الإقتراحات إلى تشريع .

(٥) القبض التعسفي :

نص الأمر ٩١ الصادر في ١٩٦٠/٣/٣٠ على ما يأتي :
يجوز للوزير أو للقاضي أو لضابط البوليس أن يأمر بالقبض وبالحبس أو
يعرض نفسه ويحبس بأمر القبض أو بدون أمر أى شخص ما دام ذلك لصالح
الرأى العام أو النظام أو لإنهاء حالة التوتر حسب ما يراه المذكورين .

ويجوز للوزير أن يبقى في الحبس أى شخص ممن حبسوا — كما هو مبين
أعلاه المدة التى يراها ويجوز له أن يخلى سبيله في أى وقت بشروط يحددها أو
بدون شروط .

ثم صدرت تعليمات سلبت المتهم حقه في الالتجاء إلى المحكمة، وعلى ذلك سلب
المتهم حقه في الحضور شخصياً أمام المحكمة .

وبموجب التعليمات رقم ٢٨ يتعين على المقبوض عليه إثبات سوء نية الموظف كما حرم على المتهم الإتصال بمحام إلا بإذن من وزير العدل .

ويعامل المقبوض عليهم معاملة أسوأ من المحكوم عليهم ، وبالمناسبة لإجراءات المحاكم ففى الأخرى إجراءات شابهة للقيود سالفة الذكر فإن محامى المتهم مثلا يتصل به بإذن من ضابط الشرطة بعد أخذ رأى السلطات هناك طبقا لحالة الطوارئ ومع أن حالة الطوارئ هذه قد إنتهت فى ١٩٦٠/٨/٣١ إلا أن إعتدائاته المستكررة على حقوق الأفراد توحى بأنه يخشى من إضافة بنود مثل التعليمات فى القوانين التالية .

ثانياً : المجال الإقتصادي

١ - العمل والمعاملة بالنسبة للإفريقيين :

من الثابت أن التمييز الجامد بين الأجناس فى جميع نواحى الحياة فى جنوب إفريقيا قد شملت مجال العمل أيضا ، فنوع العمل ودرجته الذى يقوم به الأفراد والأجور التى تمنح يجرى تحديدها حسب نوع الجنس أكثر ما هو حسب التفصيل وكذلك تختلف فرص العمل حسب الجنس الذى ينتمى إليه الفرد وصنف العمل الذى يقوم به الفرد يتأثر بعدم تماثل الفرص المعروضة على مختلف الأجناس بالنسبة للتعطّل والأجور وظروف المعيشة .

وبموجب التشريع هناك ، وضعت قيود على مزاولة الإفريقيين للأعمال التى تستدعى مهارة وإعتبرت قاصرة على الأورويدين ، وترتب على ذلك قىام نظام متعدد الأجناس أساسه إنحطاط الصناعة وعدم وجود صناعة هامة فى جنوب إفريقيا فيها أعمال بدرجات مختلفة فى الأجور حسب المهارة أو نوع العمل وتبعاً لمقتضيات المطالب الفنية ونسبة إنتاج العامل فالأورويون يحتكرون كل الأعمال

الرئيسية بصرف النظر عن كفايتهم الشخصية والافريقي ممنوع من التدريب الذى يمكن من الحصول على أجر أعلا ومشكلة الأجور هناك هى أهم موضوع فى التفرقة العنصرية الخاصة بالعمال الإفريقيين الذين يتقاضون أجوراً أقل بكثير من سائر الأجناس أو الطبقات .

وهناك مجموعة من القوانين العنصرية ضد الإفريقيين فى العمل هى :

• قانون المناجم والعمل الصادر سنة ١٩١١ .

• قانون تنظيم العمل الصادر سنة ١٩١١ .

• قانون حماية أجور العمال الصادر سنة ١٩١١ .

• قانون المناطق السكنية للمواطنين (الأهالى) الصادر سنة ١٩٢٢ .

وهذه النصوص كلها تقوم على مبدأ الفصل بين العنصرين حيث تحتفظ للبيض بالوظائف المهمة المناصب القيادية وليس للإفريقيين إلا الأعمال الحقةرة ، وذلك فضلاً عن مجموعة من القيود التى تهدف إلى منع الافريقيين من منافسة البيض وقد سمح قانون الوطنيين (الأهالى) المعدل الصادر سنة ١٩٥٧ لوزير العمل بتوسيع مجال تطبيق قوانين سنة ١٩١١ ، فقد أراد المشرع بصفة عامة أن يقيم حاجزاً لكى يمنع الافريقيين من الحصول على الوظائف التى تعتبر مخصصة للبيض بحكم القانون .

وفيما يختص بالأجور يحصل الافريقيين على أجور أقل من عمال الطوائف الأخرى ، وليس لدى الافريقي الحرية فى البحث عن عمل ، فهناك قيد إجبارى بالقامة العامة للعاطلين ، كما أن هناك قيوداً قانونية هى قيود الحرية النقابية وذلك بموجب القوانين التالية :

١ - قانون التوفيق فى الصناعة الصادر فى سنة ١٩٢٤ والمعدل سنة ١٩٥٦ .

٢ — قانون التوفيق في الصناعة الصادر سنة ١٩٥٩ .

٣ — قانون حل منازعات العمل الخاص بالأهالي الإفريقيين الصادر

سنة ١٩٥٣ .

وتنص هذه القوانين عموماً على حظر (٢٢) إنشاء نقابات مختلفة جديدة ، كما أنه لا يمكن لأى إفريقى أن يحصل على منصب قيادى فى نقابة أو لجنة نقابية من منشأة ، كما أن حق الانتخاب محدود جداً ، ولا يجوز للإفريقيين أن ينشئوا نقابات مسجلة رسمياً .

أما عن الحركة النقابية بالنسبة للإفريقيين ، فمن الجدير بالذكر أنها كانت قائمة بين العمال البيض قبل أن يتكون اتحاد جنوب إفريقيا ، وبالتدريج أصبح العمال الملونون والهنود ثم الإفريقيون أعضاء فى هذه النقابات وقد اعترف بالنقابات المختلطة ونقابات الهنود والملونين قبل عام ١٩٤٨ ، أما النقابات الإفريقية المنفصلة فلم يعترف بها قانوناً فضلاً عن أن الإهتمام بالنقابات بين الإفريقيين لم يزدهر بسبب أن معظمهم مهاجرون وأغلبهم ما زال لهم جذور عميقة فى المعازل الوطنية .

وقد أشار إلى كل هذه المظاهر الصارخة من التمييز العنصرى وغيرها تقرير مكتب العمل الدولى بجنيف الصادر فى عام ١٩٦٤ عن العمالة والحقوق النقابية فى جنوب إفريقيا بالنسبة للوطنيين فيها ، وجاء فى هذا التقرير ما يلى :

١ — هناك قيود على التمرين والتلمذة الصناعية من شأنها حرمان غير الأوروبيين وخاصة الإفريقيين .

٢ — حفظ المراكز العليا فى صناعة المناجم للأوروبيين وحدهم حيث يتمتعون بأكثر الأجور .

١٩٥١ ينص على حرمان الأهلالي من القيام بأى عمل من أعمال البناء التى تعتمد على مهارة فى مناطق المدن ، وذلك حماية لعمال البناء من منافسة الأفريقيين، ولعل من الغريب حقا أن عامل البناء الأفريقى الذى يزاول مهنته يمكنه أن يرتقى فيصبح عاملا ماهرا شريطة أن يزاول تلك المهنة فى المنطقة الخاصة لإقامة الأفريقيين وقد صدر قانون عام ١٩٥٣ يحرم على الأفريقى حقه فى مساومة صاحب العمل على الأجر والاضراب ، ويتم هذا القانون حلقة القوانين التى صدرت بهذا الخصوص وهى قانون العمل سنة ١٩١١ الذى إعتبر اللون أساسا فى عقود العمل فى شركات التعدين ونص على حرمان الأفريقى من أين يصبح عاملا ماهرا أفنيا ، ثم قانون ١٩٣٥ الخاص بالأجور بالأجور والذى أسفر عن قيام هيئة من أجل تحديد الحد الأدنى للأجور ومن المعروف أن جنوب إفريقيا بها إتحاد عام للاتحادات التجارية لا يتيح عضويته للاتحادات الأفريقية الخاصة (٢٩) .

وهكذا نرى أن تشريعات جنوب إفريقيا تقوم على الفلسفة العنصرية فى جميع المجالات عموما وفى المجال الاقتصادى والعمالة ظلى وجه الخصوص ، وتبرر ذلك بالمحافظة على مستوى الحضارة الأوروبية على إعتبار أن التنمية الطبيعية لذلك فى مجال الصناعة تكمن فى حفظ أجور العمال البيض فى مستوى يتلاءم مع ما يطلقون عليه (العامل صاحب الحضارة) على أن ينال العامل الأفريقى الأجر الذى يتلاءم مع العامل (غير المدرب) .

ثالثا : في المجال السياسي

١ - المشاركة في الحياة السياسية

نص قانون جنوب أفريقيا لسنة ١٩٥٩ على أن أعضاء مجلس البرلمان (النواب والشيوخ) يجب أن يكونوا من أصل أوروبي ، وهذا يحرم كل من ليس أفريقي ، وهكذا نجد أن غير الأوروبيين في جنوب أفريقيا عموما يعتبرون محرومين بحكم القانون والعرف من تولى أى مركز مرموق في الخدمات العامة ، ويشمل الحرمان أيضاً تولى منصب قاضى المناطق أو حاكمها الإدارى أو أى منصب مساعد حتى في المناطق الأفريقية الخالصة (٢٠) كما أن البناء السياسى لجنوب أفريقيا — أى البرلمان يطوى من أعماقه هذا الحاجز اللوى .

كما تناول تشريع لاحق وضع العدد الصغير من الناسخيين غير الأوروبيين الذين يقيمون في الجدول العام للانتخاب ، ويقتصر تمثيل هؤلاء في المجلسين النيابيين على عدد صغير من الأوروبيين وذلك وفقاً للقانون المتعلق بحقوق الانتخاب للبرلمان (٢١) وكذا المجالس الإقليمية والذي يمكن إيجازه فيما يلي :

ليس لغير الأوروبي صوت من أى نوع من الترنسفال وولاية أورانج الحرة فيما خلا زعماء القبائل والمجالس المحلية . . الخ فلها أن تفتح عضواً أوروبيا واحداً بمجلس الشيوخ عن الإقليميين مما .

وفي ناتال — فيما خلا أن الناسخيين الملونيين المقيدون يظنون في الجدول طالما توافرت منهم الشروط ، وللأفريقيين أن ينتخبوا — عن طريق زعمائهم المجالس المحلية — شخصا أوروبيا واحدا .

وفي الكاب يقيد الناخبون غير الأوروبيين في :

(أ) جدول الوطنيين .

(ب) وفي جدول غير الأوروبيين (أى الملونين والهنود) .

ولهم أن ينتخبوا ثلاثة أعضاء أو أربعة على أن ترتب لمجلس النواب وعضوين للمجلس الإقليمي لكل من الفشتين . وكذلك ينتخب شيخان ليمثلا الأفريقيين وبعين واحد ليمثل الملونين والهنود .

ويجب أن يكون أعضاء البرلمان وكذلك أعضاء مجلس الكاب الإقليمي جميعا من الأوروبيين .

وهكذا يمكن أن نخلص من قانون حقوق الانتخاب للبرلمان أن تمثيل غير الأوروبيين منفصل تماما عن تمثيل الأوروبيين في كل مكان ، كما وأنه من الواضح أنها غير متعادلين فلسفية من يمثلون الأفريقيين والملونين والهنود في مجلس النواب — ما دام قانون الناخبين للتمثيل المنفصل مطبقا تبلغ ٧ : ١٦٣ أما مثلوا الأفريقيين المنتخبين (٢٢) في مجلس الشيوخ فلسفيتهم ٤ : ٩٠ .

أن هناك بدون شك — علاقة حقيقية بين الحرية المدنية وحقوق الانتخاب ولو أن الفرق بينهما واضح ، وعندما يكون معظم حياة الفرد محكومة بالتشريع القانوني وبالتشريعات الملحقه كالمشورات واللوائح هو الحال في جنوب أفريقيا ، فإن المحافظة على الحرية المدنية يعتمد — إلى حد كبير — على رقابة البرلمان ، وعندما لا يكون للمواطنين حق الانتخاب كما الحال في جنوب أفريقيا بالنسبة للأفريقيين — فإن ذلك معناه إختفاء أكبر ضمان لبناء مبدأ حكم القانون .

ففي جنوب أفريقيا يعتبر الإفريقيون هناك محرومون من حقوقهم السياسية

بسبب إنتهائهم إلى أجناس أدنى مقاما ولذلك يسرى عليهم التمييز العنصرى
وهذا التمييز العنصرى واسع المدى جداً فى القانون التشريعى لجنوب أفريقيا .
ومن مجموعة القوانين التى تضع حدوداً للحقوق السياسية بالنسبة للأفريقيين
توجد القوانين التالية :

- ١ — قانون أفريقيا الجنوبية سنة ١٩٠٩ .
- ٢ — قانون مكافحة الشيوعية سنة ١٩٥٠ .
- ٣ — قانون الاجراءات الجنائية فى تعديل ، طرق الإثبات سنة ١٩٥٥ .
- ٤ — قانون النشر ووسائل الترفيه سنة ١٩٥٧ .
- ٥ — قانون سنة ١٩٥٩ وهو يسمح للهاجرين الأورويين بحقهم فى الحصول
على الجنسية .

٦ — قانون المنظمات غير القانونية سنة ١٩٦٠ .

وتعتبر الحقوق العامة منعدمة بالنسبة للملونيين فى جنوب أفريقيا طبقا
للقوانين سالفة الذكر ، فكل الحقوق للبيض . وحدهم ، وتسقط الحكومات
هناك وتقوم حكومات غيرها ، وتنحل البرلمانات وتنتخب برلمان جديدة وتخوض
الاحزاب معارك لانتخابات وتخرج منها ظافرة أو مخذولة وزود البشر السوداء
ينظرون من بعيد ، ويتعلمون إلى كل ذلك لأنه لا يباح لهم أن يشاركوا فى
الحكم ولا أن يصوتوا فى الانتخابات ولا أن يرشحوا واحداً منها للنيابة .

وفى أوائل عام ١٩٦٨ خرج نبأ من جنوب أفريقيا هو ترصية اللجان
الحكومية هناك بحرمان جميع السكان الملونيين الذين كانوا يتمتعون ببعض
الدرجات المتفاوتة من التمييز فوق السود وأن كانوا لا يتساوون مع البيض
— حرمانهم من جميع أشكال التمثيل النيابى فى البرلمان كما طالبت هذه اللجنة

الحكومية بعدم السماح للملونين المسلمين باقليم الكان وعددهم مليون ، ٦٠٠ ألف (٢٢) نسمة بأن يمثلهم البيض في برلمان الأقليم وقد كان هؤلاء يمثلهم نحو ٧ سبعة من البيض في هذا البرلمان كما كان يمثل الملونين في جنوب أفريقيا جميعا من البيض في البرلمان الإتحادى .

وفى ١٩٦٨/٥/٤ بدأ العمل في جنوب أفريقيا بقانونين جديدين تعتبرها سلطات جنوب أفريقيا خطوة للأمام نحو تحقيق هدف « الفصل الكامل بين الأجناس » .

ويقضى القانون الأول بمنع تمثيل الملونين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في برلمان جنوب أفريقيا حتى ولو كان يمثلهم من البيض ، ويقضى هذا القانون بأن يكون للملونين في جنوب أفريقيا — وعددهم ١٨٠٠٠٠٠ (٢٤) نسمة برلمان خاص منفصل .

أما القانون الثانى فيقضى بمنع حدوث أية اتصالات سياسية ويقضى هذا القانون بحظر اشتراك البيض على نحو ما فى الشؤون السياسية لغير البيض ، كما يحرم الملونون من حقهم التقليدى فى التمثيل المباشر فى برلمان جنوب أفريقيا ويتضح ذلك مما قرره الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا من تشكيل لمجلس خاص للملونين نصف أعضائه منتخبون والنصف الآخر معينون وتكون له سلطات محدودة بمسائل التعليم والشؤون الاجتماعية فحسب .

أما بخصوص الأحزاب السياسية هناك ومدى علاقتها بسياسة التمييز العنصرى ضد الملونين — فإنه توجد فى جنوب أفريقيا أحزاب معارضة ولكنها أحزاب معظمها يمينية وبعضها أكثر تعصبا من حزب . (الحزب الوطنى) وهى :

١ — حزب الجمهورية .

٢ — حزب الجبهة .

وهما حزبان يميلان متطرفان يناديان بتفرقة عنصرية ضد غير البيض .

٣ — الحزب المستمد .

ويضم هذا الحزب معظم الذين من أصل إنجليزى منهم وأن كانوا يعارضون قانون البانتو (٣٤) ، وتقسيم البلاد إلى مناطق للبيض وأخرى للسود إلا أنهم يتفقون على باقى الأحزاب سالفه الذكر فى الاحتفاظ بجنوب أفريقيا كدولة يحكمها البيض وتحرم السود . أصحاب البلاد الشرعيين من حقوقهم الشرعية ومنها حق التمثيل النيابى .

٤ — الحزب التقدمى .

وهو حزب البيض الوحيد الذى يدافع عن الأفريقيين ويطالب لهم بالحقوق ذاتها . التى يتمتع بها البيض ، ولكنه حزب ضعيف جداً ، وبموجب القانون سالف الذكر — الخاص بمنع حدوث أية اتصالات سياسية فن الثابت أن هذا القانون يعنى نهاية الحزب التقدمى كفترة سياسية متعددة الاجناس .

ومن مظاهر التمييز العنصرى المعلن فى الاهدار بحقوق الانسان التى نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان — المظاهر التالية :

١ — تخصيص مكاتب وغرف إستراحة لغير الأوروبيين وذلك طبقاً لما تقتضى به قوانين المصانع .

٢ — تخصيص عربات من الدرجة الأولى والثانية لغير الأوروبيين (عربات السكك الحديدية) وكذا خصصت غرف انتظار .

٣ — ليس للأفريقيين حق المساواة مع الأوروبيين فى الخدمات الإجتماعية فبينما الحد الأدنى للعاش المتعاقد ١١٤ جنيهًا للأوروبي نجد ٤٩ جنيهًا فقط للبلون ، ٤٣ جنيهًا للهندي ، ٢٢ جنيهًا للأفريقى إذا كان يعيش فى مدينة كبيرة ، ٩ جنيهات لمن يعيش فى مدينة صغيرة ، ٦ جنيهات لمن يعيش فى الريف .

أما المنح فلا تعطى إلا للاروروبيين كمنح البطالة أو المساعدات الإجتماعية للأسر الفقيرة بحجة أن الميزانية لا تسمح بذلك .

٤ — يجوز إعتقال أى أفريقى فى أى وقت وذلك ما يؤدى إليه التطبيق العملى لقانون مكافحة الشيوعية سالف لذكر (٢٥) .

٥ — يحظر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٦ إيقاف تنفيذ أى أمر إدارى ولو بحكم من المحكمة إذا كان هذا الإجراء متعلقا بالأفريقيين كما صدر القانون رقم ٧٩ ، ٣٨٣ لسنة ١٩٥٧ بعدم جواز إلغاء أى إجراء قانونى من شأنه أن يوقف أو يرجىء تنفيذ بعض الأوامر الإدارية كالإجراء الصادر بإحلاء أو رحيل أو عزل المواطنين من مناطق معينة ، صحيح أن المحاكم قد تقرر فى النهاية بطلان الأمر ، ولكن بعد أن يكون الأفريقى قد اضطُر للرحيل .

٦ — قانون الأمن العام رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ ويشمل البرلمان والمحاكم ويوقف سلطاتها فى ظروف خاصة ويضعها فى يد الحاكم العام لمدة غير محدودة .

٧ — القيود التى ترد على حرية التنقل بالنسبة للأفريقيين وعدم السماح لهم بإقامة فى المناطق الحضرية المخصصة للاروروبيين إلا للعمل بمقتضى تصريحات صعبة المنال .

٨ — هذا فضلا عن أن الحرية الشخصية - حتى فى داخل الحدود المسموح بها تخضع لقيود والسلطات المطلقة التى يتمتع بها الوزير أو من يفيده ، وقد اتسع نطاق القوانين التى تميز فرض القيود الإدارية على الحريات الشخصية وهى :

١ — قانون الشرائع الوطنية الذى يبيح للحاكم العام أن يأمر بأقصاء شخص أو قبيلة عن محل الإقامة الدائم محل آخر .

ب — قانون عام ١٩٥٥ الذى يحرم الاجتماعات ويجعل جزاء مخالفته النفي .

ج - القانون الصادر عام ١٩٥٦ - والذي يسمح للحاكم العام بالقبض على الافريقيين ولاعتقالهم - بدون محاكمة أو تحقيق - في أى وقت ومقأفتضى الصالح العام ذلك .

وقد كان منذ نتيجة هذه القيود التى وردت فى التشريعات العنصرية أصلاً أن ارتفعت حدة التوتر المستمر للجزو السياسى هناك وأشدت الصراع العنصرى الذى بلغ ذورته حين قام الافريقيون - بتحريض من الزعيم الشهير الراحل - البرت لوتولى - بالاحتجاج على هذه القيود وأهمها نظام تصاريح المرور - وكانت التجمعات السلمية التى قابلتها الحكومة البيضاء ، نسوة ، وكنيت أبرز مظاهرها مذبحه شاريفيل فى ٢١/٣/١٩٦٠ (٣٦) وقد توالى المحاكمات أثر ذلك فى جنوب ومن أهمها محاكمات ريفونيا ١٩٦٣ / ١٩٦٤ التى قامت فيها الحكومة بمحاكمة الزعماء فى جنوب أفريقيا وأدانت ثمانية منهم تلسن مندلا دولتر سيتولد مبكى من حكمت عليهم المحكمة بالسجن مدى الحياة وما يجدر ذكره أن الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا كانت قد الفت جميع الاحزاب السياسية عام ١٩٦٠ وسحبت معظم الزعماء والأمر الذى حول المقاومة العلنية إلى سرية قرار من المنق وأشدت أستنكار الرأى العام لأعمال حكومة جنوب أفريقيا الأمر الذى ظهر واضحا فى أعمال الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وكذا ما قامت به دول العالم الثالث والمعسكر الشرقى من دور فعال فى تأييد قضية الوطنيين العادلة ، بينما إستمر المعسكر الغربى فى مؤازرته للحكومة العنصرية سواء ماديا أو معنويا عن طريق سلطته فى إستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن ومن ثم إيقاف إتخاذ الخطوات الحاسمة على المستوى العالمى لحل تلك القضية على أساس من احترام حقوق الانسان وحرية .

٢ - الحكم الذاتى للبانتو :

سوف نتعرض فيما يلى لقانون الحكم الذاتى للبانتو - وإذا كان هذا القانون يلاق منا اهتماما متزايدا ، فإن ذلك يرجع إلى اعتبارين :

١ - تنظر الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا إلى هذا القانون باعتباره ركنا هاما من أركان أبواق الدعاية الأوروبية هناك بأنه هو القانون الذى سوف يضع حداً لمقاعب جنوب أفريقيا حين يعمل على إيجاد تلك التفرقة الإقليمية أى حين ينشأ ما يسمونه « بالبانتوستان » أو بلاد البانتو وعليه لابد من نظرة فاحصة لهذا القانون الذى يعد الدعامة الأساسية التى تستند إليها الحكومة العنصرية فى دعاياتها سواء فى البرلمان أم فى العالم أجمع .

٢ - أن هذا القانون يمثل الذروة فى تلك الموجة العنصرية التشريعية المجموعة وقد جاء فى تعليق الدكتور (٢٧) البرت لوتولى عليه - قائلا - : أنه يمثل نهاية المطاف للأفريقيين فى مرحلة من مرحلة الطغيان والاستبداد وقطع آخر خيط يربط (البيض) بحكم القانون وهو بداية آلام الاحتضار .

فلقد صدر قانون التطبيق الذاتى للبانتو عام ١٩٥٩ وطلع وزير الخارجية هناك حينئذ على العالم ببيان ذكر فيه أن هذا ضد الطريق الذى يؤدى فى النهاية إلى الاستقلال ، والآن وقبل أن نوضح هذا الزعم بشأن الديمقراطية التى أحتواها هذا القانون ، فلا بد لنا أن نوضح أن الحكومة البيضاء هناك أعتبرت فكرة الاوطان القومية « بحالاحيوييا » للأفريقى ولايجوز للأوربي انتهاكه ، وعليه فسنبحث هنا ما هى الديمقراطية التى يزعم العنصريون البيض فى جنوب أفريقيا أن هذا القانون قد جلبها للأفريقيين ؟

يجيب البرت لوتولى على هذا التساؤل قائلا (٢٨)

أن قانون البانتوستان لا يمنح الحكم الذاتي للأفريقيين إلا بقدر ما يلغى قانون وثائق إثبات الشخصية - تصاريح المرور - أو بقدر ما يوسع مدى التعليم الجامعى فى جنوب أفريقيا (قانون فورت هير) .

وقانون وثائق إثبات الشخصية قد طبق نظام تصاريح المرور على الأفريقيات أيضاً بعد أن كانت تصاريح المرور تقتصر على الأفريقيين .

قانون - فورت هير - قد حرم على الأفريقى دخول جامعات البيض وإنشاء لهم صورة ممسوخة من الكليات الجامعية .

وعموماً فإن هذا القانون يتمثل فى النقاط التالية (٤٩) .

١ - إنشاء ثمانى وحدات قومية للبانتو .

٢ - تعيين خمسة مندوبين عاملين ليكونوا حلقة الاتصال الإستشارى بين هذه الوحدات ويسيروا بها فى طريق التنمية .

٣ - يكون للإدارات الإقليمية التى شكلتها الحكومة على أساس قانون ١٩٥١ هو اختيار ممثلين لهم من البانتو بعد إستشارة الوزير المسئول .

٤ - تنقل إلى هذه الإدارات الإقليمية فى الوقت المناسب جميع السلطات التى كانت فى يد الحاكم العام فيما يتعلق بحيازة الأرض كما تعطى لهم سلطة التشريع وفرض الضرائب وتنفيذ الأشغال العامة وتوجه الإدارات الأقل منها مرتبة للحكومة فى حالة ما لم يبلغ الهيكل الإدارى فى أى منطقة من مناطق البانتو فى أثناء مرحلة الانطلاق مستوى يلائم إنشاء سلطة إقليمية أن تشكل لجاناً إقليمية تقوم بعمل المندوبين العامين .

٥ - يلغى تمثيل الأفريقيين فى البرلمان ومجلس الكيب الإقليمى مع تنفيذ النظام الجديد .

وهذا القانون يقسم جنوب أفريقيا تقسيما أفقيا، ففي القمة يتوسع برلمان البيض مكونا الطبقة العليا، وأسفل هذه الطبقة توجد حكومة وديكتاتورية البانتو وهو ليس مسئولا من أعماله أمام أحد حتى ولا البرلمان الأبيض .

ونستنتج من العرض السالف إختفاء عنصر الديمقراطية من القانون سالف الذكر للأسباب التالية :

أولا : أن النظام المقترحة لحكومة البانتو ستان لا تعدو أن تكون صورة هزلية إذ أن القانون يجعل من الزعماء القبليين (أو ما يطلق عليهم وزير شؤون البانتو « السفراء القبليين ») إذ ناب عملاء للديكتاتور الكبير — على حدة تعبير لوتولى ونعني وزير حكومة البانتو حيث يكونون مسئولين أمامه وحده لا أمام قومهم وقبائلهم كما كان الوضع في ظل الملك شاي زعيم الزولو الشهير مثلا .. وبذلك يأتي البيض في هذا القانون صدارة ممسوخة أيضا لما تواضع عليه المجتمع الإفريقي من نظر وتقاليد أفريقية .

ثانيا : لم يعد البيض يمثلون للأفريقيين في البرلمان أو في مجلس الكيب الإقليمي ، وبذلك فإن البانتو ستان أصبحت ضعيفة يديرها وزير حكومة البانتو ليس إلا ، كما أن هناك نصا على أن حكومته لا تخضع لأي فحص أو تفتيش خارجي ، وبذلك فقد قضى على هذا الخط الرفيع من الأمل في أن يكون للأفريق ممثلا ، حتى ولو كان أبيض .

ثالثا : ومن جانب آخر فلقد أصبح الشعب الإفريق ليس له رأى حتى في المجالس المحلية وذلك لأن الحكومة تعين أعضاء تلك المجالس ويساعدها في ذلك الزعماء الذين هم إذ ناب الحاكم ، وإذا أختار عضوا فلا بد من موافقة الحكومة ، الأمر الذي يتنافى كلية مع الديمقراطية التي كانت في جنوب أفريقيا عند قيام

الاتحاد حيث كان يراعى وجود نسبة ضئيلة من النظام التمثيلي والنظام الانتخابي .

رابعا : فإذا نحن انتقلنا إلى الجانب الشكلي ، وفحصنا دياجعة (قانون الحكم الذاتي) ، للبيان ، وأطلعنا على نصوصه ، فإننا لا نجد مجرد إشارة إلى لفظ الحكم الذاتي للبيان ، وكل ما نراه هو أعداد الإفريقي ليبقى تحت الإشراف المطلق لوزير الشؤون الإفريقي دون حق الرجوع إلى أى سلطة سواء كانت ممثلة في البرلمان أم في القضاء .

ويعبر لوتولى عن هذا الوضع بأسلوب ساخر حين يجرى مقارنة بسيطة قائلا (١٠) : « هب أنه قيل لعمال مدينة كارديفا (ليس لكم حقوقا انتخابية ، ولن تدلوا بأصواتكم في صناديق الانتخاب ، ولن تنتخبوا أحدا ليمثلكم في البرلمان .. ولكن لا تخشوا شيئا فسوف نرعى مصالحكم سوف نرسل لكم رجلا من إحدى قراكم وسوف تضمن لكم أن يكون من أبناء ديلين ، وهذا فخر عظيم لكم ... أن كان هناك ما يضايقكم فابلغوه به ، وهو بدوره سوف يدفع به في مجاريه الصحيحة ، وقد يكون إحداها مسدودا ، ولو تصادف في النهاية أو مظلماكم بلغت مسامع وزير شؤون ويلز الذى ليس مسئولا أمام البرلمان ، سوف ينظر في هذه المطالب والمظالم وهكذا بأعمال كارديف ترون أنكم تحكمون أنفسكم .

رابعاً : فى مـجال الصحافة

ووسائل التعبير عن الرأى

يعتبر الإفريقيون فى جنوب إفريقيا محرمون تماماً من كافة الحقوق الإنسانية ومنها حرية التعبير عن الآراء وبالطبع فإن هذا شىء لا يدعو للاندھاش لأن قيام الحكومة هناك هو ضد رغبات المحكومين وبالتالى فلا يسمح بأى مدى للتعبير عن آرائهم .

فى مجال الصحافة مثلاً ، إذا ذهب أحد الصحفيين فى التعبير عن رأيه منھما لانتراح له الحكومة ، فإن مصيره السجن بتهمة الترويح للشيوعية أجل : أن عدداً من المصلحين الأحرار هناك من ذوى المراكز الكبيرة بجاھرون بآرائهم ، ويستطيعون أن — يقفوا على أقدامهم إلى حد ما .. ولكن الشخصيات الأقل مكانة لا يستطيعون أن تقبل هذا بالطبع فإن التعليق السياسى ممنوع علناً فضلاً عن أن كل تعليق من الممكن أن تعتبره الحكومة ترويحاً للشيوعية .

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أنه قد قامت هناك فى سنة ١٩٥٢ حركة مقاومة سلمية ضد التمييز العنصرى بقيادة الإفريقيين والهنود فى جنوب إفريقيا واشترك فيها قليل من الأوروبيين وفد واجهت الحكومة هذه المعارضة بتعديل القانون الجنائى سنة ١٩٥٣ وفرض عقوبات أكبر على إبداء الرأى والتعبير إذا ما احتج ضد قوانين البلاد كما يحوز فرض العقوبات القاسية — كالجلد بالسياط حتى للبخالفة الأولى . بل أن المخالفات البسيطة بصرف النظر عن نوايا الصحفي واتجاهاته فـلا عجب إذن أن تسبب القانون فى جنوب إفريقيا فى تكليم الصحافة والغاء رسالتها الحقيقية . بالإضافة إلى ذلك فإن السلطات العنصرية الحاكمة فى جنوب إفريقيا لها الصلاحية فى أن تمنع طبع أو نشر أو تداول أى كتاب ترى أنه غير مرغوب فيه .

وقد نص القانون هناك على خضوع الجرائد للمحاكم وحظر طبع أى جريدة غير مرغوب فيها وكلمة وغير مرغوب فيها، معناها أنها موضوع إعتراض لأى سبب كان ، ذلك فضلا عن السلطات الواسعة التى أعطيت لموظفى إدارة المطبوعات هناك للحجز ومصادرة الجرائد توطئة للمحاكمة الأمر الذى يترتب عليه حجب شديد على حرية الرأى والقول حسب سياسة الحكومة .

ولعل أهم ما يثير مخاوف الإفريقيين هناك هو قانون الجمعيات والاجتماعات فالمادة ٢٠ من إعلان حقوق الانسان تنص على أن لكل شخص حق الاجتماع السلمى والاشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية ، ولكن السلطات العنصرية التى أيدت مبدأ التفرة العنصرية أصدرت فى سنة ١٩٥٧ نشرة أكدت فيها بدأ التفرة العنصرية بشأن العلاقات الإجتماعية بين الاجناس ومباشرة حق الاجتماع وحضور الجمعيات وقد صرح وزير الشؤون الإجتماعية هناك أنه بموجب قانون سنة ١٩٥٧ (١١) هذا والخاص بمنع حضور الوطنيين الإفريقيين إلى كنيسة أو حفل دينى أو اجتماع داخل مناطق المدن يخرج عن نطاق إقامة الوطنيين فى تاريخ معين وللوزير أن يفرض فى الحالات الآتية :

١ - وجود الوطنيين فيه مضايقة لهذه الأماكن أو أى منطقة يعبرونها للحضور إلى هذه الأماكن .

٢ - أنه من غير المرغوب فيه أن يحضروا بالعدد الذى يحضرون به عادة .
فاذا غولفت هذه التعليمات يحكم على المخالف بالغرامة أو الحبس ، على ذلك اعتبر القانون الذى يخالفون تعليمات الوزير ويحضرون العبادة فى الكنيسة التى تروق لهم مجرمين .

وقد وسع القانون هذه السلطة للوزير فى الحد من حرية الجمعيات وتبعاً لذلك

يعمل رؤساء الجمعيات المشتركة كخصوم لأمن الدولة ويشهد اجتماعاتهم العامة والخاصة الدستورية الصحيحة أعضاء من شرطة القسم المخصوص لأمن الدولة . وفي مجال المحاماة ، فلا ينصح الذين دافعوا عن الحرية المدنية منهم سواء في المحاكم أو في الحقل السياسي — لا ينصحون من يريد التقدم في هذه المهنة بأن يتفوه بالفاظ فيها أى نقد لسياسات الحكومة .

خامسا - في مجال الكنيسة

تعرضت الحرية الدينية في جنوب أفريقيا لاعتداء منظم ضد الوطنيين؛ تعقب تطبيق قانون « المناطق الوطنية » أصبحت ممارسة الوطنيين للشعائر الدينية سواء من داخل مناطقهم أو خارجها خاضعة للسلطان المطلق الممنوح لوزير الشؤون الوطنية . وهو يستطيع بحكم هذه السلطة المطلقة أن يمنع الإفريقيين من إقامة الشعائر مع الأوروبيين جنبا إلى جنب.. أو يسحب الترخيص بإقامة كنيسة جديدة في الأحياء الوطنية ... أو يفرض على أبناء طائفة معينة أو جماعة ما من الملونيين أن يقيموا شعائرهم من كنيسة خاصة .. أو غير تلك أصبحت طابع الحياة كلها في جنوب أفريقيا ، الأمر الذي يعبر عنه بعض الباحثين بأن ذلك يعتبر جسرا يعبر الإفريقيون جائدين إلى الوثنية (٢) ، .

وتفصيل ذلك فإن منح أى من الطوائف الملونة موقعا لبناء كنيسة يعتبر هو الآخر من القرارات الهامة ضد الطوائف المسيحية هناك، وأيضا يعتبر من الوسائل الحيوية في الحق الدينى — السلطة المخولة لوزير الشؤون الوطنية لمنع الإفريقيين من الاشتراك مع الأوروبيين في العبادة .

ويعتبر حق إقامة مكان للعبادة ليس حقا قانونيا لآى من الطوائف هناك بل يعتمد على عطف وزير الشؤون الوطنية ، والبلديات، كذلك إذا كان المسكن بعيدا

عن المنطقة ، فإن الوزير يرفضه السماح للأفريقيين ببناء كنائس خاصة بهم وبمارسته سلطة منع العبادة المختلطة (بالإنفاق مع السلطة المحلية) يكون قد أغلق الباب على إقامة الشعائر الدينية بكافة أنواعها لعدد من الأفريقيين هم الخدم بالذات ، وبهذا الصدد فإن قانون ٤٦ لسنة ١٩٣٧ قد عدل قانونى المناطق الحضرية لعام ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ بتقرير ما يلى :

منذ بدء العمل بقانون الشرائع الوطنية المعدل سنة ١٩٣٧ لا يجوز لأى شخص أن يدير — فى الامكنة الواقعة بالمناطق الحضرية خارج منطقة الاسكان أو فى القرية الوطنية أو فى نزل وطنى أو فى منطقة خصصها الوزير لاسكان الوطنيين بناء على الفقرة هـ من بند ٢ — كنيسة أو مدرسة لم تكن قائمة عند بدء العمل بالقانون المذكور لمصلحة الوطنيين أساسا بدون موافقة الوزير بالإنفاق مع السلطة المحلية المعنية وله أيضا أن يسحب الموافقة بالإنفاق على السلطة المحلية .

وهذا التشريع يعطى وزير الشؤون الوطنية حق الاعتراض المطلق على إنشاء كنائس جديدة للأفريقيين فى المناطق الحضرية خارج مناطق الاسكان ، أو فى المناطق الوطنية الأخرى بعد العمل بالقانون فى ١ / ١ / ١٩٣٨ حتى ولو لم تقم السلطة المحلية بأى اعتراض .

وهكذا نجد أن الوزير فى وضع يخول له أن يمنع طائفة وجدت بعد ١٩٣٧ من أبناء أية كنيسة وأن يمنع إعادة بناء كنيسة هدمت وإقامة كنيسة ثانية لطائفة تملك واحدة ، وأن يمنع إنشاء كنيسة جديدة لتحل محل واحدة أصبحت لا تصلح - بموجب قانون مناطق القبائل أى الأهمى الإدارة الشؤون الوطنية بسبب إحيل جهودها ،

وقد جاء التشريع الجديد الخاص بتعديل قانون ٣٦ لسنة ١٩٣٧ ، جاء
تشريع الجديد بالمادة ٢٩ ج لمشروع قانون الشرائع الوطنية المعدل عام ١٩٥٧
فقد وضعت النص الجديد الآتي لتحل محل المادة سالفه الذكر من قانون
الوطنيين الموحد للمناطق الحضرية ، وهي مطابقة للمادة (٥ — ٧) لقانون ٤٢
عام ١٩٣٧ المذكورة آنفا .

ولا يجوز لأى شخص أن يقوم بإدارة كنيسة أو ... الخ . مسكان للترفيه لم
يكن قائماً فى أول يناير ١٩٣٨ ويقبل الوطنيين أو يسمح لهم بحضوره فى مكان
يقع داخل المناطق الحضرية خارج نقطة الإسكان أو فى القرية الوطنية أو من نزل
وطنى أو فى منطقة خصصها الوزير لإقامة الوطنيين بموجب الفقرة ٥ من البند الثانى
كذلك لا يجوز لأى شخص أن يعقد اجتماع أو جلسة أو جمعية وتقبل فيها
الوطنيين أو يسمح لهم : بحضورهم فى الأماكن المذكورة بغير موافقة الوزير
(بالانفاق مع السلطات المحلية) حيث يرى الوزير صلاحية الاجتماع وله أن يسحب
الموافقة بعد مشاورة السلطات المحلية أو إذا اقتنع بأن ظروفًا معينة لم تكن
ملحوظة عند الموافقة .

ولقد كان رد الفعل حتى بالنسبة للجنس الأبيض فى جنوب افريقيا على هذا
الجزء من التشريع سريعاً وواسع الانتشار، وقد وقع دكتور ج . ه . كلاينون (٢٠٠٠)
رئيس أساقفة الانجليكان لمدينة الكاب خطاباً بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٥٧ يقول :

د أن الكنيسة لا تستطيع أن تعترف بحق أى موظف فى الحكومة المدنية فى
أن يقرر ، هل يقوم عضو الكنيسة أياً كان جنسه وأن يقوم بواجباته الدينية
بالاشتراك فى الصلاة الجماعية ، أو يرسل لكاهن أية جماعة بتعليمات خاصة بتحديد
عضوية هذه الجماعة ثم أن دستور الكنيسة لإقليم جنوب افريقيا ينص على حكم

المجلس المحلي للسكنيسة ، وينتدب الممثلون لهذا المجلس من أساقفة وقسيس علمانيين بدون تمييز من عنصر أو لون ، ولكن الفقرة ٢٩ ج : تجعل إدارة هذا المجلس مرتبطة بموافقة وزير الشؤون الوطنية .

واستمر دكتور كلايتون في تعليقه على هذه السياسة الدينية فقال :

« نحن نعترف بخطورة عصيان قوانين البلاد ونؤمن بأن الله أمرنا بطاعة أولى الأمر منا ، ولكننا أمرنا أيضاً بأن نعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، وإذن فهناك ما هو لله وليس لقيصر . ونحن نؤمن بأن ماورد في الفقرة ٢٩ ج هو ضمن ما لله . ولكن هل كل ما جعله رئيس أساقفة الانجليكان لقيصر ، هو لقيصر فعلاً ؟ وأين ما هو الأفريقيين ؟ »

وفي هذا الصدد كتب الاتحاد المعمدانيون في جنوب افريقيا قائلاً :

« نحن لا نوافق على أداء العبادة يحتاج لإذن من سلطات الدولة ، لقد ربّحنا حرية العبادة بعد تضحيات كبيرة ، وكان المعمدانيون من أوائل المكيادين في هذا السبيل ، ونحن كطائفة نعترف بالسيادة الإلهية المطلقة ، فإذا طلبت الحكومة أن ندين به من ولاء لله فلا بد لنا أن نختر وأن نطيع الله لا الإنسان . »

وبالطبع فإن اتحاد المعمدانيين يعني بقوله هذا أنهم لا يوافقون على أن أداء العبادة يحتاج لإذن عن سلطات الدولة .

وجاء في بيان لكبير أساقفة الطائفة الرومانية الكاثوليكية ما يلي :

« نرى أن القانون يتضمن زعماً للحكومة بأن تحكم عبادة الفرد ، وإقامته الشعائر الدينية ونحن لا نقبل مثل هذا الزعم . »

وربما كان أقوى إحتجاج على هذا القانون ذلك البيان الذي صدر من مجلس الطوائف الهولندية التي قبلت مقترحات الوزير الأساسية بالتحفظات الآتية .

أن تعاليم المسيحية منسقة من الله للبشرية جميعاً، ولا تقبل قيداً على إنسان ما .
 أن تحديد كيف وأين ولن تنشر هذه التعاليم هو من حق الكنيسة وحدها .
 أن واجب الدولة كخادم لله هو السماح للكنيسة بالقيام بالدعوة الإلهية ،
 وإحترام سيادة الكنيسة في مجالها الخاص .

ويستطيع أن نصل في النهاية مدى فسوة هذا التشريع الجديد فهو يجازى
 المتعبد الافريقى للمخالفة ، ولكنه لا يجازى الواعظ الأوربى وبذلك يتجنب
 الوزير أن يصطدم بالكنيسة بينما هو يحرم الافريقى من الصلاة ويماقبه عليها أيضاً
 وذلك بسبب سيامة التمييز العنصرى التى تسلطها الحكومة وكيف تفصل بها الإنسان
 الأبيض عن الأسود حتى في عبادة الله .

الفصل الخامس

مشكلة جنوب إفريقيا والمستعمرات البرتغالية

التطورات المعاصرة محليا - إقليميا - دوليا

١ - اتحاد جنوب إفريقيا :

كانت جنوب إفريقيا دومنيون بريطاني ، وعضواً في الكومنولث منذ ميثاق وستمنستر عام ١٩٣١ ، ولذلك فإنها وجدت نفسها مستقلة من الناحية العملية عند نشوب الحرب العالمية الثانية . ولم يخرج عن سيطرتها سوى المحميات البريطانية في بيشوانا لاند ، وباسوتولاند ، وسوازي لاند ، والذين كانوا داخل مجموع أراضيها ، وكذلك إقليم جنوب غرب إفريقيا ، الذي كان تحت إندابها .

وتاريخ اتحاد جنوب إفريقيا ، والذي يتكون من أقاليم الرأس ، وناتال ، وأورانج ، والترانسفال ، منذ عام ١٩١٠ خاضع لسيطرة استثنائية من جانب ثروة المناجم التي استغلت بالتدريج ، منذ وقت إكتشاف الألماس هناك في عام ١٨٦٧ . وجنوب إفريقيا هو أول دولة في العالم في إنتاج الألماس ، والذهب ، (وبغض النظر عن الإنتاج غير المعروف للمناجم السوفيتية) ، والبلاتين ، والمنجنيز ، كما أنه يعتبر ثاني دولة في العالم في إنتاج اليورانيوم والحديد ، وهي دولة غنية علاوة على ذلك بالتصدير ، والفحم ، والحديد ، والنحاس الخ . ولكن البترول وحده ينقص هذه الدولة الصناعية ، والتي تكفيها كذلك مواردها الزراعية لسد حاجات سكانها ، والذي تزايدوا بمقدار الثلث فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ .

وعملية تنمية البلاد ترجع إلى التقنيين وكذلك إلى الممولين البيض ، الذين يسيطرون على الأيدي العاملة السوداء اللازمة . والتطور الأخير للعلاقات بين المجموعتين يختلف تماماً عن ذلك الذي لاحظناه في بقية أقاليم القارة . ولقد سمحت الثروة ، والفرة الجغرافية النسبية لجنوب إفريقية ، لأقلية من البيض بأن ينشئوا هناك ، وتحت اسم التمييز العنصري ، نظاماً سياسياً وإجتماعياً وأخلاقياً ، يعارض نظم بقية العالم ، وكثيراً ما تبدو عناصره على أنها تتعارض وتناقض مع المعطيات الإحصائية ومع الضرورات التكنولوجية . وهناك شعور قوى بالتمييز العنصري يدفع منذ عام ١٩٤٨ ، المسيرين البيض لسفينة الدولة ، إلى أن يستمروا في إقلاعهم ضد التيار .

والدراسة السكانية للاتحاد تظهر في نفس الوقت تقدماً بطيئاً ، وإن كان منتظماً ، لعدد السكان الملونين .

ونجد أن معدل مواليد البيض (١٦٤/٠٠ في عام ١٩٦٠) هي أقل من معدل مواليد البانتو ، ومن المخلطين (٣٢٩) وعند الآسيويين (٢٨٥) . ويعيش ثلاثة أرباع البيض في المدن ، والتي لم يكن البانتو يعيشون فيها تماماً عام ١٩١١ . ويعيش فيها الآن أكثر من ثلثهم ، وكذلك ما يقرب من ثلثي المخلطين . ومدن جنوب إفريقية الآن ، ورغم القوانين التي تمنع الملونين من الإقامة فيها ، أغلب سكانها الآن من الملونين . وجودهم ضروري بالنسبة لإزدهار الصناعة . ومع ذلك ، فقد وضعوا لهم نظاماً صارماً ، واحتفظوا بالأعمال الملونين في وضعية أدنى من وضعية البيض ، وبشكل جعل التقدم يوجه باستمرار إلى جنوب إفريقية عن طريق المنظمات الدولية ، وبشكل أجبر جنوب إفريقية على ترك اليونسكو في عام ١٩٥٥ . ولقد أدت الظروف السكانية ، والمناطق الاقتصادية ، والتعهدات التي أخذت عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة ، وإرتباط البيض أنفسهم ،

فيما يخصهم بالمبادئ الديمقراطية ، إلى أن تجعل من مشكلة التمييز العنصرى شيئاً يختلف عن مجرد التمييز العنصرى : مجموعة شديدة التعقيد ودقيقة للغاية من أنصاف الحلول بين الحقائق التى لا يمكن نكرانها ، والمشاعر التى يرفضون السيطرة عليها ، والمخاوف التى يعجزون عن إظهارها .

وترجع أصول ذلك إلى ما قبل عام ١٩٤٠ . فمسألة السود كانت منذ بداية القرن التاسع عشر قد جعلت الإنجليز يواجهون أبناء المعمرين الهولنديين ، الذين كانوا قد أنشأوا مستعمرة الرأس ، فى عام ١٦٥٢ . والآن ، هناك ٦٠ ٪ من السكان البيض يتحدثون لغة الأفريكانز ، و ٤٠ ٪ يتحدثون الإنجليزية ، واللذان رسميتان هناك . وبعد حرب البوير ، عملت المفاوضات بشأن دستور الاتحاد على إظهار أهمية الحقوق السياسية للمختلطين بنوع خاص . وكان التصنيع هو الذى قضى على عملية التوازن بين الإجماعين ، العنصرى ، والإنسانى . وجاءت الهجرة الجماعية صوب مناطق المناجم فى ترانسفال ، لكى تفرز طبقة من البيض الفقراء ، عملت النقابات على الدفاع عن حقوقها . وكانت الأيدى العاملة السوداء أقل أجراً ، وأصبحت منافساً خطيراً لهم . وسحين أخذ أصحاب العمل فى استخدام السود ، ضاعمت أهمية وفعالية إضراب البيض . فطالبوا فى ذلك الوقت بوضع لوائح تحتفظ لهم بالأعمال الفنية وهكذا نشأت مشكلة اللون ، وزادت فى أهميتها باستمرار بين الطائفتين . وكانت الخطوة الحاسمة حينما قام أحد زعماء نقابة العمال كريزول ، ورغم نظرية العمل ، بعقد تحالف فى عام ١٩٢٤ ، مع الحزب الوطنى ، وهو حزب محافظ وحتى جمهورى ، وبزعامة الجنرال هير تزوج ، ضد حزب جنوب إفريقيا ، الذى كان أكثر ليبرالية وأكثر إنفتاحاً على المؤثرات العالمية ، والذى كان زعيمه سمطس من البوير ، وتخرج من أو كسفورد ، وله كفاءة عسكرية ؛ كما كان يتميز

بالحكمة والدبلوماسية التي تمكنه من أن يتحاشى عن طريق الحلول الوسط المواقف المحددة تماماً . ونتج عن حكومة الميثاق التي أصدرت فيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٣ مجموعة من إجراءات التمييز العنصرى : ضريبة للرؤوس على الملونين وحدهم ، وجوازات سفر ، ومؤهلات يرفضونها للسود فى الصناعة ، وتحديد لحقوق الانتخاب .

ولقد جاءت الأزيمة الاقتصادية العالمية بعد ذلك لى تفرض الإتحاد الوطنى ، عن طريق إدماج المجموعتين المتعاضيتين داخل نطاق الحزب الموحد ، ولكن حكومة هير تزوج - سمطس (١٩٣٣ - ١٩٣٩) لم تتعرض لمسألة التمييز العنصرى . وجاء قانون تمثيل الوطنيين فى عام ١٩٣٦ لى يقنن التحديدات الانتخابية للزواج ؛ فقام بتجميعهم فى دائرة خاصة فى إقليم الرأس ، ولم يعد فى وسعهم بشكل عام أن ينتخبوا إلا البيض لى يمثلونهم فى البرلمان ؛ وتم إنشاء مجلس للممثلين الوطنيين ، ولكن قراراته كانت إستشارية . وإذا كانت تهمفظات الوطنيين قد أنتشرت ، إلا أنهم شجعوا التمييز العنصرى ضد السود فى المدن ومع ذلك فإن زملاء الجنرال هير تزوج والوزراء السابقين لم يوافقوا على الإتحاد الوطنى ، الذى رفض أخذ قرارات راديكالية . وقام الدكتور دانيال فالان ، وهو من رجال الكنيسة ، وكان رئيس تحرير لإحدى الصحف ، بإنشاء الحزب الوطنى المطهر ، والذى كان تجاهه عنصرياً ، وأفريكانز ، وجمهوريةاً .

ولقد إنتهى هذا الائتلاف حين نيجح سمطس فى عام ١٩١٩ فى جعل المجلس يعلن الحرب على ألمانيا . وكان هير تزوج يرغب فى البقاء على الحياد وكان الوطنيون المنظمون لا يخفون عواطفهم تجاه الوطنية الاشتراكية .

وجاءت الانتخابات العامة فى عام ١٩٤٣ لى تدعم من موقف سمطس . وشجع تجنيد ما يقرب من ٢٠٠٠٠ من البيض من جنوب إفريقيا لى

يحاربوا في ليبيا وفي إيطاليا ، وعمل على تقليل الاضرابات ، أثناء النمو الاقتصادي الفائق الذى حدث فى سنوات الحرب ، كما اهتم أكثر من ذلك بميثاق الأمم المتحدة ، الذى كتب مقدمته (١٩٤٥) أكثر من إهتمامه بإسكان العمال السود المهاجرين إلى المدن ، وحيث وصلوا بالفعل إلى القيام بالأعمال التى تتطلب مهارة . ومن جانب ، آخر إحتج الهنود ، وغيرهم من الآسيويين ، على التحددات المفروضة على الملونين . أما المعارضة التى أخذت على سمطس كونه إنجليزياً أكثر من كونه من جنوب إفريقيا . فإنها نجحت فى الإنتخابات العامة فى عام ١٩٤٨ . ومنذ ذلك الوقت ، تجمع الأفريكانرز فى « الحزب الوطنى » ، والذى تزايدت غاليته باستمرار من إنتخاب إلى إنتخاب آخر (٧٠ مقعداً فى عام ١٩٤٨ ، و ١١٧ مقعداً فى عام ١٩٧٠ فى مواجهة الحزب الموحد الذى حصل على التوالى على ٦٥ و ٤٧ مقعداً) ، وعملوا على تطبيق سياسة التمييز العنصرى الكامل ، تنمية منفصلة ومتوازنة لكل جنس فى المنطقة الجغرافية التى تخصص لها .

٣ - التمييز العنصرى والاحتجاجات الدوالية :

وقامت جمعية سرية ، لها طابع ماسونى ، بنشر نظرية التمييز العنصرى إلى حد بعيد ؛ وهى جماعة « الاخوة » ، أى بين الأفريكانر والبوير التى أسستها إحدى الكنائس التى تعمل هناك . وعملت هذه المنظمات على أن تؤيد ، وبكل همية ، الحكومات المتتالية التى حكمت جنوب إفريقيا لمدة سنوات طويلة فى الخمسينات والستينيات . وعملوا على تحديد الاجناس - للسنود (وهم البانتو) والبيض (وهم الأفريكانر) والمخاطين ، والهنود - وتحديد المناطق الجغرافية التى لا يكون للشخص خارجها حق فى الإقامة إلا بشكل مؤقت ، ولا يسمح له بالتمتع بالملكية ، ويجبرونه على الإقامة فى أحياء مخصصة له فى المدن ؛ أما حق الإماة ،

فيستند إلى بطاقة عمل ، ويصعب الحصول عليها في كثير من الأحيان . وهذه المناطق المحددة لا يمكنها أن تضم كل السكان السود . وهم في نفس الوقت لا يمكن الإستغناء عنهم بالنسبة لحياة المناطق البيضاء .

ولقد أعلن الرئيس فرورد تنظيم البانتو في مناطق لها إستقلال ذاتي ، وأنهم سيوضعون فيها تحت الوصاية ، حتى اليوم الذي يمكنهم فيه أن يصبحوا مستقلين . وسميت هذه المناطق « بانتومستان » . وأنشأوا أولى هذه المناطق في عام ١٩٦٣ . وعمدوا بحكومتها إلى رؤساء تقليديين يقومون بتعيينهم ، ويعاونهم ممثلون ينتخبهم الأهالي . أما السلطات الإدارية لهذه الحكومة فهي محددة للناية ، وتخضع لنظام الفيتو من جانب رئيس جمهورية جنوب إفريقيا . ولقد بذلت مجهودات كبيرة لتزويد هذه المناطق بطرق مواصلات ، ومدارس ، ومستشفيات ، وخدمات إجتماعية . ومن جانب آخر نجد أن المخططين والهندوس ، وهم المحرومين مثل البانتو حق الإنتخاب لمجالس جنوب إفريقيا ، قد حصلوا على مجالس تمثيلية لها سلطات محدودة ، وخاصة للرقابة منذ عام ١٩٦٩ .

وهناك ما يقرب من مائتي قانون أو مرسوم ، فرضت تمييزاً عنيفاً في المواصلات ، وفي المكاتب الإدارية ، وقاعات السينما ، والفنادق ، وحمامات السباحة ، والملاعب ، والمستشفيات . . الخ . والمدارس منفصلة ، وليس من حق الطلبة الملونين أن يدخلوا إلى تسع جامعات ، ولأن كانت هناك بعض الكليات الجامعية أنشئت من أجل المخططين ، ومن أجل الهندوس ، ومن أجل بعض المجموعات اللغوية من البانتو . وهذا النظام يشرف عليه الشرطة بكل حزم ودقة . ويسمح القانون ، منذ عام ١٩٦٥ ، بالحجز الجزائي المانع ، أي الإداري ، لمدة ستة أشهر ، لكل من يشك أو يشتبه في أنه يقوم أو. يشرع في ارتكاب جريمة سياسية .

ومن الطبيعى أن كل زواج مختلط ، أو كل علاقة جنسية ، بين عنصرين مختلفين ، متنوعة ، وبكل صرامة .

ولاشك في أن قوة هذا القمع تغلبت على محاولات المعارضة : حملة العصيان المدنى ، بدون عنف ، ضد قوانين التمييز العنصرى لعام ١٩٥٢ ، والتي نظمها المؤتمر الافريقى الوطنى ، ، والتي كان رئيسه الراعى لوتولى ، قد حصل فى عام ١٩٦٠ على جائزة نوبل من أجل السلام ، وتوفى فى عام ١٩٦٧ . أما المظاهرات التى قامت ضد بطاقة العمل ، والتي نظمها فى عام ١٩٦٠ مؤتمر الرابطة الافريقية ، بزعماء روبرت سوبوكوى ، والذي رفض التعاون مع كل منظمة لا تكون للسود وحدهم ، قام رجال الشرطة بإطلاق النيران عليها . وقتلوا منهم ٦٩ شخصاً . ولقد منعت منظماتين ، وتشكلت مجموعات سرية ، ولم يترددوا فى التفكير فى استخدام العنف . ولكن عمليات التخريب والإغتيال اللينة والمبعثرة التى قاموا بها كانت تقمع بسرعة ، وظلت متفرقة .

أما الإحتجاجات الدولية ، فإنها كانت نشطة . ففي نطاق الكومنولث ، قامت الهند وباكستان ، والدول الافريقية التى تخلصت من الاستعمار بمهاجمة سياسة التمييز العنصرى . كما أن الحكومة البريطانية أظهرت عداها كذلك لعملية التمييز العنصرى ، فأعلن فرورد فى عام ١٩٦١ انسحاب إتحاد جنوب إفريقيا من الكومنولث ، وبعد الاستفتاء ، أعلن فى ٣١ مايو ١٩٦١ إستقلال جمهورية جنوب إفريقيا .

٣ - الامم المتحدة :

وفى الامم المتحدة ، صوتت الجمعية العامة ، منذ عام ١٩٤٨ ، وكذلك مجلس الأمن ، ضد سياسة التمييز العنصرى لجنوب إفريقيا . وأوصت الجمعية العامة ،

في عام ١٩٦٢ ، بتطبيق العقوبات الاقتصادية . ولكن الدول العظمى لم تلاحظ ذلك . أما المحميات البريطانية الثلاث ، بنشوانالاند (بوتسوانا) ، وباسوتولاند (ليسوتو) ، وسوازيلاند ، التي كانت جمهوريات جنوب إفريقية ترغب في ضمها ، فقد تم إعلان استقلالها في عام ١٩٦٦ وفي عام ١٩٦٨ . ومع ذلك ، فإنها خاضعة ، من الناحية الاقتصادية ، لجزائهم القوية .

ولما كانت جنوب إفريقية هي الدولة صاحبة الإنتداب من عصبة الأمم على جنوب غرب إفريقية الألمانية السابقة ، فإنها طبقت هناك تشريعها الخاص ، بما في ذلك سياسة التمييز العنصري . ولقد إحتجت هيئة الأمم المتحدة ، ولكن بلا جدوى ، وبعد سنوات من النقاش ، لم تنجح في أن يوافقوا على أن تحتل المكان القانوني لعصبة الأمم وبالتالي تباشر حقها في الإشراف على إدارة الدولة المكلفة بالإنتداب . وبدأت محكمة العدل الدولية ، منذ عام ١٩٦٦ ، إذ أن الشكاوى تالت ، وإتهمت كل من ليبيريا وإثيوبيا جنوب إفريقية بانتهاكها شروط إنتداب عصبة الأمم . وفي أثناء ذلك الوقت ، وعلى التحديد في شهر أبريل عام ١٩٦٧ ، قررت هيئة الأمم المتحدة أن يصبح جنوب غرب إفريقية مستقلا ، بأسم ناميبيا ، في شهر يونيو ١٩٦٨ . ورفض جنوب إفريقية تطبيق ذلك ، وقام بإنشاء سبع مناطق بانتوستان في جنوب غرب إفريقية . ولم يسو الخلاف حتى عام ١٩٧٣ . ولمكن حكومة فوستر حاولت البحث عن حل وسط .

وجمهورية جنوب إفريقية ، المعروفة في عالم معادى لها ، هي دولة مزدهرة . وساعدها على المضى في إتجاهها أن الأقاليم المجاورة لها ، وهي أنجولا وموزمبيق ، ظل فيها الاستعمار لفترة طويلة ، أما روديسيا ومالاوى فإنها كانتا دولتين

صديقتين ، ويكوانان حاجزاً بارداً أمامها ، وفي مواجهة الدول المعادية لها ، أعضاء منظمة الوحدة الافريقية . وسياسة التمييز العنصرى ، والى تعارض مع الاتجاه الانسانى الغربى ، والى تعدى فى تطبيقها على مبادئ العدالة ، والكرامة ، والاخوة ، لازالوا يحتفظون بها ، بل ويدعمونها منذ ربع قرن . ومع ذلك فإنها لم تحل المشكلات التى طرحت نفسها ، وربما تطورت مع مضى الزمن . وربما كان تطرفها وعنادها يحضى شعوراً بالفزع . ومن جانب آخر ، نجد أن الزوج هناك ، رغم أنهم مهضومى الحق ، يتمتعون هناك بمستوى معيشة أكثر ارتفاعاً من مستوى معيشة بقية القارة . أما الامية ، فإنها فى طريقها الى الإختفاء والتناقض العجيب ، يتمثل فى أن هذه الدولة ، التى تهضم حقوق السود تصبح هى الدولة التى لها ، مع ٣ مليون من المخططين ، ثلاثة أرباعهم يسكنون المدن ، وغالبها عن أهالى سود متعلمين ، لها النخبة من الوطنيين ، الأكثر عدداً . ولاشك فى أن طموحاتهم أكثر قرباً من طموحات الزوج الامريكى ، الذين يرغبون فى المساواة الكاملة داخل المجتمع الذى يعيشون فيه ، عن طموحات لإخوانهم الأفارقة الذين يستندون إلى التقاليد وإلى ثقافة السود . ويشرح كل هذا الرغبة فى الاسترخاء التى يبدو أن حكومة فوستر تظهرها ، وأن بعض الدول الافريقية توافق على ذلك ؛ فعقدت مالاوى معها إتفاقيات دبلوماسية وتجارية منذ عام ١٩٦٧ ؛ كما تم عقد إتفاق تجارى مع مدغشقر فى عام ١٩٧٠ ؛ وبدأت الاتصالات مع ساحل العاج فى عام ١٩٧١ .

٤ - المستعمرات البرتغالية :

ولقد كانت إفريقيا البرتغالية قد تبعت ، مثل جنوب إفريقيا وروديسيا . تطوراً يتعارض مع لاتجاه التيار الذى ساد بقية أنحاء القارة السوداء صوب

الاستقلال . وكانت البرتغال دولة فقيرة ، ومزدحمة بالسكان ، وبلغ تعداد سكانها تسعة ملايين في عام ١٩٧٠ ، وكانت غالبيتهم المعظمى من الريفيين ، وبلغت كثافة السكان فيها ١٠٤ في الكيلومتر المربع ، ولم تكن لديها الوسائل ، في أثناء القرن التاسع عشر ، لكي تعمل على تنمية إقتصاد صناعى ، لم يكن موجوداً لديها في الأصل . وكانت مستعمراتها قد تحددت حدودها في ظروف مواتية ، إذا ما اعتبر تانزانيا ، واتساعها ، ومواردها الرئيسية ، ولكنها كانت أليمة بالنسبة للكرامة الوطنية ، إذا ما تذكرنا حقوقها على المناطق الداخلية من البلاد ، والتي كثيراً ما أثارتها الدول التي كانت تحتل السواحل ، والانتذار البريطاني العنيف في شهر يناير عام ١٨٩٠ ، والذي حرم على البرتغال أن تقوم بإنشاء المواصلات بين أنجولا وموزمبيق ، أو المفاوضات السرية التي جرت بين ألمانيا وإنجلترا بشأن إمكانية تقسيم إفريقية قرب وقت إعلان الحرب العالمية الأولى . والاتجاه الامبريالى البرتغالى هو وطنى وقومى أكثر منه اقتصادى . وكان وصول سالازار إلى رئاسته المجلس في عام ١٩٣٢ بداية لنظام جديد ، حاول تجديد الدولة عن طريق ضم المستعمرات بشكل كامل إلى الوطن الأم .

وفي عام ١٩٧٠ كانت الأقاليم الإفريقية الخاضعة للبرتغال تتمثل في :
أولا ، غينيا ويسكنها ٥٣٠.٠٠٠ أفريقى مع ٢٣٠.٠٠٠ من البيض ؛ وثانياً ، أنجولوكابندا ، ويسكنها ٧٠٠.٠٠٠ أفريقى مع ٤٠.٠٠٠ من البيض ؛ وثالثاً ، موزمبيق ويسكنها ٧٧٠.٠٠٠ أفريقى مع ٤٨.٠٠٠ من البيض ؛ ورابعاً ، جزر الرأس الأخضر ويسكنها ٢٤٨.٠٠٠ أفريقى مع ٢٩.١٣ من البيض ؛ وأخيراً سان توما وجزر برانسيب ويسكنها ٦٥.٠٠٠ أفريقى مع ١٣.٠٠ من البيض ، هذا علاوة على أن ثلثى الأهالى السود كانوا من المخلطين ،

ولقد أعلن دستور عام ١٩٣٣ ، والتي مراجعته الأخيرة بقانون ١٩ أغسطس ١٩٧١ ، أن هذه المستعمرات « تكون جزءاً لا يتجزأ من الأمة » . وكانت القوانين الأساسية المختلفة ، وبخاصة قانون ١٩٥٣ ، تنص على وجود ١٢٠ نائب ، منهم ٣ ، ثم ارتفع عددهم إلى ٦ ، لآنجولا ولوزمبيق ، وواحد لغينيا وجزر الرأس الأخضر ، وواحد لسان توما وجزر برانسيب ؛ وكانت تحدد وضعية الأقاليم الملحقة بوزارة « أقاليم ما وراء البحار » . وفي كل من هذه الأقاليم ، كان هناك حاكم عام ، يعين لمدة أربعة سنوات عن طريق مجلس الوزراء ، ويمارس السلطة التشريعية وكذلك السلطة التنفيذية . ويعاونه مجلس تشريعي ، غالبية أعضائه من المنتخبين ويحتمعون مرتين في العام ، ومجلس حكومة يتكون أساساً من الموظفين .

أما الناجبون، من البيض والسود فمن الواجب أن يعرفوا القراءة والكتابة ، ويفرقوا اللغة البرتغالية ويكونوا ممن يدفعون ضرائب على الدخل ، ويقدموا شهادة ميلاد ، وشهادة بالصحيفة الجنائية تثبت عدم صدور أحكام عليهم ، وشهادتين بحسن السلوك ، وشهادة طبية ، الأمر الذي يتطلب الكثير من المساعي والكثير من الوقت . وبلغ عددهم ٣٥٠٠٠ في أنجولا و ٥٠٠٠ في موزمبيق في عام ١٩٦٠ .

أما نظرية البرتغاليين بشأن الضم ، أو الهضم ، فإنها معروفة . فلقد ذكر سالازار في عام ١٩٥٦ : « إن البرتغال تحاول أن توحد ، وحتى أن تصهر ، نفسها مع الشعوب التي لاكتشفتها ، وتمثل معها عناصر موحدة داخل نطاق نفس الوطن » . وحدد في خطابه الشهير يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٠ نوفمبر اما المجلس الوطني مصير الإنجاه الأبوى المعادى للتفرقة العنصرية ، والذي كان يوصى به ، والذي كان « النجاح البرازيلي » ، يزيد من إظهار قيمته . وكان نظام الاستعمار البرتغالي

قد منح لهذه الشعوب وطناً ، ولغة مشتركة وعالمية ، وكذلك السلم وإمكانية الوصول إلى مستوى معيشة أكثر ارتفاعاً . وقال كذلك ، إن « فكرة التفوق بين الأجناس وبعضها ليست فكرتنا ، أما فكرة الأخوة الإنسانية ، فنعم ، والأمـر كذلك بالنسبة للمساواة أمام القانون ، لإبتداء من المساواة في الكفاءات ، الأمر الذى يوجد في المجتمعات المتقدمة . . ولذلك ، فإن المجتمعات في المستعمرات البرتغالية هي مجتمعات متعددة الأجناس ، ولكنها لا تعترف بالأجناس .

ولكن تجربة المجتمع المتعدد الأجناس كانت قد فشلت في تنجانيقا وفي نياسا ، وفي البلاد التى كانت « تنميتها » الإستعمارية قد جددت مناطق كبيرة منها . أما السود « المضمومين » فإنهم عارضوا هذا التماثل في أول الأمر ، ثم الإتجاه الأبوى بعد ذلك . وكان في وسعهم أن يحاولوا من جديد هذه التجربة بإصطفافهم جميعاً راية معاداة التمييز العنصرى ، والصراع ضد كل أشكال التمييز والتفرقة . ويوحّدوا البيض والسود وجزءاً من الرأى العام العالمى . وكان هذا يفترض سياسة مستمرة للتخليط ، وكذلك وسائل ضخمة ، لكي يعطوا وطناً لهذه المجتمعات التى كانت تقامى من التفرقة العنصرية ، كان الأمر يحتاج إلى وقت ، وإلى إستثمارات في الأشغال العامة ، وإلى فتح المدارس ، والمستشفيات ، في كل مكان . ولكن البرتغال نفسها كانت تضم ما يقرب من ٤٠٪ من سكانها وهم من الآميين في عام ١٩٥٠ وكانت الهجرة ، المشروعة أو غير المشروعة ، تصل إلى ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ شخص في العام صوب الخارج .

ولقد توصلت مجهودات البرتغال من أجل تحديث أقاليم ما وراء البحار ، ومن أجل أن تقيم فيها ، وبقوع خاص في أنجولا ، المعمرين ، إلى نجاح جزئى ، فقاموا ببناء عدد من السدود ، وأشهرها وأضخمها سد كابورا باسا ، الذى

قامت بإنشائه مجموعة دولية من الشركات البرتغالية ، والفرنسية ، والإيطالية ، والألمانية ، ومن جنوب إفريقية . وقاموا بمنح تنازلات وإمتيازات ، وشجعوا الوطنيين على الوصول إلى الملكية الخاصة ، وتم تحقيق الوحدة الجبركية على مراحل ، كما تمت عملية موازنة الميزانيات الخاصة بالأقاليم . ومع ذلك فإن الجزء الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة لا يزال غير مستغل ، أما إمتيازات إستغلال المناجم ، للاملاس الصناعى وللحديد فى أنجولا ، أو عمليات التنقيب عن البترول ، والى تتكلف الكثير ، فإنهم أعطوها لشركات غالبيتها أجنبية ، أمريكية أو بلجيكية بنوع خاص . أما زراعات البن ، والقطن ، وقصب السكر ، والسهم فى أنجولا ، والبن والقطن والأرز فى موزمبيق ، وحيث تسود المزارع الصغيرة للوطنيين ، فإنها نمت وإزدهرت . أما تجارب الوطنيين الأبيض أو الأسود ، وعملية إنشاء التعاونيات لتحرير المنتج من التاجر ، فإنها أعطت نتائج إيجابية ، وإن كانت محدودة . وكان كل تقدم يتطلب القيام بعملية إصلاح عميقة لنظام إستغلال الأيدى العاملة .

والأهالى الذين لم يهضموا ، بعد ، يمثلون ٩٨ ٪ من السكان ، وهم مجبرين من حيث المبدأ على أن يعملوا ويمثل هذا أحد الشروط الأخلاقية ، الوصول إلى مرحلة الحضارة ، ولقد قاموا بإلغاء المساوىء القديمة لنظام العمل الإجبارى . ولم تعد هذه العقوبة موجودة إلا بعد صدور حكم جنائى أو من أجل دفع ضريبة الرؤوس . ولكن نظام العمل القائم على أساس التقاقد ، تفنجد عنه الكثير من المساوىء ، ونتيجة لعدم كفاية الرقابة . ولا تزال المرتبات منخفضة للغاية . وهناك قليل من الرقابة على من يقومون بجمع العمال . ومن يقبل العمل بهذه الطريقة فإنه ينزع من عملية زراعة المواد الغذائية ، الأمر الذى يترتب عليه مجاعات محاية . وتقوم الدولة نفسها بتشجيع الهجرة المؤقتة صوب مناجم ترانسفال

وروديسيا ، والتي تضمن تجارتها لإزدهار مواني لورنزو وماركين وبيرا . أما مساوىء متمردى توريد العمال ، فإنها أدت ، فى عام ١٩٦١ إلى منع جمع العمال من أجل العمل الذى يتم التعاقد عليه . وهكذا وجد الوطنيون أنفسهم فى ظروف موالية أكثر من العمال الأحرار ؛ وأصبح فى ومعهم أن يخشوا أصحاب العمل . وأن يناقشوا شروطه . ولكن إدارة رقابة وتفتيش العمل كانت صغيرة وضعيفة . وإذا كان مجهود التخطيط والتنمية المعقولة قد بدأ منذ ما يقرب من ثلاثين عاما مضت ، فربما كان فى وسع النتائج أن تكون مشابهة لتلك التى أعطتها أوروبا كمال ، قبل الحرب ، فى الكنفو البلجيكي . أما فى الوقت الحاضر ، فإنها تصطدم بمحاولات لإنهاء الإستعمار ، وبانتقادات الأفارقة ، التى تركز على أن البرتغال ، تحت قناع عدائها للمنصرية ولعملية الهضم ، تستمر بنوع خاص فى تجميد لإقتصاد الوطن الأم .

٥ - حركات التحرير :

وهكذا نشأت مجموعات عديدة من أولئك الذين هضموا ، وعملوا فى شكل متفرق ، بعد أن كانوا قد تكونوا فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٠ . وكانوا قد تشجعوا ، إما عن طريق التنظيمات الشيوعية ، وإما عن طريق المتعاطفين معهم فى الدول المجاورة ، والتى تحررت من الإستعمار ؛ وأجبروا البرتغال على بذل مجهود عسكري ضخم ، وبدون فاعلية إلى حد بعيد ، وكما هو الحال فى كل حروب العصابات الحديثة . ولا تزال أعمالهم محدودة ، إذ أنها خاضعة للمنافسات بين المنظمين ، كما أنها معوقة من جانب عدم فهم السكان الذين يدعون تحريرهم ، وكذلك بواسطة مشاركة عدد من الشركات الأجنبية الكبيرة مع الحكومة .

ومن الصعب عمل إحصاء عن مجموعات المقاومة التي تقوم بأعمال التخريب ،
وتسبب في نشأة حركات التمرد المحلية ، إذ أنها تواجه بعضها ، ثم تندمج مع
بعضها ، وتعود إلى الظهر بأسماء جديدة . وأشدها قوة ، في غينيا ، هو الحزب
الإفريقي من أجل الإستقلال ، الذي يوجد فيه المهندس الزراعي الأسود أميلكار
كابرال ، الذي حصل على شهادته من جامعة لشبونة ، والذي جمع في عام ١٩٦٣
المجموعات المختلفة في حزب يؤيده المنفيين في غينيا المستقلة أو في السنغال . وفي عام
١٩٧٣ ، أصبح الثوار يسيطرون على ما يزيد على نصف البلاد . وكان كابرال
في نفس الوقت الذي يعمل فيه على أن ينظم المناطق « المحررة » بطريقة مثيرة
للإعجاب ، يأمل في مفاوضات مع البرتغال ؛ ولكنه أغتيل في كوناكري في
شهر يناير ١٩٧٣ .

وفي أنجولا ، قام الطبيب الشاعر أوجستينوليتو ، في عام ١٩٥٦ ، بإنشاء
« الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » . وسرعان ما انضم إليه فيريانودا كروز ،
مؤسس « حزب النضال من أجل وحدة أفارقة أنجولا » السابق ، في عام ١٩٥٣
وأنشأوا مكتباً لهم في كوناكري (١٩٥٩) ، وأرسلوا من هناك إلتماساً إلى
الحكومة البرتغالية من أجل إعترافها بحق الشعب الانجولي في تحديد مصيره ،
وموافقتها على مبدأ التفاوض . وتم إلقاء القبض على ليتو وخمسين من أعوانه .
وتسبب حركة القمع العسكرية في صدور نداء من « الحركة الشعبية لتحرير
أنجولا » إلى الأمم المتحدة ، وزاد إنتشار الثورة في عام ١٩٦١ ، ثم تحولت إلى
حرب عصابات إنتشرت في كل مكان ، وأجبرت البرتغاليين على الإحتفاظ بقوات
ضخمة ، وبخاصة في مناطق سان سلفادرو ، في الشمال ، وحيث تم ، وبعد صدام
وقع بين أصحاب المزارع وبين العمال الفلاحين ، قيام « إتحاد أهالي أنجولا »
باشعال الثورة في كل الإقليم . وهذا الحزب الثوري والذي كان

يديره منذ عام ١٩٥٤ أحد المهاجرين من الكنفو ، وصديق باثريس لومومبا ، وهو هولدن روبرتو ، المنظم الحاذق للجماهير ، عمل على توسيع نطاق عملياته ، واتحد مع مجموعات أخرى مختلفة المعارضة ، وذلك من أجل تشكيل « جبهة التحرير الوطنية لأنجولا » ، التي قامت بتشكيل حكومة ثورية للأنجوليين في المنفى ، في مدينة الجزائر ، في شهر أبريل عام ١٩٦٢ .

حدث بعد ذلك أن تواجهت « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » مع « جبهة التحرير الوطنية لأنجولا » ، وذلك بدلا من عملية إدماج الجماعات ، ونشبت عن ذلك أحداث متفرقة . وفي خلال ذلك الوقت ، نجحت مجموعات الدول الأفريقية ، أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية ، يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧٢ ، في الوصول إلى مصالحة بينهما . وتم إنشاء مجلس أعلى لتحرير أنجولا ، أعطيت رئاسته لنيثو ونيابة رئاسته لروبرتو ، وأصبح مقره كنشاسا . وكان عليه أن يجتمع على الأقل مرتين في العام . ويشرف على تدريب المحاربين ، وينسق بين العمليات العسكرية وبين العمل الدبلوماسي ، وينظم الإدارة في المناطق المحررة . ومع ظهور صلابته هذا التنظيم ، شعرت البرتغال ، والتي كانت تعتمد ، في السابق ، على المنافسات الموجودة بين المجموعات ، بزيادة الضيق .

وفي موزمبيق ، قامت حركات عديدة ، شجعتها بدرجات متفاوتة ، أحزاب المعارضة في كينيا وتنجانيقا ، بإنشاء قيادات لها في دار السلام ، بعد إستقلال تنجانيقا . وسهل ذلك أمر تكوين « جبهة تحرير موزمبيق » ، في شهر يونيو ١٩٦٢ تحت رئاسة أحد أساتذة الجامعة ، الذي كان قد درس في كل من البرتغال والولايات المتحدة ، وهو إدوارد موندليند . وأدت عمليات الإنشقاق العديدة والمناقشات بين المنظمات الموجودة في كامبالا أو في القاهرة ، إلى إعطاء سرعة

تنظيم فريليمو . وأخيراً ، أعلن في شهر سبتمبر عام ١٩٦٤ بداية حرب العصابات في موزمبيق ، مع جنود تدربوا في الجزائر ، وفي الجمهورية العربية المتحدة . وأعلنت الثورة العامة في العام التالي ، وأدت عملية القمع الدموي البرتغالية إلى إمتداد النار وإراقة الدماء في كل بلاد ما كوندى ونيانجا ، القرىتين من نياسا . ولكن موندليند تم إغتياله في شهر فبراير عام ١٩٦٩ ، وأدت الصراعات بين أفراد القيادة الثلاثية التي خلفته على رأس حركة فريليمو إلى إضعاف قوة هذه الحركة . وهذه الإنقسامات المستمرة ، وأمام المجهودات البرتغالية ، والمدمعة في غالب الأحوال برؤوس الأموال الأجنبية ، كان في وسعها ربما أن تنهك مقاومة الأفارقة إذا ما كانوا بغير عون دولي . والدول الإفريقية ، وبموقع خاص منذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ، في عام ١٩٦٣ ، قامت بمهاجمة السياسة البرتغالية بشكل معلن ، وجذبت الرأي العام العالمي إلى جانبها . ولقد تمكنت بهذه الطريقة ، وفي مناسبات عديدة منذ عام ١٩٦١ ، من أن تحصل في الجمعية العامة للأمم المتحدة على إدانة أعمال القمع التي تقوم بها البرتغال . وفي عام ١٩٦٨ ، أوصت الجمعية العامة حتى بفرض العقوبات الاقتصادية ، وبنفس الطريقة التي إتخذت بها ضد روديسيا . ولكن البرتغال ، كعضو في المنظمة ، كان الميثاق يحميها ويمنع التدخل في شؤونها الداخلية . وهكذا وجد مجلس الأمن ، قانونياً ، أنه عاجز عن تنفيذ هذه التوصية . وكذلك الحال فيما يتعلق بموافقة الجمعية العامة على البيان الخاص بالجزء الجنوبي من إفريقية ، والذي وضعه في لوزاكا رؤساء دول إفريقية الشرقية والوسطى ، ووافقت عليه منظمة الوحدة الإفريقية في شهر سبتمبر عام ١٩٦٩ ؛ فلقد ظل كذلك دون تأثير عملي . ولقد أكدوا فيه المبادئ العامة للحرية ، والمساواة ، والكرامة الإنسانية ، وكذلك إدانتهم لكل نوع من أنواع التمييز العنصري ، الأبيض والأسود ، وللاتجاهات الاستعمارية .

مراجع الباب الثاني

الفصل الثالث :

(١) يبلغ عدد سكان اتحاد جنوب إفريقيا نحو ١٧٨٣٣٠٠٠ نسمة وذلك حتى منتصف عام ١٩٦٥ موزعين على النحو التالي : الإفريقيين ١٢٠٠٠ ١٦٢٣٠٠٠ نسمة بنسبة مئوية ٦٨.٣٪ والبيض ٣٣٩٥٠٠٠ نسمة بنسبة مئوية ١٩.٣٪ والملونون ١٧٤٢٠٠٠ نسمة بنسبة ٩.٤٪ والآسيويين ٥٣٣٠٠٠ نسمة بنسبة ٣٪ ويرجع في ذلك إلى :

— Harrell, M, — A Survey of the Race Relations in South Africa, 1965 p. 100.

(٢) احمد محمد عطية — دفاع عن الزواج ص ١٩ وكذا يرجع في تفصيل ذلك إلى كتاب قصة اللا عنف في جنوب إفريقيا — تأليف / المهاتما غاندى نقلها للعربية منير البعاجي — بيروت ١٩٦٦ ص ٣٨ ، ص ٤٢٤ .

(٣) دكتور / فؤاد الصقار — التفرقة العنصرية في إفريقيا ص ١٠٧ .

(٤) تقرير اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا — سياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وأمدان حقوق الإنسان — كتب سياسية العدد ٢٥٦ يناير ١٩٩٣/٤/١ .

(٥) نفس المرجع السابق ،

(٦) يستتبع ذلك بالتالي المبدأ الذى تقبضته حكومتها جنوب إفريقيا ضد المواطنين وهو مبدأ الابارتايت Apartheid وهى كلمة أمريكانية معناها التفرقة فى كل شؤون الحياة بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والتعليم الخ، ويرجع فى صدد

ذلك إلى / الحرية المدنية في جنوب إفريقيا — تأليف أديجار ه. بروكسي ،
ج.ب ماكولي ترجمة محمود احمد حسين ويذكر دنكان Duncan أن كلمة
apartheid تعنى الفصل حيث جاءت هذه الكلمة أساسا عام ١٩٤٧ في بيان الحزب
الوطني في معركة الانتخابات في جنوب إفريقيا .
ويرجع في تفصيل ذلك إلى :

— Patric Duncan, South Africa's Rule of Violence London
1964. p. 16 & Jordan K. Kgubane — an African - Explains
Apartheid - New York 1963 p. 233.

(٧) الدكتور / عبد الملك عودة — السياسة والحكم في إفريقيا ، القاهرة
١٩٥٩ ، ص ص ٤٦٧ وما بعدها .

(٨) وذلك على الرغم من أن القانون الإفريقي في الأصل لم يعرف هذه
القسوة - وحول طبيعة القانون الإفريقي ومصادر القواعد القانونية لدى الشعوب
الإفريقية يرجع تفصيلا إلى :

الدكتور / محمود سلام زناقي — النظم القانونية الإفريقية وتطورها ،
القاهرة سنة ١٩٦٦ ، ص ١٥ وما بعدها .

(٩) جون هالسن — إفريقيا - لندن ١٩٥٩ ص ٢٠٧ (ترجمة غير منشورة)

الفصل الرابع :

Patrick Duncan, South Africa's Rule of Violence (١)
London 1964. p. 16.

Legum O : South Africa, Crises of the west, (٢)
London 1964 p. 49-50.

(٣) راجع :

- United Nations. Special Committee on the Policies of Apartheid of the Government of the Republic of South Africa : Apartheid in the Republic of South Africa, p. working paper No. 1/66 1 july 1966.

(٤) حول مدى قسوة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا ضد الإفريقيين
يرجع تفصيلا إلى كتاب الأرض الآثمة Guilty Land من تأليف
Patrick Van Reusbuig ترجمة / رياض عبدالمجيد خليل مجموعة الآلاف كتاب.
القاهرة ، بدون تاريخ إصدار .

(٥) تقرير اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا مرجع سابق ص ٣٨ ، وما
يجدر ذكره بهذا الصدد أنه في سنة ١٩٥٣ حكم على ١١٠٤٢٧ إفريقي بالأدانة
بموجب لوائح المستندات وعلى ٤٣٩٥١ شخصا بالأدانة بخصوص الترخيص
أيضاً وفي سنة ١٩٥٦ قبض على ١٧٦٠٠٢٣٧ شخصا من الإفريقيين وأدين منهم
٣٥٦٠٨١٢ شخصا .

(٦) تقرير اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا — مرجع سابق ص ٤٧ .

(٧) نفس المرجع السابق .

(٨) القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ المعدل في عام ١٩٥١ .

(٩) تقرير اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا — مرجع سابق .

(١٠) راجع :

- South Africa Freedom News, Issued by the African National Congress of South Africa - Gairo 1961.

(١١) تقرير اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا — مرجع سابق — ص ١٠٩ .

(١٢) وهي غبريال — العنصرية البيضاء في إتحاد جنوب إفريقيا — مجموعة كتب قومية — العدد رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ ص ٢٩ في مجلة نهضة إفريقيا — عدد يناير سنة ١٩٦١ دكتور عبد العزيز كامل ، الهلال الأسود في إتحاد جنوب إفريقيا .

(١٣) نفس المرجع السابق .

(١٤) إدجار هـ . بروكسي ، ج.ب مأكولي/ الحرية المدنية في جنوب إفريقيا ترجمة محمد أحمد حسنين ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٨٨ .

(١٥) تقرير اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا — مرجع سابق، ص ١١٠ .

(١٦) Horrel, M, A Survey of the Race Relations in South Africa, Jahnnesburg, 1966 p 274.

(١٧) يرجع في تفصيل قانون البانتو إلى دكتور ألبرت لوتولي — دع قومي وشأنهم سنة ١٩٦١ بالانجليزية ترجمة إلى اللغة العربية حسين الجوت .

(١٨) John Gunther - Inside Africa - New York 1955 p. 166.

(١٩) Legum C, South Africa, Crises of the west, London 1964 p. 49.

(٣٠) فعلى سبيل المثال هددت جمعية موسيقية في مدينة وجمعية تمثيل جامعية في مدينة أخرى بإيقاف الإعانة التي تمنح لكل منهما إذا سمحتا لغير الأوروبيين بحضور العرض الذي تقدمه .

- (٢١) تقرير اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا ص ٧٥ .
- (٢٢) يعاقب بغرامة مقدارها خمسين جنيتها موثق الزواج الذى يوقع عقد الزواج بين أوروبى وغير أوروبى وهو يعلم ذلك .
- (٢٣) أديجار م. ، ج. ب. ماكولى — مرجع سابق ١٦٦ ، ص ١٧٠ .
- (٢٤) قانون التوفيق الصناعى لعام ١٩٥٦ قسم ٤٥ ، ٤٨ ، ٥١ .
- حول الأحوال الإقتصادية لسكان البانتو فى جنوب إفريقيا يرجع إلى :
- Robert Hale, Year Book Guide to Southorm africa 1963
p. 115, 139.
- (٢٥) قانون التوفيق الصناعى لعام ١٩٥٦ رقم ٧٧ قسم ٧٩ وقد عدل هذا القانون سنة ١٩٥٩ .
- (٢٦) حول الأحوال الإقتصادية لسكان البانتو فى جنوب إفريقيا يرجع إلى :
- Monics M Cole — South Africa — London 1961
p. 515.
- (٢٧) دكتور / البرت لوتولى :
- وذلك ضمن بحث قامت به ميرى ددير من معهد العلاقات العنصرية — جوهانسبرج — عام ١٩٦٤ ويرجع تفصيلا بهذا العدد إلى :
- (٢٨) Activities of league of arab states in the spheres of
pre-vention and climation of all forms of Racial
Discrimination
Cairo 1968.

- (٢٩) الدكتور / زاهر رياض — مرجع سابق ، ص ٣٠٩ .
- (٣٠) أدجار هـ ، بروكسى ، جـ ب مأكولى — مرجع سابق ص ٨١ .
- (٣١) حول العمل داخل برلمان جنوب إفريقيا وخارجه يرجع فى تفصيل ذلك إلى كتاب أشعاع من الأمل فى جنوب إفريقيا بقلم آلان باتون ترجمة/ رياض عبد المجيد ، مجموعة كتب سياسية ١٠٠ / العدد ٢٨ .
- (٣٢) مع ملاحظة أنه ليس لغير الأوربيين ممثلون منتخبون .
- (٣٣) السياسة الدولية — العدد ١٢ .
- (٣٤) الأهرام ١٩٦٨/٥/٥ .
- (٣٥) أنشئت مناطق تسمى بالبانتو ستان بمقتضى قانون البانتو ، وهى المناطق المقفلة إلى المساكن المخصصة للأفريقيين ، ولقد منح إستقلال إدارى ذاتى للمجموعة الأولى، ولاتتجاوز مجموعة المناطق التى خصصها قانون البانتو الأفريقيين $\frac{1}{4}$ المساحة الكلية لجنوب إفريقيا ومفروض حسب القانون أن تعيش فيها أكثر من ١٢ مليون إفريقى بينما سمح هذا القانون ذاته للبيض وهم الأقلية أن يستغلوا $\frac{3}{4}$ من مساحة جنوب إفريقيا .
- (٣٦) قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ المعدل فى سنة ١٩٥١ .
- (٢٧) وهو اليوم الذى أوصت حلقة برازيليا بإعتباره ذكرى سنوية لجمع التبرعات من كافة أنحاء العالم تدعيا لحركة المقاومة ضد التفرة، العنصرية فى جنوب إفريقيا ويرجع بصدد ذلك إلى

— U. N. Report of the United Nations. Humans Rights.
Semenar on Apartheid. Brasilla 23 August 4 Sep. 1966.
No. A-6412, 13 Sep. 1966 p. 15.

(٣٨) البرت لوتولى / مرجع سابق ص ٢٥١ .

(٣٩) البرت أوتولى - مرجع سابق ص ٢٥١ .
الدكتور / عبد العزيز كامل — مشروع تعيين إتحاد جنوب إفريقيا —
مرجع سابق .

(٤٠) البرت لوتولى - مرجع سابق - ص ٢٥ .

(٤١) تقرير اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا - مرجع سابق ص ٩٥ إلى
ص ١٠٤ وما يحدد ذكره أن صدور قانون آخر من عام ١٩٥٥ يحرم الاجتماعات
ويعطى للوزير سلطة النفي الإدارى لكل شخص يرى أنه يروج مشاعر العداوة ضد
الأوروبيين فى الإتحاد .

(٤٢) الدكتور أينجت كل كتابه Bantu Prophets in South Africa
ص ٢٩٧ .

(٤٣) توفى الدكتور كلايتون هذا فجأة فى ٧ مارس عام ١٩٥٧ عقب قوله
الكلمات المذكورة الواردة فى المتن عن التمييز العنصرى ضد الوطنيين الإفريقيين
حتى فى مجال العبادة ذاتها .

الفصل الخامس :

(١) راجع فى تفصيل ذلك الدكتور / جلال يحيى ، العالم المعاصر منذ الحرب
العالمية الثانية ، الدول الفقيرة (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، فرع الاسكندرية ، ١٩٧٩ ص ٤١٣ — ٤٢٩ .

الباب الثالث

النموذج الامرائيلي في التمييز العنصري

الفصل السادس

العرب في فلسطين قبل إنشاء إسرائيل

١ - فلسطين كوحدة سياسية على مر التاريخ :

يرى بعض الباحثين الصهيونيين (١) أن اليهود في بلاد الشرق الأوسط يعتبرون أسبق من المسلمين ويدعى آخرون أن اليهود استعمروا كأغلبية في فلسطين طوال المدة التي خضعت فيها للحكم الأجنبي حيث كان اليهود يكوّنون الجزء الأكبر من السكان (٢) .

والواقع أن الدعاية الصهيونية قد نجحت بهذه الأساليب المضلّة من تشويه الحقائق التاريخية في عقول كثير من الناس في أوروبا وأمريكا .

وإذا نحن تعمّقنا في التوراة - كي نرد على ما زعمه هؤلاء الباحثون المنتصبون للصهيونية - لوجدنا أن التوراة تؤكد عروبة فلسطين وهذه حقيقة جوهرية أجمع عليها المؤرخون وهي أن فلسطين وطن الكنعانيين .

ويذكر المؤرخ دابوا بورت (٣) بهذا الصدد أن وجود السكان في فلسطين يرجع إلى عهد قديم جدا يقدر بعضهم بعشرة آلاف سنة قبل الميلاد ، وقبل أن يضع اليهود أول قدم لهم في هذه البلاد كان مستوطننا فيها أقوام ذو حضارة ومجد ومن هؤلاء الأقوام الكنعانيون .

وقد استوطن الكنعانيون فلسطين منذ فجر التاريخ قبل أن تعرف باسم فلسطين .

ومن الراجح أن القبائل الكنعانية التي استوطنت فلسطين خرجت من جزيرة العربية في الموجات التاريخية الكبرى التي كانت تقذف بها شبه الجزيرة العربية (٤)

كل أنى عام تقريبا . فالكنعانيون إذن عرب نخلص حيث أعترف بذلك مؤرخو العرب ، والأفرنج جميعا قبل ظهور الحركة الصهيونية فى عالم الوجود وفى وقت لم تكن فيه فلسطين موضع خلاف أو نزاع .

ويستند دعاة الصهيونية بتعبير الحق التاريخى على فلسطين وذلك طبقا لقواعد القانون الدولى والواقع أن تعبير ، الحق التاريخى معنى مستقرا عليه وليس محل خلاف فى القانون الدولى (٥) ولكن يشور هنا مؤال جوهرى هام .

هل مارس اليهود السيادة على فلسطين ؟ وهل ظلت هذه السيطرة مستمرة إلى قيام الدعوة الصهيونية حتى يتسنى لهم القول بأنهم اكتسبوا «حقا تاريخيا» ، حيال فلسطين ؟

ولاشك أن الجواب القاطع على ذلك هو بالنفى ، فالثابت من التاريخ أن دولة اليهود فقدت كيانها السياسى نهائيا منذ القرن الأول الميلادى عندما أحتل الرومان سورية وفلسطين ولم نسمح بعد ذلك بقيام دولة يهودية فى فلسطين كما أن اليهود لم يعودوا منذ ذلك التاريخ إلا أقلية ضئيلة بالنسبة لسكان فلسطين وفى ذلك يذكر فريق من المؤرخين (٦) وتؤيدهم فى ذلك الحفريات والآثار على إنتشار اليهود فى جميع جهات حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القرن الأول للميلاد وتفرقوا فى كل مكان لا ينشدون شيئا غير إستيطان المدن التجارية المزدهرة طلبا للربح الوفير ، ومنذ ذلك الحين لم يبق لليهود صلة بفلسطين ولم يفكروا فى العودة إليها ، بينما كان ساحل فلسطين مسقونا قبل ذلك بألاف السنين بشعب يدعى بالفلسطينيين (٧) أتى من جزر البحر الأبيض المتوسط واستقر على الساحل ثم اندمج الكنعانيون والفلسطينيون على توالى العصور فى وطن واحد وهو فلسطين .

وفلسطين كوحدة سياسية لم تقم مدى التاريخ كإقليم منفصل له إدارته وله

شئونه الخاصة منذ وجد التاريخ وعلى الأقل — منذ خمسة آلاف عام — وهو المدى الذى يحبذه الباحثون^(٨) للرجوع فيه إلى تاريخ هذه البلاد رجوع العلم الصحيح .

وعلى هذا المدى من التاريخ كانت فلسطين جزءا من سوريا أى جزء من بلاد الشام وكان العربى فى القاهرة — إنشاء دولة إسرائيل — يستقل القطار إلى دمشق شرقا بعد أن يصل حيفا ثم إلى بيروت شمال ومن دمشق يستطيع أن يصل إلى العراق وبهذا كانت فلسطين همزة الانصال بين عرب افريقيا وإخوانهم عرب آسيا الأمر الذى ساعد على ازدهار التجارة ورواجها فى فلسطين لأن العربى كان ينقل تجارته اليها ويحميها فى رغد وأمن وطمأنينة وهدوء ، ولكن هذه الحياة بترت وتمزقت أوصلها بعد قيام دولة تقوم على العنصر اليهودى بعد أن تركها اليهود آلاف السنين .

وقد صاحب ترك اليهود لفلسطين — والترك هنا معناه التخلي عن الإقليم بنية الانسحاب منه والتنازل عن السيادة عليه^(٩) وهذا الترك وضع دول أخرى يدها على ذلك الإقليم وممارسة مظاهر السيادة عليه والرأى الغالب فى فقه القانون الدولى أنه إذا وضعت دولة يدها على إقليم دولة أخرى واستمرت ذلك لفترة طويلة^(١٠) سقطت عن الدولة التى كان لها الإقليم الحق فى الإقليم وهو ما أطلق عليه تسمية التقادم المسقط^(١١) .

ومن الثابت تاريخيا أن الرومان فتحوا فلسطين سنة ٦٣ ق . م واستولوا على أورشليم وقاموا بطرد اليهود من فلسطين من القرن الأول الميلادى وأستمرت الامبراطورية الرومانية ومن بعدها الامبراطورية البيزنطية تحكم فلسطين حتى ظهور الاسلام ، وهكذا نرى أن فلسطين ظلت منذ العهد الإسلامى — اللهم إلا

لفترة قصيرة جدا - في يد العرب الأمر الذي يمكن معه القول أن النظام الدولي قد استتب على ذلك الوضع، وعلى ذلك فإنه يكون بديها الحكم بسقوط كل حق قانوني يمكن أن تدعيه الصهيونية في فلسطين فضلا عن أن العرب لم يتسلخوا فلسطين من اليهود وإنما تسلموها من الرومان الذين كانوا يحكمونها حينئذ وذلك بعد أن تبدل وجه فلسطين - بعد المسيح - بسبب تضاؤل اليهود شيئا فشيئا أما لارتحالهم عن فلسطين أو لاعتناقهم النصرانية حتى أصبحت - قبل الفتح الإسلامي - جميع سكان فلسطين مسيحيين وشيخت الكنائس في جميع الأماكن التي قدسها المسيح ، وأمسّت فلسطين أخصب بقعة أينعت فيها المسيحية وبلغت شأوا بعيدا كان ولا يزال من أروع اجماد الكفيسة في أجيالها الأولى .

وفي سنة ٦٣٦ م العرب بفتح فلسطين بعد أن هزموا الرومان واستمرت فلسطين تحت حكم المسلمين حوالي ثلاثة عشر قرنا (١٢) ومن المسلم به أو الحرب في ذلك العهد كانت وسيلة مشروعة من وسائل فض المنازعات ، وأن العرف الدولي كان يقر الفتح كوسيلة من وسائل اكتساب ملكية الإقليم (١٣) وقد قام العرب بضم لإقليم فلسطين إلى ممتلكاتهم مما يتفق وأحكام القانون الدولي وبطريق مشروع يتفق وناموس الجماعة الدولية حينئذ .

وتثبت الوقائع كذلك (١٤) أن فتح العرب لفلسطين اقترن بتنازل أهل البلاد عنها وإثبات هذا التنازل في العمود المختلفة التي وثقها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع وفود البلاد الفلسطينية التي جاءت إليه تعرض الصلح ، وفي هذه العمود أمن عمر سكان القدس في أنفسهم ودينهم وكنائسهم وصلبانهم ، ولا يسكن بإبليما معهم أحد من اليهود ، على أن يدفعوا الجزية ، وهكذا يكون للعرب حق جديد في اكتسابهم لإقليم فلسطين بسبب آخر من أسباب كسب الملكية في القانون الدولي

وهو التنازل الذى تم لهم من أهل البلاد وممثلهم المفوضين الذين يملكون الحق القانونى فى التنازل فضلا عن أن الأمر قد استقر للعرب على فلسطين استقراراً نهائياً خلال عهد الخلفاء الرشيديين والدولتين الأموية والعباسية ولم تتغير الصفة العربية لفلسطين على مر العصور وبذلك يتأكد من حقوق العرب على فلسطين بصفة مشروعة ودعوى سليمة يركبها ويقربها القانون الدولى .

وهكذا نستطيع أن نلقى فى وجوه الصهيونيين — الذين يناقشون مدى حق العرب فى فلسطين — نلقى فى وجوههم بحقيقة لامجال لمناقشتها وهى أن عروبة فلسطين أقدم عمرا أية قومية أخرى عرفها التاريخ (١٥) أى منذ فتحها العرب فى أوائل القرن السابع الميلادى ورغم ما تعاقب عليها من احتلال الصليبيين فى القرن الثالث عشر أو خضوعها لحكم الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر حيث كانت مسكونة بأغلبية عربية تشترك فى حكم البلاد وتؤلف حوالى ٩٠ ٪ من السكان يملأهم الشعور القومى (١٦) حتى حلت بالعرب كارثة الإستعمار الأوروبى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ومنذ فجر التاريخ وفلسطين بلاد عربية ووطن عربى أقام فيه شعب عربى ذو قومية عربية ولم تبدد الحركة الصهيونية فى القرن التاسع عشر هذه القومية العربية التى قامت على أساس قومى لا تميز فيه بين الأديان فى حين أن اليهودية الصهيونية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهى تقوم حول التمييز الدينى والتعصب العنصرى .

ولاشك أن هذا التحليل يقودنا إلى مناقشة ما يدعيه الباحثون الصهونيون (١٧) من إثارة الخلافات الدينية والعقيدية بين المسيحيين والمسلمين فى فلسطين فضلا عما يدعيه Raphael Patai (١٨) من أن اختلاف التقاليد محتلمة بذكرى الحروب والاضطهادات والمذابح . . كل هذا كان من العوامل التى مزقت بين المسيحيين

والمسلمين ، وبالإضافة إلى ذلك (١٩) — من وجهة نظر هؤلاء الباحثين — فقد كان موقف اليهود والمسلمين بالنسبة إلى الدين إذ لعب الدين واحداً نفس الدور الشامل وإحتل نفس المكانة السابقة ، وينحصر الاختلاف في مضمون المذهب الدينى والتقاليد الدينية والطقوس الدينية بيد أن هذا الاختلاف كان حاسماً إلى درجة جعلت المجموعتين متباعدتين تماماً ، فكان الزواج بينهم مستحيلاً ، ولم يكن هناك ثقة متبادلة بين الطائفتين ودفع الأغلبية المسلمة إلى اضطهاد الأقلية اليهودية ويضيف Raphael Patai قائلاً ، وكان اليهود في نظر المسلمين عبارة عن ملحدون وفضوا قبول الإيمان الصادق ومن آمنوا تحت تهديد القتل أو النفى فقد رحب بهم المسلمون وبانتهاء الحاجز الدينى انضدوا سريعاً إلى الأغلبية المسلمة :

ولا شك أن أوضح رد على ما اعترف به الباحث نفسه من أن المسيحيين كثيراً ما كانوا يصبحون المتحدّين بلسان العرب ضد حركة ما أسماه بالقومية اليهودية في فلسطين ، ولا شك أن هذا الإعراف يوضح لنا مدى التسامح والود الذى كان ولا زال يسود المجتمع العربى بدليل ما أوضحه الباحث نفسه من أن عرب فلسطين المسيحيين بلغ مستوى التعليم بينهم نسبة كبيرة وأن ٨٠٪ من العرب المسيحيين في فلسطين عاشوا في المدن ومعظمهم في القدس وحيفا ويافا وآخرون في بيت لحم ورام الله والرملة وغزة وأن الجمعيات الأورذكسية كانت نشيطة جداً اجتماعياً وسياسياً وكان لها دور بارز في حركة القومية العربية في فلسطين لدرجة أن كثيراً من العرب كانوا من بين المتحدّين السياسيين عن العرب في صراعهم ضد الصهيونية .

أما ما يزعمه الباحث المذكور من الشعور بالاستعلاء أو تفوق المسيحيين على المسلمين لا بسبب عددهم وإنما بسبب نبوغهم أو أن العرب المسلمين كانوا يحقرون

العرب المسيحيين لأنهم كانوا يعتبرونهم مارقين بسبب تركهم الطريق السليم للدين واعتناقهم ديناً أجنبياً فهذا بالطبع تضليل بالغ الخطورة وردنا عليه بأن عدد المسلمين فعلاً كان أكبر من المسيحيين ومساجدهم أكبر ومدارسهم أكثر وليس ما زعمه Raphael Patai ولكن مقدساتهم لا تنقل -منية عن مقدسات غيرهم ، ثم أن المسيحيين لا يعتقدون برسالة محمد ولا بمقدساته بعكس المسلمين الذين يعتقدون برسالة السيد المسيح وبمقدساته وكذلك موقف المسلمين من الديانة الموسوية ومقدساتها ، وأن العداوة (٢٠) بين العرب واليهود لا ترجع إلى أن هؤلاء عرب وأولئك يهود ، بل سببها مشكلة فلسطين بالذات .

ولذا . فإننا لا نعجب حين يكون المسلمون الحماة القانونيين والطبيين للبلاد المقدسة وأكبر دليل على ذلك أن المسيحيين أنفسهم وضعوا أعلى مقدساتهم ككنيسة القيامة في بيت المقدس ومصعد المسيح في جبل الزيتون الذي صعد منه المسيح تحت رعاية المسلمين حتى حدوث عدوان ٥ يونيو الغاشم . . . فحامل مفتاح كنيسة القيامة مسلم وحارسها مسلم رغماً عن وجود الطوائف المسيحية وكان هذا باتفاقهم واختيارهم مما جعل فريقاً من الباحثين (٢١) يرون أن المسلمين أجدر برعاية الأماكن المقدسة جميعها على السواء ما يخص منها المسلمين أو المسيحيين أو اليهود كنتيجة تاريخية ومذهبية وواقعية فضلاً عن أن ملاحظة تقسيم السكان في فلسطين إلى طوائف دينية رغم أن التمييز بين المسلمين والمسيحيين لم يكن معروفاً البتة .

وهكذا نصل إلى أن السواد الأعظم من أهل فلسطين قبيل الحرب العالمية الأولى كانوا عرباً مسيحيين ومسلمين تسكن بينهم قلة من اليهود كانت باعتراف الباحثين المتعصبين للصهيونية (٢٢) أنفسهم كآلآتي خلال هذه الفترة .

تعداد اليهود في فلسطين في الأعوام

السنة	السكان
١٨٨٢	٢٤٠٠٠
١٩٠٠	٥٠٠٠٠
١٩١٤	٨٥٠٠٠
١٩٢٥	١٢٢٠٠٠

تقريباً

وكانت هذه القلة من اليهود يقيمون بفلسطين منذ السنين ويتمتعون كما يتمتع
 لخواصهم في أشد الأقطار العربية تساعداً بالطمأنينة والأمان، إلا أن هؤلاء اليهود
 — كما هو معروف عن انزعاجهم عن سائر الشعوب التي عاشوا معها — تجمهروا في
 بقع معينة ومستعمرات خاصة بهم مع أن العرب رجحوا بهم وأفسحوا لهم المجال،
 وفي الواقع أنه حتى بعد المواجهة الثانية التي وقعت في الأعوام الأولى من
 القرن العشرين حيث ارتفع عددهم بما لا يتجاوز ٥٠٠٠ في سنة ١٩٠٠ إلى
 ٨٥٠٠٠ في سنة ١٩١٤ إلى ١٢٢٠٠٠ تقريباً سنة ١٩٢٥، وفي الواقع أنه حتى
 بعد موجة الهجرة الثانية التي وقعت في الأعوام الأولى من القرن العشرين، وهي
 الهجرة التي حرّضت عليها فكرة إنشاء وطن قومي في فلسطين، ظل العرب يقابلون
 اليهود بكثير من الترحاب، ولم تتغير الحال إلا عندما قرر الصهيونيون أن يستغنوا
 عن العمال العرب ويقاطعوه (٢٤).

ومنذ ذلك الحين وبخاصة بعد إعلان تصريح بلفور بدأ العرب يوجهون
 خيفة من تكرار المستوطنين اليهود ورأوا من خلال ذلك تهديداً لحياتهم القومية
 وزاد من مخاوفهم تصريحات أخرى من هذا القبيل ومنها تصريح الدكتور وأيزمان

سنة ١٩١٨ وهو يقول (أن غرض الصهيونية هو أن تصبح فلسطين يهودية كما أن إنجلترا إنجليزية) .

٢ - كفاح عرب فلسطين في مواجهة الانتداب :

اتخذت دولة الانتداب - بريطانيا - من سياسة لجان التحقيق والكتب البيضاء والقرارات وسيلة لاختفاء نواياها وأهدافها ، ومنذ دخلت بريطانيا فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى وهي تصدر أثر كل ثورة عربية قرارا بتأليف لجنة تحقيق ثم بيانا وكتابا أبيض يؤكد حرصها على حقوق العرب وسعيها لمنع فلسطين الإستقلال وما أن تمر الأزيمة حتى تعود بريطانيا مرة أخرى إلى سابق عهدها من التآمر ودفع إجراءات التمهيد إلى الأمام لتنفيذ ما هدف إليه الدكتور وايزمان فيما ذكره بعاليه .

وتاريخ فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٨ هو قصة جهاد شعب حاول أن يظل حيا وأن يحتفظ بكرامته بكفاح سلمي (٢٤) حينما وبالكفاح المسلح أحيانا كثيرة ، فنقد بدأ كفاح العرب السلمي منذ اللحظة التي صدر عنها تصريح بلفور (٢٥) ثم بعد ذلك صك الإنتداب الذي كان يحققه ويكمله وأتسم كفاح العرب خلال هذه المرحلة - أي من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٥ - بالسلبية (٢٦) على أمل أن تؤدي حركاتهم السلبية المشروعة - بمرور الأيام - إلى صيانة حقوقهم ، غير أن الأمور ومجرياتنا كشف لهم أن الحكومة البريطانية المنتدبة وفيها رباؤها من الصهاينة لا يزدجرون سادريين في غيهم دائبين دون كلل على تحقيق الوطن القومي لليهود مستخفين بالعرب وهاضمين حقوقهم بمعندين في تهديد فلسطين ،

وتطور كفاح العرب وأنسم بالعنف من أجل أرائهم في الفترة التي تلت سنة ١٩٢٥ على مرحلتين :

١ - المرحلة الأولى أنهت في سنة ١٩٣٣ وكان جهاد العرب خلالها موجها

ضد الصهيونيين توجيها كاملا على أساس أنهم العنصر الدخيل الذي يراد إحلاله محلهم، ولكن العرب وحدهم كانوا ضد اليهود وماوراءهم من دولة الانتداب الأمر الذي لم يكن يوقف إزدياد الأخطار المحدقة بالعرب وبوطنهم فلسطين .

٢ — المرحلة الثانية وبدأت هذه المرحلة بعد أن تأكد العرب أنهم بجهدهم ضد اليهود إنما يقطعون ذيل الحية فقط . . أما الرأس فلا تزال حية فاتجهوا إلى الإنجليز باعتبارهم رأس الحية آخذين في اعتبارهم أن العرب أنهم لو قتلوا يهوديا واحدا لأدخل الإنجليز لا منه خمسا أو يزيد (٢٧) .

وبدأ عرب فلسطين — إزاء ذلك — يعتقدون إجتماعات شعبية بخطة جديدة في الكفاح ولا سيما في المناسبات الوطنية كذكرى حطين وإحتلال القدس وذكرى الشهداء ويوم تصريح بلفور وقد هزت هذه الإجتماعات الرأى العام في فلسطين (٢٨) هذا عنيقا واشتدت الدعوة إلى عدم التعاون مع السلطات الإنجليزية الحاكمة ومقاطعة لجانها وتحدى قوانينها ، إلا أن الحاح العرب — هذا — للحصول على الإستقلال كان يرفض رفضا باتا في حين أصبح اليهود بالتدريج يزداد عددهم ومع أن عرب فلسطين لم يكونوا أقل صلاحا لكم أنفسهم من جيرانهم إلا أن تصرفات دولة الانتداب إزاءهم هي التي لم تعوقهم عن هذا فحسب ولكنها ساهمت في تكمين اليهود من فلسطين ومهدت لإعلان قيام إسرائيل فيها - ويرى فريق من الباحثين (٢٩) أن الأسباب الرئيسية يمكن أن تجتمع في نطاق أربعة - وهي :

١ — التعاون في إقامة سلطة وطنية .

٢ — سياسة الهجرة وإستغلال الأراضي .

٣ — إبتداع فكرة تقسيم فلسطين .

٤ — طريقة لإنهاء الإنتداب .

وهكذا قضى على العرب أن يواصلوا كفاحهم - عبيثا - في سبيل الحصول على الحرية .

٣ - أثر تصرفات دولة الانتداب تجاه العرب :

أن الذى يعنيننا من تصرفات دولة الإنتداب هو ما يرتبط بعلاقة ما بموضوع هذه الدراسة ، أى التصرفات التى ساهمت فى إيجاد المشكلة الأصلية لقضية فلسطين ، ويمكن القول بصفة عامة أنها قضية الشعب العربى الفلسطينى الذى طرد من وطنه ويكافح الآن لاستعادة وطنه فى مواجهة القوى الاستعمارية والصهيونية العالمية .

وهن الأسباب التى سبق أن سردناها أجمالا :

أولا — الهجرة المنظمة إلى فلسطين (٣٠) فى ظل الانتداب البريطانى وسياسة استغلال الاراضى التى كان من أثرها أن أنتقل إلى يد اليهود أكثر من ٦٦٧ ألف دونم فى الفترة ما بين أواخر أغسطس سنة ١٩٣٠ وبداية سنة ١٩٣٦ (٣١) وما أعقبها من الأضراب العربى العظيم خلال ثورة سنة ١٩٣٦ حيث اضطرت بريطانيا لإزاء ذلك من تشكيل لجنة ملكية بريطانية برئاسة اللورد د بيل ، للتحقيق فى أسباب القلق الأساسية وشكاوى العرب واليهود من غير تعرض لنصوص الانتداب ولترفع التوصيات لإزالة هذا الظلم ومنع تكراره .

وكذلك لامت اللجنة الحكومة البريطانية على سياستها بشأن الاراضى وأعتبرت أنها هى المسئولة عن الحالة المؤسفة التى وقع فيها المزارعون العرب ... أجل : أن الفلاح العربى ليس غنيا ولا متعلما ولكن كونه كذلك لا يبرر قط إخراجه من أرضه لأجل أفساح المجال للصهيونيين الأغنياء المتعلمين كي يحلوا مكانه فيها ... ، (٣٢) .

ويرى الباحثون (٣٣) أنه كان من أثر تجزئة الممتلكات العربية التابعة للدولة العثمانية وظهور جنسيات عربية منفصلة فى تلك المنطقة أن الرعايا العرب وبصفة خاصة من سكان سوريا ولبنان الذين كانوا يتملكون أراضى فى فلسطين أصبحوا

يعتبرون أجانب غائبين (٢٤) عن البلاد وأنتقلت أملاكهم إلى الحكومة ومنها إلى اليهود .

ومن الأساليب الأخرى التي أتبعها بريطانيا لاتزاع أراضي العرب أنها عمدت إلى منح مساحات شاسعة من الأراضي الحكومية والأراضي البور لليهود معتمدة في ذلك على المادة السادسة من وثيقة الانتداب التي تقرر تشجيع حشد اليهود في الأراضي الموات .

ولقد عجز كثير من الملاك العرب عن دفع الضرائب العقارية ، ولم يجدوا جهة حكومية أو مصرفية تقدم لهم الائتمان الزراعي الضروري سوى المرابين اليهود — حيث كان قد تم تصفية الصرف الزراعي العثماني الذي كان مؤكدا حينئذ للعرب — الأمر الذي أدى في النهاية إلى توقيع الحجز على كثير من أراضي العرب وشرائها وبواسطة اليهود .

وفضلا عن هذا فقد قامت حكومة فلسطين وفقاً لقانون نزع الملكية للمصاحبة العامة بانزاع ملكية كثير من الأراضي المملوكة للعرب . بحجة إستغلال المرافق العامة (٢٥) .

ولقد ترتب على الاستعمار الصهيوني للأراضي الفلسطينية حرمان العرب من الأراضي التي يزرعونها وطردهم منها بالقوة في بعض الأحوال وتحويلهم إلى مشردين يعيشون عالة على غيرهم من العرب الذين تكبدوا في المناطق التي لم يصل إليها الاستعمار الصهيوني .

ولقد بينت التقارير الرسمية لحكومة الانتداب واللجان التحقيقية مدى الأذى الذي لحق بالعرب نتيجة لهذه السياسة ، فلقد بين تقرير لجنة شو الصادر في

سنة ١٩٣٠ أنه : ينبغي أن يوضع حد لوقف إجماع الزراعيين العرب عن الأراضي التي يزرعونها .

كما بين تقرير الخبير الانجليزي جون سيمسون الصادر في سنة ١٩٣٠ أنه قد ثبت ثبوتنا قاطعا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أية أراضي إضافية يمكن إسكان المهاجرين الجدد فيها .

ولقد أكد تقرير لجنة بيل سنة ١٩٣٧ أنه من الضروري إصدار تشريع يخول للمندوب السامي البريطاني سلطة منع إنتقال الأراضي لليهود في منطقة معينة وذلك لكي يصبح ممكنا تنفيذ التعهد الخاص بحفظ حقوق العرب وأوضاعهم .

ورغم كل هذه التقارير (٤٦) والوثائق الصادرة عن لجان بريطانية رسمية أو عن الحكومة البريطانية ، فإن حكومة الإنتداب لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على حقوق عرب فلسطين ، ويمنع الاضرار بحقوقهم كأغلبية لسكان البلاد مما مهد الطريق لإخراج تلك الأغلبية من وطنها وإنشاء إسرائيل .

ثانيا - الحكم والادارة خلال الإنتداب :

صور عهد عصبة الأمم الجماعة الفلسطينية على أنها جماعة مستقلة أو دولة جديدة مستقلة تقوم على شؤونها سلطة وطنية وأن مهمة الدولة المنتدبة هي تقديم النصيح والمعونة لتلك السلطة الوطنية .

بيد أن فلسطين عند وضع عهد عصبة الأمم لم تكن قد قامت فيها سلطة وطنية بعد فقد كانت حديثة عهد بتحررها من السيطرة العثمانية وكان الحلفاء يديرونها وقتئذ على أنها جزء من بلاد العدو المحتلة .

ولقد حكمت بريطانيا باسم عصبة الأمم فلسطين مدة ٣١ سنة (١٩١٧ - ١٩٤٨) وهي فترة يطلق عليها الباحثون (٤٧) فترة الحكم الأسود وهو لفظ

يمكن أن يوصف به الحكم خلال هذه الفترة حيث كان هدف حكم بريطانيا هنا طرد العرب من بلادهم بوضعهم في ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية تحتم أن يصبحوا أقلية مفلسة عاجزة ليحل محلهم اليهود

ولا شك أن القوى التي كانت تصارع العرب في تلك الفترة التي خرج منها منهمكا عقب الحرب — كانت قوى قوية أشبه بقنطار أمام درهم (٢٨) .

ولقد كانت دولة الانتداب ملزمة بأن يهيء الأسباب بأسرع ما يستطيع لقيام إدارة وطنية عربية على شعوب فلسطين تكون ذات إختصاص مطلق .

فهل أوفت بريطانيا بذلك الالتزام ؟

لقد رسمت بريطانيا طرازاً لحكم فلسطين على شاكلة ما تأخذ به من نظام للمستعمراتها ، فمى تبعث بمندوب سام لها وهو السيد الأعلى وصاحب السلطة التشريعية ، ويسأل هذا المندوب السامى أمام وزير المستعمرات البريطانى ، ويعاون المندوب السامى مجلس تنفيذى من كبار الموظفين البريطانيين وكانت المحاكم تحت إشراف رئيس للقضاة بريطانى الجنسية كما وجد جيش إحتلال على رئاسة ضابط بريطانى .

ولم يكن للعرب أدنى شأن فى سياسة البلاد (٢٩) ولم تكن لهم حق وكالة عربية تقابل الوكالة اليهودية ، ولم يكن عندهم مجلس ملى يقابل المجلس اليهودى ولم يكن بينهم رئيساً أو حاكماً ، وكان أقصى ما يبلغه العرب الفلسطينى قائم مقام (حاكم قرية) وكانوا يعنون فى إختيار القائم مقامين من طبقة خاصة ، ولا شك أن نزعة هؤلاء كانت وطنية ولكنهم لم يستطيعوا أن يغيروا السياسة وكمن مرة أستقال القائم مقام لإحتجاجها ، وكمن شاركوا فى النضال مع إخوانهم العرب .

ويبدو مما يذكره وايزمان فى مذكراته أن اليهود كانوا يتوقعون من الانجليز

أن يسلموهم فلسطين سنة ١٩٣٤ خالية من السكان أى أن يتم بناء الدولة اليهودية في ١٥ سنة وكان هذا الأمل مقبولا حسب تصور الإنجليز واليهود بسبب ما يبدوا لهم من أن العرب قبائل بدوية متناحرة يمكن أن تفتقل من فلسطين إلى داخل البلاد العربية .

وما دمتنا بصدد الكلام عن العرب في فلسطين قبل إنشاء إسرائيل فإن الأمر يقتضى أن نستعرض ما فعله المندوبون الساميون في هذه الفترة - أى خلال فترة الانتداب - بالنسبة للعرب رغم ما اعترفت به اللجنة الملكية البريطانية من أن د العرب فلسطين ليسوا أقل تقدما ورقيا من أخوانهم في سورية والعراق وأنهم أهل لحكم أنفسهم كسكان هذين البلدين سواء بسواء ، (٤٠) .

ولقد تعاقب سبعة مندوبون ساميون حكموا فلسطين حكما مباشرا .

الاول - هربرت صموئيل :

واجهت صموئيل (٤١) ثورة نشبت قبل مقدمه في أبريل سنة ١٩٣٠ وكانت قد قامت احتجاجا على وعد بلفور ، فحكمت بريطانيا على عدد من القادة العرب بالأعدام كي تخمد الثورة في أرضها فأراد صموئيل أن يخفف من حدة غضب العرب على اختياره حاكما لفلسطين كما أراد أن يتظاهر بالعدل فعفا عن بعض الزعماء المحكم عليهم بالأعدام ولكن ما فعله لم يثمر ما أراده فلقد استمرت الثورات إلى نهاية الانتداب .

وهذه اليد الحديدية التي أخفاها صموئيل في قفاز من قطيفة ظهرت جليا عندما منح صموئيل اليهود أهم مشروع من الامتيازات وهو توليد الكهرباء من نهر الأردن ودوافده المعروف بمشروع بنحاس روتنبرج Rutenberg وهذا المشروع الذي أخذه روتنبرج - وهو يهودى روسى أصلا - يخول الشركة

توليد الكهرباء من نهر الأردن ونهر اليرموك وإستعمال بحيرة طبرية خزاناً للمياه وبناء ما يشاء من المحطات والمعامل وإستثمار نهر العوجا ، ومدة الامتياز سبعون سنة ولا يجوز لأحد غيره ، تنوير أى بلد فى فلسطين عدا مدينة القدس التى منح إمتياز تنويرها من قبل الدولة العثمانية ليونانى سنة ١٩١٤ وفى هذا الصدد يقول نجيب صدقة .

و كانت شروط هذا الامتياز بمحفة بحق العرب على نحو لا مثيل له (١٤) ، علاوة على إستغلال المياه فى توليد الكهرباء اتخذ المشروع حجة لجلب أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين .

وبالاضافة إلى ذلك فلقد سهل صموئيل إنتقال الأراضى العربية إلى اليهود .

وفى زمنه بيع ٢٠٠.٠٠٠ دونم من أراضى مرج بن عامل ، وهو سهل خصب للغاية قرب الساحل فأنتقلت ٢١ قرية عربية من سكانها الذين كان عددهم ٨ آلاف وكان عدد القرى ٢٢ قرية — أما أصحاب هذه الأراضى فكانوا من لبنان من الاقطاعيين اللبنانيين أسمهم آل سرسق ، وبما يجدر ذكره بهذا .

ومنح صمويل الوظائف الكبيرة الحساسة لليهود دون العرب ، ويشير بعض الباحثين (١٥) إلى أن جهد العرب فى العمل لدفع الخطر الصهيونى خلال عهد صموئيل كان ضعيفا فلم تكن لهم زعامة قوية ما مرة ينضمون تحتها متحدين متكاتفين ، اللهم إلا من أحزاب متعددة تألفت فى فلسطين على النظام الاقطاعى ذلك أن الأحزاب كانت تمثل الأسر الكبيرة (وقد بلغ عددها مثلاً فى سنة ١٩٣٥ أكثر من خمسة) علماً بأن فلسطين بلد صغير لا يحتمل تكوين مثل هذا العدد من الأحزاب . فالحزب العربى كان يمثل أسرة الحسينى وحزب الدفاع كان يمثل أسرتي

الذشاشيبي وطوقان وحزب الاصلاح يمثل أسرة الخالدي وحزب الاستقلال يمثل أسرة عبد الهادي ، وهذا بخلاف أحزاب أخرى وهذا الأمر ربما كان قد فطن إليه قبل ذلك بخمسة عشر سنة المندوب السامي صموئيل حيث بدأ منذ بداية عهده في تطبيق سياسة (فرق تسد) وبدأ سياسة خبيثة بالنسبة لعرب فلسطين هي سياسة « فرق تسد » وهي السياسة التي عرفت عن حكم الإنجليز في المستعمرات فقد جاء صموئيل إلى فلسطين وكان رئيس بلدية القدس (٤٤) موسى كاظم باشا الحسيني والد المرحوم عبد القادر الحسيني ، وكان رئيسا قبله أخوه حسين سليم الحسيني ، فلما جاء صموئيل ولاحظ المقاومة العربية عزل موسى كاظم الحسيني ووضع مكانه زعيما معروفا اسمه راغب بك الذشاشيبي وكان هذا الأخير عضواً في مجلس المبعوثان في أستانبول ووجها مرموقا في بلده وكانت الأقالة والتمعين بداية لصراع بين أسرتين مستمر للأسف مدة طويلة من الزمن .

والحقيقة أن سبب الصراع هو هذا الذي فعله صموئيل ، ولحسن الحظ أن كان بين الأسرتين صلة قرى فكان أقرباء الأسرتين دوماً يحاولون حصر الخلاف في نطاق ضيق ، ويعمل الدكتور أسحق الحسيني (٤٥) هذا كي يوضح لبعض الباحثين الذين أشاروا إلى قضية تنازع الأسر في فلسطين ، ولكنهم لم يقفوا على سر هذا التنازع .

ويرى الدكتور الحسيني أن سر هذا التنازع يكمن في أن صموئيل أراد أن يطبق سياسة فوق تسد بأن زرع الخصومة بين أسرتين كبيرتين قريبتين .

لقد أراد صموئيل نحو الشخصية الفلسطينية بأن وضع على النقود الفلسطينية بطريقة خبيثة أرض إسرائيل بين قوسين كي يوهم العرب بأن هذا الاختصار ما هو

إلا دلالة عن فلسطين وقبل ذلك على الطوايع فنجد أن بعد كلمة فلسطين كتب Ertel Israel (٤٦) .

وأراد صموئيل أن يمحو اللغة العربية التي كانت هي اللغة الأصلية بأن جعل اللغة العبرية لغة رسمية في حين كان اليهود أقلية .

وفي سنة ١٩٣٠ أراد صموئيل أن يقدم رشوة للعرب فأفترح تأسيس مجلس استشاري يؤلف من ٣٠ عضواً كالآتي :

١٠ من الحكومة

٤ من المسلمين

٣ من المسيحيين

٣ من اليهود . ثم حل هذا المجلس الاستشاري لأن عرب فلسطين لم يرضوا عنه .

ويلاحظ أن تقسيم السكان في فلسطين إلى طوائف دينية رغم أن التمييز بين المسلمين والمسيحيين لم يكن معروفاً من قبل الانتداب ، ولم يستطع صموئيل أن يقسم بين المسيحيين والمسلمين رغم ما بذله من جهود في هذا الصدد .

وبعد ذلك عرض صموئيل مجلساً تشريعياً من ٣٣ عضواً كالآتي :

١١ من الحكومة

١٢ من السكان (٨ مسلمين + ٢ مسيحيين + ٢ يهود) ويضاف إلى ذلك أنه جعل للمندوب السامي الحق في رفض وقبول اقتراحات هذا المجلس التشريعي الصوري والذي تضمن الحكومة أغليته .

ولقد كانت سنوات صموئيل الخمس مريرة (٤٧) حتى أنه قال : إن المقاومة العربية كانت من أشد ما عرف في التاريخ .

وفي حين كان التعليم عند اليهود في هذه الفترة بين المجلس المحلي الذي منحه لهم
صموئيل الأشراف على أحوال اليهود المدنية والتعليمية والاجتماعية علاوة على
الوكالة اليهودية التي قامت بحق صك الانتداب .

وما يجدر ذكره أن عمربرت صموئيل اقترح في سنة ١٩٢٣ بإنشاء وكالة
عربية على نمط الوكالة اليهودية ويرى بعض الباحثين (٤٨) أن هذا الاقتراح كان
طبيعيا أن يرفض لأنه يتجاهل أبسط حقوق عرب فلسطين ، وقدم رئيس اللجنة
التنفيذية للدوتمر العربي — بوصفه ممثلا لعرب فلسطين — مذكرة المندوب
السامي بتاريخ ٢٩/١١/٢٣ توضح أسباب رفض الاقتراح جاء فيها :

(أن الغاية التي يناديها عرب فلسطين ليست وكالة عربية مشابهة للوكالة
اليهودية المنصوص عنها في المادة الرابعة من صك الانتداب ، إنما الذي يطلبونه
ولا يقبلون عنه بديلا هو الاستقلال الذي جاهدوا في سبيله منذ زمن طويل
ووعدهم به بريطانيا العظمى وحلفاؤها والذي انضم العرب من أجله إلى جانب
الحلفاء أيام الحرب العالمية وأشتركوا فيها أن الاقتراح القائل بأن العرب
يجب أن يشتركوا في الإدارة بواسطة وكالة عربية ومساواتها في ذلك بالوكالة
اليهودية وتصريح فخامتكم بأن في تنفيذ هذا الاقتراح تقدم كبير نحو تحقيق
مطالب العرب في فلسطين ، لها جديران بالدهشة والاستغراب الكبيرين ، إذ أن
العرب رفضوا من قبل قبول المجلس التشريعي والمجلس الاستشاري اللذين لهما
من الصلاحيات والسلطات ما هو أكثر بكثير مما للوكالة . وأنه لمن المستحيل على
العرب — أصحاب فلسطين — أن يقبلوا مساواتهم باليهود (٤٩) الدخلاء فضلا
عن أن أسم الوكالة اليهودية يبين للعرب أنها غرباء في وطنهم وبلادهم (٥٠) .

ولم يكن العرب متغالبين في مطالبهم هذه فقد اعترفت لجنة الانتدابات الدائمة
في عصبة الأمم بصحتها إذ قالت :

(لا يمكن للعرب قبول هذه الوكالة لأن صلاحيتها ضيقة محدودة ، وأن العرب وهم في بلادهم يجب أن يكون لهم حق في الإدارة أكثر بكثير من أولئك المهاجرين) .

وباختصار فإن صموئيل أتم ما بدأه هرتزل ووزيرمان فلقد كان عمل هرتزل أن يأخذ وعد رسمي من الحكومة البريطانية بتأسيس وطن قومي ثم بانتزاع صك الانتداب . وصموئيل يتمم هذا العمل بإقامة الدولة اليهودية من حيث الإدارة والتنظيم (٥١) .

١ - القائد مارشال بلومر : Plumer .

تولى الحكم من سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٨ أى عقب ظهور المقاومة العنيفة ولذا فإن مهمته الأولى كانت توطيد الأمن .

ومن الثابت أن أبرز ضرر عاد على العرب في فترة حكمه هو أن العرب لم يستفيدوا على الإطلاق أى شيء من مشروع استغلال البحر الميت الذى صودق عليه في عهده حيث نص هذا المشروع ببساطة على استثمار ما في البحر الميت من معادن وقد قدر ما فيه من بوتاس ١٣٠٠ مليون طن ومن ملح الطعام بسبعة أضعاف هذا القدر، عدا الفوسفات والصودا الكاوية وغاز الكلورين وحامض الهيدروكلوريك بما يقدر ثمنه بما لا يقل عن ٢٤٠ مايار جنيه أسترليني .

ولأجل التغطية على عايباته لليبرد على حساب العرب أصحاب فلسطين الشرعيين فقد أعطى عربيا واحدا بعض الأسهم ، يهام العالم بأن العرب يشاركون في هذا المشروع مع أنه مشروع يهودي بريطاني بحيث لا يستفيد منه العرب شيئا على الإطلاق (٥٢) .

السير جون تشنسلر : Sir John Chancellor

وفي عهده عقد الإتفاق نهائيا بين الحكومة وشركة البحر الميت ضد رغبة العرب ونشط اليهود في شراء الأراضى يحميهم قانون صغار المزارعين على بيع أراضيهم أو دفع ضرائب فاحشة ، وفي زمنه حدثت ثورة ١٩٢٩ وجاء بسببها لجان للتحقيق في شكوى عرب فلسطين ومنها لجنة تسمى « لجنة شو » ولجنة تسمى لجنة « سمبسون » وكلاهما جاءت أثر حوادث عام ١٩٢٩ للتحقيق في أسباب الثورة وعلاجها ، وكلتا اللجنتين وقفت على المآساة التى يعيشها العرب ورأت أن وراء الثورة أسبابا طبيعية ناتجة عن خوف العرب من فقدان أراضيهم ومن غمرهم بأكثرية يهودية تحمل محالهم .

ومن الأنصاف أن نؤكد أن كلاما من لجنتي شو وسيمبسون (٥٢) قد أيدتا وجهة النظر العربية وشخصتا الحاد تشخيصا سلما وقررتا أن العرب يواجهون خطرا عسوسا حتى ذهب سمبسون إلى أن المقصود « بالوطن القومى » زيادة رقى الطائفة اليهودية لافرض الجنسية اليهودية على فلسطين ، وأصدرت الحكومة البريطانية حينئذ كتابها الأبيض — الذى سنتعرض له فيما بعد فى حينه — أيدت فيه العرب فى بعض المواقف ولكننا سرعان ما تراجعمت عنه واستعرت فى تنفيذ سياستها تحت تأثير الصهيونية .

٣ - اللفتاننت جنرال آرثر واكهوب :

تولى المنصب من سنة ١٩٣١ — ١٩٣٧ أى لمدة فترتين وكان واكهوب على جانب كبير من الدهاء ، فمن ناحية العرب تظاهر بأنه يعطف على القرويين العرب وأطلق عليه لقب « نصير القرويين » وكان بالفعل يكثر من زيارة القرى العربية ومناقشة القرويين فى مشاكلهم ويقطع على نفسه الموعد بتنفيذها ولكنه من الناحية

الثانية يعطف على الوطن القومى اليهودى عطفاً حقيقياً مستوراً بالإنفاق السياسى .
وبسبب هذه السياسة ذات الوجهين استطاع أن يزيد مساحة الاراضى التى
يملكها اليهود من ٨٤٤ ألف دونم عام ١٩٢٥ إلى مليون ، ٣٣٢ ألف دونم سنة
١٩٣٦ أى نحو المثلين .

وبسبب هذا السياسة المناقفة قامت ثورة ١٩٣٦ فى عهده وذلك أن
الحكومة البريطانية ألغت لجنة تحقيق برئاسة اللورد د بيل ، للنظر فى النزاع بين
العرب واليهود باستمرار ، واعترفت لجنة بيل فى تقريرها إذ قالت :

« أن النزاع ليس فى جوهره نزاعاً عنصرياً ناشئاً عن كره قديم يكنه العرب
للـيهود ، فلقد كان التنافر والاصطدام بين العنصرين قليل جداً أو معدوماً فى مآثر
الأقطار العربية إلى أن ولده النزاع القائم فى فلسطين » (٥١) .

وهكذا نرى أنه حتى هذه اللجنة البريطانية تقر بأن العداوة بين العرب واليهود
لا ترجع إلى أن هؤلاء عرباً وأولئك يهوداً بل سببها مشكلة فلسطين بالذات (٥٢) .

ولقد كان واكبوب من الصهيونيين المتحمسين لدرجة أن الصهيونيون
أقاموا له حفل تكريم فى لندن سنة ١٩٣٥ (٥٦) ووقف واكبوب فى الحفل يدعو
إلى شرب نخب نجاح الصهيونية وفى سنة ١٩٣٦ قابل واكبوب المقاومة العربية
بعنف وقسوة وشتت شمل العرب وحل اللجنة العربية العليا التى ضمت جميع
الأحزاب العربية وأقال رئيس المجلس الإسلامى الأعلى وهو المؤسسة الإسلامية
الوحيدة ونفى الزعماء سيشل وسن قانون الطوارئ وبطش بالشوارع حتى أنه
شنق ١٤٨ عربياً فى سجن عكا وبلغ عدد الشهداء ثلاثة آلاف والجرحى سبعة آلاف
وبطش واكبوب العرب جميعاً لأن الوحدة الوطنية تمت خلال ثورة سنة ١٩٣٦

ولم يقيم أدنى خلاف بين الأحزاب فيما يتعلق بالميثاق الوطني الذين طالب العرب به حينئذ على ثلاثة أركان :

(أ) قيام حكومة دستورية تمثل السكان .

(ب) إيقاف بيع الأراضي لليهود .

(ح) إيقاف الهجرة .

وهكذا نجد أن واكبوب — وتحت تظاهره بانتصاره قد سلبهم الكثير من أراضيهم وأدخل طوفانا من المهاجرين (٥٧) ليحلوا محلهم فإذا قدرنا أن مساحة الأراضي محدودة وأن ما يشتريه اليهود يضيق الرفعة العربية ويحرم العرب الزراعة وأن نوع المهاجرين كان من طبقة خاسرة من الشباب الذين يتدربون على حمل السلاح في الخارج قبل دخولهم إلى فلسطين ، لتبين لنا مقدار الخطر الذي واجهه العرب في زمن واكبوب .

ولكن من الناحية الأخرى كانت المقاومة العربية (٥٨) على مستوى الإضطهاد والضغط والإرهاب ، ففي زمن واكبوب أضرب العرب ١٧٦ يوما متواليا وهو أطول إضراب في التاريخ ولشترك جميع عرب فلسطين في الإضراب وفي الاحتجاج على سياسة واكبوب القائمة على انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود وإدخال المهاجرين اليهود حتى اشترك الموظفون العرب الدولة مع السكان ضد السياسة التي يسير عليها المندوب السامي اتجاه العرب .

وما يجدر ذكره أنه في سنة ١٩٣٦ وقبل إنقضاء فترة حكم المندوب السامي واكبوب نشأت اللجنة العربية العليا وهي لجنة سياسية تمثل اتحاد الأحزاب الفلسطينية المختلفة وكانت تجمع بين عرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين في جبهة واحدة لمقارمة الصهيونية بعد أن حرم أغلبية السكان في فلسطين من العرب سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين من حقهم في الحكم الذاتي (٥٩) ولم تكن لهم قبل تشكيل

اللجنة العربية العليا - أية منظمة سياسية مترف بدو ها كالوكالة اليهودية ، كما لم تكن لهم هيئات مماثلة للجمعية اليهودية ولللمجلس التنفيذي اليهودي اللهم إلا منظمة ذات طابع ديني وخيري أسسها المسلمون وأطلقوا عليها اسم المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان يتم إختيار أعضائه بالانتخاب ثم أصبحوا يعينون بواسطة المندوب السامي ، وكان المجلس الإسلامي هذا يشرف على المحاكم الشرعية وعلى الأوقاف ثم نشأ المؤتمر العربي الفلسطيني كهيئة سياسية للدفاع عن مصالح العرب وكان للمؤتمر مجلس تنفيذي منتخب حتى سنة ١٩٣٦ حيث نشأت اللجنة العربية العليا كما سبق أن أوضحنا واتحد في إطارها عرب فلسطين مسلمين ومسيحيين في نطاق القومية العربية لمواجهة الخطر الصهيوني (٦٠) .

٥ - السير هارولد مكمايكل : Sir Harold Mc Micheal

تولى منصبه عقب واكوب من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤١ قبل الحرب الثانية وفي زمنه اشتدت الثورة وعمت جميع البلاد فأرسلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق أخرى برئاسة السير جون وود هيد . John Wood Head لدرس أسباب ثورة العرب ولدرس مشروع التقسيم الذي أقرته اللجنة الملكية برئاسة اللورد بيل سنة ١٩٣٦ والتي أوصت بتقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام كما سيجيء ذكره فيما بعد .

وفي زمن هارولد مكمايكل عقد مؤتمر في لندن في ٧ فبراير ١٩٣٩ المشترك فيه زعماء البلاد العربية من ناحية وكذا اليهود منفصلين بعضهم عن بعض وكانت نتيجة هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض في ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ وهو على جانب كبير من الأهمية ولذلك فسوف نتناوله في تفصيل غير قليل لاسيما بالنسبة لموقفه من العمل وموقف العرب منه .

الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ وموقف العرب منه :

يرى الباحثون (٦١) في القضية الفلسطينية أن هذا الكتاب الأبيض — على ما فيه من حسابات وسيئات — كان أسخى ما جاء به الإستعمار على فلسطين وإن مزاياه بالنسبة للعرب تتلخص في :

(١) قر الكتاب الأبيض بأن الحكومة لا تستطيع أن توافق على أن تصبح فلسطين يهودية ولا عربية ولكي تكون فلسطين مشتركة بين العرب واليهود بمعنى آخر عدل في سياسة وعد بلفور والإنتداب لأنها جعلتا فلسطين وطناً قومياً لليهود .

(٢) أتى الكتاب بكسب نسبي للعرب عن طريق رغبته في تحديد لا إلغاء إنتقال الأراضي إلى اليهود وكذا تحديد الهجرة اليهودية .

(٣) وعدت بريطانيا العرب في فلسطين بمنحهم مزيداً من الحكم الذاتي — طبقاً لما جاء بهذا الكتاب الأبيض — خلال عشرين سنة هي فترة الإنتقال .

وهكذا نستنتج أن خلاصة ما جاء بالكتاب الأبيض هنا في ثلاثة مسائل : (٦٢)

(١) الهجرة .

(٢) الأراضي .

(٣) الدستور .

ففيما يتعلق بالهجرة فقد قيدها الكتاب الأبيض جزئياً خلال فترة الإنتقال بحيث تكون في حدود ٧٥ ألف مهاجر سنوياً وذلك لمدة ٥ سنوات تقف بعدها الهجرة اليهودية .

وفيما يتعلق بالأراضي فقد منح هذا المندوب السامي سلطنة منح يوسع الأراضي وتنظيم إنتقالها .

وفيما يتعلق بالحكم الذاتي والدستور كانت سياسة بريطانيا في فلسطين (٦٣) تهدف هنا إلى قيام حكومة مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاودة تضمين المصالح العسكرية والإقتصادية البريطانية على أن يسبق ذلك فترة إنتقال مدتها عشر سنوات لإجراءات التطورات الدستورية الضرورية .

ويرى بعض الباحثين (٦٤) أن ضعف القضية العربية نتج عن رفض العرب الكتاب الأبيض ، وأنه لو قبل العرب الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ لتغير الحال عما هو عليه الآن .

والحقيقة . . أنه حتى لو كان العرب قد قبلوا الكتاب لما نفذته بريطانيا في صالحهم ولحاولت أن تلوى نصوصه في مصلحة اليهود بدليل ما وقع بعد ذلك مباشرة في أثناء الحرب العالمية الثانية فقد منحت بريطانيا كافة ما أوردته في هذا الكتاب الأبيض .

وقد رفض العرب (٦٥) هذا الكتاب مستندين في رفضها إلى أن فترة الإنتقال تعطى اليهود سلاحا في معارضة إستقلال العرب ، والعرب يريدون حكومة وطنية خلال مدة معقولة ولا يقبلون مساعدة من بريطانيا في وضع دستور لهم ففضلا عما قد وضع لعرب فلسطين من عبارات غامضة أتت في الكتاب ومن ذلك أن إعلان الإستقلال أو تأجيله بعد عشر سنوات جعله الكتاب الأبيض منوطا بالظروف مما يؤدي في النهاية إلى وضع اليهود في فلسطين وإنشاء دولة يهودية على حساب العرب أصحاب فلسطين الشرعيين وبالتالي فإن المشروع البريطاني

هو محاولة مظلمة لإخلاء مسؤولية بريطانيا أمام العرب عن إنشاء مثل هذه الدولة .

٦ - فليك مارشال فيكوانث جورت :

تولى الحكم خلال الحرب العالمية الثانية — أى فى الفترة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٥ .

ومن الثابت أن العرب لم يشتركوا فى أى جيش من الجيوش المتحاربة — بخلاف اليهود الذين تفوقوا على العرب فى فنون الحرب والشئون العسكرية وظهر أمر ذلك واضحاً عندما وقعت المعارك الدموية بين العرب واليهود قبل قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة وسيأتى ذكره فيما بعد .

وبناء على ذلك فأكبر تغيير طرأ على السياسة الصهيونية هو التحول إلى أمريكا وظفر اليهود من الرئيس روزفلت بتصريح أفضى به لإثنين من زعمائهم فى ٩ مارس سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن الحكومة الأمريكية لم تؤيد مطلقاً كتاب سنة ١٩٣٩ الأبيض .

وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أعلن وعده بأن يعمل على إنشاء دولة يهودية حرة ، كما نشر الرئيس الأمريكى ترومان فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ بياناً طالب فيه بفتح فلسطين للهجرة غير المقيدة (٦٦) ،

ولقد أصدر الكونجرس الأمريكى قراراً فى ٩/١٢/١٩٤٥ أيد فيه الرئيس ترومان فى مساعيه لفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهود ، ولليهود أن يشتركوا مع سائر السكان لجعل فلسطين كومنولث ديمقراطى حتى يكون الجميع متساوين فى الحقوق (٦٧) .

وبما يحدر ذكره هنا أن نذكر أن المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود قد تبادل مع الرئيس روزفلت الخطابين الآتي ترجمتها بهذا الصدد :

تضمن خطاب الملك المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ إلتاماً للصهيونيين بأنهم يقيمون إستعدادات عدائية ضد العرب ، وأنهم يعملون على خلق نازية تحت سمع الديموقراطيات وبصرها وأن لكل شعب الحق الطبيعي في أن يعيش في بلده وأن عرب فلسطين هم أول من أستوطنوها منذ ٣٥٠٠ سنة قبل المسيح بينما لم يحكم اليهود فلسطين إلا مدة ٣٨٠ سنة ثم طردوا منها منذ ٢٠٠٠ سنة وأن حق العرب يستند على ما يأتي :

(أ) حقهم في الإقامة هناك إذ أنهم يقيمون فيها منذ ٣٥٠٠ سنة قبل الميلاد .

(ب) الحق الطبيعي في الحياة .

(ج) العرب ليسوا أجانب في فلسطين وليس هناك أية نية في تهجير عرب من الخارج للإقامة فيها .

وقال المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود :

إن مطالبة اليهود بفلسطين هي مغالطة وأنه يجب التفريق بين الصهيونيين وبين اليهود المضطهدين وقد ساهمت فلسطين وطردها سكانها الاصليون في عمل لا مثيل له في التاريخ .

وأنهم الملك اليهود بقتلهم العدوانية ضد الدول العربية المجاورة وأنهم يعملون على التفريق بين العرب والحلفاء وأنهم يعدون تنظيمات عسكرية إرهابية .

وقد رد الرئيس روزفلت في ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ قائلا :

• تذكرون جلالتم في مناسبات سابقة أني أحظنكم علما بوقف الحكومة

الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتها في أنه لا يجوز إتخاذ أى قرار عن الوضع الاساسى في فلسطين بدون إستشارة تامة مع كل من العرب واليهود .

وتذكرون جلالتكم بدون شك أثناء حديثنا الأخير أكدت لكم بأنى بصفتى رئيسا لحكومة الولايات المتحدة لن أتخذ أى عمل يعتبر عدائيا للعرب... ويسرنى أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التى سبق أن تلقيتنموها عن موقف حكومتى وموقفى كرئيس للهيئة التنفيذية بالنسبة لموضوع فلسطين وأن أبلغكم أن سياسة هذه الحكومة فى ذلك الصدد لم يتغير .

إلا أن رد الرئيس روزفلت هنا كان ذرا للرماد من العيون .

فى عام ١٩٤٥ أيضا قدم ٥٠٠ يهودى بروتستانتى فى أمريكا عريضة إلى الكونجرس طالبوا فيها بإقامة وطن قومى على الوجه الذى يريده اليهود فى فلسطين .

وأنهى ترومان سنة ١٩٤٥ القضية نهاية متناقضة لمبادئ واشنطن ومخالفة للعدل والإنسانية والمسؤولية التى تعهدت بها عصبة الأمم بتسمية الحكم الذاتى داخل البلاد المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية .

أما فى داخل فلسطين فلقد إنتقل اليهود خلال هذه الفترة إلى مرحلة إستعمال العنف فى مواجهة العرب، فلقد أعطت الحرب لليهود فرصة للحصول على الأسلحة والتدريب العسكرى وإشتد النشاط الارهابى بصفة خاصة فى سنة ١٩٤٤ من جانب الجماعات العسكرية اليهودية « الهاجاناه — الأرجون — زفاى لوى — شتيرن » (٦٨) .

٦ - الجنرال آلان جوردون كينجهام : (١٩٤٥ - ١٩٤٨)

وكانت مهمته تهدئة ثورة العرب من الناحية العسكرية كما هو ظاهر من رتبته

العسكرية ، وفي زمنه جاءت لجنة أنجلو-أمريكية سافرت إلى فلسطين ثم وضعت تقريرها في ٢٠ إبريل سنة ١٩٤٦ ويتلخص مضمونه بالنسبة للعرب كالآتي :

(أ) إستمرار الإدارة في فلسطين على ما هي عليه حتى تبرم إتفاقية لوضع الإقليم تحت وصاية الأمم المتحدة وبيّنت اللجنة بصفة خاصة أن المصالح المسيحية أهدرت في فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية ، ولكن دولة تحافظ على حقوق المسلمين واليهود والمسيحيين .

(ب) على الإدارة أن تعمل على رفع مستوى العرب حتى يكون مساوياً لمستوى اليهود .

(ج) إصلاح تعليم العرب كاليهود حتى يصل الوفاق بين الطرفين .

(د) القضاء على استعمال القوة .

(هـ) إن فلسطين لا تستطيع إستيعاب يهود أوروبا ويجب البحث عن جهات أخرى .

وحينما عرض التقرير على الحكومتين الإنجليزيتين والأمريكية لم تصدر قراراً رسمياً بشأنها وإنما قررت تشكيل لجنة أخرى للنظر في توصيات اللجنة الأولى ولقد قامت جامعة الدول العربية بإصدار قرار في ١٢ يونيو عام ١٩٤٦ (٦٩) عارضت فيه تشكيل لجنة إنجليزية أمريكية للتحقيق في فلسطين وذلك دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة والدول العربية كما رفض القرار توصيات اللجنة مؤكدة أنها تتعارض مع حقوق سكان فلسطين في الإستقلال (٧٠) .

سردنا حتى الآن عاملين ساهما في إيجاد المشكلة الأصلية لقضية فلسطين . . . قضية الشعب العربي الفلسطيني الذي طرد من وطنه ويكافح الآن لاستعادة وطنه في مواجهة القوى الإستعمارية والصهيونية العالمية .

ولا شك أن تصرفات دولة الإنتداب تجاه العرب خصوصاً هي التي ساهمت في تمكين اليهود من فلسطين ومهدت لإعلان قيام إسرائيل فيها .

ولقد سقنا سالفاً سببين هما :

١ — سياسة إستغلال الأراضي وذكرنا أنه يدخل فيها أيضاً سياسة الهجرة المنظمة إلى فلسطين ، وأرجأنا الكلام عن هذا العامل — رغم صلته الوثيقة بسياسة إستغلال الأراضي — إلى المبحث التالي لما له من أهمية خاصة في تمويل أصحاب فلسطين الشرعيين إلى الأقلية .

٢ — الحكم والادارة خلال الإنتداب .

وسوف نتعرض الآن للعامل الثالث وهو ما ابتدعته بريطانيا من سوء نية لتحويل فلسطين لصالح الصهيونية .

٣ — فكرة تقسيم فلسطين وكيف واجهها العرب :

نشأت فكرة التقسيم سنة ١٩٣٧ حيث بدأت بريطانيا تعرض مشروعات — وأولها — مشروع لجنة بيل وسيأتي تفصيله حالاً — وتهدف هذه المشروعات إلى تقسيم فلسطين كبادرة لإنشاء دولة يهودية تدخل في ميدان العلاقات الدولية ، وعملت بريطانيا في تلك المرحلة منفردة ثم آثرت بعد ذلك أن تشرك معها دولاً أخرى ، وأخيراً رأت بريطانيا مهمة إنشاء الدولة اليهودية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ .

٥ — تقرير لجنة بيل سنة ١٩٤٧ :

جاء في تقرير لجنة بيل بتاريخ ٧ / ٧ / ١٩٣٧ (٧١) :

« مادام العرب يعتبرون اليهود غزاة ودخلاء وما دام اليهود يرمون التوسع على حساب العرب فالحل الوحيد هو الفصل بين الشعبين فتؤلف دولة يهودية في

الأراضي التي يكون اليهود أكثرية سكانها ، ودولة عربية في المناطق الأخرى ، .

واقترحت اللجنة في تقريرها أيضا أن يكون التقسيم على النحو التالي :

١ - تشمل الدولة اليهودية جميع ألوية حيفا والجليل بما فيها صفد وعكا وجميع السهل الساحلي من أسدود إلى الشمال وتوضع مدن طبرية وصفد وحيفا وعكا مؤقتا تحت الإدارة البريطانية ضمنها للدولة اليهودية .

٢ - أما الدولة العربية فتشمل — عدا شرق الأردن — مناطق غزة وبيت سبع وصحراء العقبة والخليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين وبيسان ويافا .

٣ - وعدا الدولتين لابد من منطقة ثالثة تشمل القدس وبيت لحم وتمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم ويسر لها الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس إلى يافا شاملا مدينتي اللد والرملة وهذه منطقة تظل تحت الإنتداب على ألا يسرى عليها تصريح بلغفور ، وتكون اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة فيها ويجب أن يشمل هذا الإنتداب الناصرة وشواطئ بحيرة طبرية لقد استمها (٧٢) .

٦ - موقف العرب من فكرة التقسيم :

ليس غريبا أن يهتز الضمير العربي لفكرة التقسيم وأن يشور عرب فلسطين عليه وأن ترفض اللجنة العربية الفلسطينية العليا مشروع التقسيم على أساس إخلاله بحقوق الأغلبية العربية .

ومن الجدير أن نذكر بهذه المناسبة أن عرب فلسطين قد قاوموا دوما الاتجاه المعارض لحقوقهم باعتبارهم الشعب صاحب السيادة في فلسطين ، وكانت بريطانيا تعمل عقب كل ثورة عربية إلى تشكيل لجان للتحقيق وإلى إصدار تقارير

وكتب رسمية كما سبق أن أوضحنا وكانت التقارير والكتب الرسمية البريطانية تهدف — حتى سنة ١٩٢٧ إلى محاولة تهدئة العرب عن طريق الوعد بتقييد الهجرة اليهودية وربطها بامكانية فلسطين لاستيعاب المهاجرين .

ولم تكن هذه التقارير مرضية بصفة عامة للأهداف الصهيونية المتصلة بإنشاء دولة فلسطين ، بل لقد اقترح المندوب السامي البريطاني في سنة ١٩٣٥ لإنشاء جمعية تشريعية يمين جانب منها بالانتخاب وجانب بالتعين مما يفتح السبيل لتولى الأغلبية العربية لمقاليد الحكم الذاتي ، ولقد رفض الصيونيون ذلك المشروع ، كما اعتبره العرب غير محقق لآمالهم في حكم بلادهم (٧٣) .

واستمرت هذه المؤامرات تحاك ضد العرب حتى جاء تقرير لجنة بيل الذي ذهب هو الآخر إلى أن التقسيم يمثل الحل المناسب لمشكلة عسيرة الحل وهي مشكلة : « النزاع المستعصى بين شعبين مختلفين يقيمان معاً ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة ، وليس الهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما » .

كما ذكر التقرير :

« أنه وأن كان ليس في الامكان لأي من العنصرين أن يتولى حكم فلسطين بأسرها بأنصاف فقد يكون في إمكان كل عنصر منها أن يحسن الحكم في كل منها ، ولاشك أن هذا الادعاء — من وجهة النظر القانونية — يجافي الحقائق التاريخية والاجتماعية فالشعب الفلسطيني جزء من القومية العربية ، وهو الشعب صاحب السيادة على فلسطين ، وأنه يوجد ما يسمى بالقومية اليهودية وتوجد حقوق قانونية لليهودية العالمية في فلسطين وإن كل ما يطالب به اليهود الموجودون في فلسطين حينئذ هو أن يتمتعوا بالحقوق المقررة للأقليات طبقاً للقانون الدولي .

وأن بريطانيا — وهي دولة الانتداب — قد ضربت عرض الحائط بجميع الثورات العربية السابقة في فلسطين بما فيها أيضاً الثورات العربية التي سميت

التصديق على صك الإنتداب وإستمرت السياسة البريطانية لتوطد الوطن القومي لليهود وهذا ولاشك غش من جانب دولة الإنتداب — كما يرى الباحثون (٧٤) — والغش فى حكم القانون يبطل سائر التصرفات طبقا للحكمة القانونية — الغش يبطل سائر التصرفات . *Fraus omnia corrumpit*

وهذه الحكمة تعتبر من الأسس العامة الجوهرية فى مختلف القوانين المتمدينة وتبعا فهى تعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولى كذلك .

ومن الثابت أن بريطانيا هى التى خلقت مشكلة وهمية لتحقيق أهدافها السياسية الإستعمارية وذلك حينما منحت اليهود وعد بلفور ، وحينما حصلت على تأييد الحلفاء لهذا الوعد عن طريق إقراره فى صك الإنتداب على فلسطين .

أن تقسيم فلسطين على الصورة سالفة الذكر يتعارض بدون شك مع ماورد فى صك الإنتداب نفسه من تحفظ يتصل بالمحافظة على حقوق سكان فلسطين من غير اليهود وهذا التحفظ يجب إعطاؤه أهمية كبرى (١٥) أو أن القصد منه كان معارضة دعوى الصهيونية للسياسة المتصلة بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين وتطبيق التحفظ المتصل بحماية حقوق غير اليهود يقتضى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إحترام سيادته وسلامه أراضيه ، مما يقتضى رفض فكرة تقسيم فلسطين باعتبارها محاولة للنيل من سيادة الشعب الفلسطينى ومن سلامة أراضيه ، فلا شك أن التقسيم يمزق وحدة الإقليم الفلسطينى ويقيم دولة يهودية على جزء منه ، أو بتعبير آخر دولة أجنبية عن العرب أصحاب السيادة الأصليين .

أن تقسيم فلسطين ليتعارض أيضا مع أحكام المادة الخامسة من صك الإنتداب على فلسطين التى تقرر أن الدولة المنتدبة لايجوز لها التنازل عن شىء من أراضى فلسطين أو تأجيرها أو وضعه تحت حكومة أجنبية .

فضلا عن أن مشروعات التقسيم لا تؤدى لحل المشكلة الفلسطينية وذلك

لأن الأغلبية العربية تقاومها ولا تقبل التفريط في سيادتها كما أنها تجد فيها مجافاة للعدالة وتميزا وتميزا للاقلية اليهودية .

فالمشروع الذى إقترحه بيل — كما سبق أن أوضحنا — يدخل ضمن الدولة اليهودية ٣٢٥ ألف عربى يملكون ثلاثة ملايين دونم وربع مليون دونم مقابل ٣٠٠ ألف يهودى يملكون مليوناً وربع مليون دونم (٧٦) وإنشاء دولة يهودية تحكم أغلبية عربية أمر ينافى المنطق والعدالة (٧٧) فضلاً عن كونه عمل غير مشروع لأن معناه أن أغلب سكان الدولة اليهودية عرب فهم يتجاوزون عدد اليهود بخمس وعشرين ألف نسمة — هذا فضلاً عن أن العرب يملكون أكثر من ضعف الأراضي التى يملكها اليهود .

٧ - مشروع وود هيد سنة ١٩٢٨ :

يقصر هذا المشروع الدولة العربية على منطقة صغيرة وفقيرة ويجعلها تعيش حالة على الدولة اليهودية التى سوف تقدم لها معونة مالية وهو أمر غير مقبول فضلاً عن أنه أمر غير عملى .

ولكل هذا رفض العرب مشروعات التقسيم وقاموا بها بالثورة المستمرة منذ سنة ١٩٣٦ التى قامتها بريطانيا بالقوة والبطش وبالقضاء الزعماء العرب فى السجون . ولقد أدى ذلك بالحكومة البريطانية التى أن تصدر بياناً تحول فيه عن فكرة التقسيم ولقد ورد فى البيان المذكور أنه قد إستقر رأى حكومة بريطانيا بعدم إلغاء النظر والتدقيق فى تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافى قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التى يفتوى عليها الاقتراح الخاص بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هى صعوبات كبيرة لدرجة يكون معها هذا الحل للمشكلة غير عملى ، (٧٨) .

تكرار فكرة التقسيم :

وبما هو جدير بالذكر أن فكرة التقسيم هذه تكررت مرة أخرى ولكن في صور مختلفة أثناء مؤتمر لندن الذي عقد في الفترة من ١٠ / ٩ إلى ١٢ / ١٠ / ١٩٤٦ حيث وجهت بريطانيا الدعوة لحضور مؤتمر المائدة المستديرة في لندن إلى الدول العربية مصر والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن وكذلك عرب فلسطين (٧٩) والوكالة اليهودية .

وعرضت بريطانيا على العرب مشروعاً أسمته مشروع النظام الاتحادي أو مشروع موريسون وهو يقسم فلسطين إلى أربعة مناطق إدارية هي :

١ - منطقة يهودية تشمل الأراضي التي استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبين المستعمرات اليهودية .

٢ - منطقة القدس وتشمل القدس وبيت لحم والأراضي القريبة منها .

٣ - النقت وتشمل الأرض الفضاء غير المسكونة جنوب فلسطين .

٤ - منطقة عربية وتشمل باقى أراضي فلسطين .

وقد رفض العرب مشروع موريسون (٨٠) هذا لما فيه إجحاف بهم .
وبهذا نخلص إلى أن تقييد مشروعات التقسيم البريطانية بأبسط حدود المنطق ليضفى عليها صفة التعسف ومن الثابت أن التعسف فى حكم القانون مبطل لكل إجراء يتسم به .

٩ - تقسيم فلسطين أمام الأمم المتحدة :

إلتخذت فكرة التقسيم صيغة أخرى عندما قررت بريطانيا رفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذى توافه وذلك فى مذكرة مرسلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من جانب بريطانيا بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٤٧ تطالب عقد دورة خاصة لانتخاب لجنة تحقيق جديدة . وفعلًا عقدت الجمعية العامة

دورتها غير العادية في ٢٨ / ٤ / ١٩٤٧ قررت فيه انتخاب لجنة تحقيق من ممثلين من إحدى عشر دولة وهي إستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأرجواى ويوجوسلافيا .

وقامت اللجنة بزيارة فلسطين وتقديم تقرير بشأن توصياتها الموضحة بعد إلى دورة الأمم المتحدة العادية التى بدأت إجتماعاتها في سنة ١٩٤٧ .

ونص التوصية بالتقسيم كالآتى :

د أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بعد أن عقدت دورة خاصة وبناء على طلب الدولة المنتدبة بريطانيا ، للبحث في تأليف وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد اليها في تحضير إقتراح يساعد على حل المشكلة وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذى تضمن عدة توصيات قدمتها اللجنة بموافقة إجماعية ومشروع التقسيم مع الانماء الإقتصادى الذى وافقت عليه أغلبية اللجنة تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الأمم وتأخذ علما بتصريحات الدولة المنتدبة التى أعلنت بموجبها أنها تنوى إلقاء الجلاء عن فلسطين في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ وتوصى إنجاءترا بصفتهما دولة منتدبة على فلسطين وكل دولة أخرى من أعضاء الانماء الاقتصادى لحكومة فلسطين على الشكل الآتى :

(أولا) يجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع للعمل على تنفيذه .

(ثانيا) يقرر مجلس الأمن في أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديد للسلم ، فإذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلا فيجب عليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة ، وذلك باعطاء الصلاحيات الضرورية للجنة الدولية للقيام في

فلسطين بالأعمال الملقاة على عاتقها .

(ثالثا) يجب على مجلس الأمن أن يعتبر كل محاولة ترمي إلى تغيير نظام حقه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديدا للسلم وقطعا للعلاقات السلية وعملا عدوانيا .

وبما يجدر ذكره أن لجنة التحقيق هذه ألقى أوصلت التوصية السابقة بالتقسيم قد أُنقِسمت إلى أكثرية قدمت مشروعا آخر ورفضت الجمعية الصغرى مشروع الأقلية ووافقت على مشروع الأغلبية أى التقسيم، وفي ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٣٣ صوتا إلى جانب التقسيم (وكانت فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الدول التي صوتت لصالح التقسيم) وثلاثة عشر صوتا ضده (الدول العربية السبعة حينئذ وأفغانستان وتركيا والباكستان والهند وكوبا واليونان) وأمتنع عشرة أعضاء عن إعطاء تصويتهم (كانت بريطانيا من الدول التي امتنعت عن التصويت) وتغيب عضو هو سيام .

١٠ - الشعب الفلسطيني يعترض على قرار التقسيم :

من الثابت أن التقسيم قد أهمل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولقد كان الشعب العربي الفلسطيني هو المقصود وهو المعترف في صك الإنتداب وفي تنفيذ الإنتداب .

ولا ننسى أن العرب كانوا حتى وقت عرض الأمر على الجمعية العامة هم أغلبية سكان فلسطين ويملكون من أراضيها ٤٧٧٩ ٪ مقابل ٥٢٨ ٪ يملكها اليهود فضلا عن أن التقسيم يعتبر ماسا بسيادة فلسطين وإستقلالها ، وهذا هو الرأي المعمول به طبقا للقانون الدولي حيث يعتبر الأمور التي لا تخضع لأحكامه من الأمور التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدولة (٨١) ، ولا شك أن سيادة فلسطين وإستقلالها هو من الأمور التي تعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدولة

فلسطين ولا يمكن أن يقبل شعب فلسطين أن يخضع سيادته وإستقلاله لأحكام القانون الدول الذي قرر ذلك .

وعلى هذا فان قرار التقسيم يحافى العدالة لما أنسم به من تعسف لأن المشروع الذى حاز أغلبية الجمعية العامة تميز ببعده الشاسع عن المنطق ، فهو يمنح اليهود مساحة قدرها ١٤٢٠٠ كيلو متر مربع فى حين يمنح العرب — وهم الغالبية ٢٢٠٠ كيلو متر مربع مما خص به اليهود فى ذات الوقت تقيم الدولة اليهودية فى منطقة يسكنها ٤٦٠٠٠ عربى يملكون ثلثى ما بالمنطقة من أرض وعقارات مقابل ٥٣٠٠٠ يهودى يملكون ثلث الأراضى والعقارات فحسب وبمعنى آخر يقيم المشروع الدولة اليهودية فى منطقة نصف سكانها تقريباً من العرب وجعل إمكانياتها فى يدهم . وتوزيع كهذا فيه من التعسف الواضح ما يغنى عن الشرح ، ولا شك أن التعسف يبطل التصرف المتعسف (١٢) وتقسيم فلسطين كما سبق أن أوضحنا — يتعارض مع سيادة شعبها وحقه فى الوحدة الوطنية وفى سلامة أراضيه ، كما أنه يخالف — كما سبق أن أوضحنا أيضاً — صك الانتداب على فلسطين من حيث أن هذا الصك يتطلب المحافظة على حقوق العرب ولا يجوز التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين (١٣) :

وهكذا نجد أن فكرة التقسيم سواء عندما تبنتها بريطانيا أو عندما تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فكرة باطلة قانوناً أو هى على الأقل ليست بذات قيمة قانونية ولا يحاج بها العرب قانوناً .

وقد بهتت فكرة التقسيم هذه فى نطاق الأمم المتحدة ذاتها بعد أن طلب مندوب الولايات المتحدة فى ١٩ / ٣ / ١٩٤٨ إلى مجلس الأمن أن يوقف العمل بقرار التقسيم وأن يدعو الجمعية العامة فى الحال إلى عقد جلسة خاصة لبحث المسألة

من جديد وأنه إلى أن يصدر قرار جديد بما سيكون عليه الوضع الدائم في فلسطين فقد اقترحت الولايات المتحدة أن تدار فلسطين باعتبارها في وصاية الأمم المتحدة كلها أو عضو منها — وأيدت دول أخرى — مثل كندا وبلجيكا — وجهة نظر الولايات المتحدة الأمر الذي رأى معه مجلس الأمن أن يتوقف عن مسامرة الجمعية العامة في فكرة التقسيم ويعيد المسألة إلى الجمعية لتراجع النظر فيها (٨٤) .

فاذا نحن ناقشنا مدى سلطة الجمعية العامة من ناحية الفرق بين القرار والتوصية (٨٥) طبقا للأصول المعمول بها في القانون الدولي فاننا نجد أن قرار الجمعية العامة هنا يعتبر توصية غير ملزمة صدرت وفقا للبادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة وهذه التوصية لا يمكنها أن تمس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولقد صدرت هذه التوصية بأغلبية تجعلنا نؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بذلت ضغطا شديدا على حلفائها وعلى الدول المرتبطة بها لإقتصادها لخطها على قبول التقسيم ولا شك أن معارضة الدول العربية وأغلبية الدول الآسيوية والأفريقية لم توافق على القرار المذكور مما يجعله في نظر بعض الباحثون (٨٦) محاولة لغرض أوضاع سياسية إستعمارية على شعوب آسيا وإفريقيا .

ومن الثابت أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تملك سلطة التصرف بدون ضابط في شئون الأقاليم الموضوعة تحت الإنتداب فميثاق الأمم المتحدة قد أنشأ نظام الوصاية لكي يحل محل نظام الإنتداب بموجب إتفاقات للوصاية تبرمها للأمم المتحدة مع الدول أصحاب الشأن وقرر الميثاق أنه إلى حين وضع إتفاقات الوصاية يجب إستمرار العمل بالاتفاقيات الدولية القائمة. ومعنى هذا أن الجمعية العامة عند نظرها للمشكلة الفلسطينية كان عليها أن تدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية أو أن تقرر لإنهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين إذا كان قد حقق أغراضه في تهيمته

الإقليم للاستقلال ، وهي في جميع الأحوال ملزمة باحترام الالتزامات الواردة في صك الانتداب والتي تقرر وجوب المحافظة على حقوق وأوضاع غير اليهود .

أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أهدرت تماماً مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا المبدأ كان يتطلب إستفتاء سكان فلسطين في مستقبل بلادهم والأخذ بما تقرره الأغلبية .

١١ - مقاومة الشعب الفلسطيني لإعلان وجود إسرائيل :

إنهاء الانتداب بطريقة مجافية لعرب فلسطين :

أعلنت بريطانيا في ٢٦ / ٩ / ١٩٤٧ أنها توافق بلا تحفظات (٨٧) على إنهاء الإنتداب وأنها آخذة في تهيئة أسباب خروجها من فلسطين بأسرع ما يمكن وذلك أثر التقرير الذي قدمته اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة (٨٨) وبعد أن أعلنت اللجنة السياسية للجامعة العربية قرارا جاء فيه :

(بما أن لجنة التحقيق قدمت مقترحات تهدم في مجموعها وفي مفراداتها إستقلال فلسطين كدولة عربية فإن عرب فلسطين وأهل البلاد العربية جميعا يستنكرون هذه المقترحات ويرفضونها من أساسها ويعانون من الآن أنه ليست هناك سلطة تشريعية تملك أن تقطع جزءا من فلسطين العربية وتمنحه للصهيونية لتقيم فيه دولة يهودية ، كما يعانون أنه ليست هناك سلطة تشريعية تملك أن تجيز غزو فلسطين بقوم من اليهود لاصلة لهم بها ولا حق لهم في دخولها) .

وكان واضحا للعيان أن انسحاب دولة الانتداب معناه وضع العرب واليهود وجها لوجه في صراع دموي لأن دولة الانتداب لم تقم خلال سنوات الانتداب بأرساء حكومة وطنية يمكن الاعتماد عليها في إدارة دفة البلاد كما يقضى بذلك نظام

الانتداب وبذلك تكون دولة الانتداب قد تقاعست عن تحقيق الغاية من الانتداب .
فضلا عن أنه لا يمكن لبريطانيا تبعا لذلك أن تستند في إعفاء نفسها من
الانتداب إلى أنها قد أدت الأمانة المقدسة التي أولتها أياها عصبة الأمم .

وقد عرف القانون الدولي الحالات التي يجوز فيها قانونا (٨٩) أن تعفى دولة
الانتداب من مسؤولية الانتداب وهي :

١ - إذا تحققت الغاية من الانتداب .

٢ - إذا اتفقت دولة الانتداب مع عصبة الأمم على ذلك حيث أن العلاقة
بين دولة الانتداب وعصبة الأمم تعتبر وكالة من نوع خاص *Sui Generis*
ولذلك فهي تخرج عن قواعد الوكالة العادية في بعض الأحكام .

٣ - إذا صدر قرار بذلك من هيئة مختصة دوليا عند قيام خلاف بين دولة
الانتداب والعصبة .

وبمناقشة كيفية تخلي بريطانيا عن انتدابها على فلسطين نجد أنها لم تلتزم بالحالات
سابقة الذكر وهذا يعتبر إخلالا منها بالتزاماتها المقررة في صك الانتداب لصالح
العرب فقد تولت بريطانيا الانتداب وفلسطين دولة عربية تسكنها أغلبية ساحقة
وتركتها دون أن تنشئ حكومة وطنية تنولى السلطة أى دون أن تحقق الغاية من
الانتداب بدليل أنها أكدت في يناير سنة ١٩٤٨ أنها ستجلب نهائيا عن فلسطين في
١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . ومنذ أول مارس سنة ١٩٤٨ تنهى الإدارة المدنية في فلسطين
وتستبدلها بحكم عسكري وتنسحب تدريجيا من المناطق اليهودية (٩٠) .

فضلا عن أن بريطانيا لم تحصل على موافقة الأمم المتحدة على تخليها عن السلطة
باعتبار أن الأمم المتحدة (٩١) قد حلت محل عصبة الأمم التي يتطلب نظام الانتداب
موافقتها على أى تعديل لشروط الانسحاب .

ولقد كان على دولة الإنتداب أن تلجأ إلى عصبه الأمم لتخفيفها من الانتداب ولكن عصبه الأمم كانت قد سقطت في ذلك الوقت كما سبق أن أوضحنا ذلك .
والسؤال الذى يشور إذن : هل سقطت التزامات دولة الإنتداب بسقوط عصبه الأمم ؟

تعرضت لذلك بحكمة العدل الدولية فى فتوى خاصة بالوضع فى إقليم جنوب غرب افريقيا — حيث يعتبر هو الآخر من المآمى التى ترتبت على تطبيق نظام الإنتداب حيث رفضت جنوب افريقيا وهى الدولة المنتدبة منح الإستقلال للإقليم ومارست عليه سياسة تفرقة عنصرية ميانى ذكرها تفصيلىا فى حينه .

الفصل السابع

إنشاء إسرائيل يحول عرب فلسطين إلى أقلية

١ - تدفق اليهود على فلسطين :

استمر تدفق اليهود على فلسطين بدون انقطاع وبصفة خاصة في الثلاثينيات والأربعينيات في خلال فترة الحكم النازي في ألمانيا .

لم يكن الأثر الوحيد لهذه الهجرة اليهودية تهديد المستقبل السياسي لعرب فلسطين لمُحسب (١) بل أنها أدت أيضا إلى الاضرار بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة لمنافسة غير عادلة من جانب رجال الأعمال والعمال والزراعيين اليهود ، فمن ناحية . . فإنه تناقص عدد سكان فلسطين العرب من ٧٤,٠٠٠ إلى ١٦,٠٠٠ وذلك في الفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩ تحت ضغط الإرهاب الصهيوني (٢) ومن ناحية أخرى قام المستدروت (٣) (الاتحاد العام لعمال إسرائيل) بدور بالغ الأهمية في نشر المبادئ الصهيونية وذلك منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ بفرض الدفاع عن مصالح العمال اليهود وتوفير العمل لهم .

إلا أن الخطورة التي ظهرت أكثر وضوحا — في مجال بحثنا هذا — هو الدور الذي ساهم به المستدروت في الفترات الأولى السابقة على قيام الدولة تحقيقا للأهداف السياسية للحركة العنصرية الصهيونية المتمثلة في قيام دولة ذو صبغة الملكية يهودية بحته لفلسطين أو بمعنى آخر — كما يرى بعض الباحثين ولاية يهودية صرفة ذات روح عنصرية (٤) وعلى الرغم من أن أهداف الصهيونية لم تتحقق إلا عام ١٩٤٨ عن طريق طرد غالبية عرب فلسطين من وطنهم قسرا ، فإن تمسك الصهيونية بهدف نزع الطابع العربي عن فلسطين لم يتغير منذ نشوء الحركة حتى

عندما اضطروا إلى تجميد السعى نحو هذا الغرض والاستعاضة عنه مؤقتا بمقاطعة العرب وفي هذا الصدد يشرح Ales Wingrod (٥) كيف قاوم العرب إنشاء المستعمرات اليهودية فيقول :

(كانت أغلبية السكان في فلسطين من العرب وكان العرب — ومعظمهم من الفلاحين ويشملون أيضا البدو الرحل وسكان المدن — كانوا جميعهم يعارضون إنشاء المستعمرات اليهودية بعنف) .

ولاشك أن تفسير هذا الباحث لمقاومة الأغلبية العربية لإنشاء المستعمرات اليهودية ، لاشك أن هذا التفسير كان يعيه الصهيونيون ويدركون تماما أن تحقيق أحلامهم في فلسطين يعني بلا ريب اخراج هذه الأغلبية العظمى من سكان فلسطين من بلادهم ومع ذلك نجد زانجويل Zangwill — أحد زعماء اليهود في إنجلترا — يدعو إلى إعطاء البلاد التي ليس فيها شعب بلا بلاد (٦) .

والهستدروت دوره في الهجرة على نطاق واسع حتى أن الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية ذاتها (٧) ذكرت أن ما يقرب من ٧٤٠.٠٠٠ مهاجر يهودي قد دخلوا فلسطين في أقل من خمس سنوات وعلى وجه التحديد — في الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى أول يناير ١٩٥٣ (٨) .

وذلك فضلا عن مساعدة الهستدروت في مساعدة اليهود في الاستيطان الزراعي حيثئذ كما يتبين من الإحصاءات الآنية لباحثين يهود .

تقسيم سكان فلسطين (٩)
في مجالات النشاط الحيوى

نوع النشاط الحيوى	سكان يهود	سكان غير يهود
	%	%
الزراعة	١٨	٦٤٣٩
الصناعة والمباني	٣٣٣٥	١٢
النقل — المناجم والمهاجر	٦٣٤	٥٣٤
الإدارة العامة	٢٣٢	٢٣٨
مهن حرة	١١٣٦	٢٣٤
مهن الخدم	٣٣٥	١٣٦
الملاك العقاريون	٥٣٧	٢٣٠

ومن الثابت أن هؤلاء اليهود الذين عملوا في الزراعة لم تكن لهم أية علاقة بالأعمال الزراعية في البلاد التي أتوا منها إلى فلسطين وحتى الذين كانوا في فلسطين قبلا نادرا ما كانوا يعملون في الزراعة كما رأينا وكما ثبتت الإحصاءات التالية أيضا لباحثين يهود أيضا وذلك قبل عشرات السنين من إنشاء إسرائيل .

إحصائية عن السكان كما تدل عليه (١٠) الأرقام طبقا للبيانات الرسمية

الموضحة في الجدول التالي في الفترة من سنة ١٩٢٢ ١٩٣١

١٩٢٢	النسبة المئوية	١٩٣١	النسبة المئوية
٣٨٧٩٤	%١٠٠	١٧٤٦١٠	%١٠٠
٦٨٥٩٤	%٨١٣٩	١٢٨٤٦٧	%٧٣٣٦
١٥٢١٠	%١٨٣١	٤٦١٤٣	%٢٦٣٤

المجموع الكلى للسكان اليهود

العرب

الفلاحون

وكانت النسبة المئوية لمجموع السكان المسجلين في سنة ١٩٣١ كالآتي :

السكان العرب :	٤٠ ٪
السكان الفلاحون :	٦٠ ٪

بينما من بين المسلمين أنفسهم فإن النسب المتبادلة كانت ٢٧ ٪ ، ٧٣ ٪ .
ويلاحظ أن هذه الاحصائية أمعانا من تضليل الباحث فقد لجأ إلى أن يفصل
العرب عن الفلاحين وفي الواقع فهم جميعا من العرب أصحاب فلسطين الشرعيين
أما اليهود فلم يذكر الباحث من منهم الفلاحون ومن منهم من غير المزارعين .

تقسيم السكان بحسب الأقاليم الطبيعية سنة ١٩٤٣

النسبة المئوية للمساحة الكلية	النسبة المئوية (١١) لمجموع السكان	النسبة المئوية للسكان اليهود	النسبة المئوية للسكان غير اليهود	
السهل الساحلى	١٢ ٪	٤٧ ٪	٧٤ ٪	٣٤ ٪
الوديان الأخرى	٥ ٪	٣٧ ٪	٥٧ ٪	٢٨ ٪
المناطق الجبلية	٢٦ ٪	٤٥ ٪	١٩ ٪	٥٦ ٪
النقب	٤٦ ٪	٤١ ٪	—	٦ ٪

ويلاحظ هنا أن معظم السكان اليهود في هذه الفترة كانوا — ولا يزالون —
يقطنون السهل الساحلى .

لقد كانت فلسطين مسكونة بالقومية العربية وتحولها لدولة يهودية يتطلب
التخلص من سكانها العرب وتكوين أغلبية يهودية في البلاد . ومن الثابت عند
دخول الجيوش البريطانية إلى فلسطين أن اليهود كانوا يكونون أقلية ضئيلة من
عدد السكان تتراوح ما بين ٥ ٪ إلى ١٠ ٪ على أكثر تقدير كما يتضح من
الاحصائية الرسمية التالية عن تطور عدد السكان في فلسطين بين سنة ١٩١٨ ،
١٩٤٨ علماً بأن هذه البيانات لكل السنوات ما عدا سنة ١٩١٨ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨
مستقاة من تقارير حكومة فلسطين :

السكان

السنة	العرب	اليهود	المجموع
١٩١٨	٦٤٤٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
١٩٢٢	٦٦٨٢٥٨	٨٣٧٩٠	٧٥٢٠٤٨
١٩٢٥	٧٢٥٥١٣	١٢١٧٢٥	٧٤٧٢٣٨
١٩٢٦	٧٤٩٢٤٠٢	١٤٩٥٠٠	٨٩٨٩٠٢
١٩٢٨	٨٠٣٥٦٢	١٥٦٤٨١	٩٦٠٠٤٤
١٩٣١	٨٥٨٧٠٨	١٧٤٦٠٦	١٠٣٣٣١٤
١٩٣٢	٨٨١٦٩٠	١٩٢١٢٧	١٠٨٣٨٢٧
١٩٣٣	٩٠٥٩٧٤	٢٣٤٩٦٧	١٠١٤٠٩٤١
١٩٣٤	٩٢٧٤٧٩	٢٨٢٩٧٥	١٠٢١٠٥٥٤
١٩٣٥	٩٥٢٩٥٥	٣٥٥١٥٧	١٠٣٠٨١١٢
١٩٣٦	٩٨٢٦١٤	٣٨٤٠٧٨	١٠٣٦٦٦٩٢
١٩٣٧	١٠٠٥٩٥٨	٣٩٥٨٢٦	١٠٤٠١٧٩٤
١٩٣٨	١٠٢٤٠٦٣	٤١١٢٢٢	١٠٤٣٥٢٨٥
١٩٣٩	١٠٥٦٢٤١	٤٤٥٤٥٧	١٠٥٠١٦٩٨
١٩٤٠	١٠٨٠٩٩٥	٤٦٣٥٣٥	١٠٥٤٤٢٥٣٠
١٩٤١	١١١١٣٩٨	٤٧٤١٠٢	١٠٥٨٥٢٥٠٠
١٩٤٢	١١٢٥٥٩٧	٤٨٤٢٤٠٨	١٠٦٢٠٠٠٥
١٩٤٣	١١٧٣٦٥٩	٥٠٢٩١٢	١٠٦٧٦٢٥٧١
١٩٤٤	١٢١٠٩٢٣	٥٢٨٧٠٢	١٠٧٣٩٢٢٤
١٩٤٦	١٢٣٢٨٠٠٠	٦٠٨٠٠٠	١٢٩٣٦٠٠٠
١٩٤٨ (مايو)	١٢٤١٥٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٢٠٦٥٠٠٠

ومن الاحصائية سالفة الذكر نرى أن عدد سكان فلسطين من العرب

المسلمين والمسيحيين كانوا حوالى ٦٤٥٠٠٠ فى سنة ١٩١٨ وكان عدد اليهود حوالى ٥٠٠٠٠ الذين يعزى عددهم هذا الى سبب وصول عدد كبير منهم بعد ظهور الحركة الصهيونية فى أواخر القرن التاسع عشر .

٢ - احتجاج العرب :

ولم ينقطع العرب عن الإحتجاج على الهجرة اليهودية ولم تكن المعارضة تستند فقط الى عدم مشروعية وعدد بلغور وصك الانتداب فلقد وصل الأمر الى حد أن هذه الهجرة أصبحت تخالف نفس نصوص وثيقة الانتداب التى تضع ضمانات لحقوق سكان فلسطين غير اليهود والتى تشترط فى مادتها الخامسة ألا تؤدى الهجرة اليهودية الى الأضرار ووضع فئات الاهالى الأخرى .

لقد كانت بريطانيا (١٢) تتعامل دائما وبصفة خاصة فى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٧ وفى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ بمقدرة فلسطين الاقتصادية على إستيعاب اليهود وكان الصيونيون يعطون لمفهوم المقدرة الاقتصادية تفسيراً واسعاً يضطرب باستمرار نتيجة لما يحصلون عليه من وسائل التمويل والإستثمار ومن المعونات الخارجية وهذا التفسير الصهيونى الذى مانت الإدارة البريطانية الى الأخذ به يتجاهل تماماً حقوق العرب فى وطنهم وضرورة الإحتفاظ بامكانيات التنمية والتطوير لصالح سكان فلسطين الحاليين وللزيادة الطبيعية فى عدد السكان .

ولقد طالب العرب بوقف الهجرة اليهودية ومن تشريع لذلك مع تأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابى ولم يكن طبيعياً ما فعلته بريطانيا إذ رفضت تلك المطالب بدعوى أنها تقتضى تغييرات دستورية تعرقل عملها فى التزاماتها بناء على الإنتداب .

ونسوق هنا من واقع التقارير التى كتبها البريطانيون الرسميون أنفسهم مدى

سياسة دولة الإنتداب فيما يتعلق بالهجرة اليهودية وأثرها في تحويل العرب أصحاب فلسطين الشرعيين إلى أقلية .

فلقد أفهمت الحكومة البريطانية العرب بأنها سترسل خبيرا لدرس مسائل الهجرة والأراضي، وكان هذا الخبير هو (السير جون هوب سمبسون) الذي وصل فلسطين في مايو سنة ١٩٣٠ وقدم تقريره في أواخر أغسطس سنة ١٩٣٠ وقال فيه (١٤) :

« أن واجب الإدارة — على حسب الإنتداب أن تتأكد ألا يلحق بالعرب ضرر من الهجرة اليهودية وأنه لخطأ أن يسمح ليهودي من بولونيا أو لتوانيا أو اليمن أن يشغل ذلك مركزا شاغرا مادام يوجد في فلسطين عمال قادرون على شغل ذلك المركز ولا يتمكنون من إيجاد أى عمل لهم » .

وأكد سمبسون أن الزراعة في فلسطين تحتاج إلى قانون يضمن للمستأجر العربي بقاءه في الأرض التي يزرعها ويعيش من محصولها .

ولقد أصدرت بريطانيا كتابا أبيض على أثر صدور تقرير سمبسون اعترفت فيه بأنه « لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر نظرا إلى الأساليب الزراعية الحالية أية أراضي ميسورة لاستقرار الزراعيين من المهاجرين الجدد » .

وقالت أن درجة البطالة بلغت حدا خطرا وأنه لا بد من الاتهام بقدرة فلسطين حين الحكم على مدى استيعابها مهاجرين جددًا .

ورغم كل ما سبق فقد أجمعت بريطانيا في المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، أجمعت بريطانيا في هذه المذكرة تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية أرقاما رسمية عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين نذكرها فيما يلي باعتبارها من سنة ١٩٣٠ :

السنة	العدد
١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٣٢	٩٥٥٣
١٩٣٣	٣٠٣٢٦
١٩٣٤	٤٢٣٥٩
١٩٣٥	٦١٨٥٤
١٩٣٦	٣٩٧٢٧

ورغم رقم الهجرة اليهودية السنوية في إرتفاعه المضطرد سالف الذكر فإن هذه الأرقام لا توضح الوف المهاجرين الذين دخلوا فلسطين خلسة واستقروا بها ثم أذنت لهم السلطات بالبقاء (١٤).

ولقد سبقت الإشارة إلى أن محاولات بريطانيا لتهدئة العرب عن طريق فرض القيود على الهجرة وبصفة خاصة ماورد منها في الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٠ كانت تنتهى دائما بالرضوخ للضغط الصهيونى وبفتح باب الهجرة وذلك حتى وصل عدد السكان اليهود في فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ حوالى ٦٥٠.٠٠٠ يهودى بعد أن كان عددهم — كما سبق أن أوضحنا حوالى ٥٠.٠٠٠ فقط في بداية الاحتلال.

ولم يكن لهذه الهجرة اليهودية المتدفقة على فلسطين في الثلاثينيات والاربعينيات أثرها على تحويل العرب أصحاب فلسطين الشرعيين إلى أقلية فحسب وإنما كان لها أثرها أيضا في مقارنة رقم هجرة غير اليهود إلى فلسطين خلال هذه الفترة كما يتضح من الإحصائية التالية (١٥) التى وردت في تقرير اللجنة الملكية سنة ١٩٣٧ للهجرة

اليهودية وغير اليهودية إلى فلسطين في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٣٠ — ١٩٤٥ •

السنة	يهود	غير يهود	المجموع
١٩٢٠	٥٥١٤	٢٠٢	٥٧١٦
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٠	٩٣٣٩
١٩٢٢	٧٨٤٤	٢٨٤	٨١٢٨
١٩٢٣	٧٤٢١	٥٧٠	٧٩٩١
١٩٢٤	١٢٨٥٦	٦٩٧	١٣٥٥٣
١٩٢٥	٣٣٨٠١	٨٤٠	٣٤٦٤١
١٩٢٦	١٣٨٠١	٨٢٩	١٤٠١٠
١٩٢٧	٢٧١٣	٨٨٢	٣٥٩٥
١٩٢٨	٢١٧٨	٩٠٨	٣٠٨٦
١٩٢٩	٥٢٤٩	١٣١٧	٦٥٦٦
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٤٨٩	٦٤٣٣
١٩٣١	٤٠٧٥	١٤٥٨	٥٥٣٣
١٩٣٢	٩٥٥٣	١٧٢٦	١١٢٠٩
١٩٣٣	٣٠٣٢٧	١٦٥٠	٣١٩٧٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩	١٧٨٤	٤٤١٤٣
١٩٣٥	٦١٨٥٤	٢٢٩٣	٦٤١٤٧
١٩٣٦ (١٧)	٣٩٧٢٧	١٩٤٤	٣١٦٧١
١٩٣٧ — ١٩٤٥	١٠٠ ر ١٠٠ تقريباً	١٠٠ ر ١٠٠	١٠٠ ر ١٠٠

٣ - مراحل الهجرة اليهودية لفلسطين (اللامح الرئيسية) :

قسم أحد الباحثين (١٦) مرحلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى مرحلتين :

مرحلة الزيادة (١٨٨٠ - ١٩١٩)

وتتسم هذه المرحلة من هجرة يهود أوروبا والشرق الأوسط إلى فلسطين بسبب نشأة الصهيونية السياسية والتي يعزى إليها الهجرة القومية الحقيقية .

مرحلة الهجرة الجماعية :

وفي هذه المرحلة نرى أن عدد الوافدين اليهود إلى فلسطين أخذ في التزايد بصورة واضحة فوصل إلى فلسطين في الفترة ما بين سنة ١٩١٩ - ١٩٤٣ رقما يبلغ ٣٨١٠٨٧٤ وذلك طبقا للإحصاءات الرسمية (١٨) اليهودية ذاتها والموضحة بعد :

السنة	العدد	النسبة المئوية
١٩٢٣ - ١٩١٩	٢٥٠١٨٣	٩٠٢
١٩٣٤ - ١٩٣١	٨١٠٦١٣	٢١٠٤
١٩٣٢ - ١٩٤٣	٢٦٥٠٧٨	٦٩٠٤
	٣٨١٠٨٧٤	١٠٠ ٪

ويمكن أن نستنتج من الإحصائية السابقة وكذا التالية أن البلدان التي أتى منها هؤلاء المهاجرين قبل إنشاء الدولة إنما كان بسبب استحداث الصهيونية للاشتراكية الخيالية التي كانت عاملا هاما في اجتذاب يهود أوروبا والشرق الأوسط وأن هؤلاء المهاجرين كما يذكر Aiese Weingrod (١٩) ، قد دفعوا ، على الهجرة ولم يجذبوا ، إليها ، ومع أن المسيحية كانت عنصرا هاما في هجرتهم إلا أن المهاجرين في معظم الحالات قد هربوا من أوطانهم لأنهم لم يشعروا

بالطمانينة نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية ، ولم تكن المثل العليا التي أقامها المستعمرون الروس للاشتراكية أو التعاون أو المساواة تعنى شيئا بالنسبة لهؤلاء المهاجرين حقا لقد كانت في الغالب غير مفهومة لهم . وعلى ذلك أدت الهجرة بالجملة إلى خلق د جديدة من السكان لم تفهم أو لم تتعاطف مع المثل العليا للثقافة الاستعمارية . . والبلدان التي جاءوا منها :

الاسم	العدد	النسبة المئوية
النمسا	٩٩٠٨	٢٢٨
ألمانيا	٤٥٠٥١	١٢٢٩
المجر	٤١١٥	١٢٢
اليونان	٧٢١٨	٢٢١
لتوانيا	٤٩٨٢	١٢٤
لتوانيا	٩٩٠٨	٢٢٨
الاتحاد السوفيتي	٣١٢٢٣	٨٢٩
بولونيا	١٤٢٣٢٢	٤٠٢٧
تشيكوسلوفاكيا	١٠٢٩٠٤	٣٢١
رومانيا	٢٢٢٦٠٩	٦٢٥
العراق	٦١٠١	١٢٧
تركيا	٧٠٨١	٢٢٠
اليمن	١٤٢٠٢٠	٤٢٠
الولايات المتحدة	٨٢٠٨٤	٢٢٣
بلدان أخرى	٢٦٧١٦	٧٢٦
مجموع	٣١٢٣٢	٨٢٨
	٣٨١٢٨٧٤	١٠٠

وفى من الاحصائية السالفة أن نسبة لا يستهان بها كانت من اليهود
الامان الذين دخلوا فلسطين هربا من الاضطهاد النازى كما أن يهود بولونيا وهم
يشكلون أعلى نسبة فى الاحصائية قد تدفقوا فى عشرات الآلاف إلى فلسطين
خلال العشرينات وأوائل الثلاثينيات — الأمر الذى جعل تعداد اليهود فى
فلسطين يرتفع من ١٣٢.٠٠٠ إلى ٤٧٠.٠٠٠ (٢٠) فى الفترة ما بين عامى ١٩٣٥ ،
١٩٤٠ فضلا على إحتواء هذه الزيادة على عناصر إجتماعية جديدة .

وفى منتصف الثلاثينيات برزت المشكلة الفلسطينية على الصعيد الدولى
وإزدادت قوة الطوائف والافليات اليهودية التى إرادت الامراع من معدلات
الهجرة وساعدها على ذلك العداء الامانى للسامية ، وقد رأينا كيف عارض
العرب أصحاب فلسطين الشرعيين الهجرة اليهودية بالكفاح السلبى حينما والكفاح
المسلح (٢١) أحيانا كثيرة .

ورغم هذه المعارضة الشديدة من عرب فلسطين خصوصا الذين شهِروا
بخطر الهجرة اليهودية وأثروا فيما سيتبع ذلك من تحويلهم إلى أقلية — الأمر
الذى جعلهم يطالبون بالاستقلال الذاتى العربى ، إلا أن تيار الهجرة الجماعية
قد زاد خلال الحرب الثانية وفقسا للاحصاءات اليهودية (٢٢) ذاتها
كالآتى :

الفترة من سبتمبر ١٩٣٩ : ديسمبر ١٩٤٤

العدد	البلدان التي جاءوا منها :
١٦٨٣٧	أوروبا الشرقية
٧٧١٤	أوروبا الوسطى
١٥٦١	أوروبا الغربية
٣٣٤٤	أوروبا الجنوبية
٢٥٥٦	بلدان أوروبية أخرى
٦٦٢	العراق
٤٤٠٤	تركيا
٤٦١٦	اليمن
٣٠٠٦	بلدان آسيوية أخرى
١٦	الولايات المتحدة
١٥١	مصر
٣١٦	بلدان أخرى في أمريكا وإفريقيا
٤٣٧	مجمولون
٤٥٨٥٠	المجموع =

ومن الثابت أن إزدیاد تيار الهجرة اليهودية خلال هذه الفترة جاء نتيجة للاضطهاد النازي لليهود — الأمر الذي يجعل بعض الباحثين (٢٣) يقرون محاولة اليهود للتضخيم من إعداد ضحايا الاضطهاد النازي إلى أن ذلك يرجع إلى أن هدف اليهود من ذلك هو كسب عطف الحلفاء وفقا لجهود الحركة الصهيونية العنصرية لإعلان قيام الدولة.

وما تلى ذلك من فتح المعسكرات النازية أثر انتهاء الحرب . وطالب اليهود بريطانيا باعلان الاستقلال كما طالبها بذلك أيضا السكان العرب ، ولكن كان لكل منها دوافعه :

اليهود يريدون الدولة القومية اليهودية ، والعرب يريدون الاستقلال في بلادهم ويعتدون هذا استقلال حقا ووعدا من بريطانيا في مقابل مساعدتهم لبريطانيا خلال الحرب — الأمر الذي يجعلنا نتعرض لهذه النقطة في تفصيل غير قليل لما لها من أهمية في مجال بحثنا .

فلقد سبق أن أوضحنا أن المشكلة الفلسطينية قد عرضت أمام الأمم المتحدة وما تلى ذلك من إصدارها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ويذكر أحد الباحثين اليهود (٢٤) أنفسهم أنه في ظرف عدة أشهر أصبحت الاغلبية العربية أقلية ففي عام ١٩٤٧ كان هنالا ٧٤٠ ألف عربي في البلاد التي أصبحت تسمى إسرائيل وفي عام ١٩٤٩ لم يبق فيها سوى ١٦٠ ألف عربي .

وفي ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ عين مجلس الأمن الكونت فولك برنادوت رئيس جمعية الصليب الأحمر السويدية كوسيط للمشكلة الفلسطينية .

وقد أصدر مجلس الأمن في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ قراراً دعا فيه إلى وقف القتال في فلسطين لمدة أربعة أسابيع مع عدم إرسال محاربين ومواد حربية إلى فلسطين خلال فترة وقف القتال ، ويجتمع برنادوت في تحقيق وقف القتال المؤقت في ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ .

وقد استؤنف القتال في الأراضي الفلسطينية في ٩ يوليو سنة ١٩٤٨ بعد فترة وقف القتال وكانت هذه الفترة لمصلحة الصهيونية دون العرب فقد قامت القوات الإسرائيلية بالاستيلاء على كثير من المناطق العربية وبصفة خاصة بعد

لإسحاب القوات الاردنية من اللد والرملة (٢٥) وتدفق المهاجرين العرب خارج وطنهم في جور من الارهاب .

وعاد برنادوت إلى منطقة النزاع ليضع مقترحات جديدة ضمنها تقريره الذي نشر في باريس في ٢٠/٩/١٩٤٨ والذي ذهب فيه إلى :

(إن على العالم العربي أن يعترف أنه قد أصبحت في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى إسرائيل ولا مجال للزعم بأنها لن تعمّر طويلاً ويجب أن تحدد هذه الدولة بما نص عليه مشروع التقسيم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يضم النقب إلى الأراضي العربية وتخرج اللد والرملة من الدولة اليهودية وتضم الجليل برمتها إلى الدولة اليهودية وبالنظر إلى ما بين المنطقة العربية في فلسطين وشرق الأردن من علاقات إقتصادية وتاريخية وجغرافية وسياسية فهناك من الأسباب القوية ما يحمل على ضمها إلى شرق الأردن . . . وتعلن حيفاً مرفأً حراً على أن يعطى للدول العربية ذات الشأن منفذاً إلى البحر بشرط أن تتعهد بضمان تدفق البترول العربي فيه ويعطى لها منفذاً إلى مطار اللد مع إعلان هذا المطار مطاراً حراً وتوضع القدس تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة كما يجب أن تؤكد هيئة الأمم المتحدة حق الذين شردوا من بيوتهم (٢٦) بسبب الارهاب الحالي في العودة إلى ديارهم وتدفع تعويضات عن الممتلكات إلى من يرغب العودة إلى دياره ، وتقوم منظمة الأمم المتحدة بتشكيل مجلس فني لتعيين الحدود أولاً ثم العمل على توثيق العلاقات بين الدولة اليهودية والعرب ثانياً) .

وقد كافأ اليهود برنادوت على مقترحاته — رغم إمعانها في إنتهاك حقوق العرب أصحاب فلسطين الشرعيين — كافأوه باغتياله في ٧/١٠/١٩٤٨ لجرد أنه أوصى بإعادة اللاجئين إلى ديارهم وجعل ميناء حيفا ومطار اللد حرين وأعطى

العرب منفذاً إلى البحر وآخر إلى مطار اللد وأنه إقترح إخراج النقب والقدس من أيدي اليهود .

وهكذا كانت معارضة التوسع الصهيوني سبباً في قتل برنادوت في إسرائيل كجزاء له على مقترحاته (٢٧) .

وانتهت فترة القتال المسلح في فلسطين بإعلان وجود إسرائيل بفضل مالا فاه ذلك الوجود من تأييد الاستعمار عسكرياً وسياسياً ومالياً ، ونتيجة لحالة الضعف والتخلف والتبعية التي كان يعيشها العالم العربي .

ومن الثابت أن هذا الوجود الإسرائيلي نشأ بفضل المعونات الخارجية التي استخدمت لطرد القوي العربية وقتل أهلها فضلاً عن انخفاض رقم عدد العرب نتيجة للإرهاب العنصري الصهيوني من ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة في نهاية سنة ١٩٤٨ إلى ١٧٠.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٩ وارتفع عدد الإسرائيليين بالتبعية من ٦٤٩.٦٠٠ في نهاية سنة ١٩٤٨ إلى ١.٣٠٣.٠٠٠ سنة ١٩٥٠ (٢٨) .

٤ - عرب فلسطين كانوا دوماً أكثرية وأصحاب الأراضي (١٩٣٠ - ١٩٤٨) :

عندما وضع الانتداب موضع التنفيذ أرسيت حدود فلسطين المنتدبة ، ضمن مساحة من الأرض بمجموعها ١٠١٦٣ ميلاً مربعاً وبالإضافة إلى ذلك مساحة مائية داخلية قدرها ٢٧٢ ميلاً مربعاً تشمل بحيرة الحولة (٥ أميال مربعة) وبحيرة طبرية (٦٢ ميلاً مربعاً) ونصف مساحة البحر الميت (٤٠٥ أميال مربعة) فيكون المجموع العام ١٠٤٣٥ ميلاً مربعاً .

وفي عام ١٩١٨ أحتل الحلفاء فلسطين وكان عدد السكان حينئذ يبلغ حوالي ٧٠٠.٠٠٠ نسمة ويمكن تصنيفهم تبعاً لأديانهم كالآتي :

٥٧٤٠٠٠ مسلم

٧٠٠٠٠ مسيحي

٥٦٠٠٠ يهودي (٢٩)

و جرى إحصاء للسكان عام ١٩٢٢ تبين منه أن مجموعهم كان ٧٥٧١٨٢ نسمة (٥٩٠٠٠٠ مسلم ، ٨٣٧٩٤ يهودي ، ٧٣٠١٤ مسيحي) وذلك بالإضافة إلى ٩٤٧٤ من فئات أخرى . .

و جرى عام ١٩٣١ إحصاء آخر تبين منه أن عدد السكان قد زاد فبلغ ١٠٣٥٨٢١ نسمة ويمكن تصنيفهم تبعا لأديانهم كالآتي :

٧٥٩٠٧١٢ مسلم

١٧٤٠٦١٠ يهودي

٩١٠٢٩٨ مسيحي

١٠٠١٠١ من فئات أخرى

وقد رت حكومة فلسطين مجموع السكان في عام ١٩٤٤ (٣٠) بحوالى ١٠٠ ١٧٦٤٠٠ نسمة ويمكن تصنيفهم تبعا لأديانهم . . كالآتي :

١٠١٧٩٠٠٠ عربي

٠٠٥٥٤٠٠٠ يهودي

٠٠٣٢٠٠٠ فئات أخرى

واستنادا إلى الأساليب نفسه الذى اعتمدته حكومة فلسطين في تقدير عدد السكان فإن مجموعهم كان يجب أن يكون قد بلغ في منتصف مايو سنة ١٩٤٨ حوالى ٦٥٠٠٠٠ ٢ نسمة :

(١٠٤١٥٠٠٠ عربي ، ٦٥٠٠٠٠ يهودي) (٢١)

وهكذا يتضح أن نسبة اليهود من مجموع السكان قد ارتفعت من ٨٪ عام ١٩١٨ إلى ٣١٪ عام ١٩٤٤ ومنتصف شهر مايو ١٩٤٨ ، وما يزيد هذه الزيادة في حجم الطائفة اليهودية غرابة أن المعدل للزيادة ، الطبيعية بين العرب الفلسطينيين كانت حوالى ٥٠٪ أعلى منها بين اليهود الفلسطينيين ، والسبب في هذه الزيادة السريعة في نسبة اليهود من مجموع السكان هو الهجرة الواسعة النطاق ، .

وكان اليهود عام ١٩١٨ يملكون ٢٪ فقط (حوالى ١٦٢٥٠٠ فدان) من مجموع الاراضى (البالغ ٦٥٨٠٠٧٥٥ فداناً) (٢٢) .

وفي السنوات الثلاثين التالية اشترى اليهود أراض إضافية فاصبح مجموع ثأهم عند انتهاء الانتداب في مايو ١٩٤٨ حوالى ٣٧٢٩٧٩ فداناً — أى ٥٦٪ كم مجموع أراضى فلسطين (٢٣) ومع ذلك فإن حكومة فلسطين قدرت في عام ١٩٤٨ أن اليهود كانوا يملكون أكثر من ١٥٪ من الاراضى الزراعية في فلسطين ، (٢٠) .

ولم تنقطع مقاومة بيع الاراضى لليهود طوال فترة الانتداب . وقد حصل اليهود على المساحة الإضافية البالغة ٢٥٠٤٢٥ فداناً بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٤٨ من مالكيها اللبنانيين والسوريين الغائبين عنها والذين يعيشون خارج فلسطين . أما الاراضى التى باعها الفلسطينيون خلال الانتداب فلم تزيد مساحتها عن حوالى ١٠٠٠٠٠ فدان على الرغم من الأسعار العالية المعروضة والتشريع الذى كانت غايته حتى عام ١٩٣٩ تسهيل نقل ملكية الاراضى إلى اليهود .

وما يجدر ذكره أنه قد اتضحت معالم السياسة الصهيونية بالنسبة إلى الاراضى في دستور الوكالة اليهودية لفلسطين التى تم توقيعه فى زيوريخ

في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ والذي تجلّى في عقود الإيجار التي كان يجريها الصندوق القومي اليهودي (كيرين كاي ميت) والصندوق التأميسي لفلسطين (كيرين هايسود) . . وقد نص البند (د) والبند (هـ) من المادة الثالثة على أن الأرض يتم الحصول عليها كملك يهودي وسندات استهلاك الأرض تؤخذ باسم الصندوق القومي اليهودي لغرض الاحتفاظ بها كملك موقوف للشعب اليهودي . .

ويمضى النص فيشترط « أن تعمل الوكالة على تنشيط الاستثمار الزراعي القائم على أساس اليد العاملة اليهودية وفي جميع الأشغال والتعهدات التي تنفذها أو تدعمها الوكالة يجب استخدام اليد العاملة اليهودية وذلك كبداً مفترض » (٣٥) .

وكان من نتائج سياسة الاستثمار والصهيونية هذه أن أصبحت الأراضي التي استملكها اليهود أكثر أقليمية من محتوى هذه العبارة . فلم تعد أرضاً يمكن للعرب أن يأملوا يوماً بأن يفيدوا منها كما أن النصوص للصارمة لعقود الإيجار التي كانت تجرى مع المستوطن اليهودي تحمله على التعهد تحت طائلة وفسخ العقد بأن لا يستأجر أو يستخدم غير العمال اليهود . وإذا توفى المستأجر عن وارث غير يهودي عادت ملكية الأرض إلى الصندوق . وليس من أحد في وسعه مساعدة العربي بشراء الأرض وإعادة لها إلى المنفعة العامة فقد كانت وفقاً غير قابل للتصرف ، فالسياسة العنصرية التمييزية التي طبعت معاملة إسرائيل للأقلية العربية فيها بعد عام ١٩٤٨ تستمد جذورها من بنود التضييق واحتباس الملكية الآتية الذكر — فضلاً عن أن هذه الأقلية العربية قد حرمت من الحقوق المقررة للأقليات في القانون الدولي .

٥ - الأقليات من وجهة نظر القانون الدولى المعاصر :

أن الفكرة العامة التى ينطوى عليها القانون الدولى بالنسبة للأقليات هى أنه لا يجوز بحال أن يكون هناك أية تفرقة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية (٣٦) فى دولة ما وبين سكان الدولة الآخرين كما أنه لا يجوز كذلك أن يكون هناك عنصرية سواء من جهة القانون أو الواقع ، وقد أقرت احكام القضاء الدولى والاتفاقيات الدولية مبدأ عدم العنصرية .

فلقد أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة مبدأ عدم التفرقة العنصرية والدينية فى فتاوها المؤرخة فى ٤ فبراير سنة ١٩٣٣ (معاملة المواطنين الملوين فى إقليم دانتريج) حيث قررت أنه ينبغى ألا يكون هناك تفرقة سواء من وجهة القانون أو الواقع إذا كانت هذه التفرقة مؤسسة على الجنسية أو الاصل أو اللغة .

كذلك قررت محكمة العدل الدولية الدائمة فى فتاوها بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٣٥ والخاصة بمدارس الأقليات فى البانيا — قررت أن رعايا الاقلية يجب أن يكونوا على قدم المساواة مع باقى رعايا الدولة وأضافت المحكمة :
« أنه يجب أن تهبأ الجماعات التى تشتمل عليها الدولة والتى تختلف عن باقى رعاياها من حيث الجنس أو اللغة أو الدين — تنهبأ هذه الجماعات وامكانيات الحياة السلمية والتعاون الودى مع هذا الشعب .

ووفقا لهذا المبدأ العام اقرت محكمة العدل الدولية الدائمة أن لكل الاقليات الحق فى رعاية حياتهم وحرىاتهم الأساسية والاقرار بالمساواة فى الحقوق المدنية والسياسية .
(محكمة العدل الدولية الدائمة فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٨ — فضية مدارس الاقليات فى سيليزيا العليا — فتوى محكمة العدل الدولية فى ١٥ مايو ١٩٣١ بشأن الدخول إلى مدارس الاقليات الألمانية فى سيليزيا العليا — فتوى محكمة العدل الدولية فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٥ بشأن مدرسة الاقليات فى البانيا . . . فضلا عن أن

أحكام القضاء الدولى قد اقرت هذا مد طويل مبدأ عدم التفرقة العنصرية أو الدينية — وهذا القرار المستمد من أحكام المحاكم يتفق فى الواقع مع الانفايات الدولية (٢٧) .

ولكن اسرائيل قد انتهكت هذه الحقوق بالنسبة للأقلية العربية هناك باتباع سياسة التفرقة العنصرية ضدهم ومعاملتهم كواطنين فى الدرجة الثانية وألحقت بهم إسرائيل كثير من الأضرار التى تتنافى ووجهة نظر القانون الدولى وأحكام القضاء سالفة الذكر ويتجلى ذلك فى استيلاء السلطات الاسرائيلية على أموال الاوقاف واستخدامها لتوطين المهاجرين اليهود وحرمان العرب من تكوين الأحزاب السياسية العربية ومن تكوين نقابات عربية فضلا عن القيود المفروضة عليهم كحق حرية الالتجاء إلى القضاء وحماية الملكية طبقا للحد الأدنى المقرر فى القانون الدولى وكذا الحقوق الاساسية التى تعترف التشريعات الاسرائيلية لأفرادها بها مثل حرية الفكر ومدى تطبيق ذلك مع الأقلية العربية فى اسرائيل وكذا الحقوق التى تستلزمها الحياة الحديثة وهى الحقوق الاجتماعية مثل الحق فى مستوى معين من الحياة والخدمات الاجتماعية .

ومن الثابت أن هذه الحقوق هى حقوق الإنسان التى نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلسته ١٠/١٢/١٩٤٨ وقبل ذلك لم تكن حقوق الإنسان تنكرها الجماعة الدولية بل كانت تستند إلى قواعد الاخلاق والقانون العام الأوروبى — هذا فضلا عن النصوص التى حوتها معاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى .

ولضمان تلك الحقوق يجيز فريق من الفقهاء (٢٨) للدول ما يسمى بحق التدخل الإنسانى :

لاجبار اسرائيل — وهى تتمتع هذه الحقوق انحاء العرب المقيمين فيها — على احترامها .

ولاشك أن الدول العربية ممثلة في جامعتها العربية يمكن أن تتابع ما ارتكبه وترتكبه إسرائيل إزاء الأقلية العربية من مأس ومظالم تنلخص في أن العرب المقيمين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل محرومون من فرص التعليم العالي ويعانون من التفرقة في العمل ويتعرضون لقيود شديدة في التوظيف وفي التنقل وفي الإقامة كما أنهم يتعرضون لأعمال الاستفزاز والطرده وما هو أسوأ من ذلك أن السلطات الإسرائيلية تدمر منازلهم وتبيد قراهم وتغير أوضاع الأماكن المقدسة الخاصة بهم وتقيّد ممارسة الطقوس الدينية وتتخذ إجراءات القمع ضد الصحف العربية فضلا عن عمليات قتل المدنيين بالجملة واعتقال الطلبة والطالبات والشعراء والأدباء وإساءة معاملتهم والزج بالشبان في السجون دون ذنب وفرض حظر التجول كإجراء انتقامي في بعض المناطق وطرده المحامين والقضاة والمدرسين ورجال الدين وزعيمات الحركة النسائية .

وهكذا تنتهك إسرائيل أبسط الحقوق التي سمح بها القانون الدولي لحماية الأقلية العربية هناك .

٦ - تطور الاهتمام بحقوق الاقليات بعد الحرب الاولى :

ولاشك أن الجامعة العربية يمكن أن تستند إلى زيادة الاهتمام بحقوق الاقليات عموما بعد الحرب الاولى (٢٩) وذلك لدحض حجج إسرائيل في تصرفاتها التخريبية إزاء العرب هناك .

فمنذ الحرب الأولى استقلت دول جديدة وانتقلت أقاليم من سيادة دول لسيادة دول أخرى ، ولقد تمكن الحلفاء من النص على حماية الاقليات في معاهدة الصلح الأربعة (التي أبرمت مع كل من النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا ، وفي معاهدات خاصة بالاقليات أبرمت مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا .

واليونان ورومانيا كما التزمت دول أخرى باحترام حقوق الاقليات بموجب تصريحات خاصة أيدتها أمام مجلس عصبة الأمم وهذه الدول هي البانيا واستونيا ولااتفيا وليتوانيا والعراق .

وبمراجعة النصوص الخاصة بالاقليات في الاتفاقيات والوثائق (٤٠) الدولية المشار اليها نجد أن الحماية الدولية للاقليات تنصرف إلى الأمور الآتية :

١ — كفالة الحق في الحياة والحق في الحرية لجميع الافراد من الاقليات وكفالة حقوقهم الدينية وذلك بدون تفرقة بسبب الاصل أو الجنسية أو اللغة أو الدين .
٢ — كفالة حق بعض انواع الاقليات في اكتساب جنسية الدول التي يقيمون فيها .

٣ — كفالة حقوق الاقليات من مواطني دولة معينة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية (٤١) المقررة لباقي المواطنين بما في ذلك التعيين في الوظائف العامة وممارسة المهن الحرة .

٤ — كفالة حقوق المواطنين من الاقليات في تعليم أولادهم التعليم الاساسي بلغتهم الاصلية وذلك في المناطق التي تكون الاقلية فيها نسبة مهمة من عدد السكان .
٥ — كفالة حق المواطنين من الاقليات في استعمال لغتهم الاصلية في إنشاء المؤسسات الثقافية والاجتماعية .

وجدير بالذكر أن الحماية المقررة لحقوق الإنسان (٤٢) إنما تهدف إلى حماية الإنسان من حيث هو كائن بشري ، أما الحماية الخاصة بالاقليات فتهدف إلى إيجاد نوع من الانسجام بين تقاليد وآمال الاقلية في منطقة ما مع مجموع سكان تلك المنطقة لتحقيق التعايش السلمي الذي قد يهدده الحقد العنصري أو الديني نتيجة عدم المساواة في المعاملة تماماً مثل ما تفعله السلطات العنصرية الاسرائيلية لزاء العرب هناك .

٧ - العرب واليهود في فلسطين :

إن سكان فلسطين الأصليين الذين التصقوا بأرضهم قد جردوا من حقوق المواطنة التي نص عليها تصريح حقوق الإنسان بأن :

جميع الناس ولدوا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ، فعاش هؤلاء السكان الأصليين في وطنهم تحت حكم عسكري استبدادي وطبقت عليهم قوانين عنصرية واغتصبت منهم ممتلكاتهم حتى وصلت في بعض الحالات ٨٠٪ (٢٣) وتضاءلت مدنهم التي بنوها عبر السنين وانخفض عدد السكان في مدينة عكا التاريخية من ١٤٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ومكان يافا من ٧٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ومكان صفد من ١٠٠٠٠ إلى صفر ومكان طبرية من ٦٠٠٠ إلى صفر ومدينة اللد والرملة من ٣٤٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ (٤٤) .

وهكذا حرم الحرب من التصرف بأموالهم وحقوق أوقافهم التي قامت على أسس دينية وحيت من الوجود عشرات القرى (٤٥) كما سبق أن أوضحنا وضيقت في وجوههم فرص العمل والتعليم والحركة — الأمر الذي لم يعرف إلا في أشد عصور التاريخ ظلاما .

وإن ابشع البشاعات في تاريخ الدولة العنصرية منذ إنشائها سنة ١٩٤٨ أن يصدر الظلم من طائفة غمرها العرب بالاحسان وفتحوا بلادهم لها في عهد الاضطهاد الغربي ، فمنذ عاكم التفتيش في اسبانيا في القرن الخامس عشر إلى اضطهاد روسيا القيصرية كان اليهود الهاربون من مذابح أوروبا يجدون في العالم العربي الاسلامي ملجأ ومأوى وتساعا (٤٦) .

ولقد تناهى الاسرائيليون تماما أنهم قضوا الى عام أو يزيد مشنتين وغير مستقرين في العالم عموما وفي قارة أوروبا على وجه الخصوص . فلقد كان عدد السكان اليهود في العالم ٩٥٠٠٠٠٠ منهم حوالي ٧٥٠٠٠٠ من ألمانيا و ٢٠٠٠٠٠ ظلوا في روسيا ثم قل عدد اليهود في العالم عموما من

١٦٧٥٠٠٠ في سنة ١٩٣٩ إلى ١١٠٠٠٠٠٠ تقريباً في سنة ١٩٤٦ وحوالي ٥٠٠٠٠٠ في أمريكا (٤٧) .

وهكذا يكرر اليهود مأساتهم التي تسببوا هم أنفسهم في خلقها بسبب عزلتهم عن المجتمعات التي عاشوا فيها واستعلائهم على الشعوب التي اختلطوا بها مما جعل هذه الشعوب تلعنهم أينما حلوا .

والواقع أن العالم العربي والإسلامي الذي كان ملاجئاً ومأوى لهؤلاء اليهود أصبح الآن يحافهم بسبب نزعتهم العنصرية ومعاملتهم للعرب أصحاب فلسطين الشرعيين ابشع معاملة — حيث يعدونهم سوطاً على جوانبهم وشوكاً في أعينهم وتعاملهم السلطات الإسرائيلية — كما سبق أن ذكرنا — كطبعة ثانية أو طابور خامس (٤٨) .

وأصبح ٨٠٪ من السكان العرب — الذين تحولوا إلى أقلية في إسرائيل — أصبحوا يسكنون القرى ، ٣٠٪ يسكنون المدن بعكس الإسرائيليين الذين يسكن أكثر من ٨٠٪ منهم المدن وفي تل أبيب وحيفا والقدس وحدها ٥٥٪ من مجموع الإسرائيليين والباقي في المستعمرات ، ولا شك أن هذا الفارق يعكس بالضرورة تفوقاً كبيراً من جانب اليهود في جميع المجالات — الأمر الذي يجعل الأقلية العربية بالتالي ضعيفة الرأي قليلة الشأن .

وفي سبيل تحويل أصحاب فلسطين الشرعيين إلى أقلية سنت إسرائيل قانون العودة — كما سبق أن أوضحنا — ذلك القانون الذي وافقت عليه الهيئة النيابية في إسرائيل بالإجماع في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ وهو يعنى حق الالتجاء أو الهجرة لكل يهودي في أية بقعة من بقاع العالم إلى إسرائيل كما جرح (٤٩) .

وبعد هذا القانون عملاً سياسياً هاماً، فو يطالعنا على مشهد كيف أن الصهيونية التي نجحت أساساً كحركة عنصرية متولدة من « عقدة الاستعلاء » ، « أو » كون الله

اختار هذا الشعب سيده الشعوب الأرض «مباركا تكون فوق جميع الشعوب» (٥٠) واسترز من أن تقطع عهدا مع سكان الأرض الى أنت آتيا اليها لتلايصيروا فخا في وسطك بل تهدمون مذابحهم وتكسرون انصابهم وتقطعون سواريتهم (٥١) . ويعطى قانون العودة بالتالى صورة لدولة صغيرة كان يبلغ تعدادها من السكان نحو مليون ، فاذا بها تفتح أبوابها أمام جموع تبلغ حوالى ثلاثة عشر مليونا من اليهود فى العالم فاذا حدث أن هؤلاء جميعا أعلنوا عن رغبتهم فى الهجرة إلى اسرائيل، فكيف يمكن لتلك الرقعة الصغيرة من الأرض أن تضمهم جميعا...؟ اللهم إلا على حساب السكان الاصليين عن طريق نزعمهم عن وطنهم الشرعى من ناحية، فضلا عن أن هجرة هذه الجموع من اليهود لا تتم إلا على حساب البلاد العربية المجاورة التى تحاول اسرائيل قسرا توطين تلك الجموع اليهودية بها عن طريق اكتساب مزيد من الأراضي بالغزو والعسكرى تماما كما حدث فى اعقاب جولة حرب يونيو ١٩٦٧ .

ومما تجدر ملاحظته أن ظاهرة الهجرة هذه يقصد بها أن تظل ذات صبغة مستديمة طبقا لقانون العودة — حيث يذكر أحد الباحثين اليهود أنفسهم (٥٢) أن حوالى ٨/٧ السكان الاسرائيليين هم يهود وأن الاعلمية العظمى من أولئك السكان اليهود هم من المهاجرين وفى سنة ١٩٥٥ كان تعداد السكان فى اسرائيل يزيد على مليون وثلاثة أرباع المليون منهم ١٥٢٦.٠٠٠ نسمة من اليهود .

ومن الغايب أن الهجرة اليهودية لاسرائيل قد ازدادت بوجه خاص فى السنوات التى تلت قيام اسرائيل حيث كانت نسبة عدد المهاجرين رغم ثباتها إلا أن هذا كان يسير حثيثا نحو الاقلال من عدد العرب أصحاب فلسطين الشرعيين وكما يتضح من الجدول التالى :

توزيع عدد السكان في إسرائيل نتيجة للهجرة

١٩٦٥ - ١٩٤٨

نسبة الهجرة (٢)	صافي الهجرة (١)		الزيادة الطبيعية		الزيادة		عدد السكان في نهاية السنة		السنة
	بالآلاف	٪	بالآلاف	٪	بالآلاف	٪	المجموع	بالآلاف	
١٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٤٨
٩٢٠	٩٢٠	٩٢	٩٢٠	٩٢	٩٢٠	٩٢	٩٢٠	٩٢	١٩٤٩
٨٤٦	٨٤٦	٨٤	٨٤٦	٨٤	٨٤٦	٨٤	٨٤٦	٨٤	١٩٥٠
٨٢٧	٨٢٧	٨٢	٨٢٧	٨٢	٨٢٧	٨٢	٨٢٧	٨٢	١٩٥١
٧٢٩	٧٢٩	٧٢	٧٢٩	٧٢	٧٢٩	٧٢	٧٢٩	٧٢	١٩٥٢
٦٠١	٦٠١	٦٠	٦٠١	٦٠	٦٠١	٦٠	٦٠١	٦٠	١٩٥٣
٥٠٩	٥٠٩	٥١	٥٠٩	٥١	٥٠٩	٥١	٥٠٩	٥١	١٩٥٤

(تابع) نمو عدد السكان في إسرائيل نتيجة الهجرة

١٩٦٤ — ١٩٦٥

نسبة الهجرة ^(٢)	صافي الهجرة (١)		الزيادة الطبيعية		الزيادة		عدد السكان في نهاية السنة	
	الهجرة ٪	٪	بالآلاف ١٠٠٠	٪	بالآلاف ١٠٠٠	٪	بالآلاف ١٠٠٠	السنة
٤٨,٣	٢,٠	٢١,١	٢,٣	٢٣,٤	٤,٣	٦٤,٥	١٥٩,٠٥	١٧٨,٩١ (٣) ١٩٥٥
٥٧,٠	٢,٧	٤٢,٩	٢,١	٢٢,١	٤,٨	٧٧,٥	١٦٦,٧٥	١٨٧,٢٤ ١٩٥٦
٦٤,١	٢,٦	٦١,٥	٢,١	٢٤,٢	٥,٧	٩٥,٢	١٧٢,١٧	١٩٧,٦٠ ١٩٥٧
٢٠,٦	٠,٨	١٤,٥	١,٩	٢٢,٩	٢,٧	٤٧,٥	١٨١,٠١	٢٠٢,١٧ ١٩٥٨
٢٠,٢	٠,٨	١٤,٧	١,٩	٢٤,٥	٢,٧	٤٨,٧	١٨٥,٨٨	٢٠٨,٨٧ ١٩٥٩
٢٤,٠	٠,٩	١٧,٨	١,٩	٢٠,٦	٢,٨	٥٢,٤	١٩١,١٩	٢١٥,٠٤ ١٩٦٠
٥٢,٢	٢,٠	٢٧,٥	١,٧	٢٢,٠	٢,٧	٧٠,٥	١٩١,٨٢	٢٢٢,٤٣ ١٩٦١

(تابع) نمو عدد السكان في إسرائيل نتيجة للهجرة

١٩٤٨ — ١٩٦٥

نسبة الهجرة (٢)	صافي الهجرة (١)		الزيادة الطبيعية		الزيادة		عدد السكان في نهاية السنة		السنة
	بالآلاف	%	بالآلاف	%	بالآلاف	%	المجموع	بالآلاف	
١٩٣٥	٢٥٨	١٠٠٠	١٦٦	١٠٠٠	٤٣٤	١٠٠٠	٢٠٦٨٥٩	٢٣٣١٥٨	١٩٦٣
							٢٣٥٧	٢٤٣٦٥٠	١٩٦٣
							٢٥٣٤	٢٥٣١٥٠	١٩٦٤
							٢٦٥٩	٢٦٠٦٥٢	١٩٦٥

(١) صافي الهجرة و الهجرة إلى إسرائيل — الهجرة من إسرائيل . . .

(٢) نصيب الهجرة أي نصيب الهجرة في الزيادة الكلية للسكان خلال الفترة .

(٣) من ١٥ مايو (آيار) سنة ١٩٤٨ إلى ٣١ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٤٨ .

ويلاحظ من الإحصائية سالقة الذكر أن أعلا مستوى بلغته الهجرة اليهودية كان في الفترة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ - الأمر الذي يؤكد أن إنشاء إسرائيل هو الذي تسبب عن تحويل العرب أصحاب فلسطين الشرعيين إلى أقلية وخاصة عام ١٩٤٩ حينما بلغ عدد المهاجرين ٢٤٣٩٠٠ مهاجر شكلوا ٩٢.٠٪ من الزيادة التي طرأت على السكان بحيث لم تشكل الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) إلا ٢٧ فقط (٢٠٣ ألف نسمة) .

وبعد هذه الفترة حدث هبوط شديد في معدل الهجرة إذ لم يصل عدد المهاجرين في عام ١٩٥٢ إلا أكثر قليلا من عشرة آلاف ٠٠٠ بل إن عام ١٩٥٣ سجل هجرة من إسرائيل إلى الخارج أكثر من المهاجرين الذين وصلوا إليها، وهذا الهبوط المفاجيء يرجع بلا شك إلى عدة أسباب أهمها إستيعاب جميع اليهود الذين كان في معسكرات اللاجئين (قبرص - أوروبا) بعد الحرب وعدم وجود مصادر أخرى مفتوحة للهجرة وإلى الحالة الإقتصادية السيئة التي كانت تعاني منها إسرائيل في ذلك الوقت وهو الأمر الذي أثنى عددا كبيرا من اليهود عن الهجرة إلى إسرائيل .

ومع بداية التعويضات الألمانية لإسرائيل (رسمية ، شخصية) في عام ١٩٥٣ بدأت الهجرة في الصعود مرة أخرى لتصل إلى ١١ ألف من عام ١٩٥٤ ، ٣١ ألفا في عام ١٩٥٥ ، ٤٣ ألفا في عام ١٩٥٦ .

وهكذا نجد أن تطور السكان في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ يعتبر حالة فريدة في العالم لم تمر بها دولة أخرى في العصر الحديث .

ولكي نوضح مدى أثر الهجرة اليهودية على العرب أصحاب فلسطين الشرعيين فإنه ينبغي أن نجرى تحليلا دقيقا للسكان في إسرائيل ويمكن تقسيم السكان هناك إلى الفئات التالية :

- ١ — اليهود الذين ولدوا في فلسطين قبل قيام إسرائيل أو بعدها .
 - ٢ — اليهود الذين هاجروا من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأمريكا اللاتينية .
 - ٣ — اليهود الذين هاجروا من آسيا وإفريقيا .
- أى أن :

$$١ + ٢ + ٣ = \text{عدد اليهود في إسرائيل} .$$

- ٤ — السكان غير اليهود (مسلمون ، مسيحيون ، دروز ، غير يهود) .
- وبالتالى فإن :

$$١ + ٢ + ٣ + ٤ = \text{العدد الكلى للسكان في إسرائيل} .$$

وهذا التقسيم إلى فئات مختلفة يمكننا من متابعة معدل الخصوبة والوفاة وفئات العمر . . . الخ. بالنسبة لكل فئة على حدة .

ويظهر الجدول التالى تطور هذه الفئات في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ :

توزيع فئات السكان إلى العدد الكلي للسكان
وإلى الهجرة اليهودية من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٥ ونسبة مئوية

	السنة	ولموا في إسرائيل	من أوروبا وأمريكا	من إفريقيا وآسيا	غير يهود	المجموع	من أوروبا وأمريكا	من إفريقيا وآسيا	المجموع
١	١٩٤٨	٣٠٠٤	٤٧٠١	٨٠٤	١٤٠١	١٠٠	٨٥٠٦	١٤٠٤	١٠٠
٢	١٩٤٩	٣٤٠٧	٤٥٠٨	١٥٠٩	١٣٠٦	١٠٠	٥٢٠٧	٤٧٠٣	١٠٠
٣	١٩٥٠	٣٤٠٠	٤٤٠٤	١٩٠٤	١٢٠٢	١٠٠	٥٠٠٤	٤٩٠٦	١٠٠
٤	١٩٥١	٣٢٠٤	٤٢٠٠	٣٤٠٠	١١٠٦	١٠٠	٣٨٠٩	٧١٠١	١٠٠
٥	١٩٥٢	٣٦٠٠	٣٨٠٨	٣٤٠١	١١٠١	١٠٠	٣٤٠٩	٧٥٠١	١٠٠
٦	١٩٥٣	٣٤٠٣	٤٠٠٣	٣٤٠٥	١١٠١	١٠٠	٣٨٠٤	٧١٠٦	١٠٠
٧	١٩٥٤	٣٧٠٤	٣٧٠٣	٣٤٠١	١١٠٢	١٠٠	١١٠٣	٨٨٠٧	١٠٠
٨	١٩٥٥	٣٨٠٦	٣٥٠٤	٣٤٠٩	١١٠١	١٠٠	٧٠١	٩٢٠٩	١٠٠

(تابع) نصيب فئات السكان إلى العدد الكلي للسكان
وإلى الهجرة اليهودية من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٥ ونسبة مئوية ،

السنة	والدوا في إسرائيل	من أوروبا وأمریکا	من إفريقيا وآسيا	غير يهود	المجموع	من أوروبا وأمریکا	من إفريقيا وآسيا	المجموع
١٩٥٦	٢٩٥٣	٣٣٥٦	٢٦٨١	١١٥٠	١٠٠	١٣٥٣	٨٦٥٧	١٠٠
١٩٥٧	٣٩٥٨	٣٣٥٣	٢٦٨١	١٠٥٨	١٠٠	٧٥٥٥	٤٢٥٥	١٠٠
١٩٥٨	٣١٥٠	٣٢٥٤	٢٥٥٧	١٠٥٩	١٠٠	٥٥٥٧	٤٤٥٣	١٠٠
١٩٥٩	٢٢٥٢	٣١٥٦	٥٢٥٢	١١٥٠	١٠٠	٦٧٥٦	٣٢٥٤	١٠٠
١٩٦٠	٢٢٥٩	٣١٥٢	٢٤٥٨	١١٥١	١٠٠	٧١٥٠	٢٩٥٠	١٠٠
١٩٦١	٣٣٥٨	٢٠٥١	٢٥٥٠	١١٥١	١٠٠	٥٢٥٢	٤٧٥٣	١٠٠
١٩٦٢	٣٤٥١	٢٩٥٨	٢٤٥٨	١١٥٢	١٠٠	٢١٥٥	٧٨٥٥	١٠٠

(تابع) نصيب فئات السكان إلى العدد الكلي للسكان

والإفحرة اليهودية من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٥ ، نسبة مئوية ،

السنة	ولمرا في إسرائيل	من أوروبا وأمريكا	من إفريقيا وآسيا	غير يهود	الجموع	من أوروبا وأمريكا	من إفريقيا وآسيا	الجموع
١٩٦٣	٣٤٥٢	٢٩٥٠	٢٥٥٠	١٢٠٠	١٠٠	٣٠٥٧	٦٩٢٣	١٠٠
١٩٦٤	٣٤٥٢	٢٩٥١	٢٥٥٧	١١٠٠	١٠٠	—	—	١٠٠
١٩٦٥	٣٤٥٣	٢٨٥٩	٢٥٥٩	١٠٥٩	١٠٠	٦٤٥٧	٣٥٥٣	١٠٠

وبلاحظ على الإحصائية المماثلة أنه بالنسبة للسكان غير اليهود فإن فئاتهم مقيمة بالنسبة المئوية آخذة في النضال إذا قيست بالنسبة للسكان اليهود فبعد أن كانت النسبة المئوية هؤلاء السكان غير اليهود ١٤١ / ٠ في سنة ١٩٤٨ إذ بها تهبط في نهاية سنة ١٩٦٥ إلى ١٠٩ / ٠ من مجموع السكان .

ولقد أدى معدل الهجرة الكبيرة (٥٢) إلى إسرائيل حتى عام ١٩٥٢ إلى انخفاض نسبة ما يطلق عليهم اسم «السايرا» (أي الذين ولدوا في فلسطين) بالإضافة إلى هبوط نسبة عدد السكان غير اليهود — ومنهم العرب على وجه الخصوص — نتيجة للهجرة اليهودية الواسعة النطاق فضلا عن أن نسبة المواليد من العرب مرتفعة ويبلغ متوسط نسبة زيادة الأسرة العربية في إسرائيل اليوم — طبقاً لما أورده أحد الباحثين (٥٤) — ثمانية أطفال تنجبها الأسرة العربية هناك وهي أعلى نسبة لإنجاب إذا قيست بالنسبة للعائلة اليهودية من أصل شرقي أو أصل أوروبي — الأمر الذي يجعل التكوين البشري في الأرض التي تحتلها إسرائيل يتعرض لتغيرات خطيرة يقل فيه مع السنين تأثير القلة المتفوقة تكنولوجياً ويزيد فيه مع السنين تأثير الأغلبية (٥٥) المختلفة تكنولوجياً ويزيد فيه بسرعة هائلة عدد العرب وهو ما يزعج السلطات العنصرية الإسرائيلية وأعان ليفي أشكول (٥٦) أخيراً مخاوفه بهذا الصدد ومقاومة السلطات هناك بشق الوسائل غير المشروعة للحد من إزدياد عدد السكان العرب في إسرائيل مع أنهم أصحاب فلسطين الشرعيين .

وقد قدر عدد من كانوا يعيشون في فلسطين قبل قيام إسرائيل بحوالي ١٣٧٠٠٠٠ نسمة ، وتحاول الدعاية الإسرائيلية في هذا الصدد أن تؤكد أن عدد العرب الذين غادروا فلسطين هو نصف مليون فقط — مع أنه من الثابت أن عدد اليهود عند قيام إسرائيل لم يزد عن ٦٠٠٠٠٠ وستمائة ألف ، بأي حال .

ولا شك أن هناك مذبذوذ في النمو السكاني في إسرائيل والذي يعتمد أساسا على الهجرة اليهودية على حساب العرب أصحاب فلسطين الشرعيين فإذا سارت الأمور بين العرب على ما هي عليه اليوم . . . وبمضى آخر إذا لم يتمكن العرب من تحقيق أمانهم القومية بتحرير فلسطين فلا يتوقع بأى حال من الأحوال — اللهم إلا إذا حدثت تطورات غير منظورة — أن يصل تعداد إسرائيل إلى أربعة ملايين نسمة في عام ١٩٨٠ كما تنبأ بذلك أخيرا د. موشيه كارمل ، وزير المواصلات الاسرائيلي ، بل أن السنة الأخيرة التي أظهرت الازمة القاسية التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي قد تدفع مزيدا من اليهود إلى الهجرة خارج إسرائيل والأمر الذي يزيد من قلق المسؤولين الاسرائيليين أن هذه الهجرة إلى خارج إسرائيل تأتي في المرتبة الأولى بين المثقفين والفنيين الذين كانت الصهيونية تأمل أن يكونوا دعامة لإنشاء مجتمع أوروبي في إسرائيل وسيتبع ذلك (٥٧) إزدياد نسبة يهود آسيا وإفريقيا وضغطهم للحصول على مناصب قيادية في الدولة وهو ما تخشى الصهيونية أن يحول إسرائيل — على حد إعتقادها — إلى مجتمع شرقي .

أن القاء نظرة سريعة على الاحصائية التالية عن المصادر اليهودية ذاتها يلقى ضوءا على أن الحركة الصهيونية في تخطيطها لإنشاء الوطن القوي اليهودي وضعت في حسبانها سياسة تحويل أصحاب فلسطين الشرعيين إلى أقلية .

تعداد اليهود (٥١) في العالم وفي فلسطين (بالآلاف)

(حسب إحصاءات المصادر اليهودية)

١٨٥٠ — ١٩٦٤

في فلسطين ثم في إسرائيل

السنة	المجموع	العدد	النسبة المئوية
١٨٥٠	٤٨٠٠	—	—
١٨٨٢	٧٧٠٠	٢٤٠٠	٠.٣
١٨٩٠	—	٤٧٠٠	—
١٩٠٠	١٠٧٠٠	٥٠٠٠	٠.٥
١٩١٤	١٣٥٠٠	٨٥٠٠	٠.٦
١٩١٨/١٦	—	٥٦٠٧	—
١٩٢٣/٢٢	—	٨٣٠٨	—
١٩٢٥	١٤٨٠٠	١٢٢٠٠	٠.٨
١٩٣١	—	١٧٤٠٦	—
١٩٣٥	—	٣٥٥٠٢	—
١٩٤٠	١٦٧٠٠	٤٦٧٠٥	٢.٨
١٩٤٥	١١٠٠٠	٥٦٣٠٨	٥.١
١٩٤٧	١١٢٧٠	٦٣٠٠٠	٥.٦
١٩٤٨	١١٣٠٠	٦٤٩٠٦	٥.٧
١٩٥١	١١٥٣٣	١٤٠٤٠٤	١٢.٢
١٩٥٤	١١٨٦٧	١٥٢٦٠٠	١٢.٩
١٩٥٧	١٢٠٣٥	١٧٦٢٠٧	١٤.٦
١٩٦١	١٢٨٦٦	١٩٣٢٠٤	١٥.٠
١٩٦٢	١٣٠١٨	٢٠٦٨٠٩	١٥.٩
١٩٦٣	٣١٢١	٢١٥٥٠٦	١٦.٤
١٩٦٤	١٣٢٢٥	٢٢٣٩٠٢	١٦.٩

وطبقا للإحصائيات اليهودية ذاتها التي أجريت بعد منتصف عام ١٩٦٦
يتضح أن عدد السكان في إسرائيل بلغ ٢٠٠٠ ٢٠٦٣٩٠٠ نسمة منهم :

يهودى ٢٠٢٣١٠٠٠

عربى ٠٠٣٠٨٠٠٠

وذلك بعد أن كان عدد اليهود حوالى :

يهودى ٠٠٣٥٠٠٠٠

وعدد العرب :

١٠٤١٥٠٠٠ عربى فى مايو ١٩٤٨ وذلك طبقا لتقارير حكومة

فلسطين حينئذ .

وهكذا يتضح لنا من تحليلنا هذا مدى ما تبذله السلطات الإسرائيلية دواما
من جهود مستمينة للاقلال من العرب أصحاب فلسطين الشرعيين .

وقد قام أحد الباحثين الاسرائيليين (٥٩) بدراسة حول التطور السكانى فى
إسرائيل حتى عام ١٩٧٥ حيث تنبأ بحدوث هجرة إضافية سنوية فى المدة من سنة
١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٥ مقدارها ٣٠٠٠٠ أو ٤٠٠٠٠ أو ٥٠٠٠٠ مهاجر
وفى المدة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥ مقدارها ١٠٠٠٠٠ .. أو ٢٠٠٠٠٠
أو ٣٠٠٠٠٠ مهاجر كما كانت تقديراته للزيادة الطبيعية للسكان اليهود هى ٠.١٠٨ /
(١٩٦١ — ١٩٦٥) ، ٠.٢ / (١٩٦٦ — ١٩٧٥) ولغير اليهود ٤ /٠ ،
٣٠٠ / على التوالى .

وعلى هذا الأساس فإن التعداد الكلى للسكان فى إسرائيل طبقا لهذه التنبؤات
عن عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ كالآتى :

سنة ١٩٦٥ ٢٠٥٧٤٠٠٠ نسمة .

سنة ١٩٧٥ ٣٠٣٩٥٠٠٠ نسمة .

ويتركز عدد كبير من السكان العرب في الشمال وحول حيفا وفي الجنوب
« البدو » ، ويلاحظ أن هناك مناطق يقل فيها عدد السكان غير اليهود بشكل
ملحوظ كتل أبيب مثلا إذ تبلغ نسبة غير اليهود ١٠٪ فقط طبقا لإحصاء سنة
١٩٦١ (١٠٢٪ في سنة ١٩٥٣) بينما ترتفع النسبة في مناطق أخرى بحيث
تقارب نسبة السكان اليهود كمنطقة الشمال إذ تبلغ النسبة ٢٤٪ . ٠٠٠
(٤٠١٪ في سنة ١٩٥٣) بينما تبلغ نسبة اليهود ٥٧٫٨٪ (٥٤٫٩٪
في سنة ١٩٥٣) .

وتختلف هذه النسب طبقا لسياسة الحكومة الإسرائيلية في محاولة تهويد
المناطق التي يزيد فيها العرب أو في نقلهم من منطقة لأخرى كما تفعل هذه
السلطات الآن مع بدو النقب إذ تعتبرهم نقطة ضعف عسكرية في حدودها الجنوبية
مع جمهورية مصر العربية .

ومن ناحية أخرى تبلغ كثافة السكان في إسرائيل ١١٥ نسمة في الكيلومتر
المربع وهو ما قد يعطى لأول وهلة الانطباع بأنه لا توجد كثافة تزيد عن الحد
المعقول في إسرائيل إذا ما قورنت بالدول الأوروبية مثلا ، على أنه يجب أن نأخذ
في الحسبان أن أكثر من نصف مساحة إسرائيل غير مسكونة — أي صحراء
النقب — وذلك بالرغم من كل حتميات بن جوريون وغيره لحث الشباب
الإسرائيلي على التوطن في النقب وترك الحياة المرفهة في المدن . والواقع أن جزءا
كبيرا من سكان إسرائيل يتركز في الشريط الساحلي الضيق بين نهاريا وعسة لان
وخاصة في تل أبيب بحيث تصبح كثافة السكان في هذه المنطقة من أعلى الكثافات
في العالم .

وتحاول السلطات الإسرائيلية معالجة هذا الوضع لأسباب عديدة — كما سبق أن أوضحنا ذلك — منها عسكرية (وخاصة في النقب التي تتاخم الجمهورية العربية المتحدة) وإقتصادية ، ولكنها لم تنجح حتى الآن في إيجاد حل لهذه المشكلة بالرغم من مشروعات تعمير النقب وإمداده بالمواصلات والخدمات .

الفصل الثامن

الطابع العنصري لاسرائيل

أتمخذه المؤتمر الصهيوني العالمي الذي إنعقد خلال شهر يونيو ١٩٦٨ قراراً حدد فيه الهدف الأساسي للصهيونية ، وهو أن تصبح إسرائيل المركز الذي يجتذب نحوه يهود العالم .

وتهدف الصهيونية بذلك إلى جمع شتات اليهود من جميع دول العالم في وطنهم التاريخي المزعوم .

والواقع أن الصهيونية — وهي تستمد فلسفتها من التلمود — (١) تضع في اعتبارها أن فلسطين هي نقطة الارتكاز التي يبدأ منها اليهود سيطرتهم على العالم ، لأن فلسطين في نظرهم هي أرض الميعاد ، وهي عامل من مقومات الدولة اليهودية (٢) ولا يحق لأي فرد من غير اليهود إحتلالها لأنها أرض مقدسة من حق اليهود وحدهم (٣) .

ويرى الصيونيون أن إقامة دولة يهودية في فلسطين إنما هي تحقيق لما جاء بالكتاب المقدس ، وبالطبع فإن من يقرأ التوراة والانجيل قراءة عميقة متبصرة للمعاني يدرك — بما لا يدع مجالاً للشك — أنه لاسند لهم فيما يزعمون وينسجونه إلى التوراة وهو أن الوعد الإلهي قد أعطى لليهود وحدهم والحقيقة كما جاءت في التوراة أن الوعد الإلهي قصد به جميع البشر ولم يقتصر على اليهود من نسل أسحق ويعقوب فقط ، حيث وردت عدة نصوص في سفر التكوين ، وأكثرها وضوحاً ما جاء في تكوين ١٥ : ١٨ في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطى هذه الأرض ، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات ، وتعبيره لنسلك ،

يشمل بطبيعة الحال — العرب أيضا من مسلمين ومسيحيين وهم نسل إبراهيم من ابنه إسماعيل وهو الابن الأكبر والأول لإبراهيم من امرأته هاجر المصرية .

ومكذا نرى أن الوعد الإلهي لم يستبعد صراحة أبناء إبراهيم العرب ، وأنه غير صحيح ما يزعمه اليهود من أن الوعد قد أعطيت لم وحدهم (٤) والدليل على ذلك أنه حينما وعد الله إبراهيم بأرض كنعان و فلسطين ، ملكا له إلى الأبد كان ولده إسماعيل هو الذى قد تظهر بيننا ولده أسحق لم يكن قد ولد بعد (٥) وبذا يتضح لنا أن تفسير اليهود لعبارة نسل إبراهيم على هذا النحو إنما قصد به أن تسيطر الصهيونية طبقا لمذهبها على ما تسميه « أرض الميعاد » ، وقد أكد مناحيم بيغن هذا المعنى بقوله « أن سيادة إسرائيل الفعلية تطبق على كل جزء من الأراضي التاريخية لإسرائيل » ، وهذا التفسير يتمشى تماما مع المذهب الصهيونى العنصرى الذى يهدف إلى التوسع ، كما أن التفسير إدعاء ذو صبغة دينية ، والدين — بدون شك — ليس مصدرا من مصادر القانون الدولى لأن القانون الدولى قانون وضعى لا يعنى بالمقائد الدينية من حيث فلسفتها ، ومن ثم فإن زعم « مناحيم بيغن » يخرج عن نطاق القانون الدولى ، ولا يجوز للصهيونية أن تستند إليه فى المطالبة بأى حق طبقا للقانون الدولى فضلا عن أن فكرة « الأراضي التاريخية لإسرائيل » تكون زعما لا يقره ولا يعترف به القانون الدولى (٦) .

ونعتبر فكرة العودة إلى الأرض التاريخية — فلسطين — هى حجر الزاوية فى أسس الفلسفة اليهودية لأنها الركيزة التى توفر لليهود مكانا يعتزلون فيه عن غيرهم من الشعوب التى تهبط فى نظرهم إلى مستوى الحيوانات ، حيث أن اليهود يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار وكهنة الله وأن سائر الشعوب شعوب مسخرة .

وقد خذا « ما » الفكرة لدى اليهود تعصبا عنصريا ، وأستشهد دعاء هذه

الزعة العنصرية بنصوص من العهد القديم جاء فيها أن إله اليهود قد اختارهم لرسالته من دون الناس ، وفي سفر التثنية « مباركاً تكون يا إسرائيل فوق جميع الشعب » (٧) ولكن اليهود تناسوا أن إختيارهم هذا كان لعل ، وأن العلة هي عبادة الله الواحد في زمن كان جميع الناس وثنيين ولكن هذا كما نرى النصوص التالية — كان وعيدا وهو أنه سيملكهم أن يخرجوا عن عبادته وخالفوا أحكامه وقال آلهم في سفر الخروج ٧/٢٤ « لا تصنع لنفسك آلهة مسبوكة » وأمرهم آلهم ألا يصاهروا سائر الشعوب لئلا يعبدوا إلها آخر فيجف غضب الرب ويهلكهم جميعا ، وجاء في سفر التثنية أن آلهم قال لهم أن إختيارهم لا لكثرة عددهم بل « لأنكم تسمعون هذه الأحكام وتحفظونها وتعملون بها يحفظ الرب آلهك العهد والأحسن الذين أقسم لأبائك . . » وقال أيضا : « إن سمعتم بصوتي وحفظتم عهدي تكونون لي خاصة بين جميع الشعوب » (٨) .

وتكرر الوعيد فيما بعد فقال آلهم إلى سليمان في القرن العاشر قبل المسيح « وإن كنتم تنقلبون أنتم وأبناؤكم من ورائي ولا تحفظون وصاياي وقرائضي التي جعلتها أمامكم بل تذهبون وتعبدون آلهة أخرى وتسجدون لها فأني أقطع إسرائيل عن وجه الأرض التي أعظيتم إياها والبيت الذي قدسته لأسمى أفنيه من أمامي ويكون إسرائيل مثلاً وهزاة في جميع الشعوب ، وهذا البيت يكون عبرة أكل من عبر عليه (الهيكل) يستعجب ويصغر ويقولون لماذا عمل الرب هكذا لهذه الأرض ولهذا البيت فيقولون من أنهم تركوا الرب آلهم الذي أخرج أبائهم من أرض مصر وتمسكوا بآلهة أخرى وسجدوا لها وعبدوها ، لذلك يجلب عليهم هذا الشر » (٩) .

ونحن نؤكد أن اليهود قد خالفوا وعد الله وعبدوا الأصنام فاستحقوا العقوبة المنصوص عليها ، وقد عاقبهم آلهم مراراً وذمهم وقبح أعمالهم على نحو

لأنكاد نجد له مثيلاً عند الشعوب الأخرى ، ويرى فريق من الباحثين (١٠) أنه لا توجد أمة ذمها آلهها كأمة بنى إسرائيل .

فنتيجة لتوهم وعصيانهم على ربهم عاقبهم آلههم وشتت شملهم فسبوا وهدمت مدينتهم وأحرقت ، وتحقق فيهم قول السيد المسيح ، لأنه يكون ضيق عظيم على الأرض وسخط على هذا الشعب يقطعون بفم السيف ويسبون إلى جميع الأمم وتكون أورشليم مدوسة من الأمم حتى تكمل أزمنة الأمم ، (١١) .

وينضح بما تقدم أن حقيقة فكرة أن اليهود هم شعب الله المختار لم تكن مبينة على أساس عنصري أو لأنهم جنس أفضل من بقية الاجناس وإنما كان ذلك تكريماً لهم إذا استجابوا لدعوة الله لهم أن يعبدوه ويحفظوا عهده وينفذوا أحكامه بدليل أن الله حذرهم من أنهم إذا لم يستجيبوا لأوامره فسوف ينقلب هذا الوعد إلى وعيد بالعقاب واليهود لم يحافظوا على العهد فحل عليهم غضب الرب وبذلك فإنهم يخرجون عن نطاق شعب الله المختار .

وبالرغم من ذلك فقد استمر اليهود على زعمهم بأنهم شعب الله المختار (١٢) الاسمي من بقية الشعوب فعزلوا أنفسهم عن الناس استعلاء وتكبراً وانهجوا مسالك العزلة ، وتبدو هذه النزعة الانعزالية منذ القدم في تصرفهم عندما دخلوا مصر مهاجرين حوالي عام ١٩٥٦ ق . م بسبب المجاعة الساحقة التي حلت بهم إذ نجد يوسف عليه السلام يمسى لاهله إقامة بعيدة عن الاختلاط بالمصريين ويحفظ لهم باستقلالهم في العيش رغم ما بدا لهم من ترحيب فرعون بهم وكرمه مهمهم فقد جاء في التوراة وبارك يعقوب فرعون وخرج من لدن فرعون فأسكن يوسف أباه وأخوته وأعطاهم ملكاً في أرض مصر في أفضل الأرض أرض رعسيس (١٣) .

وطبقا لهذه القصة فقد أستقبلهم فرعون مصر بالترحاب وأكرمهم وكان يوسف ذا ملك وسلطان ، ورغم هذه الظروف المواتية فقد أثروا العزلة عن أهل البلاد — استعلاء كما يظهر ذلك واضحا خلال جميع العصور في أوروبا ، ومع ذلك فإن اليهود عاشوا دائما في عزلة أساسها فكرة الاستعلاء المبني في جوهره على العنصرية .

وتعتبر العنصرية صفة تابعة من الدين كما تراه الصهيونية مع ما في ذلك من تحريف للحقائق الانسانية والدينية لتكون أساسا لفكرة سياسية تقوم على التعصب ، ويظهر ذلك واضحا مما سبق ذكره في طبيعتهم الانعزالية والانطواء على الذاتى (١٤) Self Segregation ومضمونه منع الاندماج ، لأن الاندماج كما أكد جميع زعماء ودعاة الصهيونية — من هيرتزل إلى وايزمان ، ومن بن جوريون إلى جولدمان — هو العدو الرئيسى للصهيونية وخطره يفوق خطر اضطهاد اللاساميين لليهود .

وجريا وراء هذا المبدأ فإن سياسة إسرائيل ترفض فكرة بقاء عناصر غير يهودية داخل إسرائيل ، الأمر الذى يؤدي بالضرورة إلى رفض تعايش الصهيونية مع غيرها في أرض التجمع الصهيونى ، وهو ما مستعرض له تفصيليا فيما بعد — على أساس من المساواة مع الفئات غير اليهودية في هذه الأرض بما في ذلك الغالبية الساحقة للسكان من أبناء البلاد الأصليين .

وبعنى تحقيق هدف الانغلاق العنصرى الذاتى للصهيونية إجراء عمليتين متقابلتين :

مغادرة جميع الصهيونيون لأرضي الشتات ، أو « النفى » (أى سائر البلاد عدا إسرائيل) .

ونزوح كل ما هو غير صهيوني عن أرض التجمع — أى فلسطين وتعتبر
كلتا العمليتين شرطاً أساسياً من شروط نجاح الصهيونية في تحقيق « الخلاص
القومي الصهيوني » أى تجميع « الشعب المختار » بكامله في وطن خاص به لا يقيم
فيه سواه . وأن التمييز العنصري المبني على فكرة التفوق العنصري تعتبر من أهم
الخصائص التي تلازم سائر المناهج الصهيونية ، وبالطبع فإن هذا الزعم الكاذب
بوجود تفوق ذاتي مميز للعنصر الصهيوني يحاول أن يعطى لليهود أفضلية على سائر
الكيانات البشرية الأخرى ، ويؤيد ذلك الدكتور هيلنج الأستاذ بجامعة براج
حيث جمع كتاباً أسماه « اليهودى وفق شريعة التلود » يوضح فيه معتقدات بني
إسرائيل بالتفصيل وطبع هذا الكتاب بعد ترجمته إلى اللغة الفرنسية في باريس (١٥)
وهو يوضح حقيقة الشريعة الصهيونية ويظهرنا على المبادئ الخطيرة التي يعتنقها
الصهيونيون ويسرون عليها في حياتهم الأبراهيمية ، فقد صور لهم الغرور بالتفوق
العنصري البالغ أن جميع البشر الذين لا يعتنقون الديانة اليهودية حيوانات لا تعقل ،
بل أنهم استمروا الغنى والضلال فقالوا أن السموات والأرض لم تخلق لأحد
سواهم وأنهم آلهة في الأرض إلى درجة أن الدنيا بأسرها ملك الأسرائيلي ومن
حقه أن يتسلط عليها على زعم أن الإسرائيلي مسار للعزة الإلهية (١٦) وزعوا
أن الله ظل يبكي حين صرح بهدم الهيكل ، واستبد حاحاماتهم فأصبحوا ولا
شريعة لهم ولا قانون يلتزمون به سوى مزاجهم فأمرؤا بسوء معاملة باقي الشعوب
وقتل أولادهم واستنزاف دمهم وثرواتهم باعتبارهم حيوانات غير مفكرة ، وآمن
كثير من اليهود بهذه المبادئ وارتكبوا عدة مذابح بشرية ليحصلوا على دم
بحجة أن ديانتهم تأمر باستعماله ، وقد درج اليهود منذ الأزمان الغابرة على أن
يعدوا لعيد الفصح فطيرة معجونة بالماء المخلوط بالدم البشرى المسيحى الذى لا بد
وأن يستخرج — حسب شريعتهم — من جسد طفل مسيحى لا يزيد عمره عن

سبع سنوات وسط آلام وعذاب يفوق طاقة البشر ، حتى تفارق الحياة جسد الطفل ، وهذه النقايد الرهيبة ليست خيالا وليست مبالغة قصد منها الاضرار بالصهيونية والاساءة اليها (١٧) ولكن الواقع والجرائم التي ارتكبت وكشف النقاب عنها اتضح أن مركبيها من الصهيونيين ، والصهيونيون بهذا المعنى الحديث — طبقا للفلسفة القومية لغالبية اليهود — إنما يهدفون إلى السيطرة على العالم في المدى البعيد ، وذلك بالرغم من كلمة « صيهون » لا تعنى ذلك وإنما هى أهم التلال التي قامت عليها بيت المقدس من ثم أصبحت كلمة صيهيون رمزا للمدينة المقدسة — أى لبيت المقدس ذاتها .

ويتضح من ذلك أن العنصرية الصهيونية التي تمارسها إسرائيل وإن كانت مشتركة مع سائر السياسات العنصرية في العالم في خاصية اوهم بالتفوق الذاتي لانباعها إلا أنها تتميز عن تلك السياسات بأن وهم تفوقها يقترن برفض مسرف لقبول بقاء عناصر أخرى تتعايش مع العنصر الصهيوني ، والحقيقة أن العنصر الصهيوني المزعوم لا يمكن أن يرد في الأصل إلى جنس واحد لأن الجنس معناه الوحدة في الأصل والمنشأ ، واليهود في العالم لا يمكن أن يجمعهم جنس واحد ، بل ويستحيل علينا أن نقول أن جفسا واحدا يجمع بين يهود أوروبا وبعيونهم الزرقاء وشعرهم الأصفر ويهود الشرق السمرة ذوي الشعر الأسود وبين يهود الشام الذين يقترب متوسط طول قاماتهم مترا وثلاثة أرباع المتر ولذلك يرى Pittard (١٨) « أن علماء الاجناس البشرية ، فيما عدا بعض اليهود المتعصبين لفكرة ثابتة معينة وهى فكرة العنصر اليهودى النقي ، يقررون أن كافة اليهود أبعد الناس عن أن يتجهوا ما يسمى بالجنس اليهودى النقي ، وأن في سياسة إسرائيل العملية ما يؤيد رأى Pittard حيث أنه من الثابت وجود نفوذة في داخل المجتمع الإسرائيلي — وهو المجتمع اليهودى النموذجى المنشودة — إذ يفرون في داخل

لإسرائيل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين القادمين من أوروبا وأمريكا ويعتبرون يهود الشرق في درجة أدنى من اليهود الغربيين . . . وهذا أمر معروف للعالم أجمع وهو ما ستعرض له تفصيلا فيما بعد .

ومن الثابت أن فكرة الجنس أساس في تحديد توافر العناصر اللازمة لقيام الأمة لأن لقاء الأجناس القائمة اليوم أمر مقطوع بعدم توافره بعد الهجرات المختلفة التي جرت على مر العصور بين الشعوب (١٩) .

ولكن الصهيونية تجاهلت دوما هذه الحقائق وكرست كل دعوتها وجهدها لعاملين في غاية العنف وهما :

أولا : العامل الاول :

الاستغلال التجمعي المستمر لمزيد من المهاجرين بحجة ما تردده أبواق الدعاية الصهيونية من أن استقرار اليهود في دولة يهودية وفي ظل سيادة يهودية تكون واقية لهم من الاضطهاد الذي تعرضوا له في شتى الدول عموما وما لا قوه من اضطهاد وغبن في دول أوروبا على وجه الخصوص ، وكانت نتيجة الاضطهاد وجوب أنتشال الأقلية اليهودية مما يحقق بها من مظالم وتحطيم أسوار « الفيتو » هي النعمة التي ضرب عليها هيرتزل وأنصاره (٢٠) ، وحتى قبل هرتزل كان من زعماء اليهود ومفكرهم من نادى بفكرة العودة إلى ما يسمونه الوطن القديم (أي فلسطين) منذ عام ١٨٤٠ مثل المؤلف الألماني اليهودي هيس Moses Hess (٢١) بل أن هذه الفكرة كما يقول بعض الكتاب الصهيونيون كانت دائما موضع آمال اليهود وأحلامهم منذ طردوا من فلسطين بعد هزيمتهم على أيدي الرومان عام ٧٠ ، ١٣٥ ميلادية (٢٢) .

وهكذا استندت الدعاية الصهيونية في تأييد هذه الدعوى إلى صعوبة أو استحالة تخليص المجتمعات الأوروبية من الروح المعادية السامية ، بيد أن حل مشكلة اضطهاد اليهود لا يعنى إقامة دولة على أساس ديني وعنصري (٢٣) بتجميع يهود العالم في فلسطين مع ما يترتب على إنشاء مثل هذه الدولة اليهودية من أضرار بالمصالح الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان الغرب تجاهلا ولا مبالاة مقصودة بقدرات الأرض والبقعة والسكان وإنما الحل هو أن تتجه الصهيونية العالمية إلى اتخاذ وسائل أخرى مناسبة منها منع التفرقة العنصرية والدينية وكفالة احترام حقوق الانسان وفقا لقواعد القانون الدولي العام التي تتجه إلى كفالة احترام حقوق الأقليات وإلى ضمان حد أدنى من الحقوق الأساسية للإنسان (٢٤) .

ثانيا : العامل الثاني .

العمل الدائب المستمر على طرد وتشريد العناصر غير اليهودية متجاهلة تماما أن الناس جميعا ولدوا أحرارا ومتساوين في الكرامة وحق العيش على أرض الوطن ، ولكن سياسة اسرائيل درجت على طرد السكان العرب ، وقد حدث ذلك في أعقاب حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٥٦ ثم حرب ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل وهذه سياسة لها خطرها البالغ على السلم والاستقرار في المنطقة فضلا عما تحويه هذه السياسة من إهدار لحقوق الانسان وقواعد القانون الدولي .

وقد كان هدف هذين العاملين هو ما تترتب عليهما من خطط عدوانية رسمتها أحلام الدعوة الصهيونية بإقامة دولة من النيل إلى الفرات متجاهلة أنه حتى في الوعد الإلهي الذي ينص على الامتداد من النيل إلى الفرات حدث — كما سبق أن أوضحنا قبل أن يولد إسماعيل وقبل أن يولد اسحق — وهو الجدد الأكبر لبني اسرائيل وعلى هذا فلا يمكن أن يفسر الوعد الإلهي على أنه يختص

بالاسرائيليين دون غيرهم من أبناء ابراهيم (٢٥) .
وبدأت السياسة الصهيونية تطبق أسلوب الاضطهاد المبني على التمييز
للتفوق الموهوم ، بالعمل على عزل السكان الاصليين من العرب ثم السعى على
اجبارهم إلى الزواج عن وطنهم ، وفي الفترة التي عجزت فيها الصهيونية عن طرد
العرب - في وقت كان العرب فيه هم الاغلبية الساحقة من سكان البلاد - من
أرضهم وأرض آبائهم ، تمسكت السياسة الصهيونية بمبدأ الافتصار على تشغيل
اليد العاملة اليهودية في المستعمرات الصهيونية .

وعلى الرغم من أن أهداف الصهيونية لم تتحقق إلا عام ١٩٤٨ إلا أن روح
التعصب والتأييد الاستعماري للصهيونية كان سابقا لذلك بزمن طويل وبلغت
ذروتها منذ عهد الانتداب البريطاني على فلسطين حيث كانت فترة الانتداب كلها
صفحة سوداء من تاريخ الارهاب الصهيوني والنزعة التوسعية العنصرية التي
ساندتها الامبريالية العالمية ذلك الحين واستطاعت التأثير في عصبية الأمم حينئذ
فحصلت منها على قرار بوجود رابطة تاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين
ومنذ ذلك الحين أنشئ حق لوجود له لشعب لوجود له إذ أن اليهود ليسوا
شعبا وليس لهم من مقومات الشعب شيء ، فإن الدين وحده لا يؤلف رابطة
تقيم شعبا ، والدم كذلك لا يمكن أن يؤلف هذه الرابطة ولا هذا الشعب ، وأصدق
وصف لليهود أنهم أتباع دين كانوا متفرقين في مختلف أنحاء العالم ، لهم
جنسيات البلاد التي يعيشون فيها ، أما الرابطة التاريخية فهي قضية عجيبة
حقا هي الأخرى ، فمن الثابت أن اليهود تركوا فلسطين منذ ألفين من
السنين ولو صحت الرابطة التي قردتها عصبية الأمم لصح أن يكون لمن هاجروا
من الاسبان والالمان والايطاليين والبريطانيين ومئات الجنسيات منذ مئات السنين
إلى أرض الدنيا الجديدة الحق في العودة إلى أوطانهم الأصلية وطرد سكانها منها .

ولاشك أن الرابطة بين الإنسان والوطن الذي يعيش فيه تنتهى بمجرد تركه هذا الوطن للقامة الدائمة في وطن واكتساب جنسيته (٢٦) .

ولو صح أن هذه الرابطة تبقى على الرغم من هذا ، لترتبت عليها نتائج تدعو إلى السخرية ، ولإنهات قواعد الهجرة والقانون الدولى ومبادئ الدولة والحدود بين الدول وأصبح أمر العالم لا يهوده سلام أو أمن ، ولكنها الصهيونية استطاعت بما اصططعت من رجال وأحداث وما نوافر لها من دهاء أن تغير المفاهيم المتعارف عليها وأن تصبح اليوم خطرا يهدد أمن العالم وسلامه ولا يهود الشرق الأوسط وحده وأصبحت الصهيونية ممثلة في اسرائيل اليوم نازية جديدة تقوم بطرد غالبية العرب تدريجيا من وطنهم بالعنف والارهاب ، ولا زال تمسك الصهيونية بهدف نزع الطابع العربى عن فلسطين لم يتغير منذ نشوء الحركة الصهيونية . وهكذا نستنتج مما تقدم أن الصهيونية كانت في بدايتها قومية سياسية ثم اتخذت بعد ذلك طابعا دينيا فلا عجب إذن من أن يستغل بن جوريون العقيدة الدينية لدى جمهرة اليهود قائلا : أن اسرائيل قامت لتحقيق النبوءات الكتاب المقدس (٢٧) « ومن وقت لآخر نجد بن جوريون يندل بتصريحات موضحا فيها الأسس الدينية والايدولوجية للصهيونية (٢٨) .

وأنه ليكفيناردا على إدعاءات بن جوريون ما ذكره علماء من الديانة اليهودية والمسيحية ذاتها في معالجة هذه الأباطيل بالذات :
فيذكر الحاخام المربير جرر « أن التوراة تشير إلى قيام دولة روحية تضم البشر جميعا ولا تشير إلى قيام دولة اسرائيل ، .

ويذكر الدكتور وليام شتاينسبرنج — أستاذ العهد القديم في جامعة ديوك والقس في كنيسة البرسبيريان — يذكر « أننا لا يمكن أن نتصور تشويها للإنجيل اقبح من استخدام نصوصه في تبرير طرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم سواء

كانوا مسيحيين أو مسلمين » (٢٩) .

ومهما حاول الصيونيون أن يتذرعوا بالادعاء الدينى فى دعواهم كما مل من عوامل تشبههم بفلسطين فإن المنطق القانونى السليم وما يقرره فقهاء القانون الدولى العام من المطالبة بالسيادة على إقليم معين بناء على إدعاء له صفة دينية أمر غير مقبول، ولقد استقر هذا المبدأ منذ أن استقرت قواعد القانون الدولى ابتداء من القرن التاسع عشر كقواعد تستمد مصدرها من العرف الدولى ومن المعاهدات وهى قواعد منفصلة تماما عن القواعد الدينية (٣٠) .

ومما يؤسف له حقا أن ضعف الدعاية العربية وعدم تنظيم وسائلها وأساليبها قد ألقى غشاوة على أبصار العالم فكان — قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ — لا يدرك حقيقة القضية الفلسطينية أمام دوى وضخامة الدعاية الصهيونية التى تتذرع بالحق التاريخى — كما سبق شرحه — وأنه فى ظل هذا الحق التاريخى المزعوم منحت اسرائيل قانون العودة الذى يبيح لكل يهودى فى العالم أن يعود إلى أرض التجموع ليسهم مع غيره من اليهود فى بناء الدولة اليهودية فى فلسطين .

ومن الغريب أن هرتزل لم يشر فى كتابه « الدولة اليهودية » إلى ذلك الحق التاريخى الموهوم « بل قال صراحة » يكفى أن يعطونا أية قطعة أرض تناسب وحاجات شعبنا وتكون لنا السيادة عليها ، ونصح هرتزل — فى أول مؤتمره — المجتمعين بأن لا يتجهوا إلى فلسطين وأن يبحثوا لهم عن وطن قومى آخر (٣١)

ولما كانت بغيتنا هى الحق فاننا نجد فريقا آخر من الباجئين (٣٢) من علماء الديانة المسيحية — قد تعرضوا بأرائهم فى هذا الصدد موضحين أنه إذا شاء اليهود أن يجدوا حلا لقضيتهم فليس عليهم سوى أن يصمموا التصميم اليقين والعلمى على أن يقلعوا برغبتهم الملحة فى تأليف كتلة منعزلة وأن يعيشوا مع سائر

الشعوب كما تعيش العناصر الأخرى مواطنين تسودهم البساطة والزراعة على الأرض الواحدة . وتحت السماء الواحدة لا أن يعملوا على أن يكون لهم وطن ولهم دينهم .

ويعالج فريق ثالث من علماء الديانة المسيحية هذه القضية ، بأن عالمنا اليوم عالم صغير وآخذ في الانكماش وأن الأديان المختلفة اليوم تزداد الالتقاءات فيما بينها حتى أصبح أصحاب الأديان المختلفة يواجهون نفس المشاكل ، وفي ذلك ما يوجب أن تكون لقاءات اليوم مختلفة عما سبقها من لقاءات حين كانت اللقاءات نادرة محدودة المجال ، وتستطيع هذه اللقاءات أن تكون مثمرة إذا اعترف أصحاب كل دين اعترافا إيجابيا بملل غيرهم من أصحاب الأديان (٢٣) .

على أن هذه الآراء جميعها لم تلق أية استجابة أو نية صادقة من جانب المنادين بالأمس الدينية بسبب التعصب الصهيوني — الأمر الذي يجعلنا نوضح كيف أثر الطابع الديني على الحركة الصهيونية والتشريع الاسرائيلي .

أثر الطابع الديني على الحركة الصهيونية والتشريع الاسرائيلي :

من الثابت أن العامل المشترك الوحيد الذي يجمع بين اليهود هو الدين ، حتى أن اسرائيل كثيرا ما توصف بأنها دولة يهودية ، وهذا الوصف يثير جدلا واعتراضا وخلافا بالغنا من اسرائيل واليهود المقيمين في دول أخرى (٢٤) .

ويقرر بعض الباحثين (٢٥) أن تاريخ اليهود يكاد يكون تاريخا ذا صبغة دينية ولقد كانت الحركة الصهيونية في بداية نشأتها ذات صبغة قومية سياسية عنصرية غير ذات صبغة دينية ، ومع ذلك اصططبت الحركة الصهيونية بعد ذلك بصبغة دينية ، ولكن هذا (لا ينبغي — على حد رأي بعض الباحثين الغربيين (٢٦) — من أنه لا يزال يوجد طائفة من اليهود متأثرة بتقاليد وعادات ترجع لأصل ديني ، وبالرغم من ذلك فإن فريقا آخر من الباحثين الصهيونيين (٢٧) ذاتهم يؤكدون أن

شعرا كبيرا من اليهود وبوجه عام من اليهود الغربيين من أبناء الجيل الحالي — ينشرون إلى الدين نظرة عدم اهتمام أن لم تكن نظرة الملاحدين ، بيد أننا أيضا — وعلى عكس هذا إنما — نرى أن عددا قليلا من المتطرفين الذين ينتسبون إلى بعض الأحزاب الدينية في إسرائيل يطالبون بدولة أساسها الدين ، وهذه بالطبع فكرة عنصرية بحتة ، فمن المسلم به في القانون الدولي أن الدين ليس عنصرا من العناصر الأساسية في تكوين الدولة الحديثة فقد أخرج الدين عن نطاق السياسة وفصل روحيا عن الدولة .

وهكذا نصل إلى أن للدين أثرا لا ينكر — بدون شك — على تكوين دولة إسرائيل إلا أن أثره كان ضعيفا ثم اضمحل تأثيره أكثر بعد تكوين الدولة ، فكثير من التشريعات الاسرائيلية تتعارض مع أحكام الشريعة الموسوية ، ومن ذلك أن الشريعة اليهودية أباحة تعدد الزوجات ولكن التشريع الاسرائيلي قضى بتحريمه ، ووفقا للشريعة الموسوية يعد الطلاق حقا مطلقا للرجل ولكن التشريع الاسرائيلي يعاقب الرجل الذي يطلق زوجته بغير إرادتها ودون حكم من القضاء بذلك ، فضلا عن أن التشريع الاسرائيلي يقرر المساواة بين الرجل والمرأة ولكن الشريعة اليهودية الموسوية لا تعد المرأة مساوية للرجل .

ونتيجة لذلك ترتفع حدة الصراع بين النزعتين المتعارضتين في إسرائيل : النزعة الدينية ، والنزعة غير الدينية ، ويصل هذا الصراع في كثير من الأحيان إلى صدام حاد (٤٨) ، ومن هذا يتضح أن الدين قد اتخذ — سواء قبل إنشاء إسرائيل أو بعد إنشائها — أداة من أدوات الاستغلال السياسي في أيدي السلطات العنصرية الحاكمة ورجال السياسة الممعنين في التعصب ممن لم يعرف عنهم الحرص على احترام أحكام الدين ، فلا يجب أن تشيرنا أي دهشة إذا رأينا أن بن جوريون الذي يعني ببيان الاسس الدينية للصهيونية (٤٩) ويأخذ في تمجيد

الدين اليهودى ويقول عنه د أنه تعبير صحيح عن أحسن المثل من استقامة وخلق ورحمة (١٠) . . . لا يجب أن نندهش حين نعرف التناقض الصارخ بين هذا المظهر الكاذب وبين جوهر بن جوريون المنعنت والغاية في التعصب والعنصرية بدليل ماراكتيته حكومته وماتر تكبه الحكومات بعده من أعمال الارهاب والعدوان عما لا يقره دين من الاديان .

وتطلق الدعاية الصهيونية أبوابها لابهام العالم وإقناعه بأن الحرية الدينية في اسرائيل مكفولة لجميع الطوائف ، وأن المسيحيين بصورة خاصة يتمتعون باهتيازات غير متوفرة لهم في كثير من البلدان — وهذا بالطبع تضليل بالغ المدى سبق أن فندنا أساليبه — بل وتسير هذه الدعاية شوطا أكثر بعد حيث تدعى أن ذلك الجزء الذى انقطع من قلب البلاد العربية أصبح بلدا مثاليا من ناحية التسامح الدينى وحرية العقادة والعقيدة .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى مناقشة صارخة تنم عن عنصرية متعنتة ، وقد دارت هذه المناقشة في مجلس الوزراء الاسرائيل سنة ١٩٦٤ وذلك بسبب مشكلة دينية استحوذت على اهتمام صحافة إسرائيل كلها وشكلت لجنة وزارية لإعداد مشروع قانون يعد بمثابة هدية من اسرائيل إلى دولة الفاتيكان التى اهتمت باصدار وثيقة تبرئة اليهود عن دم المسيح .

وتتلخص هذه المشكلة فى أن التنظيمات العنصرية الاسرائيلية كانت تعتبر وجود مدارس تبشير مسيحية خطرا عليها لأنها تنشر العقيدة المسيحية فى أمن وهدوء . بل أن التعصب الصهيونى وصل إلى إعتبار مجرد وجود هذه المدارس استحداثا ومزاولتها لنشاطها — رغم قلتها — (١١) إهانة لليهود ، وقد سجل رئيس وزراء إسرائيل فى تقرير رسمى أن التبشير بالديانة المسيحية ضرر على إسرائيل ، بل لقد بلغ التعصب إلى حد اعتبار التبشير بالمسيحية إهانة لليهود ،

ومن الثابت أن حرية الدين من الحريات الأساسية المشهورة من حقوق الإنسان إلا أن شبح العنصرية الصهيونية لم يخل من التعرض لهذه الحقوق أيضا حيث وافق مجلس الوزراء الاسرائيلي — خلال شهر مارس سنة ١٩٦٤ أيضا — على مشروع تقدم به وزير العدل حينئذ حرية اليهودى فى تغيير دينه .

فلا غرو إذن أن نرى أنه لا يوجد دولة فى العالم دارت فيها مثل هذه المناقشات العنصرية الصارخة فى القرون العشرين ، وليست هناك دولة مهما كانت درجة تخلفها يكون من بين قوانينها مثل هذا القانون ، إن المسألة ليست فقط حجرا على الحرية فى اعتناق الدين ، مع أن حرية العقيدة — كما سبق أن أوضحنا — معترف بها من كل دول العالم ولها إعلان عالمى مشهور أصدرته الأمم المتحدة ولكن اسرائيل لاتعترف بأى شئ من هذا القبيل ، بل أن الأمر الذى لا يقل خطرا عن ذلك قاعدة قانونية (٢٤) غاية فى التعصب للعنصر اليهودى وضعتها المحكمة العليا فى اسرائيل بحكم أصدرته فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بأغلبية (٤) ضد (١) بأن الذى أصبح مسيحيا لا يمكن معاملته بمقتضى قانون الهجرة لسنة ١٩٥٠ ، وهو قانون يمنع الجنسية لأى يهودى يهاجر إلى اسرائيل بمجرد وصوله اليها .

وبالاضافة إلى ذلك فإن فى اسرائيل أيضا تمييز بين من يحملون الجنسية الاسرائيلية وهذا التمييز مبنى على أساس دينى وعنصرى ويتضح بذلك جليا من تطبيق هذا القانون على الأقلية العربية التى بقيت فى الاراضى التى ضمت لاسرائيل . وقد حاولت السلطات الاسرائيلية إحاطة الاحداث سائلة الذكر بحجج من السرية ، وكانت أجهزة الدعاية الصهيونية تركز جهودها فى حملات ضد الفاتيكان لتعمله على إصدار وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح ، ونسبت أجهزة الدعاية الصهيونية أو تجاهلات أنها فى الوقت الذى طالبت فيه بتبرئة اليهود وتحميل البشرية جمعاء مسؤولية اضطهاد و صلب المسيح كانت اسرائيل تضطهد شعب المسيح وحتى الإدعاء بأن الجيل الحالى من اليهود لا يمكن تحميله مسؤولية عمل اقترفه .

جيل قبله ، أصبحت لوجود لها لأن الجيل الماسى من اليهود اضطهد المسيح نفسه وصلبه ، والجيل الحالى من اليهود يضطهد شعب المسيح .

وما يدعو إلى الاسف حقا أن عددا ليس بصغير من رجال الدين فى الفاتيكان قد اقتنعوا بمنطق الصهيونية ، بل أن الكاثوليك وهم أكثر الجماعات المسيحية حقدا على اليهود قد جرفتهم أبواق الدعاية العنصرية الصهيونية واستأثرت بهم دعوى « الحق التاريخى » وبحشوا على أعلى مستوياهم فى الفاتيكان مسألة اليهود وحاولوا تعديل موقفهم منها (١٣) .

ولممانا فى التضليل فقد أعلن الاسرائيليون على لسان زعمائهم المساواة التامة مع العرب فى دولتهم ، وكان ذلك ضمن تصريحات رسمية عدة ، وكما ورد فى إعلان وثيقة استقلال إسرائيل بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٤٨ مثل هذه الضمانات التى تكفل الحرية الدينية والسياسية والاجتماعية لجميع الطوائف والمساواة المطلقة بين جميع السكان ، إلا أن فقرة أخرى وردت فى هذه الوثيقة التاريخية نسفت كل التصريحات السابقة وهى — :

« . . . على أن الدولة سوف تبني على مبادئ الحرية والعدل والسلام كما كما يفهمها أنبياء اسرائيل » .

والمأمل فى مضمون هذه الفقرة يدرك أنها تلغى جميع التعهدات التى قطعها الاسرائيليون على أنفسهم بشأن معاملة غير اليهود فى دولتهم وذلك لأن أخبار اليهود الذين كتبوا التلود شوها تعاليم موسى والأنبياء عليهم السلام ومسحوها فى أوقات مختلفة لتلائم أغراضهم وأهوائهم وظروفهم الدنيوية حتى أصبحت عناصر كثيرة من العقيدة اليهودية فى نهاية الأمر بعيدة كل البعد عن المثل العليا التى يعتز بها بنو البشر .

أن ما جاء بالتلود خاصا بتنظيم الحقوق والمعاملات بين اليهود وغيرهم

يضع حدا فاصلا بين كل ما هو يهودى وبين ما عاده ويحصل اليهودى فى معاملاته مع الغير فى مركز ممتاز ويمنحه هذا الامتياز العنصرى انتهاؤه إلى دين معين .
ولقد ضيق إجبار اليهود مدى الوصايا العشر والتعاليم السبوعية التى أنزلها على موسى والانبياء وزعموا أنها تنطبق أنها تطبق على اليهود وحدهم حيث أن اليهود يعتبرون من طبيعة حيوانية .

ولا يخالف هذا التعصب العنصرى فى التللود عما جاء فى يروتوكولا حكماء صهيون الذى طبع سرا فى سنة ١٨٩٧ وجاء فى مقدمته (٤٤) :
« أن حكومات العالم أجمع خاضعة اليوم سواء كان خضوعها بإرادتها بغير إرادتها لأوامر الحكومة العليا ، حكومة صهيون ، لأن القيم جميعها تحو يدنا ولأن الدول كلها مدينة لها بمبالغ لا نستطيع سدادها ، »

وهكذا نصل إلى أن التللود عند اليهود قدسية ومكانة أرفع من التوراة ، فدستورهم الذى يقرر ملوكهم فى الدين ، وهو الكتاب الذى لا يجوز لليهودى يتم تعليمه دون أن يستوعب أفكاره الجهورية على الأقل (٤٥) .

الروح العنصرية فى مشروع الدستور الاسرائيلى :

أن مبادئ الحرية والعدل والمساواة التى تضمنتها وثيقة استقلال دولة اسرائيل هى بالنسبة لليهود وحدهم ، أما الطوائف الأخرى — فهى حسب العقيدة اليهودية — من غير البشر ولذلك لا تنطبق عليهم هذه المبادئ ولا يعاملون بموجبها وقد نشأت إسرائيل منذ أكثر من عشرين عاما ومع ذلك فهى لا تزال - اليوم بغير دستور خلافا لما هو مأثور عن الدور ذات النشأة الحديثة ، وشكلا لجنه فنية برئاسة الدكتور ليوكوهن Leo Kohen مستشار وزارة الخارجية حينه — عقب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهود

ودولة عربية ، وقد عرض المشروع بعد ذلك على المجلس المؤقت للدولة :

Provisional Council of State.

وهو عبارة عن الحكومة المؤقتة للدولة حينئذ ، وأدخلت على المشروع بعض التعديلات ثم رفع إلى الجمعية التأسيسية في يناير ١٩٤٩ بعد نشره في ديسمبر ١٩٤٨ (قبيل انتخابات الجمعية التأسيسية بأسابيع قليلة (٦)) .

وسوف نتعرض هنا لشرح مبادئ مشروع الدستور الاسرائيلي كي نلخص في النهاية أنه شتان بين القول والعمل والتسطير والتطبيق، فإن حكومات اسرائيل المتعاقبة تسير وفق الروح العنصرية التي أوحى بقيامها ، فالدولة هناك يطلق عليها دولة كلية Totalitair تسيطر على وسائل الحياة الاقتصادية لتدعيم أداة الحرب وتدخل في الحريات العامة إلى أقصى حد وذلك لاعداد مواطنيها للاعتداء المسلح وتحقيق أطماع التوسع الذي يحلم به الاسرائيليون تماما مثل ماقامت به المانيا النازية ضد الشعوب الأوروبية في النصف الأول من هذا القرن فكلتا السياستين تنبع من فلسفة عنصرية عمياء تتصور أن لمجموعة من البشر حق فرض إرادتها على الشعوب الأخرى ، أضف إلى ذلك أن الاسرائيليين يريدون « جميع الأراضي العربية دون سكانها » (٧) . ويمكن أن نستخرج الروح العنصرية في مشروع الدستور الاسرائيلي فيما يلي :

١ — ولعل أهم ما يميز مشروع الدستور الاسرائيلي النص على الصيغة

العالمية اليهودية للدولة L'affirmation de L'universalisme juif de l'Etat

أي أن الدولة يراد لها أن تكون دولة الشعب اليهودي ، أي دولة ذات استعداد لأن تشمل جميع الأفراد في العالم الذين يعدون أنفسهم من اليهود ، فضلا عن أن حق المواطن يصر — في أرض إسرائيل — على اليهودي دون العربي (٨) .

٢ — وينقسم مشروع الدستور الاسرائيلي إلى أبواب عدة، سنتناولها بإيجاز

مع ما أعقبها من تشريعات حتى ندرك في النهاية الناحية التعصبية المميزة لها ،
فهنالك باب الاحكام العام وباب الحرية والحقوق الفردية (أى الحقوق الأساسية
العامة) كالحرية والمساواة ، ولما لم يوجد في إسرائيل وثيقة لاعلان الحقوق
Declaration des Droits ولا دستور مدون شامل لذلك وجدنا أن هذه
الحقوق قد صدرت في تشريعات مختلفة ولا يوجد لها بيان كامل في إسرائيل وذلك
بالإضافة إلى بعض الحقوق التي قررها القانون صراحة للأفراد مثل حق الالتجاء
(droit d' asila) لكل يهودى — أو ما يطلق عليه حق الهجرة — وبالطبع
فإن مثل هذا الحق لم يسبق أن تقرر للأفراد في أى بلد من البلاد فيما عرف عن أى
من الدساتير ، ويعنى هذا الحق أنه يصبح لكل يهودى في أية بقعة من بقاع العالم
— طبقا لهذا القانون — الحق في أن يرحل إلى إسرائيل « كمهاجر » .

٣ — وواقع أن هذا القانون يعد عملا عدوانيا بالغ الخطورة من جانب
الصهيونيين حيث يتضح منه أن هذه الدولة الصغيره تفتح أبوابها أمام جموع
تبلغ أربعة عشر مليوناً (١٩) من يهود العالم ، فإذا أعلن هؤلاء جميعها رغبتهم في
الهجرة لإسرائيل فكيف يمكن أن تستوعبهم جميعا هذه الرقعة المحدودة
من الأرض ، وهذا ما يثيره فريق من الباحثين الصهيونيين ، ولكنهم يتجاهلون —
بدون ريب — أن هجرة هذه الجموع من اليهود لن تتم إلا على حساب البلاد
العربية المجاورة في ظل قانون ذو صبغة مستديمة كقانون العودة (٥٠) فضلا عن
اكتساب الجنسية الاسرائيلية للمهاجرين اليهود منذ يوم وصولهم إليها بطريقة
أوتوماتيكية طبقا للمادة (٢) من قانون الجنسية الصادر في أبريل عام ١٩٥٢ ، وهكذا
يتضح لنا أن هناك تميزا في أساس الدولة الاسرائيلية بين اليهود ، فقد رأينا أنه
بموجب قانون العودة لا يمكن المهاجر إلى إسرائيل أن يحصل على جنسية اسرائيلية
إلا إذا كان يهوديا ، ومن هنا نجد أن المهاجر اليهودي يختلف عن لا يدين بالديانة

اليهودية ، ويظهر أيضا بناء على ذلك أن هناك تمييزا قوميا بالإضافة إلى هذا التمييز الديني ، فطبقا للقواعد الخاصة بالجنسية فإن كل دولة تعتبر حرة بتحديد منح جنسيتها للذين لا يولدون بهذه الجنسية ، وتضع الدولة المختلفة ضمن تشريعاتها شروطا للحصول على جنسيتها بالنسبة للمهاجر ، ونجد أن هذه الشروط لا تخرج عن كونها شروطا صحية . . . أو أخلاق الشخص . . . أو شروطا تتعلق بالإقامة لمدة اقراوح بين ٥ - ١٠ سنوات، ولكن الدين لا يدخل اطلاقا كعنصر في التقدير عند منح الجنسية ، وهذه المسألة تم البت فيها منذ القرن السادس عشر وعلى هذا الأساس فإنه يعتبر أمرا غريبا جداً لأن دولة ما تربط بجنسيتها ديناً معيناً ، ولكن بالنسبة للعنصرية الصهيونية يعتبر هذا نتيجة طبيعية في إسرائيل نظراً للطابع العنصري الديني الذي قامت عليه إسرائيل .

٤ — والتشريع الاسرائيلي ليس فيه ما ينص صراحة على حرية الرأي أو حرية ، حق الاجتماع ، (٥١) ، كذلك جلب مشروع الدستور أبوابا للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعديل الدستور وإصدار القوانين — مما لا يتفق ولا يتسمع سرده في مجال بحثنا هذا (٥٢) .

٥ — وقد وضحت الروح النعصبية بأجلى معانيها في المادة الخامسة من مشروع الدستور الاسرائيلي حيث جاء فيها اللغة الرسمية لدولة اسرائيل هي اللغة العبرية ، وتحتل تسميات للمناطق العربية من السكان لاستعمال لغتهم شفويا أو تحريريا في الهيئة التشريعية وأمام القضاء ولدى السلطات التنفيذية والجهات الادارية .

ولكي نوضح ما يسود هذه المادة من نزعة عنصرية بالغة الخطورة فإننا لا نحتاج إلى مجهود كبير ، فمن الثابت أن اليهود لا جمعهم لغة واحدة تربطهم وتصل بين ما ضيم وحاضرهم ، وبعث اللغة العبرية بعد مواسم دامت نحو الفين من

السنيين يعنى اتجاه نية الصهيونية إلى هدف واضح فى فلسطين عقب قيام إسرائيل إلا وهو الاستعلاء القومى والعنصب العنصرى عن طريق بعث اللغة العبرية القديمة بحجة إحياء قوميتهم ببعث لغة كتابهم المقدس « التوراة » متجاهلين أنه « متى استبدل المرء لغة جديدة بلغته خسر قوميته » (٥٢) ولكن دعوى الصهيونية لبعث ما يسمونه بإحياء القومية اليهودية تعتبر فكرة خاطئة من أساسها لأن اليهود ليسوا قومية (٥٣) فضلا عن أنها فكرة تعصبية تركزى العداوة وتبعث الانانية والبغضاء بدليل انه كان فى امكان اليهود اختيار إحدى اللغات الحية المنتشرة لتكون لغتهم القومية — تحققيقا لهدف إقرار الوحدة بين افراد المجتمع الجديد — كما فعل الهنود عقب استقلالهم عن انجلترا إذ إختاروا اللغة الانجليزية لتكون لغتهم القومية والرسمية وليس كما يحاول اليهود باختيارهم للغة مكرونه بجملة لها من صرخات بحاء معقدة على نحو عجيب ملتوية على ذاتها ، تعبر عن الجفاف واليأس لغة الكهنة فى معابدهم فى القرون الوسطى (٥٥)

وهكذا عمد اليهود إلى إختيار اللغة العبرية لأنهم وجدوا أنها الوسيلة الرئيسية لإعادة اليهود إلى التراث التاريخى ، وبعث اللغة العبرية — التى ينظر اليها المهاجرون نظرة التقديس — لهو من العوامل الجوهرية فى تكوين المجتمع اليهودى الجديد فى إسرائيل على حد قول بعض الآراء (٥٦) . وبذا نستطيع أن نصل إلى أن اللغة العبرية تعتبر قرينة للروح التعصبية التى تسود اليهود فى إسرائيل وصفة غير مباشرة للتمييز بين الأجناس التى قامت على أساسه الدولة هناك .

٦ — كما تظهر هذه الروح التعصبية أشد وضوحا فى المادة السادسة من مشروع الدستور الاسرائيلى فنقول :

د ١ — الأشخاص الورد بيانهم فيما بعد يعدون مواطنين فى إسرائيل

وَيَتَمَتَّعُونَ بِالْحَقُوقِ وَالْإِمْتِيَازَاتِ وَيَخضعُونَ لِلْوَاجِبَاتِ الَّتِي عَلَى الْمَوَاطِنِينَ مَبَاشَرَتِهَا وَهُمْ :

(أ) كَافَّةُ الْيَهُودِ الَّذِينَ كَانُوا يَقْمُطُونَ دَاخِلَ حُدُودِ الدَّوْلَةِ وَفَتْ تَطْبِيقِ الدِّسْتُورِ .

(ب) كَافَّةُ الْيَهُودِ الَّذِينَ يَزِيدُ مِنْهُمْ عَنْ ١٨ سَنَةً الَّذِينَ يَسْكُنُونَ فِي فَالَسْطِينَ وَلَكِنْ لَا تَدْخُلُ مَنَاطِقَهُمْ ضَمَّنَ دَوْلَةِ إِسْرَائِيلَ وَيَخْتَارُونَ خِلَالَ سَنَةِ الْجَنَسِيَّةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ وَتَشْمَلُ مَبَاشَرَةَ حَقِّ الْإِخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ وَالْأَطْفَالِ الَّذِينَ يَقِلُّ مِنْهُمْ عَنْ ١٨ سَنَةً .

(ج) كَافَّةُ الْمُقِيمِينَ فِي إِسْرَائِيلَ مِنْ غَيْرِ الْيَهُودِ وَكَانُوا مَوَاطِنِينَ فَالَسْطِينِيِّينَ وَفَتْ انْتِهَاءِ الْإِغْتِدَابِ ، وَيَسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَخْتَارُونَ جَنَسِيَّةَ إِسْرَائِيلَ خِلَالَ سَنَةٍ وَيَشْمَلُ مَبَاشَرَةَ حَقِّ عَدَمِ الْإِخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ وَالْأَطْفَالِ الَّذِينَ تَقِلُّ مِنْهُمْ عَنْ ١٨ سَنَةً . . .

أَنْ الْمُتَأَمَّلُ لِلْمَادَةِ سَالِفَةِ الذِّكْرِ يَدْرِكُ أَنَّهُ مِنْ الْيَهُودِ أَنْفُسَهُمْ طَبَقًا لِلْفَقْرَةِ د أ ، مِنْ لَا يَتَمَتَّعُونَ بِالْحَقُوقِ وَالْإِمْتِيَازَاتِ الَّتِي أَتَى بِهَا مَشْرُوعُ الدِّسْتُورِ . فَمَنْ الثَّابِتُ أَنَّ فِئَةَ الْيَهُودِ الشَّرْقِيِّينَ يَتَمَتَّعُونَ بِحَقُوقٍ أَقْلَ مِنْ حَقُوقِ الْيَهُودِ الْإِسْكَنْزَارِ - الَّذِينَ أَتَوْا مِنْ أَوْرُوبَا وَتَوَلَّوْا مُقَالِيدَ الْأُمُورِ فِي إِسْرَائِيلَ - فَضْلًا عَنْ أَنَّ الْيَهُودَ الشَّرْقِيِّينَ يَعْيشُونَ فِي الْغَالِبِ عَلَى الْحُدُودِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ (٥٧) .

أَمَّا مَا جَاءَ بِالْفَقْرَةِ د ح ، مِنْ الْمَادَةِ سَالِفَةِ الذِّكْرِ وَهُمْ الْمُقِيمُونَ فِي إِسْرَائِيلَ مِنْ غَيْرِ الْيَهُودِ ، فَمَعِ أَنَّ الْمَادَةَ أَكَّدَتْ أَنَّهُمْ مَوَاطِنِينَ إِسْرَائِيلِيِّينَ وَيَتَمَتَّعُونَ بِكَافَّةِ الْحَقُوقِ وَالْإِمْتِيَازَاتِ الَّتِي لِلْمَوَاطِنِينَ فَهَذَا بَلَا شَكٍّ تَضْلِيلٌ بِالْبَغِ ، فَالْمُرَاقِبُ لِمَوْلَاةِ الْعَرَبِ فِي دَاخِلِ هَذِهِ الدَّوْلَةِ يَدْرِكُ أَنَّ هُنَاكَ تَمْيِيزًا عُنْصُورِيًّا فَادِحًا يَتَحَمَّلُونَهُ طَوَالَ هَذِهِ الْفَتْرَةِ ، فَالْعَرَبُ فِيهَا مَحْرُومُونَ مِنَ الْحَقُوقِ الْعَامَةِ أَى حَقُوقِ الْإِنْسَانِ

التي تعتبر مقومات شخصية وهم أيضا محرومون داخل المنطقة الواحدة من الانتقال من قراهم ، فقد وضع الصهاينة على مداخل البلاد مراكز عسكرية وشرطة للتفتيش ، ولا يستطيع الفلاحون العرب الخروج منها إلا بترخيص من الحاكم العسكري الذي قد لا يمنحه بحجة مقتضيات الأمن ، هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل استولت على القسم الأعظم من أراضي العرب واستصدرت القوانين الاستثنائية التي تسلب الأقلية العربية الباقية أراضيها وممتلكاتها ومقوماتها الاقتصادية كما سيأتي ذلك بالتفصل فيما بعد هذا فضلا عن أن الأقلية العربية هناك محرومة من مباشرة حقوقها السياسية فهي غير ممثلة في الوزارة أو في أجهزة الحكم الرئيسية ومناصبها الكبرى ، ويحظر على العرب إنشاء أى حزب ينطق باسمهم ويدافع عن حقوقهم مما ينفي بلا شك ما تزعمه إسرائيل من أنها تعتبر الدولة صاحبة الواحة الديمقراطية في الشرق الأوسط .

وهذه التدابير الاحتياطية الممثلة في التعصب والعنف تجاه الأقلية العربية تتناقض — بلاريب — مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وهكذا يعتبر العرب مواطنين في إسرائيل — طبقا لما جاء بمشروع الدستور — من الوجهة القانونية ولكنهم من الوجهة الواقعية في حال يرثى لها ، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أنه يوجد في إسرائيل تفرقة واقعية *Discrimination de facto* أى تفرقة من حيث الواقع وما يجرى عليه العمل لانفرقة بناء على نص القانون .

٧ — وتظهر بوضوح روح الدولة التعصبية في المادة الثالثة من مشروع الدستور ، فتقول استمراراً لوصف الذي أعطاه الدستور في المادة الأولى :

« لاسم الدولة إسرائيل ، وفي المادة الثانية « دولة إسرائيل جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة » وفي المادة الثالثة « ودولة إسرائيل وطن الشعب اليهودي القومي ، وتقبل كل يهودي يرغب في الإقامة في أراضيها ، وتنظم قبوله قوانين

خاصة يصدرها مجلس النواب حسب الظروف . .

وعما يجدر ذكره أنه قد أثبتت اختلافات في وجهات النظر بين يهود العالم حول مسألة ما إذا كان المواطن اليهودي ضروريا أم غير ضروريا ، وحين قامت الدولة لم يكن قيامها موضع تأييد من الشيوعيين اليهود ولا من المجلس الأمريكي لليهودية (٥٨) ، بل وانتقد كبار الكتاب فكرة انشاء الدولة (٥٩) فضلا عما أثاره بعض اليهود انفسهم على وصف الدولة بأنها « يهودية » .

ويرى زعماء إسرائيل أن اليهودية ليست ديننا فحسب ولكنها تعد قومية أيضا الأمر الذي يترتب عليه أن يتكلم هؤلاء الزعماء باسم يهود بلاد العالم زاعمين أن اليهود المقيمين خارج إسرائيل يهودون في نظر زعماء إسرائيل « منفين » أو « مشردين » ، إلا إذا كان صهيونيا ولا يعد صهيونيا إلا إذا عاش في البلاد — أى في إسرائيل — وربى أبناءه فيها ووهب حياته من أجلها .

وهكذا نلمس مدى الروح التعصبية التي تسيطر على هؤلاء الزعماء إلى درجة أن بن جوريون كتب يقول « أننى أريد أن يقيم جميع اليهود في بلدهم » إسرائيل .
٨ — كما نص مشروع الدستور الإسرائيلي على الحماية القانونية للجميع على قدم المساواة (٦٠) وذكر « أنه لا تعطى امتيازات من أى نوع للمواطنين في الدولة بسبب الجنس أو الدين أو اللغة » .

ونصت المادة ٧ من مشروع الدستور على أن « جميع مواطني دولة إسرائيل حق تكوين الجمعيات (أى الجمعيات السياسية) مع مراعاة الشروط القانونية التي يضعها من حين إلى حين مجلس النواب ، وذلك من غير تمييز بين الأفراد بسبب الأصل race أو الدين أو اللغة أو المعتقدات السياسية » .

فاذا فسرنا ذلك على العرب لإسرائيل وجدنا أن هؤلاء المواطنين العرب لا يتمتعون بالمساواة السياسية مع باقي الأشخاص الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية

طبقاً لقانون سنة ١٩٥٢ فهؤلاء المواطنون العرب لا يتمتعون بالمساواة السياسية مع باقي الأشخاص الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية ، وليس لهم الحق في تكوين هيئات سياسية خاصة بهم فوجد أن تمثيلهم في المجالس النيابية يعتبر أقل من نسبتهم العددية فمن المعروف أن العرب يكوّنون حوالى ١١ ٪ من سكان إسرائيل — قبيل عدوان يونيو ١٩٦٧ — إلا أن هؤلاء العرب ليس لهم سوى ستة مقاعد في الكنيست من ١٢٠ مقعداً ، وهذه النسبة ٥ ٪ تعتبر أقل من وضعهم حتى كأقلية ، ولا يمكن أن تتواءم هذه النسبة وقواعد احترام حقوق الأقلية وفقاً لمبادئ القانون الدولى العام ، ولا شك أننا إذا أخذنا المناصب الكبرى كمشال حتى لوجدنا أنه لا يوجد وزير عربى أو وكيل وزارة عربى فى أى من حكومات إسرائيل منذ إنشائها حتى اليوم .

والواقع أن مبدأ المساواة هذا والمنتهى عن الدساتير الأخرى إنما يعنى أداة من أدوات الدعاية الصهيونية العنصرية ، فكما سبق أن أوضحنا فهناك تمييز حتى بين اليهود الذين ينتسبون إلى أصل غربى واليهود الذين ينتسبون إلى أصل شرقى ، وبالتالي فإن حرية تكوين الجمعيات الذى أورده المادة سالفه الذكر إنما هى ذر للرماد من العيون ، أن الأحزاب السياسية ذات النفوذ وهى تلك التى انشأها غربيون (٦١) وهم لا يزالون حتى اليوم يتولون إدارتها ورغم ما حدث خلال سنة ١٩٦٨ من اندماج أحزاب إسرائيلية عديدة فى حزب واحد أطلق عليه حزب العمال الجديد فما زال كل حزب من هذه الأحزاب قائماً بذاته وبين كل حزب وآخر خلافات لا حصر لها وأن كانت هذه الخلافات تدور فى حلقة مفرغة وهى صراع المصالح الشخصية (٦٢) من أجل الوصول إلى سلطة أشد عنصرية وكذلك يلاحظ هذا التمييز بصورة أوضح فى النقابات المتفوقة والى يعزى سبب تفوقها إلى النفوذ الغربى (٦٣) وليس لليهود الذين ينتسبون إلى أصل شرقى .

فلا عجب أن تؤدي التفرقة بين اليهود أنفسهم داخل إسرائيل إلى شعور بالمرارة لدى اليهود الشرقيين الأمر الذي دفعهم على القيام بحركات تدمير خلال السنوات الاخيرة ويعبر - عن هذه الحركات المناوئة - أوسكل كوينز قائلا (٦٤) :

« The recent riots of such jews were the result of bitter feelings of inequality, discrimination.

على أن المساواة بين المواطنين الواردة في المادة السالفة إنما يتضح عكسها تماما بما يظهر من أعمال الإرهاب والقمع والعنف من جانب الاحتلال الصهيوني الذي ارتكب فظائع ومدابيح ضد شعب فلسطين في دياربسين وطبرية وحيفا وبافا وصغد وغزة وخان يونس والعقبة والحولة والسموع الأمر الذي يستحيل معه الإدعاء بأن ثمة مساواة بين العرب واليهود سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الواقعية .

فمن الناحية القانونية هناك حكم عسكري (٦٥) في المناطق العربية يفرض على حريات العرب دون غيرهم من السكان قيودا ثقيلة مما سيأتي ذكره تفصيلا في حينه - وهذا التمييز العنصري البغيض قد وصل إلى حد الاضطهاد والسلب والنهب لأموال السكان العرب فضلا عن اتجاهات الهيئات العنصرية السياسية هناك التي تهدف إلى إدماج تلك الاقليات العربية في الحياة القومية الاسرائيلية حتى تلتس تلك الاقليات أصلها وتتنكر لعروبيتها وقوميتها، وهذا الهدف يعني أيضا تعويض القومية العربية في نفوس عرب إسرائيل بالقومية الإسرائيلية وما يؤسف له أن هذه السياسة من جانب السلطات الاسرائيلية العنصرية قد نجحت في أن جعلت فريقا من عرب إسرائيل يتمسكون بما يطلقون عليه هناك « بالولاء السباي » (٦٦) أي أن هؤلاء العرب أصبحوا ملتزمين بأحكام القوانين الاسرائيلية .

٩ — أما فيما يختص بالمساواة في الوظائف بين اليهود أنفسهم فيكنفي لتصوير مدى بشاعة الواقع أن نعلم أنه رغم التقارب (٦٧) في تعداد كل من مهاجري أوروبا وأمريكا إلى مهاجري آسيا وأفريقيا فإن ٩٤ ٪ من الوظائف الرئيسية الكبرى في إسرائيل يشغلها الإسرائيليون الذين من أصل أوروبي وأما عن تطبيق مفهوم المساواة في الوظائف على العرب في إسرائيل طبقا لنص إعلان الاستقلال فإن Alex Weingrod (٦٨) يتعرض لهذه النقطة بإيجاز حيث يتساءل عما هي فرص العمل أمام أقلية يشك في ولائها السياسي .

كما حددت المادة سالفه الذكر نزع الملكية للمصلحة العامة بشرط منح التعويض العادل لأصحاب الحق ، ولا شك أنه إذا طبقنا مفهوم هذا النص على العرب هناك لوجدنا أنه يتعاون مع الحكم العسكري عدة قوانين أخرى تهدف إلى تجريد العرب من أراضيهم للتخلص منهم ومن هذه القوانين قانون الأراضي البور وقانون بملكات الغائبين الذي وضعت بمقتضاه أملاك العرب — الذين عدوا غائبين — تحت الحراسة أو سلبت للمهاجرين اليهود وذلك رغم وجود أصحابها العرب أحيانا كثيرة في داخل إسرائيل . وقد ساعدت هذه القوانين على تجريد المواطنين العرب من أراضيهم وأما التعويض الذي نصت عليه الفقرة سالفه الذكر فإن الإحصائيات الرسمية (٦٩) توضح مدى الغبن الذي يئن تحت طائلة هؤلاء العرب نتيجة للتعمسف البالغ في إنخفاض هذا التعويض فضلا عن أن السكان العرب يرفضون بشدة وعناء قبول هذا التعويض مصرين على العودة إلى قراهم التي تهدمها السلطات العنصرية هناك لئلا يعودوا إليها من ناحية ولتحل محلها المستعمرات الجديدة لليهود من ناحية أخرى وذلك على حساب أصحابها الشرعيين من العرب .

١٠ - كما تناول باب الحقوق الأساسية في مشروع دستور إسرائيل، (٧٠) في مواده « وأن الحرية الشخصية مقدسة ولا تمس ، وكذلك « لا يجوز القبض على فرد إلا بأمر من المحكمة أو في حالة التلبس أو لاحتضاره أمام القاضى نظراً لتوجيه تهمة معينة إليه ، وكذا احترام مسكن المواطن ، وأنه لا يجوز تفتيشه إلا في حدود القانون ، وكذلك « احترام المراسلات الخاصة البريدية والتلغرافية والتليفونية ، » .

وبالرغم من أن مشروع الدستور عطل هذه الحقوق في حالة الحرب أو الطوارئ بشرط صدور تشريع خاص بذلك مع مراقبة البرلمان ، إلا أن هذه الحرية الشخصية تعتبر في إسرائيل غير مكفولة من الناحية التطبيقية الواقعية في المناطق العربية التي تخضع لسلطات القمع والإرهاب الصهيونية فضلاً عن أن الحكم العسكري - الذي ألغى ظاهرياً - سنة ١٩٦٦ وأعيد تطبيقه عقب عدوان يونيو ١٩٦٧ - هذا الحكم العسكري بعد إحدى الوسائل الرئيسية في أيدي رجال الحكم في إسرائيل لتحقيق سياسة الدولة العنصرية للعمل على التخلص من أولئك المواطنين العرب وإخراجهم من إسرائيل (٧١) .

فمن مجموعة التشريعات الإسرائيلية نجد هناك قانوناً للنظام الإدارى وهذا القانون وضعته بريطانيا أصلاً سنة ١٩٤٥ وقامت حكومة إسرائيل بتجديده ... وهذا القانون يعطى صورة صادقة عن أوضاع العرب المتعيسة هناك حيث يجوز لوزير الدفاع الإسرائيلى إصدار لوائح الضرورة التي تمنع الأقلية العربية من التنقل وتحرمها من الكثير من الحريات المقررة للإنسان ويجوز للوزير إنشاء مناطق تسمى مناطق دفاع وفي داخلها مناطق أمن والمناطق العربية هناك مقسمة إلى ثلاث مناطق أمن :

١ — منطقة شمال الجليل

٢ — المنطقة الوسطى أو المثلث الصغير

٣ — منطقة بئر السبع .

ويخضع مناطق الأمن هذه لإجراءات تعسفية فلا يجوز لأحد دخولها أو مغادرتها إلا بتصريح من وزير الدفاع الذى له صفة الدفاع والأمن وبعد مضى أربعة أيام ، ومن يخالف التصريح يسجن ويغرم ويطرد من إسرائيل وتصدر الأحكام محاكم عسكرية يقدم الشخص إليها فى ظرف ٤٨ ساعة ودون استئناف من داخل هذه المناطق ولوزير الدفاع صفة مطلقة لطرد سكان كل المنطقة أو قرية أو بعض الأفراد ويجوز فى داخل هذه المناطق مصادرة الأراضى والأماكن كما يجوز فرض الإقامة الجبرية والاستيلاء المؤقت على المباني والأموال كما يجوز منع التجول سواء التجول الدائم أو لساعات معينة وأية مخالفة لهذه الأوامر من وزير الدفاع أو من ينوب عنه يحاكم مرتكبها أمام محكمة عسكرية .

وتعتبر هذه القوانين قوانين تعسفية للغاية ، ولسنا نحن العرب الذين نقول ذلك فحسب وإنما كل من يدرسها حتى من بين اليهود أنفسهم حيث يرى فريق منهم أنها تهدد مبادئ سيادة القانون ومنها أنتقدت هذه القوانين فلن تتخلى عنها إسرائيل لأنها لا تهدف إلى وضع العرب فى مركز أقل أو تجعلهم مضطهدين فحسب وإنما تهدف إسرائيل إلى أبعد من ذلك ، أن هدفها هو إكراه العرب على مغادرة إسرائيل لاحتلال يهود مهاجرين مكانهم .

وهكذا كانت نتائج إخضاع العرب للحكم العسكرى كثيرة ومتشعبة فالحقوق المدنية معطلة والعرب ينتمون عن قراهم نفيا مؤبدا أو إلى حين ، وليس كما أوردته المادة مائة الذكر من عدم جواز القبض على فرد إلا بأمر من المحكمة . . . الخ ،

فإن التفرقة العنصرية البالغة في العنف تجعل العرب يقذف بهم في السجون بحجة أنهم مصدر قلق ومشاغبون (٧٢) وذلك فضلا عن قيود التمتع التي سبق أن تعرضنا لها فالعرب هناك لا يستطيعون مغادرة مساكنهم إلى مدن أو جهات أخرى حتى إلى الأرض التي يمتلكونها لزراعتها اللهم إلا بأذن عسكري (١٤).

١١ — كما تناولت المادة ١٥ احترام حرية العبادات ، ونصت الفقرة الرابعة على أن يوم سابات Sabbat وسائر أيام الأعياد اليهودية تعتبر أيام الراحة والعطلة ، الرسمية للدولة ، ومن الثابت أن هناك شككا كبيرا حول صدق احترام حرية العبادات كما جاء في المادة سالفه الذكر فالمسيحيين مثلا يعيشون في إسرائيل في شبح غيتو ghetto (٧٣) ولا يروق للسلطات العنصرية هناك لشتمداد ساعد المسيحيين من العرب كما سبق أن أوضحنا ذلك تفصيلا بالإضافة إلى أن عددهم في تناقص مستمر بسبب حركة هجرتهم المتزايدة إلى خارج إسرائيل وقد أكد أنطوان جورج حكيم رئيس طائفة الروم الكاثوليك في إسرائيل منة ١٩٦٦ (٧٥) بأن معظم العرب في إسرائيل يعانون من انعدام الطمأنينة والاستقرار فيما يتعلق بمستقبلهم ومستقبل أبنائهم عموما فيما يتعلق بشؤونهم الدينية وإستيلام الحكومة على كافة أملاك الأوقاف الإسلامية على وجه الخصوص .

١٢ — كما تناولت المادة ١٦ من مشروع الدستور الإسرائيلي احترام حرية الخطابة والتعبير عن الآراء كتابة أو بوسائل أخرى مع ضمان ذلك بشرط ألا يترتب على هذه الحرية إثارة الاحتقاد الدينية أو العنصرية أو التحريض على ارتكاب الجرائم والعنف أو القضاء على حقوق الانسان أو هدم النظام الديمقراطي للحكومة أو إفشاء أسرار الدفاع الوطني أو أن يكون فيها ما يخالف الآداب والنظام العام .

ولا شك أن ما تعنيه هذه المادة من إقتران حرية الخطابة الآراء بشرط عدم إثارة الأحقاد الدينية والعنصرية ، لا شك أنه يحدث عكس ذلك تماما من الناحية التطبيقية فالتفرقة العنصرية هناك لا تحرم العرب من التمتع بالحقوق المدنية والشخصية فقط ، بل تحرمهم أيضا من حقوقهم السياسية الاساسية فليست للعرب أحزاب خاصة بهم ، وطريق التمثيل في الحكومة موصد تماما في وجوههم وشئون العرب تراوحتها وزارات متعددة مما يعود على العرب في النهاية بنتائج غاية في السوء ، وأما ما تذكره المادة سالفة الذكر من هذه الحرية مكفولة بشرط إلا يترتب عليها القضاء على حقوق الانسان ، فلا شك أن إسرائيل قد انتهكت حقوق الإنسان نتيجة سياسة التمييز العنصري التي تسير إسرائيل عليها مستمدة إلى تفسيقات دينية تجعل أثرها عميقا وعنيفا في جميع المجالات فضلا عن عدم إعترافيها بما للعرب من حقوق أساسية في العمل والتعليم والزواج وكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما سنفصله فيما بعد .

والخلاصة أن العرب هناك ليس لهم الحق في التعبير عن آرائهم ولا حتى في الصحافة، وهناك مثل قريب إلى الأذهان بخصوص هذا الصدد فقد حاولت مجموعة عربية إصدار جريدة أسماها الأرض ولكن وزير الداخلية رفض إعطائهم الموافقة فرفعوا عليه دعوى وصلت إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي أيدت بالطبع رأي الوزير ورفضت دعوى العرب .

١٣ — ومما يبرهن الاتجاهات الدستورية الحديثة خصوصا إتجاهات دساتير ما بعد الحرب الثانية ، جاء مشروع الدستور الإسرائيلي بنصوص تناول الضمانات الاجتماعية والاقتصادية للواطنين فنصت المادة ٢١ على ما يأتي :

« يقوم النظام الاقتصادي للدولة على مبادئ العدالة الاجتماعية وكل مواطن

يحصل على حصة عادلة في الدخل القومي كما أن له حقاً في التأمين الاجتماعي ، وتشجيع الدولة وتساعد كافة أنواع التعاون والجهود في سبيل هذا النظام .

أما تفسير هذه المادة وبالذات من ناحية ما أطلقت عليه « مبادئ العدالة الاجتماعية » ، فغاير تماماً لما عليه الواقع بالنسبة لأوضاع العرب هناك كواطنين في الدولة ، ويتضح ذلك من الآتي :

أ — يعاني العرب في إسرائيل من ضيق مجالات العمل الأمر الذي يؤدي إلى بطالة واسعة النطاق .

ب — تكاد تقتصر المجالات المفتوحة أمام العرب على الأعمال والخدمات الحقةرة فضلاً عما يواجهونه من طرد من هذه الأعمال بدون سبب وقد أعلن سكرتير مجلس العمال لمدينة الناصرة خلال عام ١٩٦٦ أن هناك حوالي ١٥٠٠ عامل عربي عاطلين عن العمل (٧٦) .

ج — تحرم السياسة العنصرية الإسرائيلية العرب حق المساواة في الأجر مع غيرهم من الذين يؤدون نفس الأعمال وتبين الإحصائيات أن نسبة العمال العرب في الأعمال والوظائف المشرفة منخفضة كثيراً عن نسبة العمال اليهود في نفس الوظائف بالرغم من أن الالية العربية هناك تشكل حوالي ١٢٪ من السكان (٧٧) . وذلك قبيل عدوان يونيو ١٩٦٧ .

١٤ — ونصت المادة ٢٢ من مشروع الدستور الإسرائيلي على أنه : لكل الحق في أن يعمل وتعمل دولة إسرائيل جاهدة في ضمان مستوى معقول للمعيشة لكافة مواطنيها بلا تمييز وكذلك ضمان الفرص المتكافئة في كسب العيش ، وتصدر التشريعات لضمان الأجور المعقولة والساعات المحددة للعمل وشروطه ، وكذلك لضمان التعويضات ضد حوادث العمل والمرض والمجز والتعطل عن العمل

والشيخوخة وسائر الأسباب التي تؤدي إلى الحاجة والعوز ، كما تصدر التشريعات وتتخذ الاجراءات حماية الأمهات والأطفال والأرامل والأيتام .

وقد سبق أن تعرضنا لمعنى المستوى المعقول للعيشة لكافة المواطنين دون تمييز ، وأوضحنا أن العرب هناك محرومون من مساواتهم في الأجر مع غيرهم الذين يؤدون نفس الأعمال والخدمات الحثيرة ، أما بخصوص الفقرة الثانية وهي ضمان التعويضات ضد حوادث العمل الخ فإن الفقرة التالية من قول جولدا ماثير تنسف جميع ما جاء في المادة سالفة الذكر إذ قالت ، أن إسرائيل على استعداد لأن تدفع تعويضات للعرب الذين مازالوا يقيمون فيها حتى يرحلوا عنها ، (٧٨) .

١٥ - ونصت المادة ٢٣ على أن د حق العمال في تأسيس النقابات والاتحادات والجمعيات وفي التعاقد الجماعي والاضراب لحماية حقوقهم الاقتصادية ومصالحهم مكفولة بحكم الدستور وكل ما ينص عليه في عقد أو اتفاق عمل ومن شأنه النزول على أى حق من الحقوق المذكورة باطل ولا ينظر إليه البتة .

والواقع أن العرب هناك محرومون من حقوقهم هذا — كعمال — وربما يقصد بالمادة المذكورة العمال اليهود دون العرب وهو ما نؤكد به دليل ما بذله العمال العرب من مجهودات ضخمة حتى سمح لهم سنة ١٩٥٢ بالانساب للهجرة منهم إلى اتحاد العمال داخل المستعمرات ولم يؤدي هذا الانساب إلى قبول عضويتهم في منظمة المستعمرات بحجة أن المستعمرات يهودية بحتة (٧٩) .

١٦ — والنصوص سالفة الذكر لمواد مشروع الدستور الإسرائيلي نستطيع أن نلصق فيها تاريخ هذا المشروع للدستور الإسرائيلي بين الفكرة السيامية

التعصبيه القائمة عليها الصهيونية والمبادئ الحديثة للدساتير الغربية .

كما أننا رأينا من عرضنا أن هناك عدة مبادئ أساسية لمشروع الدستور الإسرائيلي وبالرغم من أن هذا المشروع لم ينل موافقة الجمعية التأسيسية وبالتالي لم يصبح دستورا إلا أن كثيراً من مبادئه الأساسية التي قام عليها تعد أساس الأحكام القائمة الآن في إسرائيل وأهمها (٨٠) .

أولاً (لعل أكبر خصائص مشروع الدستور الإسرائيلي هو الصبغة اليهودية العالمية للدولة L' Affirmation de L' universalisme Juif de L' Etat. ويعنى ذلك أن الدولة يراد لها أن تكون دولة الشعب اليهودي ، أى دولة ذات استعداد لأن تشمل جميع الأفراد اليهود في العالم .

ثانياً (إعتبار اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العبرية .

ثالثاً (الدولة ذات شكل جمهوري مع الأخذ بالنظام البرلماني تضعف فيه صلاطة رئيس الجمهورية ويذهب بواسطة الكنيست والبرلمان ، وتكون وظيفته ذو صبغة شرفية والوزارة والبرلمان يتسمان بالقوة .

رابعاً (الأخذ بنظام المجلس الواحد فيما يتعلق بالبرلمان .

خامساً (الأخذ بنظام التمثيل النسبي فيما يتعلق بالانتخابات .

سادساً (الأخذ بمبادئ الحريات المعروفة في الديمقراطية الغربية (٨١) والتي تعرضنا لها ولمسنا عند استعراض الحريات العامة ... إلى أى حد طبقت إسرائيل مبادئ هذه الحريات من الماحية العملية الواقعية .

سابعاً (يرى بعض الباحثين (٨٢) أن للمشروع صبغة اشتراكية تتجلى في النص على حق العمل وحق الإضراب وواجب الدولة في وضع تشريع التأمين الاجتماعي .

١٧ - من الثابت أن هناك خطأ في وضع مشروع الدستور الإسرائيلي وذلك بالإضافة إلى عدة ملاحظات تتعلق بصياغته القانونية المعينة في مختلف نصوصه وذلك كما يرى بعض الباحثين (٨٣) مما لا يدخل في مجال بحثنا .

ومما يجدر ذكره أنه قد أثبتت مناقشات في الكنيست استمرت ما يزيد على خمسة عشر شهرا فيما بين سنة ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ووجد رأيين متعارضين وصدر قرار يونيو سنة ١٩٥٠ نص على تشكيل لجنة تقوم بتحضير مشروعات قوانين عادية تتضمن الأحكام الدستورية ثم تعرضها تباعا لتشريعها على البرلمان ليصدرها في صورة قوانين عادية يمكن جمعها في وثيقة واحدة يصبح إعتبارهما بمثابة دستور للدولة (٨٤) ولعل من أهم المناقشات المثيرة لتأييد وضع الدستور ما ذكره أحد الفقهاء القانونيين في الفقه الدستوري بأن :

د تتركب إسرائيل خطأ كبيرا إذا أبطأت الأخذ بتلك الضمانة الأولية من ضمانات الاستقرار وهي وضع دستور مدون ، وقد تحققت كثير من الأمور من فائدته .

وقد كانت أهم الآراء المعارضة لمبدأ وضع دستور لإسرائيل هي الأحزاب الدينية التي ترى أنه إذا كانت الدستور مطابقا للتوراة فإنه يكون دستورا طيبا والعكس صحيح ، ولا شك أن هذا الرأي فيه مغالطة كبرى من جانب الكتلة الدينية المعهنة في التعصب ، فالدساتير لا تتأق بمجرد مبادئ كمبادئ الحرية والمساواة والشورى . . الخ . كما هو شأن الكتبة السماوية في الشئون ذات الصبغة الدستورية وإنما تعرض الدساتير لتنظيمات وبيان

علاقات بين مختلف السلطات مما لا نتعرض له البتة الكتب السماوية .

ومن أهم هذه الآراء رأى بن جوريون الذى يرى أنه لا يمكن وضع دستور لإسرائيل إلا بعد أن يستقر عدد السكان هناك .

وبهذا نصل إلى أنه ليس لدى إسرائيل اليوم دستور مدون شامل فى وثيقة واحدة كما هو شأن الغالبية العظمى من دساتير دول العصر الحديث (٨٥) ولا يزال قرار الكنيست الصادر فى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٠ قائماً من الناحية القانونية حتى اليوم وهو يعنى تكليف إحدى اللجان بتحضير مشروع تدرىجى للدستور وبالطبع فإن هذا القرار لم ينفذ من الناحية العملية كما سبق أن أوضحنا ذلك .

ويرى فريق من الباحثين (٨٦) بهذا الصدد أن مسألة التعجيل أو التأجيل للدستور ليست مسألة قانونية أو فقهية يرجع فيها إلى علماء القانون وإنما هى مسألة سياسية بحثة يرجع البت فيها لرجال السياسة الذين يخضعون لرقابة الرأى العام .

ونلخص من هذا كله أن البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) لا يزال عند موافقه وهو عدم الموافقة على إصدار دستور مدون، ويبدو أن هذا الوضع لن يتغير قبل إنقضاء زمن طويل (٨٧) .

١٨ - وهكذا نستطيع أن نوجز ما ذكرناه بأن العهد القديم حينما ذكر الوعود الروحية والدينية لإسرائيل إنما يؤكد طبيعتها باعتبارها مملكة روحية لجميع الناس وليس لإسرائيل فحسب .

وبالطبع فإن إسرائيل لم تعتبر لهذه الوعود ولم تنشأ أن تفهمها إلا

في شكل تنظيم سياسي يتيح لها أن تحتل أراضى شعب آخر وتحط من قدره لتجعله في المرتبة الثانية من المواطنين ، وهكذا كان الطابع العنصرى والدينى هو ما يميز الدولة اليهودية ، وهذا بالطبع لم يظهر فقط عند إنشاء تلك الدولة وإنما هو وضع مستمر إلى اليوم — هذا — بدون ريب — وضع غريب في العلاقات الدولية حيث لا نجد الدين (٨٨) أو العنصر عاملين لإنشاء الدولة ، ولقد انعكس هذا الطابع على النظام القانونى لهذه الدولة وأصبح هو الآخر نظاما عنصريا دينيا يقترب من الأنظمة العنصرية في العالم وهى أنظمة محدودة ومدانة في العالم كله ، وبالذات يقترب هذا النظام من نظام جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية كما سيأتى تفصيل ذلك في حينه .

ويرى سياسى عسكرى وهو « تشارلز دوجلاس هيوم » مراسل صحيفة التايمس البريطانية في إسرائيل في كتاب صدر له خلال عام ١٩٦٨ بعنوان « العرب وإسرائيل » فيقول « أنه ان يمكن لأى إنسان أن يحدد الوضع النهائى الذى ستحتله إسرائيل من العالم العربى » .

وهكذا نرى أن مراقبا سياسيا — رغم صداقته لإسرائيل — قد أقرب من الحقيقة الموضوعية — فإن الحل الحقيقى — من وجهة نظر الصهيونية من مجرد المطالبة « بوطن قومى لليهود في فلسطين » إلى الموافقة على تقسيم فلسطين لدولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية إلى إغتصاب الجزء الأكبر من فلسطين (حوالى ٧٠ ٪) وتكوين دولة يهودية عنصرية أسمها إسرائيل إلى استمرار العدوان وإغتصاب أراضى جديدة دون توقف حتى وصلت أخيراً إلى عدوان يونيو ١٩٦٧ حيث تم إحتلال فلسطين بالكامل وأراضى عربية أخرى تباعح مساحتها جميعها خمسة أضعاف مساحة إسرائيل قبيل هذا العدوان ، والنزعة الصاعدة اليوم في إسرائيل لا تتحدث عن « الأرض المحتلة » ولكن عن الأرض المحررة من

العرب، ومعنى هذا أن الصهيونية العنصرية الحاكمة والمسيطرة في إسرائيل تعتبر كل الأرض العربية المحتلة جزءا لا يتجزأ منها، قد استردتها إسرائيل بعدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد أكثر من النى عام من احتلال العرب لها ، ولم تسكت هذه النخمة على ذلك بل استمرت قائلة أنه ما يزال هناك طبقا لتعاليم التوراة د أرض أخرى تحت سيطرة العرب لم تحرر بعد .

وبخصوص ما رددته أبواق الدعاية الصهيونية عن التوراة ، وأرض الميعاد، والأراضى التاريخية لإسرائيل ، ، ففى فى مفهوم الصهيونية وإستراتيجيتها المعلنة تضم رقعة الأرض التى تمتد حتى الزقازيق شرقا فى مصر ، وتلتهم أجزاء من لبنان وسوريا لتصل إلى صفاق الغرات فى العراق بما فى ذلك الأردن ثم تنزل جنوبا حتى المدينة المنورة فى السعودية التى تعتبرها التوراة أرضا يهودية .

وما معنى هذا كله ؟

إن معناه الواضح أن تسيطر إسرائيل الصهيونية على كامل ما تسميه د أرض الميعاد وتحررها من العرب ، وهذا طبيعى فى مفهومها لأنها قوة عنصرية توسعية تقوم فى ما تدعيه من حق تاريخى جلبه لها التوراة وقد سبق أن فندنا هذه الدعوى تماما .

والواقع أن إسرائيل لا تستطيع أن تستمر فى الحياة بمليونين ونصف مليون إنسان داخل رقعة محدودة وأرض ضيقة تفتقر إلى الموارد الطبيعية وفتح أسواق إقتصادية وقد أدركت إسرائيل هذا كله كما أدركت تماما أنه لا طريق أمامها لتحقيق هدفها إلا باستسلام العرب لها وإغتصاب الأراضى العربية بالقوة العدوانية .

الفصل التاسع

مظاهر التمييز العنصري ضد الأقلية العربية في إسرائيل

تزعم إسرائيل ومؤيدوها بأنها واحة الديمقراطية الحقيقية في الشرق الأوسط .

ولا شك أن المعاملة غير الإنسانية التي يلقاها العرب في إسرائيل تنفي هذه المزاعم الكاذبة التي تدعيها إسرائيل الأعلام (١) المختلفة لهذه الدولة العنصرية .
فنظام الحكم التوسعي والعسكري والعدواني الموجود في إسرائيل لا يحق له أن يوجد شأنه شأن أى نظام حكم توسعي وعسكري وعدواني في أى مكان آخر وذلك فضلاً عن إحدى الحقائق الواقعية في إسرائيل — ألا وهي التمييز المنظم ضد الأقلية العربية في إسرائيل على حد قول اليهود أنفسهم أخيراً (٢) .

ولقد كان في إسرائيل قبيل عدوان يونيو — حزيران — سنة ١٩٦٧ ٣١٢٥٠٠ عرب فلسطيني (٣) وأصبح عددهم بعد العدوان مليون عربي موجودون في داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل وهؤلاء العرب يقعون تحت تمييز عنصري بالغ ، فهم محرومون من الحقوق العامة — أى حقوق الإنسان والأقليات رغم نصوص القانون الدولي التي سبق عرضها تفصيلاً في المبحث السابق، كما أن العرب في إسرائيل محرومون من مباشرة حقوقهم السياسية، وهذه المعاملة الوحشية تعرض لها بالشرح والتفسير باحثون يهود أنفسهم (٤) .

وبالرغم من ذلك فإن العصبية الصهيونية والعنصرية الحادة في إسرائيل يعدون العرب هناك سوطاً على جوانبهم وشوكاً في أعينهم وتعاملهم السلطات .

العنصرية الإسرائيلية كطبقة ثانية أو طابور خامس إلى درجة أن جولدا مائير أعلنت في أحد تصريحاتها بأن إسرائيل على استعداد لأن تدفع تعويضات للعرب الذين يقيمون فيها حتى يرحلوا عنها (٥) .

إن التمييز العنصري ضد العرب في كافة مظاهره وأشكاله — والتي ستعرض لها تفصيليا — هو أمر ظاهر للعيان . وقد لاحظته الفيلسوف الفرنسي / جان بول سارتر عند زيارته لإسرائيل خلال عام ١٩٦٦ حيث ذكر رداً على أحد الأسئلة التي وجهت إليه في إسرائيل بأن هناك تمييز لاحق بالعرب يتناول مختلف المجالات وأن على المستورين هناك أن يشنوا حرباً على هذا التمييز من أجل التقارب والمساواة مع العرب .

كما تعرض لهذا التمييز أيضاً المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي في محاضرة ألقاها في جامعة ماكجيل بمونتريال في فبراير سنة ١٩٦١ (٦) حيث أعلن في محاضراته أن معاملة إسرائيل لعرب فلسطين الملاك القانونيين للأرض إنما هي معاملة وحشية غير إنسانية، ووصف هذا المؤرخ البريطاني الأحرار التي كان اليهود أنفسهم معرضين لها بمعاملة وحشية وبربرية من النظام النازي بأنها طبقت بنفس الكيفية على العرب في فلسطين .

فقبل وأثناء حوادث سنة ١٩٤٨ كان الأطفال والنساء والمسنين من العرب يندبحون ويقتلون من العصابات الصهيونية برأسهم ويقودهم حكام إسرائيل الحاليون الذين ينتهجون نفس السياسة اليوم إزاء عرب قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن وكذا مدينة القدس العربية وجميعها من الأراضي المحتلة بعد عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ .

ويتناول التمييز اللاحق بالعرب مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية . . . الخ . فالعرب هناك غير ممثلين في الوزارة أو في

أجهزة الحكم الرئيسية والمناصب الكبرى ويحظر عليهم إنشاء أى حزب ينطق بأسمهم ويدافع عن حقوقهم ، وقانون العودة (٧) الصادر عام ١٩٥٠ وقانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢ يقضيان بحرمان العرب فى إسرائيل من حقوقهم ووضع القيود على تجنسهم (٨) بينما تمنح الجنسية لأى يهودى يصل إلى إسرائيل دون قيد أو شرط وهذه التدابير التعسفية ضد عرب فلسطين تتناقض بدون شك مع ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الإنسان والمبادئ التى قامت عليها منظمة الأمم المتحدة .

وسوف نتناول فيما يلى أهم مظاهر هذا التمييز العنصرى (٩) اللاحق بالعرب هناك .

أولا - الحكم العسكرى ضد الاقلية العربية :

منذ قيام إسرائيل كدولة فى سنة ١٩٤٨ والعرب المقيمون فيها يخضعون للإدارة العسكرية الإسرائيلية ، وقد ألغى — ظاهرياً — هذا الحكم العسكرى فى أواخر عام ١٩٦٦ ولكنه عاد وفرض بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ بصورة أعنف وأشد ضراوة على العرب هناك الذين تضاعف عددهم فأصبحوا يكونون حوالى خمس الكيان المغتصب (١٠) بسبب العدوان الاستعمارى المذكور الأمر الذى يجعلنا نتعرض لهذا الحكم العسكرى فى غير قليل من التفصيل حيث يعد هذا الحكم العسكرى من أفسى ألوان الإضطهاد والتمييز العنصرى ضد العرب فى إسرائيل .

ومهما إنتحل الصهيونيون للحكم العسكرى من أسباب لزعم تبرير فرضه للمرة الثانية عقب عدوان يونيو ١٩٦٧ الغاشم فلا ريب أن مبعثه الحقيقى هو النمرة العنصرية التى تدفع سلطات إسرائيل للانتقام من أبناء العرب بالقانون ، وليس القانون العسكرى سوى أداة لإسرائيل لإفناء عرب فلسطين فندقيام إسرائيل كدولة فى سنة ١٩٤٨ والرأى السائد فيها أنه من الواحة أن يبقى هؤلاء العرب فيها . (١١)

ولما كان بغيتنا في — بحثنا هذا — هي الحق فقد راعينا البعد في معالجته عن كل تحيز بدليل اعتمادنا على القوانين الإسرائيلية القائمة التي تدعى الحفاظ على أمن الدولة وكيف أن هذه القوانين استغلت عمليا لتأمين مصالح الأوساط السياسية — الأمر الذي أثار فئات من المجتمع الاسرائيل والرأى العام في إسرائيل بالمطالبة بإلغاء هذا الحكم والغائه — من الظاهر — في أواخر عام ١٩٦٦ (١٢) .

وسوف استعرض أحدث الآراء لهذه الفئات بما يتضح جليا من مراجعة الهوامش في هذا البحث، وهذه الآراء نسوقها هنا بلا تحمس حتى تتضح الحقيقة هادئة مستقرة في طبيعة إسرائيل العنصرية والتي تتضح أكثر وأكثر في سياسة الارهاب التي يطبقها اليهود في مناطق الحكم العسكري والتي لم يسمع بمثلها في أى بلد من بلاد العالم مهما بلغت من التأخر (١٣) — ولا زال اليهود حتى اليوم يفرضون على العرب هناك حالات لقهرهم والتنازل عن ممتلكاتهم والتزويج بشقى الطرق إلى ماوراء خطوط وقف إطلاق النار للهجرة عن وطنهم الشرعى . ويسيطر جهاز الحكم العسكري القائم في إسرائيل منذ قيامها — وبعد عدوان يونيو ١٩٦٧ — على مساحات شاسعة من فلسطين المحتلة (الجليل . المثلث . النقب) مستعملا صلاحيات إدارية واسعة وشبكة خاصة من المحاكم العسكرية ، ويعتبر هذا الحكم العسكري بصلاحياته ومحاكمه متناقضا تماما مع الديمقراطية التي يتشدد بها حكام إسرائيل من أن لآخر .

ويعتمد الحكم العسكري ضد العرب هناك على مجموعة من القوانين هي :

أولا - قوانين الدفاع (١٤) - حالة الطوارئ - سنة ١٩٤٥ :

ولعل أهمها على الإطلاق المادة ١٢٥ حيث انها أيضا أكثر استعمالا ونصها :
د يسمح للقائد العسكري أن يعلن بأمر يصدره عن أية منطقة أو مكان كنطقة

مغلقة لأغراض تتعلق بهذه القوانين وكل إنسان يدخل منطقة أو مكان أو يخرج منها خلال أية فترة يكون فيها هذا الأمر نافذ المفعول فيما يتعلق بتلك المنطقة أو ذلك المكان بدون تصريح خطي صادر من القائد العسكري أو من قبله يتهم بمخالفة هذه القوانين ، .

ولقد استغلت السلطات الامرائيلية هذه المادة لكي تخضع الكثيرين من القرويين العرب من العودة إلى قراهم التي طردوا منها أثر معارك سنة ١٩٤٨ (١٥) فضلا عن أنها تمنح للحكام العسكريين صلاحية الاعلان عن مناطق معينة كمناطق مغلقة وتحديد الخروج منها أو الدخول اليها .

وتعتبر هذه المادة هي القاعدة القانونية التي يستند اليها الحكم العسكري ضد السكان العرب ، وبالتالي فإن العرب هناك مقيدون في تنقلاتهم فضلا عن فرض حظر التجول عليهم في المساء وحرمانهم من مغادرة قراهم أو مدنهم إلا بتصريح من الحاكم العسكري الأمر الذي يجعلنا نستنتج ببساطة مدى التمييز العنصري ضد حقوق العرب في اسرائيل نظرا للاضطهاد والرغبة في الانتقام والتشفي من هؤلاء العرب تحت ستار الأغراض السياسية والاجتماعية للحكم العسكري (١٦) . ويحتوى تصريح الحاكم المشار اليه في المادة ١٢٥ سابعة الذكر على قيود كثيرة بصدد تنقلات العرب إذا ما منح لإياه لدخول المناطق المغلقة أو الخروج منها ، وهذا التصريح مطبوع باللغة العبرية - وسوف نسردها هنا النصوص المتقدمة للعرب بهذا التصريح :

« يحق لحامله البقاء خارج المنطقة المغلقة بين الساعة السادسة صباحا والثامنة مساء فقط » ، « لا يسمح لحامله بالدخول للمستوطنات الواقعة في طريق سفره » ، « يسمح لحامله بالسفر عن طريق شارع (٠٠٠٠) فقط » ، يعتبر هذا التصريح لاغيا في أيام السبت والأعياد اليهودية ، « لا يحق لك تغيير محل اقامتك كما هو

مسجل في هذا التصريح بدون موافقة القائد العسكري الخ فضلا عن أن هذه الشروط تمنح بعضها حسب الظروف .

وهكذا نجد أن المادة ١٢٥ — على حد تعبير بعض الباحثين (١٧) تعتبر مشهورة كسيف ديموقليس فوق رؤوس الجماهير العربية هناك ومجرد التلويح أو التهديد باستعمالها كاف لتحطيم معارضة أى فلاح أو عامل عربي قد يجرؤ على معارضة الحكم العسكري أو يرفض التعاون معه .

إذا ضربنا مثلا بسيطا (١٨) على مدى تقييد الانتقال من مكان لآخر طبقا لما جاء بالمادة ١٢٥ سالفة الذكر وكذا القيود الواردة على تصريح الحاكم العسكري فإنه إذا أراد عربي من المقيمين في الناصرة مثلا أن يزور قريبا له بمدينة يافا وجب عليه أن يطلب هذا التصريح قبل سفره بيوم أو يومين ، وطلب هذا التصريح يقتضى الحصول على النموذج الخاص بذلك — الأمر الذي يستلزم الانتقال إلى مكتب الحاكم العسكري والانتظار عدة ساعات وقد ينتهي الأمر برفض هذا التصريح — مع العلم بأن المسافة بين هاتين البلديتين لا تزيد على ستة أميال .

هذا فضلا عن أن هذه القيود على التنقل تعتبر قائمة حتى داخل المدن ذاتها حيث يعيش العرب في مدينة يافا مثلا وهم محشورون في حى العجمي المعروف في عزلة وخروج أحدهم منه يحتاج هو الآخر إلى تصريح خاص .

ولقد جرى نقاش في الكنيست (١٩) في فبراير سنة ١٩٦٢ وأعلن بن جوريون — وهو رئيس الحكومة حينئذ — أنه ستمنح تصاريح انتقال ليس لمدة يوم أو شهر فقط بل لمدة سنة كاملة فضلا عن تجديد هذه التصاريح في نهاية السنة بصورة أوتوماتيكية .

ولكن التغييرات التي حدثت في الحكم العسكري بحجة إعادة تنظيمه عقب استقالة بن جوريون في نوفمبر ١٩٦٢ وتولي ليفي اشكول الحكومة ووزارة

الدفاع والغائه بعض المناطق المغلقة — الأمر الذى استتبعه بالتالى الغاء الحصول على تصاريح للخروج منها بالنسبة لسكان هذه المناطق ولكن هذا الالغاء لم يشمل حرية السفر من منطقة مغلقة إلى منطقة مغلقة أخرى ، والهدف بالطبع هو منع التقاء العرب من أبناء الجليل والمثلث ببعضهم البعض ، وفى هاتين المنطقتين يسكن أكثر العرب والأمر الذى يعد أشد عنفا وقسوة خلال فترة تولى ليفى اشكرل لوزارة الدفاع حينئذ أن المرء كان يعاقب — خلال حكم بن جوريون — على خروجه من منطقة مغلقة بلا تصريح بغرامة مالية تفرضها المحاكم العسكرية وأحيانا كان العقاب هو السجن — أما التغييرات التى أحدثها ليفى اشكرل فهى رفع هذه العقوبة بالسجن إلى ثلاثة أشهر بعد أن كانت لا تتجاوز مدة الشهر .

وتوجد هنا أيضا لدى المحاكم العسكرية مواد أخرى أكثر تعسفا وقسوة من المادة ١٢٥ سالفة الذكر وذلك من أجل إخضاع العرب للحكم العسكرى كما يتضح من نصوص المواد التالية :

المادة (١٠٩) ••• تنص على :

من حق القائد العسكرى أن يصدر أمرا تجاه أى شخص لتحقيق بعض أو كل الأهداف التالية .

(أ) لى يضمن أن ذلك الشخص لن يوجد فى أية منطقة من اسرائيل تحدد كما هو مذكور أعلاه ، إلا إذا سمح له بذلك بناء على أمر ، أو من قبل السلطة أو الشخص اللذين قد يذكران فى الأمر .

(ب) لى يطلب منه أن يخبر عن تنقلاته بالصورة أو بالوقت أو لتلك السلطة أو ذلك الشخص اللذين قد يذكران فى الأمر .

(ج) لمنع وتحديد احتفاظ ذلك الشخص بأشياء مذكورة فى الأمر أو استعمالها .

(د) لالقاء قيود عليه تذكر في الأمر ، فيما يتعلق بتشغيله أو أعماله وصورته اتصاله بالآخرين أو تبادله الآراء معهم وفيما يختص بنشاطه لنشر أخبار أو آراء .

٢ — إذا خالف شخص صدر ضده مثل هذا الأمر ما ينص عليه هذا الأمر يتهم بمخالفة هذا القانون .

وتنص المادة (١١٠) على مايل :

(١) من حق القائد العسكري أن يصدر أمرا يقضى على أى إنسان يكون تحت رقابة الشرطة خلال أية فترة لا تتجاوز السنة .

(٢) كل إنسان موجود تحت رقابة الشرطة كما هو منصوص عليه أعلاه يكون خاضعا للقيود التالية أو جزء منها حسب ما يأمر به القائد العسكري .. أى :

(أ) يكون مطالبا بأن يسكن في حدود أية منطقة في إسرائيل يذكرها القائد العسكري في الأمر الذى يصدره .

(ب) لا يسمح له أن يغير مكان آخر في نفس منطقة البوليس دون تصريح خطى من مفتش البوليس في المنطقة ... أو إلى أى منطقة بوليس أخرى دون تصريح خطى من مفتش البوليس العام .

(ج) لا يغادر المدينة أو القرية أو اللوا الذى يسكنه دون تصريح خطى من مفتش البوليس في المنطقة .

(د) أن يعلم في كل وقت مفتش البوليس في المنطقة التى يسكنها عن البيت أو المكان الذى يسكنه .

(هـ) يكون ملزما في أى وقت ويطلب منه ذلك المسئول عن البوليس في المنطقة التى يسكنها أو يأتى إلى أقرب محطة بوليس .

(و) أن يبقى خلف أبواب بيته بعد الغروب بساعة وحتى شروق الشمس ، ومن حق الشرطة زيارته في مكان سكناه في أى وقت .

(٣) كل شرطى وكل جندى فى قوات الحكومة يملك حق اعتقال أى شخص صدر ضده أمر حسب المادة الفرعية ونقله إلى المنطقة التى يجب أن يكون فيها .

(٤) إذا خالف أى إنسان صدر ضده أمر كالمذكور أعلاه ما ينص عليه الأمر أو هذه المادة فإنه يتهم بمخالفة هذه القوانين .

وهكذا يمكن أن تخلص إلى أن المادتين سالفتي الذكر تمنحان الحكم العسكرى سلطات واسعة تسمح بوضع أى شخص تحت رقابة الشرطة وأن يمنع العربى سلطات واسعة تسمح بوضع أى شخص تحت رقابة الشرطة وأن يمنع العربى من الوجود فى هذا المكان أو ذلك فضلا عن أن هذا العربى يتحتم عليه أن يحيط الشرطة علما بتقلاته وأن يسلب حقه فى ممتلكاته فضلا عن تقييد حريته فى له واجباره على السكنى فى منطقة معينة ومكان معين بذاته لا يغادره ولا يغيره وأن يعلم الشرطة عن مكان تواجدته فى كل وقت من الأوقات، وأن يمثل فى أى وقت يطلب منه ذلك فى أقرب محطة للشرطة وأن يبقى وراء الأبواب بيته ابتداء من ساعة الغروب وحتى ساعة الشروق مع حق الشرطة فى التفتيش عليه للتأكد من وجوده فى مكان سكناه فى كل وقت .

ومما يجدر ذكره أن هذه السلطات قد استعملت كلها ضد أعضاء حركة الأرض، (٢٠) .

أما المادة (١١١) فتسمح هى الأخرى بفرض الاعتقال الإدارى على كل شخص تقرر سلطات الحكم العسكرى لسبب ما اعتقاله لفترة غير محددة دون محاكمة ودون توجيه أية تهمة إليه كما يتضح من نص المادة التالى :

« من سلطة القائد العسكرى أن يصدر أمرا باعتقال أى شخص فى أى معتقل يؤكده القائد العسكرى فى الأمر » .

ونجد أنه حسب هذه المادة يمكن اعتقال أى شخص مدى الحياة دون ائكمة أو حتى مجرد ذكر سبب اعتقاله .

ونمنح المادة (١١٢) الحكم العسكرى سلطنة اصدر أمر بطرد أى إنسان إلى خارج البلاد أو نفيه ومنعه من العودة إلى وطنه وكذلك منع أى إنسان موجود خارج البلاد من العودة إليها .

أما المادة (١١٩) فتسمح للحكم العسكرى بمصادر أملاك أى شخص إذا ثبت لوزير الدفاع أن هذا الشخص قد خالف هذه القوانين وارتكب مخالفة يحاكم عليها أمام محكمة عسكرية .

أمام المادة (١٢١) فإنها تمنح الحكم العسكرى السلطة بأن يأمر سكان مكان معين أو قرية معينة أن يقدموا بجانبنا للشرطة التى ترسل للقيام بعمل ما عندها ومبيتا طوال أية فترة تراها السلطة العسكرية مناسبة .

وتنص المادة (١٣٤) على أن :

« من حق القائد العسكرى أن يصدر أمر يطلب كل شخص فى أية منطقة مذكورة فى الأمر أن يبقى داخل بيته فى الساعات المذكورة فى الأمر ، وفى هذه الحالة فإن كل شخص يوجد أو يبقى خارج البيت فى تلك المنطقة وفى تلك الساعات بدون تصريح خطى من القائد العسكرى أو أى شخص نزوله القائد صلاحية اصصدار مثل هذه التصاريح أو باسم أحد منها يعتبر مخالفا لهذه القوانين » .

وهكذا تمنح المواد سالفة الذكر عموما - والمادة (١٢٤) على وجه الخصوص - الحكم العسكرى السلطة فى إعلان منع التجول شاملا أو جزئيا فى قرية معينة أو منطقة معينة ، ويحسب هذه المادة فقر ٩٤ شخصا فى مجرة كافر قاسم سنة ١٩٥٦ (٢١) . . ولم يكن أحد منهم يعلم بفرض منع التجول لانهم كانوا

جميعا خارج القرية ، ولا شك أن هذه الجريمة تعتبر من أشد الجرائم الوحشية التي اقترفت في إسرائيل باسم الحكم العسكري الذي تخضع له المناطق العربية ولا تزال هذه الجريمة ماثلة أمام الرأي العام العالمي .

أما المادة (١٢٦) فإنها تمنح الحكم العسكري السلطة لمنع أو إبادة أو تحديد نقل الناس وآلات النقل والحيوانات في شوارع معينة أو مناطق معينة .

وتمنح المادة (١٣٧) الحكم العسكري سلطة مراقبة بيع السلاح والاحتفاظ به أو استعماله ومنع تحديد وتنظيم شراء أو بيع هذه الأدوات أو الذخيرة أو المواد المفجرة وكذلك سلطة إلغاء وتحديد كل ترخيص لحمل السلاح ومما لا شك فيه أن مئات من العرب قد قتلوا أو جرحوا بسبب هذه الأسلحة .

وهكذا يمكن أن نلمس أن هذه القوانين جميعها (٢٢) تعتبر مطبقة بأعنف صورها ضد العرب وحدهم وأن وزير الدفاع الاسرائيلي هو في الحقيقة الذي يمارس ويراقب تنفيذ الاشراف على تطبيق هذه القوانين من أجل تقليص أهداف العرب في إسرائيل إلى ما يسمى « بالولاء السلبى » (٢٣) الذي رسم سياسته رجال القانون اليهود حيث دفعوا تطبيق قوانين الطوارئ هذه بالعنف (٢٤) عند اجتماعهم في تل أبيب في ٧ فبراير سنة ١٩٤٧ بغرض حرمان المواطنين العرب أصحاب فلسطين الشرعيين من أبسط حرياتهم الأساسية بالسماح بقيام حكومة ديكتاتورية يمارس تطبيق الحريات الفردية فيها وزير الدفاع الاسرائيلي قوانين الطوارئ هذه .

وهذه القوانين — كما رأينا — لم تحدد مناطق الدفاع والتي في داخلها تكون مناطق الأمن يمارس الوزير سلطته أما مباشرة أو بواسطة موظفين يعوهم لذلك .

ثانها : قانون مناطق الامن لسنة ١٩٤٩ :

من وزير الدفاع الاسرائيلي هذه المواد سنة ١٩٤٩ ولاتزال تجدد منذ ذلك الحين سنويا حيث يصادق الكنيست على قانون يتيح استمرار العمل بهذه لسنة أخرى وقد جددت حتى ٢١ / ١٢ / ١٩٦٥ ثم جددت بعد ذلك مرتين حيث كانت نافذة المفعول حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ (٢٥) .

وبمقتضى المواد الواردة في هذا القانون تكونت ثلاث مناطق عسكرية كمناطق أمن حيث لا يستطيع أى شخص دخولها وليس لها الحق في ذلك والذين استقروا فيها من العرب بشكل مستمر ودائم لم يستطيعوا الهجرة منها الا بترخيص من السلطات والذي يخالف نصوصها فان عقوبته النفي أو السجن .

ولقد قامت شبكة خاصة من المحاكم العسكرية من أجل تنفيذ ذلك حيث أن مهمتها الأساسية هي الحكم في القضايا التي تتعلق بمخالفة هذه القوانين عموما . . ومن الثابت أن هذه المحاكم العسكرية لا يربطها أى تخطيط على الاطلاق فضلا عن أن أحكامها في العادة غيابيا (٢٦) .

ويمارس الحكم العسكرى في مناطق الأمن هذه سلطات واسعة جدا ضد العرب حيث يسهل عليه طرق سكان هذه المناطق في أى وقت وكذا عزل السكان العرب واضطهادهم والتنكيل بهم ووضع أى شخص أو كل شخص تحت مراقبة البوليس .

واستطاع الحكم العسكرى أيضا مصادرة كل الاراضى التي في حدود مناطق الأمن واستعمال السخرة بنطاق واسع ضد العرب هناك بالإضافة إلى منع النجول وتأجيل كافة الخدمات للعرب (كالخدمات العامة والبريدية . . . الخ) .

وقد لخص دون بيرتر (٢٧) موقف العرب بأنهم يعيشون في غليظ من القيود والحصص القانوني وكل تحركاتهم داخل مناطق الأمن هذه تخضع

للحكم العسكري وتنظيم بواسطته . . وهؤلاء السكان الشرعيين من الممكن نفيهم ومصادرة أملاكهم .

وكل سكان القرية أو القرى التي تقع داخل هذه المناطق يمكن نقلهم جميعهم من منطقة إلى منطقة .

وسعى بالنسبة للجان الاستئناف المعنية بواسطة وزير الدفاع للاحتجاج على أحكام المحاكم العسكرية بهذا الصدد فإن لجان الاستئناف هذه مهمتها التغطية على أعمال السلطات التعسفية ولم يحدث — إطلاقاً حتى الآن (٢٨) — أن ألغت هذه اللجان أمر صدر بخروج السكان العرب من قراهم .

وتضطر السلطات الإسرائيلية — في مثل هذه الحالات — إلى إقتراعات بدفع تعويضات مقابل أملاك هؤلاء السكان ولكن السكان العرب يرفضون بشدة وعناد مصرين على العودة إلى قراهم المتهمة ، إلا أن سوء الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها العرب هناك جعل بعضهم يوافقون في النهاية على إنهاء الأمر ضمن نطاق التعويضات وتقدر هذه التعويضات التي تسلمتها عائلات العرب هناك بـ ١٢٣ ألف ليرة إسرائيلية وذلك حسب المصادر الإسرائيلية الرسمية ذاتها (٢٩) حيث ذكرت الحكومة الإسرائيلية أنها أعطت هؤلاء العرب ٢٥٠ دونماً من الأرض كمقابل لأملاكهم في مكان آخر .

ولاشك أن أذى بالغاً يهيق بالعرب هناك من جراء تطبيق هذه القوانين التعسفية والعنصرية لإزاهم حيث أنه متروك لتقدير المحاكم العسكرية والذي من محقه تطبيقها حسب ما يترامى له وذلك كما يدعى من أجل تأمين سلامة الجمهور وأمن إسرائيل والحفاظة على النظام العام وسحق أية ثورة أو تمرد ،

وهذا التعريف الثابت يمكن الحكم العسكري من التدخل في كافة نواحي حياة العرب في إسرائيل .

ومن الثابت أن الحكم العسكري هو النظام المطلق السلطان في المناطق التي بسودها بحيث يسمح له فعل كل ما لا يخطر على بال وليست هناك أية وسيلة لرقابة إدارية على أعماله ، أما الرقابة القضائية فإنها تنحصر في إمكان التوجه لمحكمة العدل العليا وهو أمر ثبت بمرور الوقت عدم وجود أية فائدة عملية منه وذلك بعد أن وضعت محكمة العدل العليا لنفسها قاعدة تقول : أنه ليس في إمكان هذه المحكمة التدخل في وجهة النظر المطلقة للحكم العسكري حين يتصرف مستنداً إلى (أسباب أمنية) وأنه لا يجوز التحقيق مع الأحكام العسكريين في المحكمة فيما يتعلق (بمهاجمة الأسباب الأمنية) لأن مثل هذا التحقيق قد يضر بأمن الدولة .

وهذه القاعدة التي وضعتها محكمة العدل العليا الإسرائيلية لنفسها تبرر بلا شك السلسلة الطويلة من الأحكام ذات الطابع الممنع في العنصرية ضد العرب والتي قررتها هذه المحكمة (٢٠) .

ولقد وصف أحد الباحثين اليهود أنفسهم (٢١) رد فعل الجمهور العربي بخصوص ما أسمته المحكمة العليا الإسرائيلية (بالأسباب الأمنية) كما ورد على لسان أحد أبناء الناصرة الذين شملتهم هذه القوانين التعسفية ما يلي :

د أنهم يأخذون أراضينا لماذا ؟ .. لأسباب تتعلق بالامن ..
وحين نسالهم كيف يحدث هذا إننا ونحن وأراضينا ووظائفنا
نشكل خطراً على أمن الدولة — يرفضون الإجابة لماذا ؟ لأسباب تتعلق
بالامن

وهكذا يتضح لنا أن الحكم العسكري تجاه الاقلية العربية في إسرائيل قبيح

عدوان يونيو ١٩٦٧ إنما يشوه سمعة إسرائيل أمام الرأى العام العالمى — عامة —
وفى مواجهة حركات التحرر القومى فى آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص وذلك
بسبب سياسة التمييز العنصرى الصارمة التى طبقتها إسرائيل على أكثر من ربع
مليون عربى منذ سنة ١٩٤٨ حتى قيام العدوان الإمبريالى الغاشم سنة ١٩٦٧ حيث
أصبح عدد العرب الذين يعانون من وطأة الحكم العسكرى الجائر — مليون عربى
فلسطينى وهم فى الحقيقة أصحاب فلسطين الشرعيين .

وقد جاء فى كتاب العرب فى إسرائيل لصبرى جريس ، أن السكان العرب فى
الدولة « إسرائيل » على طبقاتهم كلها يرون فى الحكم العسكرى مؤسسة قائمة من
أجل تحقيق ثلاثة أهداف أساسية :

١ — تسهيل عمل السلطات حين تقرر مصادرة أراضى العرب .

٢ — التدخل فى الانتخابات البرلمانية « للكنيست » والمجالس البلدية لصالح
حزب الماباى وصالح مجموعة من المنافقين العرب الذين يفعلون ما يقوله لهم هذا
الحزب .

٣ — منع إقامة أية حركة سياسية مستقلة أو مرتبطة بأية حركة سياسية
أخرى فى الدولة غير الماباى — فى أوساط السكان العرب .

ففيما يتعلق بالبند الأول فإنه — على كل حال — نرى أن المساحة الكلية
للأراضى التى صودرت تختلف باختلاف المصادر كما ذكر المؤلف فإدارة سلطة
التطوير قدرت الأراضى التى قررت مصادرتها بناء على قانون إستهلاك الأراضى
بـ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دونم (٢٢) ولكن حسب مصادر أخرى نرى أن مساحة الأراضى
لا تزيد على ٨٠.٠ ألف دونم ويعود المؤلف فيقول « إننا نرى فى التقدير متفق
عليه والنذى يقول بأنه صودرت من العرب الموجودين فى الدولة مليون دونم تقديراً
معتوفاً ولا قريناً من الحقيقة »

أما فيما يتعلق بالبند الثاني فأقرب مثال على صحة ما جاء فيه هو أن منظمة «الأرض، الممنوعة» في إسرائيل قد تقدمت إلى اللجنة المركزية لانتخابات الكنيست المشرفة على لوائح إنتخابات الكنيست السادس في أواخر عام ١٩٦٥ بلائحة تحمل ألف توقيع (لكي تقبل الإشتراك في الإنتخابات لابد أن تحمل ٧٥٠ توقيعاً على الأقل) إلا أن اللجنة رفضت قبول اللائحة بإعتبار أن المنظمة ممنوعة ولا نعترف بوجود إسرائيل وكيانها كدولة .

وقد أحييت اللائحة الإشتراكية إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية للتحكيم فوافقت المحكمة بأغلبية صوتين مقابل صوت واحد على قرار اللجنة المركزية لانتخابات الكنيست القاضي برفض توشيح اللائحة الإشتراكية وكان من رأى المحكمة أن خمسة من مرشحي هذه اللائحة هم من منظمة «الأرض» غير القانونية التي تمثل المقاومة العربية .

أما فيما يتعلق بالبند الثالث . . فإنه لا توجد حتى الآن أحزاب عربية صرف، وأن هذه الأحزاب تابعة لحزب الماباى وتخدم أغراضه وذلك بالرغم من الاندماج الحزبي الأخير .

ثالثاً : سلسلة قوانين سلب أراضي عرب فلسطين :

بالرغم من أن الإجراءات التي أتبعتها الحركة الصهيونية منذ عام ١٩٤٨ تعتبر تعسفية ومخلة بأبسط قواعد القانون الدولي إلا أنها قد نجحت بالفعل في سلب ومصادرة أراضي العرب بسلسلة من القوانين الخبيثة والمواد المعدلة لها وهدفها الاساسى تهجير أعمال هذه المصادرة وذلك بالإضافة إلى المصادرة بالقوة في أغلب الأحيان وبالأخص عقب عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ .

ومنذ سنة ١٩٤٨ وإسرائيل تزعم أنها دولة القانون الامر الذى يتفق والقوانين التعسفية التالية التي أصدرتها بهدف تهويد أراضي فلسطين بأكملها وهي :

(أ) قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٥ : (٢٢)

وبموجب هذا القانون تمين القيم على أملاك الغائبين وهو شخص (٢٤) يرأس دائرة خاصة بتدير أملاك اللاجئين العرب وأملاك العرب الموجودين في إسرائيل بعد أن صودرت منهم .

ومن الملاحظ أن هذا القانون إستحدث لفظا جديدا وهو « غائب » وكلمة غائب تعنى هنا أى إنسان كان مواطنا في أرض إسرائيل (٢٥) وغادر محل سكناه العادى في أرض إسرائيل في أى وقت بين الفترة من ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) سنة ١٩٤٨ وبين اليوم الذى يعلن فيه إن حالة الطوارئ التى أعلن عنها مجلس الدولة المؤقت قد ألغيت ويعتبر غائبا إذا غادر البلاد في الفترة المذكورة أعلاه .

(أ) إلى مكان خارج أرض إسرائيل قبل يوم (١) أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ أو . . .

(ب) إلى مكان داخل أرض إسرائيل كانت تسيطر عليه في تلك الساعة قوات أرادت منع قيام دولة إسرائيل أو حاربتها بعد قيامها .

ولقد إرتفعت الأصوات الصهيونية ذاتها معارضة قسوة هذا القانون الجائر المجحف بحقوق العرب أصحاب فلسطين الشرعيين فيقول أهارون كوهن (٢٦) :

« بما أن قانون أملاك الغائبين طبق أيضا على أملاك العرب في المدن المختلطة حيث إضطّر أكثر السكان العرب إلى تغيير أماكن سكناهم فإن معنى هذا عمليا هو أن كل أملاك العربى يوجد في المدن يعتبر من « أملاك الغائبين » إلا إذا أثبت صاحبه العكس . . . والحالات التى يضطر فيها للتنقل من حى إلى آخر فيدفع القيم على أملاك الغائبين أجرة الدار التى يسكنها في الحى الذى يمتقل اليه والى إستولى عليها القيم من أملاك آخرين — بينما لا ينال هذا العربى أى شىء من أجرة داره

السابقة والتي يسكنها آخرون يدفعون للقيم أجرتها وهذه الحالات ليست بالقليلة أبداً .

وهكذا صودرت بموجب هذا القانون — عشرات الآلاف من الدونمات بالإضافة إلى أملاك (٢٧) أخرى تقدر بملايين الليرات الإسرائيلية (٢٨) وكانت تخص مواطنين عرب وما زالوا حتى اليوم مقيمين في إسرائيل .

وإنه لما يدعو للدهشة حقاً ما فعلته السلطات الإسرائيلية إزاء الموقف الإسلامى فيها . . . فلقد قامت بتطبيق هذا القانون على أملاك الوقف الإسلامى رغم معارضة ذلك لأحكام الشريعة الإسلامية فقد نقلت إسرائيل أملاك الوقف الإسلامى إلى القيم على أملاك الغائبين .

وقد قبل البرلمان الإسرائيلى و الكنيست ، — إقتراحاً فى ٢/٢/١٩٦٥ ينقل بمقتضاه أكثر أملاك الوقف الإسلامى التى كانت تحت إدارة القيم إلى الحكومة بصورة نهائية ويظهر بوضوح مدى الغبن الذى يقع على الطائفة الإسلامية المخصص لإيها دخل هذا الوقف فن بين مبلغ يقدر بعشرات الملايين من الليرات الإسرائيلية هى مجموع دخول أملاك الوقف صرفت الحكومة الإسرائيلية ما لا يزيد عن ٢٥ مليون ليرة فقط حتى ١٩/٢/١٩٦٣ فى أغراض التعليم والخدمات الإجتماعية بما فيها خدمة الأماكن المقدسة والمساجد .

أما فى السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ فقط خصص للأغراض المذكورة مبلغ ٧٠٠ ألف ليرة فقط (٣٩) .

(ب) إن القانون اثنائى من قوانين سلب الاراضى العربية هو ما يطلق

عليه « مواد ساعة الطوارئ » لاستغلال الاراضى غير المتوقعة . (٤٠)

تدعى السلطات الإسرائيلية أن هذه المواد الغرض منها تشجيع أصحاب الاراضى على زراعتها وذلك بمنح فلاحها الزراعة الاسرائيلى حق « الاستيلاء

على الأرض غير المفلوحة لتأمين فلاحتها « وذلك في حالة » عدم إقتناع الوزير بأن صاحب الأرض قد بدأ ، أو يوشك أن يبدأ بفلاحة الأرض أو سيستمر في فلاحتها .

وبالطبع فإن هذه المواد للغرض منها عمليا هو مصادرة أراضى أخرى للعرب أصحاب فلسطين الشرعيين عن طريق التذرع بوسائل قانونية من وجهة النظر الإسرائيلية من ناحية ويفضل التفسير مع المادة ١٢٥ سالف الذكر ومواد مناطق الأمن ومواد ساعة الطوارئ لاستغلال الأراضى غير المفلوحة ، والتفسير بينها جميعا لمصادرة مزيد من الأراضى العربية وتمويدها ، حسب النص الأصلي (٤١) فإنه على وزير الزراعة ألا يحتفظ بمثل هذه الأرض « غير المفلوحة » أكثر من مدة سنتين وأحد عشر شهراً من تاريخ إستيلاء الوزير عليها ، وقبل إنقضاء هذه الفترة — تحدد بالطبع هذه الفترة إلى خمس سنوات حسب أمر تجديد المواد وفى النهاية نقلت ملكية هذه الأراضى إلى الدولة .

(ج) قانون الاستيلاء على أرض في ساعة الطوارئ ١٩٤٩ (٢)

منح هذا القانون صلاحية تعيين « سلطة ذات صلاحية » ، من حقها « إصدار أمر بالاستيلاء على أرض ، أو « إصدار ، أمر إسكان فى كل حالة تقتنع فيها أن إصدار هذا الأمر «مطلوب من أجل الدفاع عن الدولة وأمن الجمهور . الخ . وهكذا نلاحظ أنه بفضل هذه القوانين المتعددة التى سنتها الحكومة قد سدت أى فجوات gaps قد يتسأل منها العربى للاحتفاظ بحجز من أرضه وتعتبر القوانين الثلاثة سالف الذكر بالإضافة إلى قوانين الدفاع — حالة الطوارئ — التى كونتها السلطات الحاكمة سنة ١٩٤٥ وقانون مناطق الأمن لسنة ١٩٤٩ ، تعتبر هذه القوانين جميعها سارية المفعول منذ أن أعلن مجلس الدولة المؤقت عن قيام حالة الطوارئ فى إسرائيل عقب نشوبها بأيام قليلة .

(د) قانون استملاك الاراضى : العمليات والتعويض سنة ١٩٥٣ (٤٢)

ويعتبر هذا القانون موجزا للقوانين سالفة الذكر وخلاصته هو منح سلطات واسعة لوزارة المالية لنقل اراضى صودرت حسب القوانين السابقة إلى ملكية الدولة مع صرف التعويض لمن صودرت أملاكه (٤٣) .

(هـ) قانون « تقادم الزمن » لسنة ١٩٥٨ :

يعتبر هذا القانون مقتبسا أصلا من قانون الاراضى العثمانى لسنة ١٨٥٨ وقانون الاراضى الذى سن خلال فترة الانتداب البريطانى على فلسطين سنة ١٩٢٨ ، وهذان القانونان ينصان على أن كل من يسيطر على أرض ويستغلها مدة عشر سنوات متتالية يحق له فى نهاية هذه السنوات العشر — وهو ما يعتبر « فترة تقادم زمن » ، أن يطالب تسجيل هذه الأرض باسمه ، إلا أن قانون تقادم الزمن الاسرائيلى جاء ليقطب هذا النص ويحدد فترة التقادم من عشر سنوات إلى خمسين سنة — الأمر الذى يعد حلقة جديدة من جهود السلطات العنصرية الامبريالية للاستمرار فى سلب اراضى العرب ، فلا عجب إذن أن يصيب الذعر العرب فى اسرائيل ويجعلهم يقدمون مذكرات الاحتجاج المتعددة بواسطة المحامين العرب هناك إلى وزير العدل ورئيس الحكومة ، ولجنة الدستور والقانون والقضاء ، التابعة للكنيست (٤٤) ، مما اضطر الحكومة لتحديد فترة التقادم بـ ١٥ سنة بالنسبة للاراضى ، أما فيما يتعلق ببقية الاملاك التى ليست أرضاً فإن فترة التقادم حددت بـ ٧ سنوات ، وبالإضافة إلى تحديد الفترة بـ ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة (الخاصة بالأرض) فقد أدخل فى القانون بند ينص على أنه بالنسبة للإنسان بدأ فى فلاحه الأرض بعد تاريخ ١ مارس سنة ١٩٤٢ فإن الخمس سنوات التى تبتدىء من يوم سن هذا القانون تعتبر غير محسوبة حين تقدير فترة « تقادم الزمن بـ ١٥

سنة ، ومعنى هذا أن فترة التقادم مددت حسب هذا البند لمن ابتدأ بفلاحة أرض في ١ / ٣ / ١٩٤٣ أو بعدها إلى عشرين سنة بدلا من ١٥ سنة حسب نص القانون . وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من القوانين التعسفية لسلب أراضي العرب في الأرض المحتلة فقد قامت عدة محاولات فشلت إحداها سنة ١٩٦٠ نتيجة لعمل جماهيري عربي موحد في الأرض المحتلة ، فقد قدمت للكنيست مسودة قانون أطلق عليه قانون التركيز concentration يعطى لوزير الزراعة السلطة المطلقة في أن يضع يده على أية قطعة من الأرض العربية قد يقدر أنه يحتاج إليها لاجهاز المخطط الصهيوني كقلب الجليل العربية إلى جليل « يهودية » (٤٦) ولكن العرب في اسرائيل أوقفوا هذه المؤامرة العنصرية الفاشلة لأول مرة نتيجة لعمل جماهيري منظم (٤٧) .

(و) قانون الاحراش

وبمقتضاه أعلنت السلطات الاسرائيلية أن ما يقرب من سبعين ألف دونم تعتبر أحراشا حكومية محصنة وقد أضيفت ملكيتها إلى الدولة . وهذا القانون له أضراره البالغة بالعرب هناك لأن هذه الاحراش مسجلة أصلا باسم قرى معينة بحيث يستطيع سكان هذه القرى استعمالها كسراع أو لقطع الأخشاب . . . الخ ولكن هذا القانون جاء لينسف جميع حقوق العرب هذه .

(ز) قانون استملاك الاراضى للصالح العام :

يطبق هذا القانون على كل أرض في اسرائيل تحتاجها الحكومة أو السلطات البلدية أو المؤسسات العامة الأخرى وتريد امتلاكها ، وتتم عملية الامتلاك بواسطة وزير المالية وذلك بنشره إعلانا في الصحيفة الرسمية يعلن فيه أنه ثبت للوزير « أن هذا الأمر - أي امتلاك الأرض - مطلوب لغرض عام » ،

وبالرغم من هذا القانون لم يطبق حتى الآن على الاراضى العربية إلا فى حالات نادرة إلا أنه يجب ألا يغيب عن اذهاننا أنه فى مثل هذه الظروف الحامية فصاعدا سيبدأ باستعماله .

ومن الطبيعى ان تكون نتيجة مصادرة أراضى العرب على هذه الصور والقوانين التفسيرية سالفة الذكر — تكون النتيجة — غاية فى السوء بالنسبة للعرب فقد حول عشرات الآلاف من العرب إلى لاجئين تقدم لهم الأمم المتحدة معونات حتى سنة ١٩٥٢ وحين انضج للنظمة الدولية أنهم « أصحاب أملاك » قطعت عنهم المعونة الطفيفة هذه .

وقد تعرض هؤلاء العرب لشتى الاغرامات والتهديدات للتنازل عن ممتلكاتهم ولكنهم رفضوا بعناد وإصرار .

وهناك نتيجة أخرى انعكست على العرب وحدهم بسبب مصادرة أراضهم وهى الأضرار البالغ بالزراعة العربية هناك .

وحقيقة الامر هو أن العرب أصحاب الاراضى الشرعيين لم يعتبرهم اليأس وما زالوا يطالبون باعادة أراضهم لأنها ليست قضية تهويضات فحسب بل أنها قضية أعمق لأنها جزء من قضية فلسطين — الامر الذى جعل السلطات العنصرية فى إسرائيل تعتمد على عاملين فى الفترة الأخيرة :

١ — عامل استراتيجى أسمى : ذلك أن أجهزة الحكم هناك تعتقد أن وجود مناطق معينة فى اسرائيل كالجليل (١٩) والمثلث تسكنها أغلبية عربية يفتج عنه أثراً كبيراً فى تكوين مشكلة خطيرة بأمن اسرائيل .

٢ — عامل سياسى : فأكثر الاراضى التى صودرت من العرب توجد فى مناطق تدمج - حسب قرارات التقسيم لسنة ١٩٤٧ — الدولة العربية الفلسطينية

ومن هنا تخشى اسرائيل — في حالة محادثات سلام مع العرب — أن يطلب العرب الذين يشكلون أغلبية هذه المناطق ضمها إلى الدول العربية أو إلى الدولة الفلسطينية التي ستقوم بحجة أن أغليتها العربية تسكن هذه المناطق .

التمييز العنصري في التعليم ضد العرب في اسرائيل

من الثابت ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ قيام اسرائيل تهمل شئون تعليم العرب كخطة مدبرة تستهدف إعجاز القسم الأعظم من الطلبة العرب عن مواصلة التعليم وتحويلهم إلى جهله وحمالي حطاب (٥٠) فضلا عن نحو الوعى القوى بين العرب هناك وغرس روح الولاء للشل الاسرائيلية وذلك بواسطة منظمات الطلاب المعروفة باسم « الجالوتسيم » أى حركة الطلائع التي تشرف عليها الوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية وهؤلاء الطلاب يتدربون في المستعمرات الصهيونية المعروفة بالكييوتس وحتى عام ١٩٥٨ أنشئ لهذه المنظمة ٤٠ فرعا تضم ٨٠٠ فقي عربيا ومسيحيا (٥١) .

ومن أهداف خطة تعاليم الشباب العربى في اسرائيل — أيضاً — الاقلال بقدر الامكان من المستوى العلى للطلاب عن طريق تغيير برامج التعليم العربى باستمرار وسياسة اسرائيل نحو تعمد نقص الكتب اللازمة للتدريس في المدارس العربية فضلا عن عدم تجهيز المدارس الثانوية بالمعامل والأجهزة اللازمة — الأمر الذى جعل نسبة التلاميذ الذين تخرجوا من مدارس الناصرة الثانوية يقلون من ٦٦٪ / عام ١٩٥٢ إلى ١٧٪ / عام ٥٨ / ١٩٥٩ (٥٢) .

وهكذا نجد أن مستوى التعليم في المدارس العربية في اسرائيل يعتبر من أكثر المستويات انخفاضا هناك على الاطلاق ليس بالنسبة للتعليم اليهودى لحسب بل بالنسبة للتعليم في جميع بلدان الشرق الأوسط .

وتعتبر دراسة اللغة العبرية إجبارية على العرب في جميع مراحل التعليم فنى
المرحلتين الابتدائية والثانوية تدرس العبرية إلى جانب العربية .

وفي المرحلة الجامعية يكون التدريس باللغة العبرية وبالإضافة إلى ذلك يرغم
الطلبة العرب على دراسة الثقافة العبرية وتاريخ اليهود وتاريخ الحركة الصهيونية -
الأمر الذى جعل نسبة كبيرة من خريجي المدارس العربية يقرأون ويكتبون
اللغة العربية بصعوبة رغم أنهم وضعوا ألسان العروبة أضف إلى ذلك أن تعليم
التوراة إجبارى وأن الديانتين الإسلامية والمسيحية لا تدرسان إطلاقاً وأنكى من
ذلك أن بعض آيات من القرآن الكريم (٥٤) يحظر تدريسها إطلاقاً وحتى الإشارة
إليها بالنسبة للعرب هناك نظراً لأن اسرائيل قد رفعتها من القرآن الذى
تطبعه (٥٤) .

ويدرس تاريخ العرب في فترة لا تزيد على شهرين طوال المرحلة الابتدائية ،
ناهيك عن التضييل الذى تعتمد إليه السيادة العنصرية الإسرائيلية في سرد تاريخ
العرب عل التلاميذ حيث تحرم السلطات هناك الطلبة العرب من المعرفة والامام
بتاريخ العروبة من أوائل القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر وليس
الوضع بالنسبة لتعليم التاريخ العربى بأحسن منه في الصفوف الابتدائية . . فخلال
السنوات الأربع في المدرسة الثانوية خصصت للتاريخ العربى ٣٢ حصة فقط مقابل
٣٨٤ حصة للتاريخ اليهودى .

وبمقارنة التلاميذ العرب بالتلاميذ اليهود في كلا المدارس العربية واليهودية
نجد أن التلاميذ اليهود متقدمين عن أقرانهم من العرب (٥٥) الذين ينخفض مستواهم
من سىء إلى أسوأ ، فعلى سبيل المثال كان عدد التلاميذ العرب في سنة ١٩٥٣ هو
٢٨٠٧٩ تلميذاً ولم ينخفض هذا الرقم إلى ٢٥٧٣٣ تلميذاً في ١٩٥٤ . وهكذا الحال

بالنسبة للمعلمين العرب في المدارس الابتدائية العربية فقد كان عددهم ٧٩٧ معلما سنة ١٩٥٣ لإنخفاض عددهم إلى ٦٩٠ معلما في سنة ١٩٥٤ (٥٦) .

وفي سنة ١٩٦١ وحدث ١٦٧ مدرسة عربية وروضة أطفال في ١٣٥ قرية عربية ومختلطة (٥٧) إلا أن الفضل في كثرة عدد المدارس العربية على هذا النحو لا يعزى إلى جهود الحكومة الاسرائيلية وإنما إلى الحماية المفروضة على كل عربي في القرى العربية ذكراً كان أم أنثى وغنياً كان أم فقيراً وعلى أساس عدد الرؤس في كل بيت ، وفي إحدى القرى بلغت الضريبة ٢٣ ليرة اسرائيلية في السنة عن كل فرد فيها (٥٨) .

والقاء نظرة على الاحصائية التالية يكشف لنا مدى السلبية التي تسود الوضع التربوي لدى العرب في اسرائيل ، ففي العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ كان عدد السكان اليهود في سن ١٤ - ١٥ هو ٣١٦٠٠٩ يهودي منهم ٢٨٨٧٦ تلميذاً في رياض الاطفال والمدارس الابتدائية أى بنسبة قدرها ٩١٤ ٪ بينما كان عدد السكان العرب في اسرائيل في ذات الوقت وفي نفس السن ٥٣٥٠٤ عربياً منهم ٢٣٥٧٥ تلميذاً في المدارس الابتدائية ورياض الاطفال بنسبة مئوية قدرها ٤٤١ ٪ وتستمر هذه النسبة المتصاعدة بالنسبة لليهود والمتناقصة بالنسبة للعرب في الاعوام ١٩٥٧/٥٦ ، ٥٨/٥٧ ، ٥٩/٥٨ ، ٦٠/٥٩ ، ٦١/٦٠ ، ٦٢/٦١ ، ٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ كما هو واضح بالجدول التالي :

جدول

بعدد السكان والطلبة في اسرائيل (يهود - عرب) ١٩٥٥ ١٩٦٣

السنة الدراسية		السكان في سن		الطلبة في المدارس		النسبة المئوية
		١٤ - ١٥		الابتدائية ورياض الاطفال		
يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	
١٩٥٦/٥٥	٣١٠٠٩	٥٣٥٠٤	٢٨٨٨٧٦	٢٣٥٧٥	٢٩١٠٤	٤٤١/٤٤١
١٩٥٧/٥٦	٣٥١٥٧٨	٥٥٦٧٠	٢٢٥٩٤١	٢٦٥٣٨	٢٩٢٠٧	٤٧٧/٤٧٦
١٩٥٨/٥٧	٢٩٠٠٨٤	٥٧٦٠٠	٢٥٩١٤٤	٩٨٩٦٩	٢٩٢٠١	٤٩١/٤٩١
١٩٥٩/٥٨	٤١٢٠٩٢	٥٩٠٠٠	٣٩٤٨٣٠	٣٠٢٩٣	٢٩٥٠٨	٥١٥/٥١٥
١٩٦٠/٥٩	٤٣٠٣٠٩	٦١٥٨٣	٤١٦١٩١	٣٢٦٦٤	٢٩٦٠٥	٥٣٣/٥٣٣
١٩٦١/٦٠	٤٤٤٣٨٣	٦٣٢١٦	٤٣٣٣٤٣	٣٥٧٥٥	٢٩٧٠٥	٥٦٥/٥٦٥
١٩٦٢/٦١	٤٥٥٤٢٠	٦٤٨٧١	٤٣٦٦٠٢	٣٩٢٧٥	٢٩٥٠٧	٦٠٥/٦٠٥
١٩٦٣/٦٢	٤٧٤٦٣٤	٧٠٦٩٦	٤٤٥٦٩٩	٤٢٤٧٣	٢٩٣٠٩	٦٠١/٦٠١
١٩٦٤/٦٣	٤٨٩٢١٨	٧٥٧١٦	٤٥٩٨٠٤	٤٦٠٦٨	٢٩٣٠٩	٦٠٨/٦٠٨

وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بلغ عدد الاطفال العرب الذين تتراوح أعمارهم
 ١٤ ، ٥ سنة بلغ عددهم ٨١٣١٥ أى بنسبة ٢٨٠٤ ٪ من عدد السكان العرب
 هناك بينما بلغ عدد الاطفال اليهود في نفس العمر ٥٠١٨٥٥ أى بنسبة ٢٢٠٤ ٪
 من عدد السكان اليهود في البلاد . وعلى ذلك فقد بلغت نسبة الاطفال العرب في
 من التعليم الانزاعى ١٠ ٪ من مجموع الاطفال الذين بلغوا هذه السن
 في اسرائيل .

وفي نفس الوقت بلغ عدد الأطفال العرب الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية في العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٥ بلغ عددهم ٦٢٣٠ تلميذاً بينما بلغ عدد التلاميذ اليهود ١٣٣٥٣ تلميذاً وبعبارة أخرى بينما تبلغ نسبة الأطفال العرب في سن التعليم الإلزامي ١٤٪ من مجموع الأطفال الذين في هذه السن فإن عدد التلاميذ العرب في المدارس الابتدائية يبلغ ١٠٪ فقط من جميع التلاميذ في المدارس الابتدائية في إسرائيل .

وهكذا تدل الأرقام المذكورة أن نسبة التلاميذ العرب المسجلين في المدارس الابتدائية إلى العدد الإجمالي للأطفال العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ ، ١٤ سنة هي ٥٧٪ بينما نسبة اليهود المسجلين في المدارس الابتدائية هي ٨٢٪ من الأطفال اليهود في هذه السن (٥٩) .

أما في التعليم الذي يلي المرحلة الابتدائية مباشرة (المتوسطة) فإن العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٩ سنة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ كانوا يـكونون ١٠٪ من مجموع السكان الذين في هذا العمر ، بينما العرب المقيدون في المدارس بجميع أنواعها يمثلون ١٧٢٪ فقط من عدد الطلبة المقيدين في هذه المدارس ، كما تبلغ النسبة المئوية للطلبة العرب المقيدين في المدارس التي تلي المدارس الابتدائية مباشرة — المتوسطة بكافة أنواعها ٨١٪ من مجموع السكان العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٩ سنة ، بينما تبلغ النسبة المئوية للطلبة المقيدين في هذه المدارس ٤٣٥٦٪ من مجموع السكان اليهود الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٩ سنة (٦٠) .

وهذا هو حال التعليم الابتدائي والمتوسط فيما يخص السكان العرب في إسرائيل . أما التعليم الثانوي العربي هناك فإنه لا يقل سوءاً بل أن تأثيره السلبي يزداد فقد كان في إسرائيل سنة ١٩٦٣/٦٢ عشر مدارس ثانوية عربية يتعلم فيها

جميعا ١٤٢٥ طالبا عربيا مقابل ١٢٢ مدرسة يهودية تضم ٤١٤٢٥ طالبا يهوديا وهذا من واقع الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية ذاتها (٦١) ولقد أدى هبوط مستوى التعليم العربى فى المدارس الثانوية وذلك على أن أكثر من ٨٥ ٪ من الطلبة العرب الذين تقدموا للامتحان فى الشهادة الثانوية العامة قد رسبوا أما الذين أسعدهم الحظ فاجتازوا الامتحان بنجاح فان نتائجهم كانت غير مرضية بتاتا كما شهد بذلك المسؤولون الاسرائيليون أنفسهم (٦٢) .

ومن الثابت ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تتمتع بمياسة عنصرية بالغة بتمييزها الطلبة اليهود عن الطلبة العرب منذ طفولتهم حتى من التفتح والنضوج مما يتضح من الاحصائية التالية التى توضح الاختلاف الصارخ فى عدد الطلبة اليهود ٥٠ زملائهم الطلبة العرب الذين حصلوا على شهادة الثانوية العامة منذ عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٦٣/٦٢ (٦٣) .

السنة الدراسية (٦٤)	السكان	حاملوا الشهادة الثانوية العامة	
	يهود	عرب	يهود
١٩٥٥/٥٤	١٢٥٢٦٠٩	١٩١٨٠٠	٢٥٢٠
١٩٥٦/٥٥	١٥٩٠٥٠٥	١٩٨٥٥٦	٢٧٢٣
١٩٥٧/٥٦	١٦٦٧٤٤٥	٢٠٤٩٣٥	٢٩٠٤
١٩٥٨/٥٧	١٧٦٢٧٤١	٢١٣٢١٣	٢٦٩٨
١٩٥٩/٥٨	١٨١٠١٤٨	٢١١٥٢٤	٢٢٦٤
١٩٦٠/٥٩	١٨٥٨٨٤١	٢٢٩٨٤٤	٢٦٨٥
١٩٦١/٦٠	١٩١١١٨٩	٢٣٩١٦٩	٢٤٦٤
١٩٦٢/٦١	١٩٣٢٣٥٧	٢٤٧١٣٤	٤٣٥٦
١٩٦٣/٦٢	٢٠٦٨٨٨٢	٢٦٢٩١٩	٥٧٠٢

وفي العام الدراسي ١٩٦٥/٦٤ بلغ العدد الإجمالي للطلبة الذين التحقوا بالمدارس الثانوية ٤٨٠٦٦ طالبا منهم ١٤٠٥ من العرب و ٤٦٦٦١ من اليهود ، وتدلنا هذه الأرقام أن الطلبة العرب تبلغ نسبتهم ٢٩.٠٪ فقط من مجموع طلبة المدارس الثانوية بينما تبلغ النسبة المئوية للعرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥، ١٩ سنة - ١٠٪ من السكان الذين هم في هذا العمر . كما تبلغ النسبة المئوية للطلبة العرب في المدارس الثانوية ٥٠.٥٪ من جميع السكان العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٩ سنة بينما تبلغ النسبة المئوية للطلبة اليهود في المدارس الثانوية ٢٠.٣٪ من مجموع السكان اليهود الذين هم في هذا العمر (٦٥) .

وكما سبق أن أوضحنا فإنه لا يمكن مقارنة مستوى حاملي شهادة الدراسة الثانوية العامة من الطلبة العرب بمن يقابلهم من الطلبة اليهود بالإضافة إلى أن الأكثرية من الطلاب العرب الذين يتمون دراستهم الابتدائية لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الثانوية لضيقها ، وأما من يحالفه الحظ ويأتحق بإحداها فدوامه يتوقف على الإذن بالسفر له من الحاكم العسكري للمنطقة حيث أن المناطق العربية تعيش في ظل حكم عسكري - كما سبق أن أوضحنا - وهذا الحكم العسكري المستبد يفرض على السكان العرب وحدهم الإقامة الجبرية في مدنهم وقراهم ويحظر عليهم مغادرتها إلى أي مكان إلا بعد الحصول على إذن من الحاكم العسكري ، وهذا بالطبع يسرى على الطلاب ، فالمدرسة الثانوية يتقاطر عليها الطلاب من جميع قرى المنطقة المحيطة بها ، وعلى الطلاب الحصول على الإذن المذكور يوميا وإلا تعرضوا لأقبح عقوبات القانون العسكري وعموماً فإننا نجد أن فرص المساواة بين اليهود والعرب منعدمة حيث أن تعليم العرب - كما رأينا - غير مهم به إطلاقا من جانب السلطات الإسرائيلية (٦٦) .

التعليم الجامعي بالنسبة للعرب في إسرائيل :

يشكل الوضع بالنسبة للتعليم العربي العالي مشكلة بالغة الخطورة للعرب في إسرائيل فهم يعانون من التعتصب الممنع من جانب اليهود حيالهم .
وعلى سبيل المثال فإن ١٧١ طالباً عربياً فقط — من مجموع سكان عرب يزيد على ربع مليون عربي قبيل عدوان يونيو ١٩٦٧ الغادر — يتعلمون تعليماً جامعياً وتعتبر هذه النسبة ضئيلة للغاية إذا قيسَت بعدد الطلبة اليهود الذين يبلغون ١٤ ألف طالب يهودي جامعي .

والنتيجة بالطبع التي نستنتجها أن التعليم الجامعي مخصص كله تقريباً لليهود دون العرب رغم أنه يوجد في إسرائيل ستة معاهد للتعليم العالي وبلغ عدد المقاعد فيها ١٨٣٦٨ طالباً في العام الدراسي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ واحد هذه المعاهد العليا وهو الجامعة العبرية تقبل الطلبة العرب مع عقد إمتحان قبول إجباري لهم في اللغة العبرية والأدب العبري .

وفي العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ بلغ إجمالي عدد الطلبة في الجامعة العبرية ٩٢٦٦ طالباً منهم ١٣٥ طالب عربي ومن هذه الأرقام يتضح أن العرب يمثلون أقل من واحد في المائة — ٧٤٪ من طلبة الجامعات والمعاهد العليا مع أن العرب كانوا يكونون حينئذ ١١٣٣٪ (٦٧) من مجموع السكان في إسرائيل .

التعليم المهني والفني بالنسبة للعرب :

ليس من المستغرب والعرب في إسرائيل يعانون من تمييز عنصري بالغ من جانب اليهود أن يتحول السكان العرب هناك إلى عاطلين فُتحي مجال التعليم الفني بالنسبة للعرب هناك يعتبر غير مطمئن البتة ، فأكثر من ١٠٪ من الطلبة اليهود ممن يتلقون التعليم على حساب الحكومة تقيّد أسمائهم لدخول المدارس بأنواعها ، ومنها المدارس الفنية الزراعية والصناعية ومعاهد المعلمين . . . الخ . أما الطلبة

العرب الذين يتلقون التعليم في المدارس التي تلى المدارس الابتدائية فلا تزيد نسبتهم على ٢٥ ٪ . (٦٨)

وفي سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ كان لدى العرب مدرستان فقيتان للاولاد العرب يتعلم فيها ١٠٥ طالب وذلك مقابل ١٤٠ مدرسة فنية يهودية يتعلم فيها ٥١٣٨ طالباً ، وأربع مدارس مهنية عربية فيها ١٦٦ طالبا مقابل ١٣٣ مدرسة مهنية يهودية يتعلم فيها ٢١١١١ طالبا يهوديا ومدرسة زراعية عربية واحدة فيها ٥١ طالبا مقابل ٤١ مدرسة زراعية يهودية فيها ٧٣٠٩ طالبا يهوديا ودار واحدة للمعلمين العرب فيها ١٠٤ طالبا عربيا يقابلها ٤٢ دار للمعلمين اليهود فيها ٧٥٧٥ طالبا يهوديا . وهكذا نرى بوضوح أنه لا يكاد يسمح للعرب بدخول المدارس المهنية والفنية أسوة بما تتبعه السلطات الإسرائيلية مع العرب في مراحل التعليم الأخرى . . . ويتضح ذلك جليا من الاحصائية التالية :

ففى العام الدراسى ١٩٦٥/٦٤ كان هناك	
٢٥٨١٦	طالبا في المدارس المهنية . . منهم
٠٠٢١٥	طالبا عربيا . . . و
٢٥٦٠١	طالبا يهوديا

أى أن العرب الذين كانوا يـكـونون حينئذ — ١٠ ٪ من مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٩ سنة تبلغ نسبتهم المثوية أقل من واحد في المائة ٠٠٨٤٠٠ ٪ من طلبة المدارس المهنية ، فضلا عن أن نسبة تبلغ أقل من ١ ٪ — ٠٠٨٥ ٪ من العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٩ سنة مقيمون في المدارس المهنية بينما نسبة الطلبة اليهود ١١ ٪ .

أما في المدارس الزراعية في إسرائيل فلا يقل الحال سوءا عن المدارس المهنية السالفة . . . ففي العام الدراسى ١٩٦٥/٦٤ كان هناك :

٧٧٤٩	طالبا في المدارس الزراعية . . منهم
٠٠٦٥	طالبا عربيا فقط . . و
٧٦٨٤	طالب يهودى

الامر الذى يتضح منه أن العرب يمثلون ٠.٨٥ ٪ فقط من طلبة المدارس الزراعية مع أن النسبة المئوية للعرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٩ سنة هي ١٠ ٪ كما تبلغ نسبة العرب في هذه المدارس الزراعية ٠.٣٥ ٪ - ربع في المائة - من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٩ سنة بينما تبلغ نسبة اليهود ٣٣.٣ ٪ .

ويتضح الغبن الذى يقع على الطلبة العرب هناك بصورة أكبر مدارس و كليات المعلمين . . . ففي العام الدراسى ١٩٦٥/٦٤ كان عدد العرب واليهود الملتحقين في الفصول الاعدادية لـ كليات تدريب المعلمين ، و د كليات تدريب المعلمين ، ٩٢٤٦ طالبا :

١١٨	طالبا عربيا	منهم
٩١٢٨	طالب يهودى	و . .

ويمكن أن نستنتج من ذلك ببساطة أن نسبة العرب المقيدين في د الفصول الاعدادية لـ كليات تدريب المعلمين ، أقل من نصف في المائة . . . بينما تبلغ نسبة اليهود حوالى ٤ ٪ - (٣٩٧) (٦٩) .

حالة المعلمون العرب في اسرائيل :

يتعرض المعلمون العرب في اسرائيل لتهديد بالغ بسبب حالة الارهاب المهيمنة ضدهم من المسئولين الاسرائيليين ، ومن مظاهر هذا الارهاب الاستغناء عن خدماتهم فضلا عن إقالاتهم ، وتستغل الحكومة الاسرائيلية الصعوبات الجمّة التي

بإلحاقها المعلمون العرب للحصول على وظيفة وعجزهم عن العمل خارج نطاق التعليم
للتخذ منهم إجراءات صارمة .

نظرة عامة على حالة المدارس العربية في إسرائيل :

تعانى المدارس العربية عموما في إسرائيل من نقص كبير في الكتب العربية
وكتب التدريس شأنها شأن المكتبة العربية في إسرائيل (٧٠) على وجه الخصوص
ويستعمل المعلمون والطلبة المكتب القديمة أو نسخ مادة التعليم من كتب يتعذر
الحصول عليها ، كما يحرم على العرب (معلمين وطلبة وجمهور) استخدام كتب
البلاد العربية المجاورة في مدارسهم ويؤثمهم على السواء وقد نشر Walter Schwarz
منشورا عممه مدير التعليم العربي س. سلمون الاسرائيلي على جميع المدارس
العربية سنة ١٩٥٨ حذرهم فيه من استعمال هذه الكتب وأمرهم بالسكينة إليه
فور إطلاعهم على أية مخالفة لنص المنشور (٧١) ولا شك أن هذه السياسة تعتبر
عنصرية معنة في تمييز اليهود عن العرب في شتى مجالات التعليم حيث تعتبر حكومة
إسرائيل مسئولة عن عدم وضع برامج تعليمية ثابتة فضلا عن النقص الذريع في
كتب التدريس ، وليس أول على صدق ذلك من أن وزارة التربية والتعليم
الاسرائيلية ذاتها (٧٢) اعترفت بهذا النقص الذريع في المكتب المدرسية بالمدارس
العربية كما تعاني المدارس العربية في إسرائيل من قلة وجود المكتبات العامة والمعامل
ومبانيها عتيقة وغير مريحة — الأمر الذي ينعكس بالتالى على نسبة النجاح عموما
وفي الشهادة الثانوية على وجه الخصوص حيث تبلغ ٤٠ ٪ كما سبق أن
أوضحنا (٧٣) .

وأما ما ترددده أبناء الديانة الصهيونية (٧٤) من إرتفاع مستويات التعليم
واتساع الإمكانيات التعليمية بين العرب في إسرائيل — فهذا بالطبع تضليل بالغ

الخطورة للعالم الخارجى فضلا عن أنه تزوير للحقائق وتبرير الاكثام العنصرية التى تركبها السلطات الإسرائيلية ضد العرب فى إسرائيل وقد أوضحنا سالفا مدى الحالة السيئة التى تردى إليها مستوى التعليم بين العرب المقيمين فى إسرائيل .

التمييز العنصرى ضد العمال العرب

يدعى بعض الباحثين اليهود أن هناك ارتفاعا مضطردا فى مستوى معيشة العرب فى إسرائيل وأن هؤلاء العرب قد أحرزوا تقدما ماديا ملموسا (١٠) ولا شك أن أوضح رد على ذلك هو ما نستخلصه من باحثين آخرين من اليهود حيث يوضحون مدى ما يقاسيه العرب هناك من عدم تمتع العرب فى إسرائيل بحقوق المساواة ومعاناتهم من التمييز والاضطهاد (٧٦) .

والقاء نظرة سريعة على أحوال العمال العرب فى إسرائيل تعطينا فكرة واضحة عما يتعرض له العمال العرب هناك من تمييز مجحف من جانب اليهود اتجاههم . . فن أجور منخفضة إلى طرد من أعمالهم . . إلى بطالة سائدة بينهم ، فضلا عن إجبارهم على تأدية الأعمال الشاقة والحقيرة ذات الأجور الزهيدة .

ولقد تسببت الحركة الصهيونية وأحزابها العالية فى طرد مئات من العمال العرب من أماكنهم فضلا عن فرضها عقوبات خاصة باليهود الذين قد يمنحون العرب أى عمل (٧٧) وبالطبع فإن السياسة الصهيونية فى إسرائيل تستهدف من وراء ذلك منع العرب من العمل لدى اليهود تحت شعار عنصرى بغض وبشع اسمه « العمل العبرى » .

وهكذا كان الوضع فى سنة ١٩٤٨ عشية قيام إسرائيل كدولة ولم يتغير الوضع تجاه العمال العرب منذ السنين الأولى لقيام دولة إسرائيل ، فلم تتمهد أية منظمة

بالدفاع عن حقوقهم وحاربتهم النقابة العامة للعمال اليهود — المستندروت — تحت شعار « العمل المنظم » بعد إخماء شعار « العمل العبرى » ، وإزاء هذا انظر العمال العرب إلى بيع طاقاتهم العملية في السوق السوداء وكانوا دوما معرضين لخطر الطرد من أماكن عملهم وقبول أجر ينخفض كثيراً عن أجر العامل اليهودى نفسه .

ولتفسير تطور حدوث ذلك يشرح أحد الباحثين اليهود (٧٨) هذه العوامل فيقول :

(منذ عهد الانتداب — واتحاد العمال اليهود — يجد منافسة من العمال العرب الذين يقبضون العمل بأجور أدنى من الأجر الذى يقبل به أعضاء اتحاد العمال اليهود ولكي يتغلب اتحاد العمال اليهود على هذه المنافسة حاولوا إغراء العمال العرب بتنظيم أنفسهم والعمل في وفاق ولكن العلاقات المتوترة بين الفريقين حالت دون ذلك .

وحين ظهرت إسرائيل كدولة أعاد اتحاد عمال إسرائيل ، وهى هيئة مستقلة ذات صلة ضعيفة بالمستندروت بوساطة « إدارة عربية » فى داخل المستندروت ولكنها فى الواقع كانت ذات عمل سياسى أكثر منه مهنى . . وفى سنة ١٩٥٣ سمح للعمال العرب المهرة بالانساب إلى اتحادات العمال داخل المستندروت ، ولكن هذا الانساب لم يؤد إلى قبولهم لعضويتهم فى منظمة « المستندروت » وكان لابد من انقضاء وقت طويل قبل أن يطبق عليهم ما تتضمنه العضوية من حقوق ، وحجة المستندروت فى ذلك أن منظماتهم يهودية بحتة كما هو واضح من تسميتها وقبول العمال العرب أعضاء فاعلين فيها يستلزم تغيير قانونها الأساسى وتعديل سياستها ، وهذه المشكلة لم تحل حلاً كاملاً . . . اللهم إلا فيما يختص بالأجور — وإلى حين ففى سنة ١٩٥٠ قررت الحكومة أن تدفع للعمال العرب أجراً

مساويا لما تدفعه للعمال اليهود ومنذ ذلك الوقت أصبح لعمال الفريقين أجورا متساوية وحقوقا متساوية في الحالات الآتية :

التوظيف في مهنآت الحكومة وفي المستدروت وجميع الاعمال المتعلقة بها وفي السلطات المحلية والهيئات العامة وفي جميع أنواع العمل الذى تطلبه مكاتب العمل وامكن العمال العرب المستخدمين فى جميع هذه المؤسسات المذكورة هم قلة وبالقياس إلى عدد العمال أن باقى العمال — أى الاكثريّة يؤلفون صنفا خاصا من العمال لهم حقوقهم وأجورهم وظروفهم وتنظيماتهم الخاصة . . . وهم يعملون بفاعلية أكثر وساعات أطول ولا يدفع أصحاب العمل للمستدروت أى نوع من أنواع المعاش أو التأمين أو مرتبات أيام الاجازة أو ما يشبه ذلك عن هؤلاء العمال العرب، ويمكن لأصحاب العمل أن يطردوهم من عملهم دون أى تعويض . . .) .

وهكذا نستنتج ببساطة أن العمال العرب كانوا لا يمنحون عمالا فى أية منظمة عمالية أو نقابية أو المستدروت . . . وأن مازعمه الباحث الصهيونى المذكور من مساواة عمال الفريقين قد نفذه هو نفسه فضلا عن ما ذكره بخصوص هذه المساواة يعتبر ذرا للرماد من العيون أمام الرأى العام العالمى والعالم الخارجى ، فلا شك أن العنصرية مستحكمة حتى فى ميدان العمل والعمال وأن أکثريّة العرب لا يعاملون معاملة العمال اليهود رغم ما يبذلونه من قدرة متفوقة عن اليهود ومن ساعات أكثر فى العمل .

ولقد سرى هذا التمييز بين الفريقين العربى واليهودى وتعمق حتى وصل إلى انه فيما يتعلان بالاجور إلى أكثر من ٥٠ ٪ (٧٩) . . . فمثلا كان العامل العربى البسيط فى سنة ١٩٥٢ يتلقى مقابل عمل يوم واحد لدى دائرة الاشغال العمومية الاسرائيلية ليرة اسرائيلية واحدة فى حين كان العامل اليهودى يأخذ مقابل العمل نفسه وفى

الدرجة نفسها ٢٠٦٣ من الليرات الإسرائيلية لليوم الواحد . . . وبينما كان العامل العربي المهنى (كالبنام) مثلاً يأخذ ٥٠٠ من الليرات الإسرائيلية فى اليوم الواحد كان العامل اليهودى يأخذ ٣١٤ من الليرات الإسرائيلية فى اليوم الواحد .

وقد طبقت الحكومة الإسرائيلية (٨٠) هذا التمييز بشأن المعلمين العرب . . . فالمعلم اليهودى الأعزب الذى يحمل الشهادة الثانوية العامة أو شهادة المعلمين يتلقى ٩٦ ليرة إسرائيلية فى الشهر . . . فى حين أن المعلم العربى الذى يتحلى بالكفاءات ذاتها يتقاضى ٤١ ليرة إسرائيلية فى الشهر ، وكذلك يتقاضى المعلم اليهودى الأعزب الذى يحمل شهادة الصف الثامن الثانوى ٥٩ ليرة إسرائيلية . . . فى حين يتقاضى زميله العربى فى نفس مستواه التعليمى ٣٦٥٠ من الليرات الإسرائيلية مع العلم بأن المعلمين العرب يشكلون نسبة كبيرة من مجموع العمال العرب فى إسرائيل - هذا فضلاً عن إنحصار العمل بالنسبة للعربى - وخصوصاً فى السنوات العشر الأولى من قيام إسرائيل - فى الاشتغال بالأعمال الصعبة التى يأنف من قيامها العامل اليهودى والذى تكون ٢١٠٨ / (٨١) من توزيع قوة العمل فى إسرائيل .

وما يحذر ذكره أن العرب فى إسرائيل كثيراً ماتقدموا بشكاوى من أنهم يحصلون على أجر من ٥٠ : ٧٥ / من أجر العامل اليهودى وكثير من المراكز الصناعية منلقة فى وجوه العمال العرب - فضلاً عن أن الشباب العربى لا يجد وظائف بعد اتمام المرحلة الثانوية حيث أنه من مجموع ٣٥٠٠٠ موظف مدنى فى حكومة إسرائيل (بما فيهم المدرسين ورجال البوليس) يوجد ٦٥٠ موظفاً عربياً فقط . . . وهذا يعنى أن ١٠٨ / من موظفى الحكومة عرب بينما نسبة المواطنين العرب إلى جملة السكان - حينئذ - تزيد على ١٢٥ / (٨٢) .

ويعترف فريق من الباحثين اليهود فى إسرائيل بصدق الشكاوى سالفة الذكر

حيث بقيت أبواب عمل كثيرة مغلقة فعلا في وجه العامل العربي فضلا عن أن العامل العربي الذي تمكن من العمل المؤقت في حقل زراعى يهودى في مستعمرة نائية كان يطرد من عمله بحجة أنه « عامل غير منظم » وكلما زادت البطالة بين العمال العرب إزدادت السياسة العنصرية للصهيونية لانتشار وتفاقم هذه البطالة عن طريق البحث عن العمال العرب الذين يعملون لدى اليهود وطردهم من أعمالهم بمساعدة الشرطة التى لها من السلطات الشأن الكبير بالنسبة للعرب على وجه الخصوص مما اضطر العامل العربى هناك إلى أن يعمل فى الخفاء وفى أعمال حقيرة وهو فى حقيقة الأمر يعمل فى حقله المغتصب وربما فى أرضه التى يملكها هو بالذات عند هذا السيد « الجديد » .

ويصور الجدول التالى . . مدى الأعمال النماقة التى يعمل فيها العمال العرب مع حصولهم على دخول أقل من اليهود بالرغم من صعوبة هذه الأعمال ومزاولة العرب لها دون اليهود :

الحال العرب واليهود
حسب نوع العمل

	(أكتوبر)	١٩٥٤		
الخدمات الصحية والعربية والإجتماعية والدينية والقضائية	٢٦٠٠	٧١٣٠٠	٥٩٨٠	النسبة المئوية
الخدمات الشخصية والحكومية والشعبية والإدارية	٢٠٥	٢٢٠	٢٢٠	النسبة المئوية
المواصلات والنقل والتأمين والإرتباط	٢٢١٠٠	١١٣٢٠٠	٢٢٠	النسبة المئوية
التجارة والبنوك	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	النسبة المئوية
الكهرباء والماء والخدمات الصحية	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	النسبة المئوية
البناء والأشغال العامة	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	النسبة المئوية
الصناعة والمهن والتعددين وقطع الحجارة	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	النسبة المئوية
الزراعة وصيد الأسماك	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	النسبة المئوية

(تابع) العمال العرب واليهود
حسب نوع العمل

الخدمات الصحية والتربوية والإجتماعية والدينية والثقافية	الخدمات الشخصية والحكومية والشعبية والإدارية	المواصلات والنقل والتأمين والترتباط	التجارة والبنوك	الكهرباء والماء والخدمات الصحية	البناء والأشغال العامة	الصناعة والمهن والتعدين وقطع الخبارة	الزراعة وصيد الأسماك	
١٩٦٢ (المعدل)								
١٠٧١٠٠	١١٤٦٠٠	٤٥٦٠٠	٩٤٢٠٠	١٥٥٠٠	٦٤١٠٠	١٨٦٦٠٠	٨٩٥٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠
١٥٥٠	١٥٥٩	٦٥٤	١٣٠١	٢٥٢	٩٥	٢٦٥٠	١٣٥٤	٠٠٠ النسبة المئوية
٢٤٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٤٤٥٠٠	٤٥٠٠	١١١٠٠	٨٢٥٠٠	٢٦٤٥٠٠	عرب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٥٥	٤٥٨	٤٥٢	٦٥٤	٥٦	١١٥٢	١٢٥٢	٥٢٥١	النسبة المئوية ٠٠٠

الرجوع - صبرى جريس - مصدر سابق ص ١٤٧ ، ص ١٤٨

أن اليد العاملة العربية تتعرض في إسرائيل لظروف قاسية ومنها أن العرب في إسرائيل مرغمون على التنقل من مكان لمكان وهي عملية مغلقة للعرب إنما غلق بسبب الشعور بالضياع فضلا عن قلة ما يحصلون عليه من دخول ، وبذلك فإن ٥٠ ٪ من العمال العرب في إسرائيل يعتبرون غير مستقرين في حرفهم أو أمكنة أعمالهم (٨٤) ويبلغ عددهم سبعة وعشرون ألف عامل متجول ٠٠٠ منهم ٢٣٥٠٠ عامل متجول من الذكور ، ٦٩ ٪ من هؤلاء العمال المتجولين يعيشون في القرى ، ١٣ ٪ من هؤلاء العمال يلتسبون مدينتي الناصرة وشفعا عمرو العربيتين ، ١٠ ٪ منهم من أبناء قبائل بدوية والباقي وهم ٨ ٪ يعيشون في المدن والضواحي . ويعمل ٣٤ ٪ من العمال المنتجولين في الزراعة وصيد الأسماك ، ٢٤ ٪ منهم في البناء ، ٢٢ ٪ في المصانع والتعدين والمجاسر ، ٢٠ ٪ في الخدمات العامة .

وقد سبق أن عرفنا أن نسبة ضئيلة للغاية من العرب هي التي تحصل على تعليم جامعي ، وحتى بالنسبة لهؤلاء الذين يحصلون على الشهادات الجامعية — على ضآلتهم — يتعرضون لعقبات كبيرة في سبيل توظيفهم ويعالج Alex Weingrod (٨٤) هذه القضية بصراحة أكثر فيقول :

« أن نسبة ضئيلة من الشبان العرب يحصلون على تعليم عال والمشكلة التي يواجهونها هي :

هل تقبل الشركات والمؤسسات اليهودية العامة والخاصة استخدامهم ؟ . . . أم هي وحدة سياسية خطيرة لا توالى إسرائيل سياسيا ؟ . . . أن العرب يصوتون في الانتخابات ويمثلهم أعضاء في البرلمان ولكن هل ينتظر أن يكونوا مواطنين إسرائيليين موالين . . . أم أنهم أخلق بأن يكونوا طابورا خامسا دخيلا ويستمررون كذلك إلى أن تظهر التي يشتركون فيها في تدمير إسرائيل . . »

ثم يحيب هذا الباحث اليهودي بقوله :

وأنه من الصعب إعطاء جواب شاف و لكن الفكرة السائدة هي أن مشاعر العرب في إسرائيل مع إخوانهم في البلاد العربية وأنهم لا يدينون بالولاء للأكثرية اليهودية التي تحكمهم . . . بل لأخوانهم في مصر والأردن الذين يعدونهم بالتحجير . . . وقد يوجد شواذ بينهم ، ولكن لا شك في أن الأكثرية من هذا النوع النافر ، ومن المتوقع أن يزداد هذا الشعور لأنه ليس من المعقول أن توالى أقلية مهزومة من هزمها . . ولا سيما وإخوانهم في البلاد المجاورة يعدونهم بالتحجير ، أن ذكرى الهزيمة لم تمنح من نفوسهم ومعظم العرب لم يستسلموا لحظهم العاثر ، وفوق ذلك كله فإن سياسة الحكومة الإسرائيلية سارت على منهج يتفق ورأيها في أن العرب لا يوثق بهم ولا يمكن أن يوالوا الدولة . . . وبناء على ذلك فإن الحكومة وما يتصل بها من مؤسسات أحجمت عن تعيين العرب في وظائف مستأمنة خشية أن ينقلبوا إلى جواسيس يخدمون سيذا أجنبيا . . . لقد قامت سياستها على فرض أن العرب غير مؤتمنين فأقصتهم عن الوظائف التي كان يمكن أن يظروا فيها ولا هم للدولة وبذلك زادتهم بعدا عنها ومن المشكوك فيه أن تغلح أية سياسة في جذبهم في الأكثرية اليهودية . . . أن نفورهم عميق جدا وجرحهم دامي ولن تجدى أية سياسة في ضمهم . . . لقد بذلت مساعي لتطوير العلاقات بين الفريقين ولكنها متباعدان جدا ، والعلاقة بينهما في حدود المعاملات الرسمية . . . اليهود يعملون رؤساء شرطة وقضاة والعرب يعملون فيما لا يحتاج إلى مهارة . .

ولقد كان الباحث هنا أكثر تفاؤلا في قوله أن العرب يعملون فيما لا يحتاج إلى مهارة . . . والحقيقة التي ظهرت على لسان أحد موظفي الصهيونية العنصرية قوله :
« بأنه يجب تضييق خطوات العرب وعدم إعطاء عمل لعربي يتخرج من مدرسة ثانوية أو جامعية ، بل يجب أن يترك ليتسكع في الطرقات ٣ أو ٤ أو ٥

سنوات حتى ينال منه اليأس ويدرك أن لا مكان له في هذه البلاد وأن عليه أن يبحث لنفسه عن بلد آخر يقيم فيه

ممارسة إسرائيل للتمييز العنصري ضد العرب

في الشئون الزراعية والخدمات الاجتماعية

أولا : الشئون الزراعية :

استهدفت الحركة الصهيونية في سياستها تغيير طبيعة اليهودى وتحويله إلى عامل في الزراعة وأصبح الشعاع الذى رفعتة ونفذته السلطات الإسرائيلية بالنسبة للمهاجرين اليهود الجدد ابتداء من النصف الثانى من عام ١٩٥٤ . وبمقتضى هذه السياسة ينقل هؤلاء المهاجرون إلى الريف فور وصولهم إلى إسرائيل .

وبالتالى فإن هذا الحول فى طبيعة اليهودى كما استهدفتها الحركة الصهيونية على حساب المجتمع العربى فى إسرائيل الذى يتسم أساسا بأنه مجتمع زراعى ، وذلك بالرغم مما تبذله السلطات العنصرية الإسرائيلية من إجبار الشباب العربى على هجر مهنة الزراعة فضلا عن هجرته من الريف إلى المدينة (٨٦) إلا أن المظهر الزراعى لهذا المجتمع العربى لازال مسيطرا عليه . فقسم كبير من السكان العرب فى إسرائيل لا يزال يعمل فى الزراعة - الأمر الذى جعل السلطات العنصرية الإسرائيلية تضع العرافيل فى سبيل تطوير الزراعة العربية فقد ساعدت قوانين الأراضى - التى تعرضنا لها سابقا - على تجريد الأقلية العربية من ملايين الدونمات الزراعية (٨٧) من خيرة الأراضى الزراعية التى كان العرب يمتلكونها أضف إلى هذا : التمييز الواضح من هذه السلطات التى تحرم العرب من التوجه إلى أراضيهم لفلاحتها بسبب ما يتأثر مع القانون العسكرى ضد هم من قوانينه الانتقامية منتميا لإسرائيل خصيصا لتطبعها على الأقلية العربية هناك كما تهدف السياسة العنصرية الإسرائيلية أيضا إلى حرمان الزراعيين العرب من الأراض الزراعية رغم

ما يذعيه بعض الباحثين (٨٨) من شيوع آلات التراكثورات والآلات الزراعية في هذه القرى .

ومنذ قيام إسرائيل كدولة وحكوماتها تفرض سلسلة من الإجراءات التعسفية بغرض تطوير الزراعة اليهودية وتوسيعها وتقويتها على حساب الزراعة العربية — الأمر الذى يتضح فى وضع أسعار منخفضة الانتاج الزراعى العربى بالنسبة لمثيله من المحاصيل اليهودية . . . وهذا الغبن يتضح صوره فى تسويق التبغ وزيت الزيتون خاصة ، وذلك عن طريق أرغام العرب على بيع محاصيلهم لشركات إحتكارية يهودية بأدنى الأسعار فى حين أن نفس هذه الشركات اليهودية تعطى أعلى الأسعار للمحاصيل اليهودية . . فضلا عن أن هذا الطابع العنصرى نجد المزارعين العرب يظهر بصورة متبجعة حيالهم وذلك من احتجاز ثلث ثمن المحاصيل العربية كالتبغ لسنة مقبلة حتى تضمن هذه الشركات أن يبيع الفلاح إليها إنتاجه من السنة المقبلة — الأمر الذى شل الإنتاج العربى الزراعى للتبغ شللا كاملا (٨٩) كما تؤيد هذا الغبن الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية ذاتها (٩٠) وذلك فى سائر المحاصيل الزراعية . . . فسر الطن الواحد من الشعير فى سنة ١٩٤٩/٤٨ يبيع بسعر ٣٢ ليرة إسرائيلية بالنسبة للمزارعين العرب ، بينما المزارعون اليهود حصلوا على ٣٨ ليرة إسرائيلية للطن من نفس المحصول .

وفى سنة ١٩٦٢/٦١ يبيع الطن الواحد من الشعير بـ ٢١٥ ليرة إسرائيلية بالنسبة للمزارعين العرب . . بينما بلغ سعر الطن الواحد من الشعير اليهودى ٢٢٥ ليرة إسرائيلية وكذا الحال بالنسبة لمحصول القمح ، فلم تكن معاملة السلطات العنصرية الإسرائيلية بأحسن حالا حيث تميز المزارعين اليهود من ناحية الأسعار وتجهف أشد الاجحاف بالمزارعين العرب كما يتضح من الجدول التالى بالنسبة لقيمة التبغ وسعر الطن بالنسبة لكل من اليهود والعرب وكذا مدى صالة الانتاج العربى بالنسبة للإنتاج اليهودى (٩١) .

جدول يوضح (٩٢) قيمة التبغ بالليرات الإسرائيلية
بالنسبة لسعر الطن الواحد لكل من اليهود والعرب

السنة	المحاصيل بالاطنان	سعر الطن الواحد	زيادة السعر لليهود للطن الواحد
	يهودية	عربية	لليهود للعرب
٥٠/٤٩	٣٤	١٤٥٠	٥٠٠ ٤٦٣ ٣٧
٥١/٥٠	١٠٥	١٨٠٠	١٥٠٥ ٨٥٠ ٦٥٥
٥٢/٥١	٢٣٠	٢٤٥٠	٢٣٣٩ ١١٠٩ ١٢٣٠
٥٣/٥٢	١٥٠	١٦٥٠	٢٣٠٠ ١٢٥٠ ١٠٥٠
٥٤/٥٣	١٥٠	٢٩٠٠	٢١٦٦ ١٢٠٠ ٩٦٦
٥٥/٥٤	١٨٥	٢١٥٠	٢١٧٨ ١٢٨٠ ٨٩٨
٥٦/٥٥	٢٢٥	١١٥٠	٢٢٤٤ ١٣٠٠ ٩٤٤
٥٧/٥٦	٢٦٠	١٥٠٠	٢٢٦٩ ١٣٧٥ ٨٩٤
٥٨/٥٧	٢٢٥	١٢٥٠	٢٧٦٨ ١٢٢٠ ١٤٤٨
٥٩/٥٨	٣٠٠	٢١٠٠	٢٤٨٢ ١٣٦٠ ١١٢٣
٦٠/٥٩	١٩٠	١٥٥٠	٢٨٠٠ ١٤٦٠ ١٢٤٠
٦١/٦٠	٣٢٠	٣٠٠٠	٢٧٠١ ١٦١٢ ١٠٨٩
٦٢/٦١	٢٨٥	١٩٥٠	٣٢٣٥ ١٩٧٧ ١٢٥٨

وتعتبر الزراعة العربية مختلفة عن الزراعة اليهودية لسبب بسيط وهو
الصعوبات البالغة التي تشهدها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أمام تملك العرب

هناك آلة زراعية حديثة بعكس اليهود الذين لا قيود على ملكيتهم اثبات من الآلات الزراعية العصرية كما يتضح من الاحصاءات الإسرائيلية ذاتها (٩٣) حيث كان لدى المزارعين العرب في سنة ١٩٦٢/٦١ ٢٥٠ آلة زراعية وعدد ٢٥ ألف مزارع وذلك مقابل ألوف التراكتورات وأحدث آلات الحراثة على اختلاف أنواعها لدى المزارعين اليهود الأمر الذي يجعلنا نستنتج بوضوح مدى السلبية التي نتخذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالنسبة لتزويد المزارعين العرب بالماكينات الزراعية . ويعتبر الإلتحاق الزراعي المحكومى بالنسبة للمزارعين العرب يكاد يكون منعدما إلا مبالغ هزيلة للغاية — إذا ما قيسمت بمبالغ القروض الضخمة التي تقدم لمساعدة الزراعة اليهودية .

وتتعمد وزارة الزراعة الإسرائيلية الإبطاء في اعطاء المزارعين العرب هذه المبالغ الهزيلة والنتيجة هي إنقضاء الموسم الزراعي بدون أية مساعدة تقدمها وزارة الزراعة هناك للمزارعين العرب (٩٤) .

وكان لهذه المميزات التي تمنح لليهود دون العرب أثرها في حدوث فوارق شاسعة بالنسبة لمحاصيل الدونم الواحد من الأرض العربية واليهودية . . .
مثال ذلك :

في سنة ١٩٥١/٥٠ ارتفع الفرق في المحاصيل الزراعية اليهودية عما هو في المحاصيل الزراعية العربية إلى ١٨٦٪ / للدونم الواحد وارتفعت هذه النسبة باستمرار حتى خلال السنوات التالية حتى وصلت إلى أكثر من الضعف حيث بلغت ٣٨٧٪ / للدونم الواحد في سنة ١٩٦٣/٦٢ — الأمر الذي أحدث تأثيراً سيئاً على مستوى معيشة المزارعين العرب بسبب انخفاض دخولهم . . . مما يضطرهم إلى هجرة الزراعة والعزوف عنها .

فلا عجب إذن أن نستنتج أن الزراعة العربية تسير من سوء إلى أسوأ وأن

تصبح النسبة المئوية للزارعين العرب في إسرائيل في المهبوط إلى ٥٣,١٪ سنة ١٩٦٢ بعد أن كانت ٥٧,٩٪ من مجموع أصحاب المهن العرب في سنة ١٩٥٤ وأن حوالي ٤١٪ من المزارعين العرب في القرى لا يملكون أراضى وعليهم أن يتجولوا بحثاً عن عمل في أوقات معينة حينما تكون الزراعة في فصل الجفاف (٩٥). ولعل ما يؤكد سياسة التمييز العنصرى هذه التى تسير عليها الحكومة حيال الفلاحين العرب ما أثاره أحد النواب (٩٦) فى الكنيست حين حمل على الحكومة أثناء مناقشة ميزانية وزارة الزراعة - فهاجم سياسة سلب الأراضى من الفلاحين العرب كما ندد ببرامج السنوات الخمس لتطوير القرية العربية الذى رصد له مبالغ مليونى ليرة . . ولقد ذكر ذلك النائب أن نسبة المبلغ المرصود لتطوير الزراعة العربية تقل عن ١٪ من ميزانية وزارة الزراعة، وذلك فضلاً عن مناشدة الأقاليم العربية فى مؤتمر ممثلى الفلاحين العرب خلال عام ١٩٦٣ الأمم المتحدة تقديم مساعداتها العربية التى تعافى من سياسة الاضطهاد ومصادرة أراضيها (٩٧) . وهكذا يتضح لنا من سردنا سالف الذكر أن خطط الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إنما تستهدف على الدوام تحويل العرب فى إسرائيل عن الالتصاق بأراضيهم لإفصاح المجال لإنشاء المستعمرات اليهودية الجديدة فى جميع أرجاء إسرائيل . وقد اتضح ذلك بصورة أكثر عقب عدوان يونيو و حزيران ، سنة ١٩٦٧ (الغادر) .

ثالثاً : الخدمات الاجتماعية بالنسبة للعرب :

تنطبق الصورة العنصرية فى مجال التعليم والزراعة والعمل بالنسبة للعرب فى إسرائيل - تنطبق هذه الصورة على حياة العرب هناك فى شتى المجالات - ففى مجال الرعاية الصحية نجد أنها تقل كثيراً عن مستواها عند اليهود ، فشلاً تنعدم المستوصفات فى كثير من القرى العربية - فضلاً عن عدم وجود أى من الأطباء

أو الممرضين أو الصيادلة في كثير من القرى العربية هناك .
ولم تحاول إسرائيل أن تقدم أى رعاية أو خدمات طبية للأطفال العرب في
٤٦ قرية عربية هناك — إلا الذى جعل نسبة الوفيات ترتفع بين الأطفال بسبب
عدم تطعيمهم .

كما تشكو الأقلية العربية هناك بأنه بالرغم من أنه يعيش في المثلث ٤٠٠٠ ر .
نسمة من العرب إلا أنه لا يوجد فيه سوى مركزين طبيين ويعتبر العلاج فيهما
قاصراً وأبتراً وغير مضمونة عواقبه لأن الأطباء هناك غير مهرة وفي هضبة الجليل
يوجد ١٠٠٠ ر . عرب لهم مستشفى واحدة تقع في مدينة الناصرة ومن الجدير
بالذكر أن هذه المستشفى تعتبر المستشفى الوحيد للعلاج العرب هناك .

وبالرغم من الحقائق السابقة فإن أبواق الدعاية الصهيونية (٩٨) تشيع أنهم
قدموا المركز الصحى بالنسبة للعرب ولكنهم يتجاهلون بدون شك أنهم قد انتزعوا
من العرب حقوقهم الأساسية بما فيها حرية التنقل . . .

ولنا أن نتساءل :

ما فائدة إنشاء مركز صحى في القرية العربية إذا كان الاب لا يستطيع أن يأخذ
إبنه المريض إلى المدينة المجاورة للعلاج بسبب عدم وجود أى من الأطباء هناك
وفضلاً عن أن مثل هذه الحالة الاضطرابية تحتاج بالضرورة إلى تصرّيع من
الحاكم العسكرى . . .

أما بالنسبة للخدمات الأخرى فإنها هي الأخرى لا تقل سوءاً عن الخدمات
الصحية .

ففيما يتعلق بالنكمرباء — وهى تعتبر أحد المقاييس الاقتصادية بالنسبة
لمستوى المعيشة من حيث ارتفاع وانخفاض استهلاك الفرد منها في أى من الدول
فإنها لم تصل إلا إلى النزر القليل بالنسبة للعرب في إسرائيل حيث يقفون ٨٠٪ منهم

في القرى (٩٩) ولا يتمتعون بالتيار الكهربائي ، بينما نسبة الإسرائيليين هي العكس حيث يعيش ٨٠ ٪ من اليهود في مناطق حضرية ، ٢٠ ٪ في مجتمعات زراعية . فإذا نحن علمنا أن هذه النسبة الضئيلة من اليهود التي تعيش في المجتمعات الزراعية قد امتدت إليها الخدمات الكهربائية لأدركنا أن اليهود والعرب منفصلون تماماً - الأمر الذي يجعل نوع المجتمع الذي يعيشون فيه يختلف أيضاً (١٠٠) وذرا للمواد من العيون .. فقد اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى أن تمد هذه الخطوط الكهربائية إلى ٦ قرى عربية حتى تاريخ ٥/٤/١٩٦١ .

وكذلك الحال بالنسبة للخدمات البريدية والهاتفية التي تبلغ حداً هزيعاً لا يتعدى ربع القرى العربية في إسرائيل والذي يبلغ تعدادها ٨٤ قرية قجيل عدوان يونيو الغادر سنة ١٩٦٧ . . ناهيك عن المبالغ الطائلة التي يدفعها السكان العرب - رغم ظروفهم الإقتصادية السيئة - لمد الطرق وأنابيب المياه إلى بعض القرى العربية هناك .

ولعل أهم الصعوبات التي تضعها الحكومات الإسرائيلية أمام القرية العربية هو حرمانها من إدارة نفسها عن طريق المجالس المحلية - أو مجالس البلديات - وذلك لما فيه من أسباب تتصل بالأمن وسلامة الدولة على حد زعم وزارة الداخلية الإسرائيلية التي تهب الخلافات والحزازات بين سكان القرية العربية الواحدة وتتبع سياسة د فرق تسد ، معهم ولا تقيم وزناً لرغبات السكان العرب ثم تدعى بعد ذلك أن العرب تنقصهم ميزة والتنظيم (١٠١) مع العلم بأن نشاط هذه الوزارة قد إقتصرت في هذا المجال على تشكيل د سلطة محلية من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٣ وتسعة مجالس محلية من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٩ ، وعشرة مجالس محلية أخرى من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٣ د كما تشهد بذلك المصادر الرسمية الإسرائيلية ذاتها ، (١٠٢) .

وفي سنة ١٩٦١ لم يكن يوجد أى تمثيل في المجالس البلدية في ما يقرب من ٥٧ ٪ من الأماكن المأهولة بالعرب في إسرائيل وذلك مقابل ٢٥ ٪ من المستعمرات اليهودية التي يعيش فيها ٤٢ ٪ من مجموع السكان في إسرائيل .

ويعتبر فقدان السلطات المحلية في الكثير من القرى العربية على الوضع السابق عقبة كبرى في طريق عمليات البناء في القرى العربية حيث يستحيل والحالة هذه تحديد مساحات للبناء وهو ما تعتمد اليه السلطات الإسرائيلية حتى تجد مبررا لتهديد السكان العرب هناك بصفة مستمرة عن طريق هدم منازلهم بحجة أنها بدون ترخيص للبناء .

أما فيما يختص بالزواج بين الطرفين ... وكذا مدى العلاقات الاجتماعية بين العرب واليهود فيعالجه Alex Weingrod (١٠٢) بصراحة فيقول :

« ليس في إسرائيل زواج مدنى ... ولا يمكن للحاخام هناك أن يعقد زواجا بين القريتين — يعنى العرب واليهود — ومن الجائز أن لا يقابل شاب نشأ في تل أبيب عربيا في إسرائيل بتاتا ... ومن النادر أن يراه — اللهم إلا أن حدث وسافر إلى الناصرة أو بشر السبع ... أن الفريقين علاقتهما سطحية وثنائية ، وكل منهما يعيش في عالم مغلق ... وكل منهما يخون الآخر ويكرمه ومستدوم هذه الحالة مادامت الحرب ولن يفلح شيء في علاجها ... لا الانتعاش الإقتصادي ولا تخفيف القوانين وبدون سلام ستظل العلاقة بينهما قائمة على الريبة والخوف » .

ممارسة إسرائيل لسياسة التمييز العنصري في مجال الحقوق والحريات الأساسية

أولاً : الجنسية :

وفقاً لقانون العودة الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ لا يستطيع المهاجر اكتساب الجنسية الإسرائيلية إلا إذا كان يهودياً .
و لكل يهودي الحق في دخول الدولة بصفته مهاجراً ، .
وقد استمكت أحكام قانون العودة بقانون الجنسية الصادر سنة ١٩٥٢ والذي ينص في مادته الثانية على أن :
« كل مهاجر بالمعنى المقصود بقانون العودة يصبح إسرائيلياً ، .

وبالنسبة للعرب فقد يمنحون حقوق المواطنة بفضل إقامتهم في إسرائيل أو لتجنسهم بالجنسية الإسرائيلية أو ولادتهم في إسرائيل ولكل من هذه الحالات شروط يجب أن تتوافر وتفصيل ذلك أنه إذا أراد عربي الحصول على حقوق المواطنة فيجب أن يكون اسمه في السجل الرسمي قبل يناير سنة ١٩٥٢ (مع أن قرى عربية قد أهملت بأكلها عندما قامت السلطات بتسجيل السكان سنة ١٩٥٢) (١٠٤) وأن يكون قد أقام بإسرائيل إقامة مستمرة منذ إنشاء الدولة وأن يعرف اللغة العبرية . . وأخيراً تشهد وزارة الداخلية الإسرائيلية بأنه أهل لأن ينال حقوق المواطنة الإسرائيلية .

ومن الثابت أن قانون الجنسية الإسرائيلية هذا إنما هو تمييز لفئة من السكان عن غيرها فاليهود ومعظمهم مهاجرون لا تزيد مدة إقامتهم بإسرائيل على بضع سنوات يصبحون من أبناء الوطن تلقائياً ، بل لقد يكون الواحد منهم جنسيتان مختلفتان (١٠٥) أما العرب القاطنون في إسرائيل وهم في الحقيقة أصحاب

فلسطين الشرعيين الذين الدين قد مرت عليهم قرون متوالية وهم موجودون على أرض أجدادهم ولم يبارحوها فإن حقوقهم محدودة ومقيدة ويصعب على المرء أن يجد قوانين أكثر تفرقة من هذا في تاريخ القرن العشرين حيث تنفرد إسرائيل بأنها دولة قائمة على أساس عنصرى Ethnic State بحيث تطبع سكانها بطابع لا يتوفر في غير اليهود (١٠٦) .

على أنه — حتى العرب الذين يحصلون على الجنسية الإسرائيلية فانهم يحملون بطاقة عليها حرف الباء (B) أما اليهود فإن بطاقتهم عليها رقم (.) وكثيراً ما يكون حرف الباء له دلالة كبيرة بالنسبة للعرب .

على أن أهم ما ينطوى عليه قانون الجنسية لسنة ١٩٥٠ هذا أن جوهره يعنى تفرقة دينية بالنسبة للحصول على الجنسية الإسرائيلية وهذه التفرقة الدينية تمارس سواء بالنسبة للعرب المسلمين أو المسيحيين على السواء (١٠٧) .

أما قانون العودة الصادر سنة ١٩٥٢ فهو بمثابة قانون تجنس وهو بذلك يخالف مبادئ القانون الدولى الخاص المتفق عليها بين الدول فيما يتعلق باكتساب الجنسية ، فإذا كان إكتساب الجنسية يعتبر من إطلاقات كل دولة — إلا أنه توجد مع ذلك شروط موضوعية معينة تطبقها أغلب الدول وهذه الشروط الموضوعية تتضمن إجتياز فحص طبي وحسن السيرة والسلوك والحد الأدنى للسنة هو ١٨ سنة ومدة إختبار يختلف مداها بين خمس وعشر سنوات ولادخل في هذه الشروط الموضوعية التى تتطلبها أغلب الدول فيما يختص بالتجنس لعامل الدين ومع ذلك فإن قانون العودة مؤسس على شرط دينى وهو إعتناق الدين اليهودى ونخلص من ذلك أن قانون العودة هذا يعتبر مخالفاً للشروط التى تتطلبها أغلب الدول فى مسألة التجنس ومخالف كذلك لقواعد القانون الدولى الخاص بشأن التجنس :

ثانياً : الحقوق السياسية :

بالرغم من صفة العرب بانهم مواطنين إسرائيليين والتي تعترف لهم بهذه الحقوق الوطنية المادة ٣ من قانون الجنسية لسنة ١٩٥٣ إلا أن العرب في إسرائيل ليس لهم تمثيل في البرلمان والحكومة إلا بنسبة « أهميتهم » — ٦ مقاعد ١٢٠ في البرلمان .

وفي الجدول التالي نوضح إحصائية رسمية (١٩٨٠) إسرائيلية توضح نسبة العرب في إسرائيل إلى سكان إسرائيل .

وسوف نقارن ذلك بنسبة مقاعد عدد النواب العرب إلى عدد مقاعد الكنيست : ...

السنة	عدد السكان غير اليهود إسرائيل عدد سكان إسرائيل	عدد مقاعد النواب العرب عدد مقاعد الكنيست
١٩٤٩	$\frac{١٦٠٥٠٠}{١٥١٧٣٩٠٠} = ١.٠٦\%$	$\frac{٣}{١٢٠} = ٢.٥\%$
١٩٥١	$\frac{١٧٣٥٤٠٠}{١٥٥٧٧٨٠٠} = ١.١\%$	$\frac{٧}{١٢٠} = ٥.٨\%$
١٩٥٥	$\frac{١٩٨٥٦٠٠}{١٥٧٨٩١٠٠} = ١.٢٦\%$	$\frac{٨}{١٢٠} = ٦.٦\%$
١٩٥٩	$\frac{٢٢٩٥٨٠٠}{١٥٨٨٥٧٠٠} = ١.٤٥\%$	$\frac{٧}{١٢٠} = ٥.٨\%$
١٩٦١	$\frac{٢٤٧١٠٠}{٢٢٣٤٢٠٠} = ١.١\%$	$\frac{٧}{١٢٠} = ٥.٨\%$

$$١٩٦٥ = \frac{٢٩٩٥٠٠}{٢٣٦٢٢٧٠٠} = ١١,٣\% \quad \frac{٧}{١٢٠} = ٥,٨\%$$

ولا يجوز أن يعين عربي وزيرا أو وكيلا للوزارة أو مديرا فيها بالرغم من أنهم يمثلون ١٠٪ من مجموع السكان قبيل عدوان يونيو ١٩٦٧ وارتفع تعدادهم إلى مليون عربي عقب هذا العدوان الاستعماري الغاشم يقاسون جميعا من الطابع العنصري ضدهم (١٩) والذي يعتبر من إحدى الخصائص البارزة في التشريع الإسرائيلي — الأمر الذي جعل بعض الباحثين (١١٠) يؤكدون أن الصهيونية ترغب في خنق ولاية يهودية بحجة أى ملكية يهودية صرفة لفلسطين العربية بأكملها ، ولا شك أن هذا منطق غريب حقا في القرن العشرين .

وليس للعرب في إسرائيل الحق في تكوين الجمعيات السياسية وحين كون العرب هناك لأول مرة منذ سنة ١٩٤٨ كتلة متحررة في نطاق العمل الداخلي وأطلقوا عليها اسم « منظمة الأرض » أضطهدتها الدولة وطاردتها ثم حلتها مع أن المتأمل في هذه الكتلة يلاحظ أنها تقصد توفير الحق الطبيعي المشروع للعرب الذي قررتة هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ في قرار التقسيم والتي تنكرت لها إسرائيل بعد قيامها . . . مثل :

(١) عدم التمييز بين السكان .

(٢) تأمين التعليم للأقلية .

(٣) استعمال اللغة القومية للأقلية .

(٤) المحافظة على حق الملكية .

وبالطبع فإن إسرائيل قد انتهكت كل هذه القيود سالفة الذكر واعتبرت منظمة الأرض منظمة متطرفة وبالأخص حين حاولت هذه المنظمة أن تجعل من أهدافها النهضال لضم العامل العربي إلى منظمة المستعمرات (١١١) ،

ومن الجدير بالذكر أن منظمة الأرض هذه قد تقدمت إلى اللجنة المركزية لانتخابات الكنيست المشرفة على لوائح انتخابات الكنيست السادس في أواخر عام ١٩٦٥ بلائحة تحمل ألف توقيع لكي تقبل لائحة الاشتراك بالانتخابات لابد أن تحمل ٧٥٠ توقيعاً على الأقل — إلا أن اللجنة رفضت قبول اللائحة باعتبار أن المنظمة ممنوعة ولا تعترف بوجود دولة إسرائيل وكيانها ، ثم أحيات اللائحة الاشتراكية إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية للتحكيم فأقرت المحكمة بأغلبية صوتين مقابل صوت واحد على قرار اللجنة المركزية لانتخابات الكنيست القاضي برفض ترشيح اللائحة الاشتراكية وكان من رأى المحكمة أن خمسة من مرشحي هذه اللائحة هم من منظمة الأرض غير القانونية التي تمثل المقاومة العربية .

وقبل منظمة الأرض هذه (١١٢) لم يكن هناك أى تنظيم أو حركة عربية سياسية مستقلة في إسرائيل .

ويذكر صبرى جريس بهذا الصدد :

د في السنوات الأولى لقيام الدولة لم يفكر في هذا الاتجاه سوى أفراد قليلين . أما السكان العرب عموماً فإنهم لم يبرزوا شيئاً في هذا المجال بسبب إنعدام التجربة السياسية من جهة بعد أن ترك أكثر قادتهم البلاد في سنة ١٩٤٨ وكذلك بسبب المراقبة الشديدة والوسائل الحازمة التي اتخذتها السلطات ضد الذين فكروا في هذا الاتجاه . وهكذا فإن الفئات التي أرادت القيام بنشاط سياسى أو التعبير عن مرارتها لم تجد أمامها سبيلاً لذلك سوى إمكانية واحدة هي الانضمام إلى الحزب الشيوعى أو التعاون معه أو مع أحزاب أخرى حسب الظروف ...

... ومع ارتفاع راية القومية العربية خاصة بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في مصر واشتداد الصراع ضد الاستعمار الغربى وتأثيره في الشرق الأوسط

ثم بعد ذلك في شمال أفريقيا وكنيجة سياسية الاضطهاد والتمييز التي انبثقت من إسرائيل ضد السكان العرب — أصبح التعاون مع الحزب الشيوعي وثيقا جدا ذلك لأن الشيوعيين في تلك الفترة في إسرائيل والعالم العربي مما أيدوا دعم العرب بدون تحفظ تقريبا في تلك الفترة خنسوعا بين سنة ١٩٥٤ . ١٩٥٨ كشف « قادة العرب » في إسرائيل عن ذكر إقامة حرب عربية مستقلة . .

وإذا كانت هذه سياسة الحكومة الإسرائيلية إزاء الاقليات العربية وتبرير توضيح لنا بجملة أنه ليس هناك مساواة بين اليهود والعرب سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الواقعية فإنه يجب ألا نفوتنا أيضا الإشارة إلى ذلك كذلك بعض الاتجاهات أو بعض الهيئات السياسية التي تهدف إلى إدماج تلك الاقليات في الحياة القومية الإسرائيلية حتى تنسى تلك الاقليات أديانها وجزئيتها القديمة وتتذكر لغروبتها وقوميتها العربية الأصلية .

وبصد ذلك يقول أحد الباحثين الصهيونيين — الدكتور شوراك . . .
Chouraqi (١٤) .

د أنه يجب حل المشاكل النفسية العميقة التي أثارها قيام دولة إسرائيل في نفوس العرب سواء كانوا بين المسيحيين أو المسلمين وبذلك ننتهي إلى الاختصار التي تنجم من خلق جيئو (Ghetto) في إسرائيل يغلها مسلمون . . أو مسيحيون . .

ثم يقول :

« أننا بينما نجد الدروز والشركس منذ الساعات الأولى قد أعلنوا ولائهم لإسرائيل — وأمتزجوا إلى حد الذوبان — بالحياة الاجتماعية في إسرائيل . . . فقد أبدى المسلمون والمسيحيون العرب رأيهم ضد إنشاء الدولة . . »

ثم يضيف الباحث الصهيوني .

« أنه لما يدعو العرب في إسرائيل إلى التشدد في موقفهم ما تبديه الدول العربية المجاورة من سياسة العداء نحو إسرائيل » .

ونستطيع الآن أن نصل إلى نتيجة هامة وجوهرية في مجال بحثنا هنا بعد استعراضنا سالف الذكر وهو أن سبب إلغاء الحكم العسكري - من الناحية الظاهرية البحتة سنة ١٩٦٦ - ليس هو الحرص على تطبيق مبادئ الحرية كما تدعى الأحزاب الإسرائيلية وإنما طمعا في تحقيق هدف تذويب الأقلية العربية في القومية الإسرائيلية (١٤) فضلا عن كسب مزيد من أصوات الناخبين العرب في الانتخابات (١٥) .

مراجع الباب الثالث

الفصل السادس :

(1) Raphael Patai - Israel between East and West Phila-
delphia 1953 p. 264.

(2) Fréderich L. Schuman — International Politice —
The western state sustem and the world community,
New York — 1958 p. 377, 375, 376.

(3) Histoire de la Plaestine 1932 p. 22, 27, 43.

(٤) الدكتور حسن صبرى الحولى — مصدر سابق ص ٣٣ ، ص ٣٥ .

(٥) الدكتور على صادق أبو هيف — القانون الدولى العام سنة ١٩٥٩

ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

(6) Reinach — Histoire des Israelites 1910 p. 13.

(٧) الدكتور محمد حافظ غانم المشككة الفلسطينية على ضوء أحكام

القانون الدولى — طبعة معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٤ — ١٩٦٥

ص ٣٦ ، ص ٣٧ .

(٨) الدكتور حسن صبرى الحولى — سياسة الإستعمار والصهيونية تجاه

فلسطين فى النصف الاول من القرن العشرين ص ١٧ وما بعدها .

(٩) الدكتور ان حامد سلطان وعبد الله العريان — أصول القانون الدولى

سنة ١٩٥٣ ص ٤٧٦ .

(١٠) يذكر الدكتور محمد طلعت الغنيمى - مرجع سابق - ص ٦٧ أن

الفقهاء قد اختلفوا حول تحديد تلك المدة وأكثر الآراء قبولا يحددها بخمسين

عاما ولكن رأيا تغالى وحددها بأربعة قرون ، ولا نذكر أن العرب وحدهم بقوا

فى فلسطين أربعة عشر قرنا .

(١١) الدكتور محمود سامي جنيته — القانون الدولي العام سنة ١٩٣٨

ص ٢٨٤ .

(١٢) الدكتور محمد حافظ غانم — مرجع سابق .

(١٣) الدكتور محمود سامي جنيته — مرجع سابق ص ٢٨٣ والدكتور

أبو هيف — مصدر سابق ص ٣٤٠ ، ٣٤١ والدكتوران حامد سلطان والعريان

— مصدر سابق ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(١٤) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - مرجع سابق ص ٧٣ ، ٧٤ ؛

(١٥) الدكتور حسن صبري الخولي — مرجع سابق ص ١٧ .

(١٦) الدكتور محمد حافظ غانم — مرجع سابق ص ٣٦ ، ٣٩ .

(١٧) Raphael Patai مصدر سابق ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ .

(١٨) نفس المرجع السابق ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(١٩) نفس المرجع السابق ص ٢٦٤ والصفحات التالية ، ويلاحظ أن

المؤلف يهودي .

(٢٠) الدكتور محمد طلعت الغنيمي — مرجع سابق ص ١٥٢ .

(٢١) الدكتور أسحق الحسني — محاضرات ألقاها على طلاب معهد البحوث

والدراسات العربية — يناير ١٩٦٧ .

(٢٢) عارف العارف — تاريخ الحرم القدسي — طبعة القدس ١٩٤٧ .

Aless Weo, grod — Israel — London 1965 p 12.

وكذا يرجع إلى كتابه المسيحية في القدس — طبعة القدس أيضا ١٩٥١

وذلك في تفصيل ما جاء في المتن .

(٢٣) كما شهد بذلك بن جوريون في مذكرات له بعنوان ولادة إسرائيل الجديدة ونشأتها يرجع إلى فايز صايغ — محنة العرب في الأرض المقدسة — مطبوعات الأمانة العامة للجامعة العربية سنة ١٩٥٦ .

(٢٤) الدكتور حسن صبرى الخولى — مرجع سابق ص ٥٠٣ ، ٥٣٤ .

(٢٥) يرجع إلى مدى استياء العرب إزاء تصريح بلغور و تدفق اليهود إلى فلسطين وما بذله العرب — رغم أنهم كانوا شيعة متفرقة يرجع إلى د جهاد عرب فلسطين .

(٢٦) احمد فراج طايح — مرجع سابق — ص ٢٥ ، ٢٦ أن كمّاح العرب كان حينئذ قاصرا على الإحتجاج والمظاهرات .

(٢٧) الدكتور حسن صبرى الخولى — مرجع سابق — .

(٢٨) الدكتور حسن صبرى الخولى — مرجع سابق — ص ٥٣٤ .

(٢٩) الدكتور محمد طلعت الغنيمى — مرجع سابق ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٣٠) بخصوص الهجرة المنظمة إلى فلسطين ، سوف يأتي تفصيل ذلك في موضع سابق من هذه الدراسة .

(٣١) الدكتور محمد طلعت الغنيمى — مرجع سابق — ص ١٤٠ ، ١٤١

أكرم زعيتر — القضية الفلسطينية سنة ١٩٥٥ ص ٩٥ .

(٣٢) تقرير اللجنة الملكية « بالإنجليزية » سنة ١٩٣٧ ص ١٢٧ ، ١٢٥ .

١٤٢ ، ١٤٩ .

(٣٣) الدكتور محمد هافظ غانم — مرجع سابق ص ٧٨ .

(٣٤) صدر قانون الجنسية الفلسطينية سنة ١٩٣٥ .

(٣٥) عدلى حشاد — شعب فلسطين . طريق العودة ١٩٦٤ ص ٤٨ .

(٣٦) يرجع بالتفصيل إلى وجهة النظر العربية بهذا الصدد في مجموعة الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية ، محاضر جلسات مؤتمر فلسطين المنعقد في لندن في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ — مطبوعات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المجموعة الأولى ١٩١٥ — ١٩٤٦ ص ١٦ وما بعدها

(٣٧) الدكتور اسحق الحسيني — مرجع سابق .

(٣٨) الدكتور اسحق الحسيني — مرجع سابق . وكذا عارف العارف — مرجع سابق .

(٣٩) الدكتور اسحق الحسيني — مرجع سابق . وكذا عارف العارف — مرجع سابق .

(٤٠) تقرير اللجنة الملكية البريطانية — بالعربية — مرجع سابق ص ٤٧٣ .

(٤١) يرجع تفصيل ذلك إلى عارف العارف — تاريخ بيت المقدس .

(٤٢) نجيب صدقة — مرجع سابق ص ١٠٢ .

(٤٣) احمد فراج طابع — صفحات مطوية عن فلسطين ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٤٤) الدكتور اسحق الحسيني — مرجع سابق وكذا عارف العارف — مرجع سابق .

(٤٥) الدكتور اسحق الحسيني — مصدر سابق ص ٣٠ .

(٤٦) يذكر الدكتور اسحق الحسيني أن قضية أقيمت على الحكومة لاحتجاجا على ذكر كلمة أرض إسرائيل Ertz Israel على المطابع والنقود ولكن المحاكم رفضت نظرها — مرجع سابق ص ٣١ .

(٤٧) الدكتور اسحق الحسيني — مرجع سابق ص ٣٢ .

- (٤٨) الدكتور محمد طلعت الغنيمى — مرجع سابق ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
- (٤٩) الدكتور محمد طلعت الغنيمى — مرجع سابق ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
- وكذا يرجع إلى محضر الجلسة الخامسة للجنة الإنتدابات سنة ١٩٢٤ ص ١٧٤ .
- (٥٠) بيسيرو — مصدر سابق — ص ٧٨ .
- (٥١) ويرى الدكتور اسحق الحسينى أن هرتزل ووايزمان وصموئيل فانوا أبرز ثلاثة حتى سنة ١٩٤٨ د الحسينى — مرجع سابق .
- (٥٢) نفس المرجع السابق .
- (٥٣) نفس المرجع السابق .
- (٥٤) يرجع بالتفصيل إلى تقرير اللجنة المذكورة باللغة العربية ص ١٧٢ .
- (٥٥) الدكتور محمد طلعت الغنيمى — مرجع سابق .
- (٥٦) الدكتور محمد طلعت الغنيمى — مرجع سابق ص ٨٩ .
- (٥٧) دخل في عهد واكبوب من المهاجرين اليهود الآتى :
- من سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٥ دخل ١٣٥ ألف يهودى ووصل عدد اليهود عام ١٩٣٧ أى فى آخر سنة من حكمه — ٤٠٠ ألف يهودى — الدكتور اسحق الحسينى
- مرجع سابق ص ٣٦ .
- (٥٨) الدكتور اسحق الحسينى — مرجع سابق .
- (٥٩) الدكتور محمد حافظ غانم — مرجع سابق — ص ٨٣ .
- (60) Lenczawski, Op. Cit, p. 321
- (٦١) الدكتور اسحق الحسينى — مرجع سابق ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .
- أكرم زعيتر — القضية الفلسطينية — مرجع سابق — وراجع أيضا ، نجيب صدقة — قضية فلسطين بدون مكان إصدار ١٩٥٣ .
- (٦٢) احمد فراج طابع — مرجع سابق — ص ٣٢ .

(٦٣) الدكتور محمد حافظ غانم — مرجع سابق ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٦٤) الدكتور اسحق الحسيني — مرجع سابق ص ٤٠ وكذا عارف
العارف — مرجع سابق .

(٦٥) وحقيقة الامر أنه لم يرفض كل عرب فلسطين الكتاب الابيض فقد
قبله حزب الدفاع الذي كان يرأسه المرحوم راغب النشاشيبي وكانت سياسته ومخز
وطالب .

(66) George Lenczawski, The Middle East New York 1957
p. 328.

(٦٧) احمد فراج طايح — مرجع سابق ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٦٨) الأرجون هو الاسم الذي أطلقه العرب على (المنظمة العسكرية القومية)
اتسل وهي إحدى الحركات الإرهابية الصهيونية التي كان رئيسها نتان فريدمان أحد
زعماء حركة « العمل السامي » في إسرائيل اليوم ويعني لفظ الأرجون أى المنظمة،
ويسميه الصهيونيون : أرجون زفاى لوى أى المنظمة العسكرية القومية وهي المنظمة
التي ينسب اليها ارتكاب مجزرة دير ياسين والتي تحولت بعد قيام إسرائيل إلى
حزب حيروت .

راجع صبرى جريس — العرب في إسرائيل — بيروت سنة ١٩٦٨ ج ١
ص ٦٩ .

(٦٩) في سنة ١٩٤٦ كان عدد السكان المسلمين ١٠٧٦٧٨٣ مسلم

وكان عدد اليهود : ٦٠٨٠٠٠ — يهودى

وكان عدد المسيحيين : ١٤٥٠٠٠ — مسيحي

وبمعنى آخر كان اليهود حوالى نصف العرب لغاية عام ١٩٤٦ .

(٧٠) وهكذا نسجل على بريطانيا خطأ فاحشاً إرتكبهته ألا وهو التنكر لإقامة السلطة العربية الفلسطينية — الأمر الذى ساهم مساهمة جديده وفعالة فى تمكين الصيورية فى فلسطين ومساعدتها على أسلاب حقوق العرب وهذا تصرف تسأل عنه بريطانيا بلا جدال طبقاً لأحكام المسئولية الدولية .

(٧١) نجيب صدقة — قضية فلسطين سنة ١٩٥٣ ص ١٩٢ ، ٢٠١ .

(٧٢) أكرم زعيتر — مرجع سابق — ص ١١١ ، ١١٢ .

(٧٣) الدكتور محمد حافظ غانم — مرجع سابق — ص ٨٤ .

(٧٤) الدكتور عماد طلعت الغنيمى — مرجع سابق — ص ١٥٢ .

(75) Mallison, op cit, p. 102.

(٧٦) أكرم زعيتر — مرجع سابق — ص ١١٤ .

(٧٧) الدكتور عماد حافظ غانم — مرجع سابق ص ٨٦ ، ٨٧ ولا شك أن إنشاء مثل هذه الدولة ليدكرنا بأن هذا شأنه شأن حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب إفريقيا .

(٧٨) مجموعة الوثائق الرئيسية فى القضية الفلسطينية — مرجع سابق --

ص ٢٦٥ .

(٧٩) ولذا أطلق سراح زعماء عرب فلسطين فى ميشل لحدنور المؤتمر والاشترك فيه ولكن لم يسمح لهم بالعودة إلى فلسطين .

(٨٠) يجمع مشروع موريسون هذا أفضل مناطق فلسطين ليجمع منها دولة لليهود ولا يبقى للعرب إلا الأماكن الجذباء الجرداء وهو بذلك يمنع الدخلاء خير البلاد ولا يترك لأهلها أصحاب فلسطين الشرعيين منه شيئاً فضلاً عن أنه يخرج منها بالقدس والنقب دون سبب معقول .

Hans Kelsen, The Law of the United Nations 1957 (٨١)
p. 771.

(٨٢) الدكتور محمد طلعت الغنيمى — مرجع سابق ص ١٦٠ .

(٨٣) الدكتور / محمد حافظ غانم — مرجع سابق ص ٩٧ .

(٨٤) محمد عزه دروزه — حول الحركة العربية الحديثة — جزء خامس

١٩٥١ ص ١٠٠٦ .

(٨٥) إن سلطة الجمعية العامة — كما نظمها ميثاق الأمم المتحدة — في هذه الحالة تفتقر على تقديم توصيات فحسب ، أى أنها لا تملك إصدار قرارات ملزمة وإنما كل ما لها هو أن تبدى رأيها في صورة رغبة وهذه الرغبة ليست لها صفة الإلزام قانونا فيجوز إتباعها ويجوز طرحها دون أن يترتب على ذلك أية مسؤولية قانونية (الدكتور على صادق أبو هيف — القانون الدولى العام سنة ١٩٥٩ ص ٥٢٨) وتبعا فإن رأى الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يقيد العرب ولا يلزمهم من الناحية القانونية بقبول التسليم .

(٨٦) الدكتور محمد حافظ غانم — مرجع سابق — ص ٩٧ .

Charles Rousseau, Droit International Public 1953 (٨٧)
p. 165.

(٨٨) أكرم زعيتر — مرجع سابق — ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٨٩) الدكتور محمد طلعت الغنيمى — مصدر سابق ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٩٠) الدكتور محمد حافظ غانم — مرجع سابق — ص ٩٩ .

(٩١) يقودنا هذا الوضع إلى وضع آخر مشابه وحيوى في بحثنا وهو إقليم جنوب غرب إفريقيا حيث يعتبر من المسامى الأخرى التى ترتبت على تطبيق نظام الإنتداب حيث رفضت جنوب إفريقيا وهى الدولة المنتدبة منح الإستقلال

الأقليم ومارست فيه سياسة تفرقة عنصرية — وما يجدر ذكره أن محكمة العدل الدولية أوضحت في هذه القضية أن الإلتزامات الخاصة بالإنتداب عبارة عن وظيفة دولية مستمرة تبقى رغم إنتهاء عصبة الأمم .

الفصل السابع :

(١) الدكتور عماد حافظ غانم — المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي العام — القاهرة ١٩٦٥ .

(٢) حاتم صادق — نظرة على الخطر — القاهرة ١٩٦٨ .

(٣) بدأ المستدروت منذ سنوات يضم العمال العرب أيضا .

(٤) Israel et le Arab Refus, Paris, 1967 p 68.

(٥) Alese Weingrod — Israel Group relations in a new society — London 1965 p. 15.

ويلاحظ أن المؤلف يهودى والترجمة دقيقة .

(٦) الدكتور منذر عنتباوى — نزعات متأصلة في الحركة الصهيونية بيروت ١٩٦٨ ص ٦٠٥ وكذا :

Quoted in Taylor, op. cit. p. 30.

(٧) الكتاب السنوى الرسمى لإسرائيل (لسنة ٥٣ — ١٩٥٤) ص ١٠ ،

١٩٢ ، ١١ .

(٨) ذكرت مجلة هاعوم لام هازى الإسرائيلية في عددها رقم ٦٨٣ بتاريخ ٥٠/١١/٣٠ بأن الرأى السائد بعد قيام إسرائيل أنه من الواضح أن يبقى هؤلاء العرب فيها .

Shlomo Sitton — Israel Immigration et croissance (٩)
1957 p. 50.

وقد ذكر المؤلف أن الإحصائية سالفة الذكر مصدرها د. هورونر —
اقتصاد إسرائيل — تل أبيب ١٩٥٤ باللغة العبرية ص ٥١ .

Shlomo Sitton مرجع سابق p. 50 (١٠)

Shlomo Sitton مرجع سابق p. 50 (١١)

ويلاحظ أن المؤلف ذكر أن الإحصائية سالفة الذكر مصدرها من ناتان
رجاس وكر أمير صفحة ١٢٦ . Op. Cit.

(١٢) الدكتور محمد حافظ غانم — مرجع سابق — ص ٧٤ ، ٧٨ .

(١٣) تقرير لجنة سمبسون بشأن الأراضي — بالإنجليزية — سنة ١٩٣٠
ص ٣٤ .

CMD. 3686, The Hope Simpson Report, 1930.

(١٤) أكرم زعيتر — مرجع سابق ص ٩٥ .

(١٥) كتاب التعاون — العدد ٢٧٤ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٦٨ بعنوان
الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين .

(١٦) يلاحظ أن أرقام الهجرة اليهودية الواردة في هذه الإحصائية تتفق
مع ما تقدم بالنسبة للإحصائية التي سبقتها بالنسبة للهجرة اليهودية .

(١٧) حاتم صادق — مرجع سابق .

(١٨) نشرة الوكالة اليهودية الإحصائية لسنة ١٩٤٥ .

(١٩) Alese Weingrod — مرجع سابق — ويلاحظ أن المؤلف يهودي
والترجمة دقيقة .

(٢٠) حاتم صادق — مرجع سابق .

(٢١) الدكتور حسن صبرى الخولى — رسالة الدكتوراه — مرجع سابق.

(٢٢) نشرة الوكالة اليهودية الإحصائية لسنة ١٩٤٥ .

(٢٣) حاتم صادق — مرجع سابق .

(٢٤) Aleso Weingrod — Israel Group Relations in a
New Society. London 1965 p. 15.

(٢٥) احمد فراج طايح — مرجع سابق ص ٤٧ ويرى المؤلف أن بريطانيا
كانت تسيطر تماما على بعض الجيوش العربية وتعرف تماما تسليح و ذخيرة
وأسرار كل جيش منها .

(٢٦) شردت إسرائيل حوالى ٣٥٠٠٠ من العرب من أماكن إقامتهم
وفرضت عليهم الإقامة فى مناطق أخرى حيثئذ وحرمتهم أيضا من مبارحة
إسرائيل إلا إذا تنازلوا عن حق العودة — سامى هداوى — فلسطين فى الأمم
المتحدة — بالإنجليزية — نيويورك ١٩٦٤ ص ٢٢ وما بعدها .

(٢٧) دكتور محمد حافظ غانم — مبادئ القانون الدولى العام — مسؤولية
إسرائيل أمام الأمم المتحدة عن قتل برنادوت ص ٢٨ .

(٢٨) Aleso Weingrod — Israel London 1965 p. 12

Sami Hadawi — Israel and the Arab Minarity.

(٢٩) Government of Palestine, a survey of palestine
1945 — 1946 p. 144.

(٣٠) حول تعداد السكان والعلاقات بينهم — يرجع أيضا إلى :

John H. Davis — The evansive Peace London 1968 p. 23.

(٣١) تعتبر هذه الأرقام تعديلا لأرقام مماثلة وردت فى تقرير أنسكوب

للأمم المتحدة وثيقة رقم الجزء الاول — الفصل الرابع الصفحة ٥٤

ونلاحظ أن حجم الطائفة اليهودية يفسح مع حجمها الذي كان في ٨ نوفمبر ١٩٤٨ عندما سجل أنه بلغ ٧١٦,٠٠٠ بسبب الهجرة الواسعة النطاق بعد قيام الدولة. وبشأن هذه الأرقام يرجع إلى الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل سنة ١٩٥٠ ص ٣٥٩.

(٣٢) Palestine. a survey of Palestine 1945 — 1946
p. 242.

(٣٣) هذه الأرقام مستمدة من الإحصاءات القروية للعام ١٩٤٥ التي نشرتها حكومة فلسطين للتحويل إلى «دوئيمات» بضررب الرقم في أربعة.

(٣٤) Palestine Government Memorandum Submitted to
UNS COP.

(٣٥) CMD., 3686 Hope Simpson Report, 1930.

(٣٦) وضعت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في ١٨/١/١٩٥٠ أن الأقلية التي تستأهل حقوق الأقليات في القانون الدولي يجب أن تحوى عددا من الأشخاص يكفي في ذاته لكي توصف بذلك الوصف.

الدكتور محمد طلعت الغنيمي — مرجع سابق — ص ٣٧.

Doc, C N. 4 : 358 du 30 jaiw 1958

ولا شك أن تعريف اللجنة هذا ينطبق على العرب المقيمين في فلسطين المحتلة حيث كان عددهم يربو على ٢٥٠ ألف عربي قبل العدوان الغادر سنة ١٩٦٧ وارتفع بعدها إلى ١,٣٦٧,٠٠٠ عربي مقابل ٢,٣٧١,٠٠٠ يهودي وذلك طبقا لما أوردته الإدارة المركزية الاسرائيلية للاحصائيات.

(٣٧) ندوة القانونيين بالجزائر — القضية الفلسطينية بالفرنسية — لمصادر
وزارة العدل الجزائرية سنة ١٩٦٧ ص ١٤٤، ١٤٦.

Paul Guggen heim — Traite de Droit International (٣٨)
Public 1953 t.1 p. 287.

(٣٩) أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم قراراً في دورتها الثالثة المنعقدة في سنة ١٩٢٢ تعرب فيه عن أملها في أن تنفياً الدول غير المرتبطة بالالتزامات قانونية دولية لإزاء الأقليات الأحكام التي تضمنها نظام الأقليات في معاملتها للأقليات الموجودة على إقليمها بإعتبار أن هذه الأحكام هي المثل الأعلى لله دل والتسامح .

الدكتوران / حامد سلطان وعبدالله العريان — أصول القانون الدولي —
سنة ١٩٥٣ ص ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٤٠) عرف القانون الدولي الحديث إتفاقيات حماية الأقليات منذ نشأته الأولى إذ يرجع بها الفقهاء إلى معاهدة أوسنابروك Osnabruck التي أبرمت في سنة ١٦٤٨ لانهااء حرب الثلاثين فقد تضمنت نصوصها ضرورة تمتع لأقليات بحماية حرياتنا الدينية جوجنهايم — مرجع سابق ص ٢٩٠ .

(٤١) يقرر الدكتور محمد حافظ غانم — الأصول الجديدة للقانون الدولي العام سنة ١٩٥٤ ص ٢٩٧ :

إن الحماية التي تتضمنها الاتفاقيات والتصريحات المشار إليها في المتن هي حماية الحياة وضمأن الحرية الفردية والحرية الدينية والمساواة المدنية والسياسية وإحترام ذاتية الجماعة المعنية بالسماح لها بحرية إستعمال لغتها وبحقوقها الخاصة في الأمور الثقافية والتعليمية وهكذا وهو ما تفلحه إسرائيل — منذ إنشائها — جملة وتفصيلا لإزاء العرب المقيمين فيها كما سبق أن أوضحناه في المتن .

(٤٢) الدكتور محمد طلعت الغنيمي — ص ٤٥ ، ٤٦ — السابق .

(٤٣) Walter Schwarz, The Arabs in Israel London
1959 p: 138.

حيث ذكر المؤلف اليهودى على لسان عربى يدعى فارس حمدان وهو عضو
فى الكنيسة للسيد بن جوريون مدى قدرة العربى على اجتياز الصعاب بأن حقيقة
لقد فقدت ٨٠ ٪ من أرضى ولكنى جنيت الآن ربما أكثر من الـ ٢٠٠٠ دونم
التي بقيت أكثر من ١٠.٠٠٠ قبل ذلك — حقا : ذهبت الأرض لليهود —
ولكن بواسطة الحرب على أية حال .

(٤٤) الدكتور اسحق الحسينى — أصل مقال لسيادته مرمع نشره بمجلة
معهد البحوث والدراسات العربية .

(٤٥) الأمانة العامة للجامعة العربية — تقرير عن اضطهاد العرب فى إسرائيل
القاهرة سنة ١٩٥٥ جزء أول ص ١٩ ، ٢١ حيث أنه موضح به أسماء القرى
المبادة .

(٤٦) The Arab — Israeli Conflict. London 1967.

(٤٧) دائرة المعارف البريطانية بالانجليزية — مجلد ١٢ طبعة سنة ١٩٥٩ —
لندن ص ٧٣٢ .

(٤٨) الأهرام بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ حيث ذكر أيضا أن عدد العرب
المقيمين فى أراضيهم بإسرائيل خلال هذا العام بلغ ١٤٠٠.٥٩٠ نسمة .

(٤٩) يرجع تفصيلا إلى رسالة الدكتور هونيه السابق الإشارة إليها . . .
ص ٧٨ .

(٥٠) سفر التثنية ١٤/٧ .

(٥١) سفر الخروج ١٢/٣٤ .

(٥٢) الدكتور مونييه — رسالة الدكتوراه — مرجع سابق ص ١٥٧ .
(٥٣) احمد حجاج — سكان إسرائيل — منظمة التحرير الفلسطينية —
مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨ .

(٥٤) تشارلز دو جلاس هيوم — العرب وإسرائيل — بالإنجليزية —
لندن ١٩٦٨ .

(٥٥) محمد حسنين هيكل — الأهرام — بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢ .
(٥٦) من تصريحات لبني أشكول في النصف الثاني من شهر أغسطس ١٩٦٨ .
(٥٧) احمد فراج طايح — مرجع سابق .
(٥٨) احمد حجاج — مرجع سابق .
(٥٩) ن. هاليفي أضواء على السكان والدخل للفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ .
طبعة إسرائيل سنة ١٩٦٤

Projections of Population and income for 1965 and 1975.

الفصل الثامن :

(١) كلمة تلبود تعنى في اللغة العبرية « تعليم » والتلمود ليس من الكتب المقدسة حتى عند اليهود أنفسهم ولمكن حاخامات اليهود يدعون أنه أرسل على يد موسى شفويًا لكي يكون دستوراً لإسرائيل في علاقاتها بغيرها من الأمم، الأمر الذي جعل للتلمود عند اليهود قدسية ومكانة أرفع من التوراة حيث أنه دستورهم الذي يقرر سلوكهم في الدين والأخلاق والسياسة (ويرجع في تفصيل ذلك إلى الدكتور/ محمد القصاص في محاضراته بمعهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٦٧ ، عبد المنعم شخيس أسرار الصهيونية ص ١٣ : ١٩ .

(٢) صرح موسى ديان في ١٩٦٨/٥/٢٦ أن مقومات دولتهم هي الشعب اليهودي ، والتوراة وأرض الميعاد Promised Land

(٣) جاك مارولى — عودة إسرائيل — الترجمة العربية الملخصة ضمن كتاب د إسرائيل والفكرة الصهيونية ، ص ٤٧ .

(٤) يرجع تفصيلا إلى سفر التكوين أصحاح ١٢ : ٦ — ٩ ، ١٣ : ١٤ :
١٥ ، ١٥ : ١٨ ، أصحاح ٢٨ : ١٣ ، ١٤ ، وأصحاح ١٧ : ٧ — ١٤ ، أصحاح ٢١ : ٩ — ١٢ وبالإضافة إلى ذلك فإن الوعد الإلهى بإعطاء إبراهيم ونسله من بعده أرض كنعان ، ملوكا أبديا ، كان في أيام اسماعيل حيث أن عهد الختان مع إبراهيم (تكوين أصحاح ١٧) واسماعيل هو الذى اختتن لأن اسحق لم يكن قد ولد بعد — د/ أسحق الحنفى فى مذكرات سيادته عن القضية الفلسطينية — محمد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٦ ص ٨ : ص ١٤ ، د/ مراد كامل — إسرائيل فى التوراة والإنجيل — سنة ١٩٦٦ ص ٢٤ : ص ٣٦ .

(٥) الدكتور/ سيد نوفل — رواية بن جوريون للتاريخ — ١٩٦٣ ص ١١ ، ص ١٧ .

(٦) الدكتور/ محمد طلعت الغنيمى - قضية فلسطين أمام القانون الدولى سنة ١٩٦١ ص ٥٦ : ص ٧ .

(٧) جاء فى القرآن الكريم نص مشابه حيث ذكرت الآية الكريمة : يا بني إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين وكذا الآية الكريمة ، وأوفوا بعهدى أرفى بعهديكم وأياى فارهبون .

(٨) يرجع إلى النصوص الخاصة بالاستعلاء وأنه إختيار الشعب اليهودى سيد الشعوب الأرض وذلك بالتفضيل فى سفر التثنية ١٤/٧ ، سفر الخروج ١٩ ، ١٩/٣٤ .

(٩) سفر الملوك ٩/٦ ويرجع بالتفصيل فى هذا الصدد إلى سفر الخروج ٩/٣٠ وسفر القضاة ٦/١ وسفر الملوك الأول ١٢/٢٨ .

(١٠) الدكتور / أسحق الحسيني -- مرجع سابق ص ٥ ، كذا سفر المالك الثاني والاصحاح السابع عشر الآية من ٧ : ١٨ .
(١١) لوقا ٢١/٢٣ .

(١٢) الدكتور محمد عبد المعز نصر -- الصهيونية في المجال الدولي ص ١٩ .
(١٣) شهد به الحقيقة كثير من المستشرقين نذكر منهم على سبيل المثال جوستاف جروينارم -- ويرجع إل كتابه « حضارة الإسلام » الترجمة العربية ضمن مجموعة الألف كتاب ص ١٨ وما بعدها ، وكذا يرجع في هذا الصدد إلى الدكتور محمد طلعت النخعي -- مرجع سابق ص ١٦ .

(١٤) Fayez A. Sayegh — Fionist Colonialism in Palestine
Beirut, Lebanon 1965 p. 21 — 32.

(١٥) الدكتور حسن صبرى الخولى -- رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة الأزهر -- القاهرة -- مايو ١٩٦٧ بعنوان سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٢٦ .

(١٦) عبد المنعم شمس ص ٢ -- مرجع سابق .

(١٧) رسالة الدكتوراه لحسن صبرى الخولى -- مرجع سابق ص ٢٦ ويرجع من بشاعة مثل هذه الجرائم من ص ٢٧ ، ٢٩ من المرجع السابق وكذا يرجع إلى André Chouraqui في كتابه L'état d'Israel — Paris, 1956 p. 14 ويعتبر الدكتور شوراكى من المؤلفين الصهيونيين أما لفظ الصهيونية فيعتبر حديث أخرجه لأول مرة سنة ١٨٩٢ الكتاب الألماني اليهودى ويرجع تفصيلا بهذا الصدد إلى الدكتور أحمد سويلم العمرى الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين ١٩٥٤ ص ١٩٢ .

Eugene Pittard — Les Races et l'Histoire 1 Vol. (١٨)
1924 p. 414.

R. Resdlab. Le Principe de nationalite Recueil des (١٩)

Voutd fr lz Zaye 1931, Vol. 111 No. 37 p. 24.

(٢٠) الفيتو Ghetto هو اسم الحى اليهودى فى روما وقد عم إستعمال الكلمة للتعبير عن اسم أحياء اليهود فى مختلف البلاد الأوروبية .

Dunner The Republic of Israel New York 1950 (٢١)

p. 21.

وهو من المؤلفين الصهيونيين المنتصبين .

(٢٢) دونر -- مرجع سابق ص ٣٠ ، أندريه شوراكى -- مرجع سابق

ص ١٤ .

(٢٣) رسالة الدكتوراه حسن صبرى النخولى السابق الاشارة اليها ص ٢٢ .

(٢٤) الدكتور محمد حافظ غانم -- المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام

القانون الدولى -- مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٥

ص ٤٣ ، ٤٧ .

(٢٥) سفر التكرين -- أحاج ١٢ : ٦ - ٩ ، أصحاح ١٣ : ١٥ - ١٨ ،

الدكتور مراد كامل -- مرجع سابق -- ص ٢٧ .

(٢٦) الدكتور شمس الدين الوكيل -- الجنسية ومركز الأجانب ١٩٦١

هى ١٤٣ وما بعدها .

(٢٧) صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون . بمناسبة الذكرى الرابعة عشر

لإنشاء إسرائيل فيما بين ١٣ -- ٣٠ مايو عام ١٩٦٢ بقلم بن جوريون ويرجع

تفصيلا لهذه النقطة للدكتور سيد نوفل -- مرجع سابق ص ٨ ، ١٦ ، ٢٠ .

(٢٨) برنشتاين -- مرجع سابق -- ص ٦٣ .

(٢٩) الدكتور سيد نوفل -- مرجع سابق ص ٦٣ .

(٣٠) الدكتور محمد حافظ غانم -- مبادئ القانون الدولي العام ،
ص ٣٥٩ .

(٣١) Elie Cohen – La Question juive devant le Droit
International, 1922 p. 207.

(٣٢) الأب الياس أمدراوس -- من كهنة الروم الكاثوليك في الأرجنتين --
محاضرة مطبوعة بمطابع جريدة الصباح -- القاهرة -- بعنوان / هل لليهود حق في
إنشاء دولة خاصة بهم في فلسطين .

(٣٣) الكاردينال / كوينج -- رئيس أساقفة النمسا -- محاضرة له ألقاها
بجامعة الأزهر بالانجليزية بعنوان عقدة التوحيد في العالم المعاصر -- ترجمتها للعربية
الدكتور محمد محمود غالى -- مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٦٦ .

(٣٤) وذلك بسبب ما تؤدي إليه من تعدد الجنسية أو ازدواجها وهو أمر
تنفر منه فكرة الجنسية بطبيعتها ذلك لأن الجنسية تستند إلى شعور بالولاء نحو
جماعة سياسية معينة وهي بهذه المثابة لا تقبل التجزئة أو الانقسام -- ويرجع في
تفصيل ذلك إلى الدكتور شمس الدين الوكيل -- مرجع سابق سنة ١٩٦١ ص
١٤٣ ١٦٢ حيث إعتد على مقال موري Conflict des nationalities في
مجموعة الدراسات التي نشرت تكريماً للأستاذ جورج سل سنة ١٩٥٠ الجزء الأول
ص ٣٨٧ في المحاول التي ينبغي الأخذ بها لفض مشكلة تنازع الجنسيات الايجابي .
(٣٥) الدكتور عبد الحميد متولى -- نظام الحكم في إسرائيل سنة ١٩٦٤ من
هـ ٢٣ ، ٣٦ ، ٥١ .

(٢٦) الدكتور مونييه A. mounier رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية
الحقوق باريس في مايو ١٩٥٧ بعنوان :

Les Instotitions de l'Etat d'Israel p. 220 et 222.

- (٣٧) أندريه شوراكي - مرجع سابق ص ١٨ .
- (٣٨) أندريه شوراكي - مرجع سابق ص ٥٨ ، ٨٨ .
- (٣٩) برنشتاين The Politics of Israel p. 63
- (٤٠) الدكتور سيد نوفل - مرجع سابق ص ٨ ، ١٦ .
- (٤١) صرح وزير الشؤون الدينية في إسرائيل في ذلك الحين أن عدد طلبة
الارسلالات هو ١٣٨٠ وموزعون على ٢٧ مدرسة مسيحية بما فيها مدارس
الحضانة .
- (٤٢) الدكتور سامي منصور - في مواجهة إسرائيل - ١٩٦٦ ص ٣٣ ،
ص ٣٥ .
- (٤٣) الدكتور حسن صبرى الخولى - رسالة الدكتوراه المشار اليها
ص ٢٣ ، ٣٥ .
- (٤٤) لمزيد من التفصيل بشأن بروتوكولات حكماء صهيون يرجع إلى محمد
خليفة التونسي - الخطر اليهودي وبروتوكولات حكماء صهيون .
- (٤٥) الدكتور محمد القصاص في محاضرات سيادته بمحمد البحوث والدراسات
العربية - القاهرة - يناير ١٩٦٧ .
- (٤٦) الدكتور احمد سويلم العمري - مرجع سابق ص ٢٢٠ والدكتور
عبد الحميد متولى - مرجع سابق ص ١٣٤ وكذا يرجع إلى الدكتور Dunner
والدكتور A. Meunier مرجع سابق p. 116 The Republic of Israel
ومن المعروف أنه عقب إنتهاء الانتداب البريطانى في ليله ١٥ مايو ١٩٤٨ قامت
في إسرائيل حكومة مؤقتة وظلت قائمة حتى إفتتاح الجمعية التأسيسية في فبراير
١٩٤٩ بعد أن تم إنتخابها في يناير ، وكان يتولى الحكومة المؤقتة مجلس الدولة
المؤقت ، وهو عبارة عن برلمان صغير مكون من ٣٧ عضواً تعاونه وزارة مؤقتة
رأسها جينئذ - بن جوريون .

(٤٧) وهو ما ذكرته صحيفة "برلينجسكه تيدنده"، الدنمركية الصادرة في ٤ يوليو ١٩٦٨ وكذا يرجع في هذا الصدد إلى خطاب وزير خارجية ج.ع.م. في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٨ .

(٤٨) الدكتور احمد سويلم العمري — مرجع سابق ص ٢٢٠ والدكتور مونييه — مرجع سابق ص ٥٦ ، ٦٠ حيث يذكر الدكتور مونييه أن مشروع الدستور الاسرائيلي قد إقتبس من التقاليد الدينية اليهودية لإتخاذ يوم السبت والأيام ذات الصبغة الدينية لدى اليهود — أيام راحة رسمية .

(٤٩) Colloque de juristes Arabes sur la Palestine, La
Question Palestinienne — Alger 22-27 juillet 1967 p. 203.

(٥٠) وافقت الهيئة النيابية في إسرائيل بالإجماع في ٥ يوليو ١٩٥٠ على قانون العودة وكذا يرجع في هذا الصدد إلى الدكتور مونييه مرجع سابق ص ٧٨ والدكتور عبد الحميد متولى مرجع سابق ص ٢٤٤ .

(٥١) من المعروف أنه طالما أن القوانين لا يقيد صراحة مراوغة حريات الأفراد فإنها لا تعد مقيدة وذلك طبعاً للقاعدة التقليدية السائدة في العرف الانجليزي Common Law وكذا الحال في إسرائيل — الدكتور عبد الحميد متولى — مرجع سابق ص ٢٣٧ .

(٥٢) يرجع تفصيلها في سرد هذه الأبواب للدكتور عبد الحميد متولى — مرجع سابق ص ١٦٥ ، ١٩٦ .

(٥٣) د / عبد الرحمن البراز — بحوث في القومية العربية سنة ١٩٦١ ص ١٠٠ ، ١٢١ والفقرة الواردة في المتن للعالم السويسري القانوني (بلناتشلي)
. Blunatschli

(٥٤) الدكتور محمد طلعت الغنيمي — مرجع سابق ص ٦١ .

(٥٥) الدكتور عبد الرحمن البزاز — المرجع السابق ص ١٣١ ، الدكتور شوراكي — دولة إسرائيل مرجع سابق ص ٦٩ .

(٥٦) يرجع-----إلى Walter Z. Laqueur في مجلة.....ال منشور في

The Middle East in Jransition

كما يرجع إلى تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير ١٩٦٣ .

(٥٧) الدكتور نور الدين حاطوم — حركة القومية العربية — مطبوعات

معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٧ ص ١٤٨ .

(٥٨) المجلس الأمريكي لليهودية هو منظمة يهودية أمريكية تعارض الفكرة

الصهيونية وتناوئها في ميدان الجدل المذهبي والفكري وهي ترى أن اليهودية عقيدة دينية وليست نزعة قومية ويكاد صوت هذه المنظمة لا يكون مسموعا بين يهود الولايات المتحدة أنفسهم ، ثم أنه لم يسمع عن قيام فروع لها في غير الولايات المتحدة من بلدان العالم شأن غيرها من المنظمات اليهودية والصهيونية التي تنتشر فروعها في كل ركن من العالم يضم جاليات يهودية ويرجع تفصيلا بصدد ذلك إلى تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية في المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير سنة ١٩٦٣ من ص ٧١ : ٧٤ وكذا الدكتور عبد الحميد متولى — مرجع سابق ص ٣٢ ، ٢٦ .

(٥٩) من هؤلاء الكتاب الكاتب المعروف ليلنتال Lilienthal وكذلك

M. Binder رئيس تحرير جريدة Mimneapolis ويرجع أيضا بهذا الصدد للدكتور مونييه — الأنظمة السياسية لدولة إسرائيل — رسالة الدكتوراه — مرجع سابق ص ٢٢٦ .

(٦٠) الدكتور احمد سويلم العمري — مرجع سابق — ص ٢٢٢ .

(٦١) الدكتور عبد الحميد متولى - مرجع سابق - ص ٢٥٧ .

(٦٢) الأهرام بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٨ .

(٦٣) الدكتور مونييه - مرجع سابق ص ١٦٠ .

(٦٤) يرجع في هذه النقطة إلى كتاب أوسكار كريتر :

Government & Politics in Israel 1961 p. 83.

(٦٥) الغي الحكم العسكرى ظاهرياً - عام ١٩٦٦ - رفيق مطلق حبيب

- إسرائيل قبيل العدوان - بيروت ١٩٦٨ .

(٦٦) الدكتور عبد الحميد متولى - مرجع سابق ص ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٣

ويذكر ذلك نقلاً عن تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية - مرجع سابق - ص

١٦١ ، ١٦٢ حيث ذكر تقرير الجامعة العربية نقلاً عن نشرة وكالة الأنباء العراقية

بتاريخ ١١/٧/١٩٦٢ عن الجويش أوبرفر بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦٢ « أن

المسؤولين في إسرائيل قد تمكنوا من تقليص أهداف العرب في إسرائيل إلى ما يسمى

« بالولاء السليبي » .

(٦٧) فن أوربا وأمريكا جاء ٦٧١ ألفاً من المهاجرين اليهود - ومن آسيا

وإفريقيا جاء ٥٣١ ألفاً . دكتور سامى منصور - مرجع سابق - ص ٢٦ .

(68) Ales Wingrod - Israel : Group Relations in a new
society - London 1965 p. 71.

(٦٩) ورد بالكتاب السنوى لحكومة إسرائيل لعام ١٩٦٤ ص ٣٣ أن

الحكومة الاسرائيلية اعطت للعرب تعويضاً قدره ١٢٢ ألف ليرة ، ولكن

الكتاب المذكور لم يرد به الأملاك التى انتزعت من هؤلاء العرب فإذا نحن

لاحظنا الأوجه الاقتصادية السيئة التى يعانى منها أكثرية السكان العرب لأدركنا

مدى ضخامة ما انتزع من أراضيهم .

(٧٠) يمكن الرجوع إلى مشروع الدستور الاسرائيلي في كتاب جمهورية اسرائيل لدونر - مرجع سابق وأيتنا :

Constitutions, Elected Laws, Treaties of States, The Near and Middle East By Hallen Davis 1 vol. London 1953.

(٧١) فايز صايغ - محنة العرب في الأرض المقدسة - تقرير الامانة العامة للجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٠ ص ١٢ .

(٧٢) فايز صايغ - محنة العرب في الأرض المقدسة - مرجع سابق ص ١٢ وكذا عزت الجبالي - مرجع سابق ص ٣١ .

(٧٣) عزت الجبالي - مرجع سابق ص ٣٢ ص ٢٣ حيث يذكر أن الأرض الزراعية في إسرائيل قلما تكون داخل القرية أو المدينة بل هي تبعد عنها وأحيانا إلى مسافات كبيرة وبذلك لا يستطيع العرب الوصول إلى زراعتها إلا باذن من الحاكم العسكري الذي قد لا يمنحه بحجة مقتضيات الأمن ، وبذلك تعطي الأرض للمهاجرين اليهود بعد أن تنزع ملكيتها من أيدي أصحابها العرب وقد لا يدفع أى تعويض اليهم .

(٧٤) تقرير إدارة فلسطين بالامانة العامة للجامعة العربية سنة ٥٧ بعنوان محنة المسيحية .

(٧٥) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ - بيروت ١٩٦٨ .

(٧٦) أى ٢٥ ٪ من مجموع القوة العاملة في الناصرة - جريدة الجروزالم بوست بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٦٦ .

(٧٧) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ - بيروت ١٩٢٨ ص ٢٣٢ .

(٧٨) يرجع بصدد ذلك إلى عزت الجبالي - مرجع سابق ص ٣١ .

Abner Cohen — Arab Border Villages in Israel (٧٩)

London 1965 p. 28.

(٨٠) رسالة الدكتوراه لمؤلفه — مرجع سابق ص ٥٥ .

(٨١) الدكتور دونر — مرجع سابق ص ١١٦ .

(٨٢) الدكتور عبد الحميد متولى — مرجع سابق ص ١٢٥ ، ص ١٢٦ .

(٨٣) الدكتور عبد الحميد متولى — مرجع سابق ص ١٣٦ : ص ١٤٤ حيث

يرجع بالتفصيل للخطأ والملاحظات المحيية لمشروع هذا الدستور .

(٨٤) وهذا الفقيه الدستوري الاسرائيلى هو الدكتور بنيامين اكران مدير

الجامعة العبرية حينئذ فى كتابه :

On the Stability & Reality of Constitutions 1956 p. 338.

(٨٥) أوسكار كرينز Oscar Kraines مرجع سابق ص ٣١ .

(٨٦) الدكتور عبد الحميد متولى — مرجع سابق ص ١٥٥ : ص ١٥٦

(٨٧) الدكتور مؤلفه — مرجع سابق ص ٧٠

Colloque de Kirostes Arabes sur La Palestine — (٨٨)

La Question Palestinienne — Alger 22 — 27 juillet 1967

p. 203.

الفصل التاسع :

(١) من ضمن وسائل الإعلام الاسرائيلية حوالى ألب جريدة وبجلة ونشرة

صهيونية داخل اسرائيل وخارجها .

(٢) من مقال لجندى اسرائيل أسمه / شيمون تزاربار نشر له فى جريدة

« الدبلى تلجراف » فى ٧ يونيو ١٩٦٨ .

Statistical Abotract of Israel 1907 p. 19.

(٣)

(٤) يرجع إلى مقال / إسرائيل هوتسى في مجلة « نير » الاسرائيلية عدد « شباط ، فبراير ، ديسمبر » ، نيسان ، أبريل سنة ١٩٦٠ حيث تعرض بالتفصيل لوصف دقيق لحالة العرب الراحين تحت نير العدو الاسرائيلي .

(٥) ما نقلته وكالة أنباء الاسوشيتدبرس بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٥٩

(٦) يرجع تفصيليا بهذا الصدد إلى مقالات بالانجليزية لصباحي صادق النجار بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦١ في مجلة Arab Observer بعنوان :

Nazi Methods in the Arab Galilee.

John H. Davis — The evasive peace, A study (٧)
of zionist arab problem, London 1968 p. 77.

(٨) يرجع تفصيليا لهذه القيود لغايز صايغ — مرجع سابق ص ١٠ : ١٣

Dewan Berin Dranath — War and Peace in West (٩)
Asia New Delhi India 1969 p. 34.

(١٠) صبرى جريس — العرب في إسرائيل — مركز الابحاث — بيروت
١٩٦٨ ص ١ مقدمة الكتاب لأنيس صايغ والكتاب اصلا صدر في حيفا ١٩٦٥
ونشر اصلا بالعبرية ثم صودرت نسخة وقد ترجمت إلى العربية مركز الابحاث
التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية .

(١١) مذكرته مجلة هاعولام هازيه الاسرائيلية — العدد رقم ٦٨٣ بتاريخ
١٩٥٠ / ١١ / ٣٠ .

(١٢) رفيق مطلق حبيب — إسرائيل قبيل العدوان — مركز الابحاث
بيروت . سبتمبر ١٩٦٧ ص ٣٤ : ٤٠ .

(١٣) يرجع إلى تقرير الامانة العامة للجامعة العربية سنة ١٩٦٠ عن اضطهاد
العرب في إسرائيل ص ٦ : ٨ حيث انتزعت اسرائيل من عشيرة الشبلي — وبلغ
تعدادهم ٥٠٠ نسمة — أراضيهم . ولما لجأوا إلى العمل كاجراء عاقبتهم تصاريح
الانتقال ، عن ذلك وهددوا بالموت واستغاثوا بالفاتيكين لحمايتهم .

(١٤) تشمل قوانين الدفاع ١٧٠ قانونا مقسمة إلى ١٥ فصلا وتبحث عموما في حرية التنقل وحرية الكلام والصحافة والاشراق على وسائل النقل ١٠٠ الخ من شئون الرقابة وهي تستعد أصلا من القوانين التي طبعتها انجلترا أثناء الحرب الثانية .

(١٥) صبرى جريس — مراجع سابق — ص ١٣٦

(١٦) الأقلية العربية في ظلام اسرائيل — مطبوعات الأمانة العامة للجامعة العربية سنة ١٩٦٠ ص ٣٤ وما بعدها .

(١٧) صبرى جريس — مرجع سابق ص ٥٠

(١٨) فايز صايغ — لجنة العرب الأرض المقدسة ١٩٥٦ — مطبوعات الأمانة العامة للجامعة العربية .

(١٩) كلمة الكنيست Knesset معناها بالعبرية « الجمعية » ولقد كانت الجمعية التأسيسية (التي انتخبت في يناير ١٩٤٩) هي التي اختارت تلك التسمية وأطلقتها على نفسها (في المجلس البرلماني أو البرلمان الاسرائيلي ، — برنشتاين The politics of Israel — p. 63 وكذا رسالة الدكتوراه لمونييه .

Les institutions Politiques de l'Etat d'Israel p. 60.

وكذا الدكتور عبد الحميد متولى — نظام الحكم في اسرائيل — معهد الدراسات العربية العالمية سنة ١٩٦٣ ص ١٦٥ : ص ١٦٦ .

(٢٠) صبرى جريس — مرجع سابق — ص ٢٤ .

(٢١) يرجع تفصيلا بصدد سرد هذه الجريمة إلى الأقلية العربية في ظلام اسرائيل مطبوعات الأمانة العامة للجامعة العربية سنة ١٩٦٠ ص ٢٤ : ص ٢٩ .

(٢٢) ويرجع إلى تفصيل هذه القوانين في :

Lois de l'Etat d'Israel — Vol. 7. p. 8.

(٢٣) الدكتور عبد الحميد متولى — مرجع سابق ص ٢٦٣ وكذا تقرير
الامانة العامة للجامعة العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير
١٩٦٦ ص ١٦١، ١٦٢

Les Arab en Israel — Les Temps Modernes op. (٢٤)
cit., p. 808 et suivants.

(٢٥) صبرى جريس — مرجع سابق — ص ١٤١ وما بعدها وذلك نقلا عن
مجموعة المواد (١١) ٢٧ / ٤ / ١٩٤٩ ص ١٦١ كتاب القوانين الاسرائيلية (٤١٢)
١ / ٢ / ١٩٦٤ ص ٣٤ حيث جددت هذه القوانين بقرار من الكنيست حتى
ديسمبر ١٩٦٧

Les quelques jourists _____ (٢٦)
Arabes sur la Palestine — La question Palestinienne —
Alger 22—27 juillet 1967.

Don Peretz op. cit. chap 7 p. 95 et 96. (٢٧)

(٢٨) صبرى جريس — مرجع سابق — ص ١٤٣

(٢٩) الكتاب السنوى لاسرائيل لعام ١٩٦٤ ص ٢٢ غير أن هذا الكتاب لم
يوضح لنا الاملاك التى انتزعت من تلك العائلات ومسلت اليهم مقابلها التعويضات
مخالفة الذكر ، وكذا الكتاب السنوى لاسرائيل لعام ١٩٦٥ ص ٣ حيث ذكر أن
٣٠٪ من سكان قرية « أقرت » قد حصلوا على تعويضاتهم فيما يتعلق بأموالهم
ولم يذكر الكتاب السنوى ماتم بالنسبة لـ ٧٠٪ الباقين من السكان مما يجعلنا
نؤكد رفض وعناد هؤلاء السكان عن التخلي عن ممتلكاتهم .

(٣٠) يرجع تفصيلا لهذه الاحكام فى صبرى جريس — مرجع سابق

- (٣١) Walter Schwars — The Arab in Israel London 1959
- (٣٢) نقلا عن صحيفة جيريوسالم بوست الصادرة بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٩
- (٣٣) الجريدة الرسمية لإسرائيل العدد ٣٧ ص ٥٩ .
- (٣٤) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية — إدارة فلسطين — بعنوان اضطهاد العرب في إسرائيل سنة ١٩٦٠ ص ٨ .
- (٣٥) يطلق الصهيونيون كلمتي « أرض إسرائيل » على فلسطين .
- (٣٦) أهارون كوهن — إسرائيل والعالم العربي — طبعة إسرائيل سنة ١٩٦٤ ص ٥١٤ ، ص ٥١٥ ويلاحظ أن المؤلف يهودي .
- (٣٧) ذلك لأنه طبقاً لهذا القانون فإن الإعلان عن شخص بأنه « غائب » ، معناه تحويل كل أملاكه إلى أملاك الغائبين وليست أرضه فقط .
- (٣٨) يرجع في تفصيل بيان هذه الأملاك سواء في القرى أو المدن إلى الكتاب السنوي لإسرائيل سنة ١٩٥٩ ص ٧٤ ، ٧٥ .
- (٣٩) وذلك وفق ما جاء بتصريح وزير المالية الإسرائيلي في التاريخ المذكور في المتن — بروتوكول « الكنيست » المجلد ٣٦ ص ١٨٣ وأيضا الكتاب السنوي لإسرائيل سنة ١٩٦٤ ص ٣١ ، وصبرى جريس — مرجع سابق — ص ١٣٥ .
- (٤٠) صبرى جريس — مرجع سابق — ص ١٤٩ ، الجريدة الرسمية لإسرائيل العدد ٢٧ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٤٨ (ب) ص ٣ .
- (٤١) كتاب القوانين الإسرائيلية (١٢٢) بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٠ ص ٥٨ .
- (٤٢) كتاب القوانين الإسرائيلية (٢٧) بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٣ ص ١ ،
- (١٠٦) بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٣ ص ٢٩٣ ، (١٤٩١) بتاريخ ١٩٥٥/٧/٨ ص ١٤٩ .

- (٤٣) كتاب القوانين الإسرائيلية (١٢٢) بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٠ ص ٥٨ .
(٤٤) وقد ذكرنا أن السلطات الإسرائيلية تمنح حقوق العرب بهذه التعويضات الدمشيلة للغاية وأن ٧٠ ٪ من الملاك رفضوا هذا التعويض .
(٤٥) مجلة الرائد الإسرائيلية — عدد سبتمبر ١٩٥٧ ص ١١٨ .
(٤٦) صبحى صادق النجار — سلسلة مقالات في Arab Observer خلال شهر نوفمبر ١٩٦١ — مقال له بعنوان :

Nazi Methods in the Arab Galilee.

- (٤٧) صبرى جريس — مرجع سابق — ص ١٧٠ .
(٤٨) صبرى جريس — مرجع سابق — ص ١٧١ .
(٤٩) يرى يشعيا هوبن يورات كبير الصحفيين في جريدة ديدليوت أحر نوت، المسائية سابقاً والمراسل لها في فرنسا بعد ذلك يرى أن الجليل ينبغي أن تكون لليهود وذلك حسب مقالة له في الجريدة المذكورة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٨ .
(٥٠) نشرت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية بتاريخ ١٩٦١/٤/٤ تصريحاً للوبرانى مستشار رئيس حكومة إسرائيل للشئون العربية حيث قال : لو لم يكن ثمة طلبه عرب لكان الوضع خيراً وأبقى ولو أن العرب بقوا حاملي حطب لكانوا أسهل علينا أن نتحكم فيهم .
(٥١) الأقلية العربية في ظلام إسرائيل — مطبوعات الأمانة العامة للجامعة العربية ، القاهرة ١٩٦٠ ص ٥٨ .
(٥٢) صبحى صادق النجار — أصل مقال بالإنجليزية بتاريخ ٢ مايو ١٩٦١ نشر به عقب ذلك بمجلة Arab Observer بعنوان :

Rights and Obligations in Zionism-eyes.

(٥٣) ومن هذه الآيات الكريمة ما جاء في سورة النور في قوله تعالى :
« وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما
استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من
بعد خوفهم أمناً » .

(٥٤) ومن الآيات التي رفعتها إسرائيل من القرآن الذي تطبعه أيضاً ما جاء
في سورة الممتحنة في قوله تعالى :

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن
تهربوهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم
في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم
فأولئك هم الظالمون » .

(٥٥) ويعزى هذا التفوق إلى الإمكانيات المتيسرة للتلاميذ اليهود في المدارس
اليهودية والتي تعانى من قلتها المدارس العربية بسبب النظرة الصهيونية التعصبية
ضد العرب في إسرائيل .

(٥٦) الكتاب السنوى لحكومة إسرائيل ١٩٥٤/٥٣ .

(٥٧) صبرى جريس — العرب في إسرائيل — جزء ثان — مركز الأبحاث
بيروت نوفمبر ١٩٦٧ ص ١١٤ .

(٥٨) اضطهاد العرب في إسرائيل — مطبوعات الأمانة العامة للجامعة العربية
سنة ١٩٥٥ جزء ثان ص ١٣ وما بعدها .

(٥٩) فايز صايغ :

Discrimination in Education Against the Arabs in Israel —
Research Centre Beirut 1966.

(٦٠) فايز صايغ :

Discrimination in Education Against the Arabs in
Israel — Research Centre Beirut 1966.

(٦١) الكتاب السنوي للحكومة لإسرائيل سنة ١٩٦٣ ص ٦٢٧ ، ٦٣٤ .

(٦٢) وهو ما شهد به وزير التربية والتعليم الاسرائيلي في الكتيبت بتاريخ

١٩٦٣/٣/٢٧ .

(٦٣) كتاب الاحصاء السنوي لإسرائيل من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٤ .

(٦٤) أما احصاء ٥٣ / ٥٤ . بخصوص الطلبة العرب وعدد المدارس الثانوية
فان عدد المدارس الثانوية الكاملة عند العرب كانت خمس مدارس وعدد المدارس
الثانوية الغير كاملة كان عددها أربع وعدد طلابها جميعا ٧٨١ — يرجع تفصيلا
بصدد ذلك إلى اضطهاد العرب في إسرائيل — تقرير من مطبوعات الأمانة العامة
للجامعة العربية سنة ١٩٥٥ جزء ثان — ص ٥ .

(٦٥) فايز صايغ Discrimination in Education Against the
Arabs in Israel — Research Centre, Beirut 1966.

(٦٦) يرجع تفصيلا إلى ندوة القانونيين بالجزائر باللغة الفرنسية مرجع

سابق — أصدر وزارة العدل الجزائرية — الجزائر يوليو ١٩٦٧ ص ٦٥
وما بعدها .

(٦٧) Fayez A. Sayegh Discrimination in Education
against the Arabs in Israel — Research Centre, Palestine
Liberation Organization, Beirut 1966.

(٦٨) فايز صايغ — محنة العرب في الارض المقدسة — مطبوعات الأمانة

العامة للجامعة العربية سنة ١٩٥٦ .

Fayez A. Sayegh — Discrimination in Education (٦٩)
against the arabs in Israel — Research centre, Palestine
Liberation Organization, Beirut 1966.

(٧٠) يذكر صبرى جريس — مرجع سابق ص ١١٨ أن النقص واضح في كتب المطالعة والثقافة العامة كما يذكر الدكتور انيس صايغ في الهلال العدد ٧٦ — مايو ١٩٦٨ أنه في خلال ١٦ عاما بلغ مجموع ما صدر من كتب عربية في اسرائيل ١٨٠ كتابا فقط أى بمعدل ١١٢٥ كتابا في السنة الواحدة وهي نسبة ضئيلة جدا ، ولا شك أن هدف الصهيونية من ذلك إنما هو تحديد مجال الثقافة العربية أمام العربي في فلسطين وابعاده عن تراثه وثقافته وأحاسيسه القومية من ناحية ولتعريضه تعرضا أوسع للثقافة والفكر اليهوديين من ناحية أخرى .

(٧١) يرجع في تفصيل ذلك إلى الدكتور اسحق الحسيني — أصل المقالة عن العرب في إسرائيل — المزمع نشرها بمجلة معهد البحوث والدراسات العربية .

(٧٢) صبرى جريس — مرجع سابق ص ١٢٤ حيث ذكر أن هذا ما اشارت اليه لجنة التربية والتعليم والثقافة للمستعمرات في تقريرها في المجلد ٣٣ من وقائع الكنيست ص ١٠٥٨ بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٦٣ .

(٧٣) القضية الفلسطينية باللغة الفرنسية — مرجع سابق — ص ٦٤ وما بعدها .

Walter Schwarz — The Arabs in Israel, London (٧٤)
1959 p. 11.

ويذكر المؤلف ذلك نقلا عن تصريح لوزير الخارجية الاسرائيلي في القدس سنة ١٩٥٨ عن حالة العرب في إسرائيل .

Walter Schwarz — The Arabs in Israel London (٧٥)
1959 p. 54, 85.

(٧٦) وذلك ما جاء في بيان هام نشره رجال الفكر في إسرائيل في صيف
عام ١٩٥٨ .

(٧٧) الأمر الذي يجعل العرب يغيرون من أسمائهم ويستغيرون أسماء
يهودية سواء للعمل أو للسكنى .

Abner Cohen, Arab Border Villages in Israel (٧٨)
London 1965 p. 28.

(٧٩) صبرى جريس — مرجع سابق ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٨٠) وهو ما اعترف به وزير التربية والتعليم في الكنيست بتاريخ ١٩٥٢/١/٣٨
رداً على سؤال وجه إليه بهذا الصدد .

Alex Weingrod; Israel Group Relations in a new (٨١)
society, London 1965, p. 18.

(٨٢) من الخطاب المفتوح الذي بعثت به الأقلية العربية في إسرائيل للممثلي
الدول التي شاركت في المؤتمر الدولي للمساواة المحلية المنعقد في تل أبيب في أول
فبراير سنة ١٩٦٠ ويرجع تفصيلاً لذلك إلى صهي صديق النجار — أصل
مقالات بالانجليزية نشرت له خلال شهر مايو سنة ١٩٦١ بمجلة Arab Observer
بعنوان Rights and Obligations in

(٨٣) القضية الفلسطينية — باللغة الفرنسية — الجزائر — مرجع سابق —
ص ٦٥ .

Al x Weingrod — Israel — grou Relations in a (٨٤)
new society, London 1965, p. 70, 71.

(٨٥) مجلة «هاعولام هازيه» الاسرائيلية الصادرة بتاريخ ٦٧/٤/٥ فيما ذكرته عن أحد الموظفين الكبار في الحكومة الاسرائيلية في إحدى المناقشات في القدس المحتلة حول زيادة نسبة عدد السكان العرب في إسرائيل .

(٨٦) Alex Weingrod مرجع سابق — ص ٦٩ .

(٨٧) الاقلية العربية في ظلام إسرائيل . مطبوعات الامانة العامة لجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٠ ص ٤٢ .

(٨٨) Alex Weingrod مرجع سابق ص ٦٩ .

(٨٩) صبري جريس — مرجع سابق ص ١٣٣ .

(٩٠) الكتاب السنوي لاسرائيل لسنة ١٩٦٣ صفحة ١٣٤ ، ١٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ .

(٩١) ولا شك أن ضآلة هذا الانتاج تنفي البتة مزاعم بعض الباحثين مشر Alex Weingrod مرجع سابق ص ٦٩ من شيوع آلات التراكاتورات والآلات الزراعية في القرى العربية .

(٩٢) الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل ١٩٥٨/٥٩ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .

(٩٣) الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل لسنة ١٩٦٢ ص ٢٢٢ .

(٩٤) يذكر صبري جريس — مرجع سابق — ص ١٣٣ هذا الصدد أنه في كثير من الحالات لم يحول مكتب القروض الزراعية طلبات الفلاحين العرب للحصول على قرض إلى المكتب الرئيسي في القدس (المحتملة) وفي حالات أخرى كانت تنقضى سنة كاملة .

(٩٥) صبحي صادق النجار في مقاله باللغة الانجليزية بعنوان :

Rights and Obligations in zionismeyes.
نشر له خلال شهر شهر مايو سنة ١٩٦١ في مجلة : Arab Observer

- (٩٦) وهو ما نشرته صحيفة الاتحاد الاسرائيلية بتاريخ ١٩٦٢/٦/٥ .
- (٩٧) الأهرام بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٧ .
- (٩٨) من تصريح لاوري لويراني مستشار الشؤون العربية لرئيس الحكومة سنة ١٩٦١ ولتفصيل ذلك يرجع إلى صبحي صادق النجسار في أحد مقالاته بالانجليزية : If I were an arab وكذا مقالة له بعنوان : Rights and Obligations in zionism — eyes.
- وقد نشرت له هذه المقالات في مجلة Arab Observer خلال شهر مايو سنة ١٩٦١ .
- (٩٩) Alex Weingrod — مرجع سابق — ص ١٩ .
- (١٠٠) Alex Weingrod مرجع سابق ص ١٥٦ .
- (١٠١) صبرى جريس — مرجع سابق — ص ١٥٦ .
- (١٠٢) الكتاب السنوى لإسرائيل لسنة ١٩٦٣ ص ٢٩ ، والكتاب السنوى لإسرائيل لسنة ١٩٦٤ ص ٣٨٧ .
- (١٠٣) Alex Weingrod Israel — group Relations in a new Society, London 1965 p. 71.
- (١٠٤) فايز صايغ — محنة العرب في الأرض المقدسة — مطبوعات جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٦ ص ١٠ ، ١١ .
- (١٠٥) وهو ما يطلق عليه « ازدواج الجنسية أو تعددها » ولا شك أنه أمر تنفر منه قواعد الجنسية .
- (١٠٦) اضطهاد العرب في إسرائيل — تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية سنة ١٩٦٠ ص ٣٢ .
- (١٠٧) C.F. Lehman in journal du Droit international 1963, p. 694.

(١٠٨) المصدر : استاتيسيكيال ابسترك أوف إسرائيل لعام ١٩٦٥ هذا مع العلم بأن عدد السكان العرب هو تقريبا العدد نفسه لعدد السكان غير اليهود في إسرائيل لأن من تطبق إسرائيل من السكان غير اليهود والعرب هم أما من السلك الدبلوماسي أو الارماليات وعددهم ضئيل .

(١٠٩) Colloque de jurists Arabes sur la palestine
La question palestinienne, Alger 22 - 27 juillet 1967,
p. 64,

(١١٠) Rodinson : op. cit, p. 68

(١١١) رفيق مطلق حبيب — الحياة السياسية في إسرائيل — مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية — بيروت سنة ١٩٦٦ ص ٩٢ . ويذكر صبرى جريس — مرجع سابق — ص ٧٤ ، ٧٥ أن الحزب الشيوعي الاسرائيلي هو الحزب الوحيد الذي يعمل بين العرب في إسرائيل على أساس إيديولوجي وأن هذا الحزب لعب دورا هاما في التاريخ السياسي لعرب فلسطين لاتخاذ مواقف المعارضة والدفاع عن العرب هناك — غير أن هذا الحزب — لأسباب خارجية — لم يقطف ثمرة جهاده .

(١١٢) يرجع في تفصيل ذلك إلى صبرى جريس — مرجع سابق — ص ٨٣ وما بعدها وذلك بصدد تفصيلات أكثر .

(١١٣) الدكتور شوراكي Chouraqui مرجع سابق ص ٥٩ ، ٦٢ .

(١١٤) الدكتور عبد الحميد متولى — مرجع سابق — ص ٢٦١ .

(١١٥) الأستاذ الجبالي — الأقلية العربية — مرجع سابق ص ٣٢ .

الباب السابع

مشكلة روديسيا أمام الرأي العام العالمي

(١٩٦٠ - ١٩٨٠)

الفصل العاشر

المشكلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

وموقف الاطراف المعنية

١ - الجمعية العامة واللجنة الخاصة :

أصدرت الجمعية العامة منذ إنشائها عدة قرارات من أهمها قرارها رقم ١٥١٤ في ١٤/١٢/١٩٦٠ الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقد أعلنت فيه الجمعية العامة أن إخضاع الشعوب للسيطرة والاستغلال الأجنبي يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ، ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين ، وقد حاولت الدول الأفريقية والاسيوية إثارة الوضع في روديسيا في خلال مناقشات الجمعية العامة عن الاستعمار ، خاصة أثر إنشاء اتحاد روديسيا ونياسالاند في عام (١٩٥٣) ، ثم بعد إعلان إنجلترا الدستور الجديد في عام (١٩٦١) والخوف من وجود اتجاه نحو الاستقلال تحت حكم الأقلية لكن المملكة المتحدة كانت تعترض على مناقشة قضية روديسيا وتستند إلى أن الأمم المتحدة غير مختصة قانوناً بأن تنتظر في شئون روديسيا الجنوبية محتجة بأن روديسيا متمتعة بالحكم الذاتي .

وحيث أنشأت الجمعية العامة في عام ١٩٦١ (اللجنة الخاصة (١) لنظر الموقف فيما يتعلق بتطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قدمت ١١ دولة : قراراً للجمعية العامة بأن يعهد للجنة الخاصة ببحث الوضع في روديسيا وبحث ما إذا كانت قد بلغت مرتبة الحكم الذاتي الكامل . وفي مناقشات الجمعية العامة في فبراير ١٩٦٢ ، اعترضت المملكة المتحدة على طلب الدول

الإحدى عشرة بأنها لا تملك (أى المملكة المتحدة) السلطة الدستورية لمطالبة روديسيا الجنوبية بتقديم بيانات عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وقد اصدرت الجمعية العامة قرارها ١٧٤٥ فى ٢٣ فبراير ١٩٦٢ مذكورة بقراراتها السابقة المتصلة بالاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتى - وطلبت من (اللجنة الخاصة) بحث الوضع فى روديسيا ما إذا كانت روديسيا الجنوبية قد بلغت مرتبة الحكم الذاتى الكامل أم لا . ومنذ ذلك الوقت أخذت اللجنة الخاصة تدرس مسألة روديسيا وتوليها اهتماما خاصا ، فقد زارت لجنة فرعية من أعضاء اللجنة الخاصة لندى حيث أجرت مباحثات مع وزراء المملكة المتحدة ثم قدمت اللجنة الخاصة قرارها فى (٢٩ مارس ١٩٦٢) وهو يقضى بما يلى : -

١ - أن روديسيا الجنوبية لم تصل مرتبة الحكم الذاتى الكامل .

٢ - أن الموقف فى الاقليم خطير والحاجة ماسة لإجراء إيجابى عاجل تتخذه حكومة المملكة المتحدة لمنع تصاعد الأخطار .

٣ - أن دستور ١٩٦١ غير مقبول للشعب الاصلى .

٤ - يجب عقد مؤتمر دستور يشترك فيه اشتراكا كاملا بممثلى الأحزاب السياسية الافريقية لصياغة دستور جديد يؤمن استقلال روديسيا الجنوبية فى أقرب تاريخ ممكن .

٥ - يجب إعادة جميع الحريات المدنية كاملة، وإزالة جميع القيود المفروضة على حرية النشاط السياسى .

واقترحت اللجنة الخاصة أن تنظر الجمعية العامة فى الوضع فى روديسيا الجنوبية باعتبارها مسألة عاجلة، ودرجت مسألة روديسيا فى جدول أعمال دورة الجمعية العامة المستأنفة فى يونيو ١٩٦٢ رغم معارضة انجلترا - وظل الموضوع مدرجا فى جدول أعمال الجمعية العامة طوال الفترة اللاحقة .

واستنادا لتوصيات اللجنة الخاصة أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (١) ١٧٤٧ في ٢٨ / ٦ / ١٩٦٢ ويطلب القرار بما يأتي : —
أولا : بأن تتولى المملكة المتحدة بسرعة عقد مؤتمر دستوري يشارك فيه مشاركة كاملة ممثلي جميع الأحزاب السياسية لوضع دستور لروديسيا بدلا من دستور (٦ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

ثانيا : تتخذ خطوات فورية لإعادة جميع حقوق الأهالي غير الاربيين وإزالة جميع الحواجز والقيود التي يفرضها القانون على ممارسة حرية النشاط السياسي .
ثالثا إصدار عفو عام عن جميع المسجونين السياسيين وضمان إطلاق سراحهم فورا .

لكن الوضع في روديسيا ازداد سوءا وتدهورا ، إذ لجأت السلطات الحاكمة فيها إلى اجراءات تعسفية وبدلا من الافراج عن المعتقلين السياسيين قامت بموجه من الارهاب والاعتقال والسجن بموجب قوانين صيانة النظام والأمن ، وناقشت الجمعية العامة في دورتها (١٧) في اكتوبر ١٩٦٢ الوضع في روديسيا واتخذت قرارها رقم ١٧٤٥ في ١٢ / ١٠ / ١٩٦٢ الذي أعلنت فيه « أن الوضع في روديسيا يهدد السلام والأمن في افريقيا وفي العالم كله » . وحثت الجمعية العامة المملكة المتحدة على اتخاذ تدابير عاجلة لضمان الافراج عن القادة اوطنيين المعتقلين أو المسجونين ودعمها للعمل على رفع الحظر المفروض على الأحزاب الوطنية فورا ، وأن تخطر الجمعية العامة في دورتها القادمة بما يتم تنفيذه فعلا ، وأعادت الجمعية العامة مناقشة الوضع في روديسيا في دورتها (١٧) واتخذت قرارها ١٧٦٠ في ٣١ / ١٠ / ١٩٦٢ وفيه طلبت من المملكة المتحدة أن تعطل تنفيذ دستور سنة ١٩٦١ ، وأن تمتد الحقوق السياسية الأساسية إلى الأهالي باجمعهم .
وفي عام ١٩٦٣ تم الاتفاق بين حكومة المملكة المتحدة ، وحكومة روديسيا

الجنوبية على أن تقوم الحكومة بتنفيذ بعض ضمانات طلبتها المملكة المتحدة فيما يختص بحقوق الأفريقيين ووضعهم السياسى ، وقد اصدرت الجمعية العامة قرارا آخر (القرار رقم ١٨٨٩) فى ٦ نوفمبر ١٩٦٣ أعلنت فيه أن الوضع فى روديسيا يهدد السلام العالمى وأعربت عن أسفها لعدم قيام المملكة المتحدة بتطبيق القرارات السابقة بشأن روديسيا الجنوبية ، وطالبت المملكة المتحدة ألا تمنح الاستقلال قبل قيام حكم الأغلبية ، وطلبت مرة أخرى عقد مؤتمر دستورى على أساس التمثيل الشامل . لكن المملكة المتحدة أشارت فى رسائلها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة إلى استحالة امتثالها لقرارات الجمعية العامة ، ثم تطورت الأمور تطورا سريعا نحو نهايتها التى كانت ترسم لها الأقلية البيضاء إذ لم تكند تستقر الأمور لحكومة الأقلية فى روديسيا (حكومة الجبهة الروديسية) حتى أصدرت سلسلة من قوانين الأمن الجديد وادخلت تعديلات على (قانون صيانة القانون والنظام) وجعلت عقوبة الاعدام الزامية فى حالة استخدام المتفجرات أو القاء القنابل ، وفرضت عقوبات صارمة أخرى على غير ذلك من المخالفات ، وأصدرت قانونا جديدا عرف (بقانون المحافظة على الحكم الدستورى) وبدأت بناء على هذه القوانين سلسلة من الاعتقالات .

على أن (اللجنة الخاصة) قامت بنشاط واضح فى القضية خلال عام ١٩٦٤ — وأصدرت عدة قرارات خلال هذا العام تؤكد قرارات الجمعية العامة السابقة — فقد حثت الأمم المتحدة حكومة المملكة المتحدة أن تستخدم جميع سلطاتها وحقوقها فى روديسيا لانقاذ حياة المسجونين السياسيين والمحكوم عليهم بموجب القوانين الاستثنائية التى وضعتها الحكومة وأن تؤمن الافراج عن المعتقلين السياسيين .

اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد سنة ١٩٦٥ وردود فعله :

ظهر واضحا من محادثات أيان سميث التى أجراها فى لندن مع رئيس وزراء

المملكة المتحدة في ٦ سبتمبر ١٩٦٤ أن هناك تصميماً على إعلان الاستقلال من جانب واحد وأن حكومة سميت تنوى حل الجمعية التشريعية وإجراء انتخابات بما يقوى مركزها ويعطيها الفرصة لاتخاذ الخطوة المقبلة . وكان رد بريطانيا أن أعلن مندوبها أمام اللجنة الخاصة للأمم المتحدة : « أن المملكة المتحدة تحذر حكومة روديسيا الجفرية من إعلان الاستقلال من جانب واحد .

لكن اللجنة الخاصة لم تقتنع بهذا البيان الذى تلاه المندوب البريطانى فأصدرت في (٢٣ أبريل ١٩٦٥ قراراً دعت فيه المملكة المتحدة إلى اتخاذ الخطوات الحاسمة والعاجلة لالغاء الانتخابات التى تنوى حكومة سميت إجراؤها وناشدت اللجنة جميع الدول ألا تزود روديسيا الجنوبية بالأسلحة أو الذخائر أو المونة العسكرية أو المساعدات الاقتصادية والمالية ، وفي ٦ مايو أصدر مجلس الأمن قراراً يطالب فيه المملكة المتحدة وجميع الدول الأعضاء بعدم قبول الاستقلال من جانب واحد ، ويطلب من المملكة المتحدة القيام بكل ما يلزم لمنع ذلك ، ورغم ذلك فقد أجرى ايان سميث في ٧ مايو ١٩٦٥ الانتخابات وفازت الجبهة الروديسية بالأغلبية التى كان ينتظرها ، وعقدت اللجنة الخاصة عدة اجتماعات في شهر مايو ، ويونيو وأعربت اللجنة عن قلقها من سجراء التعاون والتعاقد بين البرتغال وجنوب افريقيا ونظام حكم المستوطنين في روديسيا الجنوبية ، وفي القرار الذى أصدرته الجمعية العامة في ١٢ أكتوبر ١٩٦٥ أشارت إلى التهديدات المتكررة للسلطات الحاكمة في روديسيا الجنوبية بالإعلان المباشر لاستقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد .

ولكن سميث أعلن في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ في إذاعة روديسيا بيانه الذى أعلن فيه استقلال روديسيا من جانب واحد ، والحق بالإعلان التغييرات الدستورية التى يتطلبها الوضع الجديد فاستبدل (الحاكم العام الذى كان يمثل التاج

البريطاني) — بموظف يتولى إدارة الحكومة وغير ذلك من التعديلات التي تستتبع الاستقلال بالحكم والتشريع والقضاء... وتبع ذلك اصدار عدة قوانين استثنائية تمنح سميت سلطات واسعة بالقبض والسجن والاعتقال، ولم يكن لقرار الحكومة البريطانية باقالة سميت ووزرائه من مناصبهم أى اعتبار وكان إعلان حكومة سميت رد فعل سريع فى الأمم المتحدة و صدر قرار بإدانة الاستقلال من جانب واحد الذى اعلنته حكومة روديسيا الجنوبية وطلبت الجمعية العامة من المملكة المتحدة تنفيذ قرارها السابق من اجل وضع نهاية لتمرر السلطات غير الشرعية فى روديسيا ، وأوصت الجمعية العامة مجلس الأمن ببحث الموقف فى روديسيا على وجه السرعة ، على أن بريطانيا وهى التى كانت تعارض فى الماضى بشدة بحث مشكلة روديسيا فى الأمم المتحدة باعتبارها لا تدخل فى اختصاصاتها — دعت هى نفسها مجلس الأمن للانعقاد ، كما أعلنت فرض عقوبات اقتصادية ومالية ضد روديسيا الجنوبية ، واجتمع مجلس الأمن فى اليوم التالى لإعلان الاستقلال من جانب واحد أى يوم ١٢ نوفمبر ١٩٦٥ ، وقد دعت الدول الافريقية والآسيوية إلى استخدام القوة لسحق التمرد بموجب الفصل السابع من الميثاق (المادة ٤٢) ، وأشارت هذه الدول إلى التدابير التى تتخذها المملكة المتحدة قاصرة عن حل الموقف .

وتحت ضغط بريطانيا وحلفائها اقتصر قرار المجلس الذى صدر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ على دعوة جميع الدول إلى فرض الحظر على منتجات النفط والبترول ، وقطع جميع العلاقات التجارية ، والامتناع عن تزويد روديسيا الجنوبية بالأسلحة والمهمات والمواد الحربية ، وأدان المجلس اغتصاب اقلية عنصرية من المستوطنين للسيطرة ، ووصف الموقف بأنه شديد الخطورة وأن استمراره يشكل

تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ودعا المملكة المتحدة إلى اتخاذ تدابير فورية للسماح لشعب روديسيا الجنوبية بتقرير مستقبله الخاص .

وقد لاحظ أحد الباحثين (٤) على هذه الإجراءات التي اتخذت عقب اعلان الاستقلال من جانب واحد النقاط التالية : —

أولا : أن بريطانيا بمسارعتها بدعوة مجلس الأمن فبحث في (تخدير) الرأي العام الدولي وتهديم ثورته عند هذا الاجراء المنفجح ولعل بريطانيا قصدت بدعوة مجلس الأمن أن تحول دون اجتماع الجمعية العامة في وسط هذا الجو العاصف الذي أثاره لإجراء حكومة سميث — وقد استطاعت بريطانيا — أن ، تحول دول اتخاذ مجلس الأمن قرارا باستخدام القوة ضد الحكومة العنصرية .

ثانيا : بهذا الاجراء ظهرت بريطانيا كأنها لم تنصر في أداء دورها فقد اتخذت من جانبها إجراءات اقتصادية ومالية ضد الحكومة المتمردة من جانبها كما بادرت بدعوة مجلس الأمن لتعرض عليه المشكلة ولتشارك معها الدول الأخرى في حلها .

ثالثا : أن لضغوط الدول الكبرى وسلطاتها سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة كانت دائما كمية بأن تمرقل أعمال أجهزة الهيئ، الدولية وتحول دون تحقيق الاهداف التي وجدت من أجلها .

أما عن موقف بريطانيا وتملصها من مسئوليتها حتى بعد أن أعلن سميث الاستقلال من جانب واحد — فان الحكومة البريطانية لم تكن جادة في الوقوف في وجه الحكومة العنصرية وفي العمل لإسقاطها، لكنها كانت تتخذ من الاجراءات ما يكفي لتخدير الرأي العام العالمي ، وقد أذاع رئيس وزراء بريطانيا في ١٨ / ١١ / ١٩٦٥ كلمة وجهها إلى شعب روديسيا قال فيها « أن بريطانيا لن تؤيد حرب عصابات يشنها الوطنيون الافريقيون ضد الحكومة البيضاء ، كما لن تؤيد أى نوع من

أنواع الهجوم يقع على روديسيا من الخارج ، وفي نفس الوقت صرح ويلسن في مجلس الوزراء في ٢٢ / ١١ / ١٩٦٥ : « بأن العقوبات التي فرضت على روديسيا لا تهدف إلى تحطيم اقتصادها » .

واستمرت (سياسة التخدير) التي اتبعتها انجلترا تجاه الرأي العام والأمم المتحدة فأسرع ويلسن إلى الجمعية العامة والتي خطبها في (١٦ ديسمبر ١٩٦٥) شرح فيه ما اتخذته بريطانيا من تدابير اقتصادية ضد روديسيا . ولم تخرج الإجراءات التي اتخذتها انجلترا لانتقاد الأفريقيين في روديسيا الجنوبية عن هذه الإجراءات الاقتصادية التي ذكرت انجلترا أنها اتخذتها ، كما جاء في تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في ٦ أبريل ١٩٦٦ ، أن بريطانيا فشلت بشكل مؤسف في احترام تعهداتها نحو أبنا روديسيا الجنوبية الأفريقيين وأن الوقت قد حان لفرض عقوبات حازمة صارمة بموجب المادتين ٤١ و ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة . ودعى مجلس الأمن للاتخاذ ، وطلبت انجلترا من المجلس تفويضا باستخدام القوة لمنع السفن التي تحمل نفطا لروديسيا من الوصول إلى ميناء (بيرا) وقد اصدر المجلس قرارا بذلك ، كما دعا البرتغال إلى عدم استلام أى نفط في (بيرا) قادم لروديسيا على أنه ثبت بعد ذلك أن روديسيا الجنوبية تحصل على حاجاتها من النفط عن طريق السكك الحديدية وسيارات النقل عبر جنوب افريقيا والبرتغال رسميا وهو ما شكل تحديا تحد صارخا للأمم المتحدة وقراراتها .

ولذلك فقد كانت قرارات اللجنة الخاصة التي اصدرتها في عام ١٩٦٦ كلها تحت الأمم المتحدة والمملكة المتحدة على تجاوز العقوبات الاقتصادية إلى التدخل العسكري عملا بما يقضى به (الفصل السابع) من الميثاق — ولكن بريطانيا رفضت ذلك مدعية أنها تريد أن تحقق أهدافها بدون سفك دماء ، وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا تجري اتصالات ومفاوضات مع ممثلي نظام الحكم غير الشرعي في

روديسيا — وأثيرت المشكلة فى جلسة طارئة للجمعية العامة فى أكتوبر (١٩٦٦) ، ثم أصدرت قراراً فى نوفمبر من العام نفسه استنكرت فيه فشل المملكة المتحدة فى إنهاء التمرد ، وأدانت جنوب افريقيا والبرتغال لتأييدهما للمتطرفين .

وقامت بريطانيا فى ديسمبر (١٩٦٦) بمحاولة أخرى للوصول إلى إنفاق مع أيان سميث فاجتمع رئيس الوزراء البريطانى ويلسن مع إيان سميث على ظهر الباخرة البريطانية (تايجر) بالقرب من جبل طارق فى الفترة من ٣ إلى ٤ ديسمبر ودار البحث حول نقاط معينة قدمها ويلسن كأساس للتفاهم أهمها : — ١ — تحديد فترة انتقالية مدتها أربعة شهور ، تعترف بعدها بريطانيا باستقلال روديسيا على أساس دستور يحمى حقوق (شعب روديسيا ككل) .

٢ — قيام برلمان من مجلسين ، ويغير التشكيل الحالى الجمعية التشريعية بحيث يصبح (٣٣ مقعداً للجدول أ ، تجوز للأوربيين ، ١٧ للجدول ب) وأن يتكون مجلس الشيوخ الجديد من ١٦ عضواً (١٢ من الأوربيين ، ٤ من الأفريقيين) . ٣ — يوسع حق الانتخاب بالنسبة للناخبين المقيدين فى الجدول ب بحيث يسمح لجميع الأفريقيين ممن تزيد أعمارهم على الثلاثين بالانتخاب (من غير أن تكون هناك شروط خاصة بالملكية أو التعليم) .

٤ — تشكل لجنة ملكية لتقديم التوصيات بشأن التمييز العنصرى ، خاصة ما يتعلق بتقسيم الاراضى .

٥ — يجرى التفاوض لوضع معاهدة تحتفظ المملكة المتحدة بحق استخدام القوة فحالة قيام أية محاولة فى المستقبل لاغتصاب السلطة بوسائل غير دستورية . ٦ — ترفع الاحكام العرفيه والرقابة .

٧ — ترفع بريطانيا خلال فترة الانتقال كل العقوبات الاقتصادية التى فرضتها ،

وبلى ذلك إجراء انتخابات عامة تتولى الحكم بعدها وزارة يؤلفها رئيس الحزب الذى يفوز بالأغلبية .

وبالطبع لم توافق حكومة سميث على هذه المقترحات البريطانية . وعموما فإنه يتضح من المحاولات البريطانية أن الهدف الرئيسى هو ذر لرماد فى العيون كما عبر عن ذلك ممثل زامبيا فى الأمم المتحدة وأن بريطانيا ليست جادة فى اتخاذ كل الوسائل الممكنة لحل المشكلة ، وقد لجأت بريطانيا إلى ورقة أخرى تلعب بها بعد فشل هذه المحادثات فقد طلبت من مجلس الأمن فرض (عقوبات اضافية ملزمة) ، وقد أصدر مجلس الأمن قرارا بفرض عقوبات ملزمة اضافية طبقا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة . فقد تقرر أن تمتنع جميع الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة عن استيراد المنتجات من روديسيا — كما طالب القرار أن تمتنع جميع الدول عن تسدير النفط ومنتجاته والأسلحة ، والمعدات الحربية والطائرات ، والمركبات الآلية إلى روديسيا الجنوبية وأعتبر المجلس عدم تطبيق أية دولة لهذا القرار انتهاكا للمادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة التى تلزم الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها .

وقد طالب مجلس الأمن من السكرتير العام للأمم المتحدة (أوثان) أن يتجه الموقف وأن يقدم للمجلس تقارير منتظمة عن ذلك .

٣ - تقرير اللجنة الخاصة ؛

تهبى تقرير اللجنة الخاصة The Special Committee الذى قدمته فى ٧ أكتوبر ١٩٦٦ ، والذى يحوى دراسة شاملة وافية ودقيقة لنفوذ المصالح الاقتصادية والاجنبية فى روديسيا ومدى أثر ذلك على المشكلة ذتها يعتبر هذا التقرير من نجاح التنارير وأسدقها فى اعطاء صورة كاملة عن الوضع الحقيقى

فى روديسيا كما أشار فى ذلك أحد الباحثين (٤). وقد شمل هذا التقرير الهام مناقشات اللجنة ، وتسجيلا لأراء مختلف الأعضاء فى المشكلة .

ثم تناول دراسة للوضع الاقتصادى فى جنوب أفريقيا ، فدرس مشكلة الأرض وعلاقة السكان بها ، ثم الموارد الطبيعية للأقليم ، وأورد دراسة للتطور الاقتصادى للأقليم مع جداول مقارنة للدخل القومى فى السنوات المختلفة التى شملها التقرير (من ١٩٥٤ — ١٩٦٤) ، كما تناول دراسة أجور العمالة المدفوعة للأفريقيين وللأوروبيين .

وبعد ذلك قدم التقرير المذكور دراسة للتشريعات المختلفة المتعلقة بملكية الأراضي وأورد بيانات بالنسبة التى خصت كل فريق من السكان وما طرأ عليها من تغييرات فى السنوات المختلفة ، وفيما يتعلق بالتحديث قام التقرير بدراسة تفصيلية لكل معدن من المعادن الهامة على حده ودوره فى الاقتصاد الروديسى ، كما درس التقرير الانتاج الصناعى والدور الذى تلعبه كل صناعة هامة فى الاقتصاد الروديسى والشركات التى تقوم بهذا النشاط ، وفيما يتعلق بالعمل والعمالة اهتم التقرير بدراسة موقف العمال الأفريقيين واتحادات العمال وقوانين وتشريعات العمل كما أورد التقرير البيانات التى أبلغت عنها الدول الأعضاء فى هيئة الأمم السكرتير العام عن قيمة صادراتها لروديسيا و وارداتها وذلك بناء على قرار مجلس الأمن بأن تقوم الدول بإبلاغ السكرتير العام بذلك بانتظام .

والحقائق التى يمكن استخلاصها من هذا التقرير الدقيق كثيرة وهامة فى توضيح جوانب هذه المشكلة منها .

١ — أن بريطانيا تسد لروديسيا ما قيمته ٥٠ مليون جنيه استرلينى ويعتبر ذلك أن خسارتها لو أحكمت المقاطعة الاقتصادية معها تبلغ ٤٠ مليون جنيه .

٢ — أن الرأسمالين الانجليز هم أصحاب الانحبة الكبيرة فى رؤوس الاموال

المستثمرة في روديسيا وتقدر هذه الأموال بحوالى ١٥٠٠٠ مليون جنيه
استرليني تدريجيا قيمته لا تقل سنويا عن ٩٠٨ مليون جنيه — فإذا اتخذت
الحكومة البريطانية خطوات حاسمة لتنفيذ المقاطعة الاقتصادية فستصطدم بالطبع
بهؤلاء الرأسماليين وهم أصحاب النفوذ في بريطانيا ذاتها وفي البرلمان الانجليزى .
٣ — سترتب على المقاطعة الاقتصادية رفع أسعار المواد الخام التى تستورد
من روديسيا مما يؤثر فى الانتاج الصناعى فى بريطانيا ذاتها .

٤ — الشركات التى تمارس نشاطها فى روديسيا معظمها فروع فى جنوب
افريقيا وبالطبع ستعمل هذه الشركات لأن تحطم القيود المفروضة على نشاطها .
٥ — ثبت أن جنوب افريقيا، والبرتغال وعدد من البلاد الغربية قد منعت
معاملاتها مع روديسيا بهدف مساعدتها للتخلص من آثار العقوبات
المفروضة عليها .

٦ — العقوبات الاقتصادية سترتب عليها توسيع نطاق البطالة بين الافريقيين .
وعموما فقد كانت تقارير أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة التى قدمها
لمجلس الأمن فى عام ١٩٦٧ وما بعده عن نتائج تطبيق العقوبات متمشية مع هذه
المقائىق التى يمكن استخلاصها من تقرير اللجنة الخاصة . وحين عرضت تقارير
اللجنة الخاصة والسكرتير العام للأمم المتحدة واللجان الأخرى على الجمعية العامة
للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٦٧ — أصدرت قرارا أكدت فيه من جديد شرعية
كفاح شعب زيمبابوى لاسترداد حقه فى الحرية والاستقلال وطالبت جميع الدول
بتقديم كل معونة مالية ومعنوية لهذا الشعب فى كفاحه ونددت بسياسات البرتغال
وجنوب افريقيا والدول الأخرى التى تساعد نظام الحكم غير الشرعى .

وقد جاء فى تقرير اللجنة الخاصة أيضا عن الوضع فى روديسيا فى عام ١٩٦٨
أن نظام الحكم غير الشرعى لم يتحد المملكة المتحدة فحسب لكنه بدأ يتبع سياسة

التفرقة العنصرية أبارتهايد Apartheid الشبيهة بسياسة جنوب افريقيا (٥). وأن الافتصاد لا يزال منتعشا في جنوب روديسيا على الرغم من العقوبات المفروضة ، بينما الوضع السياسى يتدهور باطراد ، وأن التعاون العسكرى مع جنوب افريقيا وموزمبيق يزداد توثقا فى العمليات ضد أبناء زمبابوى الماضلين من أجل الحرية ، والذين تزداد مقاومتهم للاضطهاد باستمرار ، وقدمت الدول الافريقية والآسيوية مشروع قرار للمجلس يطالب المملكة المتحدة باستخدام القوة لانهاء نظام الحكم العنصرى فى روديسيا ، وأداة البرتغال وجنوب افريقيا لمساندتها لتنظام حكم سولزيرى ، وتعويض زامبيا عن الخسائر المادية التى تكبدتها . غير أن المشروع الافريقى الآسيوى لم يحظ بالأغلبية المطلوبة واضطرت هذه الدول للموافقة على قرار وسط أقره المجلس بالاجماع فى ١٩٦٨ وهو يقضى بفرض حظر على استيراد جميع المنتجات والسلع المانجعة أصلا فى روديسيا الجنوبية ، وأدان مجلس الأمن رسائل القمع السياسى التى تتبعها حكومة روديسيا الجنوبية ودعا المملكة المتحدة لاتخاذ جميع التدابير الفعالة لانهاء التمرد ، كما أدان الدول التى مازالت تواصل المتاجرة مع نظام الحكم غير الشرعى فى روديسيا ، وحث على تقديم المساعدة الأدبية والمادية لشعب روديسيا الجنوبية فى كفاحه من أجل الحرية .

أما بريطانيا فقد كررت محاولاتها للتفاوض مع حكومة روديسيا الجنوبية فاجتمع رئيس الوزراء ويلسن مع سميث فى الفتره من ٩ إلى ١٣ اكتوبر ١٩٦٨ على ظهر السفينة (فيرلس) فى جبل طارق ، وقدم ويلسن مشروعا جديدا للسدس قرر يختلف عن المشروع السابق تقديمه فى محادثات السفينة الحربية (تايجر) فى الفتره من ٢ - ٤ ديسمبر ١٩٦٦ ، وكل ما يقضى به هذا المشروع الجديد هو تشكيل حكومة ذات قاعدة واسعة تضم الأفريقيين ، وقد رفض

سميت ذلك لأنه كان في الحقيقة يعد لدستور جديد يقوم على أساس (التطور المنفصل) ويتجه نحو التفرقة القبلية على غرار (نظام التفرقة العنصرية — ابارتهايد) في جنوب افريقيا ويضمن دوام الحكم الاوربي .

وقد ناقشت الجمعية العامة في دورتها (٢٣) مشكلة روديسيا ودعت في قرارها الذي اتخذته في أكتوبر (١٩٦٨) إلى عدم منح الاستقلال لروديسيا إلا بعد قيام حكومة على أساس حكم الأغلبية مؤكدة حق زمبابوى في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

وفي قرار آخر اتخذته الجمعية العامة في ٧ نوفمبر ١٩٦٨ دعت المملكة المتحدة إلى استخدام القوة لوضع نهاية فورية لنظام الحكم غير الشرعي في روديسيا ، كما أعلنت أن العقوبات لن تحقق الهدف منها إلا إذا كانت شاملة وملزمة وخاضعة لرقابة شديدة ، وأعلنت أنه يجب فرض عقوبات على جنوب افريقيا والبرتغال لرفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

دستور ١٩٦٩ وردود فعله : —

دخلت مشكلة روديسيا في عام ١٩٦٩ مرحلة جديدة من مراحلها بسبب قيام الحكومة العنصرية باعلان ماسمته (بالدستور الجديد) وهو إجراء يضمن دوام السيطرة البيضاء على البلاد ، ويقضى هذا الدستور بأن تكون هناك ثلاث جمعيات اقليمية : واحدة لقبائل الماشونا ، وأخرى لقبائل الماتابيلي ، وثالثة للبيض بالإضافة إلى (مجلس الجمعية) ، ويكون مجلس الجمعية من ٦٦ عضواً (٥٠ ينتخبهم البيض ، ٨ ينتخبهم الأفريقيين ، ٨ ينتخبهم المجالس القبلية) ، وتختص بمعالجة جميع الأمور التي يمكن تناولها على المستوى الاقليمي :

ويشكل مجلس شيوخ من ٢٣ عضواً (عشرة اوروبيين ، وعشرة رؤساء ، قبائل ، وثلاثة يعينهم رئيس الدولة) وله سلطات استشارية ، ويبيح الدستور

استخدام القوة لقمع الارهاب ، ويسمح للسلطات الحكومية باصدار أوامر القبض والاعتقال ، وقد وافق الناجبون على الدستور ، وعلى قيام النظام الجمهورى وبذلك قطعت حكومة روديسيا آخر خيط من روابطها الرسمية مع المملكة المتحدة واضطر حاكم روديسيا المعين من قبل بريطانيا السير همفري جيبس Humphrey Gibbs لتقديم استقالته وأعلنت بريطانيا سحب باقى افراد بعثتها فى روديسيا ، أما عن رد فعل ذلك على الصعيد الأفليمى فإن الدول الأفريقية دعت مجلس الأمن للاجتماع لاتخاذ مزيد من الإجراءات لإنهاء حكم سميت ، وتقدمت هذه الدول بقرار يلزم جميع أعضاء الأمم المتحدة بقطع جميع العلاقات الاقتصادية وغيرها فوراً مع نظام الحكم — كما يفرض نفس العقوبات على جنوب إفريقيا وموزمبيق بعدم أمثالها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية السابقة لكن بريطانيا عارضت فرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب إفريقيا .

على أن اللجنة الخاصة (التابعة للأمم المتحدة) قد اتخذت فى اجتماعها فى ١٠ يونيو ١٩٦٩ قرارات توصى فيها مجلس الأمن بتوسيع نطاق العقوبات ضد روديسيا الجنوبية كما أعلنت عدم شرعية الخطوات التى اتخذها نظام حكم الأقلية العنصرية فى روديسيا باسم (الدستور الجديد) ، وأدانت تقصير المملكة المتحدة فى اتخاذ تدابير فعالة لإسقاط نظام الحكم ، غير الشرعى ، كما أدانت تدخل القوات المسلحة لجنوب إفريقيا لمساندة الحكومة العنصرية وذكرت أن ذلك يعتبر عملاً عدائياً ضد شعب زيمبابوى .

كما أعلنت (لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن) فى ١٢ يونيو ١٩٦٩ أن ١٠٢ دولة قد ردت على طلب السكرتير العام الخاص بتقديم البيانات عن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ العقوبات التى نصت عليها قرارات المجلس الخاصة

بروديسيا . وفى قراره الصادر فى ديسمبر ١٩٧٠ — اعترف مجلس الأمن بان الإجراءات التى اتخذت كلها فشلت فى إنهاء حركة التمرد فى روديسيا ، وأن بعض الدول من أعضاء الأمم المتحدة لاتزال تتحدى قرارات المجلس والجمعية العامة ففى لاتزال نشاطها الاقتصادى والسياسى مع نظام الحكم غير الشرعى فى روديسيا رغم أن المادة الخامسة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة تلزم الأعضاء بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وأشار المجلس إلى أن الموقف قد تدهور أكثر نتيجة لاعلان الحكومة المتمردة للدستور الجديد وللنظام الجمهورى بقصد أن تحول دون تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ فى الدورة (١٥) على روديسيا .

وطالب المجلس جنوب افريقيا بسحب كل قوات بوليسية أو عسكرية لها فى روديسيا الجنوبية ، كما طالب الدول الاعضاء وجميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة بتقديم كل مساعدة مادية ومعنوية لشعب زمبابوى فى كفاحه المشروع فى سبيل حريته وحقوقه التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة (١٥١٤) فى دورتها (١٥) وكذلك لزامبيا لدعم اقتصادها الذى تأثر نتيجة لتمسكها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

الفصل الحادى عشر

تطور مشكلة روديسيا ١٩٧٠ - ١٩٧٧

١ - بروز المشكلة بعد عودة حكومة المحافظين :

برزت مشكلة روديسيا على مسرح الأحداث مرة ثانية منذ عودة حكومة المحافظين فى إنجلترا إلى الحكم فى ١٨ يونيو ١٩٧٠ ، فقد صرح رئيس الوزراء أواردهيث Edward Heath بأن (قضية روديسيا) والوصول لحل سلمى لها من ضمن الموضوعات الرئيسية التى ستمتصم بها حكومته كذلك فقد صرح وزير خارجية بريطانيا دوجلاس هيوم Douglas Heom فى أول تصريح له بخصوص روديسيا وبأنه يأمل فى فتح باب المحادثات السلمية لحل مشكلة روديسيا وأنه يجب أن يكون واضحا لحكومة روديسيا أن استقلال روديسيا الحقيقية لن يتحقق إلا فى ظل اتفاق سليم مع الحكومة البريطانية أن يقوم على الأسس الخمسة التى اتى التزمت بها الحكومة البريطانية وهى :

١ - العمل على التقدم المطرد نحو حكام الأغلبية فى روديسيا .

٢ - ضمانات كفيلة بعدم تعديل الدستور بطريقة تضر بالميزنات المكتسبة للأفريقين .

٣ - العمل على تحسين الوضع السياسى للشعب الأفريقى .

٤ - إنهاء العمل بسياسة التفرقة العنصرية .

٥ - أى تسوية للوضع فى روديسيا يجب أن تكون مقبولة من شعب روديسيا عامة .

ولقد كانت هذه المبادئ الخمسة التى التزمت بها بريطانيا ، هى أساس المفاوضات

السابقة التي جرت بين حزب العمال الحاكم في بريطانيا وحكومة ايان سميث ، وكانت أكثر النقاط التي أصطدمت بها المفاوضات السابقة هي متصل بالمبدأ الأول ، والمبدأ الرابع من الأسس التي وضعتها الحكومة البريطانية ليتم أى اتفاق على ضوئها . ذلك أن المبدأ الأول يتعارض مع ما جاء في دستور ١٩٦٩ بشأن الحق الانتخابي للأفريقيين — فوفقا لهذا الدستور منح الأفريقيون السود فرصة نظرية (غير حقيقية) لمجرد تحقيق التعادل في التمثيل في البرلمان وذلك عن طريق ربط الحق الانتخابي بنسبة ضريبة الدخل التي يدفعها الفرد ، أما المبدأ الرابع — فيصطدم بقانون الأراضي الذي أصدرته حكومة سميث عام ١٩٦٩ ويسمى باسم : Land Tenure Act وبمقتضى هذا القانون — قسمت أراضي روديسيا إلى نصفين نصف يمتلكه البيض البالغ عددهم ٢٤٠.٠٠٠ وهو أخصب الأراضي وأفضلها قابلية للزراعة أو الاستصلاح والنصف الآخر عبارة عن مناطق صعبة الاستغلال يمتلكها الأفريقيون البالغ عددهم ٥ مليون نسمة وقد خول قانون الأراضي وزير الأراضي سلطة نقل أية بقعة سوداء Brack Spot تقع في نطاق الأراضي المخصصة للبيض أى طرد الأفريقي من أرضه التي يمتلكها ضمن النطاق المخصص للبيض وتعيضه عنها بأرض أخرى فيما خصص للأفريقيين — وهذا هو نفس نظام البانتوستان الذي تطبقه حكومة جنوب افريقيا العنصرية .

أما الحوار الذي تم بين حكومة المحافظين وحكومة ايان سميث فقد كان لكل من الطرفين وجهة نظره الخاصة كما يأتي :

من وجهة نظر حكومة المحافظة في بريطانيا :

أولا : التزمت حكومة المحافظين في بريطانيا — في بيانها الانتخابي بالقيام بمحاولة لتسوية المشكلة الروديسية ، وقد أبدى عدد كبير من مؤيدي حزب المحافظين البريطاني سواء في البرلمان أو خارجة الرغبة في أن تتخذ الحكومة البريطانية من

الاجراءات ما يؤدي إلى وقف العقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا .

ثانيا : كانت حكومة المحافظين تدرك أنه لا بد من الحصول على موافقة مجلس العموم البريطانى قبل تجديد العقوبات المفروضة على روديسيا فان تحققت هذه الغاية انتهت المحارلة بالوصول لأساس للتسوية استندت الحكومة البريطانية على هذه النتيجة لطلب وقف العقوبات الدولية نتيجة للتغير المادى الذى حدث فى روديسيا .

ثالثا : أن الوصول إلى تسوية لمشكلة روديسيا — بالإضافة إلى ما يحققه لحكومة المحافظين من كسب سياسى على الصعيد الداخلى — فان عودة العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وروديسيا يساعد بريطانيا اقتصاديا .

أما من جهة حكومة ايان سميث ٠٠٠٠٠ فقد كانت وجهة نظرها كما يلى : —

رغم تراخى عدة دول فى تطبيق العقوبات الاقتصادية التى فرضتها هيئة الأمم المتحدة على حكومة ايان سميث فى روديسيا منذ إعلانها الاستقلال فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ فقد كان لهذه العقوبات أثرها على الاقتصاد الروديسى ، ول على الانتاج الروديسى بوجه عام ، فقد ترتب على هذه العقوبات — نقص فى العملات الأجنبية حتى أن الحكومة الروديسية اضطرت إلى فرض قيود شديدة على الواردات وتأثرت بذلك كثير من أوجه الانتاج الصناعى فى البلاد، وقد أشار وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم البريطانى فى ٩ / ١١ / ١٩٧١ — إلى ما تعانيه روديسيا نتيجة المضائقة الاقتصادية التى تمر بها وما يمكن أن تلعبه المعونات الاقتصادية البريطانية إذا تم الاتفاق .

ثانيا : كذلك كانت حكومة ايان سميث تتعرض لهجوم عنيف من الحزب

اليمنى المعارض الذى ارجع الضائقة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد إلى سياسة الحكومة الخطأمة .

وقد صرح أحد وزراء حكومة روديسيا بأن الاتفاق مع بريطانيا مرغوب فيه وبذلك يمكن مواجهه المجتمع الدولى لإنهاء العقوبات المفروضة على روديسيا ، بعد منح بريطانيا لروديسيا الاستقلال الرسمى بما يستتبعه من نتائج ، وبذلك تستطيع حكومة المحافظين أن تحقق النتائج السالفة الذكر المترتبة على نجاحها فى الوصول إلى حل للمشكلة الروديسية التى استعصت على الحل طوال ست سنوات منذ فجر ايان سميث المشكلة باعلان الاستقلال من جانب واحد — وفى الوقت نفسه يحظى مستر سميث بالمزايا الاقتصادية التى يمكن أن تنقذ الاقتصاد الروديسى من المشاكل التى يتردد فيها .

٢- الخطوات التى مرت بها مفاوضات سنة ١٩٧١ بين بريطانيا وإيان سميث :-

ظهر أن المحادثات التمهيدية كانت تدور بين بريطانيا وإيان سميث من وقت طويل قبل الموقف الذى بدأت تتناول فيه المحافل الدولية والصحف الحديث عن المفاوضات التى تجرى بين الطرفين ، فقد حرصت بريطانيا من البداية على اسدال ستار من السرية على ما يجرى بينها وبين حكومة سميث .

وعموما فقد مرت المفاوضات بين الطرفين فى ثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الاولى : هى المرحلة التمهيدية ، يقصد تبادل وجهات النظر بين روديسيا وبريطانيا عن إمكانيات الوصول لاتفاق بين الطرفين ، وقام بالدور الرئيسى فى هذه المرحلة ممثلو الدولتين (فى بريتوريا) . وقد استغرقت المحادثات فى هذه المرحلة عدة شهور خلال النصف الأول من عام ١٩٧١ ، واسفر تبادل

وجهاً النظر فيها عن اقتناع الطرفين بأن هناك أسساً واقعية يمكن أن تبدأ من خلال مباحثات التسوية .

المرحلة الثانية : استغرقت هذه المرحلة أكثر من ستة أشهر (في الفترة من أبريل إلى أكتوبر ١٩٧١) . فبعد أن ثبت من تبادل الخطابات عن طريق (بريثوريا) أمكن وجود أسس للتفاهم — وقد رأت الحكومة البريطانية ضرورة إرسال وفود إلى سالسبورى ، بهدف مناقشة صيغة التسوية المراد التوصل إليها ومحاولة الوصول إلى صيغة يرضى عنها الطرفان ، وقد أرسلت خلال هذه الفترة عدة وفود للتباحث مع حكومة روديسيا . وسين ذاع أمر هذه المحادثات بين بريطانيا وروديسيا كان لها صدى قوى في الدول الإفريقية — وفي روديسيا خشيت حكومة الأقلية فأعلنت حالة التأهب بين قوات البوليس لقمع أية مظاهرات ينظمها الطلبة أثناء المفاوضات الجارية بين المندوبين البريطانيين والروديسيين .

المرحلة الثالثة : منذ أكتوبر ١٩٧١ بدأت تتكشف بعض جوانب المسرحية التي تشترك في تمثيلها حكومتنا أديارد هيث ، وإيان سميث ففي السابع عشر من هذا الشهر خرجت الصحف البريطانية تؤكد قرب توقيع اتفاق بين حكومة المحافظين البريطانية وحكومة إيان سميث العنصرية في روديسيا بعد أن مهدت لهذا الاتفاق المحادثات التي أجراها المبعوثون الخاصون لرئيس وزراء بريطانيا .

وفي الثاني والعشرين من هذا الشهر اذيع في سولزبرى أن وفدا بريطانيا مكونا من ثلاثة من المسؤولين البريطانيين قد وصل إلى العاصمة الروديسية لإجراء (حوار جديد) مع حكومة روديسيا ، ورغم هذه التصريحات الرسمية فقد أحيطت الاجتماعات والمفاوضات التي تتم بين المسؤولين البريطانيين ووزراء إيان سميث بسرية تامة .

وفي التاسع من نوفمبر عام ١٩٧١ اذيع رسميا في لندن أن وفدا بريطانيا

على رأسه وزير خارجية بريطانيا سيطاير يوم الاحد الرابع عشر من هذا الشهر إلى روديسيا لبذل جهد آخر لحل مشكلة روديسيا ، والغريب في الأمر أن الحكومة البريطانية عرضت في ١٠ نوفمبر (١٩٧١) - أى في اليوم التالي لإذاعتها خبر سفر الوفد البريطاني برئاسة وزير الخارجية إلى سولزبرى - على مجلس العموم البريطاني طلب مد العقوبات التي فرضتها بريطانيا على روديسيا منذ عام ١٩٦٦ لمدة عام آخر وقد وافق المجلس على مد العقوبات ، وجاء قرار مجلس العموم الذي كان مجلس اللوردات أيضا قد وافق عليه عشية الاحتفالات التي بدأت في سولزبرى بمناسبة الذكرى السادسة لإعلان حكومة ايان سميث العنصرية الاستقلال من جانب واحد ، ومما يكن الدافع للحكومة البريطانية للاسراع في الحصول على هذا التفويض من مجلس العموم بتجديد العقوبات الاقتصادية على هذا التفويض من مجلس العموم بتجديد العقوبات فقد وصل وزير خارجية بريطانيا إلى سولزبرى وبرفقته وفد من عشرين شخصا من بينهم ومنذ وصول الوفد أخذت الصحف البريطانية والصحف الروديسية تذيب أنباء متعارضة ، ففي الوقت الذي ترددت فيه أنباء عن دلائل الوصول إلى اتفاق بين الطرفين - ذكرت بعض الصحف أن وزير الخارجية البريطانية لم يحرز تقدما وأن المحادثات تنعثر .

٣ - الاتفاق بين الطرفين :

وفي يوم الاربعاء ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ عقد في سولزبرى الاجتماع الأخير بين سفير اليك دوغلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا وإيان سميث رئيس وزراء روديسيا ، ولم يستغرق هذا الاجتماع الأخير سوى عشرين دقيقة ، وقع فيه الاتفاق بين الطرفين . وقد أذاعت وزارة الخارجية البريطانية في اليوم نفسه البيان المشترك الذي وقع في سولزبرى والمتضمن وصول الطرفين إلى اتفاق ينهي المشكلات القائمة بينهما ، وأشار البيان المشترك إلى أن (مشروع) الاتفاق بشأن

الآزمة الدستورية بين بريطانيا وروديسيا، سوف يعرض على شعب روديسيا في أسرع وقت ممكن عن طريق ما أطلق عليه لفظ اختبار القبول The test of acceptability ولم يستخدم البيان كلمة « استفتاء » . وهو ما يستدعى وقته لتفسير وتعليل نصوص هذه الاتفاقية :

أولاً: نص الاتفاق في مقدمته على أنه مرهون باقتناع الحكومة البريطانية عن كونه مقبولا لدى الشعب الروديسي ككل، غير أن هذا الاتفاق لم يعط الأفريقيين حقهم في إبداء الرأي في الاتفاق عن الطريق السليم طريق الاقتراع العام، لكن الطريقة التي اتفق على معرفتها رأي الأفريقيين بها هي تعيين لجنة لم يحدد عدد أعضائها ونوعيتهم، كذلك فإن الاتفاق لم يوضح المعيار الذي ستأخذه اللجنة لتصل إلى الحكم الصحيح بالنسبة لرأي الأفريقيين في الاتفاق، فهي ستتجول في أنحاء البلاد لتستمع إلى آراء الأفريقيين، وأن تقرير اللجنة سيكون هو الفصل في تحديد رأي الأفريقيين في الاتفاق، يبدو أن اهتمام المفاوض البريطاني بأدراج هذا النص في بداية الاتفاقية يرجع إلى الرغبة في أن يتمشى الاتفاق - ولو شكلا - مع المبادئ الخمسة التي سبق إعلانها .

ثانياً: نص الاتفاق على أن أساس دستور روديسيا سيكون دستور الدولة الذي تبنته عام ١٩٦٩ بعد إدخال التعديلات المتفق عليها والتي تصبح نافذة المفعول منذ اليوم الذي يمنح فيه البرلمان البريطاني الاستقلال لروديسيا، وتقضى هذه التعديلات بأن تُلغى النصوص الحالية التي تحكم زيادة عدد الأفريقيين الممثلين في مجلس النواب، ويحل محلها النص على أن تكون هناك فئتان من الأفريقيين لهما حق الانتخاب هما : -

أ - الفئة العليا The African High Roll ودخل الأفريق فيها لا يجب أن يقل عن دخل الناخب الأبيض أ. ١٨٠.٠٠ دولار روديسي سنوياً، وذلك

لمدة عامين قبل أن يدرج اسمه في الفئة العليا ، أو أن هنالك عقارا ثابتا لا تقل قيمته عن ٢٤٠٠ دولار بالإضافة إلى أربع سنوات دراسية في الدراسة الثانوية .

ب - الفئة الأدنى : The African Lower Roll ، ويتحدد دخل الفرد فيها بحيث لا يقل عن ٦٠٠ دولار روديسى سنويا خلال السنتين السابقتين للترشيح للانتخاب ، أو ملكية عقار ثابت لا تقل قيمته عن ١١٠٠ دولار ، أو دخل لا يقل عن ٣٠٠ دولار سنويا وملكية عقار ثابت لا تقل عن ٦٠٠ دولار بالإضافة إلى سنتين تعليميتين في المدارس الثانوية .
ويؤخذ في هذا النص النقاط التالية (١) : —

النقطة الاولى : أنه في الوقت الذي يستمر فيه البيض في انتخاب ، عضوا من أعضاء البرلمان — كما هو الحال قبل الاتفاق — فإن وضع الأفريقيين لم يتغير كثيرا حسب الاتفاق الجديد إذ أن الشروط التي حددت الذين يسمح لهم بالأداء بأصواتهم في الانتخابات وبالتالي الذين يسمح لهم بالترشيح للبرلمان لا تنطبق إلا على فئة ضئيلة من الأفريقيين .

النقطة الثانية : أن نظام حكم الأغلبية حتى لو فرضنا جدلا إمكانية حقيقة — فهو لا يقوم في ظل هذه الاتفاقية على الأساس السليم الذي نادى به الأفريقيون وهو « صوت واحد للرجل الواحد » — وإنما يقوم على فكرة (الطبقة) ، فهو نظام يقوم على سيادة طبقة من الأغنياء والمثقفين بينما غالبية الشعب حرم من سببه الانتخابي ،

النقطة الثالثة : لم يرد في الاتفاق نص صريح على الخطوات التي ستأخذها حكومة روديسيا للقضاء على التفرقة العنصرية حيث لم يضع حلا جذريا لمشكلة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا وهي من أهم

المشكلات التي يعاني منها الافريقيون في روديسيا — بل ترك الامر لتقدير حكومة (ايان سميث) ، وحتى لم ينص على أن توصيات اللجنة التي سيعهد اليها بدراسة مشكلة التفرقة العنصرية — ملزمة للحكومة ، أو لم توضح مبادئ واضحة صريحة تلتزم بها اللجنة كان تلتزم مثلاً بتنفيذ المبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة ولجانها في هذا الخصوص :

٤ — ردود فعل الاتفاق (محليا — اقليميا — دوليا) :

١ — حين شاع خبر المحادثات الجارية بين بريطانيا وحكومة الأقلية العنصرية في روديسيا — وحتى قبل أن تذاع مواد الاتفاقية — قدمت الدول الافريقية والآسيوية في ٢٢ نوفمبر ١٩٧١ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار ينص على إبطال أثر أى اتفاقية يمكن أن يبرمها وزير خارجية بريطانيا مع ايان سميث رئيس حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا .

وينص القرار الذي اتخذ في الجمعية العامة بأغلبية ١٠٩ صوتا ضد ثلاثة أصوات (بريطانيا — والبرتغال — وجنوب افريقيا) وامتناع ٩ أصوات — على رفض استقالة روديسيا ما لم توجد حكومة تشكلها الأغلبية الوطنية .

٢ — وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب بريطانيا حتى يتمكن ممثليها الدائم في الأمم المتحدة من تقديم تقرير عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في سولزبرى بين الحكومة البريطانية والسلطات الروديسية ، وقد أعلن مندوب الاتحاد السوفيتي على المجلس على الاتفاق بأنه تضامن من انجلترا مع حكومة الأقلية البيضاء ، وأن الهدف من الاتفاق هو أن يضبط على نظام الأقلية العنصرية الحاكمة في روديسيا صيغة قانونية .

٣ — أصدرت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها في ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ قرارا بتشديد العقوبات على الحكومة العنصرية في روديسيا .

٤ - اتخذت لجنة تصفية الاستثمار في اجتماعها يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ قراراً تستنكر فيه بشدة استمرار بريطانيا في رفض اسقاط حكومة الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا .

٥ - وفشلت محاولات بريطانيا لكسب الرأي العام العالمي في جانب الاتفاق الذي عقده مع روديسيا ويبدو أن هدف بريطانيا الاساسى هو أن تنجح في رفع العقوبات المفروضة على روديسيا باعتبار أن الدولة التي فرضت عليها العقوبات أصبحت بعد الاتفاق الأنير دولة ذات طابع مختلف .

٦ - هاجم حزب العمال البريطانى الاتفاقية بشدة واعتبرها خيانة من وزير الخارجية البريطانية وحزب المحافظين الافريقيين في روديسيا .

٧ - وفي تنزانيا : وصف الرئيس جولوس نيريرى الاتفاق الذى تم بين انجلترا وحكومة روديسيا العنصرية بأنه صفقة بيع شاملة للخمسة ملايين افريق في روديسيا ، وبأنه سيعترب عليها خلق دولة أخرى على غرار جنوب افريقيا .

٨ - وفي كينيا : صرح وزير الخارجية د أنه يلزم على الأقل نصف قرن أو أكثر قبل أن يصل الافريقيون إلى البرلمان بموجب هذا الاتفاق .

٩ - وفي اثيوبيا : صرحت وزارة الخارجية بأن التسوية التي تمت بين بريطانيا وحكومة روديسيا العنصرية ليست سوى ستار يهدف إلى السماح للحكومة البريطانية بالتخلي حسب رغبتها عن مسؤولياتها الخاصة باستمرارها ، وأن حكومة اثيوبيا ترفض الاتفاقية .

١٠ - وفي الصومال : صرح المسؤولون د بأن الاتفاقى إهانة لافريقيا كلها .

١١ - وفي أوغندا : طالب وزير الخارجية بضرورة تقديم معونة عسكرية للشوار الافريقيين في روديسيا في نضالهم .

١٢ - ودعت زامبيا - الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات وعقوبات مالية وعسكرية أشد ضد الحكومة العنصرية في روديسيا .

١٣ — وفي غانا : صرحت وزارة الخارجية بأن أى اتفاق يجب أن يأخذ فى مصالح الأفريقين ، وأن تشكيل لجنة تقصى الحقائق يجب أن يأخذ فى اعتباره مصلحة الأفريقين .

١٤ — وفي نيجيريا : وجه الدكتور (أو كوى اريكو) وزير الخارجية تحذيرا هدد فيه بالانسحاب من الكومنولث إذا لم توافق بريطانيا — على تشكيل حكومة تمثل الأغلبية من أبناء البلاد السود فى زمبابوى .

١٥ — وعلى الصعيد المحلى أعلنت حركة (زايو) وحركة (زانو) وهما الحركتان التحرريتان فى روديسيا — عن تكوين جبهة متحدة منها لمواجهة الوضع الجديد بعد توقيع هذه الاتفاقية .

١٦ — وقد نادى بعض الأفريقين بأن يكون الرد على هذا الاتفاق هو إقامة حكومة وطنية روديسية فى المنفى فى (دار السلام) مثلا والاعتراف بها من الدول الأفريقية المستقلة .

١٧ — أما منظمة الوحدة الأفريقية فقد أصدرت السكرتارية الدائمة للمنظمة تحذيرا لبريطانيا من نتائج هذا الاتفاق .

١٨ — وقد حاول مدير إدارة الشرق بالخارجية البريطانية أن يهدم من غضب يملئ الدول الأفريقية قائلا أنه بدون هذا الاتفاق فإن روديسيا كانت بلاشك سينتهى بها المطاف إلى أن تتحول إلى جنوب إفريقيا ثانية وإن يكون هذا فى صالح الأغلبية الأفريقية .

١٩ — وهكذا دخلت مشكلة روديسيا فى مرحلة جديدة بعد هذا الاتفاق بين الدولة المستعمرة القديمة للبلاد (بريطانيا) وبين الاستعمار الجديد ممثلا فى الحكومة العنصرية فيها ، وأصبح على الأفريقين أن يكافحوا ضد هذه الجبهة المتحدة من الاستعماريين وأصحاب المصالح .

٥ - إنهيار الاتفاق بين بريطانيا وحكومة روديسيا العنصرية :

نص الاتفاق الذى عقد بين الحكومة البريطانية وحكومة إيمان سميت العنصرية فى نوفمبر ١٩٧١ — فى مقدمته كما ذكرنا — على أنه مرهون بإقتناع الحكومة البريطانية عن كونه مقبولا لدى الشعب الروديسى ككل ، وأنه للتأكد من ذلك ستمعين لجنة للتأكد من كافة قطاعات الشعب عن قبوله .

وبناء على ذلك أعلن فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ تعيين رئيساً لهذه اللجنة ، وقد حددت مهمة هذه اللجنة بالعمل بكل الوسائل للتأكد أولاً من أن شروط الاتفاق الذى توصلت اليه الحكومة البريطانية وحكومة روديسيا قد شرحتم لمختلف فئات الشعب الروديسى وأصبحت واضحة للكل ، وثانياً للتأكد (اللجنة) عن طريق الإتصال المباشر بكل فئات الشعب الروديسى من أن هذا الشعب فى مجمله يرى أن هذه الشروط مقبولة كأساس للاستقلال ، أم لا وأن تخطر (اللجنة) سكرتير الخارجية (الكومنولث) بذلك . وقد قامت الحكومة الروديسية من جانبها بتوزيع نسخ من نصوص الاتفاق باللغة الانجليزية ، وأصدرت أوامرها لرجال الإدارة فى مختلف أنحاء روديسيا بشرح مضمونها للأهالى ورأى أن ترجم المقترحات بدقة متناهية إلى لغتى الشوفا (Shona) والسنديبيل (Sindebile) وهما اللغتان السائدتان فى روديسيا بالإضافة إلى اللغة الانجليزية .

وواجهت اللجنة عدة مشكلات ، ولعل أول مشكلة هى تحديد (من هم الروديسيين الذين أشار اليهم الاتفاق) — وهل يوضع حد أدنى لسن الذين سيسمح لهم بأبداء الرأى ؟ — وقد كان الإتجاه لتحديد الحد الأدنى للسن بـ ١٨ عاماً ، لكن حين يوجد أن أغلب المتقدمين لإعطاء أصواتهم لا يقلون عن هذا السن رأت اللجنة أن من الأسلم التفاوض عن هذه المسألة ، أما فيما يتعلق بتعريف (الروديسى) فقد رأى أن إتخاذ مكان الميلاد أساساً لتحديد الجنسية أمر غير

سلم إذ أن كثيرين من الأفريقيين المولودين خارج روديسيا في جهات كزامبيا ومالوى وموزمبيق قد قضوا أغلب حياتهم في روديسيا ويجب أن ينظر اليهم على أنهم روديسيين وقد إستقر رأى اللجنة على أن تعتبر الروديسى هو الشخص المقيم في روديسيا أو الذى يثبت أن له مصالح حقيقية فيها .

ومن المسائل التى اختلفت فيها اللجنة مع الحكومة الروديسية مسألة تحديد الاماكن التى يمكن أن يعقد فيها المندوبين إجتماعاتهم ، فقد كان من رأى الحكومة وأنه لضمان سلامة المندوبين يجب أن يعقدوا إجتماعاتهم فى قاعات المحاكم أو قاعات الاجتماعات الرسمية ، كما أنهم يجب أن يبيتوا فى أماكن الضيافة الحكومية — لكن اللجنة رأت أنه من الأفضل أن تعقد بعض هذه الإجتماعات فى أماكن عادية ليست تحت الرقابة الحكومية ، واستقر رأى اللجنة بالإضافة إلى النتائج العامة التى سيسفر عنها الاستفتاء أن تتبع طريقة العينة (Sample Surevy) فتنميار عينة ممثلة الاستفتاء تمثيلا دقيقا ويؤخذ رأيها على أنه يمثل إلى حد كبير رأى الشعب واستعانت اللجنة فى إختيار العينة وفى إجراء هذا الاستفتاء وإستخراج نتائجها ببعض الإخصائين فى هذا النوع من الاستفتاء من الانجليز ويلاحظ (١) أن هذا النوع من الاستفتاءات الذى قد ينجح فى بلد كإنجلترا لا يمكن أن تكون نتيجة دالة سليمة فى بلد كروديسيا بحكم طبيعة هذه البلاد والظروف المتباينة التى تعيش فيها مختلف طبقات المجتمع وقد إحتجزت السلطات الروديسية أثناء إجراء الاستفتاء عدداً من الأشخاص المعروفين بمعارضتهم لسياستها العنصرية .

ثم أثارَت الحكومة الروديسية عدة إعتبارات أخرى منها على سبيل المثال ضرورى أن يؤخذ فى الإعتبار المستوى الثقافى للفرد سواء من الإفريقيين أو الأوروبيين عند أخذ الأصوات — فكما ذكروا أن آراء عشرة من المثقفين يجب أن ترجح على أصوات ١٠٠٠٠ شخص أى وجاهل وبالطبع رفضت اللجنة

بمجرد بحث مثل هذا الاقتراح لأن الأخذ به معناه تأييد للسيادة العنصرية وخروج عن حدود اختصاصات اللجنة ، وعند أخذ الرأي على الاتفاق سمح بإبداء الرأي بالطريقة التي يرغب فيها الشخص أو الجماعة كتابة أم شفاهة بالطريقة العلنية أم السرية (الأعضاء اللجنة) ، بل أن اللجنة تركت المجال للروديسيين خارج روديسيا لإبداء آرائهم كتابة للجنة . وعموما فقد بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم من الإفريقيين ١١٦٣٦٤ وبينما عدد البالغين (فوق ١٨ سنة) حسب إحصاء ١٩٦٩ هو ٢٠٠٧٤٢ في حين كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم من الأوروبيين ٢٠٢٤٦٠ بينما عدد البالغين (فوق ١٨ سنة) حسب إحصاء ١٩٦٩ هو ١٤٤٩٧٠ .

وبلغ عدد الذين رفضوا المقترحات من الإفريقيين الذين أدلوا بأصواتهم ١٠٧٣٠٩ بينما عدد الذين وافقوا عليها لم يتعد ٢٠١٢٤ وهكذا تكون الأغلبية الساحقة من الإفريقيين قد رفضت المقترحات وذلك للأسباب الآتية :

١ — الشعور العام عند الإفريقيين بأن المقترحات لا تحقق لهم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ولا تضمنهم على قدم المساواة في الحقوق مع الأوروبيين .
٢ — فقدان الثقة في الحكومة — فكثيرون ذكروا أن ماضي الحكومة الروديسية وتصرفاتها تلزمهم بالألا يتوقعوا منها خيراً .

٣ — ويرى البعض أن أسوأ ما في الأمر عدم وجود ضمانات خارجية ضد أى إجراء خاطئ أو تصرف غير سليم من الحكومة الروديسية — ولذا فهم يرفضون قبول إستقلال يعطى الصبغة الشرعية والقانونية للتصرفات مثل هذه الحركة .

٤ — طالب البعض بالألا يعترف بحق هذه الحكومة في الاستقلال حتى تمتضى فترة تثبت فيها لأنها جادة في تنفيذ بنود الاتفاق .

٥ — وطالب فريق آخر باستمرار العقوبات الدولية حتى تبهن الحكومة

الروديسية على إحترامها لإلتزاماتها . وطالب البعض ببقاء الإرتباط ببريطانيا ، إلى أن توفى الحكومة الروديسية بما يمليه الإتفاق .

٦ — ونعى الكثيرون على الإتفاق أنه تم بين الحكومة الروديسية وبريطانيا ولم يشترك فيه الأفريقيين أصحاب البلد فهو إتفاق تم بين الحكومة البريطانية والنظام المقتصب للسلطة في روديسيا وأهل نهائياً الإفريقيين أصحاب البلاد .

٧ — كذلك أبدى الأفريقيون تخوفهم من أن القبول سيؤدى إلى أن يفقدوا التعاطف العالمى معهم ومع قضيتهم -- فإذا عادوا لطلب التدخل الدولى فأول ما سيقال لهم " إنكم أنتم الذين وافقتم على الإتفاق فعليكم تحمل النتائج " .

وإذا كانت محاولة الإتفاق الانجليزى الروديسى هذه قد نجحت فى أن تظهر لإنجلترا أمام الرأى العام العالمى بمظهر الدولة الجادة فى سبيل الوصول لحل سليم للقضية ، وإذا كانت هذه المحاولة قد نجحت فى أن تهدىء إلى حد ما من ثورة الرأى العام العالمى على حركة التحدى التى قام بها إيان سميث فإن العالم المتحضر بمثلا فى هيئة الأمم المتحدة ، والدول الإفريقية المستقلة ممثلة فى منظماتها مطالبة اليوم بأن تقف بصلاية فى وجه الحركة العنصرية فى روديسيا وأن تساعد كفاح الشعب الروديسى فى سبيل حصوله على حقه كاملا وهكذا ظلت الأقلية البيضاء الحاكمة فى روديسيا تفرض سلطاتها وحكمها على الغالبية الإفريقية صاحبة الحق فى بلادها .

٦ - أثر سقوط الاستعمار البرتغالى على مشكلة روديسيا :

كان سقوط الاستعمار البرتغالى عن الأراضى الإفريقية وإنحسار هذا الاستعمار عن موزمبيق وأنجولا — كان فى الحقيقة هزة عنيفة زلزلت أركان الحكومات العنصرية سواء فى روديسيا أو فى جنوب إفريقيا ، فبعد سقوط الحزام البرتغالى سارعت حكومة روديسيا — بناء على نصيحة من جنوب إفريقيا إلى الإعلان عن

إمتدادها للتفاوض مع الأحزاب الوطنية الإفريقية فيما يتعلق بمستقبل البلاد .
وفي ديسمبر سنة ١٩٧٤ أفرجت حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا (إفراجا
مؤقتا) عن زيمبي حر كى التحرير الإفريقية في روديسيا ، ولم تتخذ حكومة
سميث هذه الخطوة إلا بعد أن وضع أرن المستقبلي مظلم بالمسبة لبقايا التفرقة
العنصرية في إفريقيا خاصة بعد نهاية الإستعمار البرتغالي في القارة .

وفي ٨ ديسمبر ١٩٧٤ وقعت الأحزاب الأربعة الوطنية التي تناضل ضد
حكومة إيان سميث العنصرية — إتفاقا لتوحيد جهودها وقررت الإستمرار في
الكفاح المسلح إلى أن يتحقق إستقلال الشعب الإفريقي في روديسيا . وقد وقع
الإتفاق في لوساكا زعماء إتحاد زيمبابوى الإفريقي الوطنى (زانو) وإتحاد شعب
زيمبابوى الإفريقي (زابو) — وجهته تحرير زيمبابوى (فروايزى) — والمجاس
الوطنى الإفريقى . وجاء الإتفاق بعد محادثات مكثفة إستمرت أربعة أيام وإشترك
فيها رؤساء كل من زامبيا وتنزانيا ، وبوتسوانا . والحقيقة أن هذا الإعلان الذى
أصدره زعماء الأحزاب الوطنية الأربعة في زيمبابوى يحمل أكثر من معنى ومهما
يكن فهو تعبير عن التحدى ، وفيه تدارك لكثير من الانطاء والآنخذ التى كانت
تؤخذ على الحركة الوطنية في روديسيا الجنوبية والتي كانت تفتت الجهود وتعطى
الفرصة للذهبية الأقلية العنصرية البيضاء لتحقيق أهدافها وقد عبر إيان سميث عن
هذا الضيق بالحركة الوطنية والخوف من نتائجها بتصريح له صدر في سالزبورى في
١٥ ديسمبر ١٩٧٤ .

جاء فيه :

« أنه لا يعتقد أنه من الممكن قيام حكومة أغلبية سوداء في روديسيا —
وقال سميث « أنه يؤيد إشتراك الأقلية السوداء في الحكم على أساس تحديد شروط
لمن لهم حق التصويت ، وليس إطلاق الحق للأغلبية العديدة وإستخدام في حديدته .

لفظ (الاغنام) في إشارته إلى الأعداد الكبيرة من الوطنيين السود وعاد سميث إلى تديد النخمة القديمة فذكر أنه لن يسمح للأغلبية من الإفريقيين أن تحكم البلاد طالما بقي على قيد الحياة لأن إذا تم يعني فشل سياسته. وفي ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ أصدر الزعماء الإفريقيون بياناً رداً على تصريح إيان سميث ذكروا فيه على الخصوص أن حكومة إيان سميث أخلت بشروط الاتفاق التمهيدى الذى سبق أن توصلوا اليه في لوزاكا أثناء المحادثات الأخيرة بين ممثل الإفريقيين وممثل حكومة إيان سميث بحضور رؤساء زامبيا ، وتنزانيا ، وبتسوانا — وأشاروا إلى أن هذه الحكومة لم تفرج حتى الآن عن باقى المسجونين السياسيين المعتقلين منذ سنوات والذين يزيد عددهم على ٢٠٠ من القادة المناضلين الأفارقة .

وفي مؤتمر أقطاب دول الكومنولث (٣٤) دولة الذى عقد في كينجستون (جامايكا) في ٣٠ أبريل ١٩٧٥ — طالب الأعضاء الأفارقة بأحكام الحصار في روديسيا لإرغام حكومتها العنصرية على تسليم السلطة إلى الأغلبية الإفريقية ؛ كما طالبوا موزمبيق بإغلاق حدودها مع روديسيا مما حرّمها من ٨٠٪ من وارداتها القادمة غير موزمبيق. وقد سخر جوليوس فيري رئيس تنزانيا في خطابه الذى القاه في هذا المؤتمر — حكومة الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا من المماثلة في تسليم السلطة للأغلبية الإفريقية ، وأعلن صراحة أن تنزانيا تدرب المناضلين الروديسيين وتدريبهم ليأرسلوا حرب عصابات لاهوادة فيها ضد الحكومة العنصرية إذا لم تكن خالصة النية في المفاوضات التى تجرىها مع الزعماء الوطنيين .

وفي ١٣ يونيو من ١٩٧٥ أعلنت حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا أنه تم الاتفاق بينها وبين ممثلى حركات التحرير في روديسيا على عقد مؤتمر دستورى لبحث مستقبل البلاد — وأنه تم الاتفاق على مكان عقد المؤتمر ، ورغم أنه تم الاتفاق في (لوساكا) على بدء المفاوضات بين إيان سميث وزعماء حركات

التحرير في روديسيا — حول تحويل السلطة السياسية الاغلبية الإفريقية — فإن المحادثات بدت صعبة .

٧ - الوساطة الامريكية الانجليزية لحل قضية روديسيا :

ظلت الانظمة العنصرية في روديسيا ، وجنوب إفريقيا ، في مأمن إلى حد كبير من ضغط حركات الثوار الإفريقيين ، بفضل استمرار الوجود الاستعماري البرتغالي في موزمبيق وأنجولا فقد كان هذا الوجود الاستعماري البرتغالي بمثابة جدار حماية للأفليات العنصرية تستند اليه إلى حد كبير كل من سالزبرى وبريتوريا في وجه تيار المقاومة الإفريقية والحصار الإقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على هذه النظم العنصرية . لكن بعد إتهام الحكم الدكتاتوري في البرتغال أخذت أعداد البيض المهاجرين من روديسيا تتزايد بشكل ألق حكومة الأقلية البيضاء ، فقد وصل عدد المهاجرين خلال عام ١٩٧٦ إلى ٤٠٠٠ ، وهو عدد كبير بالنسبة لعدد البيض ٢٥٠٠٠٠ بينما كان عدد الأفارقة (٦ مليون في تقدير حكومة سولزبرى) يتزايد باستمرار ، كذلك أتاح هذا الجو فرصة للاتحاد الـ وفيقي وعدد آخر من الدول الشيوعية لتظهر تعاطفها مع حركة النضال الإفريقي .

وخشيت أمريكا وإنجلترا وحلفاؤها أن ينتهي الأمر بحدوث إنقلاب في التوازن الإستراتيجي في هذه المنطقة الهامة الغنية باليورانيوم والذهب ، والكروم ، والماس بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي الهام في الطريق المؤدى بين الشرق والغرب . في هذا الجو بدأت الوساطة الأمريكية الإنجليزية لتجنب مواجهة دامية في روديسيا ، وكان إجتماع كيسنجر مع جيمس كلاهان رئيس وزراء بريطانيا ، وأنتوني كروسلاند وزير الخارجية الذي قرر بعده وزير الخارجية الأمريكية القيام برحلته الإفريقية التي استغرقت إحدى عشر يوما ، ورغم أن كيسنجر أعلن من البداية أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت تأكيد مبدأ حكم الأغلبية للشعوب

- أن يصبح سارى المفعول تماما بعد أسبوع واحد من هذا التاريخ .
- (٢) تكون القوات الروديسية ، موجودة في قواعدها (٤٠ طاعدة) وتخضع لتعليمات الحاكم البريطاني .
- (٣) تتوجه قوات الجبهة الوطنية إلى مراكز أو معسكرات التجمع المخصصة لها (١٦ مركزاً . ومعهم أسلحتهم ، على أن يخضعوا لتعليمات الحاكم البريطاني .
- (٤) تتولى قوة عسكرية من دول الكومنولث البريطاني قوامها ١٣٠٠ رجل مراقبة وقف إطلاق النار .

٤ - بريطانيا والفترة الانتقالية وإنهاء اتفاق لندن :

- ما أن بدأ الحاكم البريطاني الورد سومر يمارس سلطانه في روديسيا ، حتى بدت دلائل تشير إلى أنه يمتلك تنفيذ لاتفاق لندن في مجالين أساسيين هما :
- (أ) تقاعسه عن تنفيذ انسحاب قوات جنوب أفريقيا المربطة داخل أراضي روديسيا الأمر الذى التزمت بريطانيا بتنفيذه أثناء مؤتمر لندن .
- (ب) محاباة سومر للقوى الافريقية المعتدلة ذات الميول الغربية وفي مقدمتها الاسقف أبل موزوربوا ، لتعزيز فرص فوزها في الانتخابات على حساب القوى الوطنية الراديكالية ، وخاصة روبرت موجابي زعيم حزب « دانو » وأحد زعمى الجبهة الوطنية .

وقد كشفت ممارسات سومر عن « محاولة » لفرض ما يسمى « بالسلام البريطاني » على زمبابوى بعد إستقلالها ، هذا السلام الذى يعنى ضمان الصالح البريطاني والغربية في منطقة إفريقيا الجنوبية ، عن طريق السعى لإقامة حكومة معتدلة في زمبابوى ، يتعاون زعمائها مع النظام العنصرى في جنوب إفريقيا ، بدلا من المواجهة معه .

وقد فطنت الدول الافريقية إلى محاولات سومن هذه — فبذلت جهوداً دبلوماسية نشطة . للضغط على بريطانيا ، كي تلتزم باتفاق لندن ، ومن أبرز هذه الجهود : —

(١) دعت الدول الافريقية الاعضاء في الأمم المتحدة مجلس الأمن إلى جلسة طارئة لبحث إنتهاك بريطانيا للاتفاق ، وكان أن أصدر المجلس في ٣ فبراير ١٩٨٠ قراراً بأغلبية ١٤ صوتاً ضد لا شيء وإمتناع بريطانيا عن التصويت . ينتقد مسلك بريطانيا في إدارتها للفترة الانتقالية ، ويطالبها بتوفير الظروف الملائمة لضمان إجراء إنتخابات حرة وعادلة في زمبابوى ، كما دعا القرار إلى ضرورة الانسحاب العاجل والكامل لقوات جنوب إفريقيا من روديسيا .

(٢) أدان وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية . في بيان صدر بأديس أبابا في ١٠ فبراير ١٩٨٠ ، الطريقة التي تنفذ بها بريطانيا لاتفاق روديسيا وأتهم آدم كودجو سكرتير عام المنظمة البريطانية بتطبيق معايير مزدوجة في روديسيا وأكد أنها تحاول وضع أبيل موزوبوا في السلطة ، وقال أن وزراء خارجية المنظمة طالبوا بسحب قوات جنوب إفريقيا والمرزقة من روديسيا .

(٣) عقدت دول المواجهة الافريقية اجتماعاً في العاصمة التنزانية دار السلام في ٢٦ فبراير ١٩٨٠ عشية إنتخابهم إستقلال زمبابوى ، لبحث الموقف فيها وأتهم رؤساء هذه الدول (تنزانيا وزامبيا وأنجولا وموزمبيق وبوتسوانا) بريطانيا بانتهاك اتفاق لندن . وأدانوا استمرار وجود قوات جنوب إفريقيا في روديسيا ، ودعوا جناحى الجبهة الوطنية (حزبى موجابى ونكومو) إلى التضامن والوحدة أثناء الإنتخابات وبعدها .

وكان الرئيس الترناني جولويوس بيريرى المتحدث باسم دول المواجهة الافريقية ، قد أعلن في ٢٥ فبراير باسم دول المواجهة الافريقية ، أن نتائج الانتخابات التي سيعلمها سوزم ستكون نتائج مزورة، وأن تنزانيا ان تعترف بها . إلا إذا فازت الجبهة الوطنية بالرغم من خداع بريطانيا وهدد بأن بلاده ستقطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا، إذا اعترفت بنتائج انتخابات لا تسفر عن فوز الجبهة .

ولم يكن تبريرى يعبر عن شكوك شخصيته ، وإنما كان يفصح عن مخاوف تشاركه فيها الدول الافريقية المعنية باستقلال زمبابوى ومساندة الجبهة الوطنية وليس أدل على ذلك من أن نيجيريا بادرت باعلان أنها ستساعد روبرت موجابى معنويا وعسكريا إذا تجددت الحرب فى زمبابوى ، فى حالة اقدام سوزم على استبعاد موجابى من الاشتراك فى الحكومة الجديدة . وقد أعلنت نيجيريا هذا - فى الوقت الذى كان يؤكد فيه المراقبون الغربيون فى روديسيا . أن حزب موجابى سيفوز بأغلبية الأصوات الافريقية فى انتخابات الاستقلال .

٥ - موجابى يشكل أول حكومة لزمبابوى المستقلة :

ووسط هذا المناخ السياسى المفعم بالتوتر واحتمالات الصراع والمواجهة فى منطقة افريقيا الجنوبية كلها ، أعلن الحاكم البريطانى فى روديسيا فى مارس سنة ١٩٨٠ نتائج استقلال زمبابوى التى اسفرت عن فوز حزب الاتحاد الوطنى الافريقى لزمبابوى (زانو) بزعامه روبرت موجابى . أحد زعمى حركة التحرير الوطنى (الجبهة الوطنية) بـ ٥٧ مقعدا من المقاعد الثمانين المخصصة للافريقين فى مجلس النواب الذى يتألف من ١٠٠ مقعد . وقد فاز اتحاد شعب زمبابوى الافريقى (زابو) بزعامه جوشوا تكمو الزعيم الآخر للجبهة بـ ٢٠ مقعدا ، بينما فاز حزب المجلس الوطنى الافريقى الموحد ، بزعامه الاسقف ابل موزوربوا رئيس وزراء

روديسيا السابق بـ ٢ مقاعد فقط ، أما الاحزاب الافريقية الستة الأخرى التي اشتركت في الانتخابات : فلم تفر بأى مقعد .

وقد كلف اللورد سومر الحاكم البريطانى موجابى بتشكيل أول حكومة لزيمبابوى المستقلة ، بعد فوز حزبه بهذه الأغلبية الساحقة والواقع أن نتائج انتخابات الاستقلال هذه ، التي جرت فيها بين ٢٧ إلى ٢٩ فبراير ١٩٨٠ تحت إشراف السلطة الاستعمارية البريطانية ، طبقا لاتفاق لندن الخاص بتسوية المشكلة روديسية جاءت منيرة تماما لكافة التقديرات التي كانت تشير إلى أن حزب موجابى قد يحصل على أكثر تقدير على ٤٠ مقعدا .

وهنا .. يمكن القول أن هذه الأغلبية الساحقة التي فاز بها حزب موجابى ، والتي لم يكن يتوقعها المراقبون ، والواقع أن تكليف موجابى المعروف باتجاهاته الراديكالية واليسارية بتشكيل حكومة زيمبابوى المستقلة ، يعنى أن تغييرا حاسما في خريطة افريقيا الجنوبية قد بدأ يطرأ عليها بالفعل ولعل أول ما يتبادر إلى الأذهان في هذا الصدد أن زيمبابوى المستقلة سوف تكون سندا فعالا لحركة التحرر الوطنى فى ناميبيا التي تخوض صراعا مسلحا لتحرير وطنها من سيطرة جنوب افريقيا ولذلك لم يكن غريبا أن يقادر بيتر بونا رئيس وزراء جنوب افريقيا ، إلى تحذير موجابى فور اعلان نتائج الانتخابات من أن أية دولة مجاورة لبلاده ستسمح باستخدام أراضيها فى شن هجمات ضد جنوب افريقيا ، سوف تواجه بما أسماه جبروت قوة جنوب إفريقيا .

ومن ثم فقد أتى إعلان إستقلال زيمبابوى من الحكم الاستعمارى والعنصرى وسط مناخ متوتر فى الجنوب الافريقى ، مما قد ينطوى مخاطر بالنسبة لزيمبابوى ويبدو ذلك من حقيقتين :

(١) موقف النظام المنصرى فى جنوب إفريقيا المعادى لوجود أية حكومة إفريقية راديكالية فى زمبابوى .

(٢) احتمالات نشوب صراع بين القوى المتباينة فى اتجاهاتها السياسية والايديولوجية داخل زمبابوى خاصة أن المستوطنين البيض الذين لا يزالون يسيطرون على الجيش والبوليس والاقتصاد يتصاحبون العداء السافر لموجاني .

الفصل الثالث عشر

روبرت موجاني في السلطة وردود الفعل

— ١ —

صعود روبرت موجاني :

في ١٨ أبريل سلمت حكومة بريطانيا من حزب الثوري كانت لها شهرة على أنها أكثر الحكومات المحافظة منذ حرب هتلر، آخر مستعمرة بريطانية هي روديسيا الجنوبية إلى أحد اليساريين المرموقين هو روبرت موجاني وحضر أمير ويلز الاحتفال الرسمي بهذه المناسبة ، عندما شاهدت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر توقيع كل الأطراف على الشروط التي حددت في دار لانكستر ، فإنها كانت بالكاد تأمل في مثل هذه المحصلة ومع ذلك — بإعراض قلة قليلة من المحافظين المتعصبين — رحب كلا الجانبين للعملية النهائية لإزالة الاستعمار بإعتبارها نصراً لرئيسة الوزراء البريطانية التي يسميها السوفيت « السيدة الحديدية » .

صرح موجاني نفسه أنه نظر إلى الحاكم البريطاني السالف ، الورد سومرز ، نظرة إعجاب « بل حب » . وأشار الرئيس سامورا ميتشيل رئيس موزمبيق وهو أيضاً يساري الاتجاه إلى تاتشر على أنها « أفضل رئيسة وزراء لمدة ١٥ عاماً » . وقد عقد اللواء بيتر والز ، القائد العسكري لإيان سميث أثناء الجانب الأكبر من حرب ما قبل الاستقلال ، على الأقل إجتماعين قبل الانتخاب بفترة قصيرة — أحدهما مع كبار الصناعيين والآخر مع الأفراد العسكريين بالقيادات المشتركة للعمليات . لكي يقدم ضمانات وتأكيدات على أن أية حكومة ماركسية لن تصل إلى السلطة ، ومع ذلك ، فإنه قبل في اليوم التالي لنتيجة الانتخاب عرض موجاني البقاء

في مركزه كقائد عام للقوات المسلحة وقائد عصابات موجابي ، ركس نهونجو ، رئيساً للأركان . كما أن قاضي القضاة السابق ، هيكنتور مكندونالد ، المعروف في الدوائر الوطنية « بالقاضي الشانق » وبكل تأكيد أكبر ناطق بأحكام الأعدام في الغرب المعاصر ، أقسم على أنه سوف يكون رئيساً لدولة زيمبابوي الجديدة .

وبما له أكبر الجهد في تلك السلسلة من تغييراب الطقوس ، والى لعامين خات كانت تبدو عديمة التصديق لا يفكر فيها أحد وذلك بالنسبة للبيض وغير حقيقية بالنسبة للسود ، هو موافقة جنوب إفريقيا ، التي ألححت قبل الانتخاب بأسابيع قليلة إلى التدخل العسكري « للقضاء على الفوضى في شمال الزيمبابوي » . وأخذت جمهورية Afrikaner التي قررت قبول موجابي — وقتياً ، على أية حال — تؤكد على الحاجة إلى التعاون الإقليمي ، وهي مدركة لاعتماد روديسيا الكلى على الدعم الاقتصادي لجنوب إفريقيا منذ عام ١٩٦٥ ، ومدركة أيضاً للمهام الاقتصادية الحيوية التي تؤديها بريتوريا للعديد من الدول الإفريقية السوداء الأخرى المرتبطة بالنظم العنصرية لكن ، كرابط حاد له مغزاه بفكرة الـ Afrikaner عن « مجموعة » من الدول الإفريقية الجنوبية المتمركزة حول جنوب إفريقيا ذاتها . تجمعت دول الخط الأمامي الإفريقية في مجموعة من تسع دول سوداء — بما فيها دولة زيمبابوي الطارئة ، بالإضافة إلى حليفتي جنوب إفريقيا ، مالاوي ، ودولة ليسوتو التي هي عبارة عن « جزيرة » — لإعلان تصميمهم الجديد على الخلاص بالتعاون فيما بينهم من الاعتماد الاقتصادي على جنوب إفريقيا (١) . وبدأت صحف جنوب إفريقيا ، حتى صحف مثل دى ترانسفال وبيلد ، الوثيقة الصلة بالحكومة ، تدرك بشكل متزايد أنه لا يمكن لاية دولة سوداء أن تشجع أى شكل من الاحتكاك ، بغض النظر عن الروابط الرسمية ، طالما بقيت الكراهية ، وإستمرت تطالب بتخفيف القوانين الخاصة « بتطوير الانفصال » .

الإفريقية في روديسيا ، ونامبيا — لكن الدول الإفريقية المجاورة لروديسيا التي لمصطلح على تسميتها بدول المواجهة (زامبيا ، نوزانيا ، موزمبيق ، وأنجولا ، بيسوانا) كانت متقسمة في الرأي حول نوايا أمريكا الحقيقية .

وبعد جولاته في المنطقة أعلن كيسنجر المشروع الإنجليزى الأمريكى الذى يقضى بنقل السلطة الأغلبية الإفريقية تدريجيا خلال سنتين على أساس أن يتولى الأمر حاليا مجلسان :

(أ) مجلس الدولة — يمثل السلطة العليا ، ويتقاسم البيض والوطنيون الإفريقيين مقاعد بالتساوى — ويرأسه البيض .

(ب) مجلس الوزراء — يرأسه أحد الزعماء السود ، ويتولى السلطة التنفيذية بتفويض من مجلس الدولة .

أما رد فعل مشروع الوساطة الغربية فقد جاء كالاتى :

١ — أعلن إيان سميث رئيس الجبهة الروديسية الحاكمة بروديسيا فى ٢٤ سبتمبر ١٩٧٦ قبوله للحل الانجلو أمريكى على شرط أن يوقف الوطنيون كفاحهم المسلح للنظام العنصرى ، ويشترط أن يتولى وزراء بعض الوزارات الحساسة (الدفاع ، الداخلية ، المعدل) . وأن تلغى قيود الحصار الإقتصادى المفروضة على روديسيا .

٢ — أعلن الجناح العسكرى لحركة تحرير زيمبابوى فى روديسيا رفضه للمقترحات الأمريكية .

٣ — أسرع زعماء دول المواجهة لعقد مؤتمر فى لوساكا ، وأعلنوا فى نهايته رفضهم للشروط الواردة فى المشروع البريطانى الأمريكى وطالبوا بأن تبادر بريطانيا بصفتها القوة الشرعية المسؤولة عن الوضع فى روديسيا إلى عقد مؤتمر ديمتورى خارج روديسيا لتحديد شروط نقل السلطة للأغلبية الإفريقية ، ووصفوا

الشروط التي قبلها إيان سميث بأنها غامضة وهي، لا تخرج عن كونها تقنيًا للهياكل الإستعمارية والعنصرية .

٤ — أعرب السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن إرتياحه لرفض الدول الأفريقية لهذا المشروع ، ولاتفاق آراء الدول الأفريقية في هذا الشأن غير أن إنجلترا لم تعتبر موقف الدول الأفريقية الحسن بمثابة رفض نهائي لمشروعها بل — عبر كيسنجر عن ذلك — أن الرفض يتعلق فقط بشروط الحل الذي إقترحه والتي تحتاجه فقط لإيضاح أكثر .

وعلى ضوء هذا أرسلت كل من إنجلترا وأمريكا ممثلين عنها لشرح وجهة نظرهما في المشروع لرؤساء الدول الأفريقية، وذكرت وزارة الخارجية البريطانية أنها تأمل أن يتم الاتفاق على تشكيل حكومة إنتقالية في روديسيا تمهيداً لنقل السلطة للأغلبية الأفريقية .

الفصل الثاني عشر

تسوية مشكلة روديسيا

١ - التحرك البريطاني والمعارضة الافريقية :

في الوقت الذي كانت تتصاعد فيه حرب التحرر الوطني بين ثوار زمبابوي بقيادة الجبهة الوطنية وبين قوات حكومة روديسيا . أنعقد في لوساكا عاصمة زامبيا ، مؤتمر الكومنولث البريطاني . في الفترة من ١ إلى ٨ أغسطس ١٩٧٩ . وقد سيطرت المشكلة الروديسية على المؤتمر حتى قبل إنعقاده ، بسبب الخلاف الحاد بين الدول الافريقية الأعضاء في الكومنولث ، وبين حكومة حزب المحافظين البريطانية برئاسة مارجريت تاتشر ، نظراً لموقفها المؤيد لحكومة روديسيا . فقد كانت بريطانيا بعد أن فاز حزب المحافظين بالسلطة في الانتخابات العامة التي جرت في مايو ١٩٧٩ ، تتحرك بعزيمة تاتشر ، لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد روديسيا توطئة للاعتراف بحكومة الاسقف أبل موزوربوا التي تولت السلطة في سالزبوري بمقتضى اتفاق التسوية الداخلية الذي أبرمه في مارس ١٩٧٨ ثلاثة من الزعماء الافريقيين المعتدلين مع أيان سميث ، زعيم الأقلية العنصرية البيضاء .

غير أن التحرك البريطاني هذا ، اصطدم بمعارضة افريقية عاتية من جانب عدد من الدول الافريقية التي هددت بالانسحاب من الكومنولث ، والنيل من المصالح الاقتصادية البريطانية في افريقيا ، إذا رفعت بريطانيا العقوبات المفروضة ضد روديسيا ، أو أترفت بحكومة موزوربوا . وقد بلغ هذا الصدام ذروته ، عشية إنعقاد مؤتمر الكومنولث ، عندما أجمعت نيجيريا ، في ٣١ يوليو ١٩٧٩ شركة

البتزول البريطانية ، لإحتجاجا على سماح حكومة حكومة تاتشر لهذا الشركة .
بتزويد جنوب إفريقيا بحر الشمال الذى يصل بدورة ، عن طريق بريتوريا إلى
روديسيا وأكدت نيجيريا ، أن هذا الاجراء مجرد إنذار لبريطانيا ، إذا استمرت
فى تأييد حكومة موزوربوا .

ولإزاء هذه الضغوط الافريقية ، تراجعت ، بريطانيا عن موقفها المؤيد
للتسوية الداخلية فى روديسيا حرصا على مصالحها الاقتصادية فى القارة وخوفا
من إنقسام الكومنولث ، وتصدهه وكان أن قدمت تاتشر للمؤتمر ، خطة سلام
بريطانية ، لحل مشكلة روديسيا . وتقضى الخطة التى وافق عليها زعماء الكومنولث
بالآتى :

(أ) وضع دستور إستقلال زمبابوى .

(ب) وقف إطلاق النار بين الثوار والحكومة القائمة .

(ج) إجراء انتخابات عامة طبقا لمبدأ صوت واحد - رجل واحد ،

تحت إشراف بريطانيا لنقل السلطة للأغلبية الأفريقية .

وقد دعت بريطانيا ، بعد موافقة مجلس وزرائها على هذه الخطة إلى عقد
مؤتمر دستورى فى لندن ، تشترك فيه الاطراف المعنية بالآزمة ، وهى : بريطانيا
وحكومة روديسيا والجمهورية الوطنية لبحث عناصر الخطة .

٢ - مؤتمر لندن فى سبتمبر ١٩٧٩ :

بدأ مؤتمر لندن فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٩ ، وسط تصاعد الخلافات الجوهرية بين
المشاركين فيه ، مما جعل المراقبين السياسيين يتوقعون تعذر توصل المؤتمر إلى
حلول وسط للقضايا الأساسية المختلف عليها وهى : مشروع الدستور ، وترتيبات
الفترة الانتقالية السابقة على الانتخابات العامة وإتفاق وقف إطلاق النار وأكدت
المصادر الغربية الوثيقة الصلة بسير مفاوضات لندن . أن اللورد كارينجتون وزير ،

خارجية بريطانيا ورئيس المؤتمر ، قد انتهج أسلوبا تفاوضيا بريطانيا أدى في النهاية إلى فرض المقترحات البريطانية لتسوية المشكلة الروديسية على الجبهة الوطنية . ويتمثل هذا الأسلوب أو التكتيك ، التفاوضى فى أن كارينجتون أصر على أن تبدأ المفاوضات بوضع دستور إستقلال زيمبابوى ، ثم الانتقال بعد ذلك إلى بحث ترتيبات الفترة الانتقالية ، وأخيرأ بحث إتفاق وقف إطلاق النار . وكان المقصود من إنتهاج هذا التكتيك أنه ما أن يتم الإتفاق على الدستور و ترتيبات الفترة الانتقالية ، ويبدأ المؤتمر فى مناقشة أكثر قضاياها تعقيدا ، وهى وقف إطلاق النار ، فإن بريطانيا آنذاك ، بتأييد من رأى العام العالمى الذى لن يقبل فى هذه المرحلة أن تمثل المفاوضات ، مستمكنا من محاصرة زعيمى الجبهة الوطنية ، بحيث يوافقان على وقف إطلاق النار ، والواقع أن هذا التوصيف السابق للتكتيك التفاوضى البريطانى الذى أوردته صحيفة الفاينانشال (١) ، تأيىء البريطانية فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ . هو ما حدث تقريبا . فبعد أن وافقت الجبهة رغم تحفظاتها على دستور الاستقلال و ترتيبات الفترة الانتقالية ، أعتضت على إتفاق وقف إطلاق النار وطالبت زيادة عدد مراكز تجمع قواتها من ١٥ كما يقضى الإتفاق إلى ٣١ مركزا وقد وقعت بريطانيا الإتفاق بالأحرف الأولى مع حكومة روديسيا فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٩ ، وأعلنت لإنهاء أعمال مؤتمر لندن ، وذكرت أنها ستترك الباب مفتوحا ، كي ينضم زعيم الجبهة إلى توقيع الإتفاق .

وقد لجأت بريطانيا . فى إطار فرض الإتفاق والأمر الواقع على زعيمى الجبهة الوطنية ، إلى إتخاذ إجراءات متتالين : —

أولهما : أرفدت اللورد سوز الحاكم البريطانى إلى روديسيا فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ . أى قبل إنهاء مؤتمر لندن ، وتوقيع وقف إطلاق النار . بالرغم من

اعتراض الجبهة على ذلك . وفور وصول سومز إلى روديسيا ، عقد البرلمان
الروديسى جلسة طارئة ، قرر خلالها حل نفسه ، وعودة روديسيا إلى السلطة
الاستعمارية البريطانية ، بعد تمرد مستمر منذ إعلان زعماء الأقلية العنصرية البيضاء
الاستقلال من جانب واحد ، في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ .

ثانيهما : بادرت بريطانيا في ١٣ ديسمبر ١٩٧٩ إلى إعلان إلغاء
العقوبات الاقتصادية التي تفرضها ضد روديسيا ، وبما يذكر أن الولايات المتحدة
ألغت هذه العقوبات في ١٧ ديسمبر ، أثر زيارة قامت بها تاتشر لواشنطن .
ووسط هذه الاجراءات البريطانية شكلت حصاراً من الجبهة الوطنية ،
وكشفت عن رغبة بريطانيا في تنفيذ الاتفاق مع حكومة روديسيا ، تقدمت
الحكومة البريطانية . بما أسمته « التنازل الأخير » الجبهة إذ عرضت أن تقدم
ل قوات الجبهة ، مركزاً أو معسكر تجمع آخر ، وبذلك يصل عدد مراكز تجمع
قوات الجبهة ١٦ مركزاً ، بدلاً من ١٥ وقد وافقت الجبهة على توقيع الاتفاق
بعد ذلك .

غير أنه يتعين الإشارة إلى أسلوبين آخرين استخدمتهما الدبلوماسية البريطانية
لفرض مقترحاتها بشأن تسوية المشكلة الروديسية ، حتى تكتمل أبعاد الموقف
البريطاني ، ومفاوضات لندن .

وتمثل هذان الأسلوبان في (٢) :

١- أن بريطانيا ، منذ أبدي موزوربوا رئيس وزراء روديسيا ، موافقته
على المقترحات البريطانية الخاصة بدستور استقلال زمبابوى في أكتوبر ١٩٧٩ ،
بدأت تلوح صراحة . في إطار الضغط على الجبهة الوطنية بأنها تعزم عقد اتفاق
منفصل مع حكومة روديسيا إذا رفضت الجبهة المقترحات الدستورية البريطانية .

— أن النورد كارينجتون ، كان يصر على أن المقترحات البريطانية تمثل الحل الوسط لمطالب الجبهة وحكومة روديسيا . ومن ثم لابد من أن يوافق عليها . ولذلك أكدت المصادر الغربية . أن المقترحات البريطانية كانت المقترحات الوحيدة التي استخدمت في المؤتمر كأساس للمناقشات . وقد أكد روبرت موجابي أحمد زعيمى الجبهة الوطنية في تصريحات أدلى بها في ١٥ ديسمبر ١٩٧٩ ، أثر توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين بريطانيا وحكومة روديسيا ، أن كارينجتون توصل إلى الاتفاق مع حكومة روديسيا دون إستشارة الجبهة وأكد أن الوزير البريطاني ورئيس المؤتمر . قد تجاهل موقف الجبهة ، وأراءها ، وأضأف : لقد عاملنا كارينجتون كما لو كنا بلا عقول ، وأن في وسعنا أن نفكر لأنفسنا .

٣ - أهم بنود اتفاق التسوية الروديسية :

- يتعين الإشارة إلى أن اتفاق تسوية المشكلة الروديسية الذى تم توقيعه في لندن في ٢١ ديسمبر ١٩٧٩ يتألف من ٣ أجزاء أساسية هي :
- أولا : دستور الاستقلال : وتنص أهم بنوده عن الآتى :
- (١) أن جمهورية زيمبابوى دولة مستقلة ذات سيادة يتمتع فيها جميع المواطنین سوداء أم بيضاء ، بحقوق متساوية .
 - (٢) رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة .
 - (٣) يذهب أعضاء البرلمان رئيس الجمهورية لفترة مدتها ٦ سنوات .
 - (٤) يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .
 - (٥) يتم تشكيل مجلس تنفيذى (مجلس وزراء) لإدارة شئون البلاد من الرئيس والوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية ، بناء على مشورة رئيس الوزراء .

أن صعود موجاني إلى السلطة داخل اتحاد زمبابوي الوطني الافريقي (زانو)، وكما هو الحال في زمبابوي نفسها ، هو تاريخ ملحوظ للمهارة والتصميم . في سنوات حياته الأولى ، كان النشاط الوحيد الذي استطاع أن يتعمده ، بسبب عشر سنوات في السجن من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤ ، هو الدراسة . وكما هو معروف تماما ، فإنه أحرز نجاحات علمية عديدة، خاصة في مجال القانون والسياسة منذ عام ١٩٧٠ . فصاعدا كانت شخصية وتكتيك زعيم الزانو ، ندابا يننجي سيتول الذي كان أيضا في المعتقل ، محل نقد متزايد من جانب زملائه المقربين في الحزب والذين كانوا معه في السجن ، والذين ثاروا جميعا داخل السجن (وبثلاثة أصوات ضد واحد) ، أحلوه محل موجاني . لكن ذلك استغرق من موجاني سنوات عديدة لاقناع الحزب داخل زمبابوي ، أو دول الخط الأمامي ، أو العصابات نفسها بأن مطالبه من أجل الزعامة كانت مطالب عادلة . وبذلك فإنه وصل إلى سلطة الحزب ليس عن طريق إجماع كبير، ولا من خلال انتخاب أدير على نطاق كبير . وفضلا عن ذلك فإنه أعفي في ديسمبر ١٩٧٤ في وقت كان فيه الحزب يخوض في داخله أسوأ خلافاته الحزبية والتي انتهت في مارس ١٩٧٥ بإغتيال الرئيس السابق للحزب هربوت تشيتيبو . وقبل هذا الحادث ببضعة أيام ، كان موجاني قد تسلسل خفية إلى موزمبيق ، بعد أن كان قد إستمتع بثلاثة أشهر فقط من الحرية لكي يحدد مطالب وطنه من خارج جدران السجن .

في بادئ الأمر رفض الرئيس جوليوس نيريري رئيس تنزانيا الاعتراف بزعامة موجاني . وبالفعل إعتقل ميتشيل موجاني في بيته لعدة شهور . وفي وقت مؤتمر جنتيف في أواخر ١٩٧٦ ، كان موجاني قد تمكن من أن يحظى بمكانة ما في معسكرات العصابات ، لكن عصابات كثيرة في الميدان داخل زمبابوي لم تكن قد

إعترفت به حتى حينذاك كزعيم. وكانت بعض تلك العصابات قد تركت زمبابوى الشرقية تحت رعاية الأسقف أيل موزوريوا الذى كان يحثهم على حمل السلاح فى موزمبيق . وكان آخرون لا يزالوا يتطلعون إلى سيتول ، بينما كان البعض يدين بولاء قوى مباشرة لقادة معسكرهم من ذوى الرأى المستقل ، أو ببساطة كانوا يقولون أنهم كانوا يحاربون من أجل زمبابوى وليس من أجل أفراد .

وعندما جاء موجابى إلى جنيف، فإن قادة العصابات من أمثال جوسيا تونجوجارا، الذى كان قد أطلق صراحه حديثا من عام بسجن فى زامبيا بخصوص مأساة تشينيبو، وكان لذلك له اتصال قليل بموجابى لمدة إثني عشر عاما على الأقل ، فقد أعطوا التأثير بمعاملته بإحترام أكثر من معاملته بطاعة . وكانت العصابات تميل إلى الإشارة اليه وكم يتحدث رسمى وعن أن تشير اليه كمسكرتير عام (وهو المنصب الذى شغله تحت سيتول) أو رئيس بالفعل . وبعد المؤتمر ، إرتفعت قيادة العصابات لأن معظم الرجال الجدد الصغار الذين حلوا محل تونجوجارا فى موزمبيق أثناء فترة سجنه فى زامبيا إستبعدوا هم أنفسهم وسجنوا فى موزمبيق بعد عودته إلى هناك بفترة قصيرة . وبعد عام ، فى بواكير ١٩٧٨ ، وقعت سلسلة أخرى من عمليات القبض على العصابات فى موزمبيق ، وذلك بسبب خلافات داخلية قائمة على أساس التكتيك ، والعوامل الشعبية ، والشخصية والايديولوجية المتاحة . وكان الحزب ، خاصة الجناح العسكرى ، فى حالة فوضى ، وكانت العلاقات بين العسكريين والسياسة غير مستقرة غير أنه مع عام ١٩٧٩ تمكن موجابى بشكل واضح أن يؤكد موقع نفسه فوق العصابات ، كما أنه بدأ فى إعادة تكوين الحزب . فقد قوى اللجنة المركزية بعدد من الاعضاء المختارين من الجانبين وجعل الجانب العسكرى مسئولا مسئولية مباشرة أمام السياسيين. ثم كان الانتخاب والاستقرار الداخلى ، فى أبريل والذى أحضر موزوريوا إلى الرئاسة ، بمثابة تكسية لموجابى،

وذلك لأن الحركة (التي قدرت نسبة عددها بين ٥٠ و ٦٣ في المائة) عارضت مطالبه ومطالب العصابات في أن تفوقهم العسكري قد يمنع كل واحد تقريباً من التصويت، مهما كانت الضغوط التي قد يكون لزاماً على حكومة سميت وموزوريوا أن تتحملها ، بشروط عسكرية بحته ، وكلما وضحت الانتخابات أن المقدرة التنظيمية للحكومة الداخلية ، التي كانت لا تزال في يد البيض ، كانت فعالة وأن نظام الحكم الجديد لا يزال يحبو . لاحظت دول الخط الأمامي ذلك ، وأصبحت مدركة إلى أن معسكر العصابات أمامه سنوات لكي يكتمل .

إلا أن موزوريوا سرعان ما أثبت أنه قادر على أن ينافر بعيداً عن سيطرة البيروقراطية البيضاء والقوات المسلحة ، بل أنه بدأ راغباً جداً في تبني الكثير من مبادئ نظام الحكم القديم المضاد للباركسية وفي أن يصير بشكل واضح سائراً في فلك جنوب إفريقيا، إلى عصابات موجداني، التي ساعدها فشل موزوريوا في تحقيق أوجه تقدم سياسي كبيرة وأيضاً توانى سميت والبيض في إعطاء السود بعض المزايا المادية التي كان بالإمكان أن تكسب موزوريوا مزيداً من التأييد، سرعان ما برهنت على أنها لن تهزم قط على أرض المعركة إلا إذا حل جهاز كبار البيض . وبذلك وجد موجداني أنه من السهل عليه إعادة ترسيخ قدمه .

وهكذا في سبتمبر ١٩٧٩ ، عندما بدأ مؤتمر دار لانكستر ، فإن موجداني خلال مرور أربعة أعوام ونصف في العمل الشاق قد أظهر سلسلة بالغة في تركيز نفسه على رأس الزانو ، سياسياً وعسكرياً . وقد ثبتت قوة عصاباته ، لكن كلاً الجانحين كانا على وشك الانهك . ولا بد أن الروح المعنوية لكثير من العصابات كانت منخفضة لأن خسائرهم كانت أثقل من خسائر قوات السلام تحت قيادة البيض . ومن المحتمل أن ما يزيد على ربع سائر الكوادر المنتهية لها قد هلك . ومع أن العصابات قد هلكت بشكل فعال معظم قلوب وعقول الريفيين وكادت

تشمل الادارة ، إلا أن قوات البيض لم تهزم في أى اشتباكات أو ضربات تقليدية رغم إنها كلها .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن العديد من دول المواجهة — أساساً زامبيا وموزمبيق — وكانت قد وصلت إلى درجة من الصعوبات الاقتصادية وكان السلام في زمبابوى فقط هو الذى يحتل أن ينجبها . وبذلك فإنهم كانوا مصممين على أن موجابى وتابعه المؤيد بواسطة العصابت زعيم لاتحاد زمبابوى الشعبى الافريقى (زابو) جوشو نكرومو يجب أن يقدموا أقصى تنازلات للحصول على إستقرار سياسى قد يمكنهم من التوصل إلى السلطة عن طريق صندوق الاقتراع .

وهكذا عندما دخل موجابى المؤتمر ، فإنه أصبح الشخصية الوطنية المهيمنة ، لأن عصاباته ، أكثر من عصابات نكرومو ، قد تحملت الجزء الأكبر من القتال وكانت — للمرة الأولى — تحت سيطرة موجابى بشكل واضح . وقد أحرز الحزب نفسه أعظم إستقرار له فى سنوات . إلا أن القوات المعارضة لموجابى خارج الوطن كانت كثيرة . وكان قد أصبح من الواضح أن الدعم والتأييد المتواصل لدول الحظ الأمامى لا يمكن الاعتماد عليه للأبد . ومن بين هذه الدول ، لم تكن زامبيا مطلقاً متعاطفة مع موجابى ، وقد أبقي نكرومو على الروابط الدبلوماسية القوية فى منظمة الوحدة الافريقية (O A U) وفى الأمم المتحدة ، ومع الاتحاد السوفيتى والوطنيين المتعديدين الغربيين ، ومع البيض فى داخل زمبابوى . وبدأ أن جنوب إفريقيا تحاول أن تجعل موزوروا يقفز إلى السلطة كزعيم لدولة عميلة . فوق كل إعتبار ، فإن حكومة بريطانية جاءت إلى السلطة واتخذت بوضوح موقفاً شديداً تجاه ماركسية موجابى التى نادى بها . كل هذه العوامل كانت عوامل جوهرية فى إجبار موجابى على قبول إتفاق إنتقالى وشروط دستورية بدأ أن أسلوب حزب زانو فى الماضى من غير المحتمل أن يقبلها .

كانت العلاقات بين موجابي وأعضاء التورى البريطانى مظهرًا ملحوظًا للمؤتمر
ولسير الأحداث قبل الانتخاب ؛ واقترحوا أن السياسيين الغربيين لابد أن يؤدوا
أعمالًا سياسية مع زعماء إفريقيايين من الجناح اليسارى أكثر مما ينشغلون بقضايا تحرير
السود فى إفريقيا . وكان من الواضح أن زعيم الخط الأمامى الذى تعاونت معه
بريطانية بكل سرور كان هو ميتشل رئيس موزمبيق ، أكثر مما تعاونت مع كاوندا
أو نيريرى ، وهما زعيما من زعماء الخط الأمامى طالما تعاملوا مع شخصيات من
الغرب . ومن حين لآخر وجد الوطنيون الزمبابويون — خاصة ضرب موجابي
الزائى — اللورد كارتجتون ، وزير الخارجية البريطانى ورئيس المؤتمر ، ذو اليد
العليا ، لكن فى النهاية ، فإن تداول التورى للمفاوضات ، الذى كان حازمًا وشديدًا
لدرجة أمكن معها أن يوصف بأنه تداول عدوانى ، قد دفع الثمن .

وحق ولو أن أى إدعاء بالسيادة البريطانية على روديسيا الجنوبية كان ينظر
إليها حتمًا على أنها صورة إمبريالية ، فإن أعضاء التورى بدا أنهم أكثر استعدادًا
من الحكومات السابقة فى الاضطلاع بالمسؤولية التى كانت لا تزال لبريطانيا .
فبالمقارنة ، فإن حزب العمال ، تحت توجيه الدكتور دافيد أوين كوزير للخارجية
كان شغوفًا بطرح المسؤولية إلى حد كبير على طرفين ثالثين ، أساساً الولايات
المتحدة والأمم المتحدة . حقًا ، كان ضد مقاومة قوية من زملائه فى مجلس الوزراء ،
بما فيهم رئيس الوزراء عندئذ جيمس كلاهان ، وقد سحب أوين وعدا له بكتيبة
من القوات البريطانية للمشاركة فى قوه للأمم المتحدة لحفظ السلام فى زمبابوى . أن
التورى ، رغم أنهم يكرهون أن يعطوا قوات إلى منطقة خطيرة ، كانوا شغوفين
بإزالة دور الأمم المتحدة والاسهام الأمريكى ، مما جعل الروديسيون البيض
والأفارقة الجنوبيين غير راغبين فى التعاون . وفضلا عن ذلك ، فإن التورى كانوا
أقل ترددًا فى الاقرار بأن أى استقرار فى روديسيا كان فى حاجة إلى الموافقة

الفعالة لبريتوريا — جنوب أفريقيا — . وهذا الاستعداد البريطاني لإعادة تأكيد المسؤولية ، (حتى لو كانت مسألة شكلية أكثر منها موضوعية ، منذ الحكم الذاتي [أى الحكم الذاتى الأبيض] لروديسيا الجنوبية فى عام ١٩٦٣) ، أعطى فريق التورى فى المؤتمر مادة إضافية وضرورية للمساومة .

وكان الكارنجتون أيضاً ميزة على حكومة من حزب العمال تعمل فى ظروف مماثلة وهى أن ترادف سميت موزوروا عرف أنه ليست هناك حكومة بريطانية أخرى تعطى شروطاً أفضل . [وكان سميت حريصاً على الحصول على شروط أفضل من بريطانيا ، لكنه عزل بواسطة الزملاء السود والبيض على السواء ، كما أن احتجاجاته قوبلت بالاحتقار من جانب كارينجتون] . لم يكن فى المستطاع تواجد سياسة « فلنستمر حتى تأتى حكومة تورى ، مما أودى بمحاولات أوين من أجل تسوية . وبالمثل ، عندما صرح أوين ، فى مفاوضاته مع القوميين السود المنفيين بخصوص المقترحات الانجلو أمريكية ، بأنه « لن يقبل فيتو من أحد ، ، فإن الوطنيين السود أحسوا بأنه كان يخادع . وإن حزب العمال ، بسبب ضغوط على اليسار ، لم يكن مطلقاً تحت أية ظروف يؤيد أى مشروع دون تأييد كلمتا جماعتى العصابات . وكان هذا عيباً حتمياً خطيراً فى مقدرة حزب العمال على المساومة . ومع أن تكتيكات كارنجتون من أجل التفاوض انتشرت بمهارة ، فيجب تأكيد أن محاولة التورى الناجحة فى التوسط قد حالفها التوفيق أيضاً من حيث النوقيت الأمر الذى تعذر على أوين منذ سنتين . وتصاعدت الضغوط منذ ذلك الحين ، بحيث لم يكن الضغط ضد كلا الجانبين شديداً جداً . لقد دفعت الحرب بالأسقف ، وسميت والجهاز الأبيض إلى وضع مساومة أكثر يأساً — مما لم يكن عليه الحال ، مثلاً ، فى جنيف عام ١٩٧٦ . وبالمثل فإن الشلل الاقتصادى لدول المواجهة أوقع ضغوطاً أشد على موجابى ونكومو أكثر من قبل . عندما

فتح مؤتمر دار لانكاستر، وهكذا كان الوقت قد حان أخيراً للتسوية .

وإن الذى دفع بالضربة أخيراً هو ثبات كارنجتون تحت التوجيه المباشر لرئيسة الوزراء تاتشر . تكلمت وزارة الخارجية البريطانية كلاماً غير رسمى عن الحل « من الطراز الأول » و « من الطراز الثانى » . الأول أحتوى كل الاطراف ؛ والثانى أحتوى بريطانيا ، والأحزاب الداخلية وربما أيضاً نكومو ، لكن بلا موجابى وعصاياته . قطعاً ، كانت تهديدات مسز تاتشر وتصميمها على التمسك بما أحسست بأنه مسألة مبدأ — على أساس جهل بالنتائج الدامية المحتملة — فتورطت فى الحل من الطراز الثانى ، حتى لو استلزم الأمر أن يكون بدون موجابى ، وهذا هو الذى جعل هذا الأخير يوافق . وربما كان هو الاعتقاد الذى له ما يبرره من جانب موجابى فى أن تاتشر وكارنجتون قد يتخطيا الصعاب التى جعلت تشددهما ينجح . حتى فى نقطة التشدد ، عندما كان موجابى متردداً للغاية فى قبول ما عرف بطريق غير رسمى على أنه « خطة الجدران » (الذى بموجبه تنحصر العصابات بالداخل حول ١٥ نقطة تجمع معرضة للهجوم الجوى ، وفى المناطق الشاسعة فى زمبابوى ، مما قد يحتمل معه تقمقر العصابات) ، كان قرار بريطانيا هو إرسال اللورد سومز إلى سالزبورى والذى قد يمنع حسب قول كارنجتون « الكرة من الانفجار » . ولذا لم يوقع العصابات بالتالى ، فإن بريطانيا كان من الممكن أن تجد نفسها فى روديسيا تقاثل كتلة من العصابات قتلاً فنياً بدون قوات بريطانية تقريباً وما يضيع كل فرصة لتوقيع دوى . ويجب أن نضيف أخيراً ، كهيئة لبريطانيا ، أن حكومة التورى كانت تحت وهم أن موزورىوا قد يكسب الانتخاب المخطط .

وفى تلك الحالة ، فإن تعرض نقاط تجمع العصابات قد يثبت . وقد لا يكون

من الصعب على حكومة فائزة لموزوريوا أن تجد إمداء لالغائها بأسرع ما يمكن بعد الانتخاب] .

بالطبع لم يرحب موجابي بأسلوب المؤتمر البريطاني ، وحتى قبل توقيع الإنفاقية ، بدأ أن بريطانيا « تناوش » جماعات العصابات ، وبينما قيل لموزوريوا واليهي « السلطة » البريطانية الجديدة . رؤساء دول المواجهة علنا من اتجاه بريطانيا ، لكن عندما طار موجابي إلى دار السلام في منتصف ديسمبر ، وقرر أن يتصدى لخطوة الجدران وكان الأسقف قد ذهب بالفعل إلى الوطن لكي يركز على ترتيبات خاصة بالانتخاب وترتيبات عسكرية ، فإن رؤساء دول المواجهة — وخاصة ميثيل — قالوا للعصابات أن يجازفوا بالتوقيع . وكان هذا أنتصار للدبلوماسية البريطانية .

— ٣ —

إن الأسلوب المماثل الذي اتخذ نحو حزب موجابي من جانب الإدارة البريطانية الجديدة في سالزبوري ، والذي إتخذه أعضاء كثيرون من نفس الهيئة التي نجح اتجاهها في لانكاستر هاوس ، استمر عندما تولت بريطانيا مقاليد السلطة الرسمية في روديسيا . منذ البداية ، وفي محاولة لتأكيد نفوذه ، وربما مدرك تماما لوضعه المصطنع الضعيف كحاكم إسم أكثر منه فعلا ، فإن سومز بدأ مصمما على أن يظهر للعصابات أنه لن يحدث أي شقاق أيا كان

ومن المؤكد أن العصابات ، وهي مدركة لتعرضها الجديد في نقاط التجميع المحددة بعد سنوات من خرق قوانين الحكم اللامرعى ، صممت على الإبقاء على نسبة من أصل الرجال بأقصى ما يمكن في القرى من أجل الانتخابات .

وموزوريوا ، الذي كان شغوبا أيضا بتجاهل الأوجه الغير مناسبة من الإنفاق ، وأظهر ميلا قليلا في السماح « لقواته المساعدة » المسلحة التي كان يتراوح

عددها بين ١٦٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ ونظرياً جزء من قوات السلام الوطنية تحت قيادة البيض ، من أن تستدعى بواسطة قوات الكومونولث أو أن تبقى في قواعدها . وبالفعل فإنهم جابوا الريف ، وكانت أكثريتهم من المدنيين الذين كان هناك شك في أنهم يؤيدون موجابي . لكن بدا أن الإدارة البريطانية كانت حساسة فقط لحرق العصابات للإتفاقية ، قائلة أن العصابات الاشتقاقية لم تكن في الواقع منحازة للأسقف وأن كثيراً منهم استخدموا بما يفيد « نشاط المجتمع » مثل إصلاح الطرق وتمهيد مراعى الماشية . وفضلاً عن ذلك ، وفي مدى أسبوعين من وصول سومز ، أنتشرت قوات الأمن لمهاجمة العصابات « الغير شرعية » (أى هؤلاء الذين أخفقوا في الوصول إلى نقاط التجمع حسب الخط المرسوم) ، كما أنه تم رفض العروض التي قدمها كل من نكومو وموجابي لإرسال قواتهم . وأخيراً يبدو أمام الشعب الإفريقي كما لو أن سومز كان منحاذاً ضد موجابي . لقد امتدحت عصابات نكومو عموماً من جانب البريطانيين لنظامهم ، الذي كان على شكل أفضل بكثير من قواتهم من الزانو ، لسكن السرعة التي بدا بها سومز وإدارته يهتفون بها نكومو سرعان ما تمت عن رغبة لقبول نكومو في حكومة بدون موجابي . كان هناك شعور قوى في مجلس الحكومة يريد منع موجابي من دخول الانتخاب في مساحات كبيرة من الوطن . وكان واضحاً بشكل مؤكد أن كثيراً من عصاباته كانوا من المدنيين الضعاف . والعصابات التي قوتها المعارك رغم أنهم أقل من الاشتقاقين فإنهم كانوا أكثر فعالية وذلك في ضوء سيطرتهم الطويلة على المدنيين والتعاطف الاصيل فيما بينهم . لكن بدا أن خطايا مشاغبى موزوريوا والانغماس الواضح للإدارة الروديسية القديمة في أعمال السلب والتزوير والاعتيالات كانت كلها تحدث بلا غضب واضح .

إن الإدارة البريطانية ، التي أعتادت اعتماداً كلياً على البيروقراطية القديمة

التي كانت قد خدمت سميت بشكل فعال ، والتي كانت تعتقد كثيراً في المخاطر ومراكز المعلومات الروديسية ، كانت غير حساسة بشكل يدعو للغرابة لآمال الزمبابويين لدرجة أنها لم تمارس إلا القدر اليسير من سلطاتها على المؤسسة البيضاء وبدأت تسوى أكثر أخطاء الماضي وضوحاً وظهوراً . وكان البريطانيون متباطئين في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين زاعمين أن هؤلاء الإفريقيين الذين أرتكبوا مخالفات إجرامية دافعوا أسباب الحرب لا يمكن اعتبارهم « سياسيين » . وفي وقت الانتخاب كان ما لا يقل عن ٢٠٠٠ فرد لا يزالون معتقلين . وبالمثل بدا أن البريطانيين متباطئين في الاسراع بعودة اللاجئين ، الذي كانت تعوقه الإدارة الروديسية القائمة .

ولم يبدو سومز حريصاً على أن يدفع البيروقراطية إلى مساعدة الأحزاب التي في المنفى خصوصاً حزب موجابي بمنحهم الخدمات العامة التي كانت تعطى بحماس لفريق موزوريوا . وهناك مثل بسيط لكنه واضح على ذلك وهو فشل مكتب البريد ، بأسبوعين قبل الانتخاب ، في أن يتصل بـتليفونات موجابي في رئاسة الحزب .

ومما قلل من سمعة بريطانيا فيما يتعلق بعدم الانحياز في أعين معظم الإفريقيين والعالم الخارجى هو القرار الغريب بالسماح لقوات جنوب إفريقيا أن تبقى في زمبابوى مما فيه إنتهاك واضح للانكاستر هاوس . ثم الإدعاءات البريطانية ، التي كانت من الوجهة السياسية جوفاء من حيث المعنى ، في أن وجود فئات قليلة من قوات جنوب إفريقيا في شمال كوبرى بيت ، وهو حد من الحدود عبر الليمبوبو لن يؤثر على الانتخابات ، أمر أظهر تجاهل ملحوظاً لمعظم أشكال الحقد القومية في أفريقيا السوداء . وفي ٣ يناير ، بعد الإقرار بالوجود الجنوب الإفريقى بثلاثة أسابيع ، انسحبت القوة القريبة من الكوبرى ، رغم أن ما يزيد على ألف

من المتطوعين الجدد بقوا كأجزاء من وحدات أندجيت في الجيش الروديسي القديم .

ودفاعا عن سومز ، يجب الإقرار بأن إستعداده لأن يكون متساعحا مع قوات جنوب إفريقيا ومع قوات الأمن بقيادة البيض قد أستحدث بشكل كبير بخوفه من أن تتدخل بريتوريا في أى وقت تتدخل عسكريا أو أن تثور القوات التى تحت قيادة البيض ، إذا بدت بريطانيا متراخية نحو العصابات والممثلين السياسيين ، وأنه لمن الطفيف أن قوات الأمن ذات التفكير المستقل كانت تهدف إلى التقدم إلى نقاط التجمع لاقول إعدام ، وكان سومز كما قال مسئول بريطانيا كبير مضطراً للاعتماد على البيض ليضمن عدم نشوب تمرد .

وعلى أية حال ، فإن سياسة سومز بتت جدواها وذلك بمحصلتها النهائية وهى إجراء إنتخابات حرة وعادلة . وهذا أزاء من وزن إعدامه الخطير أنه كان من المهم جدا الإبقاء على قوات جنوب أفريقيا وعلى المؤسسة الروديسية البيضاء مها كان اثثن ، وحتى ولو بدا أن بريطانيا كانت مشايعة ضد مصالح موجابي وكان بمقدور سومز أن يبقى على الدعم الأبيض بشكل أقوى مما فعل ، وذلك لصالح النية الحسنة للسود الفائزين الذين كان يمكن أيضا أن يكونوا أكثر أصالة بعد الانتخاب .

غير أن ما هو أكثر أهمية من ذلك هو ما كان عساه أن يحدث في حالة ما إذا كانت نتيجة الانتخاب هى النتيجة التى كانت متوقعة من جانب معظم المراقبين . ذلك أن بريطانيا كانت شغوفة أن ترى نكومو تزعم حكومة إئتلافية حتى لو كسب موجابي معظم المقاعد وأيضا حتى لو حظى ، موجابي بأربعين مقعداً من المقاعد الثمانين المخصصة للسود في المجلس القوى المكون من مائة ، فمن المحتمل بشكل بالغ أن يطلب سومز من نكومو أن يرأس حكومة . إن الدستور

كان في غاية الوضوح ، كان سوره من غولا تماما أن يطلب ذلك من أى سياسى يكون بإمكانه في نظر الحكومة ، « أن يقود أغلبية في المجلس » . كان بإمكان نكومو برفض الانضمام إلى الحكومة كفرد ثانى لمرجابى ، أن يجعل من المتعذر على موجابى أن يرأس حكومة . وإذا كسب موجابى ما يزيد على ٤٠ مقعداً ويقل عن خمسين ، فمن المحتمل لكن ليس يقيناً أن يكون قادراً على نيل رئاسة الحكومة بموافقة نكومو . أما إذا حصل على أقل من ذلك فإن البريطانيين كانوا يأملون بوضوح في حكومة ائتلافية ذات وهذه وطنية برئاسة نكومو تشمل كل من موجابى وموزوريوا . وإذا رفض موجابى مكاناً ثانياً في ائتلاف ، فإن بريطانيا كانت ببساطة قد منحت السلطة لائتلاف بقيادة نكومو وبدون موجابى .

ولو كان موجابى قد استبعد ، لكان قد تبع ذلك بالتأكيد إراقة للدماء على مستوى أسوأ من ذى قبل . وإذا كان محتمل لتأييد موزمبيق لمرجابى ، فإن عوراً إفريقى قويا يتكون من زامبيا . نكومو — موزوريوا — وجنوب إفريقيا ربما كان قد نجح في فرض نفسه بشكل دموى ، لكن باحتمال أن هذا المحور ربما قد ينفصل في مواجهته لتمسك العصا بات . وحتى لو كان قد نجح فإن الائتلاف الناجم ربما كانت له ردود فعل أكثر سوءاً ، وربما كان هذا الائتلاف غير مستقر وسى الاستعداد على أن يحكم عن الحزب الذى تشكل بالفعل تحت قيادة موجابى . ذلك أن الرغبة الدافعة لمعظم الزمبابويين لم تكن وراء أيديولوجية خاصة ، بل كانت ببساطة رغبة في السلام واستئصال شأفة عدم المساواة من مجتمعهم . إن الفشل الكامل للقريب لموزوريوا في حبه للعصا بات والذى تبعه كبت لهم بعد انتخابات أبريل ١٩٧٩ ، أظهر للناس ببساطة أن السلام سوق يتحقق فقط بانتصار للعصا بات . إما في المعركة أو في الاقتراع . صوت نديبلى وكالانجا بالإجماع لصالح نكومو ، لكنها (وهى تمثل ٩٠ في المائة من

إجمالى السكان) كسبت له ٢٠ مقعداً فقط . أما غالبية الشونا فإنها صوتت تقريباً
كجمعة مع وسارت بكل قلوبها وراء موجابى ، وأكسبته له مقعداً — مقابل ثلاث
مقاعد فقط لموزوريوا . وكان واضحاً ، ثقة الشعب وأن موجابى ، كان يكتسب
تلك الثقة حينئذ . وثبت أن منطق القرويين والحضرين منطقاً صحيحاً . فإن السلام
عاد تقريباً مع المساء .

أما طريقة سومز في التحكم قبل الانتخاب — فتتمثلت في جفائه نحو موجابى ،
وتساهله نحو البيض وموزوريوا — كان فاشلاً في اعتبارات سابقة معينة لكنه
وجهه بنجاح على الاتجاه الصحيح نحو هدفه الحيوى الأول : الإجراء الفعلى
للاختيار . وبعد ذلك ، ظهرت مهارته الحقيقية في إقترافه السريع بأن تصحيح
المسار الوحيد لبريطانيا كان في تحالفها السريع ولكن المتأخر للنتصر ، موجابى .
ونجح سومز بذلك في إقامة رابطة مرموقة مع الزعيم الأسود وكان من حسن
حظ الحاكم البريطانى أن خضوع أيديولوجية المنتصر للبراجماتية سرعان ما
أصبحت واضحة . بالنسبة لبريطانيا وسومز ، أصبح الانتصار مذهباً ، ذلك
أن الخلاف السياسى والصراع المحتمل والتنافر الدولى الذى كان قد صاحب عملية
بناء الائتلاف تم تحاشيها كلها . لقد نسيت عمليات السلب والذهب الماضية مع
موزوريوا وسميث . وتصاعدت سمعة سومز . وسوف يكون تهكما كبيراً فى
الفاظ دولية أن سمعة سومز وكارنيجتون وتانشرف قد علت بفعل عظمة انتصار
موجابى الذى لم تكن تخطر على بالهم أو يقصدونها . لقد تمت مهجزة سومز بحظ
ومهارة .

رغم تاريخ المرارة والكبت في زمبابوى والتعسف الداخلى داخل حزب موجابى ، فإن صعوده للسلطة كان أكثر نجاحا مما كان يتوقع له. فى السنتين التاليتين فإنه قد أحرز قدراً أكبر من الإستقرار داخل الحزب عن ذى قبل. وسارت الطبقة المتوسطة السوداء ، التى كانت أفقر بكثير فى زمبابوى عنها فى الدول السوداء الأخرى عند الإستقلال ، وراء هذا القائد الجديد . وحظى أيضاً بمساندة قائد الجيش الأبيض بيتر والز. كما أن الطبيعة الواضحة لإنصاره فى الانتخابات وفرت له أقوى نقطة بدء محتملة .

كانت أول مهامه هى إعادة البناء الاقتصادى الوطنى والمصالحة الاجتماعية . كان مستشاروا الحكومة الاقتصاديون ضد سلسلة من عمليات ارتفاع الأجور ، لكن معدل الأجر السائد فى المدن الذى كان يتراوح بين ٦٠ دولار و ٧٥ دولار فى الشهر هو أجر منخفض جداً بالقياس إلى الـ ١١٥ دولار التى تكفى أسرة إفريقية نمطية تتكون من ستة أفراد . يتقاضى الخدم والعمال الزراعيين أجراً ضئيلاً يبلغ ٤ دولار فى الشهر . وقبل الانتخاب بأسبوعين أجبر وزير العمل الجديد بائع خط حازم ضد الاضرابات التى كانت تشن بخصوص ارتفاع الأجور بما يزيد عن ٦٠ فى المائة .

ومع ذلك ، فإن مزايا السلام كبيرة جداً لدرجة أن التقدم يجب أن يستتبعه توقعات جماهيرية لمدة عام أو عامين على الأقل . إن الميزات الحديثة لإعلان الاستقلال المنفرد لروديسيا سوف يصبح واضحاً أيضاً ، لأن الاعتماد على النفس الذى وفرتة الأمم المتحدة لروديسيا سوف يكون أصلاً ثابتاً ودائماً لزمبابوى . والى كانت تحسد عليه كثيراً من جانب دول أخرى كثيرة . من دول العالم الثالث التى تعتمد على بعض سلع يمكن أن تضطرب أسعارها فى السوق الدولى بشكل خطير.

سوف يكون التحسن الاقتصادي الأسود بطيئاً ، لكن إذا أرسى الاستقرار السياسي وإذا بقي عدد كاف من البيض لتقديم الخبرة ، فإن مزايا السلام ، والثروة الوطنية الكبيرة والمتنوعة للبلد ، والتركيب القوي ، وصبر الشعب الطويل كلها تضمن نمواً كافياً لتحويل زمبابوي الجديدة إلى واحدة من أكثر الدول إزدهاراً في إفريقيا .

إن قبول موجابي الواضح للحاجة إلى الابقاء على مهارات البيض الاقتصادية تبرز أيضاً حرصاً قد يلقى كثيراً من الاتجاه الماركسي والنعمة الثورية للمنفى . ويصف أحد أصدقاء موجابي المقربين النموذج الاقتصادي والسياسي لموجابي على أنه « وسط بين الديمقراطية الاجتماعية السويدية وبين يوغوسلافية تيتو » . كما أنه حدد أيضاً عقيدة أن نظام تعدد الأحزاب هو « ميزة لا يمكن لدولة نامية أن تقدمها ، لكنه سوف يلغى » فقط بموافقة الشعب ، ومن المحتمل أنه خلال الفترة الانتقالية للسنتين القادمتين فإن الجانب المثالي والتجريبي في طبيعة موجابي السياسية سوف يكتب لصالح الجانب الإجماعي . وإذا كان هناك إتجاه نحو السيادة والمساواة الشديدة فإن ذلك يتوقف بشكل كبير على نشاط المعارضة الدستورية والغير دستورية . وسوف يعتمد ذلك أيضاً على مقدرة الاقتصاد المختلط والخدمة المدنية البيضاء على مساندة مثل موجابي الكبيرة ، وعلى توفير مكاسب للسود .

ومع ذلك فإنه من المحتمل أن نظام الحزب الواحد قد يصل عما قريب . ويشاهد مثل هذا النظام في دول إفريقيا كثيرة بشيء من التبرير على أنه الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها إستبعاد القبلية من الجهاد السياسي وذلك حيث أن الأحزاب السياسية في الدول متعددة الأحزاب تتخذ إتجاهاً شعبياً . تلك هي الحالة فعلاً

بالنسبة لحزب نكومو الزانوا (الذى أعاد تسمية نفسه هذا العام بالجهة الوطنية) وبالنسبة لحزب موجابى الزانوا. وفي زمبابوى فإن التحرك نحو دولة ذات حزب واحد سوف يكون ميسورا باعتزال نكومو السياسى. الذى هو عملاق فى معسكر ندييل — كالانجا الشعبوى، وذلك رغم أنه لا يظهر أى إشارة فى أنه على استعداد الانحناء فى الوقت الحاضر. وهو يبدو، فى الواقع، مترددا فى قبول هزيمة حزبه، وذلك بغض النظر عن إنغماسه الفرعى فى إئتلاف. لكن إذا أجرى إستفتاء على أمر الحزب الواحد، فهناك إحتمال قوى أن معظم الناس سوف يقولون نعم. ويمكن للفرصة أن تأتى فى مدى خمس سنوات.

وفى الوقت الحاضر فإن الجهة الوطنية كشريك حديث فى الائتلاف، تبقى مصدرا خطيرا للنزاع حيث نكومو يرفض رفضاً قاطعاً خارج جماعته الشعبوية، وخاصة لأنه أخذ باستمرار أقصى عناية للحفاظ على جهاز تنفيذى وطنى غير قبلى يبلغ ثلاثة أرباع الشونا ويحتضن معظم الجماعات الشعبية فى البلاد، بما فى ذلك البيض، والكورودس (وهم أناس من عنصر مختلط) والهنود. ومنذ هزيمته فى الانتخابات. إتهم نكومو بريطانيا بتسيير الانتخاب لصالح موجابى. وشعر أيضاً أنه خدع بقرار موجابى من أن يعطيه مقعدا واحدا فقط من المقاعد العشرين المخصصة للشيوخ Senate بواسطة رئيس الوزراء أو تلتخب بواسطة المجلس الذى يسوده الزانوا، وتخصيص أربعة وزراء للجهة الوطنية ونائب وزير من بين الـ ٣٣. بالإضافة إلى ذلك، فإن سلطات نكومو فى وزارة الداخلية قد قيدت بإزالة الإدارة الريفية — (التي كانت إدارتها التنفيذية هم منفذى الأقاليم الأقوياء من البيض فى إحتياطيات القبائل) — لإزالتهم إلى مصالح الحكومة المحلية، بينما نقل فرع الشرطة الخاص وإدارة المخابرات أيضاً إلى التبعية الخاصة لرئيس الوزراء وبدأ حزب نكومو يتطلع مرة ثانية إلى خلفائه القدامى من الجهة الشرقية من

أجل ، التأييد والمساندة ، . وتباين المواقف داخل حزب موجابي نحو حليفة الائتلاف من مجرد مناوشات إلى عداء مطبق .

— ٦ —

ومثل هذا الشعور السيء هو شعور خطير يوجه خاص في النطاق العسكرى حيث أن لموجابي ما يزيد عن ٢١٠٠٠ من العصابات المدربة مقابل ١٢٠٠٠ لنكومو في زمبابوى . إلا أن رجال نكومو كانوا مزودين بأحدث الأسلحة المتطورة والتقليدية ، وكانوا يأبون أن يخضعوها لقيادة مركزية . وعلاوة على ذلك ، فرغم شدة قيادة عصابات الزانو التي أضعفت بشكل بالغ يموت تونجوجارا ، فكان يتعين على عصابات الزانو أن تقنع بقبول الإصلاح الجديد محل المذهب الثورى السابق . وسوف يكون عملا جيد التخفيض بقدر الإمكان لعدد قوات العصابات المقدرة بـ ٣٣٠٠٠ في زمبابوى بأسرع ما يمكن . فى تخفيض الجيوش — وهى عملية جوهرية — لم توجد صيغة حتى منتصف مايو ١٩٧٩ لإشباع طلب نكومو من أجل الحياد العسكرى ، والذي تقاومه عصابات موجابي بشدة . وحقاً كانت هناك إشارات متزايدة لعدم الولاء من جانب قوات نكومو . وتماسك جيشا العصابات والجيش الروديسى القديم يتقدم بهبط ، وهناك فقط ٢٠٠ فرد من كل جانب حتى ذلك الحين كانوا يتلقون تدريباً مشتركاً .

ولم يغب عن ذهن موجابي الذى هو فى نفس الوقت وزيراً للدفاع أن الخليط الشعبوى العريض داخل القوات الإفريقية الروديسية ، — المشاة — وهى كتيبة المشاة السوداء الرئيسية فى قوات الأمن القديمة ، هو أكثر نجاحاً بكثير جداً عن ذلك الذى داخل جيوش العصابات . (حيث عصابات الزانو تكاد تكون كلها من الشونا ، بينما قوات نكومو قد تشمل تقريباً ١٠ فى المائة من الشونا إلى ٩٠ فى المائة

من الكالانجا والندييل) ، وبذلك ، فتحت تعليمات من الضباط الروديسين البيض والضباط البرتغاليين ، فإن المشاة الإفريقية الروديسية لم تعد تعتبر الجزء المركزي للجيش الزمبابوي الجديد. وبالنسبة لموجابي ، سوف تبقى مشكلة زابو - ندييل تهديداً خطيراً وهو ما حدث بالفعل في شهر فبراير ١٩٨١ ، غير أن موجابي تمكن من السيطرة على الموقف .

كذلك فقد كان من المحتمل أيضاً أن مسألة البيض سوف تصبح خداعية للغاية بعد انتهاء شهر العمل عشية الاستقلال ، بفعل سنوات من الدعاية السابقة التي صورت موجابي باستخدام أدواته النفسية الناجحة، فإن إستراتيجياته الماهرة والمقنعة للتصالح منذ الانتخاب قد إستقبلت بحماس من جانب جمهور البيض الذين أعترفهم الدهشة . لكن كثيرين من البيض كانوا يجدون من الصعب قبول مساواة إجتماعية حقيقية ، وعلى سبيل المثال في المستشفيات والمدارس ، حيث يأملون خاطئين أن الانفصال بالنقود وليس بالقانون سوف يظل هو المعيار .

وفضلاً عن ذلك ، فإن التزايد المحتمل للسلطة السوداء كي تحمل محل البيضاء ، بما في ذلك تحويل مؤسسات مستقلة مثل الإذاعة والصحافة إلى السلطة السياسية (والتي ظلت تخضع لسميث) والجامعة أيضاً ، سوف يخفض الروح المعنوية لكثير من البيض . وسوف يجد الكثيرون أنه من الصعب التكيف مع التقاليد الجديدة مما سوف يكون له وفقاً شرساً على الأمور ، بينما تجرى التوضيحية ببعض المستويات المعمول بها في روديسيا البيضاء لصالح التعمية الإجتماعية بين السود . وقد أظهر موجابي إرادته في أن يعامل البيض المتعاطفين بإحترام وكرم وذلك بتعيين اثنين من البيض في وزارتين رئيستين. لكن أمر بقاء كثير من البيض لا يزال محل تساؤل ومن المتوقع أنه في ظرف خمس سنوات ، سوف يبقى فقط حوالي ٨٠٠٠٠ من الـ ٢٧٨٠٠٠ منذ ٨ سنوات .

غير أنه وبفرض أن المجتمع الأبيض غير قادر على قبول العالم الجديد ، فن المهم لخطط موجابي الاقتصادية أن تكون عملية لإسحاب البيض عملية منظمة . وهذا يتوقف بشكل بالغ على مقدرة رئيس الوزراء في فرض آرائه المكتسبة حديثاً بشكل قوى على لجنته المركزية . التي هي عصب حزبه . وقد كانت القرارات في الزانو عادة تتخذ بالإجماع ، بالتمسك بتقاليد الشونا ، وذلك بالمقارنة بحزب نكومو الزابو ، حيث رأى الزعيم له التأثير القوي . حقاً ، كان أحد أسرار النجاح المكتسب لموجابي ، حسب نصوص الحزب ، هو قدرته على السماح لكل فرد أن يقول أو أن تقول رأيه قبل تشكيل سياسة متفق عليها بالإجماع . ومن هنا ، كانت القرارات تتخذ بعد وقت طويل وبمشقة — والشاهد على ذلك الجلسات التي لا حصر لها — والتي كانت تستغرق الليل بطوله في لانكاستر هاوس ، ونفاد صبر ميتشيل بين الحين والآخر عند تعامله مع الزانو في موزمبيق . وإن الآراء المختلفة التي لا تزال توجد داخل الزانو يمكن أن تهدد وتشمل لهيب العصبية التي بذل موجابي الكثير لإخمادها منذ الأيام السوداء لموت تشيتريو . واللجنة المركزية — التي تبلغ حوالى ٣٧ من الأعضاء الفعاليين — هي هيكل موازى لمجلس الوزراء الجديد ، وقد يستلزم أن تكون منحازة للحكومة لكي تعمل بشكل فعال . لكن تقاليد الحزب يمكن أن تجعل هذا صعباً .

وكان أول مجلس وزراء لموجابي هو محاولة واضحة لموازنة الجماعات داخل اللجنة المركزية . إن لإحتواء الزابو ، كما أبرز أصدقاء نكومو ، لم يكن إهتمام موجابي الرئيس ، كما لم يكن تعيينه للبيض ، كان أكثر أهمية هو إختيار الوزراء داخل الزانو ، وتقسيم الجهود بالتساوى بين أكبر إثنين من المجموعات الخمسة

الرئيسية في الجماعات المتحدثة باسم الشونا ، وهما الكارانجا واليزورو ، وأكبر جماعة هي الجماعة الثالثة ، المانيكا ، وراهما فقط . وقد يكون من الخطأ تمييز الزانو على أنه ينقسم ببساطة إلى عصابات شعبية ، رغم أن التصارع الشعبي (بين الكارانجا والمانيكا) كان بكل تأكيد عاملاً رئيسياً في مسألة تشيتوبو . لكن التجمعين الرئيسيين داخل الزانو ، رغم كونهما مفكرين ، ركزا على نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الحزب سيمون فريندا وعلى السكرتير العام ووزير الطاقة البثرية إدجار تيكري ، ويعمدان بذلك إلى جذب الكارانجا واللا كارانجا (أساساً المانيكا واليزورو) على التوالي .

كما لم تكن الإيديولوجية هي الرابطة الأساسية بين المجموعتين ، رغم أنه في فترات الشقاق السابقة فإن ذلك كان إتجاه كلا الجانبين . لاشيء يصور هذا الإفتقار إلى العمق الإيديولوجي الحقيقي أكثر من إستعداد هؤلاء الذين ينتمون إلى الجناح الأيسر والمحتجزين باسم الحزب في موزمبيق ليعيدا لإنحيازهم مع الرجعيين ، في إطلاق سراحتهم تماماً قبل إنتخاب ١٩٨٠ . من بين الـ ٧٤ معتقلاً السابقين والذين هين معظمهم على أنهم « Maoist » ، أى إتباع ماوتسى تونج أو « موالين للسوفيت » ، والذين كلهم تقريباً دفعوا موجابى بأن «باع نفسه» ، فحوالى النصف إنضموا لسياتول ، وعدد مماثل لهم إنضموا لنكومو ، بينما إنضم ستة إلى الأسقف . لقد تطارت الأمانى الإيديولوجية بسرعة .

وفيما يتعلق بمنيندى وتيكرى ، فإن الإنطباع وليس الإيديولوجية هو الأساس . فزيندى ، الرجل الأكبر ، كان حريصاً ، ومحافظاً ، ومحباً للتصالح بطبعه . فعلى سبيل المثال ، فإنه أشار بإعادة المشقة في عام ١٩٧٨ بينما شجع تيكري على رميهم بالرصاص .

لأن تيكري عدواني وجبرى وله في الحزب نفس قوة موبندا . على سبيل المثال

ففيما يتعلق بأمر السياسة العاطفي (الانفعالي) نحو البيض ، فإن تردد تيكرى ورفاقه المزاجي في المناداة بالتدريج (بالتدرج في هذا الخصوص) قد يرمى بالإعتبارات الإقتصادية جانباً . لكن هذا يكاد يكون أمراً متعلقاً بالأيديولوجية . بنقض النظر عن البيض ، فإن رفقاء تيكرى لم يكونوا شخوفين بإحتواء أى من أعضاء الزابو في مجلس الوزراء . إن تيكرى عدائياً بوجه خاص نحو نكومو ، وكانت جماعته في صعود منذ الاجتماع السري لزعيم الزابو في أغسطس ١٩٧٨ مع سميث في لوزاكا ، وهو في نظر الزانو أمراً من أمور الحياة . إلا أنه يجب التأكيد على أن التجمعات مفككة وعلى أن مزيندا وتيكرى كان لكل منهما زملاء لا يتناسبا مع النماذج الموصوفة أعلاه . لكن يصح القول بأن الحالة السائدة لمجموعة تيكرى سوف تجعل من الصعب التعاطف نحو نغيات موجاني الجديدة .

- ٨ -

وإن لاجتماع التسعة دول السودان بما فيها زيمبابوي في لوزاكا يومي ١ ، ٢ أبريل ١٩٨٠ نتج عنه بعض الرسائل السياسية الملحوظة ، لكن من الصعب ترجمتها إلى حقيقة إقتصادية في المدى القصير وقد أكدت بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند تعهدهم بالإستقلال الأخير للاقتصاد العنصري (المجزأ إلى إقتصاد للبيض وإقتصاد للسود) ، رغم أنهم حالياً مرتبطين بجنوب إفريقيا بإتحاد عرقي في لوزاكا وما لاوى ، الدولة السوداء المحتمل أنها على علاقات ودية مع جنوب إفريقيا ، أعلنتا أيضاً - للمرة الأولى - تضامنها مع المجموعة السوداء في الوقت الحاضر فإن القوة الإقتصادية النسبية لجنوب إفريقيا ترجح أن إعادة التوجيه الإقليمي المقترح في لوزاكا سوف يكون عملية تدريجية . وطبقاً لتقرير التنمية العالمية عام ١٩٧٩ ، الذى أصدره البنك الدولى ، فإن لإجمالى صادرات سائر الدولة الممثلة في

لوزاكا ما عدا زيمبابوى ، تبلغ ما يقل عن ثلث صادرات جنوب إفريقيا وناميبيا . بمعنى قارى إفريقيا ، وبغض النظر عن أصول الثروة المعدنية المشهورة لجنوب إفريقيا ، فإنها تلتج ٢٥ فى المائة من سائر الإنتاج الوطنى المكشف للقارة ، ٩٠ فى المائة من الصلب بالقارة ، وخمسين فى المائة من الطاقة التوليدية و ٤٧ فى المائة من التليفونات ، و ٤٤ فى المائة من المركبات ذات الموتور ، و ٤٠ فى المائة من سائر الصناعة ، و ٣٠ فى المائة من كل الاستمنت . ولم تعد الصادرات وقفاً على دولة بدولة ، لكن المؤشرات تبين أن ١٦ فى المائة من الإجمالى يباع لأفريقيا السوداء . فى هذا الصدد ، نجد أن من الملاحظ بشكك خاص هو تصدير الأطعمة الأولية والمصنعة ، والى تكون فى الغالب حيوية للصحة السياسية لدول مثل زامبيا وزائير ، وآلات وقطع غيار للتعدين وللتنقيب عن المعادن ، والصناعة .

ورغم نداءات منظمة الوحدة الإفريقية بمقاطعة كل بضائع جنوب إفريقيا ، فإن دولاً إفريقية كثيرة تتاجر بشدة مع برتوريا . وأن نظام النقل ، والسكك الحديدية والموانى فى موزمبيق تعتمد كلها إلى حد كبير على خبرة جنوب إفريقيا وتمول فى الجوانب الأعظم منها مرسوم (بعوائد) المواصلات على صادرات جنوب إفريقيا ، والى تمر ١٧ فى المائة منها من خلال ميناء مابوتو . من تجارة زامبيا ومالوى كما أن ٣٠ فى المائة و ٣٥ فى المائة منها على التوالى مع جنوب إفريقيا . وتصدره آلات التنجيم إلى غانا ، ويشتري الخشب الجاف من الكونغو برازافيل ، وكثير من البلاد المواكبة لفرنسا لها روابط تجارية ، ويقال أن نيجيريا تستورد الطعام عن طريق أطراف ثالثة . وفى العام الماضى اشترت كينيا ما قيمته ١١ مليون دولار من القمح ، وعليه علامة تشير إلى أنه من إنتاج موزمبيق وتستغل تكنولوجيا الماس والتسويق من جنوب إفريقيا فى أنجولا ، وأنزانيا وسيراليون . وجابت كثير من الزخارف لمؤتمر الكومونولث فى لوزاكا فى أغسطس

١٩٧٩ من جنوب إفريقيا . وحتى عندما عقد مؤتمر لوزاكا فى إبريل ١٩٨٠ ، كان يجرى فتح طرق جوية جديدة بين جوهانسبرج ولوزاكا ، رغم أنه كان هناك تأخير بسيط وذلك لعدم إدراك المشتركين فى المؤتمر .

- ٩ -

إن الوسيلة الأولية الواضحة لمجابهة التسلط الإقتصادى لجنوب إفريقيا فى المنطقة هى تطوير طرق نقل بديلة، وذلك لأن خط سكة حديد بنجويلا فى أنجولا معطل بسبب عصابات جوناس سافيمبي المعروفة باسم بوتيتا وبسبب سوء إدارة ميناء دار السلام ، فإن زامبيا تجد نفسها أحيانا معتمدة كلية على خطوط سكة حديد جنوب إفريقيا من أجل صادراتها من النحاس فى الدمام الماضى . أما وقد أصبحت زمبابوى الآن مستقلة وسرعان ما أصبحت خطوط السير إلى بيبيرا وإلى ما بوتو فى حالة تشغيل، فإن نظام النقل الإفليمي يجب أن يقلل اعتماد تدرجيها على جنوب إفريقيا . ولو أصبحت ناميبيا مستقلة فهناك احتمال بربطها بخط سكة حديد ناحية الغرب بساحلها الذى على المحيط الأطلنطى . وفى الماضى فإن محاولات التطلع ناحية الشمال أحيانا ما أخطت . فعلى سبيل المثال ، فإن خط بوترام الذى صمم لتسهيل تجارة بوتسوانا نحو الشمال مع زامبيا . قد أصبح ببساطة توجيه إضافى لساحل جنوب إفريقيا التى تمقل بسهولة أكثر بطريق البهر إلى زامبيا وفيما ورامها إلى مالابوى .

وإن تكلفة تطوير النقل الإفليمي أمر مخيف للدول السوداء . ففي لوزاكا يلاحظ أن التحسينات الضرورية قد تكلفت حوالى ٢ بليون دولار ، تعترض كلها عمليا من الخارج . وإن مقرضى المقود الغربيين يزدادون تشدداً فى شروط منح قروضهم لدول العالم الثالث والتي لا يقوم الكثير منها بـداد الديون فى حينها

وزمبابوى مثلاً ، وحققاً ، فإن الشروط شديدة القيود للقروض من رصيد النقد الدول ومن البنك الدولى وتفسر أحياناً من جانب الدول الإفريقية السوداء على أنها هجوم على سيادة الشعوب الفقيرة نظراً لتفشى ظاهرة الاعتماد على الدول الأخرى . لكن مؤتمر لوزاكا لإقترح إنشاء رصيد تنمية يشمل الجنوب الإفريقى كله ويدار بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقى . وقد إجتمع التسعة الأعضاء فى مؤتمر لوزاكا مرة أخرى فى زمبابوى فى سبتمبر ١٩٨٠ ، وفى مؤتمر آخر فى نوفمبر من نفس العام لتقديم المعونات ، وإن القصاص على الوضع المخرج لزمبابوى قد نتج عنه دفعة نفسية مهمة ، كما قال ميتشيل فى لوزاكا : « يجب أن نجرب عقول التكنولوجيا راطيين التى تأسرها جنوب إفريقيا » . وتكلم الرئيس كيغيث كاوندرا رئيس زامبيا بأمل عن « الحزام القارى » . ومع أن النظرة الإقليمية قد يستغرق وقتاً طويلاً لنواقى ثمارها إلا أنها يمكن فى النهاية أن تأتى بنتائج ناجحة . فإنها تقدم سلاحاً رئيسياً للعملية البطيئة للقضاء على التمييز العنصرى .

ولكن فى المستقبل القريب ، فإن الفوائد قصيرة الاجل للدول الفردية يمكن أن تقدم نفس النوع من العقوبة المتعمدة التى حطمت مجتمع شرق أفريقيا (بما فى ذلك كينيا وتانزانيا وأوغندا) . على سبيل المثال ، من المحتمل إمكان حث زامبيا على أن تفرض تعريفات جمركية على سلع زمبابوية معينة ، إذا وجدت صناعة زامبيا نفسها مهددة بسلع أرخص وأحسن من جارتها الجنوبية حديثة الاستقلال ، تماماً كما احتجت تانزانيا على قدرة كينيا فى إغراق السوق التانزانية . وفى النهاية الإدارة الشديدة لبلاد منفردة وتقوية نماذجها السياسية قد يكون هو المنعنى المائلى ، والذي فى الوقت الحاضر غالباً ما يكرن به قصور ، ذلك أن البلاد الإفريقية الجنوبية السوداء ترغب فى تخلص نفسها من خضوعها الاقتصادى السارى لاقصاد التفرقة العنصرية .

وفي هذا الصدد ، يمكن اعتبار موجابي في كل من أفريقيا السوداء والبيضاء
لنداس هادى للمستقبل . ومن وجهة نظر أى أفريقى فان نجاح انتخاب موجابي
قد ألقى بعلامة استفهام أخرى على عملية القضاء على الاستعمار فى ناميبيا وقد يجبر
جنوب أفريقيا أن تؤكد على معارضتها للمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا .
ولعل ما هو أكثر أهمية هو أنه إذا نجحت تجربة موجابي فإنه قد يكون لذلك رد
فعل محتمل فى موزمبيق وزامبيا . وإن ميشل Machel يبين بالفعل عدة
إشارات لإعادة التفكير فى السياسة الاقتصادية ، ويتحرك نحو مشروع أكثر
حرية أيضا يتطلع بشكل متزايد للاستثمارات الغربية . وإن موزمبيق مثلها مثل
زامبيا عمدت إلى أن ترجع أوجه القصور فى اقتصادها إلى الحرب الزمبابوية ،
التي كانت بالفعل مسؤولة عن التدمير الهائل لصحة الدول المجاورة . بل أن
موزمبيق قد لحقها ضرر خطير بعد الاستقلال بفترة قصيرة منذ ٥ سنوات بفعل
خروج حوالى ربع مليون برتغالى أبيض ، الأمر الذى ترك فراغاً هائلاً فى صفوف
الادارة الوسطى والعليا بل بين العمال المهرة والفنيين . ومن الناحية السياسية ،
احتفظ حزب فريليمو الحاكم تحت زعامة ميشل بشيء من دفعه الثورى ومثاليته
ولو احتفظت زمبابوى بمشاطها الاقتصادى فإن الأيديولوجيين فى موزمبيق
الذين نادوا بمراقبة دقيقة للمذهب الماركسى الاقتصادى يحتمل أن يكونوا تحت
ضغط شديد ، وهماك بالفعل إشارات واضحة لذلك . ورغم أن أعضاء الحزب
استنكروا إلغاء مارسيلينو دوس سانتوس ، النائب السابق للرئيس ، من وزارة
التخطيط ، وجورج ويديلو من وزارة الاستعلامات (ولا يزال كل منهما يشغل
مركزاً هاماً فى الحزب) ، فإن من المحتمل جداً أن أعضاء حزب اليسار فى الحكومة
سوف يتعرضون للهجوم . وإن الشقاق السياسى والعسكرى داخل موزمبيق ،

والذى أشعلته فيما سبق حكومة روديسيا، قد يكون أكثر خطورة مما كان متوقع. فإن ميتشل الذى تعانى بلده من أوجه قصور فى كثير من السلع الأساسية، يعرف أن عليه أن يتخذ إجراء سريعاً للقضاء على عدم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى. ويحتمل أن تشهد السنوات القادمة تغييرات سياسية واقتصادية مذهلة فى موزمبيق، لكن الخطوة صوف تتوقف على نجاح موجابى فى زمبابوى.

أن زامبيا ليست أقل خطراً من موزمبيق، وإن سمعة كاوندا ليست أقل انخفاضاً داخل الوطن عن سمعة نظيره فى موزمبيق. والشهور الأولى لحكم موجابى قد جعلت، التقنوقراطيين فى زامبيا يلتقطون الأنفاس. وهذه المجموعة قد عانت بشكل متزايد من اعتماد كاوندا على الحرس السياسى القديم الذى أساء تسيير دفة الإدارة بشكل كبير. وإن نعمة الإنسانية كلها لها صدى أجوف ضد المازايا والترف الذى كان يستمتع بها كثير من كبار الساسة فى زامبيا. وإن رفض السماح لآى مرشح أن يقف ضد كاوندا من أجل الرئاسة عام ١٩٧٨ يستنكر بشكل بالغ من جانب التقنوقراطيين اليوم. وإذا استمر موجابى فى تجنيد اقتصاد يوجه رأسمالياً وأيضاً قدرأ من الحرية السياسية فى زمبابوى، فإنهم سوف ينادون بتغييرات اقتصادية وسياسية فى زامبيا أيضاً. لقد أغرق كاوندا الامتيازات على أصحاب البنوك هناك وعلى عديد من الوزراء السابقين. وكلامهم من التقنوقراطيين المتمكنين، لتجنيدهم للعودة إلى سياسة تعدد الأحزاب التى قد تكون ذات فائدة. إن الحالة البائسة للحزب الحاكم الوحيد فى زامبيا لا تبرهن فى حد ذاتها على أن نظام الحزب الواحد ليس فعالاً، لمكنها مثال صارخ يوضح أن حالة الحزب الواحد يمكن أن تصبح سيئة من الوجهة السياسية فى حالة الافتقار إلى التوجيه والقدرة بين كبار السياسيين.

بالنسبة لجنوب أفريقيا ، بين موجابي عدم جدوى أنصاف الحلول السياسية
الموضوعة لإرضاء أغلبية سوداء - قلقة وليس لها حق التصويت . فوق كل اعتبار
فإن انتصار موجابي قد أكد جاذبية القومية العسكرية . منذ اجتماع لوزاكا في
أبريل ، فإن جنوب أفريقيا لابد وأنها أدركت أيضا بشكل متزايد أن أى قبول
رسمى للسيادة الإقليمية الاقتصادية لجنوب أفريقيا هو أمر مكروه تماما بالنسبة
للدول السوداء ، وأن أية محاولة للتصالح بين المؤسسة البيضاء في جنوب أفريقيا
وبين أفريقيا السوداء يمكن أن تنجح فقط عن طريق الإلغاء الكلى للتفرقة العنصرية .
وقد يكون من المهم للبيض في جنوب أفريقيا إذا أرادوا لأنفسهم تغييرا شديدا
أن تصبح حكومة موجابي أكثر تسامحا مع عدد وفير من البيض في زمبابوى عما
يخطر ببال الرأى العام للبيض في جنوب أفريقيا .

وسوف تنزل جنوب أفريقيا حتى وبشكل متزايد عن العالم الخارجى ، غير
أنه لو قيس للمنغوظ الإقليمية على جنوب أفريقيا أن تكون لها فعالية ، فإن العدا
الدولى المتواصل المطالب لدفع خطوة الإصلاح في جنوب أفريقيا . يجب أن
تصحبه معونة هائلة من الغرب لتلك الدول السوداء التى اجتمعت في لوزاكا والى
تتخذ ارتباطاتها الاقتصادية المالية مع جنوب أفريقيا تبعدها عن مقدراتها على
المعارضة ، ولكن من خلاله تلك المستوطنات تصبح زمبابوى المركز الجديد
لكوكبة متبادلة من دول جنوب أفريقيا .

وحتى الآن — ومع ذلك فإن المعونات لزمبابوى ما هى إلا نسبة ضئيلة
جدا عن المطلوب ، وإن الاسهام البريطانى — وهو أكبر معونة حتى الآن — هو
اسهام غير كبير ؛ إذ بلغ ٧٥ مليون جنيه استرلىنى عن السنوات الثلاث الماضية
في حين أن وعود الولايات المتحدة أصبحت هزيلة .

إلا أنه من وجهة النظر الغربية فإن انتصار موجابي أصبح حتى الآن نصرا له قيمته بالإضافة إلى مزايا سياسية باهرة ، ومع أن الاتحاد السوفيتى كان قد بدأ فى العامين الماضيين يشبّط من همة موجابي فإن اهتمامه قد بقى أساساً فى معسكر نكومو . وكما قال موجابي حديثاً : « لسنا باردين نحو الكتلة السوفيتية . لكنهم كانوا وما زالوا باردين نحونا » .

وفى العامين الماضيين كان السلاح الروسى قد بدأ يتدفق إلى الزانوا عن طريق اثيوبيا ، وكان يتم تسليمه عن طريق لجنة التحرير بمنظمة الوحدة الإفريقية والى نقلت الامدادات إلى مجموعة عصابات بالتساوى لكن أصدقاء موجابي المعضايين كانوا هم دائماً الصين ورومانيا ويوغوسلافيا ودول مثل الهند وباكستان بالإضافة إلى تنزانيا وموزمبيق .

وفى الواقع ظل موجابي باردا نحو الاتحاد السوفيتى منذ الاستقلال ، وإن رفضه دعوة وفود من حلفاء الكتلة الشرقية المقربين من الاتحاد السوفيتى إلى احتفالات الاستقلال ، اعتبر بشكل بالغ على أنه زجر للاتحاد السوفيتى . وكان واضحاً من إذاعات موسكو وبراج أن انتصار موجابي الساحق لم يكن بما ترحب به موسكو كلية ولا يمكن أن يكون قرار موجابي فى دعوة هيئة الاذاعة البريطانية لى تساعد إذاعة دولته ، والضباط البريطانيون لى يساعدوا فى جيشه وشرطته؛ إن يكون ذلك كله قد أسعد السوفيت .

وهناك اعتراف متزايد من جانب الدول الإفريقية التى تمرست بأنظمة الإقتصاد الكلى (الجاعى) فى أن الاتحاد السوفيتى كان لديه القليل الذى يقدمه فى مساعدات التطوير أو الإستثمار .

وحتى على مستوى شخصى ، فعلى سبيل المثال نجد أن سمعة المعونات الشعبية الروسية فى موزمبيق يقال أنها منخفضة ، وأن السياسة الأمريكية نحو إفريقيا فى

بالنسبة لجنوب أفريقيا ، بين موجابي عدم جدوى أنصاف الحلول السياسية
الموضوعة لإرضاء أغلبية سوداء قلقة وليس لها حق التصويت . فوق كل اعتبار
فإن أنصار موجابي قد أكد جاذبية القومية العسكرية . منذ اجتماع لوزاكا في
أبريل ، فإن جنوب أفريقيا لابد وأنها أدركت أيضا بشكل متزايد أن أى قبول
رسمى للسيادة الإقليمية الاقتصادية لجنوب أفريقيا هو أمر مكروه تماما بالنسبة
للدول السوداء ، وأن أية محاولة للتصالح بين المؤسسة البيضاء في جنوب أفريقيا
وبين أفريقيا السوداء يمكن أن تنجح فقط عن طريق الإلغاء الكلى للتفرقة العنصرية .
وقد يكون من المهم للبيض في جنوب أفريقيا إذا أرادوا لأنفسهم تغييرا شديدا
أن تصبح حكومة موجابي أكثر تسامحا مع عدد وفير من البيض في زمبابوى عما
يخطر ببال الرأى العام للبيض في جنوب أفريقيا .

وسوف تنعزل جنوب أفريقيا حتى وبشكل متزايد عن العالم الخارجى ، غير
أنه لو قيس للضعف الامليمية على جنوب أفريقيا أن تكون لها فعالية ، فإن العداء
الدولى المتواصل المطلوب لدفع خطوة الاصلاح في جنوب أفريقيا . يجب أن
تصحبه معونة هائلة من الغرب لتلك الدول السوداء التى اجتمعت في لوزاكا والى
تتخذ ارتباطاتها الاقتصادية المالية مع جنوب أفريقيا تبعدها عن مقدراتها على
المعارضة ، ولكن من خلاله تلك المستوطنات تصبح زمبابوى المركز الجديد
لكوكبة متبادلة من دول جنوب أفريقيا .

وحق الآن — ومع ذلك فإن المعونات لزمبابوى ما هى إلا نسبة ضئيلة
جداً عن المطلوب ، وان الاسهام البريطانى — وهو أكبر معونة حتى الآن — هو
اسهام غير كبير ؛ إذ بلغ ٧٥ مليون جنيه استرلى عن السنوات الثلاث الماضية
في حين أن وعود الولايات المتحدة أصبحت هزيلة .

إلا أنه من وجهة النظر الغربية فإن انتصار موجابي أصبح حتى الآن نصرا له قيمته بالإضافة إلى مزايا سياسية باهرة ، ومع أن الاتحاد السوفيتي كان قد بدأ في العامين الماضيين يشبّه من همة موجابي فإن اهتمامه قد بقى أساساً في محسّسرك نكومو . وكما قال موجابي حديثاً : « لسنا باردين نحو الكتلة السوفيتية . لكنهم كانوا وما زالوا باردين نحونا » .

وفي العامين الماضيين كان السلاح الروسي قد بدأ يتدفق إلى الزانو عن طريق اثيوبيا ، وكان يتم تسليمه عن طريق لجنة التحرير بمنظمة الوحدة الإفريقية والى نقلت الامدادات إلى مجموعتي عصابات بالتساوى لكن أصدقاء موجابي المعضلين كانوا هم دائماً الصين ورومانيا ويوغوسلافيا ودول مثل الهند وباكستان بالإضافة إلى تنزانيا وموزمبيق .

وفي الواقع ظل موجابي باردا نحو الاتحاد السوفيتي منذ الاستقلال ، وإن رفضه دعوة وفود من حلفاء الكتلة الشرقية المقربين من الاتحاد السوفيتي إلى احتفالات الاستقلال ، اعتبر بشكل بالغ على أنه زجر للاتحاد السوفيتي . وكان واضحاً من إذاعات موسكو وبراج أن انتصار موجابي الساحق لم يكن مما ترحب به موسكو كلية ولا يمكن أن يكون قرار موجابي في دعوة هيئة الإذاعة البريطانية لكي تساعد إذاعة دولته ، والضباط البريطانيون لكي يساعدوا في جيشه وشرطته؛ إن يكون ذلك كله قد أسعد السوفيت .

وهناك إعراف متزايد من جانب الدول الإفريقية التي تمرست بأنظمة الإقتصاد الكلي (الجماعي) في أن الاتحاد السوفيتي كان لديه القليل الذي يقدمه في مساعدات التطوير أو الإستثمار .

ورحتى على مستوى شخصي ، فعلى سبيل المثال نجد أن سمعة المعونات الشعبية الروسية في موزمبيق يقال أنها منخفضة ، وأن السياسة الأمريكية نحو إفريقيا في

حكم الرئيس السابق كارتر كانت بفعل المساعدات والمعونات التي لها قيمتها من السفيرين أندرو يونج ودونالد ف. ماكهنرى ، كانت قد قسمت بشكل بالغ في كثير من الدوائر الإفريقية والمباوية .

إن بعض كوادز الزابو التي تفكر الآن في تقوية الروابط القديمة مع موسكو كانت فيما مضى متواطئة مع الولايات المتحدة وبريطانيا والصين لتسيير دقة الانتخابات لصالح موجاني .

وبالرغم من التمييز Bias العام لبريطانيا ضد موجاني أثناء حملة الانتخابات فإن كثيراً من الإفريقيين كانوا متأثرين بمقدرة بريطانيا على إعطاء السلطة بسلام لمرشحها التي كان يبدو ميلها له أقل . وهذا الإجراء وحده في عقول كثير من المراقبين الإفريقيين كانت له نتائج هائلة في مناقشة القوى العظمى لإكتساب صداقة إفريقية .

ومع ذلك فإن الإتحاد السوفيتي هو الممول الرئيسى لأهم حركة وطنية سوداء في جنوب إفريقيا وهو الكونجرس الإفريقي African National Congress بينما يواصل الغرب تسيير استثماره الإقتصادي الكبير في عملية وسياسة الفصل بين الاجناس Apartheid وإن زيمبابوي الآن هي دولة خط المواجهة الأولى مع جنوب إفريقيا ، ومهما كانت لإحتجاجات موجاني التي يثبت عكس ذلك ، فإن زيمبابوي بالتأكيد سوف تجد نفسها تقريباً متورطة في صراع السود في جنوب إفريقيا من أجل الحصول على الحكم الذاتي . وفي مواجهة المتناقضات التي كان يتنبأ بها منذ أعوام مضت ، فإن موجاني قد أظهر إبتداءاً مرونة ملحوظة وقوية في معاملاته مع الغرب . ولذلك يكون من سوء الحظ لو أخفق الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا في أن يستجيب في مقاطعها الإقتصادي والسياسي الكبير بقدر إمكانها ؛ وإلا فإن البديل السوفيتي سيعرض نفسه في هذه المنطقة التي تعتبر حتى الآن مقصورة على النفوذ الغربي إلى حد كبير .

مراجع الباب الرابع

الفصل العاشر :

(١) مهمة هذه اللجنة The Special Committee شخص مدى التقدم الذى تحقق فى مجال تنفيذ أغراض الإعلان المذكور ، ووضع توصيات بشأن تطبيقها وقد كانت هذه اللجنة من ١٧ عضواً زيدوا إلى ٢٤ عضواً وأصبحت تعرف بإسم (اللجنة الخاصة ذات الأربعة وعشرين عضواً) . وقد إعتدنا فى هذا الجزء من الدراسة على دكتور شوقى عطا الله الجمل ، قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، مرجع سابق ص ٢١٦ وما بعدها .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك نص القرار رقم ١٧٤٧ فى ١٩٦٢/٦/٢٨ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى المرجع السابق ص ٣٤٨ - ٣٥٠ .
(٣) دكتور شوقى عطا الله الجمل ، قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية — مرجع سابق ص ٢٣٠ .

(٤) دكتور شوقى عطا الله الجمل ، ص ٢٤٠ - ١ .
(٥) راجع فى تفصيل ذلك الباب الثانى من هذه الدراسة والذى يتعلق بسياسة التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا .

الفصل الحادى عشر :

(١) دكتور شوقى عطا الله الجمل — مرجع سابق ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
(٢) دكتور شوقى الجمل ، مرجع سابق ص ٢٨١ .

الفصل الثانى عشر :

(١) Financial Times, December, 19, 1979.

(٢) راجع فى تفصيل ذلك : محمد عيسى الشرقاوى ، إستقلال زيمبابوى
ومستقبل الجنوب الإفريقى ، فى : السياسة الدولية ، العدد ٦٠ ، إبريل ١٩٨٠
- القاهرة ص ١٤٩ - ١٥٣ .

الفصل الثالث عشر :

(١) كانت الدول التسمع هى أنجولا ، بوتسوانا ، ليسوتو ، مالاوى ،
موزمبيق ، سوازيلاند ، تنزانيا ، زامبيا وزيمبابوى .

الباب الخامس

القانون الدولي والرأى العام العالمى
يدينان سياسة الاستيطان والتمييز العنصرى

الفصل الرابع عشر

النماذج الثلاثة والاستعمار الاستيطاني

سواء تعلق الأمر بالنظم التي تمارس فيها ، أقلية عنصرية في إفريقيا مظاهر التمييز العنصرى تجاه السكان الأصليين ، أو في إسرائيل حيث تتم سياسة مشابهة أعربت عنها الأمم المتحدة صراحة في قرارها الصادر عام ١٩٧٥ — فإن الأهمية السياسية المعاصرة لموضوع الاستعمار الاستيطاني ، تنبثق من حقيقة وجود دخلاء في المنطقتين العربية والإفريقية يبلغ عددهم أكثر من مئة ملايين مستوطن (١) .

وقد شكل نمط الاستيطان بؤرة توتر في كلا المنطقتين العربية والإفريقية ، بل أن بعض الآراء قد ذهبت — على سبيل المثال — في تحليلها لقطع دول إفريقية عديدة علاقاتها بإسرائيل عام ١٩٧٣ من إن إسرائيل قد ذهبت بعيداً في احتلالها حيث وصلت إلى الضفة الغربية لقناة السويس ومدن القناة ؛ وهو أما اعتبرته الدول الإفريقية بمثابة تهديد لها بأعتبار أن أراضي دولة إفريقية — مصر — قد احتلت من جانب هذا النمط من أنماط الاستعمار الاستيطاني العنصرى — وهى إسرائيل (٢) .

وهكذا فإن مشاكل مناطق التوتر الراهن في المنطقتين العربية والإفريقية تأتى من وجود دخلاء أوروبيين أساسا ؛ يشعرون بالنقاء والتفوق العرقى Racism ؛ وهم غير مقبولين حضاريا في المحيط الذى يعيشون فيه ، وهم أقوياء ماديا ؛ ويمارسون التأثير السياسى على المنطقتين العربية والإفريقية ؛ وهم بمثابة عائق لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية في كلا المنطقتين ، كما أنهم يشكلون قوة رجعية متناقضة مع تطامعات السكان الأصليين والسكان المحيطين بهم والذين يناصبونهم العداء (٣) .

ويعالج موضوع الاستيطان الإسرائيلي تحت اسم الصراع العربي الإسرائيلي، أما في أفريقيا فيعالج تحت أسماء متعددة ، فهو يعالج تحت الأنظمة العنصرية في إفريقيا ، ليشير خاصة إلى جنوب أفريقيا ، وبالمثل كان الحال في جنوب روديسيا قبل حصولها على الاستقلال عام ١٩٨٠ وتولى الوطنيون حكم أنفسهم ؛ ويعالج تحت اسم الاستعمار البرتغالي في إفريقيا ليشير إلى ما يجري في أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو .

ويسوق أحد الباحثين (٤) الأحداث التاريخية التالية لكي يصل في النهاية إلى وجود أو عدم وجود تشابه في مشاكل الاستعمار الاستيطاني في كل من المنطقتين الإفريقية والعربية .

القرن السابع عشر : بدء إستيطان البيض في منطقة رأس الرجاء الصالح ، كمحطة لامتداد السفن الزاهية إلى الهند .

القرن الثامن عشر والتاسع عشر : اهتمام بريطانيا بالطريق إلى الهند بريا ، وبحريا .

القرن التاسع عشر : انشغال أوروبا بالتوسع الاستعماري في إفريقيا بصفة خاصة .

العقد الأول من القرن العشرين : الحروب بين البوير والانجليز في جنوب أفريقيا .

العقد الثاني من القرن العشرين : صدور وعد بلفور

د الثالث د د : إنشاء عصبة الأمم وقضايا الانتدابات

العقد الرابع د د : ثور الشعب الفلسطيني سنة ١٩٣٦

العقد الرابع من القرن العشرين : تقسيم فلسطين وإنشاء إسرائيل وسيطرة
الحزب الوطني في جنوب أفريقيا على
الحكم .

العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين : اتحاد وسط أفريقيا وإعلان الاستقلال
المنفرد في روديسيا .

ونضيف إلى هذه القائمة ما حدث في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠ من توقيع اتفاقيتي
كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وتولى الأغلبية السوداء حكم روديسيا «زمبابوي»،
وتشكيل أول حكومة وطنية برئاسة روبرت موبوتس .

وتشير هذه القائمة أيضا إلى رد الفعل لدى السكان الأصليين ، وإن موضوع
هذا النمط من الاستعمار قد تم . إما استقطابه من جانب الدول الغربية
(بريطانيا ، زمبابوي) أو التسليم بوجود هذا الدخيل (مصر — إسرائيل)
ولاستمرار الأوضاع في جنوب إفريقيا على ما هي عليه رغم التوترات السائدة
هناك، وفي تحليلنا لل أحداث التاريخية السابقة سوف نركز على مناقشة كيفية إقامة
التنظيم الاستيطانية وتوطيدها .

فقد بدأت هجرة المستوطنين بالتنظيم (*) بدءاً بإنشاء شركات الاستيطان التي
كانت تجند السكان الراغبين في الهجرة وتؤمن لهم سفرهم إلى البلد الجديد ، وقطعة
أرض ، وعمل ، وشيء من التمويل — وقد تم ذلك في إسرائيل عن طريق الوكالة
اليهودية وبموافقة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، والمستوطنون
اليهود يختلفون عن مستوطني جنوب إفريقيا وروديسيا ، حيث جاءوا — أي
اليهود — من أقطار أوروبية متعددة .

وقد تمثلت أحد أهم جوانب الاستيطان في الحصول على أراضي السكان
الأصليين بأنه وسيلة (٦) ، وكانت الأرض هي القاعدة المادية للمستوطنات ،

والمهاجرون هم قاعدتها البشرية ، وبمقدار ما يأتي مهاجرون يمكن توسيع رقعة الأرض التي يتم الإستيلاء عليها ، عن طريق عقد شراء صوري أو حقيقي أو عن طريق الارهاب للسكان الأصليين (فلسطين) حيث بدأت الحركة الصهيونية هذه العملية في فلسطين منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وقد اختلفت شركات الاستعمار الاستيطاني عن الشركات التجارية العادية ، فالأولى كان لها من الصفة السلطوية لدى تأسيسها ما لا تملكه الثانية ، وتملكت شركات الاستعمار الاستيطاني لهذه الأراضي وإدارتها وإدارة شئون أعضائها ؛ وكانت على احتكاك مع السكان الأصليين أصحاب تلك الأرض الذين تمردوا بالطبع. وعلى الصعيد الدولي كان البعد الدولي للتمول مرآة لتوازنات القوى السائدة وقتئذ ؛ وكانت الدول الاستعمارية لا تقيم وزنا لسكان البلاد الأصليين حتى الحرب العالمية الثانية . أما عمليتا التحول اللتان تمنا بعد الحرب العالمية الثانية وهما إسرائيل وروديسيا ، فقد كان للنظام الدولي الراهن دور كبير في التأثير عليهما ؛ وإن يكن بشكل محدود في فلسطين حيث حصلت إسرائيل على شرعية تواجدنا في المنطقة من المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة ، بينما بلغ الأمر في وروديسيا حد تباور إجماع دولي مضاد لما تم (٧) .

أما سياسات الكيانات الاستيطانية إزاء السكان الأصليين فقد تمثلت صراحة في عنصرية المستوطنين ؛ وعدم معاملة السكان الأصليين مساوية معهم واعتبار السكان الأصليين كدواطين من الدرجة الثانية وقد تجلت معاملة التمييز العنصري التي تطبقها دولة الاستيطان على السكان الأصليين بعدد من التشريعات والقوانين والممارسات مثل التسهيلات الممنوحة في قوانين جنوب إفريقيا وجنوب روديسيا للمهاجرين ؛ وفي إسرائيل جاءت التسهيلات الممنوحة في قانون العودة والجفسية (٨) .

هذا ، وتنبغى الإشارة ، إلى أن سياسة تشجيع السكيان الاستيطاني لهجرة المستوطنين إليه ، لا تفتح الباب أمام جميع من يود الاستيطان . إن هذه السياسة تطلب صنفاً خاصاً من المستوطنين . وذلك بالنسبة لسكياني جنوب أفريقيا ، وجنوب روديسيا . أما بالنسبة لإسرائيل ، فهذا الصنف الخاص هو اليهودي الذي يفضل أن يكون أوروبياً — أمريكياً ، أى اشكنازياً ، ويتفرع من تفضيل أو حصر سياسة امتداد المهاجرين ، أمر هو قلة العنصرية . فطالب الهجرة إلى أى من السكيانات العنصرية الثلاثة ، لا يحكم عليه بما هو ، أى لا يحكم عليه باستحقاقه الاستيطاني شخصياً ، بل يحكم عليه بشجرة أسرته ، ليعرف ما إذا كان شئمة من أصوله من لا تتوفر فيه شروط الانساب إلى المجتمع الحضري Exclusive المطلوب . ولنلاحظ أن السكيانات الاستيطانية ، تنور فيها بين وقت وآخر ، فضائح ، عنصرية ناجمة عن نجاح بعض الأفراد في إخفاء ، أصلهم أو أحد أصولهم الذي لا تتوافر فيه الشروط العنصرية المطلوبة لفترة من الزمن ، ثم تتكشف تلك الحقيقة . في إسرائيل مثلاً يكتشف بين وقت وآخر ، أن مسؤولاً ما ، ليس من أم يهودية ، وفي جنوب أفريقيا يكتشف أن أحد أصوله لم يكن أبيض اللون . وهكذا فإن لعبة إخفاء الأصل ، وتكشف هذا الأصل ، تكون في أحيان كثيرة ، مصدر لإزعاج ، بل ومصدر ابتزاز سياسى (٩) .

وتتم إلى جانب عملية امتداد المستوطنين عملية معاكسة ، لها نصوص تشريعية أيضاً ، وهى عملية تهجير السكان الأصليين ، عن طريق سرمانهم من الجنسية أو المواطنة Citizen Ship . والحق إن الكيانات الاستيطانية في إسرائيل ، وجنوب أفريقيا تمارس عملية الحرمان من الجنسية هذه ، بنسبة أكبر مما يمارسها أى كيان سياسى آخر . فالحرمان من الجنسية قانوناً ، عقاب صارم ، محدود التطبيق دائماً ، حتى إن بعض الدول لا تجيزه إلا بطلب صريح أو ضمني (كالخدمة في جيش معاد) . أما في الكيانات الاستيطانية ، فإن حرمان السكان الأصليين من الجنسية . أمر شبه

روثيني . وهذا الأمر معروف عن إسرائيل ، ويعرفه العالم عن جنوب أفريقيا ، إذ أن الأمم المتحدة هي التي تتولى الإعلام عنه ، فتقوم بطبع قوائم دورية ، بأسماء من حرموا من جنسيتهم من السكان الأصليين ، ومن وصل إليها علم بهم (١٠) . وهكذا نشهد لدى الكيانات الاستيطانية ، مفارقة غريبة ، مستهجنة قانونيا : فبينما يحمل كثير من المستوطنين جنسية مزدوجة ، يحرم السكان الأصليون من جنسيتهم الأصلية .

وبالإضافة إلى التشريعات العنصرية الخاصة بالأشخاص ، ثمة قوانين عنصرية خاصة بالأراضي (١١) . لدى كيانات الاستيطان ، وتجدر الإشارة إلى أن الوضع الراهن في كيانات الاستيطان ، يخفل بقوانين معقدة ، تتعلق بالأرض وملكيتهما والحرمان منها ، ويكون الحاسر ، هم سكان البلاد الأصليين ، الذين تعرضهم قوانين سلطات الاستيطان لفقد أراضيهم . ففي جنوب أفريقيا ، ما تزال تصدر تعديلات وتفسيرات لقانون تقسيم الأراضي الصادر عام ١٩١٣ (والذي لا يعطى السكان الأصليين سوى ١٣ ٪ من مجموع أراضي ذلك البلد) والقوانين التالية له ، وكل هذه التعديلات والتفسيرات تؤدي إلى زيادة حصر الأفريقيين في معازلهم كذلك كان الأمر في جنوب روديسيا ، حيث استمرت صدور التعديلات والتفسيرات لقانون الأراضي لعام ١٩٣١ والقوانين اللاحقة ، لتؤدي أيضاً إلى زيادة حرمان السكان الأصليين من الأراضي ، وتهجيرهم عما بحوزتهم منها . وبشأن إسرائيل ، ثمة قوانين كثيرة ، تحقق هذا الغرض ، أهمها قانون أملاك الغائبين ، وقوانين أخرى (١٢) .

والمغزى واضح في كل ذلك : أن أراضي السكان الأصليين الرائعة ضمن دائرة نفوذ سلطات الاستيطان ، معرضة لأن يستولى عليها ، بذريعة قانونية ، أو بأخرى ، مع ما يعنيه ذلك من تشريد أصحابها . لكن الاستيلاء على الأراضي

لا يتوقف على توفر الذريعة القانونية ؛ فسلطات الاستيطان قادرة على القيام بالاستيلاء ، حتى مع عدم توفر ذريعة قانونية . ونلاحظ أن القوانين والممارسات ، توفر دائماً لعملية انتقال الملكية من السكان الأصليين إلى المستوطنين ، وليس العكس : إنها قوانين وممارسات وحيدة الاتجاه .

وبخلاف القوانين والممارسات العنصرية الخاصة بحركة الهجرة والأراضي ، ثمة قوانين وممارسات عنصرية أخرى هادفة إلى كسر شوكة السكان الأصليين . فـ القوانين والتنظيمات الهادفة إلى كسر شوكة السكان الأصليين ، هناك القبود على التنقل من قرية إلى قرية ، أو من منطقة إلى منطقة ، حسب الحال . ويشترط للساح بحرية التنقل ، ترخيص خاص من سلطة إدارية أو عسكرية ، حسب الحال أيضاً (١٣) .

وفي جنوب أفريقيا ، يفترض أن لكل أفريقي مقراً لأسرته وعشيرته ، يقع في أحد المعازل الأفريقية ، لا يحق له أن يغادره إلى منطقة خاصة بالبيض ، إلا إذا أبرز تصريحاً يذكر فيه « العمل النافع » للمجتمع الأبيض الذي سيحققه انتقاله إلى المنطقة البيضاء كأن يكون مثلاً خادماً منزلياً لدى أسرة بيضاء ، أو عاملاً في أحد معامل البيض . وفي جنوب روديسيا كان يتلحق أساساً المبدأ نفسه ، وفي إسرائيل ، يطبق نظام حظر التجول ، ليس على أساس أيديولوجية معادية للفصل بين الأجناس ، كما هي الحال في أيديولوجية الأبارتايد (والأيديولوجية الصهيونية ، ليست على كل حال بعيدة عن مفهوم الفصل بين الأجناس) ، بل يطبق على أساس ضرورات الأمن . ولكن النتيجة واحدة ، مهما اختلف الأساليب . لا يحق للسكان الأصليين ، في كل من جنوب أفريقيا ، أو إسرائيل ، أن يتجولوا إلا بمصريح وتشابهه التصاريح في الحالات الثلاث ، حتى لتكاد تتماثل .

وتقييد كيانات الاستيطان كلها ، حرية التنظيم السياسي المستقل للسكان

الأصليين . ذلك أنها لا تسمح بقيام أحزاب خاصة بالسكان الأصليين . وهي تحارب ذلك ، إن لم يكن بنص القانون ، فعلى الأقل بتفسير الإدارة ، ثم المحاكم للقانون . فأحزاب زابو وزانو ، في روديسيا الجنوبية ، كانت ممنوعة قطعاً رغم وبعد الكثير من المراجعات الإدارية والقضائية . كذلك الحال بالنسبة لحزبي المؤتمر الوطني الأفريقي ، ومؤتمر عموم الأفريقيين في جنوب أفريقيا وذلك هو أيضاً ما شهدته حركة الأرض في إسرائيل ، والمحاولات التي سبقتها (١٤) .

كذلك تقييد الكميات الاستيطانية كلها ، حرية التنظيم النقابي للسكان الأصليين ، ولاسيما حرية التنظيم النقابي العمالي . وتقييد الحرية هذا أمر معروف دولياً ، بالنسبة لجنوب أفريقيا ، وجنوب روديسيا ، تحقق به دورياً ، وتُنشر عنه التقارير الدورية لجان تحقيق خاصة من الخبراء ، شككتها منظمة العمل الدولية ، ولجنة حقوق الإنسان ، في المجلس الاقتصادي الاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة . ولكن أمر تقييد هذه الحريات العالمية في إسرائيل ولم تقيض له لجان ، والحق أن المستدروت كان يرفض عضوية العمال العرب فيه ، بينما كانت السلطات الإسرائيلية ترفض محاولات العمال الفلسطينيين ، تشكيل منظمات نقابية خاصة بهم . وإذا كان المستدروت أخذ منذ مدة ، يقبل بعض العمال الفلسطينيين في عضويته ، فهو يبقى منظمة عمالية يهودية ، يدل على ذلك اسمه نفسه . كذلك لم تمنح الإدارة الإسرائيلية للعمال الفلسطينيين ، حق تنظيم أنفسهم نقابياً بشكل مستقل . ولا يقتصر أمر تقييد حريات السكان الأصليين على حرق التنظيم السياسي والنقابي ، بل إنه يمتد ذلك إلى حرية التنظيم الثقافي ، والرياضي ، والاجتماعي ، كما أنه يشمل حرية التعبير أيضاً (١٥) .

وهكذا فإن الديمقراطية التي يتغنى بها المستوطنون ، ولاسيما في جهدهم الدعائي بدول الديمقراطية الغربية ، إنما هي قانونا ديمقراطيات حصرية

Exclusive democracies ، لا يشهد -ل مداهما كل سكان السكيان الاستيطاني ، بل هي وقف على المستوطنين منهم ، وهي بذلك تخالف أول مبدأ للديمقراطية ، وهو المساواة القانونية بين المواطنين . وإذا كانت إسرائيل تزهر على جنوب أفريقيا ، بأنها لا تحجب ممارسة حق الانتخاب والترشيح عن أى من مواطنيها ، بما فيهم السكان الأصليون ، فإن علينا أن نتذكر حقيقتين : الحقيقة الأولى ، هي أن نسبة السكان الأصليين الذين استمروا في الإقامة في إسرائيل بعد ١٩٤٨ هي نسبة ضئيلة لا تزيد على ١٢ ٪ من مجموع السكان ، في حين أن ثمة ثلاثة سكان أصليين ، مقابل كل مستوطن في جنوب أفريقيا الجنوبية ، وخمسة وعشرين من سكان البلاد الأصليين ، مقابل كل مستوطن في جنوب روديسيا . وهكذا ، فإن منح إسرائيل لسكان البلد الأصليين ، حق الانتخاب ، والترشيح ، لا يشكل أى خطر على نظامها السياسي (١٦) ، بعكس ما هو عليه الأمر في جنوب أفريقيا ، وما كان قائما في جنوب روديسيا . أما الحقيقة الثانية التي يجب أن نعيها جيدا هنا ، فهي أن أكثرية ممثلي الفلسطينيين في الكنيست الإسرائيلي إنما هم أتباع للسلطة . ولا يمكنهم أصلا إلا أن يكونوا كذلك .

ويكمل ذلك ، تشجيع سلطات الاستيطان للنزعات التقليدية : العشائرية ، والعائلية ، والطائفية .

ولعل ما يمثل مباشرة ، ودون واسطة ، عنصرية المستوطنين استهدافهم المطلق بحياة السكان الأصليين . إنهم يستطيعون ، ودون أى حرج ، أن يلجأوا إلى ممارسة العنف المطلق غير المقيد تجاه السكان الأصليين ، كلما بدا لهم ما يهدد فيهم خطراً عليهم . وليس من قبيل الصدفة ، أن تقع أفدح مجزرتين ، في مناطق لم تطالها حرب ، في كل من إسرائيل ، وجنوب أفريقيا : مذبحه كفر قاسم عام ١٩٥٦ ، ومذبحه شار بغيل عام ١٩٦٠ .

وهكذا ، فإن الكلمة التي تلخص سياسة الدولية الاستيطانية إزاء السكان الأصليين ، هي كلمة العنصرية ، أما الجواب الراهن للسكان الأصليين على عنصرية المستوطنين ، فهو الثورة . والثورة الراهنة التي يشنها السكان الأصليون على الكيان الاستيطاني ، أن هي إلا امتداد لمقاومتهم التاريخية للغزو الاجنبي . وإذا كان تاريخ المناطق التي وقعت تحت الاستعمار — بكل أشكاله — قد قام بكتابة المستعمرين ، فلا شك أن الجوانب المضيفة في رد فعل السكان الأصليين على الغزو الاجنبي ، قد أصابها شيء من الإهمال . وكان لابد لهذه الجوانب المضيفة من أن تلتفت لنضج الحس العلمي والقومي لدى السكان الأصليين ، حتى ، يصيها شيء من الضوء . وعلى هذا فمن المفيد استدراك أهم معالم المقاومة التاريخية التي واجه بها السكان الأصليون ، الغزاة الأجانب ، كمقدمة مناسبة لتتبع الثورات الراهنة التي يشنها هؤلاء السكان ، على سلطات الاستيطان .

في جنوب أفريقيا ، كانت قبائل الهوتنتوت Hottentot أول من تعرض لغزو المستوطنين في منتصف القرن السابع عشر . وبعد سلسلة من الحروب العدوانية ، واتفاقات السلم التي لم يحترمها الأفوياء — وهم هنا الأوروبيون بالطبع — وبعد انتشار مرض الجدري بين الهوتنتوت في منتصف القرن الثامن عشر ، انتهى أمر هذه القبائل بالافتقار . وفي أثناء وبعد انتهاء أمر الهوتنتوت ، وتوسع الغزو الأبيض وقع على قبائل البوشمان عبء المقاومة ، ولكن هذه القبائل الرعوية ، لم تستطع الصمود هي الأخرى . ومنذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وبالتحديد منذ عام ١٧٧٩ ، بدأت سلسلة الاصطدامات بين قبائل أفريقية قوية ، هي المدعوة باسم قبائل البانتو Bantu ، وبين الغزاة البوير ، ودامت هذه السلسلة من الاصطدامات ، التي عرفت باسم حروب الكافر Kaffir Wars ما يزيد على قرن (١٧) ، ويمكن اعتبار تاريخ حروب الكافر ،

ملحمة من فضال المقاومة الأفريقية الجريئة ضد المستوطنين . وهذه الملحمة ، أن لم تتوج بالنصر ، نظراً لتفوق التكنيك الحربى لدى البوير ، إلا أنها تبقى ماثرة كبرى ، ينبغى أن يبدل المزيد من الجهد فى سبيل تدوين تفاصيلها من وجهة نظر السكان الاصليين . على أن انتهاء حروب الكافر ، بالشكل الذى انتهت به ، لم يعن انتهاء كل ثورة . حتى بعد أن تم التصالح بين البوير وبين الامبراطورية البريطانية بمقتضى معاهدة فيرفينجينج Vereeniging ، بما يعنيه ذلك من اشتداد ساعد المستوطنين ، بمواجهة السكان الاصليين — قامت ثورة بامباتا Bambata التى قمعت بوحشية . ثم فى عام ١٩١٠ أنشئ اتحاد جنوب أفريقيا على نحو ما هو معلوم ، وكانت المقاومة المسلحة للسكان الاصليين قد تضاءلت . وهكذا حين ابتدأت الدولة الجديدة بوضع قانون جديد للأراضى يريد حرمان الافريقيين منها ، لم يكن جواب السكان الاصليين بالثورة ، بل بانشاء حزب سياسى ، هو المؤتمر الوطنى الافريقى ، ومنذ ذلك الحين ، ازداد الوعى السياسى الافريقى ، وقامت عدة مظاهرات ، ووقعت عدة اصطدامات ضد سلطات الاستيطان ، إلا أن الاتجاه الاساسى فى سياسة السكان الاصليين إزاء سلطات الاستيطان ، كان اتجاها احتجاجيا عموما ، لا اتجاها ثوريا ، يعتمد الكفاح المسلح ، وهذا الاتجاه الثورى المعتمد على الكفاح المسلح لم يأت إلا فى بداية الستينات .

أما جنوب روديسيا فقد كانت عملية اكتشافها عملية سلبية عموماً لمدة ستين سنة تقريباً (١٨٣٠ — ١٨٨٩) . فى هذه الفترة (١٨) ، زارها المكتشفون الجغرافيون ، والمبشرون ، كما أن بعض الجماعات الاولى من البوير وصلوا إليها ، وعقدوا ماذعى باتفاقات تجارية وغيرها مع زعماء القبائل فيها . ولكن أواخر القرن التاسع عشر ، كان عصرأ ذهبيا الامبريالية ، وشارة ذلك العصر الذهبى ، كان مؤتمر براين الذى تخططت فيه أفريقيا (عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥) . كان

ذلك العصر أيضاً ، عصر الاستعمارى سيسيل رودس الذى حصل عام ١٨٨٩ على صك إمبراطورى ، يسمح له باستعمار روديسيا . وهكذا فى عام ١٨٩٠ بدأ رودس غزوه العربى والاستيطانى الجنوب روديسيا ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك تفصيلاً .

وكان عام ١٩١٦ عاماً هاماً فى تاريخ ثورة السكان الأصليين ضد المستوطنين فى جنوب روديسيا ، وفى ذلك فى ذلك العام ، أنشئ حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب روديسيا ، كذلك فى ذات العام ، أنشئت « رابطة المستخدمين الأفرىقيين فى سكك حديد جنوب روديسيا » . ومنذ ذلك العام ، بدأت الاضطرابات العمالية والسياسية التى قام بها السكان الأصليون ، تأخذ طابع الائتداد والعنف ، وفى إطار اتحاد أفرىقى الوسطى (Central African Federation) الذى أنشئ عام ١٩٥٣ وضم شمال روديسيا ، وجنوب روديسيا ، ونياسالاند ، كان لنضال السكان الأصليين يتنامى ، حتى اضطرت حكومة الاتحاد إلى منع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى — وكان قد تجدد نشاطه منذ أن انضم إليه عام ١٩٥٧ تنظيم يسارى هو عصبة الشيوعية جنوب الروديسية Southern Rhodesian Youth league — من ممارسة نشاطه السياسى عام ١٩٥٩ . هذا التودج من النضال المتنامى للسكان الأصليين ، استمر طيلة فترة قيام اتحاد أفرىقى الوسطى ؛ أى فى الفترة بين ١٩٥٣ و ١٩٦٣ . وهكذا فبعد أن حل حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى عام ١٩٥٩ ، قام الوطنيون بتنظيم حزب جديد هو « الحزب الوطنى الديمقراطية » ، الذى مالبت أن تعرض للحل هو الآخر فى ٩ / ٩ / ١٩٦١ . ولكن الوطنيون مالبتوا أن أعادوا تنظيم أنفسهم فى حزب جديد ، هو حزب اتحاد الشعب الزمبابوى الأفريقى ، الذى أعلن عن إنشائه فى فبراير (شباط) ١٩٦٢ ، ولكن الحزب الجديد تعرض للمنع هو الآخر فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٢ . وفى هذه

هذه المرة ، قرر الوطنيون عدم إنشاء حزب جديد ، بل حولوا حزبهم إلى تنظيم سرى .

ومنذ عام ١٩٦٣ سارت الأحداث تباعا في جنوب روديسيا ، بعد حل اتحاد أفريقيا الوسطى . ففى أوساط المستوطنين ، رجحت كفة المتطرفين الذين نادوا بإشلاء دولة مستقلة خاصة بهم في جنوب روديسيا ، ومشلمهم في هذا الاتجاه ، حزب الجبهة الروديسية ، (The Rhodesian Front Party) بقيادة ايان سميث الذى أعلن في ١١ / ١١ / ١٩٦٥ استقلال روديسيا من جانب واحد ، أى استقلالا لم توافق عليه بريطانيا ولم يتم التفاوض معها بشأنه (١٩) .

وبالنسبة للوطنيين ، فقد ثار نزاع في صفوفهم أواخر عام ١٩٦٣ بصدد صلاحية لكونهم للقيادة ، ونتج عن هذا النزاع ، انقسام في وحدة الحركة الوطنية ، إذ تأسس إلى جانب حزب اتحاد الشعب الزمبابوى الأفريقى الممنوع (زابو) حزب جديد هو الاتحاد الوطنى الأفريقى الزمبابوى (زانو) (Zimbabwe African National Union) بقيادة القسيس ن . سيتولى (N. Sithole) . وقد حاولت سلطات الاستيطان تشجيع الخلاف بين الحزبين الوطنيين ، فسمحت لهما معا بممارسة النشاط العلنى في أغسطس ١٩٦٣ ولمدة قصيرة ، إلا أن كلا الحزبين رفض محاولات الإغراء والاستمالة التى قامت بها سلطات الاستيطان . والحق ، أن الفترة منذ انتهاء اتحاد أفريقيا الوسطى ، شهدت تزايدا كبيرا في عمليات التمرد والمقاومة التى يقوم بها الحزبان الوطنيان اللذان أخذتا يتبعيان استراتيجية الكفاح المسلح ضد المستوطنين ، ولم يكن لإعلان سميث استقلال روديسيا من جانب واحد ، إلا أثر في زيادة إعتناق الوطنيين لاستراتيجية الكفاح المسلح تلك .

أما فيما يتعلق الوضع في فلسطين ، وقد تطور بشكل يشبه عموما تطوره في

جنوب أفريقيا ، وجنوب روديسيا . وبالطبع ان نستعرض هنا تطورات مواقف الفلسطينيين إزاء المستوطنين . فذلك أمر معروف في الوطن العربي . وقد أدرخ له عدد من الباحثين . ويكفي القول أن حركات المقاومة أخذت شكلا عفويا غير منظم حتى أوائل العقد الثالث من القرن العشرين، وأنها أخذت شكلا أكثر تنظيما منذ ذلك الحين ؛ وقد توج هذا الشكل الجديد بثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، وواجهت الحركة الوطنية أعباء ضخمة عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ نتيجة لتحفز المستوطنين لاستلام السلطة ، ومن ثم لاستلامهم لها فعلا، ونشرت الحركة الوطنية عموما منذ ذلك الحين فيأعدا بعض الحالات المفرقة هنا وهناك أما الميلاد الحقيقي للثورة الفلسطينية الراهنة المعتمدة على استراتيجية الكفاح المسلح ، فقد جاء في مطلع عام ١٩٦٥ . والذي استمر بصورة أو بأخرى حتى الآن .

ففي جنوب أفريقيا ، يمكن اعتبار مذبحه شاربيل تاريخاً حاسماً يمثل بداية الثورة الراهنة في ذلك البلد . وقد وقعت هذه المذبحة في ٢١ / ٣ / ١٩٦٠ ، وابتدأت كمظاهرات احتجاج ، قادها حزب مؤتمر عموم أفريقيا (Pan Africanist Congress) ضد حمل تراخيص المرور . فحاولت شرطة جنوب أفريقيا قمع المظاهرة ، وقامت بقتل ٧٢ أفريقيا ، وجرح ما يزيد على مائتين رغم أن المظاهرة كانت سلمية أساسا . وكان حزب عموم أفريقيا قد بدأ بالتشكل عام ١٩٥٨ ، حين انشق عدد من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة روبرت سوبوكوي R. Sobukwe ، وذلك احتجاجاً على تعاون هذا الحزب الأخير مع الآسيويين والمالونين ضد المستوطنين . وفي عام ١٩٥٩ تشكل حزب مؤتمر عموم أفريقيا رسمياً ، واضعاً مزيداً من التأكيد على الخاصية الأفريقية للنضال ضد سلطات البيض . هذا وأن المنافسة بين الحزبين الوطنيين ، وأن كانت لها آثار سلبية على النضال ، إلا أنها لم تكن معوقاً لاعتناق كلا الحزبين استراتيجية الكفاح المسلح . وعموما فإن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ، بدأ رسمياً كفاحه المسلح في ١٦ / ١٢ / ١٩٦١ ، وقاد هذا الكفاح تنظيم سرى تابع للحزب ، عرف

باسم أومكونتوى سيزوى (Umkhonto we Sizwe) ، أى « ربح الأمة » .
ففى ذلك التاريخ ، تفجرت عبوات من الديناميت فى عدة بنايات حكومية فى
المدن الثلاث الكبرى بجنوب أفريقيا . أما حزب مؤتمر عموم أفريقيا ، فقد بدأ
كفاحه المسلح عام ١٩٦٢ بقيادة تنظيم سرى عرف باسم البوكو (Poqo) . وقد
ازدادت ثورة الوطنيين قوة فى الأعوام التى تلت ذلك ، رغم سجن وتشريد
القادة ؛ ولا تزال ثورة الوطنيين مستمرة حتى الآن (٢١) رغم أن التنافس بين
الحزبين الوطنية هناك قد ترك أثراً سلبية على النضال الثورى . وعلى كل حال
فإن التطورات الاخيرة فى روديسيا (زمبابوى) وحصول الأفريقين إلى الحكم ،
سوف يكون لها آثار كبرى على تطور العمل الثورى فى جنوب أفريقيا .

وفى فلسطين (٢٢) ، إبتدأ الكفاح فى يناير عام ١٩٦٥ ، وقامت به منظمة التحرير
الوطنى الفلسطينية (فتح) . ومع أنه كانت قد أنشئت رسمياً ، بموافقة مؤتمر
القمة العربية ، منظمة فلسطينية باسم منظمة التحرير الفلسطينية فى خريف عام
١٩٦٤ ، إلا أن هذه المنظمة لم تمارس العمل الثورى مباشرة إثر انشائها ،
وهكذا فقد عاد الفضل فى بداية الثورة إلى منظمه فتح . وقد تابعت فتح عملها
الثورى هذا طيلة الفترة حتى عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وكان من نتيجة أعمالها ، قيام
إسرائيل بعدد من الاعتداءات على معازل انطلاق فتح فى الأردن وسوريا . أما
بعد عدوان يونيو فقد استأنفت فتح عملياتها منذ سبتمبر ١٩٦٧ . كذلك انبثقت ،
نتيجة لظروف جغرافية وتاريخية خاصة بتجمعات الفلسطينيين وولاءاتهم السياسية ،
منظمات مقاومة أخرى ، إلى جانب فتح . وفى نفس الوقت ، أخذت منظمة
التحرير الفلسطينية ، تمر بمرحلة صعبة بعد نكسة ١٩٦٧ ، فقد ثارت على قيادتها
التقليدية ، عناصر أكثر ميلاً إلى ممارسة العنف الثورى ، كبديل وحيد للعمل
الفلسطينى . وقد أثمرت جهود هذه العناصر فى فبراير ١٩٦٩ ، حيث شكل مجلس

وطفي فلسطيني جديد ، مثلت فيه منظمات المقاومة بنصيب كبير ، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة تعكس التنصير فلسفة المقاومة ومنظماتها على الساحة الفلسطينية . وهكذا أصبح الجهاز التقليدي للسلطة الفلسطينية جهازاً ثورياً ، يجمع معظم منظمات المقاومة . وما يذكر ، أن هذه التطورات الإيجابية لصالح منظمات المقاومة ، ما كان لها أن تأخذ مكانها ، لو لا أن المنظمات استطاعت أن تثبت نفسها في الصراع ضد إسرائيل ، وكان أهم يوم لها في هذا المضمار ، هو يوم الكرامة (٢١ / ٣ / ١٩٦٨) . ومع أن حركة المقاومة أخذت تصطدم منذ أواخر عام ١٩٦٨ بالحكم الأردني ، كمقبة تحد من تحركاتها ، إلا أن الاصطدام الجدي مع ذلك الحكم ، لم يحصل إلا في سبتمبر ١٩٧٠ . وقد استطاع هذا الاصطدام ، أن يؤثر جدياً على فعالية المقاومة تأثيراً مائزاً آثاره حقيقة واقعة . وإذا كانت حركة المقاومة قد لعبت دوراً في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، إلا أن هذا الدور لم يكن بإمكانه أن يكون إلا هامشياً ، بالمقارنة مع دور الجيوش العربية النظامية . والوضع الراهن للمقاومة الآن ، هو وضع المتكلم الفعلي باسم المحاربين الفلسطينيين ، وقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية بالفعل على اعتراف معظم دول العالم بها ، كممثلة وحيدة وشرعية للشعب الفلسطيني (٢٣) .

وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً — حازت منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الشرعية ، كما أن تأييد الشعب الفلسطيني للمنظمة وخاصة في الضفة والقطاع قد وصل إلى أشده . وفي المقابل شددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قبضتها على الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ وهو ما يقتضي وقفه للتفسير والتعليل .

الفصل الخامس عشر

النموذج الاسرائيلي في الاستيطان والقانون الدولي المعاصر

الادارة : تغيير المؤسسات :

خضع الإستيلاء العسكري الإسرائيلي ، لكثير من التمهيج والتوجيه ، أكثر من أى إحتلال آخر ، فى تاريخ العالم ، وأجريت التحقيقات على أساس منظم ، من قبل هيئات الأمم المتحدة ، والمنظمات العامة والخاصة ، بل عماله أكثر عمومية من ذلك ، ونهت به وسائل الاعلام الجماهيرية الدولية . وكانت النتائج التى تم التوصل اليها أقل إنسجاما مع بعضها ، وأكثر أدانة لإسرائيل وغالبا ما تشوبها العاطفة السياسية . ويبحث هذا الفصل فيما وراء ذلك كى يقدم وصفاً ، وتحليلا منسقا ، لممارسة الإدارة الإسرائيلية ، وسياساتها ، التى تؤثر على البناء التأسيسى للصفة الغربية . وقد تم إختيار وفحص وسائل النظام الحكومى ، وإطار السلطة ، وتملك الاراضى العامة والخاصة وتم ذلك أولا فى ضوء تطور تلك السياسة ، وثانياً فى ضوء تمثيلها مع أغراض وأهداف القانون الدولي المعاصر .

الاحتلال الاسرائيلى للصفة الغربية (١)

إطار السلطة

١ - التشريع الاسرائيلى القاهر :

عندما إستتببت السيطرة الفعالة ، على الضفة الغربية ، قامت إسرائيل بتقسيم إدارتها إلى قطاعتين :

(١) الامن والوسائل الإقتصادية القصيرة الأجل والتى تركت للقادة العسكرية .

(٢) الشؤون الاقتصادية والسياسية الطويلة الأجل ، والتي كانت تقررهما سياستها من قبل اللجان الوزارية ، في الحكومة المدنية . وقسمت المنظمة إلى ستة أقاليم ، يرأسها حاكم عسكري ، يساعده أفراد من الجيش ، إلى جانب المديرين العرب ، وهيئة مدنية صغيرة . وفي عام ١٩٦٨ تم استبدال تلك الهيئة المدنية الصغيرة بموظفين أو مسؤولين عرب لاستبدالاً تاماً .

وقد تم الاحتفاظ بالإطار القانوني الأردني ، على الرغم من إقرار إسرائيل علانية ، من أن صياغتها لهذا الإطار ، لا يجعلها بالضرورة متمسكة بالقانون الدولي ، وبمنظمات « ديج » الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية ، وإتفاقيات « جنيف » (٢) ، كما أن إمكانية تطبيق كل ذلك ، لا يخضع للتفسير ، على أساس أنها كانت متصل بأرض العدو منهزم ، كما أن تلك القوانين على الأقل ، لم تكن تدرك يقيناً ، ما إذا كانت الضفة الغربية ، يجب ألا يتقرر مصيرها على أنها أرض « محررة » ، تطالب إسرائيل بحقوقها فيها على نفس القدر الذي تطالب به الأردن (٣) .

إذ أعلن ي. ا. س. شاپيرو وزير العدل الإسرائيلي في ٢٧ يونيو ١٩٦٧ في الكنيست ، من أن إسرائيل ، يجب ألا تعتبر نفسها كاحتل عسكري للمناطق ، التي « حررتها » قوات الدفاع الإسرائيلي من أيدي الأجانب ، والتي تعترف بها أجزاء من إسرائيل الكبرى (٤) .

ولقد جاء هذا التصريح تأييداً للقانون الإسرائيلي المقترح حينذاك ، والذي تم إصداره على عجل وهو « قانون التنظيم الإداري » (التعديل رقم ١١) ، والذي يسمح للحكومة بأن « يمتد قانون وقضاء وإدارة دولة إسرائيل إلى أي منطقة في دولة إسرائيل (فلسطين) » (٥) .

ويلاحظ أن سلطة هذا القانون ، قد امتدت بعد ذلك بوقت قصير ، حتى شملت القضاء المدني ، في شرق القدس (٦) ، ولكنه لم يثار بشأن جوهر الضفة

الغربية ، على الرغم من بقاء احتمال ذلك . واتخذت الإجراءات — مع ذلك —
التي أسلمت نفسها ضمناً لمطالب سيادة إسرائيل على الضفة الغربية . وفي ٢٢ أكتوبر
١٩٦٧ أضيفت مادة إلى المزايم العسكرية ، تحدد أن إتفاقية جنيف ، يكون لها
السيادة على تشريعات الأمن (٧) .

وفي ٢٩ فبراير ١٩٦٨ تم استبعاد تعبير الضفة الغربية ليحل محله ، « يهودا
والسامرية » ، وهي التسمية التاريخية والجغرافية للمنطقة والتي ترتبط بالشعب
اليهودي دينياً . على حد زعم الزعماء الإسرائيليين ، وفي نفس التاريخ ، تصبح
بمقتضاه الضفة الغربية ، ومرتفعات الجولان ، وقطاع غزة ، وسيناء ، أرضاً
إسرائيلية ولم تعد « أراضي للعدو » . ومنذ حرب ١٩٦٧ سمح للمواطنين الإسرائيليين
بالدخول إلى هذه الأراضي بحرية دون اعتبارهم مرتكبي مخالفات دخول « أرض
العدو » . كما قرر وزير الداخلية . بأن هذا التنظيم يعترف بهذه الحقيقة ببساطة ،
وهو بهذا الشكل الإداري البحت ، في طبيعته ، دون أي مضامين سياسية ، يقرر
مستقبل المنطقة . ولم توافق الدول العربية على هذا التفسير ك محاولة لوضع الأساس
لإسترجاع تلك الأقاليم مستقبلاً (٩) .

وعند تفسير المطالب التي تقررها إتفاقية جنيف ، وتنظيماً هييج ، نجد أن
المحاكم الإسرائيلية ، رفضت الاعتراف رسمياً ، بصلاحياتها للتطبيق على الإحتلال
الإسرائيلي ، كما حاولت تلك المحاكم تحاشيها أو المراوغة فيها . ويوضح ذلك رد
الفعل على إتفاقيات هييج خاصة بعد حرب ١٩٦٧ من جانب المحاكم الإسرائيلية .

٢ - الحكومة العسكرية :

إن تقرير أمور الإحتلال ، أصبح خاضعاً لسلطة ، من ثلاث مستويات ، في
الحكومة الإسرائيلية ، وهي مستوى بحاس الوزراء ، ومستوى الوزراء (الوزارة) ،
ومستوى القيادات العسكرية الإقليمية . ونلاحظ أن لجنة الوزارة ، والتي يرأسها

رئيس الوزارة ، كانت تتحمل مسؤولية صياغة السياسة الكبرى أو الرئيسية ، أما لجنة الوزارة ، فكانت تختص بتنسيق الأنشطة في الأراضي المشار إليها ، خاصة في أمور الأمن والسياسة ، وأما لجنة المدير العام للشؤون الاقتصادية ، فهي مسؤولة عن القضايا الاقتصادية ، كما كان يوجد وحدة لتنسيق الأنشطة ، في الأراضي ، وهي جزء من وزارة الدفاع ، والتي أصبحت مسؤولة عن تنسيق العمليات غير العسكرية في الأراضي . أما المحاكم العسكرية ^(١٠) للضفة الغربية فكان يمتلك السلطة التشريعية ، والتنفيذية الكاملة في المنطقة . كما أن السلطة الإدارية قد تم تفويضها إلى القادة الإقليميين .

وقد تركت الواجبات الروتينية الإدارية ، في أيدي أفراد من العرب ، كما تركت الصحة ، والرعاية ، ومؤسسات الخدمة العامة الأخرى ، بدون تغيير ولكن أدخلت عليها تعديلاً وتحديثاً تدريجياً ^(١١) ، فنظام البريد مثلاً قد تم إعادة تنظيمه ، والتوسع فيه ، كما إستخدمت فيه طوابع عربية ، إلى جانب العبرية ، وقد تم إلحاق نظام التليفونات في الضفة الغربية بإسرائيل ، أما تليفونات شرق القدس ، فقد أصبحت منضمة لمنضماً كاملاً إلى هيئات تليفونات إسرائيل .

ولم يمض وقت قصير حتى أدخلت تغييرات تنظيمية ، لتقنين تراخيص الضفة الغربية ، وكذلك نظم الوزن والقياس ومعايرتها بما لدى إسرائيل فمثلاً كان على المرشدين السياحيين ، ومذيعي الراديو ، وأصحاب الفنادق ، وسائق العربات . الحصول على رخص إسرائيلية كما أن التأمين على السيارات شاملاً الركاب والسائق قد صار أمراً ضرورياً من أجل الحصول على الرخصة ^(١٢) .

٣ - البلديات :

تم الاحتفاظ بنظام حكومة البلديات ، الذي كان سائداً في الضفة الغربية ، تحت القانون الأردني . ولم يكن يتم إنتخاب العمدة مباشرة ، ولكن كان يعيّنهم

ملك الأردن ، من بين ١٠ مستشارين في كل مدينة كبيرة ومن بينهم خمسة في المدن الصغرى .

ولقد بدأ الاحتلال الاسرائيلي قبل إنتهاء ، أو إنقضاء مدد « العمد » ، والتي تصل إلى أربع سنوات — بدأ ذلك الاحتلال قبلها بثلاثة أشهر . وعندما حل موعد الانتخاب في ١٣ أغسطس ، فقد تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى ، ولكنها عقدت في النهاية عام ١٩٧٢ . وفي خلال تلك الحقبة الزمنية ، قامت إسرائيل بإستبدال العمد في ٣ حالات فقط ترجع لأسباب عدم التعاون (١٤) . أما في الفترة اللاحقة فقد شددت إسرائيل قبضتها على العمد تماماً ، وكان عدم التعاون يعني الطرد ، وأيضاً التصفية الجسدية (١٥) ، وبالرغم من ذلك يلاحظ أن العمد في هذه الفترة إكتسبوا سلطة أكبر في ظل الحكم العسكري الاسرائيلي ، أكثر من الحكم الأردني ، وكان هدف الحكومة الاسرائيلية بأنهم يستخدمون في الغالب في الاتصال بحكومة عمان . ولكنهم ساورهم الفكر في زيادة دورهم خارج المستوى المحلي (١٥) .

وفي حكم الرق الاسرائيلية ، كان ينظر إلى هذه الخطوة على أنها خطوة في إتجاه المطالب المهيمنة للحكم الذاتي للمنطقة ، ولم يلق ذلك قبولا ، ونتيجة له فإن أى جهود قام بها العمد ، كي يجعوا من أنفسهم ممثلين للصفة الغربية باءت بالفشل منذ البداية من السلطات الاسرائيلية ، وهل كان من الممكن أن يتحمل هؤلاء العمد تلك السلطة ، إذا أتيجحت لهم الفرصة . أن ذلك على أى حال أمر قابل للشك . أن (خوفهم) من إعتبارهم شركاء كان سلباً كافياً لردعهم . وفي مايو ١٩٦٨ رفض زعماء الضفة الغربية عرضاً إسرائيلياً ، لتسليم الوظائف الادارية ، للحكومة العسكرية ، إلى مواطني الضفة الغربية حيث أن ذلك يعني « الاعتراف بالاحتلال » (١٦) .

وقد إستمرت حكومة البلديات فى مسيرتها اليومية ، دون ما عائق ، ولكن حكومة الاحتلال الاسرائيلية كانت تحتفظ دائماً وبالتحريك ، غير المباشر خاصة من خلال الضوابط المالية ، مثل إيقاف أو إعطاء القروض ، وإعتمادات التنمية ، والضرائب ، وتراخيص وتصاريح المرور لمواطنى المدينة .

٤ - القانون المطبق ومسألة المطالب :

تركت إسرائيل مسألة تطبيق معاهدة جنيف مفتوحة ، على الرغم من عدم إستمرارها فى مراعاة الوضع القائم ، وإن أساس إنكارها ينصب على مسألة السيادة على الأقاليم ، وتصرح إسرائيل بأن قاعدة الوضع الراهن قبل إتفاقيات جنيف وهييج (١٧) ، يقوم على إفتراض أن السلطة المطردة هى الطرف الشرعى ، الذى له الحق فى العودة إلى الأرض المحتلة. وطبقاً لذلك فإن مصلحة السياسة أكثر من حاجات السكان هى بالضرورة التى يسعى إلى حمايتها . ومن ثم ، فإنه طالما كان من وجهة نظر إسرائيل ، إن الأردن ليست لها السيادة الشرعية ، فإن قاعدة الوضع الراهن — والذى هو أساس إتفاقيات جنيف وهييج يجب ألا يراعى أو يتبع .

ولاداعى عند هذه النقطة أن تقرر الخلاف حول ما إذا كانت الاتفاقيات تسعى مبدئياً ، لحماية المصالح السياسية لصاحب السيادة المطرود ، أو لحماية الاحتياجات الانسانية للسكان . يكفى أن نقول أن إتفاق هييج (١٨) يحظر أى تغيير تشريعى ، يظهر أنه قد صدر كي يمنع أطماع الضم . ولكن مهما كانت الإجابة الصحيحة لهذا النزاع ، فإنها ليست لها أهمية بالنسبة للأهداف المباشرة . هذا لأن إسرائيل تنص — على الرغم من أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بذلك — من أن قادتها العسكريين ، والمحاكم ، تجرى وتعمل وفق تلك الاتفاقيات ، وعليه فإن إسرائيل توافق ضمناً ، على أن تفصاع لمستوى السدادك الذى تعرضه الاتفاقيات

الدولية الخاصة بذلك وتطبيقها على المناطق المحتلة، لكن هذا ينطبق على وجهة نظر إسرائيل فقط دون مراعاة لوجهة النظر العربية .

ومع ذلك فإنه حتى لو وافقت حكومة لإحتلال عسكرية على الأذعان لسياسة الإنفاقيات الكائنة قبل الإحتلال ، نجدتها مع ذلك سوف تكون عقبة لمطالب التغيير العديدة ، وإصلاح القوانين ، والمؤسسات ، وكلما طال أمد الإحتلال، كلما زادت حدة وكثافة مثل هذه المطالب ، فنجد عناصر بين السكان غير راضية ، أو مستاءين من سياسات معينة، وسوف يحاولون أن يستخدموا الإحتلال كوسيلة لتنفيذ إجراءاتهم الإصلاحية . إن حكومة الإحتلال العسكرية سوف تدعو إلى إصلاح مؤسسات ، وقوانين خاصة ، والتي تزعم أنها تعوق قدرتها على المحافظة على الأمان ، وحماية المواطنين . وفي النهاية — وربما كان أكثر أهمية — توجد عناصر في سكان السلطات المحتلة ، قد تعمل على الحث ، على إلغاء ، أو مراجعة القوانين ، والمؤسسات ، في الأرض المحتلة والتي ينظر إليها على أنها معادية ، أما سياسياً أو إيديولوجياً أو حتى لمجرد توافر عنصر التقدم لديها . إن النقطة البارزة هي أن نظام الإحتلال — مثل أى إحتلال آخر — لا يمكن أن يظل لفترة طويلة من الزمن إستراتيجياً ويمتنع على عمليات التغيير ، وهو ما سارت عليه إسرائيل بالفعل في محاولاتها المستمرة لجعل الإحتلال كأمر واقع Statu quo وهو الأمر الذى ينكره العرب بالطبع .

النظام الحكوى

١ - التغييرات فى النظام :

(أ) التغييرات التشريعية :

أثناء الحكم الأردنى لم توجد الهيئات التشريعية التى تلتزم إلى الضفة الغربية . فكل السلطة التشريعية ، كانت مركزة فى الحكومة المركزية فى عمان . وعلى الرغم

من أن المجالس البلدية في مدن الضفة الغربية لم تكن تشبه نظاما من الحكم المساعد، فإن دور التشريع، كان يقتصر على القوانين ذات الطابع البسيط والتي تتصل بالصالح العام.

وعقب إنتهاء حرب ١٩٦٧ مباشرة، نشرت القيادة العسكرية الإسرائيلية، في الضفة الغربية في السابع من يونية ١٩٦٧، الإعلان رقم ٢، بشأن الحكم من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية، وينص القسم الثالث من هذا الإعلان على مايلي:

« إن أي سلطة حكومية أو تشريعية أو تنفيذية أو إدارية بالنسبة للمنطقة أو بالنسبة لسكانها تكمن منذ الآن في شخص أنا (حاكم الضفة الغربية) فقط، وأمارسها أنا شخصيا، أو من أعينه، لهذا الغرض نيابة عني ».

وعلى الرغم من أنه بفضل هذا التشريع أنصبت هذه السلطة في يد الحاكم العسكري، إلا أن السلطات العسكرية الإسرائيلية، لم تفتأ إضافة، أو مراجعة للقوانين والتنظيمات، أما تعديل تشريع العقوبات، أو تحديده، فكان يقتصر على مخالفات الأمن. أما تنفيذ التشريعات أو مراجعتها، في الجانب المدني، فكانت تختص بصفة عامة، بحفظ النظام والأمان العام. ويندرج تحت هذا التصنيف الأخير تلك القوانين التي تحكم العمليات المصرفية، والملكية للغائبين، والامتيازات على الملكيات الخاصة، وكلها كانت أول ما صدر في هذا الشأن.

(ب) التغييرات القضائية:

١ - نقل محكمة الاستئناف وحق منول المحامين الاسرائيليين أمام محاكم الضفة الغربية:

في أواخر عام ١٩٦٧ نقلت السلطات الاسرائيلية محكمة الاستئناف -- وهي أعلى محكمة في الضفة الغربية آنذاك -- من مقرها في القدس إلى رام الله وتعني هذه الملاحظة أن إسرائيل، سوف تعتبر القدس مستقلة في الشؤون الادارية عن أصل

الضفة الغربية (*) ولقد أشار التقرير الأول للجنة الخاصة للأمم المتحدة ، التي أوفدت للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية (١٩) ، التي تؤثر على حقوق الانسان في الاراضى المحتلة ، إلى أن هذا النقل قد أعاق سير نظام القضاء والمحكمة بشكل خطير ، كما أنه « أثار رد فعل في الهيئة القضائية ، مما أدى إلى وصول أنشطة محكمة الاستئناف ، إلى مرحلة التجديد . وطبقاً لذلك أوصت تلك اللجنة الخاصة (٢٠) رسمياً ، بأن تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة ، من حكومة إسرائيل ، « إستعادة النظام القضائى فى الاراضى المحتلة إلى الوضع الذى كان يتمتع به قبل الاحتلال وبخاتمة إعادة محكمة الاستئناف إلى مقرها فى القدس » .

وبالنسبة لاهالى الضفة الغربية ، نجد (٢١) أن نقل محكمة الاستئناف ، كان يعنى الادماج أو الضم الرهزى لشرق القدس ، كما ينظر إلى إستمراره العمل كالمعتاد ، على أنه ، تأكيد شرعية الحكم الاسرائيلى . وترتب على ذلك ، أضراب عام قامت به هيئات الخدمات القانونية ، وإستجابة لهذا الاضراب ، فقد فوض الحاكم العسكري الاسرائيلى ، المحامين الاسرائيليين . فى المشول أثناء المحاكمات ، أو الاجراءات أمام المحاكم المدنية بالضفة الغربية .

وقد اجتمع مجلس الاستئناف على مشول المحامين الاسرائيليين ، أمام محاكم الضفة الغربية ، وإعتبر ذلك عملاً غير قانونى ، فى ظل القانون الاردنى القائم ، والذى يقصر ذلك على المحامين الأردنيين ، ومن هم أعضاء فى نقابة المحامين الاردنية ولم يكن فى وسع الحاكم العسكري — كما زعم — أن يقوم بإصلاح اللوائح ، أو

(*) وهو ما تحقق بالفعل الهدف منه فيما بين حين صدر قرار الكنيست الاسرائيلى عام ١٩٨٠ ، يجعل القدس عاصمة أبدية تخضع للسيادة الاسرائيلية ودون مراعاة لوجهة النظر العربية بهذا الخصوص .

المنظيمات ، التي تتعلق بممارسة القانون حيث أن مثل هذا التغيير لم يكن مطلوباً
بتاتاً سواء من قبل الصالح العام أو الضرورة العسكرية .

ورفضت محكمة الاستئناف في رام الله (٢٢) مواجهة ممارسة هذا التضييق
مباشرة ، على أساس أن المحاكم ، في الأراضي المحتلة ، ليست مخولة في الفصل بأن
هناك ضرورة ملحة تستلزم تشريعاً إضافياً أو تعديلاً مبدئياً ، ومع ذلك فإن
المحكمة وافقت على صحة الأمر العسكري .

« وحق لو افترض أنه في وسع هذه المحكمة ، البحث في مشككة الضرورة
الملحة ، فإننا يمكن التسليم — تبعاً للأمر رقم ١٤٥ (٢٣) — بأن الوضع الحالي ،
كان يتطلب إصدار الأمر لأنه — من بين عشرات المحامين في الضفة الغربية —
كانت هناك أقلية صغيرة ، هي التي وافقت على ممارسة عملها ، في حين ، فضلت
الأغلبية منهم ، البقاء في منازلهم ، مما أدى إلى مزيد من القلق ، بين السكان ، حيث
أن السكان ، لم يجدوا من يعمدون اليه ، كي يمثلهم في المحاكم المدنية والعسكرية ، ولم
يجدوا من يدافع عنهم ، أو يعلق ويطالب بحقوقهم .

٢ - المحاكم العسكرية : العمليات وحقوق التفتيش :

عقب الاحتلال الإسرائيلي ، بوقت قصير ، أنشئت المحاكم العسكرية للنظر
في مخالفات الأمن ، بقرار من المحاكم العسكرية . وكانت قوانين الاجراءات ،
والاثبات التي استخدمت في تلك المحاكم العسكرية ، هي نفس القوانين ، التي كانت
مطبقة في محاكم الجنايات ، في إسرائيل . وكان يقوم بمهمة القاضي ضباطا عسكريون
أو أعضاء من هيئة القضاة العامة .

وقبل ذلك بوقت طويل ، بدأ الأشخاص الذين يحاكمون ، في تأكيد أن
الاعمال التي إتهموا بإرتكابها ، لم تكن تدخل في نطاق السلطة التشريعية للمحتل ،
وليس له الحق في تنفيذ الاحكام بشأنها . فقد حاكم المدعى العسكري ف زوهاد

(في المحكمة العسكرية الاسرائيلية في بيت لحم أغسطس ١٩٦٨) أحد المتهمين ، على أساس أنه خرق قانون المرور الجديد ، الذي أصدرته الحكومة العسكرية ، وفي معرض دفاعه عن نفسه ، قال المتهم : أن الحاكم العسكري ، قد تجاوز القيود ، التي تفرضها المادة ٦٤ من معاهدة جنيف ، والتي تقضى بأن تظل القوانين كما هي . ما لم تشكل تهديداً للأمن أو عقبه في سبيل تطبيق المعاهدة ، أو إذا استدعت الضرورة أن يدخل المحتمل تغييرات ، تتيح له تشكيل حكومة منظمة في البلاد . وعليه فإنه يفضل المادة ٦٧ التي كانت سارية قبل إرتكاب المخالفة ، والتي تتطابق مع الأسس العامة للقانون . ومن هنا فقد طلب من المحكمة أن ترفض تنفيذ قانون المرور .

وأعلنت المحكمة أنها لم تجد أى «سابقة» فيها كانت ، بحيث تقوم محكمة عسكرية بتنفيذ والتأكد من صحة أوامر الحاكم العسكري ، إلا إذا كانت تلك الأوامر ، قد يساء فهمها ظاهرياً .

وعموماً فإن وجهة نظر أحد الباحثين (٢٤) الاسرائيليين ترى :
« إن كل أمر يصدر عن الحاكم العسكري هو صحيح ، وسارى المفعول وأن عملية التدقيق ، فى هذا الأمر ، لا تحدث إلا فى حالة ما إذا ظهر أن الأمر غير معقول ، أو خارق للعادة ، ومن ثم يكون منافياً للمبادئ الأساسية ، والعدالة ، التي هى حق للشعوب المتحضرة .

٣ - الاستئناف أمام المحكمة الاسرائيلية :

عقب حرب ١٩٦٧ ، كان سكان الضفة الغربية ، يقومون بالاستئناف أمام المحكمة الاسرائيلية العليا ، لإعتراضا على الأحكام ، أو الاجراءات ، التي تطبقها المحكمة العسكرية . ولم يعترض على ذلك الحامى العام الاسرائيلى ، أو قاضى من هيئة المحكمة ، ويذكر فى هذا الصدد مائير شاجار الحامى العام الاسرائيلى

« أن المدين من ذلك هو عدم إعاقة السكان من علاج وإصلاح أى خلل ، فى الإدارة ، وتمتعهم بحقوقهم القانونى فى ذلك » . وبوجه عام ظهرت هذه الفكرة على أنها متسقة ، ومبسطة ، مع هدف إسرائيل العام وهو « تطبيع العلاقات بين سكان الضفة الغربية وإسرائيل » .

وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت مدفوعة من خلال مصالحها ، فإن منحة إستئناف المواطنين فى الضفة الغربية ، أمام المحكمة العليا ، تعتبر أول مثل من نوعها فى تاريخ الاحتلال العسكرى .

تملك الاراضى : العامة والخاصة

توجد أربع أشكال يمكن أن تتخذها أى قوة محتلة ، بالنسبة للتملك فى أراضى الغير ، وهذه الأشكال هى : التدمير والتخريب لأسباب الأمن أو العقاب ، والمصادرة ونزع الملكية والبيع الإجبارى مقابل تعويضات معقولة ، وهى كلها تعتبر مداخلة من وجهة نظر القانون الدولى المعاصر .

(أ) التدمير :

لا يوجد أى سجل تدمير ، يحمل فى طياته ، أى تدمير لأى ملكية أردنية حقيقية ، أما تدمير الملكيات الخاصة ، فقد تم اللجوء اليه كأجراء جزئى من جانب السلطات المحتلة . وبالإضافة إلى ذلك يوجد تدمير لا يرتبط بالجرائم فى حالة ثلاث قرى ، وهى يولا ، وبيت يويا ، وأمانوس ، ونظرا لوقوعها فى منتصف عدة طرق ، وأهمها ذلك الطريق القصير الذى كانت تتحكم فيه الأردن ، من قبل ، ويوصل بين السهل الساحلى ، إلى القدس . فإن تلك القوى كانت تمثل تحديا بارزا الوصول إلى القدس من وجهة النظر الاسرائيلية ولذلك فإنه عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة ، فقد تم تدمير تلك القرى ، وأعيد توطين سكانها ، الذين يبلغون ٤٠٠٠ نسمة ومن وجهة النظر السياسية الاسرائيلية كان تدمير تلك القرى

عاملا هاما ، كى يوضح عزم إسرائيل على أن تجعل لها منفذا . وأن تجعل من هذا الموضوع أمرا ، غير قابل للتفاوض ، حوله مع الأردن في أى مفاوضات مقبلة .

وقد تم إعادة إستيطان المنطقة فوراً ، وتم زراعتها بواسطة فلاحين إسرائيليين والذين ملكتهم الحكومة تلك الأراضي ، وهو ما يعتبر مخالفا لقواعد القانون الدولى المعاصر التى ترى عدم تغيير المعالم الرئيسية للمناطق المحتلة .

(ب) المصادرة :

قامت إسرائيل منذ ١٩٦٧ بمصادرة أجزاء جوهرية من الأراضي العامة الأردنية ، وكانت الأسباب التى تتذرع بها فى كل مرة ، هى ضروريات الأمن أو أن تسمح لجيش إسرائيل بإجراء المناورات ، فى تلك المناطق . وفى ديسمبر ١٩٧٢ مثلاً تم الاستيلاء على ١٠٠٠٠ دونم من الأراضي العامة الواقعة بين شرق القدس ، بأمر عسكري ، ولقد كشف وزير الدفاع موشى ديان حينئذ ، هذه الحقيقة فى الكنيست ، وأعلن أنه غير مستعد ، لأن يعطى أسبابا محددة لإغلاق تلك المنطقة .

وفى ٢ فبراير ١٩٧٣ (٢٥) ظهر تقرير فى صحيفة معاريف ، خاص بإحتياج الفلاحين ، على إغلاق الجيش لتلك المنطقة ، وطبقا لهذا التقرير ، بررت المصادر الحكومية هذا التصرف على أنه لدواعى الأمن (٢٦) .

ولا يوجد سجل لعمليات المصادرة أو الاستيلاء ، دون تعويض أو الحق الذى كان معروفا ، حينذاك وهو حق الملكية الخاصة ، ويحدث أحيانا — مع ذلك — أن الوصول إلى الملكية محرم ، على أى شخص آخر سوى مالكيها ، وكانت الاعتبارات الأمنية فى العادة هى التفسير الوحيد ، ونتيجة للسياسة العامة أوضح

وزير الدفاع . بأن المستوطنات العسكرية (٢٧) ، سوف لا تقام فى الضفة الغربية إلا فى الحالات الآتية :

(أ) أما أن تكون أرضا مملوكة للدولة ، أو ليس لها صاحب .

(ب) أرض تم شراؤها وتم دفع قيمتها كاملة .

(ج) أرض يتم الاتجار فيها بمرافقة المالك .

(ج) نزع الملكية Requisition :

تشبهه مسألة نزع الملكية تلك ، والاستيلاء على الأرض ، للأغراض العسكرية ، ذلك الأمر ، الذى نشر فى صحيفة جيبوروسالم بوست ، فى ١٦ أغسطس ١٩٧٣ باعتبار أن الثلاثمائة وخمسون دونما التى كانت مزروعة كروم ، قد تم إغلاقها للأغراض العسكرية .

وذكر التقرير ، إن ذلك كان الاستيلاء الثالث ، على الأراضى فى منطقة بيت لحم ، وأن أصحاب الأراضى كان يقال لهم ، أنه يمكنهم التقدم بطلبات التعويض ، إذا ثبت شرعا ملكيتهم لتلك الأراضى (٢٨) .

(د) الوصاية :

بمقتضى سلطة الأمر العسكرى الاسرائيلى ، رقم ١٠ الصادر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٧ ، فإن الأراضى التى هجرها أصحابها ، واتى يستولى عليها غيايبا ، تخول الحارس العسكرى بالاستيلاء على جميع منازل أهالى الضفة الغربية ، المقيمين فى الخارج ، عند نشوب حرب ١٩٦٧ . وفى بعض الحالات ، كان هؤلاء الناس فى زيارات مؤقتة إلى عمان ، أو غيرها من المدن المجاورة ، وفى حالات أخرى كان يتواجد من هو قريب لمؤلاء الملاك الغائبين .

وأن إعادة توطين اللاجئين فى منازلهم — واتى أصبحت فى حوزة

الحارس العسكري . كانت تتم في ظروف محدودة للغاية ، إذ ترى إسرائيل أن قضية التوطين ، يجب التفاوض حولها في منطقتي الاستيطان الشامل (٢٩) .

(هـ) الشراء : حملة شراء الأراضي الخاصة :

بعد حرب ١٩٦٧ بوقت قصير (٣٠) فوضت الحكومة الاسرائيلية، لإحدى سلطاتها إلى الصندوق القومي اليهودي (٣١) ، وإدارة أراضي إسرائيل . في شراء الأراضي في الضفة الغربية . وفي إبريل ١٩٧٣ نجحت إدارة أراضي إسرائيل . في شراء ما يزيد عن ٣٠٠٠٠ دونم في الضفة الغربية ، وحوالي ١٨٠٠٠ دونم في القدس . وقدم الصندوق القومي اليهودي تقريراً ، يفيد بأنه فيما بين يونية ١٩٦٧ وإبريل ١٩٧٣ ، نجح في شراء ١٠٠٠٠ دونم في الضفة ، كما أعلن إستعداداه لشراء أراضى ، أكثر بشرط موافقة الحكومة . ولقد وجدت التقارير غير الرسمية ، أن الصندوق القومي اليهودي ، وهيئة أراضي إسرائيل ، قد حصلت بالفعل ، على عدة مئات الآلاف من الدونمات ، وقامت بتسجيل تلك الأراضي الزائدة بأسم وكلاء عرب نظير مقابل .

إن شراء الأراضي من قبل الأفراد ، أو الشركات ، كان مع ذلك محظوراً ، طبقاً للقانون ، ومع ذلك فلقد صار أمراً عادياً ، خاصة في المناطق المجاورة للقدس ، حتى رام الله في الشمال ، وبيت لحم في الجنوب ، حيث أن الأفراد ، قد صاروا مهتمين بأن إسرائيل سوف تقوم بضم تلك الأراضي في النهاية . وكانت عمليات البيع الغير قانونية ، تتم من خلال الوسطاء ، أو تأجيل تسجيل نقل الملكية ، وظهر أن الحكومة ، تتبع أسلوب الإهمال المتعمد . ففي مارس وإبريل ١٩٧٣ ، كشف الأفراد الاسرائيليون ، النقب ، عن مناطق كبيرة من الأراضي ، بيعت في الضفة الغربية والتي طلبوا تسجيلها .

وفي أواخر ١٩٧٣ تعهد وزير الدفاع موشى ديان (٣٢) ، بالقيام بحملة مفسدة ،

لمراجعة التشريع الاسرائيلي، كي يسمح بإمكانية شراء الاراضى فى الضفة الغربية،
فى خطابه أمام مؤتمر الوكالة اليهودية فى فبراير قال :

« إن إنطباعى عن هذه المسألة ، هو أنه كلما إقتربت منها ، كلما كان ذلك
أفضل . نحن لنا الحق ، أن نعيش ، ونستوطن أى مكان ، فى يهودا والسامرة
وقطاع غزة — ولا أعتقد أن أى إنسان عنده الحق فى أن يزعم ، بأننا ليس لنا
حق الاستيطان فى أرض الأجداد . وفى نفس الوقت فقد صرح هو نفسه ،
بمعارضته من ناحية المبدأ ، على شراء أى أرض فى إسرائيل يقوم بها العرب ، أننا
داخل عملية بناء دولة يهودية ، وليست دولة عربية ، وواجبنا أى نتأكد من
استمرارية وجود المجتمع اليهودى . »

وفى مارس ١٩٧٣ حاول ديان أن يجبر حزب العمل الحاكم، على تبني موقفه،
بشأن إدارة الاراضى العربية المحتلة ، كجزء من حملة الانتخابات عام ١٩٧٣ ،
وبالإضافة إلى ذلك إلى الدعوة إلى إستيطان إسرائيلى متزايد ، مركز فى
الاراضى المحتلة فقد حث ديان إنشاء مدن جديدة ، فى عدة نقاط إستراتيجية ،
كما حث على الاستثمار الاسرائيلي فى تلك المناطق ، وطالب بتكامل أكبر بين
إقتصاديات الضفة الغربية ، وقطاع غزة مع إقتصاد إسرائيل . وأن الاقتراح ذو
المدلول الفورى ، هو أن الأفراد الاسرائيليين ، يحول لهم شراء الاراضى ، من
الملاك العرب فى أى مكان على الضفة الغربية .

أن تأثير إقتراحات ديان ، كان أمراً حيويًا ، وهو ضرورة الاحتفاظ بأى
أجزاء من الضفة ، أقيمت عليها مستوطنات إسرائيلية، بل أصبحت تلك المستوطنات،
بنودا لا تقبل التفاوض حولها ، فى أى مفاوضات سلام محتملة .

ولقد أدين إقتراح ديان فوراً ، على أنه غير مسئول (٢٤) ، وكان ذلك
تعليق رئيسة الوزراء مائير وقيسند ، وكذلك سابير وزير المالية ، وإيمان وزير

الخارجية ، إذ كان يرى كل منهم ، أن شراء الأراضي ، بدون تمييز من قبل المواطنين ، سوف يضع عبئاً على الحكومة ، سياسياً ، وعسكرياً ، علاوة على ذلك ، إن هذه الحركة ، قد تغلق الباب ، أمام فرص المفاوضات من الحكومة والدول العربية المجاورة .

واعترض ديان ، بأن أكد أن مثل هذه المفاوضات ، ليست في الأفق ، وأن الوضع الراهن ، سوف يستمر لمدة ١٠ أو ١٥ سنة « فلا أرى أى معنى بأن تقف الحكومة « عاطلة » في الأراضي المحتلة » .

وبالنسبة لنقاد ديان داخل إسرائيل ، كان رده عليهم ، بأن « أى إنسان يقول بأن الإسرائيليين ، ليس لهم الحق في شراء أرض يهودا والسامرة ، فالأفضل له أن يتوقف عن تعليم التوراة لأطفاله » .

لقد لقي اقتراح ديان نقداً عنيفاً ، دولياً ، وأقليمياً ، وقدمت الولايات المتحدة احتجاجاً دبلوماسياً . وفي الأمم المتحدة استدعى فالدهايم السكرتير العام لمثل إسرائيل يوسف تيكون ، كي يسدئ إليه النصح ، بشأن الاحتجاجات التي قدمها عمشو مصر ، وسوريا ، والأردن ، وطلبوا من فالدهايم ، أن يتدخل ، كي يوقف ما أسموه الاستيلاء الكبير الإسرائيلي على الأراضي العربية ، والملكيات في المناطق المحتلة . وبسبب هذه الانتقضة ، الخارجية والإقليمية ، والمعارضة ، فلاحظ أغلبية بسيطة من الـ ١٨ عضواً ، في مجلس الوزراء ، قررت في ٨ أبريل ١٩٧٣ ، وقفها ضد اقتراح ديان ، بشأن شراء الأراضي الخاصة ، وعلى المستوى الرسمي ، أكدت الحكومة سياستها القائمة الحالية ، بشأن تقييد انتقال الملكيات (*) .

(*) ويلاحظ أن الليكود قد اتخذ فيما بعد مجيئة للحكم في أواخر ١٩٧٧ موقفاً أكثر تعارفاً بشأن الاستيلاء على الأراضي العربية وإنهاء الملكية .

مع ذلك فعلى الرغم من رفض مجلس وزراء إسرائيل لإقتراح ديان ، إلا أن شراء الأراضي الخاصة إستمر على حاله . إذ كتبت صحيفة ها آرتز في ٨ أبريل ١٩٧٣ ، أن أى تعامل حول الأرض بين اليهود والعرب فى الأرض المحتلة عقابه خمس سنوات سجن ، أو غرامة ٥٠٠ ليرة . . ويبدو أن الحكومة العسكرية ، تتجاهل كل هذه المعاملات غير الشرعية . وبالرغم من ذلك ، فلم يقدم أى واحد من الآلاف ، الذى إشتروا أراضى ، إلى المحكمة ، وفى الشهور التالية قبل حرب ١٩٧٣ إستمر شراء الأراضي ، فى الارتفاع ، لأنه بالنسبة للعرب ، ثبت أن الأغراء الإقتصادى ، كان قويا وبالرغم من ذلك فإن عرب الضفة الغربية لم يستجيبوا للأغراء ناهيك ما يحتمل أن يتلقوه على أيدي المحتل الأروابى . وفى ٨ مايو ١٩٧٣ كتبت ها آرتز أن موجة الذعر بين المشتريين اليهود ، والى بلغت ذروتها ، على أثر طلب نائب رئيس الوزراء بيجال آلون بأنه يجب البحث فى صحة مسألة إتخاذ عمل قانونى ضد شراء الأراضي .

سياسة الأراضي فى إسرائيل من وجهة نظر القانون الدولى المعاصر

(أ) لجنة الامم المتحدة الخاصة (*) :

(*) أن لجنة التحقيق (اللجنة الخاصة) كانت مشحونة بصورة صارخة ، من عناصر مناهضة لإسرائيل وسبب ذلك (عدم التوازن) قررت الولايات المتحدة من سنوات خمسة عدم التصويت بأنشائها . . وامكن المشكلة بالنسبة للإسرائيليين أنهم لا يتنازلون عن شىء ، وفى تقرير اللجنة الخاصة أثير الموضوع فى الكنيست الإسرائيلى ، ومؤداه أنه ما إذا كانت برامج البناء تؤدي إلى سيطرة إسرائيلية ، أن تلك الأماليب ، يمكن أن تفسر ، على أنها أساليب إستعمارية فى تصميمها . ولكن نفرا ما من أمثال أبا إيبان ، الذى رأى أنه ليس هناك أدنى =

أختيار سلطاتها الشرعية وعدم تجهزها :

١ - أختيار العضوية :

بنفس الطريقة التي نشئت بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة ، والتي نظر إليها على أنها غير قانونية ، طبقاً للقواعد الاجرائية الخاصة بالأمم المتحدة ، إلا أنه يجب أن نلاحظ ، تبعاً للقرار ٣٢٤٣ ، الذي يدعو إلى أنشائها ، نرى أن رئيس الجمعية الدكتور إيميليو أرنال مندوب بيرو ، وقد طلب هذا الأخير بدوره ، من حكومات سرى لانكا والصومال ويوغوسلافيا ، أن يعملوا في تلك اللجنة ، وكل دولة من تلك الدول ، كانت لديها مشاعر معادية لإسرائيل . وأعتبرت

= اقتراح أوشك ، في حقيقة تأكيد زعماء إسرائيل ، وما يحول بخاطرهم ، بشأن ارتكازهم ، في الضفة الغربية ومرافعات الجولان إلى الابد .

... وقد ذكرني وزير إسرائيل . . أنه عندما أعادت الولايات المتحدة أوكيفوا إلى اليابان ، صرح وزير الخارجية روجرز ، أن شيئاً من هذا القبيل ليس مألوفاً ، في تاريخ العالم ، وهي أن يعيد المنتصر إلى المهزوم ، أرضاً ، كانت في الاصل ، قاعدة هجومية عسكرية إلا بعد ٢١ سنة .

« وبهذه المقاييس » صرح اوزير « لدينا في سيناء ما يزيد على عشرين سنة ، وهذا جدول مقبول تماماً ، في رأيي — ولكن لا يتطلب من الانسان ، بأن يؤمن بأن السنوات الخمس والعشرين ، أن يندثر أى نشاط من جانب السلطنة المحتلة ، قد يدخل ضمن مواد معاهدة جنيف الرابعة » .

د . ولیم . ف . باکلی

یو . أس . جورنال

مناوب جامعة أوديس (١٩٧٤)

الصومال نفسها أنها في حالة حرب ، مع إسرائيل أما يوغسلافيا فقد قطعت علاقاتها الدبلوماسية بعد حرب ١٩٦٧ ، كما قطعت سرى لانسكا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد تشكيل تلك اللجنة .

إن الإجراء الذى اتخذ عقد موت الدكتور أرينال ، بأختيار عضوية اللجنة الخاصة — كان من وجهة نظر إسرائيل — أمر لم يسبق له مثيل ، فى هذا الشأن ، ومن ثم فإنه يلغى القرار ٣٢٤٣ . ولقد وقع الاختيار على الدكتور أرينال لسمعة الطبية وعدم تحيزه . أما خلفاؤه ، فقد اتهموا بأنهم لم يرقوا إلى مستواه . وقد استجابت اللجنة الخاصة بمرونة فى الإجراءات ، كما تم التصديق على التشريع الأساسى لتلك اللجنة من قبل الجمعية العامة .

وعند تقييم هذه المطالب المتنافضة فإنه يبدو أن القرار ٣٢٤٣ ، لم يكن ليفسر حرفيا ، بحيث يستبعد احتمال تنفيذ إجراء آخر بديلا عنه ، لاختيار عضوية اللجنة الخاصة ، عقب وفاة الدكتور أرينال . كانت الطريقة أو الأسلوب الذى أتبع فى أختيار رئيس اللجنة بالتصويت ، الذى يقوم به نواب رئيس الجمعية العامة ، معقولا وغير ظالم .

٢ - أغتصاب نظام سلطة الحماية فى معاهدة جنيف :

أن الإجراء الذى أتبعته اللجنة الخاصة ، من الممكن أن يسير وفق مواد (السلطة الحامية) ، من معاهدة جنيف ، إذ تنص المادة ٩ من هذه المعاهدة ، على إنشاء سلطات حامية ، والتي من واجبها حماية مصالح السلطات المطردة والمحتملة ، وكذلك سكان المناطق المحتملة ، وغد تكون هذه السلطة الحامية من جانب دولة محايدة ، أو منظمة محايدة ، يتفق عليها جميع الأطراف المتنازعة . أما المسادة ١١ فتضيف أنه فى حالة استحالة ذلك الاتفاق ، فعلى السلطة المحتملة ، أن تقبل عرض منظمة محايدة ، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، لاداء هذا الدور ،

وبإنتهاء حرب ١٩٦٧ لم يجد أى طرف من الاطراف المتنازعة ، أى خطوة نحو تعيين سلطة حامية . وأرسلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، مذكرة إلى كل من الاردن ، ومصر ، وسوريا ، ولبنان ، وإسرائيل فى ٤ أبريل ١٩٦٨ توجه نظرهم إلى الامكانيات المتعاهد عليها والالتزامات التى يجب أن تقوم بها الحكومات المعنية ، وأعلنت أنه على تلك الدول أن تعين سلطة حامية ، أو أى سلطة تقوم مقامها . وكانت الاردن هى الوحيدة التى عنيت بالرد . وكان مفاد ردها ، رفض إقتراح هيئة الصليب الأحمر .

فى غياب إختيار السلطة الحامية ، بدأت هيئة الصليب الأحمر ، بشكل متزايد ، فى القيام بعدة وظائف ، تتجاوز دورها التقليدى وهو العناية بضحايا الكوارث . مثال ذلك قيامها بالبحث فى إجراءات وتشريعات العقوبات ، فى القوانين الإسرائيلية ، فى الضفة الغربية . كما أنها لم تتردد فى التصريح ، بأن توطين المدنيين بالضفة الغربية ، لم يكن يبرره أمن السكان أو الإعتبارات العسكرية الملاحية ، بما يخالف المادة ٤٩ من معاهدة جنيف ، علاوة على ذلك بدأ وفد هيئة الصليب الأحمر ، فى التدخل فى سلطات إسرائيل ، من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة بشأن الاستيلاء على الأراضى ، ومعرفة ما إذا كان ذلك تملية الضرورات العسكرية . ومن هنا أصبح الخط الفاصل ، بين دور السلطة الحامية المطلوبة ، وبين دور هيئة الصليب الأحمر خطأ رفيعاً للغاية .

وتبعاً لنظام السلطة الحامية فى اتفاقية جنيف والذى حمل دوره هيئة الصليب الأحمر يمكننا أن نتساءل حيال هذه النقطة . هل كان هناك ضرورة لإنشاء اللجنة الخاصة . وفى الواقع ، نلاحظ أن إنشاء اللجنة الخاصة ، كان — إلى حد كبير — رد فعل لدى الأمم المتحدة ، إزاء الاخفاق فى تنفيذ الوسائل المذكورة ، فى معاهدة جنيف ويبدو أنه تم تصور وجهة النظر هذه تصوراً خاطئاً ، فإذا توفر

فعلا اهتمام أصيل بتنفيذ تلك الوسائل ، فإن الخطوة المنطقية ، التي كان من المفروض أن تحدث ، هي دعوة جميع الأطراف ، لاختيار سلطات حماية ، وفي حالة عدم الحصول على رد بالإيجاب ، فإن سكرتير عام الأمم المتحدة ، يستطيع أن يعين هيئة الصايب الأحمر ، من خلال مجلس الأمن للاضطلاع بهذا الدور . أن السلطة الحامية ، كان من الممكن ، أن يكون لها نفس الحقوق في التحقيق ، والتي منحت للجنة الخاصة ، وكان بمقدورها القيام بهذا العمل بكفاءة أكبر ومعاونة أقل . ولكن الجمعية العامة رفضت التحمس لهذه الوسيلة ، كما أن مجلس الأمن ، لم يتخذ أى إجراء من تلقاء نفسه ، وبدلاً من تنفيذ الإجراءات البولييسية ، في اتفاقية هامة دولية أقيمت جماعة ليس لها لديها خبرة للدراسة . وفوق كل ذلك — وبدون الاقتراب من مشكلة التجهيز — لم يرض الأطراف جميعاً من الأعضاء ، الذين تم اختيارهم . وهذا في حد ذاته أكد أن نتائج اللجنة ، سوف تكون أقرب كثيراً من الدعاية ، وعلى ضوء الحقيقتين التاليتين :

(أ) فشل اللجنة العامة في الإشارة أو الرجوع إلى سلطه خاصة ، من أجل تدعيم مهمة تقصى الحقائق الموكولة إلى اللجنة الخاصة .

(ب) وعدم الرضا الكامل عن عضوية اللجنة الخاصة ، من قبل اسرائيل ، يجهد معه الباحثون الاسرائيليون أن لإنشاء اللجنة الخاصة ، لم يكن أمر مستساغاً ، بل وقانونياً ، من وجهة النظر هذه ، فوق سلطة الجمعية العامة .

٣ - النجيز - Bais :

كما ذكرنا من قبل ، نلاحظ أن الدول التي عينت للعمل بتلك اللجنة ، كانت معادية صراحة لاسرائيل ، كما أن دولتين منها وهى سرى لانكا ويوغوسلافيا ، قامت بقطع علاقاتها باسرائيل ، ومن ثم فقد كان هناك فقدان أصيل في الثقة ، وفاعلية الغرض ، بل وفي تركيب اللجنة الخاصة منذ البداية . أن كثيراً من

اكتشافاتها ووسائلها الاجرائية ، أكدت — كما سوف نرى في الجزء التالى — هذا الافتراض من التحيز . بل اتصف موقف معظم العلماء من تلك اللجنة من أنها منحازة منذ البداية ، وكانت هذه هى وجهة النظر الاسرائيلية ، وبالطبع فهى غير منصفة ، لأن ادانة تصرفات اسرائيل فى الارض المحتلة شملت رأى الامم العالمى فى معظمه تقريبا :

ادارة الملكيات العامة الحقيقية

١ - الحكم :

من بين أسس التحكم فى الملكية العامة والخاصة ، منع التدمير ، أو الاستيلاء على ملكيات العدو فيما عدا « ما تتطلبه ضرورات الحرب » (المادة ٢٣ من تنظيمات هيج) . ولقد تم التأكيد على هذا المبدأ بالمادة ٥٢ من معاهدة جنيف ، التى تقرر نفس التصور .

أن الملكية الحقيقية للدولة السائدة من قبل تنتقل فترة الاحتلال إلى المحتل ، ولكنهما لا تخول له التملك . وإزاء هذه النقطة تنص المادة ٥٥ من تنظيمات هيج على :

« أن الدولة المحتلة ينظر اليها ، على أنها تقوم بالإشراف ، وإدارة المبانى العامة ، والأرضى الزراعية ، والغابات ، التى تخص الدولة المعادية ، وتقع فى نطاق الاحتلال ، وعلى الدول المحتلة ، أن تقوم بحماية رؤوس الاموال لتلك الملكيات طبقا لقواعد »

ويستطيع المحتل لضرورات الأمن العسكرى — أن يدمر أو يستعمل أو يعدل من تلك الملكيات تبعا لاحتياجاته . ولا يستطيع أن يتصرف المادة ٥٥ بمعزل عن استثناءات الضرورة الحربية فى المادة ٢٢ (فقرة ج) من تنظيمات

هيج والمادة ٥٢ من معاهدة جنيف، ويؤكد البروفيسور ماك دو جال والبروفيسور فيليسيانو هذه النقطة بقولهما .

و أن التحديد الذي تنص عليه المادة ٥٥ بضغط يلطف على الضرورات العسكرية للمحتل حيث أن استخدام هذه المصادر ، لا يعتمد على الاعتراف بالمصالح الشرعية له . ومن الناحية العملية فإن المحظورات المحدودة ، والقابلة للتطبيق ، هي ببساطة ألا يقوم المحتل بتمزيق أو تدمير تلك المصادر ، ولا يحق له أن يضفي عليها طابع الاعتراض ، بصفة مستمرة .

ويجب على المحتل ألا يتجاوز هذه الأمور ، بعد اقتضاء احتلاله . ويمكن الاستفادة د بشمار ، الملكية العامة : كالحاصيل والخشب والمعادن واستغلالها وبيعها بحيث لاتصل إلى مرحلة الاستنزاف .

ويجب معاملة ملكيات عامة معينة ، طبقا للقواعد ، والتي تطبق على الملكية الخاصة ، ويندرج تحت هذا التصنيف ، المؤسسات التي لها طابع ثقافي ، مثل الكنائس والمستشفيات والمدارس والمتاحف والمكتبات العامة. ويمكن استخدامها مؤقتا ، للاغراض العسكرية ولكن على عكس الملكية العامة — يجب دفع تعويض عن أى ضرر يحدث لها .

وسيت الضرورة العسكرية قد تبرر تدمير أو الاستيلاء ، على ملكيات العدو ، فان تحديدها ، وتعريفها ، يصبح أمرا ضروريا . ومن المتفق عليه أن أى قائد عسكري ، لا يترك لتقديره هو فقط تحديد أعمال الاستيلاء أو التدمير ، وإذا كان القانون الدولى الألمانى للقرن العشرين ، قد أجاز ذلك إلا أنه تم رفضه تماما ، من جانب الدول ، ولكن أى تعريف للضرورة العسكرية ، لابد أن يتسم بالدقة ، وهو ما يعد أمرا ضروريا . أن الضرورة العسكرية يمكن تقديرها طبقا للمعقولية تصرف ما ، فى ظروف فردية ، هذا التصور للمعقولية لا يكون من جانب المحتل ، ولكن من جانب مراقب د محايد ، .

٣ - الاذعان للمقانون : Cmpliance :

إذا طبقت هذه المبادئ على الاحتلال الاسرائيلي ، فقد لاحظ أحد الباحثين الاسرائيليين أن جميع الملكيات العامة ، التي حصلت عليها الحكومة العسكرية الاسرائيلية ، تمت عن طريق المصادرة وقراراتها ، التي كان يصدرها ويوقعها الحاكم العسكري ، مبنية ضرورة استخدامها للاغراض العسكرية ، ومن هنا فإن تلك الاراضي ، قد استخدمت كمواقع عسكرية ومعسكرات ، وإذا وضعنا في اعتبارنا أن الضرورة العسكرية يمكن أن تفهم في ضوء أكثر تحجرا عندما يكون الأمر متعلقا بالملكية العامة ، أكثر من الخاصة ، ولذلك فإن الملكية العامة ، التي أخذتها اسرائيل قامت بتحويلها إلى معسكرات . . وذلك طبقا لوجهة النظر هذه .

ومع ذلك فقد استخدمت الملكية العامة لتوطين المدنيين ، كما حدث مثلا في كبريات أوروبا ، وأن مثل هذا الاستخدام يتنافى مع المادة ٥٥ من تنظيمات هيج ، التي تطالب من المحتمل أن يقوم بعمل مدير ، ومستغل الملكيات العدو العامة . وعلى الرغم من أنه بوسع المحلل ، أن يؤثر ويستأجر أو ينتفع بالاراضي ، أو المباني طيلة مدة الاحتلال ، إلا أنه لا يحق له أن يستعملها بطريقة تغير من ملامحها . أن إفساء مباني جديدة ذات طبيعة أو صفة الدوام ، قد يضر بهذا المبدأ ، لأنه على الرغم من احتمال تركها أو بيعها للسلطة المطرودة عند انقضاء الاحتلال ، إلا أن حقيقة وجودها يخلق تنازع في المصلحة ، خاصة تحت شروط انتقالها ، إلى السلطة المطرودة والتي قد ترى فيها اجحافا .

ادارة الملكية العامة والخاصة

١ - التدمير :

أن تدمير الملكيات الخاصة تحظره المادة ٣٣ (ج) من تنظيمات هيج ، ما

لم يكن هذا التدمير أو الاستيلاء تحتمه ضرورة الحرب ، وتنص المادة ٥٣ معاهدة جنيف على نفس الفكرة .

واكن اسرائيل شرعت في سياسة صريحة مفتوحة ، من تدمير المنازل ، والتي استخدمتها لأعمال الارهاب . وكان يتم التدمير في المناطق التي يحتل ، أن يحتوى فيها أفراد فدائيون ، وفي ظروف أخرى كانوا يخون السكان ويغلقون المنازل دون تديرها وهناك من الأدلة ما يؤيد التهم التي توجه إلى اسرائيل ، بأنها كانت مخالفة للمادة ٥٥ من تنظيمات هييج والمادة ٣٣ من معاهدة جنيف ، والتي تتعلق بالعقاب الجماعي ، غير أن التساؤل الاسرائيلي الذي ثار هو . وهل في الامكان تدمير منزل — كاجراء عقابي لاحباط أعمال الارهاب مستقبلا — وهل تعتبره ضرورة ملحة من ضرورات الحرب . أو تتطلبه العمليات العسكرية بالحاح .

أن الجواب بالاثبات قد يكون مناسباً ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، أن تدمير المنازل في تلك الأمثلة ، كان يحمل في طياته علاقة مباشرة ، بالنهاية الشرعية لردع النشاط الفدائي . وعلاوة على ذلك فإنه يعتبر بديلاً معقولاً لدى الحكومة كوسيلة رادعة تجاه العمل الفدائي الفلسطيني .

إلى جانب المطالب الذي سبق أن ناقشناه ، وهو عدم هدم المنازل ، أو الملكية الخاصة كاجراء عقابي ، نلاحظ أن المآخذ الكبيرة في تدمير ٣ قرى (ديولا ، بيت يويا ، أمافوس) .

وقد تم تسوية أراضيها خلال يولييه ١٩٦٧ . وكان الغرض المعلن هو تأكيد وصول اسرائيل من السهل الساحلي إلى القدس ، ومن الصعب تبرير هذا العمل على ضوء المخاذير التي تنص عليها المادة ٢٣ (ج) من تنظيمات هييج والمادة ٥٣ من معاهدة جنيف على التوالي . ولكن تصبح مآلة الضرورة العسكرية مقبولة ، يجب أن يكون هناك تقدير تقريبي بين الملكيات الخاصة التي دمرت ،

وبين الهدف من إنهاء العداوة ضد جيش الاحتلال ، وما يتلو ذلك من سلامة السكان . وعلى عكس من موقف التدمير العقابي فإن هذا التقدير لم يكن له وجود ، ومن الواضح أن الهدف الأول من تدمير الملكيات الخاصة هو هدف ساسي أكثر منه عسكري .

٢ - المصادرة Confiscation :

لا يجوز المصادرة بالملكية الخاصة ، وأن هذا التصرف يحظره صراحة المادة ٤٦ من تنظيمات هيج ، ويكتسب ما كسدوجال وفيليسيانود بأن هذه الشخصيات الوقائية (سواء في المادتين ٤٦ أو ٤٧) يمكن أن يلجأ إليها في الحالتين الآتيتين :

١ - يجب أن يكون هناك سبب شرعي أو مشروع لتملك تلك الملكية الخاصة .

٢ - على المحتمل أن يدفع ثمن تلك الملكية الخاصة ، أما أن تصدر الملكية الخاصة ، فإن هذا غير جائز على الإطلاق .

٣ - نزع الملكية Requisition :

عند نزع الملكية يجب دفع التعويض في الحال ، وأن لم يتسنى ذلك في حينه ، فيقوم المحتمل بالدفع ، عندما تسمح ظروفه . وتنص المادة ٥٢ من تنظيمات هيج :
« بأنه يجب دفع التعويض حالا بقدر الأمكان ولذا فإن نزع الملكية لا يكون قانونيا إذا لم يدفع التعويض العادل في خلال فترة معقولة .
وفيا يتعلق بمستوى التعويض على السلطة الإدارية أن تتأكد - بكل الطرق - من أن القيمة العادلة فقد تم دفعها .

وبالطبع لازالت نفس المشاكل قائمة بالاشارة إلى محددات الضرورة العسكرية ، عند الاستيلاء على الملكية العامة .

وتسجل الحالات المبالغ عنها ، معظم الحالات الأكثر ظهورا عما لا يرتبط بالضرورة العسكرية . فمثلا على أراضي ، من أجل الحصول على مواد غذائية ،

أو غيرها ، لشعوب الاحتلال ، فإن هذا يعد عملا غير قانوني ، كما أن الاستيلاء أو نزع الملكية من أجل إعادة بيعها في مقابل مكسب ، وليس للاستخدام المباشر ، من جانب المحتل ، فإن ذلك أيضا يعد عملا غير قانوني .

وثمة بعض الإشارة إلى نص المادة ٥٢ من تنظيمات هييج والي تحظر الاستيلاء والنزع ، إلا لاحتياجات جيش الاحتلال ، أكثر من احتياجات و ضرورات الحرب ، وقد فسر الاصطلاح الاول بأنه أكثر تقييدا في المعنى وبهذا يكون أكثر ملاءمة للسكان ، وتشير المادة ٥٥ من معاهدة جنيف في نفس السياق ، وهي أن نزع الملكية يكون لقوات الاحتلال وأفراد الادارة مع وضع مطالب السكان في الاعتبار . .

ولا توجد أى حالة تشير إلى أن الملكيات الخاصة ، قد استخدمت في غير هذه الأغراض ، كما أن اللجنة الخاصة لم تذكر أى حالات تنافي ذلك .

٤ - الوصاية (أملاك الغائبين) :

فيما يختص بأملاك الغائبين (٣٤) فقد عبرت عنها السيادة الإسرائيلية في الأمر العسكري رقم ١٠ الصادر في يولييه عام ١٩٦٧ ، « وتوضع هذه الملكية تحت الحراسة ، إذا كان كل من المالك والمحتل غائبين عن المنطقة . والضابط المسئول عن هذه الملكية مطالب بأن يحافظ عليها لصالح المالك . وإذا عاد المالك الشرعي ، فمن حقه أن يمارس سلطته على ملكيته ، والبيع في هذه الملكية يكون مسموحا به ، إذا لم يكن هناك دليل يؤكد حصول المالك الشرعي ، على عائد يساوي قيمة ما يملكه . »

وليس هناك حالات بيع لأملاك الغائبين هذه ، وليس هناك أيضا حالات استخدمت فيها تلك الملكية في أغراض الاستيطان العسكري ، أو المدني ، ويرتبط بموضوع أملاك الغائبين ، موضوع إعادة توطين اللاجئين ، فقد سمحت اسرائيل

بإعادة توطين اللاجئين فقط ، في الحالات التي تتضمن انفصال أفراد عائلة واحدة عن بعضها (٢٥) ويلاحظ أن القانون الدولي ، سواء من ناحية العرف ، أو التقليد ، لا ينصر صراحة على إعادة توطين اللاجئين أبناء الاحتلال ، كما أن معاهدة ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ، لم تذكر شيئاً إزاء هذه النقطة . وتنص المادة ٤٥ من معاهدة جنيف على أن :

وأن هذه المادة سوف لا تشكل بأى حال عقبة في سبيل إعادة توطين الافراد ، المحميين ، ، أو عودتهم إلى بلد الإقامة بعد انتهاء أعمال العدوان أو العداء ، .

ويظل هذا موضع تساؤل العلاقات العربية — الإسرائيلية قبل ١٩٦٧ — وهل تندرج هذه الفقرة الأخيرة أم لا ؟ .

ومؤيدوا هذا الحق يجادلون فقرة أو فقرتين من المادة ١٣ من اعلان حقوق الانسان ، والتي تنص على أن ، كل انسان له حق حرية الحركة ، والإقامة داخل حدود كل دولة ، كما تضيف ، بأن كل انسان له الحق بأن يغادر أى بلد ، بما ذلك بلده هو أو أن يعود اليه ، .

ففي قضية عام ١٩٦٨ التي نظرها المدعى العسكري خالى م . م ك . باكوس وآخرون ، كانت المتهمة الموجهة للتهمين — وهم أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية — هى النسل من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية ، وصرح هؤلاء المتهمون بأن لهم الحق في الدخول بحرية إلى الضفة الغربية من الاردن ، وذلك طبقاً لنصوص المادة ١٣ (أ) ولكن المحكمة رأت أنه على الرغم من أن اعلان حقوق الانسان ، له قوة الالتزام إلا أن النص موضع الاعتبار ، لا يعطى حق الحركة بين الضفتين ، حيث أن هاتين المنطقتين ، لاتقعان ضمن دولة واحد . وبالإشارة إلى حق العودة إلى الوطن ، فهمها كانت محددات ذلك الحق ، قائما ليست

كافية حتى تغطي هذا الموضوع ، طالما كانت العلاقات تقسم بالعداء المستمر بين السلطة المطروحة والدولة المحتملة .

٥ - الشراء :

أن من أهم المشاكل التي نشأت عن الاحتلال الإسرائيلي ، هي مشكلة السماح بشراء المحتل أراضي يمتلكها مواطنون محتلون ، ولم يلق القانون الدولي أهمية تذكر للصعوبات التي نشأت عن هذه المشكلة ، ولم تفسر تنظيمات هييج ولا معاهدة جنيف شيئاً عن موضوع الشراء بل يبدو أن الكتاب الذين يكتبون في هذا أو لموضوع قد تجاهلوه .

وقد وصلت اللجنة الخاصة للامم المتحدة ، التي كانت تبحث الممارسات الإسرائيلية ، إلى الاستنتاج في تقريرها النهائي ، إلى أن :
« معاهدة جنيف الرابعة وتنظيمات هييج قد أوضحت بأنه — بصرف النظر عن انتهاك الأراضي إلى الافراد أو الدولة — ليس من حق سلطة الاحتلال طبقاً للقانون الدولي من تملك تلك الأراضي وبسبب يصبح مثل هذا التملك غير صحيح » .

ويلاحظ أن اللجنة في استنتاجها هذا ، بشأن التملك من جانب السلطة المحتملة ، كانت على صواب واضح ، إذ أن مفاهيم « الضرورة العسكرية » و « احتياجات القوات المحتلة » ، على التوالي ، تبرر مصادرة الملكية العامة ، ونزع الملكية الخاصة ، ومع ذلك فلا زالت هناك ميزة كافية في اللجنة عدم شرعية التعامل ، في الأراضي الخاصة إما وجهة النظر الإسرائيلية ، فترى أن اللجنة الخاصة قد جانبا الصواب ، وتركز وجهة النظر الإسرائيلية على هذه النقاط التالية لتبرير حججها :

« .. أنه من رأى اللجنة الخاصة ، أن تعامل ، أو تملك للأراضي ، بين دولة اسرائيل والمواطنين الاسرائيليين ، من ناحية ، وسكان الأراضي المحتلة من

ناحية أخرى ، لا يصح لهم قانونا ، ولا يمكن الاعتراف بالتغير في الملكية ، على أنه عملية شرائية . وحتى دفع التعويضات لا يجعل من هذه المعاملات ، أمرا ساري المفعول ، ولا يعطيها الصفة القانونية ، وأن السبب الذي تراه اللجنة ، لهذا هو أن سكان الأراضي المحتلة ، لا يصح لهم أن يتعاملوا كمواطنين أحرار ، في غياب الحماية والتوجيه ، الذي يتيحها النظام الماضي (قبل الاحتلال) .

وتضيف وجهة النظر الإسرائيلية هذه بشأن الحكم على اللجنة الخاصة بخطئها في أن التصرف في ملكية الأفراد في أى دولة ما . يخضع لرقابة وتنظيمات تلك الدولة ، وحسب سياستها ، وتلتزم الأمم المتحدة ، بأن تقرر صراحة ، بأن هذه المعاملات في الأراضي ، لا يمكن الاعتراف بها ، إذ أنها سوف تشكل عقبة ، في استرجاع الوضع السابق ، علاوة على النزاع الذي حدث قبل يونيو ١٩٦٧ . وإذا كان في نية الأمم المتحدة ، أن الأراضي الواقعة تحت احتلال إسرائيل ، نتيجة لاحتلال يونيو ١٩٦٧ ، أن تخلى هذه الأراضي (٣٦) ، أو أن لا تكون خاضعة للملك ، من قبل إسرائيل ، لأن الأمم المتحدة ، لا يمكن أن تسمح بالظروف ، تنشأ في قلب هذه الأراضي ، — بعد انتهاء الاحتلال العسكري ، مثل المناطق الواسعة ، والمستوطنات ، والتي قد يطالب بها المواطنون الدولة الإسرائيلية .

وتستطرد وجهة النظر الإسرائيلية (٣٧) في عرض حجج خطأ لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن تملك إسرائيل قائلة : « ولقد يبدو أن اللجنة الخاصة ، قد استنتجت أن السكان الفلسطينيين ، تحت الاحتلال ، لا يمكن أن يتصرفوا كمواطنين أحرار ، تحت السلطة المحتلة ، وإذا كان هدف اللجنة ، هو بيان أن هؤلاء السكان ، في هذه الحالة الخاصة ، من الاحتلال الإسرائيلي قد حرروا من حرية التصرف ، فإنهم بالتأكيد ، قد فشلوا في إيضاح ذلك ، أو أن تقدم الدليل

على ذلك ، ومع ذلك ، فإن لتصريحات اللجنة ، قيمة سياسية أكثر منها ميزان شرعية . أما التصريحات القضائية أزام هذه النقطة — مع قلتها — فإنها تؤيد ، أو تدعم ، قانونية التصرف الإدارى فى التعامل فى الأراضى ، بين مواطنين متعارضى المصالح تحت الاحتلال ، (٢٨) .

وتسوق وجهة النظر الإسرائيلية الأمثلة أيضا على حكمها على خطأ اللجنة الخاصة فتمقول (٢٩) :

« ومن الأمثلة الظاهرة على ذلك المحكمة العسكرية فى الولايات المتحدة فى نورمبرج فى محاكمة I. J. Farben إذا قد وجهت نفسها لموضوع الاستغلال الاقتصادى ، كجريمة حرب فبينت أنه بالإشارة إلى الفقرات المطبقة من قوانين هيج بالنسبة للملكية الخاصة ، نلاحظ أن نصوص المادة ٤٦ ، ٤٧ تنصب على التدمير ، والمصادرة ، ونزع الملكية ، والى تعنى العمل ، أو التصرف فى الملكية ، والى ترتكب ضد ارادة ودون موافقة المالك (٣٠) ، وتبحث بلا جدوى فى أى نص فى قوانين هيج ، والى قد تبرر الإعلان الصريح ، بأن المواطنين من دولة محتلة ، لا يدخلون فى اتفاقات ، بشأن الملكية ، فى أراضيهم ما لم يتم الحصول على موافقة المالك ، وإذا لم يكن هناك موافقة أو اتفاق ، حتى فى أثناء الاحتلال العسكرى ، وحتى لو توافر موافقة المالك ، كذلك فإننا (٣١) لانرى مثل هذا التصرف يعد خرقا لقوانين هيج . أن التفسير المعتاد قد يجعل من الصعب أن لم يكن من المستحيل بالنسبة للسلطة المحتلة فى زمن الحرب فى أن تقوم بمظاهر أخرى يلزمها بها القانون الدولى بما فى ذلك استعادة النظام إلى الاقتصاد المحلى لمصالح المواطنين المحليين » المادة ٤٣ من قوانين تنظيمات هيج ، .

ومن ناجية أخرى فإذا كان التصرف من جانب المالك ضد ارادته ، نظرا للحصول على الموافقة منه ، تحت التهديد والضغط والترهيب ، أو باستغلال

سلطات المحتل، أو تحت أى ظروف، تدل على أن المالك، كان عليه أن يفارق تلك الأرض ضد رغبته، فإن ذلك بالتأكد يعتبر خرقاً لقوانين هيج (٤٢). أن مجرد وجود الاحتلال العسكرى، ليس هو العلاقة الظاهرة على اعلان الضغط من وجهة النظر الاسرائيلية، لسكن العكس هو الصحيح من وجهة نظر أحد الباحثين، وبالتأكيد فإن التصرف من جانب الأفراد الذين يشملهم النظام القضائى السائد يجب أن ينسحب الدليل، إلى أبعد من ذلك، حتى يثبت أن ذلك التعامل، وأن كان شريعياً فى الظاهر، قد تم ضد إرادة المالك، بسبب استعمال الضغط، علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك علاقة سببية، بين الوسائل غير الشرعية المستعملة، والنتيجة التى تم الحصول عليها من خلال هذا الترهيب أو التخويف.

وقد أجمع الرأى العام العالمى تقريبا على أن إجراءات إسرائيل فى الاراضى المحتلة هى ضد إدارده الفلسطينيين (٤٣) وإن الاستيطان المدنى على نطاق كبير، أو فى شكل ملكية خاصة، يجب أن ينظر إليه، على أنه يتعارض مع روح قوانين هيج، ومعاهدة جنيف، أن الواجب الرئيسى للمحتل، أن يحافظ على الوضع القائم فى الاراضى المحتلة، أما التغيرات الطفيفة والضرورية والى لا يمكن تجنبها لصيانة الامن العسكرى، والمحافظة على النظام العام للسكان، فهى أمور يمكن الالتجاء إليها، ولكن هذا يركز على قاعدة أن تلك التغيرات لا تتعارض مباشرة مع مصالح السكان، إلا أنها سوف تصعب من عملية صنع السلام، وذلك بأنها تخزن مصالح متعارضة بين السكان.

أن مستوطنة واحدة (٤٤) يتبعها المزيد من المستوطنات الأخرى، وهى بالنال تشكل عقبة كئود فى مفاوضات السلام، ومن ثم تقل فرص التقابل بين المحتل والمحتلين، كما أن تعارض المصالح، من جانب آخر. سوف يوسع الهوة بين الطرفين. ويزعم مؤيدوا الاستيطان فى إسرائيل، من أن الإستيطان، قد

يشجع الحركة نحو السلام (٤٥) ، على زعم أنه كلما طالَّت الإقامة في تلك المناطق ، كلما صعب التفاوض حولها ، من جانب العرب ، علاوة على ذلك ، فقد أقترح أنه بحدوث اتفاقية السلام ، فيجب أن يسمح للمصانع والمستوطنات الاسرائيلية ، بأن توجد في الأراضي العربية ، على أنها السلام الوحيد الذي يمكن أن توافق عليه إسرائيل ، والذي يؤدي إلى تطبيع العلاقات ، إلا أن التحذير أو الإنذار بالاستعمارية في المستوطنات ، وتقادمها عادة ما يكون في أحسن الحالات حافزاً للتفاوض في السلام من وجهة النظر الاسرائيلية ، إلا أن ذلك قد خلق لدى العرب ، شعوراً بأن تلك المستوطنات لن تعود إلا بالقوة ، على أساس أن آمال السلام هي بساطة ليست قريبة في الأفق .

تصور إسرائيل للحكم الذاتي (٤٦)

ومع ذلك فإنه بقدوم حرب ١٩٦٧ نجد أن مزاعم إسرائيل «التوسعية» وأطماعها الاستعمارية قد أكدت لكثير من العرب صفة خطائية. أن سياسة إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ ، نحو زيادة تملك الأراضي والاستيطان ، ساعدت على إعطاء روح حياة جديدة لهذه الشعارات ، ومن ثم فإن سياسة إسرائيل تجاه الأراضي ، قد وضعت غيوماً على الآمال في طريق التقارب بين العرب وإسرائيل ، ومع ذلك ، أيضاً فإنه من منظور القانون الدولي المعاصر ، تلاحظ أن سياسة التملك والاستيطان في إسرائيل ، هي سياسة غير شرعية رغم ما يدعيه المؤيدون لإسرائيل من شرعية سياستها وحتى أنها لم تكن تهدف لذلك ، أنها قاربت مرحلة تحويل ، وإزاحة السكان الأصليين كمقدمة لضم تلك الأراضي مستقبلاً ، أن الاستيطان و تملك الأراضي شكلت بطبيعتها أمراً تعتبره إسرائيل ، مكتسباً وتلاحظ أن نسبة السكان يعدد حوالى عقد من الحكم الإسرائيلي كانوا (٢٠٠٠) مدني إسرائيلي أو ١٥ ٪ على وجه التقريب من السكان اليهود يقطنون الضفة الغربية ، وفي ظل

حكومة العمل الإسرائيلية صرحت إسرائيل، أن الاستيطان المدنى، وضم الأراضى يجب أن لا تعتبرهما وجهين متعارضين لعملة واحدة، وصرحت إسرائيل أن أطعما فى الضفة الغربية، سرف تكون فى المناطق المأهولة، وأن تضع مناطق عازلة، على طول حدودها، أما معارضى سياسة إسرائيل، فقد أصرروا على أن ذلك يعنى ضم أو الحاق تلك الأراضى بطبيعتها، كما أنه كان يعنى فرصة فى إختبار نوايا الإسرائيليين الحقيقية، دون المخاطرة فى إذاء أنفسهم، إذا جلسوا إلى مائدة المفاوضات، ولقد رفضوا أن يفعلوا ذلك، وهل إسرائيل عقب هزيمة حزب العمل فى مايو ١٩٧٧ سوف يودى إلى تنازلات كبيرة، فى الأراضى فإن ذلك أمراً أثبتت التطورات عدم صحته على الإطلاق.

فقد قطعت السياسة الإسرائيلية شوطاً كبيراً فى تحرير البيان الاقتصادى، والإجتماعى فى الضفة لى يتلام مع وضع التنمية الاقتصادية، للنمو الاقتصادى الإسرائيلى، سواء من حيث مصادر قوة العمل، أو تصريف المنتجات الإسرائيلية أو تحرير البنيان الزراعى، لإنتاج المحاصيل اللازمة للصناعة الإسرائيلية، أو الضرورية للاستهلاك الإسرائيلى، لعدم كفاية المنتج الإسرائيلى منها، فضلاً عن توسيع شبكة المستوطنات، ومد الطرق التى تربط بينها، فى اتجاه خلق واقسع إسرائيلى، يعزز من تنفيذ المخطط الإسرائيلى، إزاء هذه المناطق، وإذا أضفنا إلى العنصرين السابقين إدراك السياسة الإسرائيلية، طبيعة التغير الحاصل فى المنطقة الغربية، بخصوص التسوية بجوانبها المختلفة لأدركنا طبيعة الدوافع التى تطرح من خلالها، الحكم الذاتى للضفة الغربية والقطاع.

وإنطلاقاً من ذلك، تحددت أبعاد النصور الإسرائيلى للحكم الذاتى، الذى خضع منذ بداية طرحه، وإقراره، فى اتفاقية الإطار فى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ لدراسات عديدة من الخبراء واللجان، بدأت بتشكيب «بيجين» مدير مكتبه

• الياهو بن اليسار ، بتشكيل لجنة ضمت مديري عموم الوزارات ، في إسرائيل لبناء نموذج تنظيمي ، لمؤسسات ، وهيئات الحكم الذاتي ، يعكس الإدراك الإسرائيلي الفكري ، ويكرس منجزات السياسة الإسرائيلية . على صعيد الواقع الموضوعي .

ويمكن من واقع دراسة الجوانب المختلفة للتصور الإسرائيلي ، للحكم الذاتي تجديد الأبعاد التي يتبلور فيها المفهوم الإسرائيلي ، والاطار العام الذي تحرص إسرائيل على إعطائه مضوونه التطبيق (٤٧) فيما يأتي :

أولاً - الفصل بين السكان والأرض :

يؤكد هذا البعد تصعيد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية ، عقب اقرار اتفاقية الإطار ، المتضمنة الحكم الذاتي ، وقد هدفت السياسة الإسرائيلية من وراء ذلك إلى تأكيد :

١ — أن الحكم الذاتي للسكان وليس الأرض .

٢ — التعميل بخناق واقع إسرائيل ، ومواز للواقع العربي ، في الضفة الغربية قبل حلول الفترة الانتقالية .

٣ — تعزيز المطالب الإسرائيلية بالسيادة على هذه المناطق .

ولم تكثف الحكومة الإسرائيلية ، بذلك ، بل أصدرت قرارها في ١٩/٩/١٩٧٩ الخاص بالسماح لليهود بشراء الأراضي في الضفة الغربية كما كان في مقدمة الموضوعات ، التي كانت لجنة بن اليسار يبحثها ، ووضع توصياتها بشأنها ، قضية الأراضي العامة ، حيث أوصت اللجنة باستمرار الاستيطان ، وضرورة إستيلاء الحكومة على الأراضي العامة ، التي تبلغ ٧٠٠ ألف دونم ، وذلك تجنباً لمطالبة سلطه الحكم الذاتي بهذه الأرض ، وعرض بعض الكتاب الإسرائيليين فيما يتعلق بهذه الأراضي ، أن يقوم ممثل مديرية العقارات الإسرائيلية ، التي

تتولى إدارة هذه الأراضى ، بكتابة عقد إيجار هذه الأراضى للمستوطنين اليهود ، على أن يشار فى هذا العقد ، أن الإيجار حكر ، تم تحصيله مقدما لمدة ٩٩ عاما ، ولأجراء نفس العقد بالنسبة للأراضى التى صودرت من أصحابها العرب للاستيطان .

ثانيا - الحكم الذاتى له صلاحيات إدارية وليست تشريعية أو سيادية :
أتضح هذا البعد من أبعاد التصور الإسرائيلى للحكم الذاتى ، من خلال التوصيات التى تقدمت بها اللجنة ، د بن اليسيار ، حيث حددت اللجنة ، الهيئات ، والإدارات التى يتضمنها الحكم الذاتى ، وهى الهيئة الداخلية ، وهيئة التجارة ، وهيئة الزراعة ، وهيئة الصحة ، وهيئة الاسكان ، وهيئة العمل ، وهيئة التعليم ، ووضعت قيوداً عامة على هذه الهيئات فى أولا لا تتولى وضع السياسات العامة ، للمجالات التى تقع فى اختصاصها ، وإنما تنفذ ما تقررر السياسة الإسرائيلية ، بعدد هذه المجالات ، وقد علق د فهد القواسمة ، عمدة الخليل وقسمد على ذلك ، قائلاً : « أن على ، سيجل محل شمويل ، فى قمة التعليم » ، وهيئة التعليم هنا تتولى تدريب المدرسين ، وتسجل التلاميذ ، فى حين يحتفظ الرقيب الإسرائيلى ، بحقوقه فى حذف ما يراه متعارضاً ، مع السياسة الإسرائيلية ، كذلك لا تملك هذه الهيئات جميعاً حق منع العمال العرب من الذهاب إلى إسرائيل .

وقد حرصت اللجنة على ربط عمل بعض الهيئات بالوزارات الاسرائيلية مباشرة كهيئة المرور وهيئة الداخلية ، وذلك نظراً للطابع السيادةى والتشريعى ، لعمل هذه الهيئات ، وتعلق مجالاتها بالنظام العام ، وحظرت على هيئة النشاط الاقتصادى ، إصدار العملة أو فرض الضرائب ، غير المباشرة ، أو تنفيذ رسوم للجوارك ، وهى صلاحيات ذات طابع سيادى تشريعى ، كذلك — أكدت توصيات اللجنة ، ارتباط عمل بعض الهيئات ، بالوزارات الإسرائيلية ،

نظراً لحيوية المجالات ، التي تقع في دائرتها ، بالنسبة لإسرائيل ، كهيئة الزراعة التي تتولى الاشراف على المياه بالاشتراك مع الهيئات الإسرائيلية .

وقد أكد بييجين ، في أكثر من مناسبة ، أن الحكم الذاتي إدارى ، وليس سياسياً ، أو تشريعياً ، وأنه « يعرف كيف يكون الحكم الذاتي ، وأن لم يكن كما يراه فلن يكون ، وهدد بأعتقال أى من أعضاء المجلس الإدارى ، لو تجاوز حدود السلطة الممنوحة له وأعادة الحكم العسكرى .

ثالثاً - مصدر صلاحيات الحكم الذاتى هو الحكم العسكرى :

يقصد بمصدر الصلاحية بصدد الحكم الذاتى ، السلطة ذات السيادة التي تمثل أساس ومصدر شرعية ممارسة سلطة الحكم الذاتى ، لصلاحياتها ، والتصور الإسرائيلى ، يتحدد ، بأن مصدر صلاحيات الحكم الذاتى ، هو الحكم العسكرى الإسرائيلى ، فهو الذى يستمد منه المجلس الإدارى صلاحياته ، وهو الذى يقرر مدى مشروعية قراراته برفضها أو قبولها .

هذا فى الوقت الذى يرى فيه بعض الباحثين ، أن مصدر صلاحيات الحكم الذاتى هو الاتفاقية ، التي تحدد بمقتضاها وليست لإسرائيل ، بالإضافة إلى أن الوضع النهائى للضفة والقطاع ، سوف يتحدد بناء على إتفاقية أخرى ، وبالتالي يكون مصدر صلاحيات هذا الحكم هو هذه الاتفاقية .

رابعاً - الحكم الذاتى يتولاه ممثلوا السكان وليس مؤيدوا منظمة التحرير :

ارتبط مشروع الحكم الذاتى ، بمحاولات السياسة الإسرائيلية ، تشكيل قيادة محلية من مواطنى الضفة والقطاع ، تستند إليها فى تنفيذ المشروع ، وهو الهدف الذى تبلور مع الانتخابات البلدية عام ١٩٧٢ و ١٩٧٦ حيث رأت السلطات الاسرائيلية ، فى إجراء هذه الانتخابات فرصة للتحرك نحو هذا الهدف . وباقرار الحكم الذاتى أكدت إسرائيل موقفها من مؤيدى منظمة التحرير

الفلسطينية ، ويجيء في هذا السياق موقف السلطات الاسرائيلية من بسام الشكعة بسبب تأييده لمنظمة التحرير ، وقد حرصت لجنة بين اليسار ضمن توصياتها ، على استبعاد مؤيدي منظمة التحرير من انتخابات الحكم الذاتي ، وذلك بأقترحها فحص برامج المرشحين ، عن طريق عناصر من الامن الاسرائيلي لاستبعاد المرشحين المؤيدين للمنظمة .

خامسا - الحكم الذاتي لا يتطور إلى كيان فلسطيني :

ربطت معظم الكتابات الاسرائيلية ، بين موضوع الحكم الذاتي ، والدولة الفلسطينية والكيان الفلسطيني ، وذلك بصرف النظر عن إلتزاماتها السياسية والحزبية . وموقعها في الحكم أو المعارضة ، فقد شكل هذا المفهوم القاسم المشترك بينهما جميعا . ويلاحظ أن هذه الكتابات ، تعتبر مناورات تكتيكية ، موجهة للرأي العام العالمي ، للتدليل على حجم « التنازل » الذي قدمته إسرائيل ، بصدد المشكلة الفلسطينية ، كما يقول « يوري افنيري » الكاتب الاسرائيلي معلقا على موقف « حيلولا كوهين » عضو الكنيست لدى مناقشة الكنيست لاتفاقية ، أنها كانت محاولة للاقناع بأن « بيجين » تخلى عن « معتقداته الايديولوجية » .

والواقع أن بيجين ليس في حاجة إلى من يذكره بتفادي هذا الاحتمال — احتمال تطور الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية ، فوقفه وموقف كتلته من الشعب الفلسطيني ، والدولة الفلسطينية واضح ، وهو في ذلك يعتمد على نظريات السياسة الجغرافية geo-Politics والجغرافيا التورانية ، فالعرب الفلسطينيون في نظر بيجين « عرب أرض إسرائيل » وقد ضمن موقفه هذا ، في مشروعة المعدل المقدم في ١١ مايو ١٩٧٩ والذي أرفقت به وثيقتان منفصلتان .

سادسا - الحكم الذاتي صيغة نهائية وليست انتقالية :

يعد هذا الجانب من جوانب التصور الاسرائيلي ، لمفهوم الحكم الذاتي

محصلة طبيعية لابعاد المفهوم الاسرائيلي في التطبيق ، فحيث أن الحكم الذاتي للسكان ، وليس للأرض التي يقيمون عليها ، وأنه له صلاحيات إدارية ، وليست تشريعية أو سيادية ، ويمثل الحكم العسكري الاسرائيلي مصدر صلاحياته ، بأعباءه السلطة ذات السيادة ، وتجنب اختيار مرشحي منظمة التحرير ، ووضعه مختلف الضوابط التنظيمية ، للحيولة دون أى تطور ، نحو كيان فلسطيني ، وذلك بتصفيد الاستيطان ، وتنمية وخلق واقع لإسرائيلي في الضفة والقطاع ، وتمهيداً لأوضاع فرض المطالب الاسرائيلي ، في السيادة بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

وإذا أضفنا إلى ذلك ، أن التصور الاسرائيلي الراهن ، للحكم الذاتي ، يأخذ في اعتباره ، المتغيرات التي يحملها المستقبل القريب ، وهي عدم دخول الاردن في المفاوضات ، وتوطيد العلاقات المصرية الاسرائيلية ، لتمكننا استخلاص العناصر الأساسية للرؤية الاسرائيلية التي توطد هذا التصور والتي تتمثل فيما يلي :

أولاً : أن الحكم الذاتي حسب التصور الاسرائيلي . . لا يعدو أن يكون أحد الاشكال التنظيمية (٨) ، التي عرفتتها المجتمعات الاستيطانية ، لتنظيم علاقة المستوطنين بالسكان الاصليين ، وتستند هذه التنظيمات إلى جوهر الفكر العنصري ، والوزن الحاسم للاعتبارات الديمغرافية ، والنقاء العنصري ، فالتصور الاسرائيلي للحكم الذاتي ، يجمع بين عزل السكان الاصليين ، دون ما سيادة على الأرض . وبين استمرار الهيمنة الاسرائيلية ، على صعيد البنيان الاقتصادي . ويلتق هذا التصور مع سياسة المعازل البانتوستان (٩) ، في جنوب أفريقيا التي استهدفت عزل السكان في مناطق محدودة مع الاحتفاظ بالسيطرة عليهم .

ثانياً : استمرار الفترة الانتقالية لاستكمال معطيات السياسة الاسرائيلية في

الضفة الغربية والقطاع عن طريق تصعيد الاستيطان ، والاستيلاء على الاراضى ،
وتوريد المناطق العربية ، وخلق واقع إسرائيل في الضفة الغربية ، بفتح الباب
مستقبلا ، في وجه أية مطالبة بسيادة غير إسرائيلية في هذه المناطق . ولعل ذلك
يفسر الشكل الهستيرى ، الذى إتخذته السلطات الاسرائيلية ، إزاء قضية الاراضى
العامة في الضفة الغربية ، ويدعم هذا الاحتمال أن خطة الاستيطان الاسرائيلية
خلال السنوات الخمس المقبلة ، تضمنت إنشاء ٨٤ مستوطنة إضافية تستوعب
٧٠٠٠٠ يهودى .

ثالثا : تستهدف الرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتى الاحتفاظ للمشروع
بعناصره الجوهرية فكريا تاريخيا . وتأكيد امتداده وإستمراريته . بهدف إقامة
« كومنولث يهودى ، كانتونات » . تتمتع باستقلال داخلى فى إطار السيادة
الاسرائيلية .

الفصل السادس عشر

الدراسة المقارنة

مقارنة بين السياسة العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا

وإسرائيل :

إذا نحن قارنا القوانين الصادرة في روديسيا وجنوب إفريقيا وإسرائيل فإننا نجد تشابها واضحا بين الكميات الثلاث من ناحية الطابع العنصرى لكل منهم فمن الثابت أن الأقلية العربية في إسرائيل أوضاعها مشابهة للأوضاع الناجمة عن سياسة الفصل بين العنصرين في جنوب إفريقيا وتلك التي كانت سائدة في روديسيا وتتجلى هذه المشابهة في :

- ١ - نظام الأشخاص .
- ٢ - نظام الأموال .
- ٣ - التعليم .
- ٤ - العمل، ونظام العمل .
- ٥ - الحقوق والحريات العامة الأساسية .

أولا : نظام الأشخاص والتمييز المجهف :

(أ) في روديسيا :

حسب الإحصاءات الرسمية كان أكثر من ٨٠ ٪ من الأوربيين يسكنون في المدن التي خصصت لهم مكان ويسكن (سولوىرى) وحدها ما يقرب من ٥٠ ٪ من الأوربيين الموجودين في روديسيا وكان الإفريقيون يعيشون أما في المعازل

(Native Reserves) أو في الأماكن المخصصة للخدم (Servant Quarters) خلف منازل الأوربيين التي يخدمون فيها .

ويجب على الإفريقيين إذا أرادوا دخول مدينة للأوربيين أو منطقة صناعية ليجد عملاً أن يطلب إذنًا بذلك وتعطى هذه التصاريح بشروط صارمة بعد إجراءات غاية في الدقة والتعقيد ومن يضبط في مدينة البيض دون تصريح يحكم عليه بغرامة مالية ضخمة أو بالسجن لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات ومن يحصل على مثل هذا الإذن ويجد عملاً لدى أوربي لا يسمح له بترك المكان الذي يخدم فيه إلا بإذن سيده ومفروض أنه يأوى إلى مكان إقامته ولا يغادره من التاسعة مساءً حتى الخامسة صباحاً ومن حق الهوليس تفتيش منازل الخدم في أية ساعة للتأكد من أن المقيمين بها لهم حق الإقامة فعلاً .

(ب) في جنوب إفريقيا : (١)

فيما يتعلق بحق المرور والإقامة فإن أوجه الشبه مع نظام الفصل بين العنصريين في جنوب إفريقيا واضحة للغاية ، فن الثابت أن الإفريقيين في جنوب إفريقيا يعيشون في مناطق خاصة بهم تسمى « البانتوستان » وهناك قيود كثيرة ترد على حرية التنقل بالنسبة للسكان الأصليين سواء كان ذلك بالنسبة لانتقالهم خارج منازلهم أى في المناطق الحضرية أو بالنسبة لانتقالهم حتى داخل المعازل الوطنية ومن القوانين التي تساعد على ترسيخ هذه القيود :

١ — قانون المناطق الحضرية الصادر عام ١٩٥٤ .

٢ — قانون « مناطق الفئات » الذي يحدد مناطق التملك والإقامة .

ويعتبر الرحيل عن المنزل مستحيلاً لمؤلاء السكان الأصليين — الإفريقيين — فضلاً عن أن الانتقال من منزل لآخر أمر بالغ الصعوبة نظراً لتطبيق نظام

تصاريح — جوازات — المرور Pass Laws الذى يستند على القوانين العنصرية
التالية :

- ١ — قوانين تنظيم عمل المواطنين ١٩١١ .
 - ٢ — قانون بشأن المناطق السكنية للمواطنين ١٩٢٣ .
 - ٣ — قانون بشأن الضرائب والتنمية للمواطنين ١٩٢٥ .
 - ٤ — قانون الإدارة الخاص بالمواطنين ١٩٢٧ .
 - ٥ — قانون بشأن عقود الإستهلاك الخاص بالمواطنين ١٩٣٤ .
- وجميع هذه القوانين تتطلب تصاريح مرور تحد من حرية إنتقال الإفرقيين داخل البلاد ، إذ أوجبت هذه القوانين التعممية أن تكون فى حوزة السكان الأصليين — الإفرقيين — العديد من المستندات لإمكان العمل والتنقل والإقامة وقد بلغ مجموع تلك المستندات ٢٧ (سبعة وعشرون مستنداً على وجه التحديد) (٢) .

وقد تضمن قانون المواطنين سنة ١٩٥٢ إلغاء تصاريح المرور وتنسيق المستندات اللازمة للمواطنين وإحلال بطاقة الرقابة Reference Book محل الوثائق القديمة الخاصة بتصاريح المرور ، الأمر الذى يجعلنا نستنتج عزم السلطات العنصرية فى جنوب إفريقيا على تدعيم النظام القديم بدلاً من إلغائه .

وتحول قوانين أوطنيين Native acts القضاء سلطة واسعة لتنظيم التفاصيل وإستخدام الوطنيين فى المناطق الصناعية والسكنية ، ولا يجوز للمواطن أن يقيم بالمناطق الواردة فى القانون إذ أن ذلك يستلزم موافقة صريحة من السلطات التى يحق لها أن تمتنع عن إصدارها لأسباب عديدة .

ويفترض فى الإفريقى أنه دائماً فى وضع غير نظامى إلى أن يثبت هو العكس .

ولا يجوز لأى وطنى إفريقي أن يقيم أكثر من ٧٢ ساعة فى منطقة سكنية أو منطقة أخرى يعينها إلا إذا كان مولوداً فيها أو مقيماً فيها بصفة دائمة أو يكون قد عمل بها دون إنقطاع لمدة عشر سنوات .

ويحتم القانون سلطة تقديرية لكل موظف مسئول تمنى لديه فطنته أن إفريقيا ما مقيم فى منطقة سكنية أو أنه عاطل أو منحل الخلق أو أنه يعكر صفو الأمن ، أن يأمر بالقبض عليه وإقتياده أما إلى ضابط الشرطة المختصة بقضايا الوطنيين ، وأما تقديمه للقضاء لمحاكمته .

كما يخول قانون مكافحة الشيوعية لسنة ١٩٥٠ وزير العدل هناك سلطات واسعة فيستطيع أن يتخذ أى إجراء يراه دون أدنى رقابة (٢) .

أما عن الإفريقيين فى جنوب غرب إفريقيا فيخضع السكان الأصليون لنظام أشبه بالنظام المتبع فى جنوب إفريقيا ، ولا عجب لجنوب إفريقيا هى صاحبة الوصاية على إقليم جنوب غرب إفريقيا وتعمل حكومة جنوب إفريقيا العنصرية على ضم إقليم جنوب غرب إفريقيا لإتحاد جنوب إفريقيا ، وكذا تطبق على الوطنيين فيها النظم العنصرية التى تطبقها على الوطنيين فى جنوب إفريقيا .

(ج) فى إسرائيل :

أقرت المادة ١٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الحق التنقل والإقامة وفى إسرائيل يعطى القانون الإدارى لوزير الدفاع الإسرائيلى الحق فى إصدار قرارات ، ورأى تنقيد بمقتضاها حرية التنقل للأقلية العربية وتنقص من حرياتهم الشخصية الأخرى وهذه القرارات تنص على إفشاء مناطق دفاعية يجوز للوزير أن ينشئ فى داخلها مناطق أمن — يعيش فيها من ٨٠ — ٩٠ ٪ من العرب هناك — والوزير أن يفوض سلطاته داخل تلك المناطق إلى ضباط من الجيش من رتب معينة والقانون الإدارى هو استمرار لأحكام قرارات الطوارئ والدفاع

التي صدرت في ظل الإنتداب البريطاني سنة ١٩٤٥ والتي كان القصد منها أصلاً مواجهة أعمال العنف الصهيونية .

وتنقسم الجهات التي تسكنها الأقلية العربية إلى ثلاث مناطق :

١ — منطقة الشمال في الجليل .

٢ — منطقة الوسط المسماة بالمثلث .

٣ — منطقة الجنوب في بير سبع .

وليس لأي شخص عدا رجال الجيش الاسرائيلي أو رجال الشرطة الحق في دخول هذه المناطق ، وليس لأي شخص يقيم فيها أن يغادرها إلا بعد أربعة عشر يوماً ، وبعد أن يكون قد حصل على ترخيص من السلطات ، ويجوز أن يقضى على المخالفين بالطرده أو الحبس أو الخرامة .

ونص قانون النظام الإداري على تشكيل محاكم عسكرية ، ويقدم الخالف إلى المحاكمة خلال ٤٨ ساعة من وقت القبض عليه ، ويصدر الحكم دون إجراءات في جلسة علنية أو سرية حسبما تراه المحكمة ويكون الحكم نهائياً وغير قابل للاستئناف ولا تخضع هذه المحاكم إلى أية إجراءات .

وتخول هذه المجموعة من القوانين واللوائح ضباط المناطق السلطات الآتية :

١ — السلطة التقديرية في نقل وطرده سكان المناطق .

٢ — سلطة حجز أي مال أو سلفة أو أي شيء والإحتفاظ به ، وإجراء

التفتيش .

٣ — سلطة تحديد إنتقال الأشخاص ووضع أي شخص تحت مراقبة

البوليس ، وتحديد الإقامة الجبرية .

٤ — سلطة الإحتلال العنصري التي تخول القائد العسكري إحتلال أية منطقة

والإقامة فيها على نفقة الاهالي من ناحية إعاشة هؤلاء الحكام العسكريين العنصريين .

٥ — سلطة مصادرة الاراضى لصالح الامن العام ، وكذا سلطة الاستيلاء على هذه الاراضى .

٦ — سلطة حظر التجول وإيقاف خدمات البريد وغيرها من الخدمات العامة .

ولعل أقصى ما كان يعانيه العرب - في مناطق الامن هذه - هو أنهم يخضعون - دون اليهود - لنظام حظر التجول أو منع الانتقال الذى سبق سرده بعاليه، بما يحيد بقسوة من حرية العرب أصحاب فلسطين الشرعيين في الحركة أو التنقل ، فضلا عن تطبيق الأحكام العرفية عليهم ، وكما سبق أن أوضحنا فإن مناطق الامن هذه كان يشرف عليها ضباط عسكريين (٤) .

وقد أوجز دون بيرتز (٥) أثر هذه التشريعات على السكان العرب بأن قال :
« كان العرب يعيشون في هذه المناطق وسط مجموعة من القيود القانونية، وقد نظمت السلطات العسكرية دخول وخروج وتحركات أو مجرد الانتقال البسيطة للعرب في مناطق الامن ، ومن الممكن أن يتنق المقيمون بوجه قانونى وأن تصادر أملاكهم ، ومن الجائز نقل جميع ممتلكات القرية من منطقة إلى أخرى ، والسلطة الوحيدة التى تضع جزاءاً على مخالفة إجراءات الطوارئ هى المحكمة العسكرية وقراراتها لم تكن من إختصاص محاكم الاستئناف المدنية ، » .

وقد عقد إجتماع لرجال القانون اليهود (٦) فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فى تل أبيب وبعضهم شغل مراكز ذات مسئولية فى إسرائيل .

ونورد فيما يلى القرارات التى اتخذها رجال القانون اليهود أنفسهم :

١ — تحرم قوانين الطوارئ هذه المواطنين من حرياتهم الأساسية .

٢ — تشكل قوانين الطوارئ هذه تهديداً لمبادئ المساواة وحرية الشخص وحياته فضلاً عن أنها تعرضنا جميعاً دكتاتورياً وحكومة دكتاتورية .

٣ — طالب المؤتمر بإلغاء هذه القوانين .

وبالطبع لم يحل ذلك دون إحتفاظ الحكومة الإسرائيلية بهذه القوانين وتوجيهها ضد العرب وحدهم ، والغرض الحقيقي الذى تتوخاه إسرائيل من مجموعة القوانين هذه هو أنه لما كانت إسرائيل مصرة على إنشاء دولة يهودية يستبعد منها كل عنصر غير يهودى فإنها ترمى إلى التخلص من العرب المسلمين والمسيحيين على السواء الذين بقوا فى أراضيهم وتريد إسرائيل إجبار هؤلاء العرب على ترك البلاد من تلقاء أنفسهم ليركوا أماكنهم لمهاجرين آخرين من اليهود .

ثانيا : نظام الاموال وإغتصاب الاراضى :

(أ) فى روديسيا :

صدرت عدة قوانين لتنظيم توزيع الاراضى بين الإفريقيين والأوروبيين وكانت كلها بمحفة بحق الإفريقى وقد كان إصرار (إيان سميث) على عدم إحداث أى تغير على قانون توزيع أو تخصيص الاراضى (Land apportionment act) من الأسباب الرئيسية لفشل المحادثات مع بريطانيا .

وقد أثارَت اللجنة الخاصة التى أنشأتها الأمم المتحدة لدراسة الوضع فى روديسيا تقريرها الوافى فى أكتوبر ١٩٦٦ إلى مشكلة الأرض وإرتباطها بالقضية الروديسية .

وفى تقرير اللجنة الأمم المتحدة الخاصة ببحث النشاط الاقتصادى الاجنبى فى جنوب روديسيا ومدى تأثيرها فى المشكلة — ذكر أنه ثبت فى عام (١٩٦٠) كان بها ٧٠٦٤ مزرعة (حقلا) تبلغ مساحتها ١٧٦٤٨٤٠٣٤٤ فداناً .

هذا بينما وجد أن عدد من يقوم بالفلاحة من الإفريقيين هو ٣٦٠.٠٠٠ ويزرعون ٣ مليون فدان فقط فى المناطق المحددة للوطنيين ، وهذا وذكرت اللجنة

أنه وجد أن جزءاً كبيراً من الملكيات الكبيرة مملوكة لشركات أوروبية والأرض التي خصصت للأفريقيين معظم تربتها رملية قليلة الخصب ونصف هذه المساحة لا تكاد تصلح إلا كراع وثلاثها فقط يصلح لرعى الماشية والباقي قد يصلح للأغنام وهي مناطق معرضة للتقلبات الجوية فإنتاجها للحبوب وغيرها من المحاصيل التي يحتاج إليها السكان لغذائهم غير ثابت ويتوقف على ظروف المطر والرياح وغيرها من عوامل المناخ .

وكان الأوروبيين هم الذين يملكون رؤوس الأموال القادرة على التغلب على المشكلات الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج بالإضافة أيضاً إلى أن الحكومة تكففت بالقيام بمشروعات الري وغيرها من المشروعات الضخمة الخاصة بالزراعة بل وتسويق المحاصيل في مناطق الأفريقيين وكانت حجتها في ذلك أنهم هم دافعو الضرائب فمن حقهم أن توفر لهم الدولة هذه المشروعات .

أن الزيادة الكبيرة في مقدار الإنتاج للفدان الواحد في الأراضي الأوربية فقد تضاعف الإنتاج بين عامي ١٩٣٧، ١٩٦٠ بمقدار ٢٥٩ ٪، وزادت القيمة النقدية لهذا الإنتاج إلى ١٠٠٠ ٪، وبينما لم يزد الإنتاج في المساحات التي يزرعها الإفريقيون زيادة ملحوظة فلا يرجع هذا بالطبع إلى الكفاءة الشخصية بل للتفاوت في الإمكانيات خاصة أن الكثير من العمليات الزراعية في المزارع الأوربية تتم بالطريقة الميكانيكية مما يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج بينما الفلاح الإفريقي يستخدم الطرق البدائية في الزراعة وفرصته ضئيلة للاستعانة بالتقدم الآلى الحديث .

وعموماً فإنه منذ وصول الأفريقيين وتدفعهم على البلاد وإستيلائهم على الأراضي الخصبة وتضييقهم الخناق على الأفريقيين بدأت المشاكل تظهر وتضخم باستمرار وكانت التقارير التي كتبها اللجان المختلفة التي أرسلتها إنجلترا للبحث في أسباب تدهور الأفريقيين من قوانين الملكية الزراعية تشير كلها إلى الظلم الواقع

عليهم وأن المستوطنين الذين لم يزد عددهم في أى وقت عن $\frac{1}{14}$ من مجموع السكان يستولون بدون وجه حق على ما يقرب من ٧٢ ٪ من الارض الصالحة للزراعة .

(ب) فى جنوب إفريقيا :

ينص قانون اراضى الوطنيين (٧) — الاهالى — الصادر فى سنة ١٩٣٦ على إنشاء صندوق مالى للاهالى وتنظيم تخصيص الاراضى لهم وقد كان هذا القانون تكرىما للفصل بين اراضى البيض وأراضى الافريقين حيث يحظر على الافريقين شراء الاراضى خارج المناطق التى خصصت لهم .

ويمنع قانون اراضى الاهالى الوطنيين المذكورين من اكتساب ملكية العقارات .

ويضع قانون شغل الاراضى والاتجار فيها الصادر فى سنة ١٩٤٣ قيوداً على نقل ملكية الاراضى وعلى شغلها فى مقاطعة الترسغال ونااتال .

ويعتبر قانون المناطق الجماعية الصادر سنة ١٩٥٠ الضربة القاضية الموجهة إلى الملكية العقارية الافريقية . كما يضع قانون معدل لهذا القانون صادر سنة ١٩٥٦ قيوداً جديدة على الملكيات الافريقية . إذ يمكن بموجبه إعتبار اراضى كانت ملكاً دائماً للافارقة مناطق مخصصة للبيض وطرد أصحابها منها على هذا الأساس .

(ج) فى إسرائيل :

ينص قرار الجمعية العمومية فى شأن تقسيم فلسطين على أنه « لا يصرح بنزع ملكية أى أرض مملوكة للعرب فى الارض اليهودية إلا للمنفعة العامة ، وأنه فى حالة نزع الملكية يدفع مقدماً تعويض كامل » .

وقد حققت الوقائع كل المخاوف الكثيرة فى هذا القرار ، فقد استعملت بموجبه القوانين واللوائح كوسيلة لاغتصاب (٨) اراضى العرب ، وأن اللوائح الخاصة

بالطوارىء العسكرية التى تقضى بتحديد مناطق أمن ومناطق مغلقة تمنع الملاك العرب من الوصول إلى أملاكهم الكائنة فى داخل هذه المناطق إلا بموجب تصريح عسكرى وكثيراً ما كان يرفض هذا التصريح واللوائح المدنية الخاصة بالطوارىء وعلى الاخص القانون الصادر سنة ١٩٤٨ الخاص بالمناطق المتروكة واللوائح الصادرة فى سنة ١٩٤٨ الخاصة بأمالك الغائبين ويجوز إعتبار أى مدينة أو قرية عربية منطقة متروكة بموجب هذه النصوص ، وذلك بصورة تحكمية ، ويجوز إعتبار أى مدينة أو قرية عربية متروكة بموجب هذه النصوص ، وذلك بصورة تحكمية ، ويجوز إعتبار العرب الذين لم يتركوا لإسرائيل غائبين بموجب هذه النصوص .

ويوجز Don Peretz (٩) هذا الوضع فيقول « إن كل عربى من فلسطين كان قد غادر مدينته أو قريته بعد ٢٩/١١/١٩٤٧ يمكن إعتباره وفقاً للوائح غائباً وجميع العرب الذين كان لهم ملكا فى مدينة عكا الجديدة كانوا يعتبرون غائبين حتى ولو لم يغادروا أبداً المدينة القديمة ، وكذلك فإن الـ ٣٠ ألف عربى الذين كانوا يفرون من مكان إلى آخر فى إسرائيل ولكنهم لم يغادروا البلاد أبداً فإنه كان عليهم أن يتوقعوا إعتبار أملاكهم متروكة نهائياً من جانبهم » .

وقد حل قانون ملكية الأراضى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٣ محل جميع لوائح وقوانين الطوارىء ، وفقاً لهذا القانون فإن كل أرض أختص بها أو حجز عليها أو وزعت أو إستعملت لإستداء من ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ بغية تشجيع التنمية والإقامة أو الأمن أو التى وجدت مهلة من مالكتها الأصلية تعتبر ملكا لسلطة التنمية .

وبتطبيق هذا القانون والقوانين سالفة الذكر تم مصادرة ١٦٠٠٠ هكتار تقريباً من الأراضى المملوكة للأقلية العربية ولم يحدد نزع الملكية أو مصادرة أى

أرض مملوكة لفرد أو جماعة يهودية وتعتبر التحويلات المنصوص عليها في قانون سنة ١٩٥٢ نافذة حيث أن قيمتها كانت تقدر على أساس قيمة الأرض في أول يناير سنة ١٩٥٠ بينما أن الجنيه الإسرائيلي قد هبطت قيمته في سنة ١٩٥٣ إلى خمس قيمته في سنة ١٩٥٠ .

وقد زيدت بموجب قانون التقادم الصادر في سنة ١٩٥٨ المدة المطلوبة لإمكان تسجيل الأراضي بأسماء مالكيها إلى عشرين سنة بعد أن كانت عشر سنوات، وبذلك أصبح متعذراً على الملاك العرب الذين لم يكونوا قد قاموا بإجراءات التسجيل في ظل القانون القديم أن يحصلوا على المستند الإداري الذي يثبت ملكيتهم ، الأمر الذي جعل السلطات الاسرائيلية تندرج بذلك للاستيلاء على ما تبقى في يد الأقلية العربية من أراضي بعد كل إجراءات الإغتصاب السابقة .

ثالثاً : الحق في التعليم :

(مادة ٢٦ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان)

(أ) في روديسيا :

بينما التعليم الثانوي والعالي متاح للأوروبيين ، بل إن التعليم الثانوي إجباري للمستوطنين الأوروبيين — فإن الفرص المتاحة الأفريقيين للتعليم ضئيلة جداً ، وتمكفل بتعليم الإفريقيين الأرماليات والبعثات التنصيرية الدينية بإمكانياتها الضئيلة — والإحصاءات التي نشرت عن المبالغ التي حرفتھا السلطات الرسمية في روديسيا على التعليم تدل على هذه التفرقة .

ففي ١٩٥١ كانت المبالغ المنصرفة كالآتي :

مبالغ صرفت على تعليم الإفريقيين ٧٥٤٧١٠ جنيهات إسترلينية .

مبالغ صرفت على تعليم الأوروبيين ١٥٨١٧٨٢٠١٥٨ جنيهات إسترلينية .

وإذا وضعنا في الاعتبار عدد التلاميذ المستفيدين من هذه المبالغ وجدنا أن التلميذ الأوربي يتكلف في المتوسط ١٢٦ جنيتها سنويا ، بينما تقل تكاليف التلميذ الإفريقي عن ستة جنيهات ، وهذا الفرق يوضح الفروق في المدارس من حيث المبالغ وتزويدها بإحتياجاتها وأجور المدرسين وغير ذلك ، وقد كان تفسير السلطات الحاكمة لهذه الأرقام أن نسبة ما جمع من ضرائب من الأوربيين لما جمع من الإفريقيين بلغت في ذلك العام ١٥ : ١ ، وهذا تبرير كاف من وجهة نظر هذه السلطات . وبالطبع المغالطة في هذا الرد واضحة فالخدمات التي تقدمها أية دولة مفروض أنها بحسب الحاجة إليها ، ولا يوجد في أى نظام حكومى من يقر بأن الخدمات يجب تقديمها للذين دفعوا بنسبة ما دفع كل ، وفي الوقت الذى ييسر فيه للأوربيين الالتحاق بالمدارس الثانوية الحكومية والخاصة التي تتوفر في كل المدن التي تكثر فيها أعدادهم فإن قلة من الإفريقيين هي التي تستطيع أن تتخطى العقبات وتكمل التعليم الابتدائي وتستمر فيه بعد السنة الثالثة مع أن هذه المرحلة مفروضة أنها تستمر حتى الصف السادس ، والأوربيون يصرون بأن يكفي أن يتعلم الإفريقي للدرجة التي تمكنه من تمييز علامات الطريق ، ومعرفة المبادئ الأولى للتصرف السليم مع الآخرين والقدرة على فهم ما يلقي عليه من تعليمات وأوامر وتنفيذها .

ورحى في مجال التعليم الفنى فرغم الحاجة الماسة والمستمرة للفنيين المتهقفين ورغم أن هذا يوفر على الدولة مبالغ طائلة تصرفها لتدبير حاجتها منهم من الدول الأجنبية فإن العقلية الإستعمارية جعلت المهتمين على الأمور في روديسيا يحدضون أعينهم حتى عن تقارير اللجان الحكومية التي كثيراً ما أوصت بتوسيع المدارس الفنية الموجودة وتعميق الدراسة بها وفتح المجال للاستفادة بهم في مختلف مجالات التوسع الزراعى والصناعى والعمرانى .

وعندما تكون (الاتحاد وسط إفريقيا) عام ١٩٥٣ وأثيرت مسألة إنشاء جامعة واحدة لكل أقاليم الاتحاد ولكل الأجناس ، عارضت روديسيا الجنوبية الفكرة ، لكنهما اضطرت للرضوخ حين اقترحت (روديسيا الشمالية) أن تنشأ الجامعة في (لوزاكا) طالما أن هناك عقبات تعترض إنشاءها في (سولزيرى) وحين بدأ النشاط العلمى في هذه الجامعة في عام ١٩٥٧ ، وتقدم للالتحاق بها ٧١ طالباً منهم ثمانية من الإفريقيين ثارت من جديد مشكلة الاختلاط بين البيض والسود في الدراسة بجامعة الاتحاد ، وفي مطاعم الجامعة ، ومساكن الطالبات ، وفي الفترة اللاحقة تقرر أن تبنى كليات للإفريقيين إذا كان الأمر يستلزم ذلك وعددهم يسمح ، وذلك بحجة منع الاصطدام المتكرر بينهم وبين البيض .

(ب) في جنوب إفريقيا :

يوجد في جنوب إفريقيا نظام مماثل في التعليم الوجود في إسرائيل فقانون تعليم البانتو لسنة ١٩٥٣ (الامان الإفريقيين) يرسى نظاماً للتمييز ليس في مادة التعليم نفسه ، وإنما تمتد هذه التفرقة لتشمل المدارس والمقرارات . وتوضح العرافيل في جنوب إفريقيا في طريق فتح مدارس خاصة بالوطنيين كما تحدد السلطات العنصرية هناك من تعليم الوطنيين عن طريق مذهبهم من الالتحاق بمعظم المدارس الحكومية العالية وخاصة الجامعات .

وحتى في هذه المدارس والجامعات لا يعيشون في نفس الأماكن التي يعيش فيها البيض . ويرتكز التعليم بالنسبة للوطنيين على أساس النظام القبلى والابقاء على الفوارق الطبيعية والانوية ، كما أوجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٣ على كل المدارس الوطنية أن تسجل ولو كانت قائمة قبل صدوره ، والتسجيل حق مطلق لوزير الشؤون الوطنية وهو يرفق التسجيل في أغلب الأحيان .

وفي جنوب غرب إفريقيا التي تخضع لوصاية جنوب إفريقيا . يعتبر التعليم

هناك متأخر للغاية بحجة عدم توفر الامكانيات الخاصة بالتعليم المهني والثانوى والعالى (١٠) .

(ج) فى إسرائيل :

تعتبر النواحي الثقافية للعرب فى إسرائيل محدودة جداً ، وكلما إرتفعت المرحلة التعليمية إزداد التمييز وضائق المجالات حتى تكاد تنعدم ، ولا تعطى المنح الدراسية للطلبة العرب ، وتبلغ نسبة (١١) الطلبة العرب فى المدارس الابتدائية الحكومية إلى نسبة العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ — ١٤ سنة ٥٧ ٪ . بينما نسبة الطلبة اليهود من نفس السن ٨٢ ٪ .

ولا يوجد بإسرائيل سوى ست مدارس ثانوية (١٢) عربية — إحداها فقط كائنة بالقاهرة ، وتبلغ نسبة الطلبة العرب فى المدارس الثانوية ١٧٢ ٪ . من شباب العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ — ١٩ سنة ، أما نسبة الطلبة اليهود فتبلغ ٤٢٥٦ ٪ . من مجموع الشباب اليهودى من نفس السن .

وتعانى المدارس الثانوية العربية فى إسرائيل من نقص واضح فى الكتب وأجهزة المعامل والمكتبات ، وهذه المدارس التى تضم أقل من ألفى طالب يرجع الفضل فى إنشائها إلى الجهود الخاصة ، ويراعى فى اختيار المدرس أن يكون سهل القياد ، وعدد الأمكنة بالمدارس محدود جداً ، كما أن أماكن تلقى الدروس بها غير صالحة صحياً .

وكان نتيجة لذلك أن أصبح مستوى التعليم منخفضاً بين العرب ، فنسبة النجاح فى إمتحان نهاية الدراسة الثانوية لا يتجاوز ٤٥ ٪ . وتبرر لإنخفاض هذه النسبة وجود إختبارات إجبارية فى اللغة العبرية والأدب العبرى وتفرض هذه الاختبارات على المدارس العربية الأمر الذى أدى إلى ندرة وجود الطلبة العرب فى الجامعات (١٣) .

رابعاً - الحق في العمل ونظام العمل :

(المادة ٢٢ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان)

(أ) في روديسيا :

أوضح تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أن العمال الافريقيين الذين إستغلوا لإستصلاح أراضي الشركات الرأسماليين الأوربيين كانوا يعملون لشهور عدة دون أن يحصلوا على أى أجر إلى أن يتم نضج المحصول وبيعه وسداد مصاريف الانتاج وحينئذ يمكنهم أن يحصلوا على الأجر الضئيل المخصص وقد إستغل الأوربيون في ذلك حتى الأطفال من سن الثامنة إلى الثانية عشر وهو أمر يتنافى مع المبادئ الانسانية والاتفاقيات الدولية ، وترتب عليه أن حرم عدد كبير من الأطفال الافريقيين من فرص التعليم ولم يسمح للزارعين الافريقيين بتكوين إتحادات أو غير ذلك مما يتيح لهم فرص حماية مصالحهم .

كذلك قدمت لجنة الأمم المتحدة تقريراً وافياً كاملاً عن العمل أشارت فيه إلى أن السياسة الاقتصادية التى أتبعها حكومة الأقلية البيضاء في هذه البلاد ترتب عليها عن طريق مباشر أو غير مباشر حرمان الافريقيين من المشاركة الفعلية في التمتع بخيرات بلادهم .

وقد خرجت اللجنة من بحثها بأن هناك ثلاثة عوامل لا بد من وضعها في الاعتبار لفهم مشكلة روديسيا :

أولاً : أن الدراسة التى أجرتها اللجنة الفرعية التى كلفت بدراسة نشاط الاحتكارات الأجنبية في جنوب إفريقيا وغربها وفي المستعمرات البرتغالية وأثرها في قضية روديسيا أثبتت أن الشركات الأجنبية كلها تسمت بأسماء مختلفة فإن هدفها جميعاً واحد هو إستنزاف موارد البلاد .

ثانياً : قوانين الأراضي توتب عليها سلب الافريقيين وحرمانهم من مورد رزقهم الأول وهو (الفلاحة) ، وإستطاعت الأقلية البيضاء من المستوطنين عن طريق هذه القوانين أن تحتكر مساحات واسعة من أخصب الأراضي في البلاد ، ودخلت اشركات الاستغلالية في هذا الميدان مما جعل لها مصالح حيوية مرتبطة بمصالح المستوطنين البيض ، فهي تحرص على إستمرار هذه القوانين الظالمة .

ثالثاً : سيطرة الامبراطوريات الاستعمارية في جنوب إفريقيا وتشابك مصالحها الاقتصادية وإنتشار فروعها في مختلف الاقاليم الافريقية في هذه الجهات تمثل عقبة تحول دون فاعلية المقاطعة الاقتصادية التي كانت مفروضة على روديسيا الجنوبية .

وقد قام عدد من الخبراء في ١٩٦٢ بدراسة مصادر الاقتصاد الروديسي والاعائد منه وجاء في تقريرهم أن متوسط ما حصل عليه العامل الأوربي من دخل في عام (١٩٦٢) قد وصل إلى ١١٧٣ جنياً (سنوياً) بينما لم يتعد متوسط دخل العامل الافريقي (٩٥ جنياً سنوياً) .

والحقيقة التي أبرزها التقرير أيضاً أن المكاسب المنخفضة للافريقيين ترجع قبل كل شيء للفرص الضئيلة التي أتت لهم لزيادة قوتهم الانتاجية ، فالغالبية العظمى من السكان الافريقيين كانت تستخدم في أعمال لا تحتاج لمهارة ، وحقوق الاعمال التي يجيدها الافريقيين ويتساوى فيها مع الأوربي — يتقاضى عنها ما لا يزيد على ١٠ ٪ من أجر زميله الأوربي بحجة إرتفاع مستوى التدريب عند الأوربي . وبحجة أنه يعيش أصلاً مستوى أعلى من الافريقي .

كذلك جاء في تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة :

د أن المستوطنين في روديسيا لا ينظرون بعين العطف إلى محاولات الافريقيين لطلب المساواة في العمل ، ومن أول أهداف إتحاد عمال المناجم عدم السماح

للافريقيين بالعمل فى المراكز التى تحتاج إلى ثقافة فنية كاملة أو متوسطة، والسبب فى ذلك خوف الأوربيين من أن يحل الافريقيون محلهم بسبب أجورهم المنخفضة .

وقد وصلت التفرقة بين العامل الأوربى والافريقى إلى أن ساعات العمل اليوى للأوربى تحسب على أساس ثمانى ساعات على الأكثر بينما يحسب يوم العمل للافريقى ما بين عشر ساعات وخمس عشرة ساعة .

(ب) فى جنوب إفريقية :

توجد أوضاع مشابهة فى جنوب افريقيا لتلك القائمة فى اسرائيل من حيث التمييز ضد الوطنيين (الافريقيين) فى العمل .

والقوانين الأساسية هى :

١ — قانون المناجم والعمل الصادر سنة ١٩١١ .

٢ — قانون تنظيم العمل الصادر سنة ١٩١١ .

٣ — قانون حماية أجور العمال الصادر سنة ١٩١١ .

٤ — قانون المناطق السكنية للوطنيين (الأهل) الصادر سنة ١٩٢٢ .

وهذه النصوص كلها تقوم على مبدأ الفصل بين العنصرين حيث تحتفظ للبيض بالوظائف المهمة والمناصب القيادية وليس للافريقيين إلا الأعمال الحقةيرة ، وذلك فضلا عن مجموعة من القيود التى ترمى إلى منع الإفريقيين من منافسة البيض .

وقد سمح قانون الوطنيين (الأهل) المعدل الصادر سنة ١٩٥٧ لوزير العمل بتوسيع مجال تطبيق قوانين سنة ١٩١١ فقد أراد المشرع بصفة عامة أن يقيم حاجزا لكى يمنع الافريقيين من الحصول على الوظائف التى تعتبر مخصصة للبيض بحكم القانون .

وفيما يختص بالاجور يحمل الإفريقيون على أجور أقل من عمال الطوائف الأخرى كما هو الحال تماما بالنسبة للعمال العرب في إسرائيل، وليس لدى الإفريقى الحرية فى البحث عن عمل ، فهناك قيد اجبارى بالقائمة العامة للعاطلين ، كما أن هناك قيودا قانونية هى قيود الحرية النقابية وذلك بموجب :

١ — قانون التوفيق فى الصناعة الصادر فى سنة ١٩٣٤ والمعدل سنة ١٩٥٦ .

٢ — قانون التوفيق فى الصناعة الصادر سنة ١٩٥٩ .

٣ — قانون حل منازعات العمل الخاص بالأهالى الإفريقيين الصادر سنة

١٩٥٣ .

وتنص هذه القوانين عموما على حظر انشاء نقابات مستقلة جديدة، كما أنه لا يمكن لأى إفريقى أن يحصل على منصب قيادى فى نقابة أو لجنة نقابية فى منشأة ، كما أن حق الإضراب محدود جدا ولا يجوز للإفريقيين أن ينشؤوا نقابات مسجلة رسميا .

وطبقا لتقرير مكتب العمل الدولى الصادر فى عام ١٩٦٤ عن العمالة والحقوق

النقابية فى جنوب افريقيا بالنسبة للوطنيين — فقد ذكر التقرير .

١ — هناك قيود على التمرن والتلمذة الصناعية بالنسبة للإفريقيين .

٢ — تحفظ المراكز العليا فى صناعة المناجم للاروبيين وخدمهم حيث يتمتعون

بأكبر الأجور .

٣ — التدخل فى حرية الحركة النقابية ومنع الإفريقيين من تكوين نقابات .

٤ — منع الإفريقيين من ممارسة الوسائل القانونية للصالح والتحكيم

والتوفيق (١٤) .

٥ — تحريم الاضراب على الإفريقيين وخدمهم .

٦ — لا يتمتع الإفريقيون بأى رعاية صحية أو خدمة اجتماعية .

٧ — لا يرقى أى إفريقى أو ملون إلى أى منصب فى أعمال الخدمة المدنية —

وإذا استخدموا يقومون بالخدمات الأقل أجرا والأكثر مشقة .. وجهدا ..
كخدم أو سعاة (قانون التوفيق في الصناعة سنة ١٩٥٦ قسم ٧٧ وعمل سنة ١٩٥٩) .
ومن الجدير بالذكر أن الظروف العمالية في جنوب غرب افريقيا تشابه مع
تلك السائدة في جنوب افريقيا كما تقتصر أيضا على البيض (١٥) .

(ج) في إسرائيل :

تتبع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة التمييز العنصرى ضد العرب في
مجال العمل بفرض الاقلية العربية هناك إلى عمال يدويين ، وليس تحويل الاقلية
العربية إلى عمال يدويين نتيجة لتطور الزراعة واستعمال آلات فيها، وإنما هو نتيجة
لتنقص مساحة الأراضي التي يمكنهم زراعتها ، فضلا عما يعانيه العرب هناك
من ضيق مجالات العمل أمامهم الأمر الذي يؤدي إلى بطالة واسعة النطاق .

وتعتبر الهوة بين الزراعة اليهودية والزراعة العربية تزداد اتساعا ، وتحويل
الأقلية العربية إلى عمال يدويين لم يصحبه نسو مقابل في الصناعة في المناطق العربية ،
ولا تقوم الحكومة الإسرائيلية بأى مجهود في هذا السبيل ، كما لم يصطحب الانتقال
من الريف إلى المدن بزيادة في الطلب على الأيدي العاملة ، ولم يزداد عدد السكان
في المدن إلا — بنسبة ضئيلة ٢ ٪ .

كما أن هناك تفرقة بين العمال اليهود والعمال العرب في الأشتغال بالمهن ، فتنحصر
الأعمال والخدمات الحقيرة (١٦) على العرب دون اليهود ، فالعامل العربي يشتغل
في المناجم والأعمال الزراعية كالخصاد وجمع المحصول وفي أشتغال المقاولات العامة
والمحاجر ، أما في الصناعة فلا يتولى العامل إلا أقل الأعمال اليدوية شأننا فضلا عن
حرمانهم من حق المساواة في الأجر مع غيرهم من العمال اليهود الذين يؤدون
بنفس العمل .

وكان من نتيجة ذلك عدم استقرار العرب في مهنة معينة أو عمل محدد ، فأكثر من ٥٠ ٪ من العمال العرب تنتقل على غير هدى من مكان لآخر وتعيش في ظروف غير مستقرة ، وهذا القلق المزدوج لا يسمح لهم بتشكيل جماعات مهنية ولا بالوصول إلى وضع اجتماعي مقبول ، وبرغم المساواة النظرية في تولى الوظائف العامة فلا تزيد نسبة الموظفين العرب عن ١٥ ٪ من مجموع الموظفين في الوقت الذي يشكل فيه العرب ما يزيد على ١٠ ٪ (١٧) من سكان اسرائيل .

خامسا - الحقوق والحريات العامة الأساسية :

(المادة ٢/١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

(أ) في روديسيا :

امتدت التفرقة العنصرية إلى القضاء ، فرغم أن القانون الذي يخضع له الآوريون والآفريقيون واحد ، لكن كان التباين العصيب عند التطبيق ما أثار الكثيرين من رجال القانون والمدين على هذه الأوضاع التي تتنافى مع مبادئ العدالة — فالإفريقي يحكم عليه بأقصى عقوبة يحددها القانون بعكس الآوري إذا إقترب نفس الجريمة أو المخالفة وقد صرح رئيس قضاة روديسيا تبريراً لهذا التصرف بقوله : أنه يمكن أن يقول على العموم أن حكم الحبس مثلاً الذي يصدر على الآوري يعتبر حكماً قاسياً جداً ، والأوضاع يختلف تماماً إذا صدر نفس الحكم على الإفريقي — فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تجعل الأمر مختلفاً في الحالتين ، ويجب أن توضع هذه الأوضاع في الاعتبار عند إصدار أى حكم ، .

وهذا التبرير بالطبع لا يحتاج لجهد للرد عليه خاصة إذا كان صادراً من أحد رجال القانون ، وإذا وضعنا في الاعتبار مستوى الاثنيين وما يترتب عليه من إدراك كل لدى المسؤولية عن تصرفاته ، وإذا وضعنا في الاعتبار أن الغرامة التي

قد تفرض على الأوربي وتمثل أجرة يوم واحد مما يتقاضاه قد تصل بالنسبة للأفريقي إلى أجرة نصف شهر ليمكن أن ندرك مدى الغبن الواقع على الأفريقيين حتى عند تطبيق القوانين .

وهناك أمثلة متعددة للتفاوت العجيب في الأحكام الصادرة ضد الأفريقيين والأوربيين وقد تهادى القضاة الروديسيون في إصدار أحكام الجلد على الأفريقيين لأنفهم الأسباب ، وقد أتاحت (قوانين الطوارئ) التي أصدرتها حكومة إيان سميث والسلطات الاستثنائية التي منحتها لرجال البوليس فرصاً أكثر للتمادي في أغاليب التعذيب والسجن والقهر والاعتقال التي تفننت في إستخدامها لإرهاب الأفريقيين المطالبين بحقوقهم في الحياة الكريمة .

وقد فرض القانون الروديسي عقوبات صارمة على من يكسر قوانين الحاجز اللوني ، فالسجن والجلد والطرده عقوبة الأفريقي الذي تزوج بأوروبية حتى لو كان من أحد رجال الدين ولو حدث ذلك وهو في خارج روديسيا .

ولعل أدق مرحلة مرت بها مشكلة روديسيا فيما يتعلق بالحقوق والحريات العامة الأساسية هي الفترة اللاحقة على عام ١٩٥٣ ، نظراً لمحاولات البيض في روديسيا الجنوبية لتثبيت امتيازات الأقلية العنصرية البيضاء التي تتمتع بها وتوسيع نطاقها وإعطائها صبغة قانونية وتوسيع رقعتها بحيث تمتد إلى مساحة واسعة من القارة الأفريقية — هي فكرة تكوين اتحاد من روديسيا الشمالية — وروديسيا الجنوبية ونياسالاند . وحين وجدت الأقلية البيضاء والمسيطرة على الحكم في روديسيا معارضة عنيفة من الأفريقيين في تكوين مثل هذا الاتحاد هددت بأنها ستلجأ إلى إعلان إنضمام روديسيا الجنوبية إلى جنوب إفريقيا .

وتجدر الإشارة أنه قد حدثت عدة اعتراضات على قيام هذا الاتحاد الذي فرض بالقوة على غالبية السكان :

وظهرت منذ اللحظة الأولى لقيام الاتحاد سيطرة الرجل الأبيض وتحقق ما كان يخشاه المعارضون لقيام الاتحاد، فقد إتجهت معظم التشريعات التي صدرت إلى تحقيق سيطرة البيض وتكليفهم من إستغلال موارد البلاد إلى أقصى حد ممكن .

وتمادت حكومة روديسيا في سياسة القمع والارهاب والاعتقال ، فقبض على أكثر من خمسمائة من أعضاء المؤتمر الافريقي الوطني :

(African National Congress — A N C)

وحين ظهرت الهيئـة الوطنية الديمقراطية (National Democratic Party — NDP) لتحل محل المؤتمر الافريقي الوطني الذي حملته الحكومة — أسرع رئيس وزراء روديسيا بالقبض على زعماء الهيئـة الجديدة ، كما قبض على أعضاء جماعة وسط إفريقيا (Central African Party — C A P) .

وقد وصل خرف سلطات الاقلية البيضاء في روديسيا من الحركات الوطنية إلى درجة أنها اتخذت أقصى درجات العنف ضد كل من أتهم بتحريض الوطنيين على عدم التفريط في حقوقهم المشروعة .

وفي فبراير (١٩٦١) عقد في سولزبرى إجتماع آخر حضره لأول مرة ممثلون للأحزاب الافريقيين في روديسيا وتمخض هذا الاجتماع عن الاتفاق على دستور (١٩٦١) الذي أقره مجلس العموم البريطاني في ديسمبر من نفس العام — لعمل به في روديسيا الجنوبية بدلا من (دستور ١٩٢٣) .

فقد قسم هذا الدستور الناحيين إلى فئتين أ ، ب ، وكان أساس التقسيم هو المؤهلات العلمية ، والدخل والملكية ويقوم أفراد الفئة (أ) بإنتخاب ٥٠ عضوا من أعضاء المجلس النيابي الذي يبلغ عددهم ٦٥ عضوا .

وواضح أن هذا الوضع لم يحقق الحل السليم للمشكلة الروديسية ،

وقد أعلن زعيم الهيئة الوطنية الديمقراطية NDP جوشوا نكومو Joshua Nkomo في ١٧ فبراير ١٩٦١ ، أن هذا الدستور لا يحقق آمال الأفريقيين وأنه لن ينفذ إلا على جثثنا، هذا بينما نزع إيان سميث (Ian Smith) جماعة جديدة من البيض باسم (حزب جبهة روديسيا) لمعارضة هذه الاتجاهات الجديدة التي زعم أنها تمنح الأفريقيين حريات وحقوق أكثر مما يجب .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ عقد حل اتحاد وسط إفريقيا وأعقب ذلك إستقلال روديسيا الشمالية في يوليو ١٩٦٤ تحت اسم (جمهورية زامبيا) كما إستقلت نياسالاند في أكتوبر ١٩٦٤ تحت اسم (جمهورية مالاوي) وبقيت روديسيا الجنوبية مستعمرة تحت حكم الأقلية العنصرية البيضاء باسم روديسيا .

وفي أبريل ١٩٦٤ إستقالت وزارة ويستون فيلد لتفسح المجال لوزارة يرأسها إيان سميث .

وقد صرح بمجرد توعية الوزارة الجديدة فإنه لن يسمح للأفريقيين بأى نصيب فى إدارة البلاد وأن هدف حكومته الأساسى هو إعلان إستقلال روديسيا ووضع دستور جديد لما يكفل السيادة الكاملة للبيض ويضع فى أيديهم كل السلطات والامكانيات .

وبدأ سميث على الفور سيااسة عنيفة لتصفية الحركات القومية ، فاعتقل الأعضاء البارزين فى حزبي (زانو) و (زابو) وزج بهم فى المعتقلات التى أنشأها فى الأماكن النائية بعيدا عن (سولزبرى) والمدن الهامة الأخرى وقد قدر عدد الذين إعتقلوا من الأفريقيين فى الفترة القصيرة منذ توليه الحكم حتى نهاية ١٩٦٤ بـ ١٩٨٠ إفريقيا ، وكانت هذه الحكومة لا تسمح بمنح أية حقوق سياسية للأفريقيين ، ولا تسمح بأية تيسيرات تؤدى لتمثيلهم فى البرلمان بنسبة معقولة .

وفي ٥ نوفمبر ١٩٦٥ أعلن لسميث حالة الطوارئ فى البلاد وموجها

اعطيت قوات البوليس السلطة للقبض على أى شخص يرتاب فى أنه يخل بالقانون والامن ويسجنه أو إبعاده وصدرت عدة قوانين إستثنائية للحجج على الكتابة والنشر وفض الاجتماعات ومنع التجول فى الطرقات إلا فى ساعات محدودة من النهار .

(ب) فى جنوب إفريقيا :

المشاركة فى الحياة السياسية :

يعتبر غير الأوربيين فى جنوب افريقيا محرومون بحكم القارة من العرف من تولى أى مركز مرموق فى الخدمات العامة ، ويشمل الحرمان أيضا تولى منصب قاضى المقاطعة أو حاكمها الإدارى أو منصب مساعد حتى فى المناطق الافريقية الخالصة كما أن البقاء السياسى لجنوب افريقيا — يطوى فى أعماقه هذا الحاجز اللونى ، لأن قانون جنوب افريقيا الصادر عام ١٩٠٩ يشترط فى عضو البرلمان بمجلسيه أن يكون رعية بريطانية وينحدر من سلالة أوربية، وتناول تشريع لاحق وضع العدد الصغير من الناخبين غير الأوربيين الذين يقيدون فى الجدول العام للانتخابات ويقتصر تمثيل هؤلاء فى المجلسين النيابيين على عدد صغير من الأوربيين .

أما فى جنوب غرب افريقيا فانه ليس للسكان الاصليين أى تمثيل نيابى . بل هم محرومون تماما من الانتخابات وتقوم حكومة جنوب افريقيا وبرلمانها والذان لا يمثلان فيها غير الجالية الأوربية بالتشريع للاقليم فيما يتعلق بمسائل معينة بما فيها (الشؤون الأهلية) (١٨) وهناك جهاز تشريعى محلى يكون أيضا من الأوربيين يقوم بالتشريع فى المسائل التى لا يختص بها برلمان جنوب افريقيا، ومحظور على غير الأوربيين قانونا التصويت فى الانتخابات أو الدخول فيها كما سبق أن أوضحنا .

وتقتصر الوظائف في اقليم جنوب افريقيا على البيض ، وتختص ستة مقاعد في الجمعية الوطنية لجنوب افريقيا وأربعة مقاعد في مجلس الشيوخ لجنوب غرب افريقيا ينتخبون من البيض لأن الملونين هناك محرومون من التصويت طبقا للقانون الخاص بشؤون جنوب غرب افريقيا الصادر عام ١٩٤٩ .

الحقوق والحريات العامة (١٩) :

توجد مجموعة من القوانين تضع حدود الحقوق السياسية بالنسبة للأفريقيين وهي .

١ — قانون افريقيا الجنوبية سنة ١٩٠٩ .

٢ — مكافحة الشيوعية سنة ١٩٥٠ .

٣ — قانون الاجراءات الجنائية في تعديل طرق الاثبات سنة ١٩٥٥ .

٤ — قانون المنظمات غير القانونية سنة ١٩٦٠ .

٥ — قانون النشر ووسائل الترفية سنة ١٩٥٧ .

٦ — قانون سنة ١٩٥٩ The South Africa Act وهو يسمح للمهاجرين

الأوروبيين بحقوق في الحصول على الجنسية .

وعلى وجه العموم فليس للملونين في جنوب افريقيا أية حقوق عامة طبقا للقوانين سالفة الذكر .

ومن مظاهر التمييز العنصري المتمثل في الاهداد بحقوق الإنسان هناك .

١ — تخصيص مكاتب وغرف استراحة لغير الأوروبيين وذلك طبقا لما تقتضيه

به قوانين المصانع .

٢ — تخصيص عربات من الدرجة الأولى والثانية لغير الأوروبيين (عربات

السكك الحديدية) وكذا خصصت لهم غرف انتظار .

٣ — ليس للأفريقيين حق المساواة مع الأوروبيين في الخدمات الاجتماعية ،

ففيما الحد الأعلى للعاش المتقاعد ١١٤ جنيه للأوروبي نجد ٤٩ جنيه فقط للملون ،

٣٠ جنيه للهندي ، ١٢ جنيهًا للأفريقي إذا كان يعيش في مدينة كبيرة ، ١ جنيهًا لمن يعيش في مدينة صغيرة ، ٦ جنيهًا لمن يعيش في الريف أما الممنوع فلا تعطى إلا للأوروبيين كمنح البطالة أو المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة بحجة أن الميزانية لا تسمح بذلك .

٤ — يجوز اعتقال أى أفريقي فى أى وقت وذلك ما يؤدى إليه التطبيق العملى لقانون مكافحة الشيوعية (قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ المعدل سنة ١٩٥١) .

٥ — يحظر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٦ إيقاف تنفيذ أى أمر إدارى ولو بحكم من المحكمة إذا كان هذا الإجراء متعلقًا بالإفريقيين ، كما صدر القانون رقم ٧٩ ، ٣٨٣ لسنة ١٩٥٧ بعدم جواز إلغاء أى إجراء قانونى من شأنه أن يوقف أو يرجىء تنفيذ بعض الأوامر الإدارية كالإجراء الصادر بإحلال أو رحيل أو عزل الوطنيين من مناطق معينة ، صحيح أن المحاكم قد تقرر فى النهاية بطلان الأمر ، ولكن بعد أن يكون الأفريقي قد اضطر للرحيل .

٦ — قانون الأمن العام رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ يشل البرلمان والمحاكم ويوقف سلطاتها فى ظروف خاصة ويضعها فى يد الحاكم العام لمدة غير محدودة .

٧ — القيود التى ترد على حرية التنقل بالنسبة للأفريقيين وعدم السماح لهم بالإقامة فى المناطق الحضرية المخصصة للأوروبيين إلا للعمل بمقتضى تصريحات صعبة المنال .

٨ — هذا فضلًا عن أن الحرية الشخصية — حتى فى داخل الحدود المسموح بها تخضع لقيود وللسلطات المطلقة التى يتمتع بها الوزير أو من يفوضه . وقد اتسع نطاق القوانين التى تجيز فرض قيود إدارية على الحريات الشخصية :

١ — قانون الشرائع الوطنية الذى يبيح للحاكم العام أن يأمر بأقصاء شخص أو قبيلة عن محل الإقامة الدائم إلى أى محل آخر .

٢ — قانون عام ١٩٥٥ الذى يحرم الاجتماعات ويجعل جزاء مخالفته العفى .
٣ — القانون الصادر عام ١٩٥٦ والذى يسمح للحاكم العام بالقبض على الإفريقيين واعتقالهم — بدون محاكمة أو تحقيق — فى أى وقت ومتى اقتضى ذلك الصالح العام (٢٠) .

٤ — وذلك بالإضافة إلى قانون مقاومة الشيوعية .
أما فى إقليم جنوب غرب إفريقيا فإن سياسة جنوب إفريقيا حياله تتمتع من المآسى التالية :

فقد صدر خلال شهر أبريل سنة ١٩٥٤ قانون لتنظيم شئون الوطنيين وبموجبه نقلت إلى إدارة شئون الوطنيين فى جنوب غرب إفريقيا إلى إدارة شئون الوطنيين فى الاتحاد ذاته كما نقلت إلى الاتحاد أيضا إدارة شئون أراضي الوطنيين لذلك فقد امتد إلى الإفريقيين فى جنوب غرب إفريقيا كل القيود التى ترد على حريات وحقوق الإفريقيين فى اتحاد جنوب إفريقيا .

وقد جاء فى تقرير مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ما يأتى :
١ — ليس هناك أى تساوى فى الحقوق والواجبات المدنية بين السكان الأصليين والأوروبيين .

٢ — لا ينفق على الوطنيين سوى ١٠ ٪ من الميزانية بالرغم من أنهم يكونون ٩٠ ٪ من السكان .

٣ — زجت حكومة جنوب إفريقيا بالآلاف من الوطنيين فى إقليم جنوب إفريقيا فى السجون والمعقلات بدون محاكمة .

٤ — طردت حكومة جنوب إفريقيا آلاف أخرى من الوطنيين من إقليم جنوب غرب إفريقيا وضطرتهم للهجرة بحجة أنهم محرومون ، وقد لاحظ مجلس الوصاية أن زيادة نسبة من الصقة بهم تهمة الإجرام ظاهرة شاذة .

ه — مازالت حكومة جنوب إفريقيا تطبق سياسة مماثلة لذلك المترتبة على الأمر
الامبراطوري الصادر عام ١٩٠٣ والذي يعطى الدولة الحق في انتزاع الاراضى التى
يملكها الإفريقيون حتى يمكن إيجاد أرض لاستقرار المهاجرين الاوربيين .

(ج) فى إسرائيل :

الجنسية :

وفقا لقانون العودة الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ لا يستطيع المهاجر
اكتساب الجنسية الإسرائيلية إلا اذا كان يهوديا ، لكل يهودى الحق فى دخول الدولة
بصفته مهاجرا ، وقد استكملت أحكام قانون العودة بقانون الجنسية الصادر سنة
١٩٥٢ والذي ينص فى مادته الثانية على أن (كل مهاجر بالمعنى المقصود بقانون
العودة يصبح اسراييليا) .

كما أن هناك تفرقة دينية بالنسبة للحصول على الجنسية تمارس سواء بالنسبة
للغرب للمسلمين أو المسيحيين (٢١) (قضية الأب دانيال) .

ويعتبر قانون العودة بمثابة قانون تجنسى (٢٢) وهو بذلك مخالف لمبادئ
القانون الدولى الخاص المتفق عليها بين الدول فيما يتعلق باكتساب الجنسية فاذا
كان اكتساب الجنسية يعتبر من اطلاقات كل دولة إلا أنه توجد مع ذلك شروط
موضوعية معينة فى مجموعها أغلب الدول ، وهذه الشروط الموضوعية تتضمن
اجتياز فحص طبي وحسن السير والسلوك والحد الأدنى للسنة هو ١٨ سنة ، ومدة
اختبار يختلف مداما بين خمس وعشر سنوات ، ولا دخل فى هذه الشروط
الموضوعية التى تتطلبها أغلب الدول فيما يختص بالتجنس لعامل الدين ، ومع
ذلك فإن قانون العودة مؤسس على شرط دينى وهو اعتناق الدين اليهودى ،
ونخلص من ذلك أن قانون العودة مخالف للشروط التى تتطلبها أغلب الدول فى

مسألة التجنس ومخالف كذلك لقواعد القانون الدولى الخاص بشأن التجنس .

الحريات العامة :

لعل اوضح دليل على حرمان عرب اسرائيل من حقوقهم وحرياتهم العامة أن تذكر أن قوانين الدفاع — التى تعرضنا لها تفصيليا — لا تطبق عمليا إلا على المناطق الخاصة لسلطة القادة (الحكام) العسكريين فقط ، وهذه القوانين تطبق بكل صرامتها عمليا على العرب فقط سواء كانوا يسكنون فى مناطق الحكم أم لا مع فارق واحد وهو أن العرب الذين لا يسكنون مناطق الحكم العسكرى تسرى عليهم القيود التى تنقلهم — منهم من الدخول للمناطق المغلقة بدون تصريح طبقا للمادة ١٢٥ — بينما يسرى على العرب الذين يسكنون المناطق المغلقة جميع القوانين الصارمة الأخرى مثل وضعهم تحت مراقبة الشرطة — النفى — الاعتقال الإدارى — أما اليهود سواء كانوا داخل مناطق الحكم العسكرى أو خارجها ، فإن القوانين العسكرية لا تنطبق ضدهم ، والدليل على ذلك ما جاء فى تقرير مراقب الدولة (٢٣) فلقد جاء فى تقريره تعليقا على تطبيق القوانين العسكرية على العرب فقط : « أن شيئا غير لائق يمكن فى هذا القانون الذى وضع بصورته العامة بحيث ينطبق على جميع السكان فى البلاد لكنه عمليا يطبق ضد قسم منهم » .

وعليه يخضع العرب لحكم عسكرى (٢٤) جائر يقوم على قوانين الدفاع وحالة الطوارئ . سنة ١٩٤٥ ، وقوانين الطوارئ — مناطق الأمن ١٩٤٩ ، وهذه القوانين لاترك حرية تذكر للسكان العرب .

الحقوق السياسية :

لا يشارك العرب فى الإدارة على أى مستوى من مستويات المسؤولية وبمعنى آخر ليس للعرب المقيمين فى اسرائيل الحق فى المساهمة السياسية ولا يمكن أن

ينضموا إلا إلى أحزاب يهودية ، وذلك على الرغم من صفتهم كواطنين إسرائيليين (٢٥) طبقا للمادة ٣ من قانون الجنسية سنة ١٩٥٢ كما أن ليس لهم تمثيل البرلمان والحكومة إلا بنسبة أهميتهم — ٦ مقاعد من ١٢٠ في البرلمان (٢٦) ولا يجوز أن يعين عربي وزيرا أو وكيلًا للوزارة أو مديرا فيها بالرغم من أنهم يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان .

أما فيما يختص بحرية التعبير وحرية الصحافة فإن هذه الحقوق لا وجود لها بالنسبة للعرب ، فحين حاولت مجموعة عربية إصدار جريدة أسمها الأرض ، فأقعد رفض وزير الداخلية الاسرائيلي (٢٧) إعطائهم الموافقة الأمر الذي جعلهم يرفعون دعوى عليه وصلت إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي أيدت دعوى الوزير ورفضت دعوى العرب .

ومن الجدير بالذكر فيما يختص بتمثيل العرب في البرلمان أنه يفترض أن للعرب بالتالي حق الترشيح لعضوية الكنيست وكذا حق الانتخاب ، ولكن الذي يحدث فعلا هو أن الأحزاب تستغل حق التصويت الذي يتمتع به العرب لكسب مزيد من الأصوات لهذه الأحزاب اليهودية بدليل أنه قد اشتركت ثلاث قوائم عربية مرتبطة بحزب المساواة في انتخابات الكنيست الثانية والثالثة والرابعة ، ونجح في الانتخابات الثلاثة خمسة من مرشحي القوائم الثلاثة، أما في الانتخابات الخامسة فقد انتخب أربعة نواب فقط وتضم كل قائمة مرشحين من طوائف وأوساط مختلفة وذلك بفرض إيجاد تمزق طائفي بين العرب أنفسهم .

الفصل السابع عشر

أقرار أحكام القضاء الدولي لمبدأ عدم التفرقة العنصرية

أقر ميشاق عصبة الأمم المتحدة مبدأ عدم التفرقة العنصرية الذى شملته عدة معاهدات ثنائية تلازم كل من الدولتين المتعاهدتين بحماية الأقليات .

وهكذا نجد أن الفكر العامة التى ينطوى عليها القانون الدولى بالنسبة للأقليات هى أنه لا يجوز بحال أن يكون هناك أية تفرقة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية فى دولة ما ، وبين سكان الدولة الآخرين ، كما أنه لا يجوز كذلك أن يكون هناك أى فرق فى النظام النظام القانونى بين مواطنى أى دولة ولا أية تفرقة دينية أو عنصرية سواء من جهة القانون أو الدافع وقد أقرت أحكام القضاء الدولى والاتفاقيات الدولية مبدأ عدم التفرقة العنصرية .

١ - الاقرار بالمبدأ :

أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة مبدأ عدم التمييز العنصرى والدينى فى فتواها المؤرخة فى ٤ فبراير سنة ١٩٣٢ (معاملة المواطنين الملونين فى إقليم ذاتريج) ، فقد قررت محكمة العدل الدولية أنه يفغى ألا يكون هناك تمييز سواء من وجهة القانون أو الواقع إذا كانت هذه التفرقة مؤسسة على الجنسية أو الأصل أو اللغة .

ماقررت محكمة العدل الدولية الدائمة فى فتواها (١) المؤرخة بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ والخاصة بمدارس الأقليات فى البانيا — قررت المحكمة أن رعايا

الأقلية يجب أن يكونوا على قدم المساواة مع باقي رعايا الدولة ، ويجب أن تهيأ الجماعات التي تشتمل عليها الدولة والتي تختلف على باقي رعاياها من حيث الجنس أو اللغة أو الدين وإمكانيات الحياة السليمة والتعاون الودى مع هذا الشعب .

٢ - ما يستتبعه هذا المبدأ :

أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة وفقاً للمبدأ العام سالف الذكر أن لكل الأقليات الحق في حماية حياتهم وحررياتهم الأساسية والأقرار بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية (محكمة العدل الدولية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨) — قضية مدارس الأقليات في سيليزيا العليا — وفتوى محكمة العدل الدولية في ١٥ مايو سنة ١٩٣١ بشأن الدخول إلى مدارس الأقليات الألمانية في سيليزيا العليا — فتوى محكمة العدل الدولية في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥ بشأن مدرسة الأقليات في البانيا .

وهكذا نجد أن أحكام القضاء الدولي قد أقرت منذ أمد طويل مبدأ عدم التمييز العنصرى أو الدينى ، وهذا القرار المستمد من أحكام المحاكم يتفق في الواقع مع الاتفاقيات الدولية .

ومن الجدير بالذكر أن معاهدات السلم لسنة ١٩٤٧ أقرت هي الأخرى مبدأ عدم التمييز بالنسبة للأقليات .

ورغم المخاطر (٢) التي أحاطت بالأمم المتحدة عند وعقب نشوئها سنة ١٩٤٥ والمناداة بضرورة تدعيم الأمم المتحدة لتخليصها من الأخطاء مثل ما وقع في فلسطين ومع السلبية مثل موقفها من مشكلة التمييز العنصرى في جنوب إفريقيا ، ورغم هذا ، فقد وضعت المادة الثانية من الاعلان العالمى لحقوق الانسان — في نطاق هيئة الأمم — وضعت هذه المادة مساواة الأقليات في الحماية ومبدأ عدم التمييز العنصرى كما يتضح من نصها التالى :

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان ،
دون أى تمييز، مثلاً من حيث الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى
أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطنى ، أو الاجتماعى ، أو الثروة ، أو البلاد أو
أى وضع آخر ، ودون أية تفرقة بين الرجال والنساء .

وفضلاً عما تقدم فإن يكون هناك أى تمييز أساسه الوضع السياسى والقانونى
أو الدولى للبلد أو البقعة التى ينتمى إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة
مستقلة أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتى أو كانت سيادته خاضعة
لقيم ما .

وعلى وجه العموم فإن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠ ديسمبر
عام ١٩٤٨ بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يشبه الإجماع ويعتبر تعهداً
أديباً دولياً يؤيد المساواة بين الشعوب بلا تمييز بسبب اللون أو الجنس وكذا
ما يتعلق بالإعلان العالمى من اتفاقات (٢) دولية وما تبعه من تعهدات وضعت
موضع التنفيذ وكما تستطيع أن تسهم مساهمة فعالة على المستوى القومى والعالمى
فى النضال ضد أى مظهر من مظاهر الظلم القائم على أساس عنصرى ، وتعد
التشريعات الوطنية أداة لتحريم الدعاية العنصرية والإجراءات القائمة على التمييز
العنصرى ، وأكثر من ذلك فإن السياسة المتبلورة فى هذه التشريعات ينبغى (٣)
أن لا تكون ملزمة فقط للمحاكم والقضاة المكلفين بوضعها موضع التنفيذ وإنما
تلزم أيضاً كافة المؤسسات الحكومية مهما كان مستواها وبها كانت مكانتها الرسمية ،
وليس هناك من يدعى أن التشريعات سوف تستأصل جذور التعصب فى الحال
والتو ، ومع ذلك فإن التشريعات عندما تكون أداة لحماية ضحايا العنصرية وعندما
تخلق مثلاً أخلاقياً مؤيداً من هيئة القضاء فإنها على المدى الطويل تستطيع — حتى
على أقل تقدير — أن تغير من المواقف ، الأمر الذى يجعلنا نؤكد أن القانون

— أولاً وأخيراً — يعتبر من أهم الوسائل لضمان المساواة بين الأفراد وأحد الأدوات الفعالة في محاربة العنصرية .

٣ - بعض جهود الأمم المتحدة لمواجهة التمييز العنصرى :

تكتسب قضية الحرية كل يوم انصاراً جديداً في جميع انحاء العالم ، حتى في الدول الاستعمارية ذاتها والى تمارس سياسة التمييز العنصرى على نطاق واسع .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المنظمات الدولية والمؤتمرات الإفريقية والآسيوية ومؤتمر عدم الانحياز ، وتوازر هذه المجهودات جميعها قضية الحرية في العالم عادة ، وفي الأقاليم التى تمارس فيها سياسة التمييز العنصرى على وجه الخصوص ، فلم يعد رأى العام العالمى يقبل اليوم سياسة التمييز العنصرى .

وقد كانت مشكلة التمييز العنصرى من أول ما قابل هيئة الأمم المتحدة منذ دورتها الأولى عام ١٩٤٦ ، وذلك بشكوى من الهند من سوء المعاملة التى يلقاها الهنود فى جنوب إفريقيا والتشريعات التى تصدرها مهددة بذلك اتفاقات سبق عقدها بين الحكومتين .

وفى عام ١٩٥٢ تقدم ثلاثة عشر مندوباً يطلبون إدراج مشكلة التفرقة العنصرية فى جدول أعمال الجمعية العامة تحت عنوان « مشكلة الصراع العنصرى فى جنوب إفريقيا الناشئ عن سياسات الأبارتيد لحكومة اتحاد جنوب إفريقيا » . وقد واصلت منظمة الأمم المتحدة ، وكذا الهيئات واللجان المنبثقة عنها جهودها الجبارة لنصفية الاستعمار ، وبحث مشكلة التمييز العنصرى وتوصية الدول التى تمارس هذه الأساليب المهجومة بضرورة الإقلاع عنها ، ولم تأبه لجان المنظمة بأحتجاجات هذه الدول الاستعمارية ولا بمزاعمها القائلة بأن المسألة فى نطاق السيادة التى لا سلطان للدول الأخرى ولا للمنظمة الدولية عليها .

وعلى سبيل المثال ، فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٠ بمنح البلاد التي ترضح تحت نير الاستعمار إستقلالها .

وبناء على هذا القرار قدمت ج . م . ع وبعض الدول الأخرى اقتراحاً لمجلس الأمن تطالب فيه بالاحترام اللازم لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أنجولا ، إلا أن هذا القرار لم يحصل على الأغلبية ، وإن كان أصدقاء البرتغال لم يؤيدوها ولكنهم أمتنعوا فقط عن التصويت .

وفي ٦ يونيو سنة ١٩٦١ بدأ مجلس الأمن بناء على طلب المجموعة الإفريقية الآسيوية — في مناقشة الموقف في أنجولا ، وكل مصير هذا الطلب كسابقه وأن نسمح نجاحاً جزئياً بأصدار مجلس الأمن قراراً في ٩ يونيو سنة ١٩٦١ يطلب فيه من البرتغال الكفورها عن إتخاذ إجراءات القمع. وقد أصدرت الجمعية العامة قرارها بهذا الصدد في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ وأعلنت فيه أن استمرار البرتغال في رفض إعترافها بالأمانى المشروعة لشعب أنجولا يشكل مصدراً دائماً للاخلال بالأمن الدولي ويهدد السلام ، استنكرت الجمعية العامة بشدة التدابير الوحشية والأعمال المسلحة التعسفية التي تتخذها البرتغال ضد شعب أنجولا من إنكار تام لحقوقه مما يعتبر إهدار لحقوق الإنسان .

وبما يجدر ذكره أنه في خلال عام ١٩٦٢ طلبت الجمعية العامة من الدول الأعضاء إتخاذ إجراءات سياسية وإقتصادية ضد جنوب إفريقيا ، وكونت لجنة خاصة من أحد عشر عضواً سميت « اللجنة الخاصة بسياسات لا يارتهد الحكومات جنوب إفريقيا » (*) .

وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ طلبت الجمعية العامة من مجلس الأمن إتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتنفيذ البرتغال التزاماتها إزاء الجمعية العامة .

وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ دعا مجلس إدارة مكتب العمل الدولي التابع لهيئة .

الأمم المتحدة ، المدير العام للمكتب بالإجماع إلى أن يتقدم بصفة عاجلة إلى اللجنة المشكلة من مجلس الإدارة لشؤون جنوب إفريقيا بمقترحات ما يمكن أن تسهم به هيئة العمل الدولية في سبيل القضاء التام على التمييز العنصرى ، والعمل الواجب إتخاذه لضمان حماية الكرامة الانسانية وإحترام مبادئ الدستور .

وقد جاء فى التصريح الذى أذاعه مكتب العمل الدولى بهذا الشأن ما يلى :

أن حكومة جنوب إفريقيا لم تعجز فقط عن أن تعاون فى تحقيق الأغراض المحدودة فى ديباجة الدستور ، بل ما برحت تشرع وتطبق السياسة غير الانسانية للفرقة العنصرية التى تتنافى كلية مع أغراض ومبادئ هذا الدستور ، ومن ثم تخاف موقفاً مفرعاً .

د وحيث أن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع البشر ، بغض النظر عن العنصر ، لم يعد أمراً يتعلق بالشئون الداخلية لجمهورية جنوب إفريقيا وحدها .

د وبما أن مجلس أمن الأمم المتحدة بمقتضى قراره الاجماعى الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ أكد الاعتقاد بأن الموقف فى جنوب إفريقيا يعكر السلام والامن الدولى إلى حد خطير .

ولما كانت جمهورية جنوب إفريقيا تنتهك بأسلوب صارخ هذا المبدأ عن طريق الاجراءات التشريعية والإدارية وغيرها مما يتنافى مع الحقوق الانسانية للانسان ، بما فيها من التحرر عن عمل السخرة ، والحرية النقابية ، وحرية اختيار العمل والمهنة .

د وبما أن مثل هذا الانتهاك الصارخ لذلك المبدأ قد ثبت بواسطة هيئة العمل الدولية عن طريق تحرى الحقائق فيما يتعلق بالسخرة والحرية النقابية والتحرر من التفرقة العنصرية بالمسبة للاستخدام والمهنة .

« وحيث أن مؤتمر العمل الدولي قد شجب بقرار إتخذه في ٢٩ يونيو سنة ١٩٦١ السياسات العنصرية للحكومة جنوب إفريقيا ، ودعا هذه الحكومة إلى الانسحاب من هيئة العمل الدولية إلى أن تقالع عن التفرقة العنصرية .

« ولما كانت جنوب أفريقيا قد تغاضت عن دعوة مؤتمر العمل الدولي لها بالانسحاب من عضوية الهيئة ، ولكنها عادت كنتيجة للمناقشات والتطورات التي حدثت في دورة ١٩٦٣ للمؤتمر وللقرارات التي إتخذها مجلس الإدارة في يونيو ونوفمبر سنة ١٩٦٣ وفي فبراير سنة ١٩٦٤ فأبلغت بمذكرتها المؤرخة ١١ مارس ١٩٦٤ القرار الذي أتخذته بالانسحاب من الهيئة .

« وحيث أن مجلس الأمن قد أعرب في قراره الإجماعي الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عن « اعتقاده ، الراسخ في أن سياسات التفرقة والتمييز العنصري كما تمارسها حكومة جنوب إفريقيا تشير إشتزاز الضمير الانساني ، وأنه لا بد من إيجاد بديل إيجابي لهذه السياسة واستنكر عدم استجابة حكومة جمهورية جنوب إفريقيا إلى النداءات التي تضمنتها القرارات الموجهة إليه من الجمعية العامة ومجلس الأمن » .

« فإن المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية قد وطد العزم على أن ينهض بمسؤوليته نحو تهيئة الحرية والكرامة لشعب جنوب إفريقيا والقيام بدوره في ضمانها ، على أن يعارض سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب إفريقيا .

« ومع توكيده بأن الحكومة التي تمارس عمدا التفرقة العنصرية ليست جديرة بالانتماء إلى مجتمع الأمم .

« وقد إستعرض برنامج هيئة العمل الدولية التشريعات الشاذة والإجراءات الجائرة التي تمارس حكومة جنوب إفريقيا التمييز العنصري عن طريقها وأبرز على ضوءها عدة إقتراحات حمادة ببناء منها .

أولاً : تهيئة تكافؤ الفرص والتسوية في المعاملة بغض النظر عن العنصر في مجال الاستخدام والمهنة التدريب المهني وأبطال كل التشريعات واللوائح التي تحول دون ذلك .

ثانياً : إلغاء الأحكام الخاصة بمكاتب العمل التي يتضمنها قانون العمل الوطني لعام ١٩١١ واللوائح التنفيذية الصادرة بالتطبيق له في ٦ يناير سنة ١٩٥٩ .
ثالثاً : إلغاء الأحكام المنظمة لدخول الوطنيين المناطق الحضرية والمحددة لإقامتها في هذه المناطق ، والتي يتضمنها قانون (المناطق الحضرية) لعام ١٩٤٥ واللوائح الصادرة بمقتضاه .

رابعاً : إلغاء العقوبات الجنائية بفسخ عقود الاستخدام .

خامساً : إلغاء أحكام التشرد .

سادساً : إلغاء قانون الوطنيين .

سابعاً : إلغاء القسم ٧٥ من قانون السجون لعام ١٩٥٩ الذي يتيح تأجير المساجين الأفراد والشركات والجمعيات أو وضعهم تحت تصرف الحكومة .

ثامناً : منح الإفريقيين نفس الحماية المكفولة بمقتضى القانون الجنائي العام ، وإلغاء القسم رقم ١ من قانون إدارة شؤون الوطنيين لعام ١٩٥٧ الذي يخول القوميسيرين الوطنيين سلطات قضائية جنائية على الوطنيين .

تاسعاً : إلغاء التفرقة على أساس العنصر بالنسبة لحق التنظيم النقابي للعامل .

ومن أجل هذا يجب أن تلغى جميع النصوص القانونية التي تستثني العمال الإفريقيين من قانون التوفيق الصناعي فيما يختص بحرية تكوين النقابات والانضمام إليها أو الاضراب .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ قراراً

بضرورة الازالة العاجلة للتمييز العنصرى فى كافة انحاء العالم بجميع أشكاله ومظاهره
و ضمان تقدير كرامة الإنسان واحترامها .

فمن وجهة نظر المبادئ العامة ، تعتبر الجمعية أن التفرقة بين بنى البشر بالنظر
إلى الجنس أو اللون أو الأصل هو انكار لمبادئ الأمم المتحدة لأنه يشكل
عقبة أمام العلاقات الودية والسامية لجميع الأمم وأن من شأنه تكدير السلام والأمن
بين الشعوب .

ومن وجهة نظر التطبيق العلمى ينص قرار الجمعية العامة على اجراءات
خاصة ومحددة ترمى إلى استئصال كل مظاهر التمييز العنصرى .

وقد وافقت الجمعية المتحدة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ على اتفاقية دولية (٦)
للقضاء على كل أشكال التفرقة العنصرية .

وتنص المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أن الدول الأعضاء تدين التمييز
العنصرى ، وتعهد بأن تنفذ بكل الوسائل المناسبة وبلا تأخير سياسة هادفة إلى
التصاعد على كل أشكال التمييز العنصرى .

كما تنص المادة الخامسة من هذه الاتفاقية على ما يلى :

١ - المساواة فى المعاملة أمام المحاكم والجهات القائمة على شئون العدالة .

٢ - الحق فى سلامة الشخص .

٣ - الحق فى حرية التنقل .

٤ - الحق فى ظروف عمل مرضية وعادلة والحماية من البطالة والمساواة فى

الأجر عن العمل الواحد وعادلة الأجر وكفايته .

وهكذا نستطيع أن نلص هنا مدى الجهود السياسية التى تبذلها الأمم المتحدة ،

وهى تلفظ بدون شك مثل المجتمعات التى تتطوى على مفاهيم أساسها الانكار لحق الإنسان

الأساسى وهو أن جميع الناس قد ولدوا أحرارا ومتساوين فى الكرامة

والحقوق (٧) ، ٢٠٠

واعتبر سياسة التشهير بالتمييز العنصرى أمام رأى العام العالمى من أشد الطرق الفعالة التى تتخذها الأمم المتحدة ، إذ أن الأمم المتحدة لا يمكنها إجبار الحكومات والشعوب على الرضوخ لرغباتها فى هذا الصدد، ولكنها تستطيع استرعاء انتباه الحكومات والشعوب إلى شُرور التمييز العنصرى والخطر الكامن فيه واقتراح طرق استئصاله (٨) .

وبما يجدر ذكره أن اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التمييز العنصرى وحماية الأقليات التى تكونت عام ١٩٦٧ أخذت فى دراسة التصرفات التى تقوم على مبررات خلاف الجنس واللون بما فى ذلك العقيدة الدينية والسياسية وقد أعدت الجمعية العامة مشروع معاهدة لإزالة التعصب الدينى بجميع صوره ، وذلك فى دورتها لعام ١٩٦٧ (٩) .

كما قامت الوكالات التى تمت بصلة للأمم المتحدة بالعمل ضد التمييز كل فى مجالها الخاص كما يلى :

- ١ — أقرت اليونسكو معاهدة عند التفارقة فى التعليم .
 - ٢ — وافقت منظمة العمل الدولية على معاهدة عن عدم التمييز فى الالتحاق بالوظائف والأعمال .
- وتدعو كلتا المعاهدتين الحكومات إلى تقديم تقارير دورية عما تقدم به لتنفيذ بنودها .

ونلاحظ من استعراضنا سالف الذكر أن نقطة الضعف الكبرى فى الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة لتهيئة أداة تنفيذية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية هى أن هذه الجهود موزعة وغير مترابطة إلى جانب كونها سياسية أكثر منها قانونية ، الأمر الذى جعل الأمم المتحدة تحاول تقنين هذه الحقوق بإعدادها ميثاقاً دولياً للحقوق المدنية (١٠) مما ينعكس أثره بلا شك على إزالة التعصب الدينى

والتميز العنصرى وحماية الأقليات ، وذلك إذا ما دخل هذا الميثاق دور التنفيذ حيث سيصبح من المعاهدات الملزمة قانونا بين الدول التى تصدق عليها .

وعلاشك فيه أن أحد المهام العاجلة التى ينبغى أن تتركز عليها الجهود هى التصديق على جميع اتفاقيات ومواثيق الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان حيث أننا نلاحظ فى مناسبات عديدة أن الحكومات التى أيدت الاتفاقيات الدولية بل وقعتها لم تنجح فى التصديق عليها من جانب العدد القانونى الأمر الذى جعل فريقا من الباحثين (١١) يرون أن هذه الأداة التنفيذية (أى الأمم المتحدة) إذا ما أريد لها أن تكون ذات فعالية فينبغى أن تكون موضوعية وذاتية الحركة فى عملها ، لا أن تلحق بغيرها أو تكون معتمدة على مطالب اللحظة ، كما يجب أن تكون مطابقة مع الأنماط القانونية المتعارف عليها ، والأمر الذى يرى معه هؤلاء الباحثون ضرورة التفكير فى إنشاء محكمة عالمية لحقوق الإنسان (١٢) يتوافر لها من الصفة القانونية ما يمكنها من أن تصدر أحكاما فى حالة انتهاك هذه الحقوق ، وحتى لو لم يكن لهذه الأحكام فى أول الأمر أكثر من مجرد صفة إعلان الطرف المشكوك منه بمخالفاته فإنها ستكون — بدون شك — ذات قيمة أدبية كبيرة ، وستكفل خلق مستويات مقننة فى مجال إقرار حقوق الإنسان عموما ومنها إزالة التمييز العنصرى على كافة أشكاله بوجه خاص ، فما من شك أن متصل إليه هذه المحكمة سيعمل معه دلالات أكبر بكثير من تلك التى تتوصل إليها اللجان الوقتية غير المتفرغة التابعة للأمم المتحدة والتى تنفق على الأجهزة الفعالة أو اللجان الفرعية التى يتم اختيارها على أساس سياسى الأمر الذى يجعل أمر إنشاء مثل هذه المحكمة أمرا ضروريا على أن تعتبر قراراتها تظل قابلة للتنفيذ ولو بصفة مؤقتة فى بعض الأماكن وبالأخص تلك الأماكن التى يعتبر فيها التمييز العنصرى سياسة سائدة فى نظامها كجنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية والأقاليم الواقعة

تحت الإدارة البرتغالية الخ حيث توجد سلطات عنصرية تؤيد هذه السياسة ، وهذه السلطات ، يمكن تحديدها ووصفها بصفاتها خارجة على القانون الدولي .

أن العالم الذى نعيش فيه اليوم لم يعد يقبل قيام مفهومات عتيقة بالية تعطى (ترخيصا مطلقا) للحكام أن يتصرفوا كما يرغبون دون تقدير لحقوق الناس الذين يحكمونهم ، فلا نظام العنصرية عموما لم تعد اليوم بمنجى من تأثير الرأى العام العالمى ، ويرى هؤلاء الباحثون (١٣) أن بعض هذه الحكومات التى مازالت تتمسك بالرأى العتيق البالى عن (الترخيص المطلق) باعتباره من حقوقها تستند إلى أنه لا حقوق للفرد فى ظل القانون الدولى ، وبالطبع فإن هذا خطأ بالغ ، حيث أن هذا المفهوم الخطأ قد تخلى عنه العالم بعد الحرب العالمية الأولى عندما أعطت معاهدات سيليزيا العليا الافراد على وجه التحديد حق الالتجاء أو الشكوى ، ولا شك أن الإنفاذية الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصرى من الاتفاقيات الدولية (١٤) التى تعترف بحق الفرد فى عرض التماس فى ظل القانون الدولى .

ولا شك أن تنفيذ مثل هذا الاقتراح لما يهيمى للامم المتحدة أداة نافعة لتحقيق رسالتها التى تتضح فى المادة ١٣ من الميثاق ، وهى أن تعاون « فى أقرار حقوق الإنسان والحريات الأساسية » ، فبينما تتزايد الاسباب التى من أجلها نشعر بالامى بسبب البطء الذى نعاى منه فى تقدم السبل المؤدية إلى حقوق الإنسان فضلا على نطاق اتساع العنصرية والتعصب الدينى ، إلا أنه على العكس من ذلك فانا نلاحظ أن الرأى العام العالمى الواعى يقف اليوم أكثر من أى وقت مضى موقفا يكفل لصوته أن يسمع ، ولا شك أن الرأى العام العالمى يسبق الحكومات عموما فى رغبة أن يقلل إلى أقصى حد من العنصرية والوحشية بغية ضمان حماية حقوق الإنسان ، وواضح أيضا الدور الهام الذى يلعبه الرأى العام

العالمى من هجومه المستعمر على نظم الحكم العنصرية فى العالم الأمر الذى يحملنا
نؤكد أن سياسة تجاهل رأى العام العالمى لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة إذ أن
هناك تحول يجعل الحكومات عموما أكثر استعدادا للخضوع للرأى العام العالمى
منها قبلا ، وفى نهاية الحرب العالمية الثانية أقوت فكرة جديدة وجريئة تمشيا مع
ميثاق المحكمة العسكرية الدولية التى نظرت الجرائم ضد الإنسانية ، وفى هذا
المجال ، كتب سير هوش لاوترباخ — فى الطبعة الثانية من أو بنهايههم — معبرا
عن قبوله للبدأ التى أقوت بمقتضاه هذه السلطة القضائية الجديدة :

« لقد أكدت هذه الهيئة وجود حقوق سياسية للإنسان أسمى من
قانون الدولة ، تجميها عقوبات دولية تفرض على الجرائم ، حتى لوجاء انتهاك هذه
الحقوق متمشيا مع قانون الدولة » .

ولقد كانت هناك بدون شك نقطة ضعف واحدة خطيرة فى إنشاء هذه السلطة
القضائية ، فلقد كانت بمثابة محاكمة للمزوم من جانب المنتصر ، ولكن إذا كان
هذا خطأ ، فهل هناك ما يبرر عدم إنشاء محكمة دولية دائمة للنظر فى جميع الجرائم
ضد الإنسانية ؟ .

أن مثل هذه المحكمة القضائية الدائمة لن تعانى من النقص الكائن وهو أن تنشأ
على أساس جزئى أو تنظر إلى مواقف مخصصة .

ولاشك أن إنشاء محكمة عالمية لحقوق الإنسان أو سلطة قضائية للنظر فى
الجرائم التى ترتكب ضد الإنسانية سوف يتضمن تقبلا بدرجة لمبدأ إقامة سلطة
قانونية على مستوى الدولة ، وأن هذه الدرجة يمكن أن تنظم فى أحكام أو
نصوص لاختيارية .

وبما يجدر ذكره بهذا الصدد أن مؤتمر خبراء الأجتناس (١٥) والتعصب العنصرى
الذى انعقد فى سبتمبر عام ١٩٦٧ وافق على أن المعتقدات العنصرية لا تعتمد

على أى أسس علمية على الإطلاق ، ولقد أكد هذا المؤتمر الآراء التى نادى بها المؤتمر العالمى المنعقد فى موسكو عام ١٩٦٤ والذى دعى تحت رعاية اليونسكو للانعقاد لبحث الجوانب البيولوجية الواردة فى البيانات التى صدرت بخصوص الأجناس والإختلافات العنصرية عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وقد جذب هذا المؤتمر إهتمام الرأى العام العالمى بالنقاط الآتية على وجه الخصوص :

أولاً : كل الأحياء من البشر فى الوقت الراهن ينتمون إلى جنس واحد وينحدرون من سلالة واحدة .

ثانياً : أن تقسيم الأنواع البشرية إلى أجناس ، هو تقسيم تقليدى ومتهمسف ، ولا يعنى أفضلية جنس على جنس على الإطلاق ، ويؤكد كثير من علماء الإنسان أهمية التنوع البشرى ولكنهم يرون أن التقسيم على أساس العنصر ليس له سوى أهمية علمية محدودة ، وقد يؤدى إلى خطر الأغراء بتعميمات ظالمة .

ثالثاً : أن المعلومات البيولوجية السائدة لا تتيح لنا أن نفزو الإنجازات الثقافية إلى إختلافات فى تكوين القدرات السلالية — والإختلافات فى إنجازات مختلف الشعوب يفغى أن تغرى إلى تاريخ الشعوب الثقافى فقط ، وشعوب العالم اليوم لديها ما يبدو إمكانيات بيولوجية متساوية تؤهلها كي تتبوأ أى مستوى حضارى .

وهكذا نستطيع أن نصل إلى أن الإتفاق القائم بين جمهرة علماء البيولوجيا أصبح واضحاً اليوم ومؤداه أن عدم المساواة التى نشاهدها فى العالم اليوم لا تتبع من الإختلافات الوراثية . فالناس ليسوا محرومين من المساواة لأنهم ولدوا غير متساوين ، وما دام الأمر كذلك فإن العدالة أو الظلم نتيجة عدم المساواة القائمة الآن ليست أمراً مقرواً وإنما هى موضوع قانونى قابل للمناقشة السياسية .

ويلبغى أن يستوعب الرأى العام العالمى مدى فائدة الاعلان الصادر عن مؤتمر البيولوجيين الذى إنعقد فى موسكو وذلك فى أعمالها ضد العنصرية ، ولا شك أن المدارس ووسائل الاتصال الجماهيرية تستطيع أن تعمل على نشر الحقائق البيولوجية من الاجناس ، وواضح أيضاً أن على منظمة اليونسكو أن تعمل كل ما تستطيعه حتى تصل من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى إلى إستتصال الموضوع الاجتماعية التى تمتد بسبب فى ظهور العنصرية .

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد ما أصدرته اليونسكو فى بيانها خلال عام ١٩٦٧ عن الاجناس والتعصب العنصرى ، ونظرا لأن هذا البيان يعد وثيقة على مستوى رفيع فى عالم اليوم الذى تواجهه مشكلة تحقيق العلاقات السلبية بين الناس من مختلف الاجناس .

ونظرا لأنه قد أصبح واضحا بصورة تدعو إلى الألم بالنسبة لآى إنسان يتابع الاحداث الجارية أن التمييز العنصرى المتأصل عند كثير من الاجناس قد أدى إلى كثير من أعمال العنف بحيث أصبح يشكل تهديدا لمستقبل السلام العالمى . ونظرا لأن هذا التقرير يهم كل من الشعوب والحكومات على وجه السواء مما ينعكس أثره بالتالى على أدانة الرأى العام العالمى لهذه السياسة البربرية البشعة . وكل هذه العوامل مجتمعة ؛ فقد آثرنا أن نعرض لتلخيص سريع لما تضمنه هذا البيان فيما يلى :

- ١ — أن الناس ولدوا أحرارا ومتساويين فى الكرامة والحقوق .
- ٢ — أن العنصرية تشل ضحاياها .
- ٣ — يوافق المؤتمر على أن المعتقدات العنصرية لا تعتمد على أسس علمية على الاطلاق — وهو ما تعرضنا له تفصيلا .

٤ — أن المشاكل الانسانية الناجمة عما يسمونه بالعلاقات « العنصرية » هي إجتماعية في الأساس أكثر منها بيولوجية .

٥ — من الثابت أن الجماعات تقوم عادة بتقويم معيذاتها بالمقارنة مع الجماعات الأخرى وتدعى الانسانية زورا أن هناك أسساً علمية للتفاضل بين الجماعات على أسس ثقافية ذات صفة نظرية لا تتغير .

٦ — تجد العنصرية دائماً خططا جديدة لتبرير عدم المساواة بين الجماعات وذلك عندما تواجه بإفتضاح زيف دعواها البيولوجية .

٧ — للعنصرية جذور تاريخية ، وهي لم تكن ظاهرة عالمية ، وكثير من المجتمعات المعاصرة والثقافات تحمل القليل من آثارها وقد ظلت العنصرية لاحقاب طويلة من تاريخ العالم غير واضحة .

٨ — أن المؤثرات المضادة في القرن العشرين قد فتحت الباب لامكانية نزع سوط العنصرية ، ففي الدول التي كانت مستعمرة ، وكانت الناس فيها يصنفون على أساس أنهم أدنى مستوى ، حصل هؤلاء الناس على حقوقهم السياسية كاملة ، وأكثر من ذلك فإن مشاركة هذه البلاد في المنظمات الدولية على قدم المساواة مع الدول الأخرى قد أسدى أيادى كثيرة إلى عملية تقويض أركان العنصرية .

٩ — من عدة شواهد في بعض المجتمعات تدل على أن مجموعات من ضحايا التمييز العنصرى قد طبقت في نضالها من أجل التحرر مبادئ ذات «ضمون عنصرى (١٦)» .

١٠ — أنه لكي نستأصل شاقة العنصرية لا يكفي أن يعمل البيولوجيون على فضح ضلالاتها ، وإنما من الضروري أيضاً أن يكشف علماء النفس وعلماء الاجتماع عن أسبابها .

١١ — يوافق المؤتمر على النتائج الآتية . . فيما يختص بأسباب التعصب العنصرى :

الأسباب الاجتماعية والإقتصادية للتمييز العنصرى ملحوظة بصورة خاصة فى المجتمعات الأكثر استقراراً ، وفى بعض المناطق الحضرية حيث ظهرت مجتمعات يحرم فيها الأفراد من حقهم فى فرص العمل والإسكان والمشاركة السياسية والتعليم ويحرمون من حق النقاضى ، كما توجد مجتمعات كثيرة تلقى فيها الأعباء الاجتماعية والإقتصادية ذات الصيغة غير الكريمة أو غير الأخلاقية فى نظرهم على مجموعات من الناس تنتمى إلى أصل آخر ، فتلقى هذه المجتمعات الزاوية واللوم والعقاب من جراء قيامها بهذه الأعمال .

ويجعل بعض الأفراد من ذوى الشخصيات الريفية إلى إتباع أسلوب التمييز ، كما أنه توجد مجتمعات صغيرة أو جمعيات أو حركات اجتماعية من نوع معين تحفظ التعصب العنصرى وتنقله ، على أسس الأشكال المختلفة من التعصب والتي تكمن فى النظام الإقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

كما تميل العنصرية إلى التراكم بمعنى أن التفرقة العنصرية تحرم جماعة ما حق المعاملة العادلة وتصور هذه المجموعة على أنها مشكلة من المشاكل ، وعندئذ تلام هذه المجموعة على ما حاق بها من أذى مما يؤدي إلى تزايد التعمد فى النظرية العنصرية .
١٢ — أن الأسلوب الفعال للقضاء على العنصرية يتضمن تغيير المواقف الاجتماعية التى تساعد على ظهور التعصب .

١٣ — من المعروف أن التغييرات الجذرية الهامة فى البناء الاجتماعى التى يمكن أن تؤدي إلى القضاء على التعصب العنصرى تتطلب إصدار قرارات ذات طبيعة سياسية .

١٤ — تعد المدرسة وأدوات التقدم الاجتماعى والإقتصادى الأخرى واحدة من أعظم المؤسسات لتحقيق إتساع الأفق وتحقيق قدرات الإنسان الكامنة .

١٥ — ينبغى على وحدات الحكومة وسائر المنظمات المعنية الأخرى أن تولي عناية خاصة لتحسين ظروف الإسكان وإتاحة فرص العمل أمام ضحايا العنصرية .

١٦ — إن وسائل الإعلام الجماهيرية تنزايد أهميتها في تنمية المعلومات والمعرفة ولكن قوة هذه الوسائل ما زالت غير معروفة تماما ، وإذا كانت وسائل الإعلام تصل إلى أكبر عدد ممكن من الناس ذوى المسؤوليات الاجتماعية والتعليمية المختلفة فإن دورها في تشجيع أو مكافأة التعصب العنصرى يمكن أن يكون دوراً خطيراً.

١٧ — يعتبر القانون من أهم الوسائل لضمان المساواة بين الأفراد وأحد الأدوات ، الفعالة في محاربة العنصرية .

١٨ — إن بعض الجماعات الافنوجرافية التى تمثل موضوعا لبعض أشكال التمييز العنصرى تتقبلها الجماعات السائدة وتسامح معها أحيانا فى مقابل أن تتخلى الجماعات المضطهدة تماما عن هوياتها الثقافية .

١٩ — أن التعصب والتمييز العنصرى القائم فى عالمنا اليوم ينبثقان من ظواهر تاريخية واجتماعية ويتسمان كذبا بالعلم ، وعلى ذلك فإن مسؤولية جميع البيولوجيين وعلماء الاجتماع والفلاسفة ومن اليهم هى أن يضمنوا أن نتائج أبحاثهم لن يساء إستعمالها من قبل هؤلاء الذين يرغبون فى ترويع الدعاية للتعصب العنصرى أو يشجعون سياسة التمييز العنصرى .

وهكذا يوضح لنا البيان سالف الذكر مدى تهديد العنصرية لمستقبل السلام العنصرى ، وأنه على الرغم من إندسار النازية وحلفائها وقيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ إلا أن العنصرية لا تزال تطارد العالم حتى اليوم ، وأن هناك من ينكر على البشر حقهم فى فرص التعليم والمسكن والعمل وبسبب ألوان جلودهم أو بسبب النظام القانونى الذى يعتمد على التعصب الدينى كما هو الحال فى إسرائيل حيث يقترب نظامها من النظام القائم على التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا حيث يعد النظام فى جنوب إفريقيا كما سبق أن أوضحنا تفصيلا — حالة صرخة العنصرية الموجودة فى العالم اليوم لأنها تقوم على عملية فصل عنصرية يقوم بها البيض لمصالحها الخاصة وضد مصلحة السكان السود والملونين .

وقد أفتتحت حلقة دولية للأمم المتحدة في ٢٧ أغسطس عام ١٩٦٨ في الهند
لدراسة التفرقة العنصر وببحث جذورها وطرق مقاومتها واستمرت أسبوعين
وحصر هذه الحلقة وفود أربعة وعشرين دولة .

وقال المسترب. د. بهاخت وزير دولة الهند للشئون الخارجية عند إفتتاحه
المؤتمر : ينبغي أن يكون إحترام حقوق الانسان أهم الواجبات الدولية لجميع
الحكومات .

وقال المستر أ. كريشنا سوامي رئيس الوفد الهندي ورئيس المؤتمر في خطابه :
« أنه ينبغي على المؤتمر أن يقوم بتحليل عميق للدوافع التي تكمن وراء التمييز
العنصري ، وتقديم المقترحات المنطوية على الإجراءات الكفيلة بالقضاء على هذه
الدوافع ، وينبغي أن يساعد المؤتمر القوى التقدمية في العالم بأسره في نضالها ضد
هذا التمييز .

وقد ذكر المستر كريشنا سوامي أن : التبت وجنوب إفريقيا وروديسيا
تعتبر أمثلة واضحة للصور المتطرفة من التمييز العنصري وينبغي إشراك الوطنيين
فيها في مناقشات مثل هذه المؤتمرات (١٩) .

ويعتبر التعليم عاملاً جوهرياً لإستئصال العنصرية ، ولكن يستحيل على
أصحاب دعوة إستئصال العنصرية الانتظار حتى يتعلم الناس (٢٠) .

نعم : أنه من الحيوية يمكن إستخدام كل الموارد من تعليمية وإجتماعية
وإقتصادية لجميع الأمم على الوجهين الآتين :

تضمن المدرسة إحتواء منهجها الدارس على التفكير العلمي فيما يختص بالأجناس
ووحدة البشر ، وتحذف من المواد الدراسية ومن التدريس داخل حجرات الدراسة
أى إشارة إلى التفرقة بين الشعوب .

٢ — ولما كانت السيارات المحصلة عن طريق التعليم الرسمي والمهني تظهر
أهميتها بالتقدم التكنولوجي كان واجباً أن تكون موارد المدارس وغيرها من
الموارد متاحة تماماً وفي متناول جميع فئات الناس دون تعصب أو تمييز .

وفضلاً عن ذلك ، وفي الحالات التي توجد فيها — لأسباب تاريخية — جماعات معينة ذات مستوى تعليمي وإقتصادي منخفض عن غيرها من الجماعات ، فإن مسؤولية المجتمع تتطلب أن يتخذ الإجراءات لتصحيح هذا الوضع ، وتنص هذه الإجراءات بحماية الأطفال من التأثير السيء للبيئة الفقيرة ما أمكن ذلك ، وبالنظر إلى أهمية المدرسين في أي نظام تعليمي ينبغي منح رعاية خاصة لتدريب المدرسين (٢١) ونوعيتهم إلى ما قد يكون في تصرفاتهم من انعكاس للتعبئات السائدة في مجتمعاتهم وينبغي أن يشجع المدرسون على نبذ كل أنواع التعصب (٢٢) .

إلا أن فكرة استئصال العنصرية تعتبر مؤجلة لحين أن يتعلم جميع الناس ، هذه الفكرة فضلاً عن أننا تعرضنا للعلاج على مستوى جميع الأمم ، إلا أن هذه الفكرة — الأمل — تستخدم لتدبير المعنى في السياسة العنصرية ، فطالما وجد الناس — المحرومون من فرص الحياة العادلة يكون واجب الحكومة . . . أية حكومة تعارض العنصرية بصدق أن تستخدم سلطاتها في سن القوانين لمنع وردع كافة الإجراءات العنصرية من أي نوع ولا يستطيع أحد من الناس له خبرة تشريعية مضادة للعنصرية أن يتخيل أن التمييز العنصري ممكن أن يقضى عليه بالتشريع وغالباً ما يجد العنصريون ثغرات في القانون أو يصلون إلى التمييز العنصري من خلال مقدمات ليست في ظاهرها عنصرية منهم مثلاً يحتاجون قائلين أن الجماعات المحرومة هي جماعات غير متعلمة أو ذات مستوى ثقافي غير مقبول ، فإن القانون في حقه ذاته له دور تعليمي ونجاح عمدة قضايا يمكن أن يكون له تأثير ضخم على الرأي العام العالمي وخاصة بين الناس الذين ليست لديهم نزعات عنصرية قوية .

ويرى فريق من الباحثين (٢٣) أنه حيث يفشل القانون فإن المعدومين والمحرومين

جرى بهم أن يتمرّدوا على هذا القانون ، فالاضطرابات التي تحدث في المدن والنظريات من أمثال نظرية القوة السوداء هي تأكيد لفشل القانون في الاضطلاع بمسؤولياته أكثر من أى شيء آخر ، وتكمن نهاية العنف و الفرق القانون في قدرة القانون على أداء ما ادعى العنف أنه قادر عليه . . . وهو ضمان حقوق الأفراد .

فإذا نحن طبقنا هذا المفهوم العميق بالنسبة للعنصرية . فأننا يمكن أن نقول أن العنصرية لا تحارب فقط بحماية الناس من نتائج الاجراءات العنصرية ، وليكن باستئصال الأوضاع الاجتماعية التي تتسبب في ظهور العنصرية وإذ أفشلنا في هذا المجال فهناك احتمال أن تظهر العنصرية من جديد ولكن في أشكال أخرى والامل الحقيقي في المعركة ضد العنصرية يتحقق بالدقة في عمل شيء يمكن أن يتناول المشكلة من جذورها .

ومن المسلم به من الناحية التاريخية أنه ليس هناك دليل على أن السلوك العنصرى في حد ذاته له أية جذور وراثية ، فمن إختلاط العالم القديم نتيجة قيام الإمبراطورية الرومانية وإنتشار الاسلام بالغزو والتجارة في العالم وهجوم قبائل المغول في قلب آسيا على أغنى أقاليم أوروبا ، وما نتج عن الحروب الصليبية من إختلاط الشرق بالغرب وكذا ما تبع الاستكشافات الجغرافية من ولوج الغرب للعالم الجديد ، وتعدد الهجرات بالجملة مما أدى إلى توالد دول جديدة مثل نيوزيلندا وإسترااليا وإتحاد جنوب إفريقيا والولايات المتحدة . . . الخ ، وأختلطت الأجناس ففرنسا وإيطاليا مثلاً خليط من الجرمان والسلت والبيض والسمر والغرب ، والمانيا خليط من المغول والقتار . . . وإنجلترا خليط من أبناء القبائل من أوروبا الذين غزوها منذ روما القديمة بواسطة يوليوس قيصر ، والعرب خليط من السمر والمغول والقتار والصقالبة والسود وأهل

البادية وأما إلى حوض البحر الأبيض المتوسط ، والولايات المتحدة خايط من الانجلو ساكسون والجرمان واللاجئين والعرب والهنود الحمر .

وهكذا فإننا نصل في النهاية إلى نتيجة جوهرية وهي أنه لا وجود لأي أساس يدعى نقاء العنصر في أي دولة من دول العالم ، أو محاولة نسبتهما إلى هذا الجنس أو ذاك ، مع تجاهل سائر الأجناس الأخرى التي اختلطت بها . فضلا عن أنه يصعب الارتكاز على فكرة الدين أو الحضارة كأساس للتمييز العنصري ، ذلك لأن الأديان مشتركة بين الإنسانية جمعاء ، ولا تصلح كأساس لقيام دولة من الدول ، أو للفرقة بين الشعوب ، فالأديان كلها إنما هي د رسالات سماوية تستهدف شرف الإنسان وسعادته ، (٢٤) .

صحيح أن الساوك العنصري يصبح في أعلى مظاهره علامات شخصية مرضية ، ولكن الحقيقة أن أغلبية الذين ينساقون وراء الدعاية العنصرية ليسوا مرضى أو مضطربى الأعصاب ، والمشكلة التي تواجه الباحثين بهذا الصدد هي كيف تظهر العنصرية وسط هذه الجماعات ، وكيف يمكن إيقاف ظهورها ؟ .

وما أظهره علم الاجتماع منذ أن قام جوناثان مايردال بدراسته العظيمة عن تطور الزنجرى الأمريكى هو أنه ما أن يبدأ التمييز حتى يصبح الإنسان الذى يمارس ضده هذا التمييز فى وضع منحط ، ويستغل هذا الانحطاط فيما بعد كدليل لإثبات النظرية العنصرية وعندئذ تكون المشكلة هي القضاء على العنصرية فى مهدىها عن طريق استئصال بذور التمييز . فالتمييز فى الامسكان يؤدى إلى أن يعيش الإنسان فى ظروف وضعية ، وهذه الظروف يحتج بها فيما بعد لىكى لا يسمح له بالانتقال إلى مساكن أفضل والرد الوحيد على ذلك هو وقف التمييز بتأكيد أن المسكن المريح هو حق لجميع الأجناس وحينئذ يزول من الأذهان صورة الإنسان الملون كساكن طبيعى للأحياء الحقيرة .

فإذا ما فهمت الجذور الاجتماعية للعنصرية على هذا النحو فإن فرسة ظهور حالات جديدة لنظم سياسية قائمة على التفوق العنصرى تكون قليلة . وهذه هى المهمة التى يجب أن يأخذها جميع الباحثين فى هذا الصدد على عواتقهم وهى مهمة دفاعية بدون شك تهدف إلى منع العنصرية من إصرار انتصارات جديدة وترى إلى تهئية العقول والنيات الطيبة حينما تستطيع أن تجد لها فى الحكومات وفى طيات الرأى العام على وجه الخصوص .

أن أكثر ما نخشاه هو أن ينحرف العالم أكثر فأكثر ونحن نقف من المآلى العنصرية موقف المتفرج ولا نستطيع أن نفعل شيئاً يخفف من حدة التوتر هذه الناتجة عن نظام التفرقة العنصرية والتى تهدد السلم العالمى ، كما نذير بقيام مجتمعات متحاربة .

ولكن إذا ما وفق الداعون إلى نبذ التفرقة العنصرية فإنهم بذلك يؤدون الدور الذى ينبغى عليهم أن يؤدوه وهى أن يعيدوا الخط إلى مساره الطبيعى ، وعندئذ يكون ممكناً مواصلة السير فى طريق إيجاد حل لأعظم المشاكل الدولية منطوية ، وأيضاً يمكن إيجاد وسائل لحل مشكلة الحالات التى تكون فيها الحكومة العنصرية لا يرمى لها صلاح ، وفى هذه الحالة الأخيرة ينبغى استخدام العقوبات الدولية لحل هذه الحكومات على السير فى الخط الذى يعبر عن القيم الاخلاقية للقرن العشرين وهو ما سبق أن تعرضنا له تفصيلاً فى تأييد من نادوا بإنشاء محكمة قضائية دولية لحقوق الانسان .

وقد أقرت اللجنة الدولية للقانونيين أن تطبيق مبدأ التفرقة العنصرية يتنافى مع الاخلاق ويعتبر خرقاً لسيادة القانون .

كما استنكر الأمين العام للأمم المتحدة مبدأ الاستعلاء العنصرى . وأن ممارسته فى عالم اليوم ليس خطأ فقط ، ولكنه أيضاً خطيئ لا يعرف مداها . وأن

الأخوة الانسانية التي أعلنها في عام ١٩٤٨ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان هي اليوم بمثابة إعلان للبقاء نفسه ، (٢٥) .

أن الطريق لا يزال طويلا أمام المجتمع الدولي قبل أن يبلغ هدفه في القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاضطهاد العنصري . . .

(أن علينا أن ننظر إلى هذه المشكلة على أنها مشكلة عالمية ينبغي حلها بأى ثمن بالطرق السلمية ، ويجب على كل دولة عضو في الأمم المتحدة ، وعلى كل منظمة تابعة لها ، وعلى كل فرد يهمه الأمر أن يقوم بدوره ويجب على كل منا أن يبدأ بالامتناع عن القيام بأى عمل أو نشاط ينطوى على التمييز العنصري ، كما يجب أن يكون موقفنا هو رفض الدفاع أو التأييد أو حتى التسامح في وجود أى تمييز من هذا النوع . ويجب أن نتيقن من أن القوانين والقواعد التي نعيش في ظلها لا تسمح بوجود هذا التمييز أو تتغاضى عنه أو تبقى عليه . يجب أن نشجع الجهود التي تبذل لإزالة الحواجز بين الأجناس ، وإلا نشجع كل ما من شأنه تقسيم المخلوقات البشرية تبعا للون أو الأصل العرقى . ويجب أن نقاوم كل دعاية تقوم على نظريات إستعلاء جنس أو مجموعة من الناس على غيرهم ، أو تحاول تبرير أو تنمية الكراهية والتمييز العنصري بين الأجناس العرقية بأى شكل . ويجب أن نظهر أننا نهطف على آماني وآمال الشعوب المغلوبة على أمرها والمضطهدة حينما كانت ، عن طريق إيضاح أن الكرامة الانسانية والحرية وعدم التمييز كل لا يتجزأ) (٢٦) .

٤ - جهود التكنولوجيا الدولية في مجال حقوق الإنسان وإدانة

التمييز العنصري :

شهد العالم في خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، الأولى ، والثانية ، اضطرابات إجتماعية خطيرة صاحبتهما اعتداءات متعددة على حقوق الإنسان .

وقد كان من أهداف الأمم المتحدة العدل على إيجاد الضمانات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة دولية لأن الحماية الوطنية لهذه الحقوق بمقتضى الأنظمة الداخلية لم تكن كافية في كثير من الأحوال، فنصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن (تعمل هيئة الأمم المتحدة على تقرير إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا) (٢٧).

وقد إهتمت المنظمات الإقليمية بحقوق الإنسان ومثال ذلك ما تم من إبرام إتفاقية أوروبية لحقوق الإنسان سنة ١٩٥٠ كما سيأتى ذكر ذلك تفصيلا فيما بعد .

ويرى الباحثون (٢٨) أنه من البديهي أن يكون تدخل المنظمات الدولية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ظاهرة تميز عصر للتنظيم الدولى عن عصر القانون التقليدى الذى كان لا يتدخل بأية صورة من الصور في علاقة الدولة برعاياها . أما بخصوص المنظمات الإقليمية فن الطبيعى أنها يمكن أن تؤدى هي الأخرى دوراً هاماً في خدمة السلام وتحقيق الرخاء في نطاق المنظمة العالمية وخصوصا إذا ما تحققت الغاية وهي تقرير إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المقررة لشعوب العالم دون ما تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين . ولعل أهم التكتلات الدولية التي إهتمت بحقوق الإنسان والتمييز العنصرى هي :

الوحدة الأوروبية .

جامعة الدول العربية .

منظمة الوحدة الإفريقية .

أولا : الوحدة الأوروبية :

لعل أهم ما يهمنى بهذا الصدد هو ما أنجزته منظمة الوحدة الأوروبية كنظمة

إقليمية هو أبرامها للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (٢٩) في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ودخلت الاتفاقية في دور التنفيذ في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

ولقد أوردت الاتفاقية تحديد لمضمون حقوق الإنسان ، ولقد جاء تحديداً دقيقة مستمداً من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان ، ولكنه مع ذلك أغفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأقتصر على الحقوق التقليدية والحريات ، وهى الحق فى الحياة وفى عدم الاستعباد وفى عدم الخضوع للعمل الاجبارى وفى عدم الخضوع للتعذيب (المواد ٢ ، ٣ ، ٤) وفى الحرية والأمان (المادتان الرابعة والخامسة) ، وفى اللجوء للقضاء العادل العالى (المادة السادسة) ، وفى عدم سرىان القوانين العقابية على الماضى (المادة السابعة) ، وفى إحترام الحياة الخاصة والعائلية والمسكن والمراسلات (المادة الثامنة) ، وفى حرية التفكير والعقيدة والرأى (المادتان التاسعة والعاشره) ، وفى حرية الاجتماعات والجمعيات (المادة الحادية عشر) ، وفى الزواج وتأسيس الأسرة (المادة الثانية عشر) ، وفى المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الانتماء إلى أقلية قومية أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر (المادة الرابعة عشر) .

كما تنص المادة التاسعة عشر من الاتفاقية على أنه لضمان إحترام الالتزامات التى على عاتق الأطراف ، ينشأ نظام للرقابة يباشر بواسطة اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان .

اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان :

وهى مكونة من ممثل لكل دولة من الأعضاء تنتخبه لجنة الوزراء من كشف يحتوى على مرشحي الدول . . يضعه مكتب الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا ، ويجوز للدول الاعضاء تقديم الشكاوى للجنة فى حالة مخالفة الاتفاقية ؛ وتعمل

اللجنة على التوفيق بين الدول المتنازعة ، فإن عجزت . . تضع تقريراً ترفعه
للجنة الوزراء ، وعلى هذه أن تقرر بأغلبية الثلثين ما إذا كانت الاتفاقية قد
خولفت والاجراءات التي تتخذ لإزاء المخالف .

كما تجيز الاتفاقية للأفراد التقدم بشكاوى مباشرة للجنة ضد إحدى
الدول الاعضاء إذا كانت هذه الدولة قد أعلنت إعرافها بأختصاص اللجنة في
هذا الصدد (٣٠) .

المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان :

وتتكون من قاض من كل دولة من الاعضاء تفتخه الجمعية الاستشارية لمجاس
أوروبا من قائمة بأسماء مرشحي الدول تضعها اللجنة الوزراء ويهوز للدول الاعضاء
واللجنة الأوروبية لحقوق الانسان رفع الشكاوى إلى المحكمة بشأن مخالفة الاتفاقية
بشرط أن تكون الدول المعنية بالشكاوى قد قبلت أن يكون قضاء المحكمة
ملزم لها .

وعموماً فإن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية
تعتبر النظام الوحيد الفعال والقائم حتى الآن على مستوى هذه المنطقة متطابقاً مع
المستوى الدولي .

وعما يجدر ذكره أنه قد تكررت المحاولات على إقرار إتفاقيات مشابهة في
مناطق أخرى في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية .

ثانياً : نشاط جامعة الدول العربية في مجالات حقوق الانسان
وإدانة سياسة التمييز العنصري :

حرصت جامعة الدول العربية منذ وجودها على أن تقيم وتدعم العلاقات
الودية بين الأمم المتحدة والشعوب ، وتؤكد حق الانسان فرداً وجماعة في الحياة
الكريمة وحرية الفكر والعقيدة ومعاداة سياسة التمييز العنصري .

ولا شك أن هذا نابع من الطبيعة الفطرية للمجتمع العربي ، ومن وحى
الاديان السماوية السامية التي تدين بها الشعوب العربية .
وتعمل الشعوب العربية — جامعة — من خلال جامعة الدول العربية — على
تثبيت دعائم حقوق الانسان وكفالة تطعيمها وقد أصدر مجلس جامعة الدول العربية
في هذا الصدد قرارات متعددة .

ويمكننا أن نوزع نشاط الجامعة العربية في هذا السدد على مجالين :

المجال الاول :

المساواة بين البشر كافة ومعاداة التمييز العنصري بكافة صوره :
متمشيا مع روح المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص
على أنه لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان ،
دون أى تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو
الرأى السياسى أو أى رأى آخر ، أو الاصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو
الميلاد أو أى وضع آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء .
كما أكد إعلان الأمم المتحدة الخاص بإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى
الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ضرورة الإزالة العاجلة للتمييز العنصرى فى كافة أنحاء
العالم بجميع أشكاله ومظاهره وضمن تقدير كرامة الانسان واحترامها ، وكذلك
أكدت الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لازالة كافة أشكال التمييز العنصرى :
« أن التمييز بين بنى الانسان على أساس العنصر ، أو اللون ، أو الاصل إنما
يشكل عقبة أمام العلاقات الودية والسلمية بين الأمم ، وأن من شأنه تكدير السلام
والامن بين الشعوب » .

ومساواة لنفس الاتجاه . . أصدر مجلس جامعة الدول العربية عدة قرارات
يشجب بها مياسة التمييز العنصرى ويدعوا إلى إتخاذ كافة الوسائل لمكافحتها ،

ويؤكد المشاركة الفعالة لجامعة الدول العربية مع منظمة الأمم المتحدة وسائر الهيئات العالمية في إستنكارها وفي جميع مقرراتها وإجراءاتها ضد الوان التفرة العنصرية .

فلقد ساهمت الدول العربية مساهمة جادة في كل جهد عالمي أو دولي يستهدف إلغاء التفرة العنصرية ومنعها في أية بقعة من بقاع العالم ، وقد عنيت بوجه خاص بالتفرة العنصرية غير الانسانية المطبقة في جنوب إفريقيا ، ومن ذلك ما قرره المجلس في القرار رقم (١٦٥٩) دورة (٣٣) ٢٠ بتاريخ ٩/٤/١٩٦٠ في الموضوع . . حيث نص على :

وقد أurst لجنة الشؤون السياسية بمالغ القلق سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وإضطهاد الأقلية للأغلبية الساحقة من أهل البلاد الوطنيين وما ترتب عليها من أحداث خطيرة في الآونة الأخيرة ، تهدد الأمن في المنطقة والسلام العالمي ، وما تؤدي إليه من إثارة أسباب العداوة والبغضاء بين البشرية .

د استنكرت قرارات الأمم المتحدة ، المتعاقبة منذ عام ١٩٤٦ الى الآن بمعارضة سياسة حكومة جنوب إفريقيا القائمة على هذا التمييز ودعوها إلى التخلي عنها وقرار مجلس الأمن في أول أبريل الحالى ، وقرارات باندونج وسائر المؤتمرات الآسيوية والإفريقية ، بشأن مناهضة سياسة التمييز العنصري وأصرار حكومة جنوبي إفريقيا على هذه السياسة رغم ذلك كله .

د واللجنة إذ تستنكر أشد الاستنكار سياسة إتحاد جنوبي إفريقيا العدوانية في التمييز العنصري ، القائمة على التنكر لحقوق الانسان ، ومجافاة مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها والعدل الدولي وتحدى الرأى العام العالمى توصى بما يأتى :

أولا : شجب سياسة التمييز العنصري ، التى تسير عليها حكومة إتحاد

جنوبي أفريقيا وإتخاذ كافة الوسائل لمكافحةها ، ومناشدة الضدير العالمى للعمل على وقف أعمال العنف الجارية .

ثانيا : التعاون مع المجموعة الآسيرية الإفريقية ، وسائر الدول المؤيدة لها ، فى إتخاذ خطة مشتركة فى هذا الشأن فى الأمم المتحدة ، بهيأتها ، ولجانها المختلفة ، سائر المحافل الدولية .

ثالثا : مضاعفة الجهود ، بشق وسائل الاعلام ، لتبصير الرأى العام العربى والعالمى لعواقب سياسة التمييز العنصرى الوحشية والدعوة إلى التعاون الدولى للقضاء عليها دعما للسلام العالمى .

(ب)

نص القرار الصادر من الجامعة العربية رقم (١٧٨٧) دورة (٣٦) على عدم الاعتراف بحكومة جنوب مادامت حكومتها التى لا تمثل الاغلبية العظمى لسكان البلاد تفتوح سياسة التمييز العنصرى .

وكذلك نص القرار رقم (٣٠٣٩) دورة (٤٢) فى عام ١٩٦٤ على ما يلى :

و يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية :

نظرت اللجنة الموقف العربى من حكومة جنوبى إفريقيا ، وقررت أن الكفاح الوطنى فى جنوب إفريقيا ، ضد التمييز العنصرى وسيطرة الاقلية الأوروبية على الشعب ، مطابقة فى دواعيه وأهدافه للكفاح العربى ضد الاستتلال الصهيونى لفلسطين ، والتمييز العنصرى الذى قامت عليه إسرائيل وإتخذته قاعدة لأعمالها العدوانية المتصلة .

و تأكيدا للتضامن العربى الإفريقى ولوسدة النضال ضد الاستعمار . . يقرر الالتزام بمقررات منظمة الوحدة الإفريقية فى مؤتمر القمة الإفريقى ، الاول بأديس

أباجا لمسايو عام ١٩٦٢، ومؤتمر القمة الإفريقي الثاني بالقاهرة ليوليو سنة ١٩٦٤ .
والموافقة على ما يأتي :

أولا : مناشدة جميع الدول ، وبصفة خاصة تلك التي تربطها علاقات تقليدية
وتعاون مع حكومة جنوبي إفريقيا ، وأن تنفذ بدقة قرار الأمم المتحدة رقم
(١٧٦١) - دورة (١٧) بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التفرقة
العنصرية .

ثانيا : مناشدة جميع الدول التي مازالت لها علاقات دبلوماسية وقنصلية
وإقتصادية مع حكومة جنوبي إفريقيا أن تقطع هذه العلاقات وأن توقف أي
صورة من صور تشجيع السياسة العنصرية .

ثالثا : تأكيد المسؤولية الكبيرة للسلطات الاستعمارية التي تدير مناطق مجاورة
لجنوبي إفريقيا في استمرار انتهاك سياسة التفرقة العنصرية .

رابعا : إدانة التمييز العنصري في جميع صوره في إفريقيا . . وفي جميع
أنحاء العالم .

خامسا : التعبير عن القلق العميق الذي تثيره - جميع الشعوب
والحكومات الإفريقية . - التمييز العنصري التي تتخذ الجاليات التي تنحدر من
أصل إفريقي وتعيش خارج القارة . . خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لانها
هذه التصرفات المعينة التي لا يمكن إحتمالها والتي قد تؤدي إلى تدهور خطير في
العلاقات بين الشعوب والحكومات الإفريقية من ناحية وبين شعب وحكومة
الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى .

سادسا : المطالبة بإطلاق سراح نلسون مانديلا ، ووالتر سيسولو ،
ومانجاليسو سوبركو ، وسائر القوميين المعتقلين أو المسجونين بموجب القوانين
التحكيمية في جنوب إفريقيا .

سابعا : مناشدة البلاد المنتجة للبترول أن توقف كإجراء عادل ، تمويلها للزيت والمنتجات البترولية إلى جنوبى إفريقيا .

ثامنا : دعوة جميع الدول الإفريقية أن تطبق على الفور القرار الذى صدر فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ بمقاطعة بضائع جنوبى إفريقيا ، ووقف تمويلها بالمعادن والمواد الخام الأخرى ووقف إستيراد بضائع جنوبى إفريقيا .

ثامنا : رجاء تعاون جميع البلاد ، خاصة بلاد التجارة الرئيسية ، فى مقاطعة جنوبى إفريقيا .

(ج)

وقد ظهر نشاط جامعة الدول العربية واضحا فى إستنكارها لأسلوب إسرائيل ضد الأقلية العربية فى فلسطين المحتلة ، فتضمن قرار مجلس الجامعة العربية رقم (٢٠٢٤) دورة (٤٢) فى ٣٠/٩/١٩٦٤ ٠٠ ما يلى :

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتى نصها :
د توصى اللجنة بالموافقة على توصية المؤتمر الثامن لرؤساء أجهزة فلسطين وهذا نصها :

د أطلع المؤتمر على تقرير الأمانة العامة عن أوضاع الأقلية العربية فى فلسطين المحتلة واستمع إلى ما أبدى من بيانات فى الموضوع ويوصى بما يأتى :
أولا : مكافحة التمييز العنصرى البغيض الذى تمارسه السلطات الإسرائيلية ضد الأقلية العربية فى فلسطين المحتلة .

ثانيا : بذل الجهود والمساعدة العربية المشتركة فى الأمم المتحدة والمحافل الدولية للتبصير بأخطار السيادة الإستعمارية العنصرية لإسرائيل ، والعمل لانحياز الإجراءات الكفيلة بالقضاء عليها .

ثامناً : إن تتابع الامانة العامة الموضوع لإستكمال عناصره تمهيداً لإعادة نظره في المؤتمر القادم (ق ٢٠٢٤ — ٤٢٥ / ٣٠ بتاريخ ١٩٦٤) .
وقد أصدر مؤتمر وزراء العمل العرب قراراً بشأن التفرقة التي تمارسها حكومة جنوب إفريقيا والمستعمرات البرتغالية .

وقد نص القرار سالف الذكر على ما يلي :

« دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى :

أن ينصح حكومة البرتغال بالانسحاب من هيئة العمل الدولية إلى حين أن تقلع عن سياسة السخرة التي تنهجها في الأراضي التي تقع تحت سيطرتها .

أن ينظر في إمكان تعديل دستور هيئة العمل الدولية بحيث يمكن إقصاء البرتغال أو إيقاف عضويتها أو منعها من الإشتراك في مؤتمر العمل الدولي مادامت تمارس سياسة السخرة وأن يعرض نتائج بحثه على مؤتمر العمل الدولي .

ولما كانت التعديلات التي تجرى على الدستور لا تصبح نافذة المفعول إلا إذا صدق عليها أو قبلها ثلثا أعضاء الهيئة وذلك طبقاً لأحكام المادة (٧) من الدستور فإن المؤتمر يوصى بالإسراع بالتصديق على التعديلات التي أدخلت على الدستور في الدورة الأخيرة (٤٨) لمؤتمر العمل الدولي حتى يتم إقصاء جمهورية جنوب إفريقيا عن الهيئة أو إيقاف عضويتها من المؤتمر . »

(د)

وقد أكدت بيانات مؤتمرات القمة العربية المنهج العربي العام في إستنكار التفرقة العنصرية وربطتها بأساليب الاستعمار وإعتبرت جزءاً حيويًا من قضايا الشعوب العادلة في الحرية ، ومن ذلك ما جاء في بيان مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، :

« إن المؤتمر يؤكد أن قضايا الشعوب العادلة وحقوقها في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الاستعمار والتفرقة العنصرية ، كلاً لا يقبل التجزئة » .
وكذلك تضمن بيان مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء في سبتمبر سنة ١٩٦٥ أن المجتمعين :

« يستذكرون التمييز العنصري في جنوبي إفريقيا ويدنونه والمحاولات الهادفة إلى إعلان إستقلال روديسيا الجنوبية على وجه تشدد فيه الأقلية بالحكم » .

المجال الثاني :

في محيط الأمم المتحدة :

تقوم جامعة الدول العربية بترجمة وتعميم وثائق الأمم المتحدة وإعلاناتها الخاصة بحقوق الإنسان عامة ومسائل منع وإزالة التفرقة العنصرية على وجه الخصوص ، فترجمت وعممت مجموعة وثائق الأمم المتحدة الخاصة بمواثيق دولية لحقوق الإنسان (٣١) .

« أولاً »

اشتركت الجامعة العربية في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد بطنان في الفترة من ٢٢/٤/١٩٦٨ حتى ١٣/٥/١٩٦٨ ، وقد أمكن إدراج موضوع « احترام حقوق الإنسان ورعايتها في المناطق المحتلة في فلسطين » وقد أصدر المؤتمر قراراً بتأييد المشروع العربي ودفع إسرائيل بالعدوان والتشكر لحقوق الإنسان بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٨ . وينص القرار على ما يلي :

« إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان »

تحدوه مبادئ وأهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان »

وبعد أن استمع إلى البيانات التي أقيمت في المؤتمر ، بشأن مسألة احترام

حقوق الانسان وتنفيذها في الاراضى المحتلة ، وإذ يضع في إعتباره مذكرة المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأدنى ، وإذ يتذكر نصوص إتفاقية جنيف الصادرة في ١٢ أغسطس (آب) سنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب .

وإذ يستعيد قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧) لسنة ١٩٦٧ وقرار الجمعية العامة رقم (٢٢٥٢) - (E S - ٧) وبمقتضاها رأى المجلس ، وقررت الجمعية العامة أنه يجب إحترام الحقوق الأساسية للانسان التي لا يمكن التفريط فيها مهما كانت تقلبات الحرب، وطلبا من حكومة إسرائيل تسهيل عودة السكان الذين فروا من المناطق التي جرت فيها العمليات الحربية منذ نشوب الحرب .

وإذ يستعيد أيضا المواد ٢ ، ٨ ، ٣٠ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وقرارات الجمعية العامة أرقام ٢٢٥٢ (E S. ٧.) الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ، ٢٢٥٤ (E. S. ٧.) الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ والتي دعت فيها الجمعية العامة إسرائيل إلى إلغاء جميع الاجراءات التي إتخذتها بشأن القدس والامتناع مستقبلا عن إتخاذ أى إجراء من شأنه أن يغير من الوضع في القدس، ويستتكر عدم قيام إسرائيل بتنفيذ ذلك القرار .

وإذ يضع المؤتمر في إعتباره المبدأ الذي تضمنه الاعلان العالمي لحقوق الانسان الخاص بحق كل فرد في العودة إلى دياره ، وإذ يستتكر أيضا :
القرار ٦ (الدورة ٢٤) للجنة حقوق الانسان الذي يؤكد حقوق السكان الذين غادروا ديارهم منذ نشوب الأعمال الحربية في الشرق الاوسط في العودة إليها ، وعلى الحكومة المختصة إتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل عودتهم لديارهم دون تأخير .

البرقية التي بعثتها لجنة حقوق الانسان يوم ٩ مارس سنة ١٩٦٨ والتي دعت

ففيها حكومة إسرائيل إلى الامتناع مستقبلا عن أعمال هدم منازل السكان المدنيين العرب الذين يقطنون المناطق الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي .

١ — يعبر المؤتمر عن قلقه العميق لانتهاك حقوق الانسان في الاراضي العربية التي خضعت للاحتلال الصهيوني نتيجة للأعمال الحربية التي نشبت في يولييه سنة ١٩٦٧ .

٢ — بلغت إنقباه حكومة إسرائيل إلى النتائج الخطيرة المترتبة على تجمعاتها للحريات الأساسية وحقوق الانسان في الاراضي المحتلة .

٣ — يدعو إسرائيل إلى الامتناع مستقبلا عن أعمال هدم منازل المدنيين العرب الذين يسكنون في المناطق الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي ، وإلى احترام وتنفيذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وإتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ أغسطس (آب) سنة ١٩٤٩ في الاراضي المحتلة .

٤ — يؤكد حقوق السكان الذين تركوا ديارهم نتيجة لظهور الأعمال الحربية في الشرق الأوسط في العودة إليها، وإستئناف حياتهم الطبيعية وإستعادة أملاكهم وديارهم ، والانضمام إلى عائلاتهم طبقا لنص الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٥ — يطلب إلى الجمعية العامة تعيين لجنة خاصة لبحث إنتهاكات حقوق الانسان في الاراضي التي إحتلتها إسرائيل ، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة بعد ذلك .

٦ — يطلب إلى لجنة حقوق الانسان إبقاء الموضوع تحت الدراسة المستمرة .

كما قرر المجلس في دورته الخمسين (ق ٢٤٣٩ — ٥٠ د ج ٣ في ١٩٦٨/٩/٣) متابعة تنفيذ قرار مؤتمر حقوق الانسان المنعقد في طهران بتعيين

لجنة خاصة للتحقيق فى إنتهاك إسرائيل لحقوق الانسان فى الاراضى المحتلة
ولصه كما يلى :

« يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية :
« توصى اللجنة الوفود العربية لدى الأمم المتحدة . . العمل على أن تدعو
الجمعية العامة للأمم المتحدة سكرتيرها العام إلى تعيين لجنة خاصة من خمسة من
المختصين فى الشؤون القانونية للتحقيق فى مخالفات حقوق الانسان فى الاراضى
التي أحتملتها إسرائيل بعد عدوان سنة ١٩٦٧ ، وذلك بالتشاور مع الوكالات
المتخصصة وغيرها ، وتقديم التسهيلات اللازمة لاتمام عمل اللجنة على وجه عرض ،
على أن تسترشد اللجنة فى عملها بالمبادئ التي تضمنها الاعلان العالمى لحقوق الانسان
والاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، كما توصى
اللجنة الدول الاعضاء بالاهتمام بمستوى التمثيل فى اللجنة الثالثة التابعة للأمم
المتحدة التي سيناقش فيها هذا الموضوع .

(ثانيا)

منذ صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨
والجامعة العربية تلتزم هذا اليوم فى كل عام لبحث ونشر مبادئ الاعلان والترويج
لاحترامها وتكريسها فى بيان يصدر على الأمين العام للجامعة ، وقد أصدر مجلس
الجامعة العربية فى دورته الرابعة والأربعين قرار بشأن الاحتفال بيوم حقوق
الانسان ينص على تخصيص (٢٢) جوائز ، ومنها ما يطلق عليه أسم جائزة الجامعة
العربية لحقوق الانسان .

كما عنى مجلس جامعة الدول العربية تكريسا لمبادئ حقوق الانسان ، بأصدار
القرار رقم ٢٢٥٩ فى دورته السادسة والأربعين بشأن الاحتفال بالعام الدولى
لحقوق الانسان ، والذي ينص على ما يلى :

• يقرر المجلس بالموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي :

نظرت اللجنة السياسية مذكرة الأمانة العامة بشأن الاحتفال بالعام الدولي

لحقوق الإنسان عام ١٩٦٨ ووافقت على ما تضمنته من مقترحات وهي :

أولاً : مرحلة تمهيدية في خلال عام ١٩٦٧ تقوم فيه الأمانة العامة للجامعة :

١ — بالدعوة إلى عقد مؤتمرات عربية وحلقات درس تمهيدية أوضح خلالها دراسات كاملة عن أوضاع العرب في فلسطين المحتلة وإبراز الاضطهاد العنصري بين اليهود أنفسهم .

٢ — يوضع الدراسات المختلفة عن المجالات التطبيقية لسكفالة حقوق الإنسان العربي .

٣ — يرصد ثلاث جوائز مالية ومنع دراسية لأفضل بحوث عربية وعالمية عن حقوق الإنسان وحقوق العرب المشردين عن فلسطين وسائر المكافحين العرب .

ثانياً : الاحتفال بعام ١٩٦٨ ، فتولى فيه الأمانة العامة :

١ — عقد مؤتمر إقليمي للشرق الأوسط والأدنى في مدينة القدس (٢٣) تدعى إليه منظمة الأمم المتحدة وعدد من الوكالات المتخصصة وممثلين عن عدد من الدول الصديقة وعن حركات السكفاح والنضال العربي .

٢ — تنظم الحلقات الدرامية والمؤتمرات المتنوعة المتعلقة بحقوق الإنسان يكون بعضها في مدينة غزة (٢٤) .

٣ — عقد مؤتمر لأجهزة الإعلام .

٤ — عقد مؤتمرات للمنظمات العربية غير الحكومية ، ومؤتمرات للطلاب العرب في الخارج .

٥ — إقامة احتفالات يوم حقوق الإنسان في مكاتب الجامعة في الخارج .

٦ — تجميع الموائيق الدولية لحقوق الانسان في كتيب مع كافة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الجامعة باللغتين الانجليزية والفرنسية .

ثالثا : تشكيل لجنة خاصة في الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ هذه المقترحات .

وقد حلت بالعالم العربي في ٥ يونية سنة ١٩٦٧ نازلة نتيجة التآمر الصهيونية مع الاستعمار ، فنجحت قوى الشر وأستطاعت بما كانت تدبره أن تستولى على الضفة الغربية للأردن بما فيها القدس ، وعلى غزة وعلى مرتفعات جولان بسوريا ، وصحراء سيناء ، وعلى هذا قرر مجلس الجامعة جعل مكان إنعقاد المؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان في مدينة بيروت في المدة من ٢ — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

ويعدهذا المؤتمر من أبرز ماقامت به الجامعة العربية من جهود في مجال حقوق الانسان عموما ، والتمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل تجاه العرب أصحاب البلاد الشرعيين على وجه الخصوص .

ومن القرارات التي أنتخذها المؤتمر المذكور بصدد بحثنا ما يلي :

رابعا : إهدار الاستعمار لحقوق الانسان العربي في فلسطين .

(ق ٤ — ١٠/١٢/١٩٦٨) .

د أن المؤتمر العربي الاقليمي لحقوق الانسان ،

إستناداً إلى أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومبادئ العدل الدولي ،

والقيم الاخلاقية ،

وفي ضوء أحكام لائحة لاهاي للحرب البرية لعام ١٩٠٧ واتفاقية لندن

لمعاقبة مجرمي الحرب لعام ١٩٤٥ ، واتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن تحريم إبادة

الجنس ، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين أثناء الحرب وخلال

مدة الاحتلال .

وتذكره بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ووكالاتها المتخصصة ، بشأن القضية الفلسطينية ، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧) بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ بشأن حماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، وتسهيل عودتهم إلى ديارهم ، وقرار الجمعية العامة رقم (٢٢٥٢) بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ ورقم (٢٣٤١) بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ بتأكيد ذلك ، وبشأن ضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وقرار لجنة حقوق الإنسان رقم (٦) في دور إنعقادها الرابع والعشرين عام ١٩٦٨ ، وبرقية لجنة حقوق الإنسان بتاريخ ١٩٦٨/٣/٩ بشأن مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالكف عن هدم المنازل ، وقرار المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران بتاريخ ١٩٦٨/٥/٧ .

وبعد إستعراض الأعمال الإجرامية من القتل الجماعي، والتعذيب، والتخريب، ونسف المنازل ، والأعمال المنافية للإنسانية، من رفض عودة اللاجئين والمزارعين إلى ديارهم، والإرهاب، وإعاقة الصليب الأحمر، ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، وغيرها عن تأدية واجبها وتشويه المناهج التعليمية والإعتداء على أماكن العبادة . وغير ذلك من أعمال التعصب العنصري التي إرتكبتها وترتكبها إسرائيل . ضد الشعب الفلسطيني والسكان المدنيين في فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

ونظراً لما تتضمنه جميع هذه الأعمال من إهدار لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

يقرر المؤتمر ما يلي :

أن إسرائيل قاعدة إستعمارية عنصرية ، تقوم على إنتهاك حق الشعب العربي الفلسطيني ، في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الطبيعية في وطنه مما يتنافى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

لذلك : يدعو المؤتمر جميع القوى المؤيدة لحقوق الإنسان إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه كاملة .

إن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل تعد جرائم ضد الإنسانية وإبادة للجنس وهي واجبة التحريم دولياً وفقاً لأحكام إتفاقية لندن لعام ١٩٤٥ الخاصة بمعاينة مجرمي الحرب .

أن الأمم المتحدة التي أدانت إسرائيل مراراً مطالبة بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة عليها .

وما يجدر ذكره أيضاً في صدد جهود الجامعة العربية لمواجهة التمييز العنصري الصهيوني في إسرائيل ما جاء في القرار الثامن للمؤتمر المذكور مما يلي :

ثامناً :

تقرير حلقة البحث :

..... وبحث الحلقة ثلاثة موضوعات هي :

١ — معاملة الإنسان العربي واليهودي الشرقي داخل فلسطين المحتلة .

٢ — حق تقرير المصير ، ومقاومة السكان ، وحقوق المدنيين في الأرض المحتلة .

٣ — الرأي العام العالمي وموقفه من القضية الفلسطينية .

وقد إنتهت الحلقة بعد المناقشة والدرس إلى :

أولاً : بالنسبة للموضوع الأول :

أداة النظرية الصهيونية العنصرية في إسرائيل ، وهي النظرة القائمة على أساس تمييز ما سموه جفساً واحداً وهم في الواقع أبناء دين واحد ، هو اليهودية ، ففقد عمدت — في ضوء هذه النظرة — إلى أن يستبدل بإسم فلسطين أسماً يدل على

النظرة العنصرية وهى : إسرائيل ، وذلك بقصد إقتلاع الوجود القومى العربى من جذوره ، وإحلال كيان عنصرى تعصبى مصطلع مكانه .

تأييد القرار رقم (١) الصادر عن مؤتمر طهران بجلسته رقم (٢٣) ، بتاريخ ٧ مايو (آيار) سنة ١٩٦٨ بشأن مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعيين لجنة خاصة لبحث انتهاكات حقوق الإنسان فى الأرض التى إحتلتها إسرائيل وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة بعد ذلك .

وتؤكد الحلقة أهمية قيام الدول العربية فوزاً بتزويد اللجنة للمشاور اليها فى البند السابق بجميع البيانات والمعلومات والوثائق الخاصة بمهمتها وأن تيسر لها ممارستها مما حاولت إسرائيل تعطيلها .

تقوم النظرة العربية فى مواجهة التمييز العنصرى الصهيونى فى إسرائيل على أساس الدفاع عن الوضع المميز لليهود الشرقيين، أسوة بالعرب فى داخل إسرائيل، تأكيداً للنظرة العربية من عداة الاضطهاد العنصرى بكافة أشكاله وشجراً لاي إنحراف بالصراع بين العرب والصهيونية ، نحو أية نزعة عنصرية ، وتأكيداً بأنه ليس هناك عداة بين العرب واليهود ، ولكن العداة التاريخى هو بين العرب والحركة الصهيونية التى تبغى التحرر والتقدم وتقاوم جميع أشكال الاستعمار والتمييز والاضطهاد العنصرى .

أن العرب يتخذون الموقف ذاته فى الدفاع عن اليهود المعادين للصهيونية فى البلاد الأخرى ، والحيولة دون فرض الولاء الاسرائيلى عليهم والخلاص مما يقاسون من أسباب الاضطهاد والدعاية الصهيونية تمشياً مع الكفاح العربى ضد الصهيونية وكونه كفاحاً إنسانياً عالمياً لا يفرق بين العرب وغير العرب فى هذا المضمار .

ثانيا : بالنسبة للموضوع الثاني :

توصى اللجنة بما يأتى :

أ — التمسك بقرار مؤتمر طهران لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق المحاربين فى الحروب غير المعلنة والاشتباكات المسلحة فيها واتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ ، ووبوب تطبيق هذه الاتفاقيات فى صدد حماية المدنيين وحقوقهم التى وعدت بها اتفاقية جنيف الخاصة بالمدينين والاتفاقية الخاصة بأسرى الحرب وما ينطوى عليه ذلك من حماية لرجال المقاومة الفلسطينيين وتمتعهم بحقوق المحارب ، إذا ما وقعوا كأسرى حرب .

ب — حق الشعب الفلسطينى بأسره داخل فلسطين المحتلة قبل عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ — وبمده — فى الأرض المحتلة فى تقرير مصيره ، وحقه فى مقاومة الاحتلال فى الأراضى المحتلة .

ج — تأكيد مشروعية المقاومة الفلسطينية ، فى ضوء الوضع المؤقت للاحتلال والاحتفاظ بالسيادة العربية على الأقاليم المحتلة وسكانها فى سيناء والضفة الغربية مرتفعات الجولان .

د — تأكيد حق السكان فى الأراضى المحتلة، فى حمل السلاح ومقاومة بباطات الاحتلال ، دفاعا عن أنفسهم مادامت هذه السلطات تتجاوز حقوقها فى تأمين قوائها ، وتخرج عن هذا النطاق بما يسمح لها هدم المساكن وتهجير السكان وتغيير أنظمة التعليم ، والتشريع . . . الخ . وذلك كما تقرره اتفاقيات جنيف فى هذا الصدد .

ثالثا : بالنسبة للموضوع الثالث :

توصى اللجنة بما يأتى :

أ — أدانة الاعتمادات الإسرائيلية على المقدسات الدينية ومناشدة الصحافة

العالمية أن تقوم بدورها في إثارة هذا الموضوع أمام الرأي العام العالمي .
 ب — متابعة الموضوع في المحافل الدولية ، وكشف هذه الاعتمادات التي
 تمس الكرامة البشرية ، وتناقض الأخلاق الدولية وتنافي قواعد القانون
 والعرف الدوليين .

(ق ٨ — ١٠ / ١٢ / ١٩٦٨) .

جهود منظمة الوحدة الإفريقية لمواجهة التمييز العنصري :
 انعقد مؤتمر القمة الإفريقي في أديس أبابا عاصمة الحبشة في مايو عام ١٩٦٣
 وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة خاصة بتصنيفية ومقاومة سياسة التمييز العنصري ،
 كما وافق المؤتمر على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية .
 وقد جاء في الفقرة (ب) البند (٢) من جدول أعمال المؤتمر (٣٥) ما يلي
 بالنسبة للتمييز العنصري .

د أن مؤتمر القمة للدول الإفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا — أثيوبيا
 — من ٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ ، بعد أن بحث مشكلة التفرقة والتمييز
 العنصري من كافة نواحيها ، مقتنعا بالاجماع بالحاجة الملحة والعاجلة لتنسيق
 وتدعيم الجهود لوضع نهاية لسياسة التفرقة العنصرية الإجرامية لحكومة جنوب
 أفريقيا ، والقضاء على التمييز العنصري في جميع صور .
 وقد وافق المؤتمر بالاجماع على تنظيم وتنسيق الجهود والأعمال في هذا
 الميدان وقرر تحقيقا لهذا الهدف اتخاذ الإجراءات الآتية .

- ١ — مناشدة جميع الدول ، وبصفة خاصة تلك التي تربطها علاقات تقليدية ،
 وتعاون حكومة جنوب إفريقيا ، أن تنفذ بدقة قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٦١
 (١٧) بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ (٣٦) بشأن التفرقة العنصرية .
- ٢ — يناشد جميع الدول التي مازالت لها علاقات دبلوماسية وقنصلية

واقتصادية مع حكومة جنوب إفريقيا أن تقطع هذه العلاقات وأن توقف أى صورة أخرى من صور تشجيع سياسة التمييز العنصرى .

٣ — يؤكد المسؤولية الكبيرة للسلطات الاستثمارية التى تدير مناطق مجاورة لجنوب إفريقيا فى استمرار انتهاج سياسة التمييز العنصرى .

٤ — يدين التمييز العنصرى فى جميع صورته فى إفريقيا وفى جميع انحاء العالم . وهكذا أصبحت حركة مواجهة التمييز العنصرى إجراء مدروسا وجماعيا منذ ذلك الحين بعد أن كانت ارتجالا وفرديا ، فقد تجاوزت مواجهة التمييز العنصرى على الجهد الأكبر لمؤتمر مجلس الوزراء المنعقد فى لاجوس ، نيجيريا سنة ١٩٦٤ (٢٧) .

وبخصوص سياسة التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا — جاء ما يلى ضمن قرارات هذا المؤتمر :

د أن مجلس الوزراء المنعقد فى لاجوس / نيجيريا / من ٢٤ إلى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ فى دورته الثانية ، مذكرا بقراراته السابقة بشأن التفريق والتمييز العنصرى، وخاصة القرار الذى وافق عليه مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات المنعقد فى اديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ وبعد أن درس تقرير لجنة التعرير، وبعد أن استمع إلى التقرير الخاص بنشاط وفد وزراء الخارجية الذى أعطاه مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات لشرح وتأييد الموقف الإفريقى أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

ملاحظا : بقلق بالغ .. رفض حكومة جنوب إفريقيا المستنير الاستجابة لمناشدة جميع قطاعات الرأى العام العالمى وخاصة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

ملاحظا : بصفة خاصة .. أنه بالنظر إلى قرار حكومة جنوب إفريقيا الواضح

بتهجاهل كل تدخل سلمى يحاول العمل على عدم استمرارها فى سياسة التمييز العنصرى وأن فرق العقوبات من كل نوع هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق حل سلمى للوقوف المتفجر السائد فى جنوب إفريقيا .

يقرر : أن يعرض على المؤتمر القادم لرؤساء الدول والحكومات التوصيات التالية :

١ - أن يؤكد رؤساء الدول والحكومات أن الموقف فى جنوب إفريقيا يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين .

٢ - أن تدن حكومتى جنوب إفريقيا التى تتفق سياستها مع التزاماتها السياسية والأدبية باعتبارها دولة عضو فى الأمم المتحدة ، الأمر الذى يشكل خطرا كبيرا عن الاستقرار والسلام فى إفريقيا وفى العالم بأسره .

٣ - أن تؤيد وتشجع جهود ممثلى منظمة الوحدة الإفريقية فى الهيئات الدولية المختلفة بقصد تحقيق القضاء على سياسة التمييز العنصرى ، وتلاظ بارتياع التأييد المتزايد من جانب عدد من البلاد والهيئات للطالب الإفريقية فى هذا الصدد .

٤ - أن تكرر مناشدتها جميع البلاد الإفريقية أن تنفذ بمنتهى الدق والعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والعسكرية التى سبق أن قررتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن .

٥ - أن توجه نداء خاصا لأهم الدول التى تتاجر مع حكومتى جنوب إفريقيا مطالبتهما بعدم الاستمرار فى تشجيع الابقاء على التفرقة العنصرية عن طريق استثماراتهم وعلاقاتهم التجارية مع حكومتى برتوريا .

٦ - أن تنهى الوزارى الذى عينه مؤتمر الأقطاب لرؤساء الدول والحكومات ويطلب إليه السعى لدى مجلس الأمن حتى يتخذ فى أقرب وقت

يمكن الخطوات اللازمة لتنفيذ قراراته رقم (S / 5386) بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، (S / 5471) بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بشأن وقف مهام المحاكمات التي تجرى للوطنيين في جنوب إفريقيا وإطلاق سراح أولئك الذين سجنوا أو اعتقلوا أو تعرضوا لآلية قيود بسبب معارضتهم للتفرقة العنصرية .

٧ - أن تقرر اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لرفض إعطاء أية طائفة أو سفينة أو أية وسيلة أخرى من وسائل المواصلات ذاهبة إلى جنوب إفريقيا أو قادمة منها الحق في الطيران فوق أراضي الدول الأعضاء أو استخدام موانئها أو الحصول على أية تسهيلات أخرى .

٨ - أن تخول المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة السلطة لأن تقدم للمؤتمر القادم لمجلس الوزراء تقريرا كاملا عن طبيعة ومدى العلاقات التجارية والاستثمارات (٢٨) الخاصة والعامة بين جنوب إفريقيا والدول الأخرى من ناحية، وبين الدول الإفريقية وشركات حكومية جنوب إفريقيا من ناحية أخرى . وقد جاءت قرارات مؤتمر القمة الأفريقي (٣٩) الثاني في القاهرة سنة ١٩٦٤ مؤيدة للقرارات سالفة الذكر ، ففي البند (١٠) كانت مسألة التفرقة العنصرية إحدى المسائل الهامة والتي اتخذ فيها المجلس القرار التالي :

أ - مطالبة جميع الدول وخاصة التي تقوم بينها وبين حكومة جنوب إفريقيا علاقات تجارية ، بالتعاون في مجال مقاطعة جنوب إفريقيا .

ب - مناشدة جميع الدول المنتجة للبترول بأن تكف في الحال عن تزويد جنوب إفريقيا بالبترول وكافة المنتجات البترولية الأخرى .

ج - الدعوة إلى الإفراج عن النelson مانديلا، والترسيمزولو، ومايكل ليسيو سيوكوي ، وغيرهم من المعارضين لمسألة التفرقة العنصرية الذين سجنوا أو اعتقلوا طبقا للقوانين التعسفية الجائرة لحكومة جنوب إفريقيا .

وبالإضافة إلى ذلك فقد قرر المؤتمر في البند (١١) ما يلي :

و قرر المجلس أيضا إنشاء مكتب داخل السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية تسند اليه مهمة تنسيق خطط وأعمال الأعضاء وذلك لتنفيذ إجراءات مقاطعة جنوب إفريقيا على نحو فعال .

وبالنسبة لروديسيا الجنوبية ، فقد اتخذ المؤتمر قوانين لاستنكار هذه السياسة والحصول الوطنيين هناك على حقوقهم ، وهما القرارات رقم ١٢ ، ١٣ . وينص القرار رقم ١٢ على ما يلي :

بالنسبة لروديسيا الجنوبية ، تعهد المجلس باتخاذ خطوات عنيفة وعاجلة ضد أى إعلان لاستقلال روديسيا الجنوبية تتخذه حكومة الأقلية الأوروبية من جانبها فقط ، وقد تعهد رؤساء الدول الإفريقية باتخاذ الإجراءات الملزمة ، بما في ذلك الاعتراف بل وتأييد حكومة وطنية إفريقية في المنفى في حالة ظهور مثل هذا الاحتمال .

وينص القرار رقم ١٣ على ما يلي :

ناشد المجلس الحكومة البريطانية عقد مؤتمر دستوري عاجل يقيم ممثلين عن كافة الأحزاب في روديسيا الجنوبية وذلك لإعداد دستور ديمقراطي جديد يضمن حكم الأغلبية على أساس مبدأ صوت واحد لرجل واحد .

وأما بالنسبة لما تمارسه البرتغال هي الأخرى من سياسة للتمييز العنصرى في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها ، فقد نص القرار رقم ١٥ على ما يلي :

وبالنسبة لمسألة الأراضي الواقعة تحت سيطرة البرتغال ، أدان رؤساء الدول والحكومات الإفريقية البرتغال لإصرارها على رفض الاعتراف بحق الشعوب التي تخضع لسيطرتها ، في تقرير المصير والاستقلال وأدانوها أيضا لعدم انصياعها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد اتخذ مؤتمر القمة الإفريقى الذى عقد فى أكرا سنة ١٩٦٠ (٤٠) قرارا

من قراراته ، هو القرار رقم (٢) في استنكار سياسة التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا وينص على ما يلى :

د اعتبار التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا تهديدا للاستقرار والسلام فى العالم، ومناشدة مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الفعالة ضد حكومة جنوب إفريقيا بسبب سياستها العنصرية الهدامة ، وفرض عقوبات اقتصادية فعالة ضد هذه الدولة ، ودعوة حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية إلى الامتناع عن الاستمرار فى تدعيم اقتصاد جنوب إفريقيا .

أما مؤتمر القمة الرابع الذى عقد فى أديس أبابا فى أواخر عام (١٩٦٦) فقد وافق هو الآخر على مشروع القرار الذى كان قد وضعه مجلس الوزراء بشأن روديسيا ، وكانت الموافقة من جميع الدول ما عدا تونس ومالوى اللتين امتنعتا عن التصويت ، وتضمن القرار التهديد بالمحادثات التى كانت تجرى بين بريطانيا وحكومة الأقلية البيضاء المتمردة فى روديسيا ، وكرر القرار مطالب الدول الإفريقية بأن تعمل بريطانيا على إسقاط الحكومة العنصرية فى روديسيا فوراً وبأية وسيلة بما فى ذلك استخدام القوة ، كما يتضمن دعوة دول المنظمة وكل الدول الصديقة الأخرى لمساعدة شعب « زمبابوى » ماديا وأديبا فى الكفاح الذى يقوم به فى روديسيا ويندد القرار بجميع الدول التى تؤيد حكومة روديسيا غير الشرعية ولا سيما البرتغال وجنوب إفريقيا ، كذلك دعى جميع دول المنظمة لاتخاذ تدابير ضد الأشخاص والشركات والمؤسسات التى — تزاول عمليات تجارية مع حكومة روديسيا غير الشرعية ، وأخيرا نص القرار على تنفيذ هذه العقوبات وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وفى مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الأخير، والذى عقد سنة ١٩٦٨ فى الجزائر (٢)، ألقى ديوثانت ، حكمة انتقد فيها الدول الاستعمارية لاستمرار احتلالها لأراضى

لإفريقيا الجنوبية، كما انتقد الدول الغربية لتأييدها حكومة جنوب إفريقيا العنصرية، وأن ملايين من سكان القارة ما زالوا يخضعون لسيطرة الاستعمار ويعيشون في ظل أنظمة لا تمنحهم أى أمل في التقدم السلمى في المستقبل .

ولعل أهم هذه القرارات التي استنكرت سياسة التمييز العنصرى هو ما قرره اللجنة السياسية لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال مؤتمر القمة الإفريقى المشار اليه ، حيث قررت اللجنة أن يكون عام ١٩٦٩ عام العمل ضد العنصرية والتفرقة ، ومن بين هذه القرارات أيضا قرار يندد دون تحفظ ببريطانيا لتأخرها في الاضطلاع بمسؤولياتها في روديسيا ورفضها استخدام القوة ضد حكومة العنصرية البيضاء ، كما يتضمن التنديد بكل الدول التي تواصل الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وغيرها مع روديسيا .

وتندد القرارات أيضا بالنظم العنصرية في جنوب إفريقيا ومستعمرات البرتغال ويطالب بوقف مساعدات حلف الاطلنطى لها وفرض عقوبات عليها من جانب الأمم المتحدة ويطالب باعتبار أى عدوان من جنوب إفريقيا أو روديسيا أو البرتغال ضد دولة عضو في المنظمة الإفريقية عملا عدوانيا ضد جميع الأعضاء ، كما تدعو هذه القرارات مساندة النضال التمردى لشعوب جنوب غرب إفريقيا .

ولا شك أن مجهودات منظمة الوحدة الإفريقية على هذه الصورة لما يدعو إلى التفاؤل في مستقبل هذه المنظمة حيث لا أمل لإفريقيا في الخلاص من تخلفها ونعقمها إلا في ظل الوحدة الشاملة (٤) .

الحكم الإسلامى ينكر سياسة التمييز العنصرى

أن مسألة التمييز العنصرى — بأى وجه من وجوهه وأشكاله — وكشكلة داخلية ليس له وجود في المجتمع الإسلامى أبداً ، فإن هذا المجتمع الذى تحكمه

تقاليد أخلاقية وعادات متوارثة وتعاليم سماوية مقدسة تجمع كلها على لون من ألوان التفرقة لآى باعث كان — لا يسمح بثقافته وتراثه ومعتقداته وقوانينه السماوية والوضعية ، بقيام أى لون من ألوان التفرقة ، ولهذا فان ذلك المنهج البغيض للمشاعر الإنسانية لم يكن يعرف طريقه إلى المجتمع العربى عموما والمجتمع الاسلامى على وجه الخصوص عبر تاريخه الطويل .

ولقد ظل لواء الاسلام شعوبا شتى وأجناسا متباينة دون تمييز عنصرى ، وكان من الصحابة الأولين مثل « حبيب الروى » و « بلال الحبشى » و « سلمان الفارس » ممن لم يهبط بهم لون أو جنس أو عنصر عن درجة إخوانهم العرب من المهاجرين والأنصار .

وقد عاش أهل الكتاب فى ظل لواء الإسلام آمنين يؤدون طقوس عباداتهم دون أن يقع عليهم أى اضطهاد .

وما يزال الضمير الإنسانى يعى كلمة أمير المؤمنين « عمر بن الخطاب » ، لواليه « عمر بن العاص » : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ، . وما يزال الضمير الإنسانى يعى أيضا عهد « عمر بن الخطاب » ، لأهل إيلياء ، النصارى بضمان سلامة أنفسهم وكنائسهم وعلبانهم . . وأن كنائسهم لا يجوز احتلالها ولا هدمها ولا أخذ أى جزء من أرضها .

وما يزال الضمير الإنسانى يعى ما كتبه أمير المؤمنين « عمر بن عبد العزيز » ، إلى عامل من عماله حين أبى الجزية عن من أسلم من الموالى ، كيلا يضار بيت المال فكتب له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز قائلا : « وضع الجزية عن من أسلم ، فبح الله رأيك ، فان الله بعث محمد اهاديا ولم يعثه جابيا ، .

ومن الثابت أن دولة الاسلام قد امتدت من أقصى الشرق إلى المغرب دون أن تذكره أحدا على تخيير عقيدته أو تصادر حققة فى حرية العبادة .

وقد شهد مؤرخو الحضارة الغربيين بأنه « ما من مجتمع آخر كان له مثل هذا النجاح العجيب في توحيد أجناس متباينة من البشر ، مع تكافؤ الفرص وكفالة المساواة (٤٤) » .

وقد استشهدنا هنا بطائفة من نصوص القرآن الكريم حددت موقف الاسلام صراحة من إنكار تام لأي شكل من أشكال التمييز العنصري وهي :

« يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم . » (٤٥)

« ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكمة والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله » . (٤٦)

« ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا ، أفأكانت تكرة الناس حتى يكونوا مؤمنين » . (٤٧)

« اتبع ما يوحى إليك ربك لا إله إلا هو . واعرض عن المشركين ، ولو شام الله ما أشركوا وما جعلناك عليهم حفيظا وما أنت عليهم بوكيل » . (٤٨)

قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم إلا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ، فإن تولوا أشهدوا بأنا مسلمون . » (٤٩)

« قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون » . (٥٠)

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » . (٥١)

« ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إليكم ، وإلهمنا واحد ونحن له مسلمون » . (٥٧)

كذلك فأننا نجد أن نظرة الرسول الكريم إلى التمييز العنصري لا تخرج عن كونها أسلوبا من أساليب الجاهلية التي حاربها الإسلام وطهر الأرض من أوزارها وأوثانها ومعتقداتها الفاسدة ، ويؤكد هذه الحقيقة موقف الرسول يوم سمع رجال يعبر آخر بقوله : يا ابن السوداء ، فغضب صلوات الله عليه لما سمع ، وقال له أنت رجل فيك جاهلية ، ثم تابع الرسول حديثه فقال : ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالقوى .

تلك هي المبادئ الإنسانية في الحكم الاسلامي منذ حمل الرسول الكريم لواء التوحيد ، ولا شك أنها مبادئ سياسية تساوى بين أبناء البشر جميعا على اختلاف ألوانهم وأجناسهم ، نبتوا من أصل واحد وينتظرهم مصير واحد ، وهم على حد تعبير الرسول سواسية كأسنان المشط ، فسيد القوم يقف بجوار المواطن أيا كانت مرتبته كالبنان المرصوص يشد بعضه بعضا راكمين مساجدين يخشون ربهم ، ويرجونه الرضا والعفو ، ولا شك أن هذا التساند الجميل والتآخي الحبيب بعيد كل البعد عن بعض العنصرية وشروطها .

الفصل الثامن عشر

الوضع الاقليمي والدولي للكيانات

الاستيطانية الثلاثة

يواجه وجود كيانات إستيطانية في أفريقيا والشرق الأوسط ، بالرفض المستمر منذ البداية وإلى الآن . وإذا كان الرفض الموجه للكيان الاستيطاني إقليمياً أساساً (أى أنه أفريقي ضد جنوب أفريقيا ، وعربياً ضد إسرائيل) ، فإنه من المناسب ملاحظة أن هذا الرفض قد إمتد منذ أكتوبر ١٩٧٣ على اتساع الإقليمين العربي والأفريقي معا (١) ، ليشمل الكيانات الاستيطانية الثلاثة كلها . وهكذا ، بينما كنا نشهد قبل عام ١٩٧٣ نوعاً من العلاقة بين بعض الدول العربية (لاسيما لبنان) وبين جنوب أفريقيا على مستوى التعامل الاقتصادي والتجاري ، وبينما كنا نشهد قبل ذلك التاريخ ، علاقات سياسية مزدهرة بين عدد من الدول الأفريقية وبين إسرائيل ، فإن أهم نتائج حرب أكتوبر هو أنها أسهمت إلى حد لا بأس به ، في توحيد نظرة أفريقيا إلى إسرائيل ، مع نظرة الأفطار العربية إليها ، وأسهمت — ولو إلى حد أدنى ، إذ أن الدول العربية عموماً كانت أكثر تجارباً تاريخياً مع نظرة أفريقيا إلى جنوب أفريقيا وجنوب روديسيا ، من تجارب أفريقيا مع الدول العربية بشأن إسرائيل — في جعل الدول العربية أكثر حماسة لقطع العلاقات الرسمية (ونعني هنا العلاقات القنصلية والتجارية) مع جنوب أفريقيا . وهكذا ، فإن الوضع الإقليمي الحالي في الإقليمين العربي والأفريقي ، هو وضع رفض عربي أفريقي مشترك ، موجه ضد الحالة الراهنة للكيانات الاستيطانية الثلاثة . صحيح أن هذا الوضع يتضمن مستويات عدة من

التميز ، فلدى بعض الدول الإفريقية هناك ، رفض فقط لتوسعية إسرائيل كما ظهرت منذ ١٩٦٧ ، وهناك أحيانا من الجانب العربى ، إشارات التعاون ما مع كيانات الاستيطان فى أفريقيا إلا أن هناك بالمقابل ، تمايزات عربية فى النظرة إلى إسرائيل ، انعكست على محاولات مصر لإقرار السلام مع إسرائيل (٢) .

الوضع الإقليمي :

ما هو سبب هذا الرفض ؟ إن السبب الأساسى هو ما تتضمنه عنصرية الكيانات الاستيطانية من أمتان ، ليس فقط لكرامة السكان الأصليين ، بل للمنطقة الجغرافية — الثقافية التى تم فيها زرع هذه الكيانات . هذا الرفض الإقليمي ، شبيه بعملية رفض السكان العضوى ، لما قد يزرع فيه على غير إرادته .

ولكن ثمة أسبابا مشتقة من السبب الأساسى المذكور . فثمة شعور المنطقة بانهدام الأمن فيها ، نتيجة لقدرة الكيان الاستيطانى العسكرية والإقتصادية ، والحقيقة أن هذا الكيان الاستيطانى ، هو فى وضعية تحالف فعلى مع قوى عالمية لا تتماطف مع آمال شعوب المنطقة . وثمة أخيراً الشعور الإنسانى الذى يهيب بشعوب المنطقة ، للتضامن مع السكان الأصليين الذين يحرمهم الكيان الاستيطانى من حقوقهم الأصلية . هذا ، ولا يفوتنا أن نذكر أن أى رد فعل ، إقليمى على الكيانات الاستيطانية ، يشترط منذ البداية ، نمو الشعور بهوية إقليمية ما : وهذه العملية ، عملية نمو الشعور بهوية إقليمية ، لم تتبلور جديدا لدى العرب والأفريقيين ، إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وكانت آنذاك مشغولة بالطبع ، بإثبات الهوية . وإثبات الهوية خطوة لا بد منها قبل تعبير تلك الهوية عن مواقف إزاء ما يجابهها من أحداث ، وفى المحيط الأفريقى ، بدأ الشعور الإقليمى بالتنامى ، فى تسعينات القرن الماضى ، حين أخذت تطرح شعارات مثل «أفريقيا للأفريقيين»

موجه « الأفريقية » إذ ذاك كان يحملها « العبيد » الذين تحرروا في أمريكا ، وفي جزر البحر الكاريبي . ولأن هؤلاء كانوا يعيشون في محيط متقدم ثقافيا ، فإن نظرهم كانت واسعة . وهكذا فعن المؤتمر الأفريقي الأول الذي عقدوه في لندن عام ١٩٠٠ ، صدرت مذكرة إلى الملكة فيكتوريا تحث على المعاملة التي يتعرض لها الأفريقيون في جنوب أفريقيا ، وجنوب روديسيا . وقد تكرر مثل هذا الاهتمام وتزايد في المؤتمرات الأفريقية اللاحقة أعوام ١٩١٩ ، ١٩٢١ و ١٩٢٣ و ١٩٢٧ . وفي تاريخ المؤتمرات الأفريقية ثمة أهمية خاصة للمؤتمر السادس الذي عقد في مانشستر ببريطانيا عام ١٩٤٥ ، إذ منذ ذلك المؤتمر أصبحت قيادة الفكرة الأفريقية في أيدي أبناء أفريقيا المقيمين فيها ، من الذين تثقفوا في الغرب . وقد طالب مؤتمر مانشستر ، بإلغاء تلك القوانين في جنوب أفريقيا التي تسمح للأوروبيين بأخذ أراضي الأفريقيين ، كما طالب بإلغاء كل القوانين المكرسة للتمييز العنصري . وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت تخمر حركات التحرر الوطني في أفريقيا ، وفي ١٩٥٧ استقلت أول دولة أفريقية ناهضت الاستعمار ، وهي غانا ، ثم تلتها غينيا . ومنذ عام ١٩٥٨ أخذت تعقد مؤتمرات للدول الأفريقية المستقلة ، وكانت هذه المؤتمرات تجمع دائما على رفض الواقع الاستعماري العنصري في الأنظار الجنوبية من أفريقيا . حتى إذا جاء عام ١٩٦٣ ، عقد مؤتمر أديس أبابا ، وهو المؤتمر الذي انبثقت عنه منظمة الوحدة الأفريقية (٤) . ومنذ ذلك الحين ، أخذت الدول الأفريقية تصدر إدانات منتظمة سنوية ، للحكم الاستعماري العنصري في جنوب أفريقيا ، وفي جنوب روديسيا ، على النحو المعروف تطوره . ومن الواضح الآن أن جنوب أفريقيا ، معزولة ، بشكل يمثل أجلى معاني الرفض الإقليمي لها .

أما في المحيط العربي ، فقد بدأ التيقظ الإقليمي للخطر الصهيوني في أوائل

القرن العشرين ، وذلك من جانب بعض المفكرين ، مثل نجيب عازوري في كتابه يقظه الأمة العربية (الذى طبع في باريس عام ١٩٠٥) . وفي المراسلات بين حسين ومكماهون ، الملحظ اهتماما عربيا جديا بتأمين مستقبل فلسطين لا يكون خاضعاً للصهيونية . وكانت الاقطار العربية المجاورة لفلسطين — وحتى غير المجاورة لها كالعراق — تلعب دوراً رئيسياً في تأييد ثورات الفلسطينيين ، رغم أن هذه الاقطار كانت هي الأخرى خاضعة لانتداب أو تسلط أجنبي . ومن المعروف أن ثورة ١٩٢٦ في فلسطين ، لم تتخذ إلا بعد «وساطة» دول عربية ، طلبت منها بريطانيا أن تقوم بهذا الدور . ومهما كانت الاجتهادات حول دور الوساطة هذا ، فلا شك أن الدول العربية التي تدخلت ، كانت معادية للصهيونية ، وإن لم تكتشف الحلف الفعلي بين بريطانيا والصهيونية . وبالمقابل ، كانت ثمة مواقف شعبية عربية متحمسة في مناهضتها للصهيونية ، أكثر من حماسة الحكومات العربية في ذلك ، ونذكر من هذه المواقف مثلاً مؤتمر بلودان (في سوريا ، قرب دمشق) الذي عقد في سبتمبر ١٩٣٧ ، ومؤتمر البرلمانيين العرب الذي عقد في القاهرة في أكتوبر ١٩٣٨ . أما الحكومات العربية ، فقد اشترك بعضها عام ١٩٣٩ في محاولة إيجاد حل للمسألة الفلسطينية ، وذلك في محادثات لندن الشهيرة . وبعد الحرب العالمية الثانية ، إزداد ارتباط العرب بالمسألة الفلسطينية ، فقد أنشئت جامعة الدول العربية ، وكانت تلك المسألة أول وأهم مشاغلها . ولا حاجة لاستعراض تاريخ هذا الارتباط العربي بالمسألة الفلسطينية ، فهو أمر معروف ، إذ أنه يمثل معظم تاريخ المنطقة العربية . ومن الواضح الآن وبعد ٢٢ سنة من لإنشاء إسرائيل ، أن الرفض العربي الإقليمي لها ، ما زال قائماً رغم محاولات مصر الأخيرة لافترار السلام في المنطقة بمقدها معاهدة سلام مع إسرائيل (٤) .

الوضع الدولي :

تعانى السكيات الامتيطانية الراهنة فى كل من جنوب إفريقيا وإسرائيل من أزمات هامة على الصعيد الدولى، على أن هذا الوضع، ليس نتاج السنوات الأخيرة. لأنه نتاج ربع القرن الماضى بالنسبة لجنوب أفريقيا ، ونتاج ما يقرب من عشر سنوات بالنسبة لجنوب روديسيا ، وما يزيد قليلا على أربعة عشر عاما بالنسبة لإسرائيل (٥).

وقبل أن نستعرض الوضع الراهن لهذه الأزمات، علينا أن نتذكر أن فلسفة وممارسة عملية الاستيطان ، كانت تحظى تاريخيا بعطف دولى كبير ، وذلك حين كانت أوروبا هى العالم أو معظمه . وحين توسع العالم ؛ ليشمل كل القارات ، وخاصة قارتى آسيا وأفريقيا ، تغير الموقف ، إذ استطاعت آسيا وأفريقيا ، أن تبدىا رأيها للعالم ، وأن تحملا العالم على تبنيه إلى حد لا بأس به . ولعل خير ما يوضح هذه العملية ، ان قضية البوير كان ينظر إليها فى أواخر القرن الماضى ، وفى أوروبا بالذات ، على أنها قضية شعب صغير يناضل ضد إمبراطورية غاشمة ، هى الإمبراطورية البريطانية . أما السكان الأصليون الخاضعون لاضطهاد البوير ، فلم يكن يفكر فيهم أحد . ثم تطور الأمر منذ الحرب العالمية الثانية ، وإنشاء الأمم المتحدة ، وظل يتطور ، حتى أصبحت جنوب أفريقيا على شفا الطرد من المنظمة الدولية (٦) ، نتيجة لطبيعتها العنصرية . وكذلك الأمر ، ولو إلى درجة أدنى مع الحركة الصهيونية . ففي الثلاثينات والأربعينات حظيت الحركة الصهيونية بدعم عالمى قوى ، لاسيما فى أوروبا الغربية، وأمريكا ، بحجة أنها حركة تقدمية معارضة للنازية، ونظر بعضهم نظرة إكبار إلى أفعالها الارهابية ضد الإنجليز وضد العرب فى فلسطين ، ولمكن طبيعة الحركة ، بما فيها من توسعية وعنصرية ، هى الآن موضع نقد عالمى ، يبلغ فى كثير من الأحيان حد الإدانة من جانب المجتمع الدولى ممثلا فى قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ بعضوية إسرائيل .

وفي جنوب أفريقيا، بدأ الاحتجاج الدولي على مايجرى هناك في الهند، وذلك بسبب التمييز الذي كان يعاني منه مواطنوا ذلك البلد المنحدرون من أصل هندي ونما هذا الاحتجاج بتأثير غاندى ، فامتد إلى بريطانيا أيضاً . وأثارت الهند هذه المسألة في جمعية عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، كما أن مفكرين بريطانيين مثل هـ. ج. ولز Wells ، ومارولد لاسكى Lascki ، أدافوا سياسة جنوب أفريقيا العنصرية . ولكن الاحتجاج الأهم ، بدأ مع إنشاء الأمم المتحدة، منذ أثارت الهند، ثم الهند والباكستان ، هذه المسألة ، وبصدد محدد ، هو الدفاع عن مواطنى جنوب أفريقيا القادمين من شبه القارة الهندية، إثارة منهجية منذ الدورة الأولى للأمم المتحدة وظلت هذه المسألة تثار حتى توسعت في الدورة السابعة للجمعية العامة ، فشملت كل سياسة جنوب أفريقيا العنصرية ، ومنذ ذلك الوقت ، أخذت الجمعية العامة تتجه اتجاها واضحا ، بتأثير نمو المجموعة الأفريقية — الآسيوية ، نحو إدانة جنوب أفريقيا .

وفي الشرق الأوسط ، كانت أوائل الانتقادات الدولية الموجهة إلى الحركة الصهيونية ، تقتصر عموما على فشتين ، فئة اليهود المعارضين للصهيونية كحركة سياسية مثل أحدها عام أحد رواد الصهيونية الثقافية ، الذى انتقد معاملة الصهاينة للسكان الأصليين بدءا من أواخر القرن التاسع عشر ، وفئة الماركسيين اللينينيين الذين انتقدوا الصهيونية في أوروبا الشرقية كحركة تعصب قومية ، ولكنهم لم يهتموا تماما بما تقوم به من استيطان في فلسطين . ثم في الثلاثينات ، وخاصة لإبان الثورة وما بعدها ، ارتفعت أصوات آسيوية تنتقد الصهاينة والبريطانيين معا ، وأهمها صوتا غاندى ونهرو . على أنه في تلك الأثناء ، كان يجرى اضطهاد هتلر لليهود ، ونتيجة لما أصاب اليهود إذ ذاك من اضطهاد نازى ، فقد حظوا بعطف في أوروبا وأمريكا ، دون أن ينتبه كثيرون هناك إلى حقيقة أن استيطانهم في فلسطين ،

له أثر في طرد شعب من أرضه . وبعد الحزب العالمية الثانية ، طرح مشروع لتقسيم فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فأقرته عام ١٩٤٧ . ولكن مما يلفت النظر في التصويت على المشروع، هو أن دولتين فقط في أفريقيا وآسيا (٧) ، وافقتا عليه — وبعد ضغط أمريكي — وهما ليبيريا والفلبين ، وكانت كلتاهما مستعمرة أمريكية قبل استقلالهما ، واستنكفت من التصويت عليه دولتان هما الصين وأثيوبيا ، بينما عارضته كل الدول الآسيوية والأفريقية الأخرى الأعضاء آنذاك في المنظمة الدولية . صحيح أن إسرائيل نجحت ، بعد أن صار لها كيانتها المستقلة ، في إنشاء علاقات دبلوماسية وغيرها مع عدد من الدول الآسيوية ، ثم مع عدد من الدول الأفريقية بعد بروز أفريقيا ، إلا أنها استثنيت بشكل مبدئي من كل التجمعات السياسية الأفرو - آسيوية ، ومن كل تجمعات عدم الانحياز ، وقبلها الدول الأفريقية والآسيوية . وبالتدريج ، أخذت توسعية وعنصرية إسرائيل تتضح للعيان ، أولا في أفريقيا وآسيا ، ثم في العالم . وزاد ذلك وضوحا ، نتيجة لعدوانية إسرائيل المستمرة ضد البلاد العربية المجاورة، وضد الفلسطينيين. وحاليا يقف المجتمع الدولي موحداً تقريباً ، موقف المعارضة لإسرائيل في عدد من النقاط أهمها عدم جواز اكتسابها لما احتلته بالقوة من أرض، وتنكرها لحقوق الفلسطينيين الوطنية ، وانتهاكها لاتفاقيات جنيف ، بصدد معاملة المدنيين في حالة الحرب .

ويشير أحد الباحثين (٨) إلى الاعتبارات الثلاثة الأساسية الآتية :

أن نشير إلى عدة أمور بشأن التكييف الدولي للاستعمار الاستيطاني .

أولا : ليس ثمة من تكييف دولي واحد لمسألة الاستعمار الاستيطاني. فجنوب أفريقيا يواجه الصعوبات الدولية نتيجة أمرين ، هما : ناميبيا ، ونظرية الايارتايد أما مواجهة إسرائيل لصعوبات دولية ، فسببها أساسا نقاط في سياستها التوسعية، وفي سياستها لإزاء اتفاقيات جنيف .

ثانيها : أن المثل الرائعة للعالم ، هي في سيلاها إلى مزيد من التبلور ، وذلك نتيجة أسباب عدة أهمها ، هو البروز الآسيوى - الأفريقى . وهكذا فكان النزعة العالمية universalism تناصب النظم الاستيطانية العداء بذريعة أو بأخرى والحق ، إنه من الواضح ، أن قرار تقسيم فلسطين ما كان له أن يقر لو كان قد تأخر عرضه على الجمعية العامة إلى عام ١٩٥٥ ، أو ربما إلى ما قبل ذلك العام . كذلك ليس ثمة من شك ، من أن مستوطنى جنوب روديسيا ، ما كان ليعترض عليهم المجتمع الدولى ، لو أقاموا دولتهم قبل الحرب العالمية الثانية ، أو حتى فى عام تقسيم فلسطين ولعل أوضح مثال مستمر يشرح تأثير تطور النزعة العالمية على النظرة للسكان الاستيطانية ، هو الموقف الدولى من جنوب أفريقيا . فذلك السكان العنصرى الذى كان عضوا مؤسسا فى عصبة الأمم ، والذى وثقت عصبة الأمم بحسن سلوكه ، فأوكلت إليه الإشراف على ناميبيا ، والذى لعب دوراً دولياً وطيباً ، عموماً ، فى السياسة الدولية فى الحربين ، هو نفسه ذلك السكان الذى بدأ فى ظل الأمم المتحدة يتلقى الإدانات بفضيلة مبادرة من الهند أولاً ، ثم بفضيلة إتساع (الشعولية) الدولية وهو نفسه الذى رشح لأن يكون أول دولة تطرد من هيئة الأمم المتحدة ثم طردها بالفعل .

وأما الاعتبار الثالث ، فهو أن تأييد الهيئات الدولية ، وكل التأييد الذى منحه جميع دول العالم لحركات التحرر فى أفريقيا وغيرها ، لم يكن حتى الآن حاسماً فى الوصول إلى حل لمشكلة الاستعمار الاستيطانى . وقد أتى الحسم ، حين أتى ، من نضال السكان الأصليين . هذا هو مثلاً ما جرى فى الجزائر ، فليس ثمة من مناقشة ، فى أن الحسم جاء نتيجة ثورة السكان الأصليين التى بلغت من الشدة ، حد أنها كانت أحد أهم العوامل ، أو أهم عامل ، فى تغيير النظام الاستعمارى برمته .

والتساؤل الذى عرضه أحد الباحثين (٩) ولا يزال يطرح نفسه هو ما هي

صورة المستقبل ؟

وللإجابة عن هذا السؤال يحسن بنا أن نميز ثلاثة مصادر للإجابة : إجابة المستوطنين ، وإجابة السكان الأصليين وإجابة الدراسة السياسية .

أما إجابة المستوطنين المعلنة ، تتلخص فى أن فى وجودهم خيراً للمنطقة من حيث أنه مصدر لإزدهار اقتصادى ، وتكنولوجيا ؛ وهم يرون لأنفسهم دوراً « سليماً » فى إطار هذه المفاهيم إن جنوب أفريقيا ، تحمل بالقيادة ضمن كومنولث — جنوب — أفريقيا ، يضم دولة للبيض ، تتولى العلاقات الخارجية للكومنولث كما يضم دولاً أفريقية صغيرة تدور فى فلك دولة البيض . ونظرية الأبارتايد فى التطبيق العملى ، تقترب من هذا الحلم ، فهى تسير فى خط إنشاء ثمانية « أوطان » قبلية تتطور إلى دول ، وتتمتع باستقلال ذاتى ضمن إطار الكومنولث « الجنوب - أفريقى » . وكانت التجربة الأولى فى هذا المضمار ، هى تجربة دولة الترانسكاي التى أسست عام ١٩٦٢ كدولة « مستقلة » ضمن نطاق جنوب أفريقيا ، ذات علم ونشيد ، ومؤسسات دستورية . أما إسرائيل ، فإنها تحلم بالقبول العربى ، وفى الوقت نفسه يتنازعها حلم آخر ، يبعد عنها هذا القبول ، وهو أن تمتد حتى تشغل ما يدعى بالحدود التاريخية لإسرائيل ، وهى حدود غير واضحة المعنى تماماً . فإذا أضفنا إلى هذا ، أن إسرائيل — فى تحقيقها الأمثل ينبغى أن تشمل كل يهود العالم ، اتضح لنا أن رؤية إسرائيل للمستقبل ، ما تزال غامضة ، رغم أن حكايها يلوحون ، من فترة لأخرى ، بما يزعجون أنه فوائدهم ستلحق بالمنطقة ، فى حالة قبول المنطقة وجود إسرائيل . أما فى روديسيا فقد انتهى الوضع بالفعل إلى تولي الوطنيين زمام الأمور هناك فى أبريل ١٩٨٠ .

ولإجابة المستوطنين المعلنة هى بالطبع إجاباتهم الأكثر اعتدالاً ، فى حقيقة الأمر ، يشعر المستوطنون أن قوتهم المادية ، ولا سيما العسكرية منها ، هى ضمان إستمرارهم . والحق ، إن مجتمعات المستوطنين هى بالتأكيد أكثر المجتمعات « تمسكراً » فى العالم .

أما إجابة السكان الأصليين المعلنة ، فتقوم على أساس تطبيق مبدأ العدالة للجميع . ويتمثل هذا المبدأ فيما تملنه حركات التحرر ، من أن هدفها ليس إبادة المستوطنين ولا طردهم ، بل العيش معهم على قدم المساواة في دولة ديمقراطية . مثل هذه الديمقراطية ، تعنى في زيمبابوى إعطاء صوت لكل رجل ، وهى تعنى فى جنوب أفريقيا ، تحطيم صرح الابرار تاييد ، كما تعنى فى إسرائيل تحطيم صرح الصهيونية . ومحور إجابة السكان الأصليين ، هو أنهم يرفضون عنصرية المستوطنين لحظة يتخلون فيها عن عنصريتهم . مثل هذه الإجابة تبدو طوباوية الملامح ، وهى بذلك بعيدة بعض الشيء عن الواقع ، ومراعاة الدقة ، تنبغى الإشارة إلى أن كيفية التعايش المستقبلى بين السكان الأصليين والمستوطنين ، أمر لم تكرر له حركات التحرر كثيرا من الوقت بعد ، لسبب بسيط ، هو أن تلك المرحلة ما تزال بعيدة عن إمكانات التحقق فى المستقبل القريب . وبالطبع يدرك السكان الأصليون ، أن هدفهم لن يتحقق إلا من خلال الكفاح المسلح وهو ما حدث بالفعل فى روديسيا ، لذلك فهم يرون أن التطورات التى سيأخذها شكل الكفاح المسلح ، هى التى ستحدد أسلوب تعايشهم مع المستوطنين وهو ما أثبتته أيضا التطورات اللاحقة فى روديسيا (زيمبابوى) .

وهذه الملاحظة الأخيرة ، تقودنا إلى الإجابة الأخيرة ، ألا وهى إجابة الدراسة السياسية . وتنطلق هذه الإجابة من نقطة يجمع عليها ، وهى استحالة استمرار الوضع الراهن إلى ما لا نهاية سواء فى جنوب أفريقيا أو إسرائيل . وتستتير هذه الإجابة بالمثل الراهنة للبشرية ، كحق تقرير المصير ، والمعاملة المتساوية لكل الشعوب ، لمكى تدافع عن حق كل السكان الأصليين فى وجود سيادى مستقل حقا . وتتوافق إجابة الدراسة السياسية — واقعا وأخلاقيا — مع إجابة السكان الأصليين فى أن الهدف ، هو الديمقراطية ، وما تتضمنه من تعايش غير عنصري .

لكن أسلوب تحقيق هذا الهدف يبقى غير واضح . فثورة السكان الأصليين ، ليست حتى الآن من القوة ، بحيث تحسم الأمور . أما جنوب أفريقيا وإسرائيل فهما قلفتان عسكريتان ، بما هما عليه ، وبتحالفاتهما الدولية ، بحيث يبدو من غير الواقعي حالياً ، التفكير في انتصار الثورة عليهما . انتصاراً نهائياً ، رغم كل الدعم الإقليمي الذي يمكن أن يقدم إلى الثورة . وفي الحقيقة ، لابد للدراسة السياسية ، من أن تدخل في اعتبارها ، قبل كل شيء ، الكيفية التي سيجرى بموجبها الانتقال من الوضع الراهن غير المقبول ، إلى وضع مقبول كلية ، أو على الأقل ، أكثر قبولاً . فإذا تم الانتقال ، عن طريق تنازل من المستوطنين في زمن سلم ، كان هذا التنازل وثيقة تعايش معقول ومستمر ، ولكن هذا الاحتمال بعيد جداً . وإذا تم الانتقال نتيجة اشتداد الثورة في المستقبل ، كما حدث في الجزائر ، فإن احتمال التعايش ، يصبح لاذك مرهوناً بظروف الثورة : إذا انتمى المستوطنون على أنفسهم ، فأيد قسم منهم الثوار ، ضمن ذلك القسم حقه في البقاء ، ولمكن طبعاً على أساس من الديمقراطية . وإذا شكل المستوطنون كتلة مترابطة مناهضة للثورة ، ضيقوا اختياراتهم .

والحالتان الأكثر غموضاً ، فهما حالتان جنوب أفريقيا وإسرائيل ، حيث نجد في الحالتين نجمهما استيطاني سكانياً كبيراً نسبياً . ولا شك أخيراً في أن التطورات داخل المجتمع الاستيطاني ، سيكون لها شأنها في تقرير المستقبل ، بما في ذلك إسراع أو إبطاء عملية تجاوز الوضع الراهن غير المقبول . ويلاحظ في هذا الشأن ، أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قدمت تحدياً للمذهب القائل ، بأن الضمان الوحيد لوجود وإستمرار إسرائيل هو القوة ، وأصبح الرأي القائل بأنه لا يمكن لإسرائيل توسعية في المنطقة مطروحاً في إسرائيل نفسها .

أما عملية طرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة ، فكان لها تأثير في تنبيه المجتمع

الاستيطاني هناك ، إلى أنه يخوض معركة يائسة ، وأن عليه ، نتيجة لذلك ، أن
« يعتدل » ، وإلا أضاع كل شيء .

وأخيراً ، لا بد من الإشارة إلى أن مستقبل الاستيطان ، يرتبط أيضاً
بمصالح الشركات متعددة الجنسية (١٠) . المستفيدة من الوضع الراهن ، وأن
الدراسة السياسية في محاولتها الإجابة عن السؤال حول مستقبل المستوطنين ،
ينبغي لها أن تأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار .

مراجع الباب الخامس

الفصل الرابع عشر :

(١) لعل من أفضل الدراسات العربية التي تعرضت لموضوع الإستعمار ليطاني كتاب الإستعمار الإستهيطاني الصهيوني في فلسطين (جزآن) إصدار معهد بحث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ١٩٧٥ وهو لمجموعة من شين .

(٢) دكتور جورج جبور ، في المرجع السابق ص ١٠ - ٤٠ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) وهو الدكتور جورج جبور ، المرجع السابق .

(٥) راجع في تفصيل ذلك : دكتور جمال حمدان ، إستراتيجية الإستعمار

مرر ، القاهرة ١٩٦٨ ص ٣٠ - ٤١ .

وراجع أيضاً :

John Stow, H., : A History of the Colonization of Africa
London 1913.

(٦) وقد تم في هذا الإطار الإستيلاء على أراضي السكان الأصليين سواء في ب إفريقيا أو في روديسيا أو في إسرائيل والملاحظ أنه قد تعددت المبررات حصل بها المستوطنون على أراضي السكان الأصليين في إطار مجموعة من يعات وقد تمثل ذلك في إسرائيل بصفة خاصة ، راجع على سبيل المثال : ب قهوجي ، العرب في ظل الإحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، سلسلة فلسطينية رقم ٣٨ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ،

(٧) الدكتور جورج جبور ، في الإستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين ، مرجع سابق .

(٨) حول قانوني العودة والجنسية في إسرائيل ، راجع :

Colloque de Jurists Arabes sur Palestine, la Question Palestinienne. Alger 22—27 juillet 1967.

(٩) وهو اللفظ الذي إستخدمه الدكتور جورج جبور في ، الإستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين ، مرجع سابق .

(١٠) وهو موضوع يدينه القانون الدولي فيما يتعلق بقواعد الجنسية .

(١١) راجع على سبيل المثال .

Harrell M, A Survey of the Race Relations in South Africa, London 1965.

وفما يتعلق بروديسيا ، راجع ، دكتور راشد البراوي ، الإستعمار البريطاني ومشكلة روديسيا ، القاهرة ١٩٦٦ .

(١٢) وقد ورد تفصيل هذه القوانين في الباب الثالث عن شرح النموذج الإسرائيلي .

(١٣) وهو الوضع السائد في إسرائيل حيث يملك الحكم العسكري صلاحيات قعية واسعة تجاه العرب هناك ، وحتى إذا انتقلت صلاحيات الحكم العسكري إلى الشرطة فإن هذا يعتبر تغييراً في المظهر فقط وليس الجوهر .

(١٤) راجع على سبيل المثال ، حبيب قهوجي ، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي ، مرجع سابق .

(١٥) ويستدل على ذلك من مراجعة كافة التشريعات في النماذج الإستيطانية الثلاثة ، راجع على سبيل المثال :

Laws of the State of Israel, Vol. 11, (1966 - 67).

- (١٦) راجع على سبيل المثال: الإستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ص ٤٦٠ — ٥٠٠ .
- (١٧) راجع : دكتور، شوقي عطا الله الجبل ، تاريخ كشف القارة الإفريقية وإستعمارها ، القاهرة ١٩٧١ .
- (١٨) راجع : شوقي الخشاب ، لإتحاد روديسيا ، ونياسلاند ، القاهرة ١٩٦٤ .
- (١٩) دكتور ، شوقي عطا الله الجبل ، قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، مرجع سابق ص ٢٣٠ — ٢٤٠ .
- (٢٠) نفس المرجع السابق ص ٢٧٠ — ٢٨٠ .
- (٢١) ورغم أن السلطات العنصرية في جنوب إفريقيا تتمكن من قمع هذه الثورات من جانب الوطنيين فإن هذه الثورات مستمرة من جانب السكان الوطنيين هناك حتى الآن وخاصة من جانب منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا (سوابو) — راجع الأهرام ، القاهرة ، ١٩/٣/١٩٨١ .
- (٢٢) راجع في تفصيل ذلك دكتور محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٥٥ — ١٩٦٧ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٣٦٠ — ٤٥٠ .
- (٢٣) وذلك بالرغم من إنكار كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية .

الفصل الخامس عشر :

(١) راجع في تفصيل ذلك :

Israel Ministry of Defense, The Military Government's Civil Administration, 1 - 10 - 1968, The Jerusalem Post, Dec. 8, 1967 Feb. 16, 1968.

(٢) حول القانون التقليدي المطبق في الأراضي المحتلة وتنظيمات هيج وإتفاقيات جنيف في القانون الدولي المعاصر ، راجع :

M. Shamger, Attorney. General of Israel, "The Observance of International law in law in the Administered Territories", Israel YRBK on Human Rights. 151 (1971).

(٣) راجع في تفصيل موقف كل من الاردن وإسرائيل بشأن مطالبة كل منها بالضفة الغربية وتبرير موقفيهما :

49 Records of Kresset Proceedings, 2420 (1967) (Hereinafter K.P.) (in Hebrew) .

وأيضا : دكتور إبراهيم أبو لغد (حرر) . تهويد فلسطين . ترجمة أسعد رزوق ، بيروت منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ١٩٧٢ .
(٤) راجع في تفصيل التشريعات الإسرائيلية حول إسرائيل الكبرى :

Laws of The State of Israel (hereinafter L SI) 75 (1967).

(٥) راجع :

Administrative and Judicial Order. No. 1, June 30, 1967, Kavetz Hatakanot (Subsidiary Legislation) hereinafter K. TI (in Hebrew) 2690 (1967) .

Paragraph 35, Proclamation No. 3,1 Proclamations (٦)
Orders and appainthents of Israel Defense Forces in Judea and Samaria 12 (1967) (in Hebrey) Hereinafter P.O.A.

Israel Defense Forces Order No. 144, October 1967, (٧)
Security Amendment, No. 9,2 P.O.A. 303 (1967) .

Amendments to Entry into Israel Law af 1953 and (٨)
Amendments to orders extending Applicability of the Emergency Regulations of 1948, K.T. 910-11 (1968).

Nahumi, "Policies and Practices of Occupation", (٩)
in New Out Look, May 1968. 35.

Military Prosecutor V. Suhadi S.H. Zuhad. Israel (١٠)
Military Court, Bethlehem; August 11, 1968, 47 Annual
International yaw Reports, (E. Lauterpact, ed Hereinafter
Annual Reports) 490 (1974).

The Military Government's Civil Administration, (١١)
Supra note 1 at 148.

(١٢) وذلك إذا أخذنا في الحسبان التغييرات السابقة على ذلك منذ فترة ،
راجع في تفصيل ذلك :

Israel Foreign Office, 'The Israel Administration
in Judea, Samaria and Gaza 18 - 20 & 50 - 53. (1968).

Jerusalem Post, June 8, 1968. (١٣)

(١٤) وهو ما حدث في أوائل عام ١٩٨٠ حين طردت السلطات الإسرائيلية
ثلاثة من عمد الضفة الغربية ، وفي شهر أغسطس ١٩٨٠ دبرت السلطات الاسرائيلية
مصادات انفجار سيارتين لعمدتين آخريين من الضفة مما نتج بتر ساقيهما ، وتجدر
الاشارة بهذا الخصوص إلى ما ذكره أحدهما (بسام الشكعة) من أن وزير الدفاع
السابق عيزر فايتسمان كان قد هدّد عمد الضفة بالتصفية الجسدية إذا هم لم يتعاونوا
مع سلطات الاحتلال . « الباحث » .

Rapraeli, " Military Government in the Occupied (١٥)
Territories" : The Israel view, The Middle East Journal, Spring,
1969, 185.

(١٦) وتصدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن إسرائيل قد مارست ضغوطاً على ممثلي الضفة الغربية الذين تطلق عليهم سلطات الاحتلال The Arab-authorities وذلك من أجل التعاون مع السلطات الإسرائيلية في إقامة حكومة مدنية — وراجع :

1968 Middle East Record 445.

Shamgar, Supra note 2: (١٧)

Ibid. (١٨)

U.N, Doc A/8089 (1969). 60. (١٩)

Ibid. (٢٠)

(٢١) راجع في تفصيل ذلك :

Gesron, Allan, Israel, The West Bank and International Law, Frank Cass, London, 1975.

والفقرات الواردة في المتن مستمدة من مقابلة شخصية للباحث المذكور مع Gerson, Allan Jihad Jarallah جهاد الله وهو أحد المسؤولين القانونيين في الضفة الغربية في صيف ١٩٧٣ .

(٢٢) وذلك في الجابري في الحواوي في ١٧ يونيو ١٩٦٨ وهو أيضاً أحد المسؤولين القانونيين في رام الله . راجع :

42 Annual Reports 484, 468, (971) .

Gerson, op. cit.

Ibid.

(٢٣) وذلك من خلال الأمر الإداري الذي يأخذ في الاعتبار القوة الأمنية ومقاييسها ، راجع :

1, POA, order 14, P, S. (1967).

(٢٤) راجع :

Generally regarding Scope of Authority and procedural aspects of Israel Military Courts, M. Drori, Legislation in Jud a and Samaria (بحث غير منشور بالعبرية)

Annual Reports 490 (1974) . (٢٥)

Ibid. (٢٦)

Shamgar, Supra note 2at 273. (٢٧)

Drori, Supra note 25, at 73, no 569. (٢٨)

(٢٩) رجع في تفصيل ذلك صحيفة معاريف ، ٢٧ ديسمبر ١٩٧٢ .

(٣٠) نفس المرجع السابق .

(٣١) نفس المرجع السابق .

(٣٢) وذلك من خلال ما قرره وزير الدفاع موشى ديان في ٩ يناير ١٩٧٣

من أن ٧٠ كيلو متراً مربعا مملوكة ملكا خاصا في الشمال الشرقي من Bethlehem قد صارت من المناطق المغلقة بمعرفة السلطات العسكرية ، وكان التبرير لذلك ضعيفا للغاية فالارض صخرية ولا يسكنها أحد ، أما ملاكها فقد سمح لهم بحرية الوصول إلى ممتلكاتهم .

The Jerusalem Post January 10, 1973.

(٣٣) المرجع السابق في ١٦ أغسطس ١٩٧٣ .

Infra note 179, The equivalent Law applicable within (٣٤) the State of Israel is Israel's Absente Property Law (1950) LSI 68.

Infra note 179. (٣٥)

Report of the Secretary. General under General (٢٦) Assembly Resolution 2252 (ES-U) and Security Council Resolution 237, U.N. Doc: A/6797; U.N. Doc. S/8158 (1967).

Policy Statement Minister Dayon in Supra note 107. (٣٧)

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص أنه تم في أبريل ١٩٧٣ مصادرة عدة مئات
العديد من العقارات ، راجع :

Jerusalem Post, April 9, 1973.

(٣٨) وذلك من خلال تقرير للاذاعة الإسرائيلية خلال أبريل ١٩٧٦ وقد
ورد في هذا التقرير أن إسرائيل قد أنفقت خلال عام ١٩٧٥ حوالى خمسين مليون
جنيها على شراء الأراضي — راجع أيضا :

22 Keesing's Contemporary Archives 28033 (1976).

Ibid, April 9, 1973. (٣٩)

(٤٠) معارف ، ٦ أبريل ١٩٧٣

1973 Facts on File 267. (٤١)

(٤٢) معارف ، ١٢ أبريل ١٩٧٣ .

New York Times, April 6, 1973. (٤٣)

(٤٤) أعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة بصفة أساسية على :

Gerson, Allan, op cit. pp. 110-119 & 139 & 139-144.

Ibid, pp. 155 171. (٤٥)

(٤٦) راجع في تفصيل ذلك : أبعاد التصور الإسرائيلي للحكم الذاتي ، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ١ فبراير ١٩٨٠ .

(٤٧) راجع في تفصيل ذلك ، محمد نصر مهنا سياسة التمييز العنصرى في
إسرائيل وجنوب إفريقيا ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٦٩
(جامعة الدول العربية — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة) .

(٤٨) راجع تفصيل ذلك في :

David H. Olt, Palestine in Perspective Politics Human Rights &
the West Bank, The Anchor Press Ltd, London, 1980 pp. 139-152.

الفصل السادس عشر :

(١) ويرجع تفصيليا عن سياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا إلى
الدكتور / زاهر رياض — جنوب إفريقيا — دراسة سياسة واقتصادية —
معهد الدراسات الإفريقية — بجامعة القاهرة — فبراير سنة ١٩٦١ ص ١٠٧ .
(٢) طبقا لقانون الوطنيين لسنة ١٩٥٢ (الغاء تصريحات المرور وتنسيق
المستندات) الغى نظام تصريحات المرور السابق للأفريقيين — وحل
(كتاب النزكية) .

(٣) ندوة القانونيين بالجزائر — القضية الفلسطينية بالفرنسية — اصدر
وزارة العدل الجزائرية مصدر سابق — ص ٦٧ .

(٤) وذلك طبقا لقوانين الطوارئ — مناطق الامن عام ٤٩ — مجموعة
القوانين (١١) في ٢٧ / ٤ / ١٩٤٩ .

(٥) Don Peretz — op cit — chap 7 p. 95 et 69.

(٦) Les arabs on Israel, les Temps modernes op. cit.
808 et suivants.

(٧) بلغ عدد السكان الوطنيين عام ٦٧ ١٢٧٥٠٠٠٠ نسمة ، والبيض
٣٥٦٣٠٠٠ — نسمة والمثليون ١٨٥٩٠٠٠ نسمة ، والآسيويين ٥٦١٠٠٠ .
أى أن عدد السكان الإفريقيين يزيد عددهم عن الاوروبيين بنسبه ٤ : ١ .

(٨) تمت مصادرة قرى عربية بأكلمها واعطيت لليهود مستعمرات صهيونية
ومثال ذلك قرية دير الاسد ونجف وجيل الكروم التى صودرت لى تقوم عليها
مدينتنكر مثيل عام ١٩٥٦ .

(٩) Don Peretoz — op. cit. — chap. 7 p. 95 et 96.

(١٠) لمزيد من التفصيل التعليم في جنوب غرب إفريقيا يرجع إلى :

Ruth First — South — West africa — London 1963 p. 253.

(١١) الدكتور فايز صايغ — التمييز في التعليم ضد العرب في إسرائيل — مرجع سابق بالانجليزية .

(١٢) ندوة القانونيين العرب بالجزائر — القضية الفلسطينية بالفرنسية — اصدار وزارة العدل الجزائرية — مصدر سابق — ص ٦٦ وما بعدها .

(١٣) CF "Les arabs en Israel" les Tempo Modernes op. cit. p. 800 et 802.

(١٤) قانون التوفيق في الصناعة لعام ١٩٥٦ — قسم ٤٥ ، ٤٨ ، ٥١ .

(١٥) وذلك وفق ما جاء بتقرير مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة .

(١٦) صبرى جريس ، مرجع سابق .

(١٧) وذلك قبيل عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ — أما بعد عدوان يونيو سنة

١٩٦٧ فإن العرب في الاراضى المحتلة أصبحوا يكتنون ٤٠ ٪ من السكان هناك .

(١٨) يرجع إلى نشرة الأمم المتحدة — بعنوان الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار — عمل لجنة الأربعة والعشرين وهى لجنة خاصة تعرف رسميا باسم (اللجنة الخاصة لنظر الموقف المترتب على الاعلان بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة والاجراءات اللازمة لتحقيق هذا الاعلان) .

(١٩) حول التفرقة العنصرية وما شملته من اهدار للحقوق والحريات العامة ضد الإفريقيين في جنوب إفريقيا يرجع تفصيليا إلى الدكتور احمد نجم الدين فليجة والدكتور / يسرى عبد الرازق الجوهري — كتاب بعنوان إفريقيا — دار المعارف ١٩٦٧ ص ٢٦٣ ، ص ٢٦٣ .

(٢٠) لمعرفة المزيد من هذه القيود يمكن الرجوع إلى تقارير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة .

C.F. lehmann, in journal du droit — International (٢١)
1963, p 694.

وبالرغم من هذه التفرقة الدينية بالنسبة للمسيحيين هناك فإن جهود الصهيونية تبذل لتحويل الحركة الكنائسية إلى أرضية للدعاية من أجل إسرائيل ، وقد ثبت — على مر السنين — أن هناك إتجاها عاما لتنشئة رجال الدين المسيحي في مدرسة جديدة لليهودية تدين بالولاء لإسرائيل بحيث لا يمكن فصلها عنها .

(٢٢) ويرى الأستاذ /ريتشارد ستيفنسن رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة لينكولن الأمريكية أن هذا الولاء المزدوج الذي لا يمكن أن تخفيه المحاولات اللغوية التقليدية والفنية ولذلك ينبغي على العرب أن يوضحوا أمام الرأي العام العالمي هذا التناقض الأساسي وأن يبذلوا في ذلك كل الجهد لإبراز النشاطات الصهيونية بـتعبيرات قانونية كامتداد للسياسة العنصرية لإسرائيل — الأهرام ١٢/١١ / ٦٨ .

(٢٣) مراقب الدولة في إسرائيل : هو شخص يعينه الكنيست — البرلمان الإسرائيلي — على رأس جهاز ليفحص المكاتب الحكومية ويقدم تقريرا عن تصرفاتها ينشر كل عام — وهو عادة شخص محايد معروف بنزاهته — صبرى جريس . مرجع سابق .

(٢٤) أبدل جهاز الجيش الإسرائيلي المشرف على تطبيق الحكم العسكري بجهاز للشرطة مع بقاء الأنظمة العسكرية على ما هي عليه ، نشرة مكتب القدس بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٦٦ ومن الجدير بالذكر أن قد أعلن إلغاء الحكم العسكري في المناطق العربية في فلسطين في ١ / ١٢ / ١٩٦٦ ونقلت صلاحيات تنفيذ أنظمة الدفاع لأحوال الطوارئ إلى أيدي الشرطة ووزارة الداخلية وسلطات حكومية أخرى ، وكان قد صدر في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر سنة ١٩٦٦ بيان رسمي حول إلغاء جهاز الحكم العسكري وذكر البيان أن الإلغاء سيوضع موضع التنفيذ في أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(٢٥) تغرى إسرائيل المواطنين العرب — خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٦٨ بمنحهم الجنسية الإسرائيلية مقابل التنازل عن أملاكهم وأراضيهم في المناطق التي احتلتها إسرائيل عقب عدوان يونية سنة ١٩٦٧ .

(٢٦) القضية الفلسطينية باللغة الفرنسية — أصدرت وزارة العدل الجزائرية — مصدر سابق ٦٦ وما بعدها .

Les Arabs on Israel — les Temps Modernes op. cit. (٢٧)
p. 804 et 805.

الفصل السابع عشر :

- (١) ندوة القانونيين بالجزائر — مرجع سابق بالفرنسية ص ١٤٤ .
- (٢) الدكتور / محمد حافظ غانم — الأمم المتحدة — دراسة لميثاقها ولتطورها والمنظمات والهياكل المرتبطة بها — ١٩٦٣ — حيث أشار سيادته تفصيلا إلى بعض المخاطر المحيطة بالأمم المتحدة ص ٣ : ص ١٤ .
- (٣) تتعلق هذه الاتفاقيات والتعهدات بإبادة الأجناس ، والتمييز العنصري والتعصب العنصري ، واللاجئين ، ومن لا جذية لهم وحقوق النساء ، والرق ، وحرية الأبناء والأعلام ، وتعتبر إبادة الأجناس جريمة في نظر القانون الدولي سواء ارتكبت زمن السلم أو الحرب ، ولاشك أننا نرى أن إسرائيل تلتهج سياسة الإبادة ضد الشعب العربي في فلسطين .
- (٤) وهو ما نادى به بيان لجنة من الخبراء في الأجناس والتعصب العنصري ، اجتمعت في مقر اليونسكو بباريس من ١٨ - ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧ .
- (٥) وهناك خلاصة وافية لجهود الأمم المتحدة في مشكلة (الابارتهايد) يمكن الرجوع إليها في :

U. N, Repest of the united Netioud Human Rijhts Sememar
on Opartheid Brasilla 23 Ouj and Sep, 1966, P. 15 NO A/5412
13 sep. 1966.

(٦) من الجدير بالذكر ان إسرائيل قد وقعت على هذه الاتفاقية في ٢٧ مارس سنة ١٩٦٦ ، ويرجع تفصيلها في هذا الصدد إلى ندوة القانونيين بالجزائر - مرجع سابق بالفرنسية ص ١٤٥ علما بأن هذه المعاهدة ستدخل في دور التنفيذ - حينما تصدق أو توافق عليها ٣٧ دولة وقد قامت بذلك ست عشرة دولة حتى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، فإذا اكتمل العدد سالف الذكر فسيبقى ذلك بلاشك مسؤوليات جديدة على عاتق أجهزة الأمم المتحدة نتيجة لإبراز جهاز دولي جديد لوجود . (وسوف نعرض نص الاتفاقية في ملحق خاص في نهاية البحث) .

(٧) من نص المادة الأولى من الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

(٨) وهذا هو هدف اليوم الدولى لاستئصال التمييز العنصرى الذى أحتفل -

به لأول مرة عام ١٩٦٧ .

(٩) يرجع فى ذلك إلى نشرة الأمم المتحدة صدرت عام ١٩٦٨ بالانجليزية والفرنسية والاسبانية عنوانها (الأمم المتحدة والانسان - اسئلة وأجوبة عن - حقوق الانسان) .

(١٠) وبالإضافة إلى ميثاق الحقوق المدنية والسياسية الذى أعدته الأمم المتحدة فقد أعدت أيضا ميثاقا دوليا آخر هو ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، سيدخل كل ميثاق منها فى دور التنفيذ حينما تصادق أو توافق عليه ٣٥ دولة ، ويتطلب ميثاق الحقوق المدنية والسياسية عشرة - تصديقات أو موافقات وحقى نوفمبر سنة ١٩٦٧ لم تقم أية حكومة بالتصديق أو الموافقة على أى من الميثاقين ، وكذا الوثيقة القانونية التى أقرتها الجمعية العامة فى نفس الوقت الذى أقرت فيه الميثاقين السابقين ، وتعتبر هذه الوثيقة الأخيرة هى البروتوكول الاختيارى لميثاق الحقوق المدنية والسياسية الدولى ويرجع فى تفصيل ذلك إلى نشرة الأمم المتحدة صدرت عام ١٩٦٨ بالانجليزية والفرنسية والاسبانية .

(١١) شين ماك — الابعاد الجديدة للقانون الدولى — مقال منشور في
مجلة اليونسكو العدد ٨٠ لسنة ١٩٦٨ .

(١٢) وذلك على غرار المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان .

(١٣) شين ماك برايد — مرجع سابق .

(١٤) من الأمثلة على هذه الاتفاقيات الدولية كذلك — الاتفاقية الأوروبية
إلى جانب ميثاقين دوليين عن حقوق الانسان .

(١٥) بيان لجنة الخبراء فى الأجناس والتعصب العنصرى .

(١٦) لا شك أن ما يفيد هذا البند ينطبق على إسرائيل ، ولكن من
الواضح أن عبارة نضالها من أجل التحرر — وذلك بالفسبة لهذه المجتمعات
لا تنطبق على اليهود ومزاعمهم فى فلسطين بالذات . كما سبق أن شرحنا ذلك تفصيلا
فى البحث الأول من القسم .

(١٧) وما يجدر ذكره أنه قد حضر هذه الحلقة بجانب الهند ممثلون عن
أفغانستان وبلجيكا وكندا وسيلان وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وجواما وإيران
وشاطئ العاج وكينيا ومايزيا ومالطة والمكسيك والنرويج وبيرو وسيراليون
والسودان وتركيا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وتنزانيا والولايات المتحدة
ويوغوسلافيا .

(١٨) عن التائل فى الهدف والاسلوب بين الاستعمار الاسرائيلى فى فلسطين
والاستعمار الأوروبى فى القارة الأفريقية .

The India gram - Distributed by the Jinformation service (١٩)
of india - Embassy of india - Cairo 31 - 8 - 1968 Ie. N. seminar
on Racill Discrimination opens in New - Delhi in 27-8-1968.

(٢٠) جون ركس / مقال بعنوان : شبح العنصرية فى كل مكان — مجلة رسالة اليونسكو العدد ٨٠ لسنة ٦٨ وما هو جدير بالذكر أن المؤلف المذكور يعمل أستاذا . للنظريات والنظم الاجتماعية فى جامعة ديرهام فى إنجلترا ، وقد ألف بالاشتراك مع د. س. مور كتابا بعنوان « العنصر والمجتميع والصراع » ونشرت له مع « العلاقات بين الأجناس » طبعة جامعة أكسفورد - لندن - سنة ١٩٦٧ .

(٢١) وقد رأينا أن إسرائيل تعتمد اهمال تدريب المدرسين العرب والعناية بهم تماما مما يتفق مع هدف سياستها العنصرية — يرجع تفصيليا إلى المبحث الثالث من القسم الأول .

(٢٢) اليونسكو — العدد ٨٤ .

(٢٣) رسالة اليونسكو العدد ٨٠ (سنة ١٩٦٨) — مرجع سابق .

(٢٤) الميثاق الوطنى .

(٢٥) من بيان الأمين العام للأمم المتحدة (يوثانت) فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٧ ، بمناسبة أول احتفال باليوم الدولى للقضاء على التمييز العنصرى .

(٢٦) من البيان الذى ألقاه الأمين العام للأمم المتحدة فى الاجتماع الذى أقيم فى المقر الرئيسى للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٨ .

(٢٧) الدكتور / محمد حافظ غانم — مبادئ القانون الدولى العام ١٩٦٣ ص ٥٢٢ وما بعدها ، وقد تكرر النص على احترام حقوق الانسان فى ديباجته ميثاق الأمم المتحدة وفى المواد ١ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٧٢ من الميثاق .

(٢٨) الدكتور / محمد حافظ غانم — الأمم المتحدة — دراسة لميثاقها ولتنظورها والمنظمات والهيئات المرتبطة بها — ص ٢٩ .

(٢٩) يرجع إلى مقال — مارسيل مرسل — عن هذه الاتفاقية مجلة القانون العام والعلوم السياسية — عدد يوليو / سبتمبر سنة ١٩٥١ ص ٢٠٩ .

(٣٠) يرجع إلى المواد من ٣٠ — ٣٧ من الاتفاقية بهذا الصدد ، وما يجدر ذكره أن الدول الأعضاء لم تعترف بهذا الاختصاص للجنة ، كما يرجع إلى المواد من ٣٨ — ٥٦ من الاتفاقية بهذا الصدد ، وما يجدر ذكره أن غالبية الدول لم تصدر مثل الاعتراف .

(٣١) من جهود الجامعة العربية في مجال الموائيق الدولية هو ما قامت به في عام ١٩٦٤ عموما وكذا ما ترجمته من تقارير مكتب العمل الدولي عن التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وما ساهمت به الجامعة العربية أيضا من نشاط ظهر واضحا فيما قرره الدول العربية من الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية للحكومة العنصرية البيضاء في روديسيا الجنوبية — ويرجع تفصيليا بهذا الصدد إلى تقرير الادارة السياسية بالانجليزية بالجامعة العربية بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٦٦ .

(٣٢) يرجع في تفصيل ذلك إلى تقرير عن نشاط جامعة الدول العربية في مجالات كفالة ودعم حقوق الإنسان وما يجدر ذكره أن هذا التقرير قدم إلى المؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الإنسان الذي عقد في بيروت بلبنان في الفترة من ٢ — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

(٣٣) لم يعقد هذا المؤتمر بالنسبة لإحتلال إسرائيل لمدينة القدس .

(٣٤) لم يعقد هذا المؤتمر بالنسبة لإحتلال إسرائيل لمدينة غزة .

(٣٥) يرجع تفصيليا بهذا الصدد إلى قرارات القمة الإفريقي أديس أبابا في المدة من ٢٢ إلى ٢٥ مايو عام ١٩٦٣ .

(٣٦) وما يجدر ذكره أن قرار الأمم المتحدة عام ١٩٦٢ يطلب من الدول الأعضاء إجراءات سياسية واقتصادية ضد جنوب إفريقيا ، وكرنت لجنة خاصة من أحد عشر عضوا سميت « اللجنة الخاصة بسياسات الإبارتهيد لحكومة جنوب إفريقيا » ، لمتابعة الموقف هناك وتطوراته ورفع تقارير عنه إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن وقد قدمت اللجنة تقارير منظمة إلى كل من الجهازين في الأمم المتحدة .

- (٣٧) يرجع تفصيل ذلك إلى قرارات وتوصيات الدورة العادية الثانية لمجلس الوزراء المنعقد في لاجوس / نيجيريا من ٢٤ إلى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ .
- (٣٨) كان مجموع هذه الاستثمارات الأجنبية في نهاية عام ١٩٦٤ مبلغ ٣١٣٥ راند (أى ما يعادل ٤٣٨٩ مليون دولار) ولا يقتصر الأمر على الاستثمارات الأجنبية فقط وإنما يمتد إلى التجارة الخارجية بين جنوب إفريقيا ودول الغرب الكبرى، ففي عام ١٩٦٤ كان حجم تجارة الصادرات من جنوب إفريقيا ١٠٤١٣٥٢ راند (بالآلات راند) مقابل ١٥٣٥٨٢٩ ألف راند هو حجم الواردات ، وتحتل بريطانيا المكانة الأولى في حجم التجارة الخارجية مع جنوب إفريقيا تليها الولايات المتحدة ثم ألمانيا الغربية — السياسة الدولية — العدد ٧ ص ٢١٣٥ .
- (٣٩) يرجع تفصيلها إلى قرارات مؤتمر القمة الإفريقي الثاني في القاهرة في المدة من ١٧ إلى ٢١ مايو ١٩٦٤ حيث وردت بهذا المؤتمر عدة أبحاث ومنها بحثا بعنوان Apartheid and Racial Discrimination. apartheid and south africa •
- (٤٠) يرجع في تفصيل ذلك إلى قرارات مؤتمر القمة الإفريقي الثالث الذي انعقد في أكرا في المدة من ٢١ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .
- (٤١) يرجع في تفصيل ذلك إلى قرارات مؤتمر القمة الإفريقي الرابع الذي انعقد في أديس أبابا في المدة من ٥ إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .
- (٤٢) يرجع تفصيلها إلى قرارات مؤتمر القمة الإفريقي في الجزائر خلال عام ١٩٦٨ وما يجدر ذكره إن ملك المغرب / الحسن الثاني تقدم بمشروع ينص على أدانة حلف الاطلنطى والنجلقرا والمانيا الغربية لتأييدها التفرقة العنصرية وقد شهد المؤتمر ٣٩ ممثلا للدول الإفريقية الأربعين في المنظمة ولم تغيب إلا مالاوى لموقفها المؤيد للحكومات العنصرية في إفريقيا .

(٤٣) وفي هذا الصدد يرى الدكتور / بطرس بطرس غالى . . أن على منظمة الوحدة الإفريقية أن تركز نجاحها في تنسيق السياسات المتنافسة للدول الإفريقية ووضع دستور للمنظمة لتلانى أنواع التجزئة فى إفريقيا وهى التجزئة القبلية والتجزئة القومية ، ثم تجزئة المنظمات والتكتلات — ويرجع إلى د / بطرس غالى — فى مقال له بعنوان « منظمة إفريقية جديدة » الأهرام الاقتصادية — العدد ٢٦٢ بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٦٦ .

(٤٤) وهو ما ذكره نسا الأستاذ « وجيب » فى كتابه عن الإسلام .

(٤٥) ١٣٠٠ — الحجرات ومما يحذر ذكره أن هذه الآية وردت فى خطبة الوداع للرسول محمد .

(٤٦) ٧٨ — من سورة آل عمران .

(٤٧) ٩٨ — من سورة يونس .

(٤٨) ١٠٥ — من سورة الانعام .

(٤٩) ٦٣ — من سورة آل عمران .

(٥٠) ٨٣ — من سورة آل عمران .

(٥١) ٧ — من سورة الممتحنة .

(٥٢) ٤٥ — من سورة العنكبوت .

الفصل الثامن عشر :

(١) لعمدنا فى التحليل المتعلق بالمشكلات التى تعاني منها الحكومات الاستيطانية الثلاثة على رؤية أحد الباحثين العرب المعاصرين وهو الدكتور جورج جبور فى الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين ، الجزء الاول ، مرجع سابق ص ٤٣ — ٥٦ .

(٢) بالرغم من تسوية مشكلة الشرق الأوسط على الصعيد المصرى — الاسرائيلى والذى تمثل فى إنفاذية السلام بين مصر وإسرائيل فإن الجانب العربى لا يزال فى معظمه يرفض هذه التسوية .

راجع فى تفصيل ذلك : دكتور محمد نصر مهنا، صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

(٣) حول الوحدة الافريقية ومراحلها ، راجع ، دكتور شوقى الجمل ، الوحدة الافريقية ومراحل تطورها ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(٤) دكتور محمد نصر مهنا ، صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر ، مرجع سابق ، وراجع أيضاً كتابه : السوفيت وقضية فلسطين سلسلة كتب أكتوبر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

(٥) أى منذ عام ١٩٦٧ ، راجع فى تفصيل ذلك ، دكتور محمد نصر مهنا مشكلة فلسطين أمام رأى العام العالمى ، ١٩٤٥ — ١٩٦٧ ، مرجع سابق .

(٦) وبالرغم من ذلك فإن هناك تعاوناً مستمراً بين جنوب إفريقيا وإسرائيل ، ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تأخذ مؤخراً دوراً فى إيجاد حل مشكلة إقليم جنوب غرب إفريقيا المعروف بإسم ناميبيا .

(٧) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة ، راجع دكتور محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين أمام رأى العام العالمى ١٩٤٥ — ١٩٦٧ ، مرجع سابق .

(٨) دكتور جورج جبور ، الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين ، مرجع سابق ص ٥١ .

(٩) نفس المرجع السابق ص ٥٣ .

(١٠) ويعنى ذلك أن الاستثمار في تطورات أشكاله وصوره التي تأخذ الآن شكل الشركات المتعددة الجنسية وخاصة في العديد من دول العالم الثالث ، وقد تعاظم دور هذه الشركات في الآونة الأخيرة بما يهدد إستقلال هذه الدول ، كما يعنى ذلك أن السكان الوطنيين الخاضعين للنظم العنصرية الموصومة والممدانة — والذين إنظروا طويلا للحصول على إستقلالهم — سوف يفتظرون وقتاً أطول .

راجع في تفصيل تطور الاستثمار وتعدد أساليبه وأشكاله : دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت ، جامعة الكويت ١٩٧٠ .

مراجع مختارة

أولا : المراجع العربية

أحمد بهاء الدين : إقتراح دولة فلسطين وما دار حوله من مناقشات ، بيروت

عام ١٩٦٨

أحمد حجاج : سكان إسرائيل بيروت عام ١٩٦٨

دكتور / أحمد سويلم العمرى : الشرق الأوسط ، ومشكلة فلسطين ، القاهرة

عام ١٩٥٤

أحمد فراج طايح : صفحات مطوية عن فلسطين ، القاهرة عام ١٩٦٠

ادجار هـ . بروكس ،

ج . ب مأكولى : الحرية المدنية فى جنوب إفريقيا (ترجمه إلى العربية / محمد أحمد

حسين ، القاهرة عام ١٩٦١

أسعد عبد الرحمن : المنظمة الصهيونية العالمية . تنظيمها وأعمالها (١٨٩٧ -

١٩٤٨) بيروت عام ١٩٦٧

دكتور / أسماعيل راجى الفاروقى : أصول الصهيونية فى الدين اليهودى ، القاهرة عام ١٩٦٤

الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ .

(لمجموعة من الباحثين)

أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ، القاهرة ١٩٥٥

البرت لوتولى : دع قومى وشأنهم (ترجمه إلى العربية / حسين المجوت)

القاهرة ١٩٦٣

آلان بانون : شعاع من الأمل فى جنوب إفريقيا (ترجمه إلى العربية / رياض عبد المجيد)

مجموعة كتب سياسية ... العدد ٢٨

دكتور / بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الإفريقية ، القاهرة ، بدون تاريخ اصدار

دكتور / حامد سلطان :

دكتور/عبدالله العريان: أصول القانون الدولى القاهرة ١٩٥٣

رفيق مطلق حبيب : إسرائيل قبيل العدوان بيروت ١٩٦٧

_____ : الحياة السياسية فى إسرائيل بيروت ١٩٦٦

دكتور / زاهر ريداض : جنوب إفريقيا — دراسة سياسية واقتصادية
القاهرة ١٩٦١

دكتور / سامى منصور : فى مواجهة إسرائيل القاهرة ١٩٦٦

دكتور/ سيد نوفل : روايات بن جوريون للتاريخ القاهرة ١٩٦٣

دكتور / شوقى الجمل : قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية
القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

صبرى جريس : العرب فى إسرائيل الجزء الأول — بيروت ١٩٦٧

_____ : العرب فى إسرائيل الجزء الثانى — بيروت ١٩٦٨

عارف العارف : تاريخ الحرم القدسى ، القدس ١٩٤٧

عارف العارف : المسيحية فى القدسى ، القدس ١٩٥١

عارف العارف : تاريخ القدس ، القاهرة ١٩٥١

دكتور / عبد الحميد متولى : نظام الحكم فى إسرائيل القاهرة ١٩٦٣

عبد الرحمن الميزار : بحوث فى القومية العربية القاهرة ١٩٦٣

عبد الله التل : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية

دكتور : عبد الملك عودة : النشاط الاسرائيلى فى إفريقيا القاهرة ١٩٦٦

دكتور عبد الملك عودة : إسرائيل ، وإفريقيا (دراسة في العلاقات الدولية)
القاهرة ١٩٦٤

دكتور / عز الدين فودة : قضية القدس ، القاهرة ١٩٦٧
على صادق أبو هيف : القانون الدولي العام الاسكندرية ١٩٥٩
دكتور / فؤاد حسنين : المجتمع الإسرائيلي منذ تشريده حتى اليوم القاهر ١٩٦٧
دكتور / فؤاد محمد الصقار : التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا القاهرة ١٩٦٢
دكتور / محمد حافظ غانم : المشكلة الفلسطينية . . على ضوء أحكام القانون الدولي
القاهرة ١٩٦٥

_____ مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٦٣
_____ الأمم المتحدة . . دراسة لميثاقها ، ولتنظيماتها
والهيئات المرتبطة بها ، القاهرة بدون تاريخ إصدار .
دكتور / محمد طلعت الغنيمي : قضية فلسطين أمام القانون الدولي
الاسكندرية ١٩٦١

محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة — الجزء الخامس ، القاهرة ١٩٥٨
دكتور / محمد نصر مهنّا : مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمى ١٩٤٥ — ١٩٦٧
القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٠
_____ صور من المشكلات السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، دار
المعارف ١٩٨١ .

دكتور / مراد كامل : إسرائيل في التوراة والانجيل ، القاهرة ١٩٦٦
دكتور / منذر عنتباوى نزعات متأصلة في الحركة الصهيونية بيروت عام ١٩٦٨
دكتور / نجيب صدقة : قضية فلسطين بيروت ١٩٥٣
ول ديورانت : قصة الحضارة — الجزء الثالث المجلد الثالث — ترجمة محمد بدران .
القاهرة بدون تاريخ إصدار .
دكتور / يوسف صايغ : الاقتصاد الإسرائيلي ، القاهرة عام ١٩٦٤

دكتور / بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الإفريقية ، القاهرة ، بدون
تاريخ اصدار

دكتور / حامد سلطان :

دكتور/عبدالله العريان: أصول القانون الدولى القاهرة ١٩٥٣

رفيق مطلق حبيب : إسرائيل قبيل العدوان بيروت ١٩٦٧

..... : الحياة السياسية فى إسرائيل بيروت ١٩٦٦

دكتور / زاهر رياض : جنوب إفريقيا — دراسة سياسية واقتصادية
القاهرة ١٩٦١

دكتور / سامى منصور : فى مواجهة إسرائيل القاهرة ١٩٦٦

دكتور/ سيد نوفل : روايات بن جوريون للتاريخ القاهرة ١٩٦٣

دكتور / شوقي الجمل : قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية
القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

صبرى جريس : العرب فى إسرائيل الجزء الأول — بيروت ١٩٦٧

..... : العرب فى إسرائيل الجزء الثانى — بيروت ١٩٦٨

عارف العارف : تاريخ الحرم القدسى ، القدس ١٩٤٧

عارف العارف : المسيحية فى القدسى ، القدس ١٩٥١

عارف العارف : تاريخ القدس ، القاهرة ١٩٥١

دكتور / عبد الحميد متولى : نظام الحكم فى إسرائيل القاهرة ١٩٦٣

عبد الرحمن المينار : بحوث فى القومية العربية القاهرة ١٩٦٢

عبد الله التل : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية

دكتور : عبد الملك عودة : النشاط الاسرائيلى فى إفريقيا القاهرة ١٩٦٦

دكتور عبد الملك عودة : إسرائيل ، وإفريقيا (دراسة في العلاقات الدولية)
القاهرة ١٩٦٤

دكتور / عز الدين فودة : قضية القدس ، القاهرة ١٩٦٧

على صادق أبو هيف : القانون الدولي العام الاسكندرية ١٩٥٩

دكتور / فؤاد حسنين : المجتمع الإسرائيلي منذ تشريده حتى اليوم القاهر ١٩٦٧

دكتور / فؤاد محمد الصقار : التفرفة العنصرية في جنوب إفريقيا القاهرة ١٩٦٢

دكتور / محمد حافظ غانم : المشكلة الفلسطينية . . على ضوء أحكام القانون الدولي
القاهرة ١٩٦٥

_____ مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٦٣

_____ الأمم المتحدة . . دراسة لميثاقها ، ولتطورها والمنظمات
والهيئات المرتبطة بها ، القاهرة بدون تاريخ إصدار .

دكتور / محمد طلعت الغنيمي : قضية فلسطين أمام القانون الدولي
الاسكندرية ١٩٦١

محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة — الجزء الخامس ، القاهرة ١٩٥٨

دكتور / محمد نصر مهنيا : مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمى ١٩٤٥ — ١٩٦٧

القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٠

_____ صور من المشكلات السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، دار
المعارف ١٩٨١ .

دكتور / مراد كامل : إسرائيل في التوراة والانجيل ، القاهرة ١٩٦٦

دكتور / منذر عنتباوى نزعات متأصلة في الحركة الصهيونية بيروت عام ١٩٦٨

دكتور / نجيب صدقة : قضية فلسطين بيروت ١٩٥٣

ول ديورانت : قصة الحضارة — الجزء الثالث المجلد الثالث — ترجمة محمد بدران .

القاهرة بدون تاريخ إصدار .

دكتور / يوسف صايغ : الاقتصاد الإسرائيلي ، القاهرة عام ١٩٦٤

ثانيا : مراجع أجنبية :

- (1) Atlas of Israel, Cartography, Physical Geography Human and Economic Geography History.
Published by Survey of Israel, Ministry of Labour, Jerusalem and Elsevier Publishing Company, Amsterdam, 1970.
- Barber, James, : Rhodesia, The Road to Rebellion, London, 1967.
- (2) Ben David (Joseph) Agricultural Planning and Village Community in Israel, Belgium : Printed by Les Presses de Saint. Augustin, Publisher : Unesco, 1964.
- (3) Crown, Alan D., 'The Changing World of the Kibbutz' Middle East journal, Autumn, 1965.
- (4) — Drabkin (Darin) H., Patterns Co-operative Agriculture in Israel, Tel Aviv : The Department for International Co-operation, Ministry of Foreign Affairs, 1962.
- Donald, S. Rotschild : Towards Unity in Africa. A Study of Federation in British Africa, Washington 1960.
- (5) Eisenstadt S.N., Israel Society, Nature of Human Society Series.
Printed in Great Britain by Lawe & Brydove (Printers) L. T. D. London 1970.
- Franck, Thomas : The Struggle for Power in Rhodesia and Nyasaland London 1960.
- (6) Goren, Y. : Immigrant Settlements, Their Organisation and management, Tel Aviv. Israel Ministry of Agriculture & The Settlement Department of the Jewish Agency, 1960.

- Hanna, A. J. : The Story of the Rhodesia and Nyasaland
London 1966.
- (7) Howe (Irwing), Gershman (Carl) :
Israel & The Arabs and the Middle East, Bantam
Books, New York 1972.
- Kuper, H., The Shona and Ndebele of Southern
Rhodesia, London, 1954.
- (8) Kreinin, (Mordechai) : Israel and Africa, A Study in
Technical Co operation, Prager, New York, 1964.
Leys, Colin and Prate, Granford : Rhodesia and Nyasaland
(N.Y.,) 1961.
- (9) Muerzner, Gerbard, Labor Enterporise in Palestine, New
York : Sharow Books, 1957.
- Mtshali, Vulidlela : Rhodesia, Back ground to Conflict
(London, 1968).
- (10) Patai (Raphael) Israel Between East and West, Second
Edition, Greenwood Publishing Corporation,
London, 1970
- (11) Safran (Nadan), The United States and Israel, Cambridge
Massachusetts, Harvard University Press, 1963.
Todd, Judith . Rhodesia, London 1966.
- (12) Stock (Ernest), From Conflict to Understanding
Relations between jews and Arabs in Israel since
1945, New York. Institute of Human Relations
Press, 1969.

ملحق الدراسة

الاتفاقية الدولية

لإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ عند اختتام دورتها العشرين على الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى فأصبحت منذ ذلك التاريخ مفتوحة للتوقيع والمصادقة ، وسجلت الجمعية العامة بموافقتها الاجماعية على هذه الاتفاقية أعلى مرحلة فى عمل استمر عامين كاملين بتحقيقا لقرارها المتخذ فى دورتها الثامنة عشرة فى عام ١٩٦٣ والقاضى بوجوب اعطاء الأولوية المطلقة لاعداد اتفاقية دولية بشأن إزالة كافة أشكال التمييز العنصرى .

وقد القى الأمين العام د بوثانت ، خطابا فى الجمعية العامة أثر موافقتها على الاتفاقية فى ٢١ ديسمبر . وفيما يلى نص الخطاب :

« بسرور بالغ » ارحب بموافقة الجمعية العامة فى هذه الدورة العشرين على الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى .

وأنى على يقين بأن هذه الاتفاقية سوف تشكل أداة قيمة جدا يمكن للأمم المتحدة بواسطتها اسراز التقدم فى جهودها الرامية إلى إزالة آثار التمييز العنصرى حينما وجدت فى شق أرجاء المعمورة .

لقد أعلنت شعوب الأمم المتحدة ، من خلال الميثاق ، اصرارها على إعادة تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وفى كرامة الإنسان وجدارته ، وأن الاتفاقية التى وافقت الجمعية العامة لتوها عليها تمثل خطوة هامة نحو تحقيق

ذلك الهدف ، فهم لا تدعو فقط لإنهاء التمييز العنصرى فى جميع أشكاله ، ولكننا نذهب إلى الخطوة الثانية والهامّة جداً ، وهى إنشاء الجهاز الدولى اللازم لتحقيق تلك الغاية .

لقد كان العالم ، منذ الموافقة على الاعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، واصداره ، يرقب بلمحة اتمام الاجزاء الأخرى لما جرى تصوره آنئذ كلائحة بحقوق الإنسان بحيث يضم إلى جانب الاعلان العالمى اتفاقية دولية أو اثنتين واجراءات تطبيقها . ولذلك فإن الموافقة على هذه الاتفاقية بما تحتويه فى القسم الثانى من اجراءات تطبيقية إنما تمثل خطوة هامة جداً نحو تحقيق أهم أهداف المنظمة العالمية طويلة الأمد .

أنى لسعيد جداً لاتخاذ هذه الخطوة فى هذا الوقت حيث بلغ الالتزام بسنة التعاون الدولية أعلى مراحلها ، كما أنى مسرور لأن الموافقة على هذه الاتفاقية جرت بهذا التصويت القاطع .

ولقد خصص للامين العام دور هام فى تأمين جهاز السكرتارية وفى مساعدة لجنة ازالة التمييز العنصرى التى سيجرى تشكيلها عندما تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول ، ولجان التوفيق التى سيجرى تعيينها طبقاً للحاجة ، ومن ناحيتى ، فإنه يسرنى أن أقول أنى أقبل بهذه الالتزامات .

أن اعداد هذه الاتفاقية كان جهداً تعاونياً شارك فيه العديد من أجهزة الأمم المتحدة ، بما فى ذلك اللجنة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات واجئمة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة هذه ، وعلى وجه الخصوص فقد كان البداة والاندفاع العظيمين إقليميين قامت بهما اللجنة الثالثة ، الفرض فى اعطاء هذه الاتفاقية شكلها وعنوانها التامين ، واننى أريد أن أهنئهم على هذا الانجاز الذى يرقى إلى مستوى التزامات الكبرية لشعوب العالم وتوقعاتها .

وأنه لمن واجبنا الآن أن نعمل على أن تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول في أقرب وقت ممكن ، وأن تنفذ بنودها بدقة وبروح من الاحترام والتفهم المتبادلين بين الشعوب والأمم طبقا لأهداف الميثاق الإنسانية الكبرى والمبادئ المدونة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

نص الاتفاقية

نظرا لأن ميثاق الأمم المتحدة يقوم على مبادئ الكرامة والمساواة المتأصلة في جميع الكائنات البشرية ، وأن جميع الدول الأعضاء قد آلت على نفسها العمل بمقتضى وفراذى بالتعاون مع المنظمة لتحقيق أحد أهداف الأمم المتحدة وهو تعزيز وتشجيع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها بدون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وحيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن جميع الناس قد ولدوا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ، وأن لكل منهم جميع الحقوق والحريات المدونة فيه دون تمييز من أى نوع ، خاضع فيما يتصل بالعنصر أو اللون أو الاصل القومى .

وحيث أن جميع الناس متساوون أمام القانون وأن لهم الحق في التمتع بحمايته بالنسبة للنساء في مواجهة أى تمييز وضد أى تحرير عليه .

وحيث أن الأمم المتحدة أدانت الاستعمار وكافة مظاهر التفرقة والتمييز المرافقة له مما كان شكلها وحيثما وجدت، الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ (قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٥)) أكد وأعلن باخلاص ضرورة إنهاء ذلك كله بسرعة ودون شرط .

وحيث أن إعلان الأمم المتحدة الخاص بإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى

الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ (قرار الجمعية العامة رقم ١٩٠٤ (١٨) أكد
باخلاص ضرورة إزالة التمييز العنصرى بسرعة فى كافة أنحاء العالم بجميع أشكاله
ومظاهره وضمان تقدير كرامة الإنسان وإحترامها .

ونظرا لقناعتها بأن أية نظرية استعملائية قائمة على التفريق العنصرى إنما
هى باطلة علميا ومدانة أخلاقيا وخطرة اجتماعيا ، وأنه لا يوجد أى مبرر للتمييز
العنصرى فى أى مكان سواء من ناحية نظرية أو تطبيقية .

وهى إذ تؤكد أن التمييز بين بنى الإنسان على أساس العنصر أو اللون أو
الأصل العرقى ، إنما يشكل عقبة أمام العلاقات الودية والسليمة بين الأمم وأن من
شأنها تدبير السلام والأمن بين الشعوب والوفاق بين الأشخاص الذين يعيشون
جنبها إلى جنب داخل نفس الدولة الواحدة .

ونظرا لقناعتها بأن وجود الحواجز العنصرية يتنافى مع أهانى أى مجتمع إنسانى ،
وحيث أنها نزعته لمظاهر التمييز العنصرى التى لا تزال ماثلة فى بعض مناطق
العالم ولسياسات حكومية على أساس الاستعلاء أو الكراهية العنصرية مثل سياسات
التمييز والعزل والتفريق العنصرية .

وحيث أنها عازمة على إتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لازالة التمييز العنصرى
بسرعة بكافة أشكاله ومظاهره ، ومنع ومكافحة النظريات العنصرية وتطبيقاتها من
أجل تعزيز التفاهم بين الاجناس ولبناء مجتمع دولى متحرر من كافة أشكال العزل
والتمييز العنصرى .

وآخذة بعين الاعتبار الاتفاقية الخاصة بالتمييز بالنسبة للعمال والمهنة
الموافق عليها من منظمة العمل الدولية فى عام ١٩٥٨ والاتفاقية ضد التمييز الثقافى
الموافق عليها من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فى عام ١٩٦٠ .

ورغبة منها فى تطبيق المبادئ الواردة فى إعلان الأمم المتحدة بشأن إزالة

كافة أشكال التمييز العنصرى وضمان الموافقة فى أقرب وقت على الإجراءات العملية من أجل ذلك قد اتفقت على ما يلى :

القسم الاول

المادة الاولى

١ - بعض اصطلاح « التمييز العنصرى » ، فى هذه الاتفاقية أى تمييز أو استبعاد أو تحديد أو تفضيل يقوم على العنصر أو اللون أو الأصل أو الانتماء القومى أو العرق والذى يكون هدفه أو نتيجته الغاء أو إعاقة الاعتراف أو التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو ممارستها على قدم المساواة ، وذلك فى المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غير هامة من مجالات الحياة العامة .

٢ - لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على التمييز أو الاستبعاد أو التحديد أو التفضيل الذى تمارسه إحدى الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية بين المواطنين وغير المواطنين .

٣ - ليس فى هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على أنه يمس بأى حال النصوص القانونية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بالجنسية أو المواطنة أو النتمس شرط عدم شمول هذه النصوص على تمييز ضد أية جنسية معينة .

٤ - لا تعتبر من قبيل التمييز العنصرى الإجراءات الخاصة التى تتخذ فقط بهدف ضمان تقدم مناسب لمجموعات أو أفراد ينتمون إلى جنس أو أصل معين ويكونون فى حاجة إلى مثل هذه الحماية التى قد تكون ضرورية من أجل تأمين ثقتهم وممارستهم بالتساوى لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على أن لا يكون لثأب هذه الإجراءات أن تؤدى إلى الاحتفاظ بحقوق منفصلة لمجموعات جنسية مختلفة وشرط عدم استمرارها بعد تحقيق الاهداف التى جرى إتخاذ تلك الإجراءات من أجلها ،

المادة الثانية

١ — تدين الدول الأطراف التمييز العنصرى وتأخذ على عاتقها اتباع سياسة ازالة التمييز العنصرى بكافة أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الاجناس وذلك بكل الوسائل المناسبة ، ومن أجل ذلك .

أ — تتعهد كل دولة طرف فى هذه الاتفاقية بعدم القيام بأى عمل أو — ممارسة أى اجراء يتضمن تمييزا ضد الاشخاص أو مجموعات الاشخاص أو المؤسسات وأن تضمن تصرف جميع السلطات والمؤسسات العامة والوطنية والمحلية بما يتماشى مع هذا الالتزام .

ب — تتعهد كل دولة طرف فى هذه الاتفاقية بعدم رعاية التمييز العنصرى الذى يمارسه أى شخص أو منظمة وعدم الدفاع عنه أو تأييده .

ج — على كل دولة طرف فى هذه الاتفاقية إتخاذ الاجراءات الفعالة لمراجعة السياسات الحكومية والوطنية والمحلية وتعديل أو القيام أو أبطال أية قوانين أو لوائح يكون من نتائجها خلق أو ابقاء التمييز العنصرى حينما وجد .

د — على كل دولة طرف فى هذه الاتفاقية أن تمنع وأن تنهى بكافة الوسائل المناسبة بما فى ذلك التشريع طبقا لما تقتضيه الظروف ، التمييز العنصرى الذى يمارسه أى شخص أو مجموعة أو منظمة .

هـ — تتعهد كل دولة طرف فى هذه الاتفاقية بتشجيع المنظمات والحركات الاندماجية المتعددة الاجناس وغيرها من وسائل ازالة الحواجز بين الاجناس ، كلما كان ذلك مناسباً ، وعدم تشجيع كل ما من شأنه تقوية الانقسام العنصرى .

٢ — على كل دولة طرف فى هذه الاتفاقية أن تتخذ ، طبقا لما تتطلبه الظروف لإجراءات خاصة ومحددة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، من أجل تأمين التطور والحماية اللازمتين لمجموعات عنصرية معينة أو لأفرادها

بهدف ضمان تمتعها الكامل وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، إلا أنه لا يجوز لمثل هذه الاجراءات أن تؤدي في نتائجها بأي حال من الأحوال إلى الإبقاء على حقوق غير متساوية أو منفصلة لمجموعات عنصرية مختلفة بعد تحقيق الأهداف التي من أجلها جرى اتخاذ هذه الاجراءات .

المادة الثالثة

تدين الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، وبصورة خاصة كلا من العزل العنصري والتمييز العنصري بمنع وتحريم وإزالة كل ممارسة لها في المناطق الخاضعة لولايتها .

المادة الرابعة

تدين الدول الاطراف في هذه الاتفاقية كل منظمة تقوم على أفكار أو نظريات تدعو لسيادة جنس أو مجموعة أشخاص من لون أو أصل عنصري واحد أو تحاول تبرير أو تعزيز الكراهية والتمييز العنصري في أي من الأشكال، كما تتعهد بتبني اجراءات فورية وإيجابية من أجل إزالة كل تحريض على التمييز أو القيام به، وتحقيقاً لهذه الغاية ، ومع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ المدونة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق المنصوص عليها بصراحة في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية ، فإنها سوف تقوم ، ضمن أشياء أخرى ، بما يلي :

أ - إعتبار كل نشر للأفكار القائمة على الإستعلاء أو الكراهية العنصريين أو التحريض على التمييز العنصري وكذلك جميع أفعال العنف أو التحريض عليها ضد أي جنس أو مجموعة أشخاص ينتمون إلى لون أو أصل عرقي آخر وكذلك تقديم أي مساعدة للنشطات عنصرية بما في ذلك مساعدتها مادياً ، جريمة يعاقب عليها القانون .

ب — إعتبار المنظمات وكذلك النشاطات المنظمة وغيرها من أوجه النشاط الإعلامي التي تشجع التمييز العنصري ومحرض عليه منظمات ونشاطات غير مشروعة ومنوعة قانوناً وإعتبار كل مشاركة في مثل هذه المنظمات أو النشاطات جريمة يعاقب عليها القانون .

ج — عدم السماح للسلطات أو المؤسسات العامة الوطنية أو المحلية بتشجيع ، التمييز العنصري أو التحريض عليه .

المادة الخامسة :

تمشياً مع الإلتزامات الأساسية المبينة في المادة الثانية، تعهد الدول الأطراف في هذه الإتفاقية بتحريم وإزالة التمييز العنصري بكافة أشكاله وضمان الحق لكل إنسان ، بدون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الأصل القومي أو العرق بالمساواة أمام القانون ، خاصة بالنسبة للتمتع بالحقوق التالية :

أ — الحق بالمعاملة المتساوية أمام المحاكم وكافة الأجهزة الأخرى المسؤولة عن إدارة العدالة .

ب — الحق بالسلامة الشخصية وبمحابة الدولة ، ضد العنف أو الإيذاء البدني سواء وقع ذلك من موظفين حكوميين أو أى شخص أو مجموعة أشخاص أو مؤسسة .

ج — الحقوق السياسية وخاصة حقوق الإشتراك والتصويت والترشيح في الإنتخابات على أساس الإنتخاب العام القائم على المساواة ، والمشاركة في الحكم وفي سير الأمور العامة على كافة المستويات وحق الإنتفاع على قدم المساواة بالخدمات العامة .

د — الحقوق المدنية الأخرى ، وعلى وجه الخصوص :

- ١ — حق حرية الانتقال والإقامة داخل حدود الدولة .
- ٢ — حق مغادرة أى بلاد ، بما فى ذلك بلاده ، وحق العودة إلى بلاده .
- ٣ — الحق بالحصول على جنسية .
- ٤ — الحق بالزواج واختيار الطرف الآخر فيه .
- ٥ — الحق بالتملك الشخصى وكذلك بالاشتراك مع الآخرين .
- ٦ — الحق بالوراثة .
- ٧ — الحق بحرية الفكر والضمير والديانة .
- ٨ — الحق بحرية الرأى والتعبير عنه .
- ٩ — الحق بحرية التجمع السلمى وتشكيل الجمعيات .
- ١٠ — الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى وجه الخصوص :
 - ١ — الحق فى العمل وفى اختياره بحرية وفى أن تكون شروطه عادلة ومناسبة وفى الحماية ضد البطالة وفى مساواة الأجر عن الأعمال المتساوية وفى التعويضات العادلة والمناسبة .
 - ٢ — الحق فى تكوين النقابات والانتماء لها .
 - ٣ — الحق فى مسكن .
 - ٤ — الحق فى الصحة العامة وفى العناية الطبية والضمان الاجتماعى والخدمات الاجتماعية .
 - ٥ — الحق فى التعليم والتدريب .
 - ٦ — الحق فى المشاركة بالنشاطات الثقافية على قدم المساواة .
 - ٧ — الحق فى الانتفاع بأى مكان أو خدمة مقصودة للمنفعة العامة كالنقل والفنادق والمطاعم والمقاهى والمسارح والحدائق العامة .

المادة السادسة :

على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تضمن لكل إنسان خاضع لولايتها حماية وحلولاً فعالة من خلال المحاكم الوطنية المختصة وغيرها من مؤسسات الدولة ضد أى فعل من أفعال التمييز العنصرى التى يكون من شأنها إنتهاك حقوقه الانسانية وحرياته العامة خلافاً لهذه الاتفاقية ، وكذلك الحق فى أن يذشد لدى مثل هذه المحاكم تعويضاً عادلاً ومناسباً عن أى ضرر لحقه نتيجة ذلك التمييز .

المادة السابعة :

تعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية باتخاذ إجراءات فورية وفعالة، خاصة فى مجالات التدريس والتعليم والثقافة والاستعلامات ، من أجل مكافحة الاحقاد التى تقود إلى التمييز العنصرى ومن أجل تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم والجماعات العرقية أو العنصرية وكذلك من أجل نشر أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان وإعلان الأمم المتحدة الخاص بإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى وهذه الاتفاقية .

القسم الثانى

المادة الثامنة :

١ — تؤسس لجنة لازالة التمييز العنصرى (وتسمى فيما بعد باللجنة) وتضم ثمانية عشر خبيراً من ذوى السمعة الاخلاقية العالية والشهود بحيادهم ، وتقوم الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية بانتخابهم من بين رعاياها على أن يعملوا فى اللجنة بصفتهم الشخصية مع الأخذ بعين الاعتبار عند الانتخاب التوزيع الجغرافى العادل وتمثيل المدنيات المختلفة والنظم القانونية الرئيسية .

٢ — يجرى إنتخاب أعضاء اللجنة بالاقتراع السرى من قائمة بالأشخاص المرشحين من الدول الأطراف . وكل دولة طرف فى هذه الاتفاقية أن ترشح شخصاً واحداً من بين رعاياها .

٣ — تجرى الانتخابات الأولى بعد ستة أشهر من تاريخ نفاذ مفعول هذه الاتفاقية . وعلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ أى انتخاب بتوجيه الدعوة إلى الدول الأطراف لتقديم ترشيحاتها خلال شهرين . وعلى الأمين العام أن يعد قائمة حسب الحروف الأبجدية بجميع الأشخاص المرشحين وأسماء الدول الأطراف التى قامت بترشيحهم وأن يعرض هذه القائمة على الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية .

٤ — يجرى انتخاب أعضاء اللجنة فى إجتماع تعقده الدول الأطراف بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة ، ويكون النصاب فيها قانوناً بحضور ثلثى الدول المذكورة، ويعتبر المرشحون الحائزون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلى الدول الأطراف الحاضرين والمشاركين فى عملية الاقتراع ، فائزين فى انتخابات اللجنة .

٥ — أ - ينتخب أعضاء اللجنة لفترة أربع سنوات ، ومع ذلك ، فإن فترات تسعة من الأعضاء المنتخبين فى الانتخابات الأولى تنتهى بإنتهام سنتين ، ويجرى اختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة بواسطة رئيس اللجنة بعد الانتخابات الأولى مباشرة .

ب — من أجل ملء الشواغر العارضة تقوم الدولة الطرف فى هذه الاتفاقية التى يتوقف خبيرها عن العمل كعضو فى اللجنة بتعيين خبير آخر من بين مواطنيها على أن يخضع ذلك لموافقة اللجنة .

٦ — تتحمل الدول الأطراف مسئولية نفقات أعضاء اللجنة أثناء قيامهم بأداء واجبات اللجنة .

المادة التاسعة :

١ — تتمهد كل من الدول الأطراف بتقديم تقرير إلى الأمين العام لتقوم

اللجنة بدراسته ، وذلك بخصوص الاجراءات التشريعية والقضائية والادارية وغيرها التي إتخذتها هذه الدول تنفيذا لنصوص هذه الاتفاقية :

أ - خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذ مفعول الاتفاقية بالنسبة للدولة المعنية .

ب - كل سنتين بعد ذلك وكلما طلبت اللجنة ذلك ، واللجنة أن تطلب معلومات إضافية من الدول الأطراف .

٢ - على اللجنة أن تقدم تقريراً سنوياً حول أعمالها إلى الجمعية العامة بواسطة الأمين العام ، ولها أن تضع المقترحات والتوصيات العامة بالاستناد إلى دراستها للتقارير والمعلومات التي إستلمتها من الدول الأطراف . وتقدم هذه المقترحات والتوصيات العامة إلى الجمعية العامة مصحوبة بتعليقات الدول الأطراف ، إن وجدت .

المادة العاشرة :

- ١ - تضع اللجنة لائحة بنظامها الداخلي .
- ٢ - تنتخب اللجنة مسئولها لفترة عامين .
- ٣ - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتأمين السكرتارية للجنة .
- ٤ - يجرى عقد إجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة .

المادة الحادية عشر :

١ - إذا رأت إحدى الدول الأطراف أن دولة أخرى طرف في الاتفاقية لا تقوم بتنفيذ نصوصها فلها أن تلفت نظر اللجنة إلى ذلك . وعلى اللجنة عندئذ أن تقوم بإحالة التبليغ إلى الدولة الطرف المعنية . وعلى هذه الدولة الأخيرة أن تبعث إلى اللجنة خلال ثلاثة أشهر إيضاحات أو بيانات خطية توضح فيها الأمر وتبين الإجراء الذي يمكن أن تكون قد إتخذته لمعالجته ، إن وجد .

٢ - عند عدم التوصل إلى تسوية الأمر نرضى الفريقين ، سواء عن طريق التفاوض الثنائي بينهما أو عن طريق أى إجراء آخر متاح لهما ، خلال ستة أشهر من تاريخ إستلام الدولة المستلمة للتبليغ الأولى ، يكون لكل من الدولتين الحق بإحالة الأمر مرة ثانية إلى اللجنة بإخطار يقدم إليهما وكذلك إلى الدولة الأخرى .

٣ - تقوم اللجنة بمعالجة الأمر المحال إليها طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة بعد أن تتحقق من سبق الاستناد إلى جميع الحلول المحلية المتوافرة وإستنفادها في الموضوع تمثيلاً مع المبادئ العامة المقررة في القانون الدولى ولا تنطبق هذه القاعدة إذا كان تطبيق تلك الوسائل قد تأخر لفترة غير معقولة .

٤ - يجوز للجنة أن تطلب إلى الدول الأطراف المعنية تزويدها بأية معلومات أخرى ذات صلة بأية مسألة محالة إليهما .

٥ - يجوز للدول الأطراف المعنية ، عند بحث اللجنة فى أية مسألة ناشئة عن هذه المادة أن ترسل ممثلاً عنها للإشتراك فى إجراءات اللجنة أثناء البحث فى تلك المسألة ، دون أن يكون له حق التصويت .

المادة الثانية عشرة :

١ - أ - يقوم رئيس اللجنة ، بعد حصول اللجنة على جميع المعلومات التى إعتبرتها ضرورية ومراجعتها بتعيين لجنة خاصة للتوفيق (تدعى فيما بعد لجنة التوفيق) مكونة من خمسة أشخاص من بين أعضاء اللجنة أو من خارجها ويجرى تعيينهم بموافقة أطراف النزاع الإجماعية وتقوم لجنة التوفيق بفرض مساعيها الحميدة على الدول المعنية أملاً فى الوصول إلى حل ودى للمسألة على أساس من الاحترام لهذه الاتفاقية .

ب - فى حالة إخفاق الدول أطراف النزاع فى التوصل إلى إتفاق حول جميع

أو بعض أعضاء لجنة التوفيق خلال ثلاثة أشهر ، يجرى إنتخاب الأعضاء اللذين لم تتوصل الدول أطراف النزاع إلى إتفاق بشأنهم ، بالاقتراع السرى ، من بين أعضاء اللجنة وأغلبية ثلثى أصوات أعضائها .

٢ - على أعضاء لجنة التوفيق مزاولة عملهم بصفتهم الشخصية ، ولا يجوز أن يكون أى منهم من مواطنى الدول الأطراف فى النزاع أو من مواطنى دولة ليست طرفاً فى هذه الاتفاقية .

٣ - تلتخب لجنة التوفيق رئيسها وتضع لائحة بنظامها الداخلى .

٤ - تعقد إجتماعات لجنة التوفيق عادة فى مقر الأمم المتحدة ، أو فى أى مكان مناسب آخر طبقاً لما تراه مناسباً .

٥ - تقوم السكرتارية التى يجرى تأمينها طبقاً للمادة ١٠ فقرة ٣ بخدمة لجنة التوفيق أيضاً كلما أدى نزاع بين الدول الأطراف إلى تكوينها .

٦ - تتقاسم الدول الأطراف فى النزاع بالتساوى جميع نفقات أعضاء لجنة التوفيق طبقاً للتقديرات التى يضعها الأمين العام للأمم المتحدة .

٧ - يخول الأمين العام صلاحية دفع نفقات أعضاء لجنة التوفيق ، عند الضرورة ، قبل تسديدها من الدول الأطراف فى النزاع طبقاً للفقرة السادسة من هذه المادة .

٨ - توضع المعلومات التى حصلت اللجنة عليها وراجعتها تحت تصرف لجنة التوفيق ، ولهذه أن تطلب إلى الدول المعنية تزويدها بأية معلومات أخرى ذات صلة بموضوع النزاع .

المادة الثالثة عشر :

١ - على لجنة التوفيق أن تضع ، بعد دراسة المسألة دراسة شاملة ،

تقريراً ترفعه إلى رئيس اللجنة بحيث يتضمن مطالعتها لجميع الوقائع المتصلة
بالنزاع بين الأطراف كما يتضمن ما تراه مناسباً من توصيات من أجل حل
النزاع ودياً .

٢ — على رئيس اللجنة أن يرسل تقرير لجنة التوفيق لكل دولة طرف في
النزاع . وعلى هذه الدول أن تعلم رئيس اللجنة ، خلال ثلاثة أشهر ؛ إذا كانت
تقبل أولاً تقبل بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة التوفيق .

٣ — على رئيس اللجنة ، بعد المدة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه
المادة ، أن يرسل تقرير لجنة التوفيق وتصريحات الدول الأطراف المعنية إلى
الدول الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة عشر :

١ - يجوز لأية دولة طرف في أى وقت أن تصرح بإعترافها بإختصاص
اللجنة في إستلام ودراسة تبليغات الأفراد أو جماعات الأفراد الخاضعين لولايتها
والذين يدعون بأنهم ضحايا نقض تلك ، الدولة لأحد الحقوق المنصوص عليها
في هذه الاتفاقية . ولا يجوز للجنة إستلام أى تبليغ إذا كان يتصل بدولة طرف
لم تقدم مثل ذلك التصريح .

٢ - يجوز للدولة الطرف التي تقدم تصريحاً طبقاً لنص الفقرة (١) من هذه
المادة أن تشكل أو تعين جهازاً ضمن نظامها القانوني الوطني يختص بإستلام
ودراسة العرائض التي يتقدم بها الأفراد أو جماعات الأفراد الخاضعين لولايتها
الذين يدعون بأنهم ضحايا نقض أحد الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية
والذين إستنفذوا الحلول المحلية الأخرى المتوافرة .

٣ — على الدولة الطرف المعنية التى تقدم تصريحاً طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة والتى تشكل أو تعين جهازاً طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة ، أن تودع التصريح وأسم الجهاز لدى الأمين العام للأمم المتحدة . وعلى الأمين العام فى هذه الحالة أن يقوم بتزويد الدول الأخرى الأطراف بنسخ عن ذلك . ويجوز سحب التصريح فى أى وقت بإخطار يوجه إلى الأمين العام . إلا أن مثل هذا الإجراء لا يؤثر على التبليغات الماثلة أمام اللجنة .

٤ — على الجهاز الذى يشكل أو يعين طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة حفظ سجل بالعرائض المقدمة وإيداع نسخ مصدقة عنه سنوياً ، وبالطرق المناسبة ، لدى الأمين العام على أن يكون مفهوماً عدم جواز إفشاء محتوياتها علناً .

٥ — يجوز لصاحب العريضة فى حالة فشله فى الحصول على ما يرضيه من الجهاز المشكل أو المعين طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة أن يوصل الأمر إلى اللجنة خلال ستة أشهر .

٦ — أ — على اللجنة أن تلفت ، فى كتمان ، نظر الدولة الطرف ، المدعى بنقضها لآى نص من نصوص هذه الاتفاقية ، إلى التبليغ المحال إلى اللجنة ضدها ، إلا أنه لا يجوز للجنة أن تكشف عن أسم الشخص أو جماعات الأشخاص المعينين دون موافقته أو موافقتها الصريحة ولا يجوز للجنة إستلام تبليغات من التواقيع .

ب — على الدولة المعنية فى الفقرة السابقة أن تعرض على اللجنة ، خلال ثلاثة أشهر ، إيضاحات أو بيانات خطية توضح فيها الأمر وتبين الإجراء الذى يمكن أن تكون قد اتخذته لعلاجته أن وجد .

٧ — أ — على اللجنة أن تنظر فى التبليغات على ضوء كافة المعلومات المقدمة إليها من كل الدولة الطرف المعنية وصاحب التبليغ ، ولا يجوز للجنة أن

تنظر في أى تبليغ قبل أن تتحقق من أن صاحب التبليغ قد أستنفذ كافة الحلول المحلية المتوافرة ولا تسرى هذه القاعدة إذا كان تطبيق تلك الحلول قد تأخر لفترة غير معقولة .

ب — على اللجنة أن تبحث بأفترحاتها وتوصياتها ، أن وجدت إلى الدولة الطرف المعنية وكذلك إلى صاحب التبليغ .

٨ — على اللجنة أن تضمن تقريرها السنوى ملخصا لهذه التبليغات والايضاحات وبيانات الدول الأطراف المعنية حيثما كان ذلك مناسباً وكذلك ملخصا لمقترحاتها الخاصة .

٩ — تختص اللجنة بممارسة الأعمال المنصوص عليها في هذه المادة فقط عندما تصدر عشرين من الدول الأطراف في هذه الإتفاقية على الأقل تصريحات بموجب الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة الخامسة عشرة :

١ — ليس في نصوص هذه الإتفاقية ، وإلى حين تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٥) الصادر في ديسمبر سنة ١٩٦٠ بخصوص الاعلان بمنح الاستقلال للاقطار والشعوب المستعمرة ، ما يحد بأى شكل من الاشكال من حق هذه الشعوب في تقديم العرائض الممنوح لها بقرارات أو إتفاقات دولية أخرى أو بواسطة الأمم ووكالاتها المختصة .

٢ — أ — تسلم إلى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٨) فقرة (١) نسخ من العرائض المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة التي تنظر في الشؤون المتصلة مباشرة بمبادئ وأهداف هذه الإتفاقية من خلال دراستها للعرائض المقدمة من سكان الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية والذين لا يحكمون أنفسهم بأنفسهم ومن جميع الأقاليم الأخرى التي ينطبق عليها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥) فيما يتصل بالأمور موضوع هذه الإتفاقية المعروضة أمام هذه الهيئات . كما تقوم اللجنة

بتقديم الآراء والمقترحات بشأن هذه العرائض إلى الهيئات المذكورة .

ب — تسلم إلى اللجنة نسخ من تقارير الهيئات المختصة في الأمم المتحدة والمتعلقة بالإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها مما يتصل مباشرة بمبادئ وأهداف هذه الاتفاقية والتي تطبقها الدول القائمة بالإدارة داخل الأقاليم المشار إليها في الفقرة (أ) السابقة كما تقدم لهذه الهيئات ما تراه من آراء وتوصيات .

٣ — يشمل تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة ملخصا للعرائض والتقارير التي أشتملتها من هيئات الأمم المتحدة كذلك آراء اللجنة ذاتها وتوصياتها بالنسبة لهذه العرائض والتقارير .

٤ — يجوز للجنة أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة كافة المعلومات ذات الصلة بأهداف هذه الاتفاقية والمتوافرة لديه فيما يختص بالأقاليم المشار إليها في الفقرة (٢) — أ من هذه المادة .

المادة السادسة عشرة :

تطبق أحكام هذه الاتفاقية فيما يختص بتسوية المنازعات أو الشكاوى دون المساس بالإجراءات الأخرى لتسوية المنازعات أو الشكاوى في مجال التمييز والمنصوص عليها في الأنظمة الأساسية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو في الاتفاقيات الموافق عليها منها ، وليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يحول بين الدول الأطراف وبين الالتجاء إلى إجراءات أخرى لتسوية نزاع ما طرأهما لإتفاقيات دولية عامة أو خاصة حارية المفهوم فيما بينها ؛

القسم الثالث :

المادة السابعة عشرة :

١ — يجوز لأية دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من

وكالاتها المتخصصة أن توقع على هذه الاتفاقية كما يجوز ذلك لأية دولة طرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وأية دولة أخرى جرت دعوتها من الجمعية العامة لتصبح طرفاً في هذه الاتفاقية .

٢ — تخضع هذه الاتفاقية لإجراءات التصديق . ويجرى إيداع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة الثامن عشر :

١ — يجوز لأية دولة من الدول المشار إليها في المادة ١٧ فقرة ١ الانضمام لهذه الاتفاقية .

٢ — يصبح الانضمام لهذه الاتفاقية ساري المفعول عند أيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة التاسعة عشرة :

١ — تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة والعشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٣ — تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في مواجهة كل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة والعشرين في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها .

المادة العشرون :

١ — يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإستلام التحفظات التي تضعها الدول عند التصديق أو الانضمام كما يقوم بتعميمها على كافة الأطراف فيها أو التي قد تصبح أطرافاً فيها ، ولكل دولة معارضة للتحفظ أن تحظر الأمين العام برفضها له ، وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ إبلاغها به .

٢ - لا يجوز السماح بأى تحفظ يتعارض مع غاية هذه الاتفاقية وأهدافها .
كما لا يسمح بأى تحفظ من شأنه أن يؤدي إلى إيقاف عمل أى من الهيئات المؤسسة
بموجب هذه الاتفاقية . ويعتبر التحفظ متعارضاً أو موقفاً إذا عارضته ثلثا الدول
الأطراف في هذه الاتفاقية على الأقل .

٣ - يجوز سحب التحفظات في أى وقت بأخطار بهذا المعنى يوجه إلى
الأمين العام ويسرى مفعول مثل هذا الأخطار من تاريخ استلامه .

المادة الواحدة والعشرون :

يجوز للدولة الطرف في هذه الاتفاقية أن تسحب منها بأخطار كتابي يوجه
إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ويسرى مفعول الانسحاب بعد سنة من تاريخ
استلام الأمين العام للأخطار المشار إليه .

المادة الثانية والعشرون :

يجوز لاية دولة طرف في نزاع مع دولة أخرى من أطراف هذه الاتفاقية
أو أكثر حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، عالم تجم تسويته طريق
المفاوضات أو الإجراءات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية ، أن تطلب
إحالة هذا النزاع على محكمة العدل الدولية لاتخاذ قرار فيه ما لم تتفق أطرافه على
وسيلة أخرى للتسوية .

المادة الثالثة والعشرون :

١ - يجوز لاية دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تطلب مراجعتها في أى
وقت وذلك بأخطار كتابي توجهه إلى الأمين العام .
٢ - للجمعية العامة أن تقرر الخطوات الواجب إتخاذها ، أن وجدت ،
بالنسبة لمثل هذا الطلب .

المادة الرابعة والعشرون :

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ جميع الدول المشار إليها في المادة (١٧) فقرة (١) بالتفصيلات التالية :

- أ — التوقيعات والتصديقات والانضمامات طبقا للمادتين ١٧ ، ١٨ .
- ب — تاريخ سريان مفعول هذه الإتفاقية طبقا للمادة ١٩ .
- ج — التبليغات والتصريحات التي جرى استلامها طبقا للدواد ١٤ ، ٢٠ .
- د — الانسحابات طبقا للمادة ٢١ .

المادة الخامسة والعشرون :

- ١ — يجرى إيداع هذه الإتفاقية التي تعتبر نصوصها الصيغة والإنجائية والفرنسية والروسية والأسبانية متساوية في أصالتها في أرشيف الأمم المتحدة .
- ٢ — على الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بتوزيع نسخ مصدقة من هذه الإتفاقية على جميع الدول التابعة لأى من الأقسام المشار إليها في المادة ١٧ فقرة ١ .

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة ٥

الباب الأول

- التطور التاريخي والملاحم العنصرية في روديسيا . . . ١٠
- روديسيا (زيمبابوي) : بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية . . . ١١
- الفصل الأول : من سيسل رودس إلى إيان سميث . . . ١٥
- ١ — نظرة على الماضي ١٥
- ٢ — البعد الإستعماري لسيسل رودس . . . ١٧
- ٣ — تدفق المستوطنين ٢١
- ٤ — تطور سياسة الأراضي ٢٣
- ٥ — دستور ١٩٢٣ والفترة اللاحقة ٢٥
- ٦ — الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٣ وسماتها ٢٨
- ٧ — البعد الإستعماري والعنصري لإيان سميث . . . ٣٣
- الفصل الثاني : مظاهر سياسة التمييز العنصري في روديسيا . . . ٣٩
- أولا : الحواجز اللونية ومظاهر التمييز الإجتماعي . . . ٣٩
- الفصل العنصري Apartheid مفهومه وتطوره . . . ٤٠
- ثانيا : العمل ونظام العمل ٤٧
- ثالثا : الحقوق والحريات العامة الأساسية ٥١
- رابعا : الأجور والدخول ٥٣
- خامسا : الحق في التعليم ٥٧

صفحة

سادسا : الاراضى الزراعية	٦٠
١ — اراضى الوطنيين	٦٢
٢ — اراضى يمكن للوطنيين شراؤها من الاوربيين	٦٣
٣ — اراضى الغابات	٦٣
٤ — اراضى الاوروبيين	٦٣
لا ملكية فردية كاملة للفلاح	٦٥
حقائق مؤلفة عن سكنى الوطنيين وظروفهم المعيشية	٦٧
مزيد من المزايا للأوروبيين	٧٠
مراجع الباب الاول	٧٤

الباب الثانى

الإطار التاريخى والملاحم العنصرية فى جنوب إفريقيا	٨١
الفصل الثالث : العوامل التى أدت إلى تكوين مشكلة التمييز العنصرى	٨٣
فى جنوب افريقيا	
أولا : العوامل التاريخية	٨٥
الرق	٨٥
المكنيسة	٨٥
العداء بين الهولنديين والسود	٨٥
العداء بين البوير والإنجليز	٨٦
ثانيا : العوامل الاقتصادية	٨٦
ثالثا : العوامل الاجتماعية	٨٧

صفحة

الفصل الرابع : مظاهر التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا . . . ٩٣

أولا : فى المجال الاجتماعى ٩٣

١ — نظام الفصل بين العنصرين فى جنوب إفريقيا ٩٣

٢ — التعليم بين الإفريقيين ٩٩

التعليم الجامعى ١٠٢

٣ — الخدمات الاجتماعية بين الإفريقيين . . . ١٠٦

٤ — الأحوال الشخصية ١٠٩

٥ — القبض التعسفى ١١٠

ثانيا : المجال الإقتصادى ١١١

١ — العمل والعمالة بالنسبة للإفريقيين . . ١١١

ثالثا : فى المجال السياسى ١١٧

١ — المشاركة فى الحياة السياسية . . . ١١٧

٢ — الحكم الذاتى للبلاتو ١٢٤

رابعا : فى مجال الصحافة ووسائل التعبير عن رأى ١٢٨

خامسا : فى مجال الكنيسة ١٣٠

الفصل الخامس : مشكلة جنوب إفريقيا والمستعمرات البرتغالية

التطورات المعاصرة محليا — إقليميا — دوليا . ١٣٥

١ — إتحاد جنوب إفريقيا ١٣٥

٢ — التمييز العنصرى والاحتجاجات الدولية . ١٣٩

٣ — الأمم المتحدة ١٤١

٤ — المستعمرات البرتغالية ١٤٣

صفحة

- ٥ - حركات التحرير ١٤٨
- مراجع الباب الثاني ١٥٢

الباب الثالث

- ١٥٩ . النموذج الاسرائيلي في التمييز العنصري
- ١٦١ الفصل السادس : العرب في فلسطين قبل إنشاء اسرائيل
- ١٦١ . ١ - فلسطين كوحدة سياسية على مر التاريخ
- ١٦٩ . ٢ - كفاح عرب فلسطين في مواجهة الانتداب
- ١٧١ . ٣ - أثر تصرفات دولة الانتداب تجاه العرب
- ١٧١ أسباب تدمير عرب فلسطين :
- ١٧١ . أولا : الهجرة اليهودية وسياسة إستقلال الاراضى
- ١٧٣ ثانيا : الحكم والادارة خلال الانتداب
- ١٧٥ تعاقب سبعة مندوبين في حكم فلسطين
- ١٧٥ هربوت صموئيل
- ١٨٠ الفيلد مارشال بلومر
- ١٨١ السير جون تشفسلر
- ١٨١ اللفتاننت جنرال آرثر واكهوب
- ١٨٤ السير هارولد مكمايكل
- ١٨٥ . الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ وموقف العرب منه
- ١٨٧ فيلد مارشال فيكونت جورت
- ١٨٩ الجنرال آلن جوردون كتنجهام

(١٩٤٥ - ١٩٤٨)

صفحة

- تقسيم فلسطين أمام الأمم المتحدة . . . ١٩٦
- الشعب الفلسطيني يعترض على قرار التقسيم . . . ١٩٨
- مقاومة الشعب الفلسطيني لإعلان وجود إسرائيل ٢٠١
- الفصل السابع : إنشاء إسرائيل يحول عرب فلسطين إلى أقلية . ٢٠٥
- ١ — تدفق اليهود على فلسطين ٢٠٥
- ٢ — احتجاج العرب ٢١٠
- ٣ — مراحل الهجرة اليهودية لفلسطين (الملاح
- الرتيسية) ٢١٤
- ٤ — عرب فلسطين كانوا دوماً أكثرية وأصحاب
- الأراضي (١٩٢٠ - ١٩٤٨) . . . ٢٢٠
- ٥ — الأقليات من وجهة نظر القانون الدولي المعاصر ٢٢٤
- ٦ — تطور الاهتمام بحقوق الأقليات بعد الحرب الأولى ٢٢٦
- ٧ — العرب واليهود في فلسطين ٢٢٨
- الفصل الثامن : الطابع العنصري لإسرائيل ٢٤٥
- أثر الطابع الديني على الحركة الصهيونية والتشريع
- الإسرائيلي ٢٥٧
- الروح العنصرية في مشروع الدستور الإسرائيلي . ٢٦٢
- الفصل التاسع : مظاهر التمييز العنصري ضد الأقلية العربية في إسرائيل ٢٨٥
- أولاً : الحكم العسكري ضد الأقلية العربية . ٢٨٧
- قوانين الدفاع — حالة الطوارئ — ٢٨٨

صفحة

- قوانين مناطق الأمن لسنة ١٩٤٩ . ٢٩٦
- سلسلة قوانين سلب أراضي عرب فلسطين ٣٠٠
- أ - قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ ٣٠١
- ب - مواد ساعة الطوارئ لاستغلال
الأراضي غير المفلوحة . . ٣٠٢
- ج - قانون الاستيلاء على أرض في
ساعة الطوارئ ١٩٤٩ . ٣٠٣
- د - قانون إستملاك الأراضي :
العمليات والتعويض سنة ١٩٥٣ ٣٠٤
- هـ - قانون تقادم الزمن لسنة ١٩٥٨ ٣٠٤
- و - قانون الأحراش . . . ٣٠٥
- ز - قانون إستملاك الأراضي للصالح العام ٣٠٥
- ثانيا : التمييز العنصرى فى التعليم ضد العرب فى إسرائيل ٣٠٧
- التعليم المهنى والفنى بالنسبة للعرب . ٣١٤
- حالة المعلمين العرب فى إسرائيل . . ٣١٦
- نظرة عامة على حالة المدارس العربية
فى إسرائيل ٣١٧
- ثالثا : التمييز العنصرى ضد العمال العرب . . ٣١٨
- ممارسة إسرائيل للتمييز العنصرى ضد العرب فى
الشئون الزراعية والخدمات الاجتماعية ٣٢٨
- أولا : الشئون الزراعية . . ٣٢٨

صفحة

- ثانيا : الخدمات الاجتماعية بالنسبة للعرب ٣٣٢
- رابعا : ممارسة إسرائيل لسياسة التمييز العنصرى
- في مجال الحقوق والحريات الاساسية . . ٣٣٦
- أولا : الجنسية ٣٣٦
- ثانيا : الحقوق السياسية . . ٣٣٨
- مراجع الباب الثالث ٣٤٣

الباب الرابع

مشكلة روديسيا أمام رأى العام العالمى

- (١٩٦٠ — ١٩٨٠) . . . ٣٨١
- الفصل العاشر : المشكلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وموقف
- الاطراف المعنية ٣٨٣
- ١ - الجمعية العامة واللجنة الخاصة . . ٣٨٣
- ٢ - تقرير اللجنة الخاصة دستور ١٩٦٩
- وردود فعله ٣٩٦
- الفصل الحادى عشر : تطور مشكلة روديسيا ١٩٧٠ — ١٩٧٧ ٣٩٩
- ١ - بروز المشكلة بعد عودة حكومة المحافظين . ٣٩٩
- ٢ - الخطوات التى مرت بها مفاوضات سنة ١٩٧١
- بين بريطانيا وإيران سميث ٤٠٣
- ٣ - الاتفاق بين الطرفين ٤٠٤
- ٤ - ردود فعل الاتفاق (محليا - إقليميا - دوليا) ٤٠٧

صفحة	
٤١٠	٥ — إنهاء الاتفاق بين بريطانيا وحكومة روديسيا العنصرية
٤١٣	٦ — أثر سقوط الاستثمار البرتغالي على مشكلة روديسيا
٤١٦	٧ — الوساطة الأمريكية الانجليزية لحل قضية روديسيا
٤٢٠	٨ — تسوية مشكلة روديسيا
٤٢٠	٩ — التجزئة البريطانية والمعارضة الافريقية
٤٢٠	١٠ — مؤتمر لندن في سبتمبر ١٩٧٩
٤٢٣	١١ — أهم بنود اتفاق التسوية الروديسية
٤٢٥	١٢ — بريطانيا والفترة الانتقالية وإنتهاك اتفاق لندن
٤٢٧	١٣ — موجابي يشكل أول حكومة لزمبابوي المستقلة
٤٣١	١٤ — موجابي في السلطة وردود الفعل
٤٣١	١٥ — صعود روبرت موجابي
٤٦٣	١٦ — مراجع الباب الرابع

الباب الخامس

القانون الدولي والوأي العام العالمي

٤٩٥	١ — إيدنان سفاحنة الاستيطان والتمييز العنصري
٤٩٧	٢ — الفصل الرابع عشر : النماذج الثلاثة والاستعمار الاستيطاني

صفحة

الفصل الخامس عشر : النموذج الاسرائيلي في الاستيطان والقانون

الدول المعاصر ٤٨٣

— الادارة : تغير المؤسسات ٤٨٣

— الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ، إطار السلطة ٤٨٣

١ - التشريع الاسرائيلي القاهر ٤٨٥

٢ - الحكومة العسكرية ٤٨٥

٣ - البلديات ٤٨٦

٤ - القانون المطبق ومسألة المطالب ٤٨٨

— النظام الحكومي ٤٨٩

١ - المتغيرات في النظام ٤٨٩

(أ) التغيرات التشريعية ٤٨٩

(ب) التغيرات القضائية ٤٩٠

(١) نقل محكمة الاستئناف وحق

مشول المحامين الاسرائيليين أمام

محاكم الضفة الغربية ٤٩٠

(٢) المحاكم العسكرية : العمليات

وحق التفتيش ٤٩٢

(٣) الاستئناف أمام المحكمة

الاسرائيلية ٤٩٣

— تملك الأراضي العامة والخاصة ٤٩٤

١ - التقديم ٤٩٤

صفحة	
٤٩٥	ب - المصادر
٤٩٦	ج - نزع الملكية
٤٩٦	د - الوصاية
٤٩٧	هـ - الشراء : حملة شراء الأراضى الخاصة
	- سياسة الأراضى فى إسرائيل من وجهة نظر القانون
٥٠٠	الدولى المعاصر
٥٠٠	(أ) لجنة الأمم المتحدة الخاصة
	إختيار سلطاتها الشرعية وعدم
٥٠١	تحيينها
٥٠١	(١) إختيار العضوية
	(٢) إغتصاب نظام سلطة الحماية فى
٥٠٢	معاهدة جنيف
٥٠٤	(٣) التميز
٥٠٥	إدارة الملكيات العامة الحقيقية
٥٠٥	(١) الخصم
٥٠٧	(٢) الاطمان للقانون
٥٠٧	إدارة الملكيات العامة والخاصة
٥٠٧	(١) التدمير
٥٠٩	(٢) المصادر
٥٠٩	(٣) نزع الملكية
٥١٠	(٤) الوصاية (أملاك الغائبين)

صفحة

(٥) الشراء ٥١٢

— تصور إسرائيل للحكم الذاتي ٥١٦

أولا : الفصل بين السكان والأرض ٥١٨

ثانيا : الحكم الذاتي له صلاحيات إدارية

وليس تشريعية أو سيادية ٥١٩

ثالثا : مصدر صلاحيات الحكم الذاتي هو الحكم

العسكري ٥٢٠

رابعا : الحكم الذاتي يتولاه ممثلوا السكان وليس

مؤيدوا منظمة التحرير ٥٢٠

خامسا : الحكم الذاتي لا يتطور إلى كيان

فلسطيني ٥٢١

سادسا : الحكم الذاتي صنعة نهائية وليست

انتقالية ٥٢١

الفصل السادس عشر : الدراسة المقارنة ٥٢٥

مقارنة بين السياسة العنصرية في روديسيا وجنوب إفريقيا

وإسرائيل ٥٣٥

أولا : نظام الأشخاص والتمييز المجهف ٥٣٥

(أ) في روديسيا ٥٣٥

(ب) في جنوب إفريقيا ٥٣٦

(ج) في إسرائيل ٥٣٨

صفحة	
٥٣١	ثانيا : نظام الأموال وإغتصاب الأراضي
٥٣١ . . .	(أ) في روديسيا
٥٣٣ . . .	(ب) في جنوب إفريقيا
٥٣٣ . . .	(ج) في إسرائيل
٥٣٥	ثالثا : الحق في التعليم
٥٣٥ . . .	(أ) في روديسيا
٥٣٧ . . .	(ب) في جنوب إفريقيا
٥٣٨	(ج) في إسرائيل
٥٣٩ .	رابعا : الحق في العمل وقطاع العمل
٥٣٩ . . .	(أ) في روديسيا
٥٤١ . . .	(ب) في جنوب إفريقيا
٥٤٣ . . .	(ج) في إسرائيل
٥٤٤	خامسا : الحقوق والحريات العامة الأساسية
٥٤٤ . . .	(أ) في روديسيا
٥٤٨ . . .	(ب) في جنوب إفريقيا
٥٤٨	• المشاركة في الحياة السياسية
٥٤٩ .	• الحقوق والحريات العامة
٥٥٢ . . .	(ج) في إسرائيل
٥٥٢ . . .	• الجنسية

صفحة

- ٥٥٣ . . . الحريات العامة
- ٥٥٣ . . . الحقوق السياسية
- الفصل السابع عشر : إقرار أحكام القضاء الدولي لمبدأ عدم التفرقة
- العنصرية ٥٥٥
- ١ — الأقرار بالمبدأ ٥٥٥
- ٢ — ما يستتبعه هذا المبدأ ٥٥٦
- ٣ — بعض جهود الأمم المتحدة لمواجهة التمييز
- العنصرى ٥٥٨
- ٤ — جهود التكتلات الدولية في مجال حقوق
- الانسان وإدانة التمييز العنصرى . . . ٥٧٨
- أولا : الوحدة الأوروبية . . . ٥٧٩
- اللجنة الأوروبية لحقوق
- الانسان ٥٨٠
- المحكمة الأوروبية لحقوق
- الانسان ٥٨١
- ثانيا : نشاط جامعة الدول العربية
- في مجالات حقوق الانسان
- وإدانة سياسة التمييز
- العنصرى ٥٨١

صفحة

المجال الأول : المساواة بين البشر كافة ومعاداة التمييز

العنصرى بكافة صورہ ٥٨٢

المجال الثانى : فى محيط الأمم المتحدة . . ٥٨٨

تقرير حلقة البحث : ٥٩٥

أولا : بالنسبة للموضوع الأول . . ٥٩٥

ثانيا : بالنسبة للموضوع الثانى . . ٥٩٧

ثالثا : بالنسبة للموضوع الثالث . . ٥٩٧

جهود منظمة الوحدة الافريقية لمواجهة التمييز العنصرى ٥٩٨

الحكم الاسلامى ينكر سياسة التمييز العنصرى . ٦٠٤

الفصل الثامن عشر : الوضع الاقليمى والدولى للكيانات الاستيطانية

الثلاثة ٦٠٩

الوضع الاقليمى ٦١٠

الوضع الدولى ٦١٣

مراجع الباب الخامس ٦٢١

مراجع مختارة ٦٤١

أولا : المراجع العربية ٦٤١

ثانيا : المراجع الاجنبية ٦٤٤

ملحق الدراسة : الاتفاقية الدولية لازالة كافة أشكال التمييز

العنصرى ٦٤٧

نص الاتفاقية ٦٤٩

صفحة

٦٥١ . . . القسم الأول : المادة الأولى

٦٥٢ . . . المادة الثانية

٦٥٣ . . . المادة الثالثة

٦٥٣ . . . المادة الرابعة

٦٥٤ . . . المادة الخامسة

٦٥٦ . . . المادة السادسة

٦٥٦ . . . المادة السابعة

٦٥٦ . . . القسم الثاني . المادة الثامنة

٦٥٧ . . . المادة التاسعة

٦٥٨ . . . المادة العاشرة

٦٥٨ . . . المادة الحادية عشر

٦٥٩ . . . المادة الثانية عشر

٦٦٠ . . . المادة الثالثة عشر

٦٦١ . . . المادة الرابعة عشر

٦٦٣ . . . المادة الخامسة عشر

٦٦٤ . . . المادة السادسة عشر

٦٦٤ . . . القسم الثالث : المادة السابعة عشر

٦٦٥ . . . المادة التاسعة عشر

٦٦٥ . . . المادة العشرون

٦٦٦ . . . المادة الحادية والعشرون

صفحة

٦٦٦	•	•	المادة الثانية والعشرون				
٦٦٦	•	•	المادة الثالثة والعشرون				
٦٦٧	•	•	المادة الرابعة والعشرون				
٦٦٧	•	•	المادة الخامسة والعشرون				
٦٦٩	•	•	•	•	•	•	محتويات الكتاب